الحجة

في

علل القراءات السبع

تأليف

أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي النحوي

المتوفى سنة ٣٧٧ هـ

تحقيق

الشيخ عادل أحمد عبد الموجود
الشيخ علي محمد معوض

شارك في تحقيقه

الدكتور أحمد عيسى حسن المعصراوي

نائب رئيس لجنة المصحف وشيخ مقرأة المسجد الحسيني
وأستاذ الحديث بجامعة الأزهر

الجزء الأول

DKI
دار الكتب العلمية
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971
بيروت - لبنان

منشورات محمد علي بيضون

دار الكتب العلمية بيروت لبنان

الطبعة الأولى
٢٠٠٧ م ١٤٢٨ هـ

منشورات محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

الإدارة: رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
Ramel Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg., 1st Floor
هاتف وفاكس: ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ (١ ٩٦١)

فرع عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
Aramoun Branch - Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
هاتف: ١٢ / ١١ / ٨٠٤٨١٠ ٥ ٩٦١+
فاكس: ٨٠٤٨١٣ ٥ ٩٦١+
ص.ب: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان
رياض الصلح - بيروت ٢٢٩٠ ١١٠٧

http://www.al-ilmiyah.com
e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

Title: AL-HUJJAH FĪ ᶜILAL AL-QIRĀᵓĀT AL-SABᶜ
(A book about the Seven recitations of the Holy Qur'an)

Author: Abū ᶜAli al-Fārisi

Editor: Al-šayẖ ᶜĀdil Aḥmad ᶜAbdul-Mawjūd
and: Al-šayẖ ᶜAli Muḥammad Muᶜawwaḍ
and: Dr. Aḥmad ᶜĪsa Ḥasan al-Maᶜṣarāwi

Publisher: Dar Al-kotob Al-Ilmiyah

Pages: 2316 (4 volumes)

Year: 2007

Printed in: Lebanon

Edition: 1st

الكتاب: الحجّة في علل القراءات السبع

المؤلف: أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي

المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود
والشيخ علي محمد معوّض
والدكتور أحمد عيسى حسن المعصراوي

الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

عدد الصفحات: 2316 (4 أجزاء)

سنة الطباعة: 2007 م

بلد الطباعة: لبنان

الطبعة: الأولى

ISBN 2-7451-3306-3
9 782745 133069 90000

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الحمد لله الذى علم القرآن، خلق الإنسان، علمه البيان، والصلاة والسلام على من أنزل عليه الفرقان. ليكون للعالمين نذيرًا، سيدنا محمد رسول الله، وحجته على خلقه، وعلى آله وأصحابه الذين آزروه ونصروه، واتبعوا النور الذى أنزل معه، أولئك هم المفلحون.

وبعد ، فهذا مبحث من المباحث القرآنية الشريفة الذى يدور حول توقيفية القراءات القرآنية، وعرض ما أثير حولها من شبه وافتراءات - قديمًا وحديثًا - من بعض المفترين العرب ومن بعض المستشرقين الملحدين.

وبداية نقول : إن القراءات القرآنية ليست بالاجتهاد والاختيار، وإن تنوعها واختلافها ليس وليد إغفال الكلمات القرآنية من النقط والشكل؛ إذ لو كان كذلك لكانت كل قراءة يسمح بها الرسم وتسيغها العربية صحيحة، وليس كذلك؛ فإن كثيرًا من الكلمات يحتمل رسمها أكثر من قراءة واللغة تجيز هذه القراءات ولكن لم يصح فيها إلا قراءة واحدة. والقراءة لا تعتبر ولا يعتد بها إلا إذا كانت عن التلقين والتوقيف والتلقى والمشافهة والنقل والسماع والرواية. وفيما يلى عرض لهذه القضية ومناقشة جوانبها.

توقيفية القراءات

*** اختلاف اللهجات وتعدد القراءات:**

لقد نزل القرآن الكريم بلسان عربى مبين ، واللسان العربى مثله مثل كل الألسنة - انشعبت منه منذ قديم الزمان لهجات متعددة مختلفة فى كثير من المستويات الصوتية والدلالية، وأيضًا على مستوى القواعد والمفردات.

وهناك أسباب أدت إلى هذا الاختلاف من أهمها: أن أعضاء النطق تختلف فى بنيتها واستعدادها ومنهج تطورها؛ تبعًا لتنوع الخواص الطبيعية المزود بها كل شعب من الشعوب المختلفة، والتى تنتقل عن طريق الوراثة من السلف إلى الخلف.

ومن سنة الله - عز وجل - أنه لم يرسل رسولا إلا بلسان قومه؛ قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم : ٤] ، وأن العرب

الذين أنزل إليهم القرآن الكريم، كانوا مختلفى اللهجات، متعددى اللغات، متنوعى الألسن؛ ومن أجل ذلك أنزل الله - تعالى - كتابه على لهجات العرب ليتمكنوا من قراءته، وينتفعوا بما فيه من أحكام وشرائع؛ إذ لو أنزله - تعالى - بلهجة واحدة - والحال هكذا من أن الذين أنزل إليهم مختلفو اللهجات - لحال ذلك دون قراءته، والانتفاع بهدايته؛ لأن الإنسان يتعذر عليه أن يتحول من لهجته التى درج عليها، ومرن لسانه على التخاطب بها منذ نعومة أظفاره، وصارت هذه اللهجة طبيعة من طبائعه، وسجية من سجاياه، واختلطت بلحمه ودمه، حتى لا يمكنه التحول عنها، والعدول إلى غيرها. فلو كلف الله العرب مخالفة لهجاتهم التى لا يستقيم لسانهم إلا عليها، ولا يتيسر نطقهم إلا بها - لشق ذلك عليهم غاية المشقة ولكان ذلك من قبيل التكليف بما لا يدخل تحت طاقة الإنسان البشرية وقدرته الفطرية، ، ولكان ذلك منافيًا ليسر الإسلام وسماحته، التى تقتضى درء المشقة والحرج عن معتنقيه؛ فاقتضت رحمة الله - تعالى - بهذه الأمة، وإرادته التخفيف عنها، ووضع الإصر عنها - أن ييسر لها حفظ كتابها، وتلاوة دستورها؛ لتتمكن من قراءته، والتعبد بتلاوته، والانتفاع بما فيه على أكمل الوجوه وأحسنها؛ فأنزله على لهجات العرب المتنوعة، وكان الرسول ﷺ يقرؤه على العرب، بهذه اللهجات ليسهل على كل قبيلة تلاوته، بما يوافق لهجاتها.

وبالضرورة، وإزاء هذه الأسباب القوية، ليس يسهل على كل أحد أن يستبدل لهجة جديدة بلهجة جرى عليها لسانه طفلًا، وناشئًا، وكهلًا. وحتى بعد طول المحاولة والمعالجة قد يظل الأمر عسيرًا على شيخ يأبى لسانه تغيير ما ألف السنين، وامرأة ليس لها- غالبًا - على ما تعودته من طرائق الكلام سلطان.

روى الترمذى - فى موضوع نزول القرآن على سبعة أحرف: أن النبى ﷺ قال: «يَا جِبْرِيلُ إِنِّى بُعِثْتُ إِلَى أُمَّةٍ أُمِّيِّينَ، مِنْهُمُ العَجُوزُ، والشَّيْخُ الكَبِيرُ، والغُلامُ، والجَارِيَةُ، والرَّجُلُ الَّذِى لَمْ يَقْرَأْ كِتَابًا قَطُّ».

وقد كان بين القبائل العربية اختلاف فى نبرات الأصوات وطريقة الأداء: فكان فيهم من يدغم، ومن يظهر، ومن يخفى، ومن يبين، ومن يميل، ومن يفتح، ومن يفخم، ومن يرقق، ومن يمد، ومن يقصر ... إلى آخر كيفيات النطق المختلفة، فتلقاء هذه الفروق التى يصعب على الناس التخلص منها، ولأن الدين الذى نزل به

القرآن يسر دائمًا - أمر الله نبيه أن يقرئ كل قبيلة بلهجتها وما جرت عليه عادتها، فعلى سبيل المثال:

يقرأ الأسدى: (يِعلمون)، و (تِعلم)، و (تِسوَدّ وجوه)، و (ألم إعهد إليكم) بكسر حرف المضارعة.

والتميمى يهمز، والقرشى لا يهمز.

ويقرأ أحدهم: (عليهُم)، و (فيهُم) بضم الهاء، لا بكسرها.

وهذا يقرأ: (قد أفلح)، و (قل أوحى) بالنقل.

وآخر يقرأ: (موسى)، و (عيسى)، و (دنيا) بالإمالة.

وغيره يلطف.

وهذا يقرأ: (خبيرًا)، و (بصيرًا) بترقيق الراء.

والآخر يقرأ: (الصلاة)، و (الطلاق) بالتفخيم.

إلى غير ذلك.

هذا إلى ما هو معروف من الاختلاف الطبيعى بين القبائل، فى شهرة بعض الألفاظ، فى بعض المدلولات، وإلى ما هو معروف أيضًا -عند علماء القراءات-: من أن القرآن نفسه اختلفت بعض ألفاظه، فى الحروف أو كيفيتها، من حيث الغيبة والخطاب، والتذكير والتأنيث، والجمع والإفراد، والتخفيف والتشديد، والتحقيق والتسهيل . . . وغير ذلك، مما هو مقرر، ومحدد، منذ عهد النبوة[1].

*** جيل الصحابة والتابعين وتابعيهم:**

ثم إن الصحابة - رضوان الله تعالى عليهم أجمعين - قد تلقوا من فىّ رسول الله ﷺ القرآن الكريم، بقراءاته ورواياته فلم يضيعوا منه جملة، ولم يغفلوا منه كلمة، ولم يهملوا منه حرفًا، أو سكونًا، أو حركة أو قراءة أو رواية، ونقله عن الصحابةِ التابعون، على هذا الوجه من الإحكام، والتحرير، والإتقان، والتجويد.

ثم إن جماعة من التابعين وأتباع التابعين كرسوا حياتهم، وأفنوا أعمارهم فى قراءة القرآن وإقرائه وتعليمه، وتلقينه، وعنوا كل العناية بضبط ألفاظه، وتجويد كلماته، وتحرير قراءاته، وتحقيق رواياته، وكان ذلك شغلهم الشاغل، وغرضهم الهادف،

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس للشيخ عبد الفتاح القاضى، والدكتور لبيب السعيد ص (٧٩، ٩٨).

حتى صاروا فى ذلك أئمة يقتدى بهم، وتشد الرحال إليهم، وينقل القرآن عنهم؛ ولتصديهم لذلك نسبت القراءة إليهم فقيل: قراءة فلان كذا، وقراءة فلان كذا، فنسبة القراءة إليهم نسبة ملازمة ودوام، لا نسبة اختراع وابتداع، ومن هؤلاء الذين انقطعوا للتعليم والتلقين: القراء العشرة، وهم: أبو جعفر ونافع المدنيان، وأبو عمرو ويعقوب البصريان، وابن كثير المكى، وابن عامر الدمشقى، وعاصم وحمزة والكسائى الكوفيون، وخلف البغدادى.

وقد أجمع من يعتد بهم من العلماء على تواتر قراءات هؤلاء الأئمة الأعلام، فقد روى قراءاتهم معظم الصحابة عن رسول الله ﷺ، وتلقوها من فيه مشافهة، ورواها عن الصحابة- التابعون وأتباع التابعين ، ومن هؤلاء وهؤلاء القراء العشرة المذكورون، ورواها عن القراء العشرة طوائف لا تحصى كثرة وعددًا، فى جميع العصور والأجيال، لم تخل أمة من الأمم، ولا عصر من العصور، ولا مصر من الأمصار، إلا وفيه الكثرة الكاثرة، والجم الغفير، والجمع الوفير، ممن يروى قراءات هؤلاء الأئمة، ويحذقها، وينقلها لغيره، إلى وقتنا هذا، ولن تزال الأمم - إن شاء الله - على تعاقبها وتلاحقها وتتابعها، أمة بعد أمة، وجيلًا إثر جيل - تتعاهد هذه القراءات، وترويها، وتنقلها لمن بعدها، وتقرؤها، وتقرئ بها، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وكل ذلك مصداقًا لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾(١) [الحجر: ٩].

*** اختلاف القراءات القرآنية:**

لقد كثرت الأقاويل والآراء فى موضوع نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف إلى حد كاد يطمس أنوار الحقيقة، حتى استعصى فهمه على بعض العلماء، ولاذ بالفرار منه، وقال: إنه مشكل.

ثم إن الخطأ فى هذا الباب قد يتخذ منه أعداء الإسلام سبيلًا عوجًا، إلى توجيه المطاعن الخبيثة إلى القرآن. وقد كان من تداول هذا الخطأ ونقله: أن كتب بعض أعداء القرآن كتابًا، أسموه: «مباحث القرآن»، ومن فصوله: هل من تحريف فى الكتاب الشريف؟

---

(١) ينظر : بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (٨٠).

ويجب أن نذكر، أن القراءات التى يجب على المسلمين - وجوبًا - المحافظة عليها، ليست هى الأحرف والمرادفات التى كانت تقام بعضها مكان بعض، قبل العرضة الأخيرة للقرآن، والتى كانت إقامتها لضرورة ماسة انتهى وقتها عند هذه العرضة، فضلًا عن عهد عثمان؛ وإنما هى: القراءات التى يحتملها مصحف عثمان، المقتصر على حرف قريش - كما قال ناس - أو المشتمل على باقى الأحرف؛ كما قال آخرون. وهذه القراءات - على أية حال-: ثابتة كلها بالنقل المتواتر، عن النبى نفسه ﷺ.

وواضح جدًّا: أن اختلاف القراءات لا يعنى أن فيها تنافيًا، أو تضادًّا، أو تناقضًا، وإنما هو - بإطلاق - اختلاف تنوع وتغاير فحسب، ففى كل اختلافات القراءات، لم يظهر أن قراءة اتخذت سبيلًا استدبرته قراءة، أو أن قراءة أمرت بما نهت عنه أخرى.

ثم إن هذه القراءات جميعها بمنزلة سواء فى الأسلوب والغاية، فهى كلها معجزة، وتلك حقيقة لا نستغربها، ما دامت كل قراءة قد أنزلت من عند الله، أو أذن بها الله، وما دام القراء - فى اختلافهم - مجرد ناقلين، وليسوا كالفقهاء: يختلفون؛ لأنهم يجتهدون.

وبين القراءات القرآنية اختلافات توقيفية يسيرة، محصورة كلها، ومضبوطة، ومعلومة، ولا زيادة فيها ولا نقص، ولا تقديم ولا تأخير، وهى كلها لا تجهد عامة الناس فى الفهم والتدبر، فضلا عن أن تجهد الدارس المدقق أو القارئ المتخصص.

والقراءات الثابتة منزلة كلها من عند الله، أو مأذون فى قراءتها من الله، فقد تواترت تواترًا مقطوعًا به، وشاملًا للأصول والفروع، عن نفس الرسول الذى أوتى القرآن، وكلف إبلاغه للعالمين- صلوات الله وسلامه عليه- وقد قرأ بها المسلمون، منذ كان الوحى، ويستحيل عقلًا أن يكونوا قد أمضوا القرون وهم يقرءون غير ما أنزل الله سبحانه .

وإذا كانت القراءات والروايات القرآنية قد أضيفت إلى قراء ورواة بأعيانهم، فهذا لا يعنى إلا أن المضاف إليه اختار قراءة أو رواية، وكان أضبط لها وأدوم وألزم قراءة وإقراء بها، حتى نسبت إليه أو نسب إليها، فهى - كما يقرر ابن الجزرى - إضافة اختيار ودوام ولزوم، لا إضافة اختراع ورأى واجتهاد، ومن هنا كان اختلاف القراء-

عند المسلمين - صوابًا بإطلاق، وليس كاختلاف الفقهاء يعتبر - حتى عند أصحابه - صوابًا يحتمل الخطأ.

ورأس الأسباب فى اختلاف القراءات هو: أن القرآن نزل على سبعة أحرف كما ذكر النبى ﷺ، فيما أثبت أحد وعشرون صحابيًا روى عنهم البخارى ومسلم وآخرون.

إذن فإن الأمر فى نزول القرآن على سبعة أحرف هو ما بيناه - فيما سبق - من أسباب دعت إلى ذلك: كاختلاف اللهجات، والاختلاف فى طريقة الأداء ونبرات الصوت، وهناك سبب ثالث يرجع إلى ذات القرآن: هو اختلاف بعض ألفاظه، من حيث الغيبة والخطاب، والتذكير والتأنيث، والجمع والإفراد، والتخفيف والتشديد(١).

*** أقسام القراءات:**

القراءات القرآنية أقسام وهى كالتالى:

أولا: المتواترة: وهو: ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب، عن مثلهم، إلى منتهاه، وغالب القراءات كذلك.

وقد اختيرت سبع قراءات من هذا النوع، عرفت كل منها بأسماء أهم من عرف بالقراءة بها. وأصحاب هذه القراءات هم: نافع المدنى، وابن كثير المكى، وأبو عمرو بن العلاء البصرى، وابن عامر الشامى، وعاصم وحمزة والكسائى: الكوفيون.

وأول من اقتصر على هؤلاء السبعة هو أبو بكر بن مجاهد، قبيل سنة ٣٠٠هـ، أو ما حولها، وتابعه بعد ذلك المسلمون إلى الآن.

ولكل من هؤلاء القراء رواة، وأصحاب طرق، وأصحاب أوجه، معروفون جيدًا لعلماء القراءات.

والنقل المتواتر هو عنصر أساسى فى إثبات القرآنية؛ حتى يُعَرَّف الكتاب بأنه: «القرآن المنزل على رسول الله ﷺ، المنقول عنه نقلًا متواترًا بلا شبهة». فإن القول بأنه «نقلًا متواترًا» احتراز عما اختص بمثل مصحف أُبَىّ، ومصحف ابن مسعود، مما نقل بطريق الآحاد.

---

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس للأزهر ص (١٠٠، ١٣٩، ١٤٠).

ثانيًا: المشهورة: وهو ما صح سندها ولم يبلغ درجة التواتر، ووافقت العربية ورسم المصحف، واشتهرت عند القراء فلم يعدوها من الغلط ولا من الشذوذ.

وقد اختير من هذا النوع ثلاث قراءات، وأصحابها هم: أبو جعفر بن قعقاع المدنى، المتوفى سنة ١٣٠هـ، ويعقوب الحضرمى، المتوفى سنة ٢٠٥هـ، وخلف البزار، المتوفى سنة ٢٢٩هـ.

ولكل من هؤلاء أيضًا رواة، وأصحاب طرق، وأصحاب أوجه، وهم جميعًا معروفون لعلماء القراءات.

ونظرًا لأن هذه القراءات الثلاث لا تخالف رسم السبع، فقد ألحقها المحققون بها، وعدوا القول بعدم تواترها فى غاية السقوط، ولا يصح القول به عمن يعتبر قوله فى الدين.

ومن هؤلاء المحققين:

البغوى الفراء الموصوف بأنه أول من يعتمد عليه فى ذلك المجال؛ لأنه مقرئ فقيه جامع للعلوم.

وابن تيمية الفقيه المعروف.

والقسطلانى فى كتابه «لطائف الإشارات»، حيث يقول: «إننا لو اشترطنا التواتر فى كل فرد من أحرف الخلاف انتفى كثير من القراءات الثابتة عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم».

وعبد الوهاب السبكى الذى يقول: «إن هذه القراءات الثلاث - بالإضافة إلى القراءات السبع - معلومة من الدين بالضرورة، ونزلت على النبى ﷺ لا يكابر فى شىء من ذلك إلا جاهل».

وزكريا الأنصارى، المتوفى سنة ٩٢٦هـ، والذى أفتى بأن القراءات العشر متواترة كلها.

ثالثًا: الآحاد : وهو ما صح سنده، وخالف الرسم أو العربية، أو لم يشتهر الاشتهار المذكور، ولم يقرأ به.

رابعًا: الشاذة : وهو ما لم يصح سندها.

خامسًا: الموضوعة: ويمثل لها السيوطى بقراءات الخزاعى.

سادسًا: ما زيد فى القراءات على وجه التفسير : كالقراءة المنسوبة إلى سعد بن

أبى وقاص: «وله أخ أو أخت من أم»، وكالقراءة المنسوبة إلى ابن عباس: «ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم فى مواسم الحج» وكالقراءة المنسوبة أيضًا إلى ابن الزبير: «ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويستعينون الله على ما أصابهم».

وواضح أن الناس اجتمعوا على القراءات المتواترة والمشهورة لسببين، أوضحهما الطبرسى فى تفسيره:

أحدهما : أن أصحابها تجردوا لقراءة القرآن، واشتدت بذلك عنايتهم، مع كثرة علمهم؛ ومن كان قبلهم أو فى أزمنتهم ممن تنسب إليه القراءة من العلماء، وعدت قراءاتهم من الشواذ، لم يتجرد لذلك تجردهم، وكان الغالب على أولئك الفقه أو الحديث، أو غير ذلك من العلوم.

والآخر : أن قراءاتهم وجدت مسندة - لفظًا أو سماعًا - حرفًا حرفًا من أول القرآن إلى آخره، مع ما عرف من فضائلهم وكثرة علمهم بوجوه القرآن»(١).

*** تاريخ التأليف فى القراءات القرآنية:**

وقد جمعت القراءات منذ قديم، وأول من جمعها فى كتاب هو أبو عبيد القاسم بن سلام، المتوفى بمكة سنة ٢٢٤هـ، والذى جعل القراءات - فيما عد ابن الجزرى - خمسًا وعشرين قراءة مع السبع.

وترادف المؤلفون فى القراءات:

فجمع أحمد بن جبير الكوفى نزيل أنطاكية - المتوفى سنة ٢٥٨هـ - كتابًا فى قراءات الخمسة، من كل مصر واحد.

وألف إسماعيل بن إسحاق المالكى المتوفى - سنة ٢٨٢هـ - كتابًا جمع فيه قراءة عشرين إمامًا، منهم السبعة.

وجمع ابن جرير الطبرى - المتوفى سنة ٣١٠هـ - كتابه «الجامع»، وفيه نيف وعشرون قراءة.

وجمع أبو بكر الداجونى - المتوفى سنة ٣٢٤هـ - كتابًا فى القراءات أدخل فيه أبا جعفر أحد العشرة.

واقتصر ابن مجاهد - المتوفى سنة ٣٢٤هـ - أيضًا على قراءات السبعة.

---

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (١٠٢، ١٠٥).

وألف فى القراءات أبو بكر الشذائى، المتوفى سنة ٣٧٠هـ.

وألف أبو بكر بن مهران - المتوفى سنة ٣٨١هـ - فى قراءات العشرة.

وألف الخزاعى المتوفى سنة ٤٠٨هـ كتابه: «المنتهى» الذى جمع فيه ما لم يجمع من قبله، والذى يمثل بقراءاته للقراءات الموضوعة كما ذكرنا منذ قليل.

وكان الطلمنكى - مؤلف «الروضة»، والمتوفى سنة ٤٢٩هـ - أول من أدخل القراءات إلى الأندلس.

وألف مكى بن أبى طالب - المتوفى سنة ٤٣٧هـ - فى القراءات: «التبصرة» و«الكشف» وغير ذلك.

وألف أبو عمرو الدانى - المتوفى سنة ٤٤٤هـ - كتابه: «جامع البيان» فى القراءات، وفيه أكثر من خمسمائة رواية وطريق عن القراءات السبع.

وألف الأهوازى - المتوفى سنة ٤٤٦هـ - فى هذا الشأن.

وألف الهذلى - المتوفى سنة ٤٦٥هـ - كتابه: «الكامل» الذى جمع فيه خمسين قراءة عن الأئمة، وتسعًا وخمسين وأربعمائة وألف رواية وطريق.

وألف أبو معشر الطبرى - المتوفى سنة ٤٧٨هـ - كتاب «التلخيص فى القراءات الثمان» و «سوق العروس»، وفيه خمسون وخمسمائة وألف رواية وطريق.

وألف أبو القاسم عيسى بن عبد العزيز اللخمى الإسكندرى - المتوفى سنة ٦٢٩هـ - كتابه: «الجامع الأكبر والبحر الأزخر»، ويحتوى على سبعة آلاف رواية وطريق.

وقد اندثر بعض كتب القراءات، وفيها كتب الأهوازى، وابن عطية، والمهدوى، وكتاب «اللوامع» فى القراءات، وكتاب «المحتوى» للدانى.

واختار جمهور المسلمين القراءات منذ قديم، ولكن القراء ظلوا يتداولونها ويروونها إلى أن كتبت العلوم ودونت، فكتبت فيما كتب من العلوم، وصارت القراءات - كما يقول ابن خلدون - «صناعة مخصوصة، وعلمًا منفردًا، وتناقله الناس بالشرق والأندلس، جيل بعد جيل، إلى أن ملك بشرق الأندلس «مجاهد» من موالى العامريين، وكان معتنيًا بهذا الفن من بين فنون القرآن؛ لما أخذه به مولاه المنصور بن أبى عامر، واجتهد فى تعليمه وعرضه على من كان من أئمة القراء بحضرته، فكان سهمه بذلك وافرًا» (١).

---

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (١٠٦، ١٠٧).

إضافة القراءات إلى القراء تعنى اختيارها ولا اجتهاد فيها

إن إضافة القراءات إلى أئمة القراءة ورواتهم - كما ألمحنا من قبل - لا تعنى أكثر من أنهم اختاروها وداوموا عليها ولزموها حتى اشتهروا بها وقصدوا فيها، وهى - كما يعبر ابن الجزرى - «إضافة اختيار، ودوام ولزوم، لا إضافة اختراع ورأى واجتهاد» (١).

وقد تفرق القراء فى البلاد واختلفت قراءاتهم، فكانت جماعات القراء فى مختلف الجهات، يقرءون حسبما تلقوا من أسلافهم، وكانت كل جماعة تستقر على الوجوه التى لقنتها لا تكاد تتعداها؛ فاختلفت قراءات الخلف باختلاف قراءات السلف، وتفرق هؤلاء وأولئك فى البلاد، وكما يقول ابن الجزرى: «قل الضبط، واتسع الخرق، وكاد الباطل يلتبس بالحق؛ فقام جهابذة علماء الأمة، وصناديد الأئمة، فبالغوا فى الاجتهاد، وبينوا الحق المراد، وجمعوا الحروف والقراءات، وعزوا الوجوه والروايات، وميزوا بين المشهور والشاذ، والصحيح والفاذ، بأصول أصلوها، وأركان فصلوها».

ويبدو أن الاقتصار على قراءات الأئمة المشهورين بالفقه والأمانة فى النقل، وكمال الدين - كان أمرًا ضروريًا، أوجبته بشاعة ما قيل إنه وقع من : «تمادى بعض الناس على القراءة بما يخالف خط المصحف، مما ثبت نقله» كما عبر ذلك مكى بن أبى طالب بل إنه كثر الاختلاف فيما يحتملة رسم المصحف، وقرأ أهل البدع والأهواء بما لا يحل لأحد تلاوته؛ وفاقا لبدعهم، ومن أمثلة ذلك: ما روى من أن بعض المعتزلة قرأ: ﴿وَكَلَّمَ اللهَ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] بنصب الهاء.

وقد كثرت الاختيارات فى القراءة كثرة، من مظاهرها التى تخفى على كثير من غير المتخصصين: أن الشافعى صاحب المذهب، كانت له رواية قرأ بها ابن الجزرى، من كتاب: «المستنير»، وحدثه بها - من هذا الكتاب، ومن كتاب «الكامل» - غير واحد.

وكان لأحمد بن حنبل صاحب المذهب أيضًا اختيار، ذكره «الهذلى» فى كتابه «الكامل».

---

(١) ينظر : النشر (١/ ٥٢).

وقد نسبت إلى أبى حنيفة قراءة جمعها الخزاعى، ونقلها عنه الهذلى وغيره.

وقد عد ابن حجر العسقلانى - وهو يتكلم عن تعيين الأحرف التى اختلف فيها عمر بن الخطاب، وهشام بن حكيم، حين كان هذا يقرأ بسورة «الفرقان»، على حروف لم يكن يعرفها عمر - عد ابن حجر فى هذه السورة وحدها نحوًا من مائة وثلاثين موضعًا، منها ستة وخمسون ليس فيها من المشهور شيء.

وربما كانت كثرة عدد القراءات هى التى حدت ببعض المفسرين إلى ذكر بعضها غير منسوب لصاحبه(١).

*** إذا قرئت آية بقراءتين فهل قال الله بهما؟**

أورد الزركشى فى كتابه «البرهان» هذا السؤال، ثم أعقبه بالآراء التى قيلت فيه:

(الأول) : أن الله - تعالى - قال بهما جميعًا.

(الثانى) : أن الله - تعالى - قال بقراءة واحدة، إلا أنه أذن أن يقرأ بقراءتين.

(الثالث) : إذا كان لكل قراءة تفسير يغاير الآخر، فقد قال بهما جميعًا، وتصير القراءتان بمنزلة آيتين، مثل قوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]

(الرابع) : إذا كان تفسير القراءتين واحدًا، كالبيوت والبيوت والمحصنات والمحصنات بالنصب والجر - فإنما قال بإحداهما، وأجاز القراءة بهما، لكل قبيلة، على ما تعود لسانها.

(الخامس) : إذا صح أنه قال بإحدى القراءتين، فإنه يكون قد قال بلغة قريش(٢).

*** من قال من العلماء إن مرجع القراءات الاجتهاد:**

هناك أقوال لبعض علمائنا القدامى قد يفهم منها أن القراءات القرآنية مرجعها الاجتهاد لا السماع، وأنها اختيارية تدور مع اختيار الفصحاء واجتهاد البلغاء.

*** الزمخشرى يعيب قراءة لابن عامر:**

قرأ ابن عامر - أحد القراء السبعة - الآية:

﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧].

برفع (قتل) ونصب (أولادهم) وجر (الشركاء)، على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف.

---

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (١٠١، ١٠٢).

(٢) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (٩٩).

فوصف الزمخشرى هذه القراءة بأنها «شىء» لو كان فى مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجًا مردودًا . . . إلخ. وقال: «والذى حمله على ذلك أن رأى فى بعض المصاحف «شركائهم» مكتوبًا بالياء. ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء؛ لأن الأولاد شركاؤهم فى أموالهم - لوجد فى ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب».

*** رد ابن المنير على الزمخشرى:**

ورد ابن المنير الإسكندرى صاحب كتاب: «الانتصاف» بأن الزمخشرى «ركب متن عمياء، وتاه فى تيهاء»، وقال ابن المنير: «وأنا أبرأ إلى الله، وأبرئ حملة كتابه، وحفاظ كلامه، مما رماهم به؛ فإنه تخيل أن القراء أئمة الوجوه السبعة اختار كل منهم حرفًا قرأ به اجتهادًا، لا نقلًا وسماعًا؛ فلذلك غلط ابن عامر فى قراءته هذه، وأخذ يبين أن وجهة غلطه رؤيته الياء ثابتة فى «شركائهم»؛ فاستدل بذلك على أنه مجرور، وتعين عنده نصب (أولادهم) بالقياس. . . إلخ».

ثم قال ابن المنير: «فهذا كله - كما ترى - ظن من الزمخشرى أن ابن عامر قرأ قراءته هذه رأيًا منه، وكان الصواب خلافه، والفصيح سواه، ولم يعلم الزمخشرى أن هذه القراءة- بنصب الأولاد، والفصل بين المضاف والمضاف إليه بها - يعلم ضرورة أن النبى ﷺ قرأها على جبريل، كما أنزلها عليه كذلك، ثم تلاها النبى ﷺ على عدد التواتر من الأئمة، ولم يزل عدد التواتر يتناقلونها، ويقرءون بها، خلفًا عن سلف، إلى أن انتهت إلى ابن عامر؛ فقرأها أيضًا كما سمعها. فهذا معتقد أهل الحق فى جميع الوجوه السبعة: أنها متواترة جملة وتفصيلًا. . . فلا مبالاة بعدها بقول الزمخشرى، ولا بقول أمثاله ممن لحن ابن عامر، وظن أن القراءة بالرأى غير موقوفة على النقل. والحامل هو التغالى فى اعتقاد اطراد الأقيسة النحوية؛ فظنها قطعية؛ حتى يرد ما يخالفها».

ويقول ابن المنير كذلك: «إن المنكر عليه - يعنى: ابن عامر - إنما أنكر ما ثبت أنه براء منه قطعًا وضرورة. ولولا عذر أن المنكر ليس من أهل الشأنين - أعنى: علم القراءة، وعلم الأصول، ولا يعد من ذوى الفنين المذكورين - لخيف عليه الخروج من ربقة الدين، وإنه - على هذا العذر - لفى عهدة خطيرة، وزلة منكرة، تزيد على زلة من ظن أن تفاصيل الوجوه السبعة فيها ما ليس متواترًا؛ فإن هذا القائل لم يثبتها بغير النقل، وغايته أنه ادعى أن نقلها لا يشترط فيه التواتر، وأما الزمخشرى: فظن

أنها تثبت بالرأى، غير موقوفة على النقل، وهذا لم يقل به أحد من المسلمين».

*** رد أبى حيان الأندلسى على الزمخشرى:**

وفى هذا الشأن - أيضًا - يقول أبو حيان الأندلسى:

«وبعض النحويين أجازها، وهو الصحيح؛ لوجودها فى هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربى الصريح المحض: ابن عامر، الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان، قبل أن يظهر اللحن فى لسان العرب، ولوجودها أيضًا فى لسان العرب فى عدة أبيات . . .» إلخ.

ثم يتحدث عن الزمخشرى قائلا:

«وأعجب لعجمى ضعيف فى النحو يرد على عربى صريح محض قراءة متواترة موجودًا نظيرها فى لسان العرب، فى غير ما بيت. وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة، الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله، شرقًا وغربًا، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم؛ لضبطهم، ومعرفتهم، وديانتهم».

*** رد نظام الدين النيسابورى على الزمخشرى:**

ويقول النيسابورى:

«والحق عندى - فى هذا المقام - أن القرآن حجة على غيره، وليس غيره حجة عليه. والقراءات السبع كلها متواترة، فكيف يمكن تخطئة بعضها؟! فإذا ورد فى القرآن المعجز مثل هذا الترتيب لزم القول بصحته وفصاحته. . .» إلخ.

*** رد ابن الجزرى على الزمخشرى:**

ويدافع ابن الجزرى عن القراءة المتواترة التى قرأ بها ابن عامر، فيقول:

والحق فى غير ما قاله الزمخشرى، ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأى والتشهى، وهل يحل لمسلم القراءة بما يجد فى الكتابة من غير نقل؟!

بل الصواب جواز مثل هذا الفصل - وهو الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمفعول - فى الفصيح والشائع الذائع اختيارًا. ولا يختص ذلك بضرورة الشعر.

ويكفى فى ذلك دليلًا هذه القراءة الصحيحة المشهورة التى بلغت التواتر.

كيف وقارئها -ابن عامر- من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة: كعثمان بن عفان، وأبى الدرداء، رضى الله عنهما؟!. وهو - مع ذلك - عربى صريح من صميم

العرب؛ فكلامه حجة، وقوله دليل؛ لأنه كان قبل أن يوجد اللحن ويتكلم به. فكيف، وقد قرأ بما تلقى وروى وسمع ورأى؛ إذ كانت كذلك فى المصحف العثمانى المجمع على اتباعه، وأنا رأيتها فيه كذلك؟ مع أن قارئها: لم يكن خاملًا، ولا غير متبع، ولا فى طرف من الأطراف ليس عنده من ينكر عليه إذا خرج عن الصواب، فقد كان فى مثل دمشق التى هى - إذ ذاك - دار الخلافة وفيها الملك، والمأتى إليها من أقطار الأرض، فى زمن خليفة هو أعدل الخلفاء وأفضلهم بعد الصحابة: الإمام عمر بن عبد العزيز - رضى الله عنه - أحد المجتهدين المتبعين المقتدى بهم من الخلفاء الراشدين.

وهذا الإمام القارئ - أعنى: ابن عامر - مقلَّد - فى هذا الزمن الصالح - قضاء دمشق، ومشيختها، وإمامة جامعها الأعظم: الجامع الأموى أحد عجائب الدنيا، والوفود به من أقطار الأرض؛ لمحل الخلافة ودار الإمارة.

هذا، ودار الخلافة - فى الحقيقة - حينئذ بعض هذا الجامع، ليس بينهما سوى باب يخرج منه الخليفة.

ولقد بلغنا عن هذا الإمام أنه كان فى حلقته أربعمائة عريف، يقومون عنه بالقراءة. ولم يبلغنا عن أحد من السلف - رضى الله عنهم - على اختلاف مذاهبهم، وتباين لغاتهم، وشدة ورعهم، أنه أنكر على ابن عامر شيئًا من قراءته، ولا طعن فيها، ولا أشار إليها بضعف.

ولقد كان الناس - بدمشق، وسائر بلاد الشام، حتى الجزيرة الفراتية، وأعمالها - لا يأخذون إلا بقراءة ابن عامر، ولا زال الأمر كذلك إلى حدود الخمسمائة. وأول من نعلمه أنكر هذه القراءة وغيرها من القراءة الصحيحة، وركب هذا المحذور - ابن جرير الطبرى، بعد الثلاثمائة. وقد عد ذلك من سقطات ابن جرير؛ حتى قال علم الدين السخاوى:

قال لى شيخنا أبو القاسم الشاطبى:

«إياك وطعن ابن جرير على ابن عامر».

ولله در إمام النحاة: أبى عبد الله بن مالك - رحمه الله - حيث قال فى «الكافية الشافية»:

وَحُجَّتِى قِرَاءَةُ ابْنُ عَامِرِ فَكَمْ لها مِنْ عَاضِدٍ وَنَاصِرِ

وهذا الفصل الذى ورد فى هذه القراءة، منقول من كلام العرب من فصيح كلامهم، جيد من جهة المعنى أيضًا:

أما وروده فى كلام العرب:

(أ) فقد ورد فى أشعارهم كثيرًا: أنشد من ذلك سيبويه، والأخفش، وأبو عبيدة، وثعلب، وغيرهم - ما لا ينكر، مما يخرج به كتابنا عن المقصود.

(ب) وقد صح من كلام رسول الله ﷺ: «فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِى صَاحِبِى» ففصل - بالجار والمجرور - بين اسم الفاعل ومفعوله، مع ما فيه من الضمير المنْوِىّ، ففصل المصدر بخلوه من الضمير أولى بالجواز.

(جـ) وقرئ: ﴿فَلا تَحْسَبَنَّ الله مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهُ﴾ [إبراهيم: ٤٧]

وأما قوته، من جهة المعنى:

فقد ذكر ابن مالك ذلك من ثلاثة أوجه:

(أحدها): كون الفاصل فضلة، فإنه - لذلك - صالح لعدم الاعتداد به.

(الثانى): أنه غير أجنبى معنى؛ لأنه معمول للمضاف وهو المصدر.

(الثالث): أن الفاصل مقدر التأخير؛ لأن المضاف إليه مقدر التقديم؛ لأنه فاعل فى المعنى، حتى إن العرب، لو لم تستعمل مثل هذا الفصل، لاقتضى القياس استعماله؛ لأنهم قد فصلوا - فى الشعر - بالأجنبى كثيرًا، فاستحق الفصل بغير أجنبى أن يكون له مزية؛ فيحكم بجوازه مطلقًا.

وإذا كانوا قد فصلوا بين المضافين بالجملة فى قول بعض العرب: «هو غلام - إن شاء الله - أخيك» - فالفصل بالمفرد أسهل.

ثم إن هذه القراءة قد كانوا يحافظون عليها، ولا يرون غيرها: قال ابن ذكوان: «شركايهم» بياء ثابتة فى الكتاب والقراءة.

قال: وأخبرنى أيوب - يعنى: ابن تميم شيخه - قال:

قرأت على أبى عبد الملك قاضى الجند:

﴿زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾.

قال أيوب:

فقلت له: إن فى مصحفى - وكان قديمًا - «شركايهم»، فمحا أبو عبد الملك الياء، وجعل مكان الياء واوًا.

ثم قرأت على يحيى بن الحارث: «شركاؤهم»، فرد عليَّ يحيى: «شركايهم»، فقلت له: إنه كان فى مصحفى بالياء، فحكت، وجعلت واوًا.

فقال يحيى: «أنت رجل محوت الصواب، وكتبت الخطأ، فرددتها فى المصحف على الأمر الأول».

* * *

الزمخشرى يعزو إحدى القراءات إلى فصاحة راويها

وكتب الزمخشرى أيضًا عند تفسير آية:

﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾ [الكهف: ٤٤]، أن عمرو بن عبيد قرأ كلمة (الحق) بالنصب على التأكيد، كقولك: هذا عبد الله الحق لا الباطل.

وقال الزمخشرى: «وهى قراءة حسنة فصيحة. وكان عمرو بن عبيد من أفصح الناس وأنصحهم».

وهذا - كما يقول ابن المنير الإسكندرى - «يوهم أن القراءات موكولة إلى رأى الفصحاء واجتهاد البلغاء؛ فتفاوتت فى الفصاحة لتفاوتهم فيها».

*** رد ابن المنير وغيره على الزمخشرى:**

وقد هوجم الزمخشرى فى هذا أيضًا: فقيل إن قوله منكر شنيع، وإن الحق «أنه لا يجوز لأحد أن يقرأ إلا بما سمعه فوعاه بنطق فيه ﷺ منزلًا كذلك من السماء؛ فلا وقع لفصاحة الفصيح، وإنما هو ناقل كغيره».

وقيل - فى مهاجمة الزمخشرى -: إنه «لا يفوته الثناء على رأس البدعة ومعدن الفتنة؛ فإن عمرو بن عبيد أول مصمم على إنكار القدر، وهلم جرا، إلى سائر البدع الاعتزالية؛ فمن ثم أثنى عليه».

وقال الناقدون: إن الزمخشرى «لم يكن له - على ما عنده من العلم - لقاء ولا رواية».

وابن عامر الذى عاب الزمخشرى قراءته - هو فى الطبقة الأولى من التابعين، وقراءته ليست هينة السند. وقد كان يقرأ بها المقدسى صاحب «أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم»، فسأله أحد القضاة: أنت رجل متفقه لأهل الكوفة، فلم لم تقرأ بحروفهم؟ وما الذى أمالك إلى قراءة ابن عامر؟

قال المقدسى: قلت: خلال أربع:

ثم ذكر المقدسى ما جعله يختارها ومما ذكره: أن ابن مجاهد روى عن ابن عامر ثلاث روايات:

إحداهن : أنه قرأ على عثمان بن عفان.

والثانية : أنه سمع القرآن من عثمان وهو صبى.

والثالثة : أنه قرأ على من قرأ على عثمان.

وليس هذا لغيره من أئمة القراء، بل بين كل واحد وبين عليّ، وعبد الله، وأبيّ، وابن عباس، رجلان أو ثلاثة.

فمن بينه وبين عثمان - الذى قد أجمع المسلمون على مصحفه، واتفقوا على جمعه، وتداولوه - رجل: أحق بأن يقرأ له ممن بينه وبين من لا يستعمل جمعه، ولا وقع الاتفاق على مصحفه، رجلان أو ثلاثة. . .إلخ.

وقد كان مما قيل عن ابن عامر: «إنه لم يتعد - فيما ذهب إليه - الأثر، ولم يقل قولا يخالف فيه الخبر».

*** بعض النحويين ينكرون على بعض القراء اختياراتهم:**

وقد رد آخرون - وخاصة من النحويين - على بعض القراء فى اختياراتهم منكرين ومخطئين.

ولكن الجمهور على غير رأى النحويين:

يقول الزركشى، فى اعتراضاتهم على أئمة القراءة: «وهذا تحامل، وقد انعقد الإجماع على صحة قراءة هؤلاء الأئمة، وأنها سنة متبعة، ولا مجال للاجتهاد فيها».

ولهذا قال سيبويه فى كتابه، فى قوله تعالى:

﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]

«وبنو تميم يرفعونه إلا من درى كيف هى فى المصحف، وإنما كان كذلك لأن القراءة سنة مروية عن النبى ﷺ، ولا تكون القراءة بغير ما روى عنه».

ويقول الدانى فى كتابه «جامع البيان»:

«وأئمة القراءة لا تعمل فى شىء من حروف القرآن على الأفشى فى اللغة، والأقيس فى العربية، بل على الأثبت فى الأثر، والأصح فى النقل. والرواية - إذا ثبتت عندهم - لا يردها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها».

وكلام الزمخشرى - على ما يبدو - فاتن، وقد تورط فى متابعته البيضاوى المفسر؛ فكان لذلك نكير عند على بن سلطان القارى، إذ يقول: «والعجب من البيضاوى، مع أنه من أئمة أهل السنة، تبعه - يعنى: الزمخشرى - فى هذه القضية، كما بينته فى تخريج قراءاته من تفسيره بالحاشية المستقلة، وأوضحت ما فيه من تقصيره وتغييره، ونقصان فى تعبيره».

ونشير هنا إلى عبارة لأبى حيان الأندلسي فى شأن من يسترسلون فى طلب الأقيسة يقول: «وما أحوج الناظر فى الدين إلى حسن الظن واليقين، وإلى متن متين فيه، فإنه متى حاول معرفة كل شىء بالرأى والقياس، كلّ وملّ، ومتى استرسل مع كل شىء، زلّ وضلّ».

* * *

ردود على من يفاضلون بين القراءات

وورد عن بعض المشتغلين بالقرآن ما يستفاد منه أن القراءات متفاوتة القدر، كأنها ليست نقلًا خالصًا، وأن إحداها أحبُّ إليهم من غيرها، وأن لكل قراءة خصيصة، مرجعها صاحب القراءة:

روى ابن الجزرى عن أبى العباس الطنافسى البغدادى أنه قال: «من أراد أحسن القراءات فعليه بقراءة أبى عمرو، ومن أراد الأصل فعليه بقراءة ابن كثير، ومن أراد أفصح القراءات فعليه بقراءة عاصم، ومن أراد أغرب القراءات فعليه بقراءة ابن عامر، ومن أراد الأثر فعليه بقراءة حمزة، ومن أراد أظرف القراءات فعليه بقراءة الكسائى، ومن أراد السنة فعليه بقراءة نافع».

ويستفاد من هذا القول الخطير أن قراءة أحسن من قراءة، وأن قراءة هى الأصل وغيرها ليس أصلًا، وأن قراءة أفصح وأخرى فصيحة، وقراءة غريبة وغيرها أقل غرابة أو ليست غريبة، وقراءة هى الأثر وما عداها ليس أثرًا، وقراءة هى أظرف من قراءة، وقراءة هى السنة وغيرها دونها سنية.

وعندنا أنه ما كان يحق للطنافسى أن يقول ما قال؛ فالقراءات - لابد - توقيفية، وليست اختيارية، وإلا وجد الشك والوهم سبيلهما إلى آى الكتاب.

والعجيب أن مكى بن أبى طالب ينهج نفس النهج؛ فيقول: «وأصح القراءات سندًا: نافع، وعاصم، وأفصحها: أبو عمرو، والكسائى».

وحتى الطبرى المفسر يفاضل - أحيانًا على نحو ما - بين القراءات مفاضلة نسوق أمثلة لها فيما يلى:

١ - فى تفسير قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦] يتكلم عن كيف قرئت «وأرجلكم» منصوبة وبالخفض، ثم يقول: «غير أن ذلك وإن كان كذلك، وكانت القراءتان كلتاهما حسنًا صوابًا، فأعجب القراءتين إلىَّ أن أقرأها قراءة من قرأ ذلك خفضًا».

٢ - وفى قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَـٰنٍ﴾ [التوبة: ١٠٠]، يقول بعد الكلام عن خفض «الأنصار» ورفعها:

«والقراءة التى لا أستجيز غيرها: الخفض فى «الأنصار».

٣ - وفى قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩].

ذكر الطبرى أن فعل «أسس» بنى للمجهول فى المرتين كلتيهما فى قراءة، وبنى للمعلوم فى قراءة أخرى، ثم قال: وهما قراءتان متفقتا المعنى، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب، غير أن قراءته بتوجيه الفعل إلى «مَنْ» - إذ كان «مَنْ» المؤسس - أعجب إلىّ.

٤ - وفى قوله تعالى: ﴿قَالَ يَـٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَءَاتَىٰنِى رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَـٰرِهُونَ﴾ [هود: ٢٨]، قال الطبرى: إن أولى القراءتين عنده بالصواب قراءة «فعميت» بضم العين وتشديد الميم.

٥ - وكذلك وصف الطبرى قراءة من قرأ: «ماذا ترى» بفتح التاء فى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ قَالَ يَـٰبُنَىَّ إِنِّىٓ أَرَىٰ فِى ٱلْمَنَامِ أَنِّىٓ أَذْبَحُكَ فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَىٰ﴾ [الصافات: ١٠٢] بأنها أيضًا أولى القراءتين بالصواب.

٦ - وفى قوله تعالى: ﴿مَا نُنَزِّلُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَمَا كَانُوٓا۟ إِذًا مُّنظَرِينَ﴾ [الحجر: ٨]، ذكر الطبرى أنه يحب قراءتين يجب ألا يعدوهما قارئ.

والظن : أننا لو أطعنا الطبرى فى هذه المفاضلات لكنا ممن يُعْمِلُ الاجتهاد فى القرآن، وهو ما لا يجوز فيه الاجتهاد.

والقرآن - بلا ريب - أجل وأخطر من أن يقرأه مسلم برأيه المجرد. والقراءة - كما يقرر المسلمون - سنة متبعة، وقد كان رؤساء الصحابة ينكرون تفضيل قراءة على قراءة من أى وجه.

وقد حكى أبو عمر الزاهد فى كتاب «اليواقيت» عن ثعلب أنه قال: إذا اختلف الإعرابان فى القراءات لم أفضل إعرابًا على إعراب، فإذا خرجت إلى كلام الناس فضلت الأقوى.

وقال أبو جعفر النحاس: «السلامة عند أهل الدين - إذا صحت القراءتان - ألا يقال: إحداهما أجود؛ لأنهما جميعًا عن النبى ﷺ فيأثم من قال ذلك».

وقال - أيضًا، وقد حكى اختلافهم فى ترجيح ﴿فك رقبة﴾ فى سورة «البلد» بالمصدرية والفعلية-: «والديانة تحظر الطعن على القراءة التى قرأ بها الجماعة،

ولا يجوز أن تكون مأخوذة إلا عن النبى ﷺ».

وقد روى عن صالح بن أحمد بن حنبل أنه سأل أباه: أى القراءات أحب إليك؟ قال: قراءة نافع. قال صالح: فإن لم توجد؟ قال: قراءة عاصم. بيد أن التعبير الخليق - فى ظننا - بأحمد بن حنبل هو ما ورد فى رواية أخرى من أنه أجاب فى شأن عاصم: «أهل الكوفة يختارون قراءته وأنا أختارها».

*** دعوى بعض المستشرقين:**

حاول بعض المستشرقين من أعداء الإسلام أن يزلزلوا عقيدة المسلمين تجاه كتابهم العزيز - القرآن الكريم - عن طريق التشكيك فى القراءات القرآنية، وإيهام المسلمين أن كتاب الله - عز وجل - لم يكن موضع تحقيق ودقة وضبط، بل كان موضع تشهٍّ وهوى ورأى واختيار من القراء!!.

حيث طاف برأس شرذمة من هؤلاء المستشرقين الملحدين: أن القراءات ليست توقيفية، ولم يوح بها إلى النبى ﷺ ولم ينقلها أحد عنه، زاعمين أن سبب اختلاف القراءات، ومنشأ تنوعها وتعددها، إنما هو خاصية الخط العربى، الذى كتبت به المصاحف العثمانية، وهذه الخاصية هى: خلوه من إعجام الحروف ونقطها، الذى يدل على ذواتها، وخلوه من شكل الكلمات الذى يدل على إعرابها.

فالكلمات القرآنية لما كتبت فى المصاحف العثمانية مجردة من النقط الذى يدل على ذلك الحرفِ، ومن الشكل الذى يدل على موقع الكلمة من الإعراب - كانت محتملة لقراءات متعددة، وأوجه متنوعة؛ فكان كل قارئ يختار من هذه القراءات، ومن هذه الأوجه ما يروق فى نظره، وتنقدح علته فى نفسه، وتساعد عليه لغة العرب، ويحتمله رسم المصحف ، فالاختلاف فى القراءات فى زعم هؤلاء: إنما كان عن تشهٍّ وهوى، ورأى واختيار من القراء، لا عن توقيف وسند ورواية؛ فليس لهذه القراءات - فى زعم هؤلاء - سند إلى رسول الله ﷺ وليس للوحى مدخل فيها.

هكذا زعم هؤلاء، وهذا زعم باطل، ونظر خاسئ، ورأى خاطئ، وفرية منكرة، اجترأ عليها هؤلاء الملاحدة؛ ليقذفوا بها أقدس ما يقدسه المسلمون، وهو كتاب الله- عز وجل- بما يزلزل عقيدة الناس فيه، ويوهمهم أن كتاب الله - تعالى - لم يكن موضع

تحقيق ودقة، ولم يكن محل ضبط وتحر وأمانة فى ألفاظه وقراءاته ورواياته وطرق أدائه.

وأشهر من تولى كبر هذا العدوان من المستشرقين: «تيودور نولدكه Theodor Noldeke»، «واجناتس جولد تسيهر Ignacz eyoldziher»، «وآرثر جفرى Arthur Jeffery». وواضح أنهم جميعًا من غير المسلمين.

والمؤلم والمثير أن آراءهم استخفت بعض الدارسين المسلمين؛ فروجوا لها، بل إن بعضهم انتحلها اعتقادًا منه بعظم قدرها.

وأقدم أولئك الثلاثة: تيودور نولدكه الذى يصفه جولد تسيهر بأنه زعيمه، والذى وضع كتابه «تاريخ القرآن yeschichte des Qorans»، وهو كتاب فتح به صاحبه للطاعنين على القراءات بابًا، ومهد لهم مهادًا، حتى قال جفرى إنه أساس كل بحث فى القرآن فى أوربا.

ويصرح نولدكه بارتيابه فى أكثر ما يتعلق بالقرآن من الروايات والأحاديث الصحيحة، وأقوال المفسرين المستقيمة، ويصدف عنها جميعًا إلا ما كان ضعيفًا، أو شاذًا، أو باطلًا، أو منكرًا، فهو - عندئذ - يجعله العمدة والدليل.

ومن أضل ما ذهب إليه هذا المستشرق: إنكار قرآنية بعض ألفاظ القرآن، فمثلًا: أوائل بعض السور ليست - فى رأيه - إلا حروفًا أولى وأخيرة مأخوذة من أسماء بعض الصحابة الذين كانت عندهم نسخ من سور قرآنية معينة، وعلى سبيل المثال: السين - فيما يدعى - من سعد بن أبى وقاص، والميم: من المغيرة، والنون: من عثمان بن عفان، والهاء: من أبى هريرة . . . وهكذا .

وهذا - من الناحية الواقعية - قول لا أساس له، وهو يعنى شيئًا باهظًا لا يمكن أن يسيغه عقل عاقل: وهو أن الأمة الإسلامية: صحابة نبيها، وتابعيهم، وتابعى تابعيهم، ورواتها، وعلماءها، وكل أبنائها، بأعدادهم التى لا تحصى - كذابون، ومجترئون تواطئوا ضد كتابهم، وجاءوا فيه بأشياء من عند أنفسهم!!.

وربما كان شر الثلاثة - من وجهة النظر الإسلامية - جولد تسيهر، فقد سبق زعيمه فى حلبة الكيد للقرآن.

وقد أخطأ جولد تسيهر فى فهم النصوص القرآنية: فاشتبه عليه المتواتر من القراءات بالفاذ، والمشهور بالشاذ؛ ومن وراء ذلك كان منهجه ملتويًا منحازًا، فقد

كان مبلغ همه أن يجد شيئًا يستطيع به - ولو بالتدليس - أن يدلل على أن الاختلاف فى القراءات ليس عن توقيف ورواية، وإنما عن هوى من القراء؛ ولذلك فإنه - بعكس المسلمين - لم يأخذ فى الحكم على روايات القرآن بالسند الصحيح الممحص، والتواتر المتصل الثابت، وابتكر من لدنه ضلالات كثيرة، واعتضد أحيانًا بما لا يجوز - علمًا - الاعتضاد به، ولم يذعن للقاعدة الإسلامية الموثقة والمتبعة: قاعدة أن القراءة - منذ نزول القرآن - سنة يأخذها الآخر عن الأول شفاهًا، فمًا لفم.

ومن أخطاء جولد تسيهر: أنه يرجع اختلاف القراءات إلى أسباب أهمها - كما ذكر أحد العرب الآخذين عنه والمنتحلين فكرته - «مسائل ظهرت بعد نزول الوحى؛ من خاصية القلم الذى دون به القرآن الكريم: فرسم أكثر حروف هذا القلم متشابه، والمميز فيها هو النَّقْط الذى لم يظهر إلا بعد نزول الوحى بأمد، وكان هذا القلم خاليًا فى بادئ أمره من الحركات».

ونبادر، فنرد على هذا الزعم بأن الثابت المعقول: هو أن تلقى المسلمين للقرآن وحفظهم إياه كانا سابقين للتسجيل الكتابى، وحتى بعد الكتابة، ظل المعول عليه فى تبليغ القرآن هو التلقين الشفهى، وعندما كتب عثمان المصاحف الأئمة، وبعث بها إلى الأمصار جعل مع كل منها قارئًا ليقرئ الناس، فأمر زيد بن ثابت أن يقرئ الناس بالمدينة، وأرسل عبد الله بن السائب إلى مكة، وعامر بن عبد قيس إلى البصرة، وأبا عبد الرحمن السلمى إلى الكوفة، والمغيرة بن شهاب إلى الشام.

وقد ضرب جولد تسيهر أمثلة للاختلاف نتيجة عدم النقط، فجاء هو نفسه بما ينقض دعواه: قال: إن كلمة «تستكبرون» فى قوله تعالى:

﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأَعۡرَافِ رِجَالٗا يَعۡرِفُونَهُم بِسِيمَىٰهُمۡ قَالُواْ مَآ أَغۡنَىٰ عَنكُمۡ جَمۡعُكُمۡ وَمَا كُنتُمۡ تَسۡتَكۡبِرُونَ﴾ [الأعراف: ٤٨].

قرئت: (تَسْتَكْثِرُونَ) بالثاء المثلثة.

ونحن المسلمين نعلم أن القراءات السبع المتواترة، والثلاث المشهورة، بل الأربع الشاذة - لا تعرف هذه القراءة المزعومة، مع أنها ممكنة لو كان الأمر أمر النقط بحسب الفهم الخاص. وهكذا يشهد جولد تسيهر - من حيث لم يقصد - على رأيه بالبطلان.

ومثل ثان ضربه هذا المستشرق؛ ليعزز به دعواه هو: لفظ «بشرًا» فى قوله سبحانه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ﴾ [الأعراف: ٥٧].

قد قرئت أيضًا «نشرًا» بالنون بدل الباء.

وقد قرأ عاصم بالباء وإسكان الشين، أى بجمع بشير كنذير ونذر. وقرأ ابن عامر بالنون مضمومة وبإسكان الشين.

وقرأ حمزة والكسائى وخلف بالنون المفتوحة وسكون الشين بمعنى ناشرة أو منشورة، أو ذات نشر.

وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب بضم النون والشين جمع نشر.

فهيئة الرسم إذن ليست هى المرجع فى صحة القراءة، كما يدعى جولد تسيهر ومن تابعه، وإنما المرجع هو تواتر الرواية كما يقرر المسلمون.

ومثل ثالث يسوقه هذا المستشرق هو كلمة «إياه» فى قوله عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤].

فقد قرئت: «أباه».

ومع أن فى الإمكان النطق بهذا اللفظ بالباء بدل الياء، فيما لو كان المعول على الخط وحده فإن قراء المسلمين جميعًا يقرءون بالياء، ويتفقون على أن قراءة الباء منكرة.

ويزعم جولد تسيهر أن بعض القراء كانوا يغيرون القراءات بما ترضاه مقاصدهم وتسيغه أفهامهم وأذواقهم.

ففى قوله تعالى: ﴿يَٰقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ فَتُوبُوٓا۟ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ...﴾ [البقرة: ٥٤]. يذكر جولد تسيهر أن قتادة رأى أن الأمر بالقتل هنا شديد القسوة، وغير متناسب مع الخطيئة؛ فقرأ: «فأقيلوا» ، ويقول جولد تسيهر : إنه يرى فى هذا المثال: «وجهة نظر موضوعية شاركت فى سبب اختلاف القراءة».

ولا نرى علينا من حق لجولد تسيهر فى أن نناقش دعواه هذه؛ فهى مرفوضة أصلًا؛ لأن «فأقيلوا» ليست من القراءات المتواترة أو المشهورة أو حتى الأربع الشواذ.

وقد ساق جولد تسيهر طائفة أخرى مماثلة من الدعاوى، وقد تعقبها كلها بالتفنيد مترجم الكتاب المرحوم الدكتور عبد الحليم النجار الذى نبه - أحسن الله جزاءه - على أهم النزعات الدينية التى «لا يكاد يخلو منها كتاب من كتب المستشرقين، لا سيما فيما يتصل من الدين بسبب أو نسب يمليها عليهم إلف ملازم، أو هوى متبع، أو قصد جائر» وأشار - نضر الله وجهه - إلى أن هناك أخطاء يتورط فيها المستشرقون لغرابة المادة العربية والإسلامية على تفكيرهم، أو لقلة بصرهم بالذوق العربى، وعجزهم عن التغلغل فى أسرار اللسان ومسالك البيان.

أما آرثر جفرى - وهو أحدث الثلاثة تاريخًا -: ففى مقدمته لكتاب «المصاحف لابن أبى داود» يحاول هو الآخر - معتضدًا بدعاوى نولدكه، وشولى Schwally وغيرهما - تحريف تاريخ القرآن عن بعض مواضعه، ويريد ليطفئ فى صدور المسلمين أنوار التقديس لكتابهم، وليوهى اعتقادهم بتوقيفيته:

فهو يدعى - بغير بينة - أن القراءات تطورت على الأيام، ومعنى هذا - فيما هو واضح - أن الله تعالى لم ينزل القراءات بالشكل المتواتر عند المسلمين، وأن النبى ﷺ لم يقرأ بها هكذا، وأن صحابته وتابعيهم لم يتلقوها، ولم يقرءوا بها هكذا.

وقد احتمى جفرى ببعض الروايات المنكرة والأحاديث الموضوعة، مثلما فعل زميلاه نولدكه وجولد تسيهر. وممن توارى جفرى خلفهم: ابن أبى داود الذى كذبه أبوه نفسه فى أكثر من حديث.

ويدعو جفرى الباحثين المسلمين إلى شىء عجيب: يدعوهم لينهجوا نهج باحثى اليهود والنصارى الذين شكوا فى صحة كتبهم المقدسة، والذين نجحوا - كما يعبر - فى كشف ما ورد على هذه الكتب من تغيير وتعديل، وهو - فى هذا - يقول بقصد خبيث مكشوف:

«فسر فى أيامنا هذه علماء الشرق كثيرًا مما يتعلق بتفسير القرآن وإعجازه وأحكامه ولكنهم إلى الآن لم يبينوا لنا ما يستفاد منه التطور فى قراءته، ولا ندرى - على التحقيق- لماذا كفوا عن البحث، فى عصر له نزعة خاصة فى التنقيب، عن تطور الكتب المقدسة، وعما حصل لها من التغيير والتحرير ونجاح بعض الكتاب فيها».

ويَعِدُ جفرى المستجيبين لدعوته: دعوة بحث القرآن؛ لاكتشاف ما سماه: «التغيير والتحوير» فيه يَعِدُهُمْ مثل ما أحرز الباحثون فى كتب اليهود والنصارى -:

ذيوعًا لمباحثهم، ونصرًا على مخالفيهم.

وهو يتكلم عن الباحثين فى كتب اليهود والنصارى فيقول: إن طريقتهم فى البحث أن يجمعوا الآراء والظنون والأوهام والتصورات بأجمعها؛ ليستنتجوا - بالفحص والاكتشاف- ما كان فيها مطابقًا للمكان والزمان وظروف الأحوال، معتبرين المتن دون الإسناد، ويجتهدون فى إقامة نص التوراة والإنجيل. . . إلخ.

ونحن نرد على جفرى بأن القرآن غير الكتب السابقة، فهو بلغنا كلمة كلمة، بل حرفًا حرفًا بالتلقى الصحيح، وبالرواية المتواترة، التى تعنى: أنه فى كل طبقة من طبقاتها يتوافر جمع من الناس يؤمن تواطؤهم على الكذب أو لا يتصور تواطؤهم عليه.

ويَرِدُ جفرى نفس المشرع المسموم الذى ورده جولد تسيهر، فيشير إلى الادعاء بأن المصاحف المكتوبة الأئمة - لخلوها من النقط والشكل - كانت تدعو القارئ - فيما بعد- أن يتولى بنفسه نقط النص القرآنى، وضبطه بالشكل، على مقتضى ما يفهمه هو من معانى الآيات. وأورد جفرى مثلًا لهذا كلمة «نعلمه» فقد كان الواحد - بزعم المستشرقين- يقرؤها: «يعلمه»، والآخر: «نعلمه»، والثالث: «تعلمه»، والرابع: «تعلمه». . . إلخ.

وقد قدمنا آنفًا - ونحن نناقش جولد تسيهر - أن هذا الرأى فاسد فيما يتعلق بالقرآن؛ لأن المسلمين لم يعتمدوا فى نقل القرآن على خط المصاحف، وإنما اعتمدوا على التلقى الشفهى. ونضيف هنا: أنهم اعتمدوا أيضًا على حفظ القلوب والصدور، وقد عد ذلك من أشرف خصائصهم، ثم إن التبديل فى القرآن - مهما قل- ليس لمخلوق حتى ولو كان نبى الإسلام نفسه.

﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآىِٕ نَفْسِىٓ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [يونس: ١٥].

﴿تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ . وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ . ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ . فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٣ - ٤٧].

والاستقراء الموضوعى يكشف لنا أنه لم ينقل عبر القرون كتاب سماوى أو غير سماوى، بالتواتر القطعى والإسناد الصحيح، عن العدول الضابطين، طبقة بعد

طبقة؛ مثلما وقع للقرآن، وقد تلقوه عن النبى نفسه ﷺ حرفًا حرفًا لم يهملوا منه حركة ولا سكونًا، ولا إثباتًا ولا حذفًا[١].

ثم إن هذا الزعم الذى قال به هؤلاء المستشرقون تصادمه الحقائق التاريخية التى لا يرتقى إليها الشك، وتعارضه الأدلة النقلية التى بلغت فى مجموعها مبلغ التواتر، ودلت على أن القراءات منبعها الوحى الإلهى عن الله - عز وجل - ومصدرها النقل المتواتر والصحيح عن رسول الله ﷺ، ودلت كذلك على أن القراءات سنة متبعة، ينقلها الآخر عن الأول، ويتلقاها الخلف عن السلف، إلى أن تنتهى إلى النبى ﷺ، عن جبريل أمين الوحى، عن الله تعالى.

إن هذا الزعم يتنافى مع قضايا العقل، ولا يتلاقى مع قوانين المنطق، ولا يستسيغه الفكر الناضج السليم، وهاكم بعض التفصيل لما أقول:

أولًا : إن التاريخ - وهو خير شاهد، وأصدق مخبر - يدلنا على أن القرآن الكريم بجميع قراءاته ورواياته كان محفوظًا فى صدر أصحاب رسول الله ﷺ، قبل أن تكتب المصاحف فى عهد الخليفة عثمان، بل قبل أن يجمع القرآن فى المصحف، فى عهد الصديق أبى بكر؛ كما يدل على أن قراءاته ورواياته قد ذاع أمرها، وانتشر بين الأنام خبرها، وتداول الناس القراءة بها فى العهد النبوى، وقد نطقت بذلك الأخبار الصحيحة، والآثار الصريحة التى لا مطعن فيها، ولا وهن فى أسانيدها، وأقص عليكم من نبأ هذه الأخبار ما لا يبقى معه أدنى شبهة، ولا أقل ريبة فى أن القراءات مردها التلقى والرواية، ومرجعها التوقيف والسماع، ولا دخل لأحد من البشر فيها كائنًا من كان، وليست خاصية الخط العربى الذى كتبت به المصاحف مدعاة - من قريب أو من بعيد - إلى تنوع القراءات، واختلاف القراء.

ثانيًا : عن ابن عباس - رضى الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال: «أَقْرَأَنِى جِبْرِيلُ عَلَى حَرْفٍ، فَرَاجَعْتُهُ، فَلَمْ أَزَلْ أَسْتَزِيدُهُ، وَيَزِيدُنِى، حَتَّى انْتَهَى إِلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ». أخرجه البخارى ومسلم.

ثالثًا : وعن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - قال: سمعت هشام بن حكيم ابن حزام يقرأ سورة الفرقان فى حياة رسول الله ﷺ: فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرأ

---

(١) ينظر : بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (١٠٨- ١١٩).

على حروف كثيرة، لم يقرئنيها رسول الله ﷺ، فكدت أساوره فى الصلاة، حتى سلم، فلببته بردائه، فقلت: من أقرأك هذه السورة التى سمعتك تقرأ؟ قال أقرأنيها رسول الله ﷺ فقلت: كذبت، فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله ﷺ فقلت: إنى سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها، فقال رسول الله ﷺ : « أرسله، اقرأ يا هشام»، فقرأ عليه القراءة التى سمعته يقرأ، فقال رسول الله ﷺ : «كَذَلِكَ أُنْزِلَتْ»، ثم قال: «اقْرَأْ يَا عُمَرُ» فقرأت القراءة التى أقرأنى، فقال رسول الله ﷺ: «كَذَلِكَ أُنْزِلَتْ ، إِنَّ هَذَا القُرآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ». رواه البخارى ومسلم.

رابعًا : وعن أُبَى بن كعب - رضى الله عنه - أن النبى ﷺ كان عند أضاة بنى غفار: فأتاه جبريل - عليه السلام - فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرف، فقال: «أَسْأَلُ اللهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِى لا تُطيقُ ذَلِكَ»، ثم أتاه الثانية، فقال: إن الله يأمرك أن تقرىء أمتك القرآن على حرفين. فقال: «أَسْأَلُ اللهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِى لا تُطيقُ ذَلِكَ»، ثم جاءه الثالثة، فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف، فقال: «أَسْأَلُ اللهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِى لا تُطيقُ ذَلِكَ». ثم جاءه الرابعة، فقال: إن الله يأمرك أن تقرىء أمتك القرآن على سبعة أحرف فأيما حرف قرءوا عليه، فقد أصابوا». رواه مسلم وأبو داود والنسائى.

خامسًا : عن أُبَى بن كعب - رضى الله عنه - قال: كنت فى المسجد، فدخل رجل يصلى، فقرأ قراءة أنكرتها عليه، ثم دخل آخر، فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه، فلما قضينا الصلاة، دخلنا جميعًا على رسول الله ﷺ فقلت: إن هذا قرأ قراءة أنكرتها عليه، ودخل آخر، فقرأ سوى قراءة صاحبه؛ فأمرهما رسول الله ﷺ، فقرآ، فحسن النبى ﷺ بشأنهما، فسقط فى نفسى من التكذيب ولا إذ كنت فى الجاهلية، فلما رأى رسول الله ﷺ ما قد غشينى، ضرب فى صدرى، فغصت عرقًا، وكأنما أنظر إلى الله تعالى فرقا، فقال لى: « يا أُبَىُّ أُرْسِلَ إِلَيَّ أَنْ أَقْرَأَ القُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ ، فَرَدَدَتُ إِلَيْهِ: أَنْ هَوِّنْ عَلَى أُمَّتِى فَرَدَّ إِلَيَّ الثَّانِيَةَ : اقْرَأْهُ عَلَى حَرْفَيْنِ، فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ: أَنْ هَوِّنْ عَلَى أُمَّتى، فَرَدَّ إِلَيَّ الثَّالِثَةَ: اقْرَأْهُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ ، فَلَكَ بِكُلِّ رَدَّةٍ رَدَدْتَهَا مَسْأَلَةٌ تَسْأَلنيها ، فَقُلْتُ: اللَّهُمَّ اغفِر لأُمَّتِى، وَأَخَّرْتُ الثَّالِثَةَ لِيَوم يَرْغَبُ إِلَيَّ الخَلْقُ كُلُّهُمْ حَتَّى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلامُ » رواه مسلم وأحمد وفى بعض طرق هذا الحديث:

واختبأت الثالثة شفاعة لأمتى يوم القيامة.

سادسًا : عن أُبى - رضى الله عنه - قال: «لقى رسول الله ﷺ جبريل فقال: يَا جِبْرِيلُ إِنِّى بُعِثْتُ إِلَى أُمَّةٍ أُمِّيينَ، فِيهِمُ العَجُوزُ، والشَّيْخُ الكَبِيرُ، والغُلامُ، والجَارِيَةُ، والرَّجُلُ الَّذِى لَمْ يَقْرَأْ كِتَابًا قَطُّ»، قال: يا محمد إن القرآن أنزل على سبعة أحرف» رواه أحمد والترمذى وقال: حديث حسن صحيح.

سابعًا : عن أبى قيس مولى عمرو بن العاص: أن رجلًا قرأ آية من القرآن، فقال عمرو: إنما هى كذا وكذا، بغير ما قرأ الرجل، فقال الرجل: هكذا أقرأنيها رسول الله ﷺ، فخرجا إلى رسول الله ﷺ حتى أتياه، فذكرا ذلك له، فقال ﷺ: «إِنَّ هَذَا القُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَأَىَّ ذَلِكَ قَرَأْتُمْ أَصَبْتُمْ». رواه الإمام أحمد فى مسنده، وسنده جيد.

ثامنًا : عن ابن مسعود - رضى الله عنه - قال: أقرأنى رسول الله ﷺ سورة من آل حم فرحت إلى المسجد، فقلت لرجل : اقرأها، فإذا هو يقرأ حروفًا ما أقرؤها، فقال : أقرأنيها رسول الله ﷺ، فانطلقنا إلى رسول الله ﷺ فأخبرناه، فتغير وجهه، وقال: «إِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ الاخْتِلَافُ»، ثم أسر إلى علىٍّ شيئًا، فقال على: إن رسول الله ﷺ يأمركم أن يقرأ كل منكم كما علم، قال: فانطلقنا وكل رجل منا يقرأ حروفًا لا يقرؤها صاحبه. رواه ابن حبان والحاكم.

تاسعًا: روى الحافظ أبو يعلى الموصلى فى مسنده الكبير: أن أمير المؤمنين عثمان بن عفان - رضى الله عنه - قال يومًا وهو على المنبر: أذكر أن رجلًا سمع النبى ﷺ قال: «إِنَّ القُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ لما قام، فقاموا، حتى لم يحصوا، فشهدوا أن رسول الله ﷺ قال: «أُنْزِلَ القُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ». فقال عثمان - رضى الله عنه -: وأنا أشهد معهم. قال العلماء: قوله: «فقاموا حتى لم يحصوا»: صريح فى تواتر الحديث، وقد نص جمع من الحفاظ على تواتر حديث: «أُنْزِلَ القُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ» منهم: الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام، والحاكم.

فهذه الأحاديث مع كثرتها - وهى قل من كثر - وتعدد طرقها ناطقة بأن القراءات منزلة من عند الله - تعالى - موحى بها إلى النبى ﷺ، ويؤخذ هذا من قول الرسول ﷺ: «أُنْزِلَ القُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ». وقوله - عند سماع قراءة كل من هشام وعمر-:

«كَذَلِكَ أُنْزِلَتْ»، وقول جبريل للرسول ﷺ: «إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على سبعة أحرف، فأيما حرف قرءوا عليه، فقد أصابوا».

وكما دلت هذه الأحاديث على أن القراءات نزل بها أمين الوحى جبريل على قلب النبى ﷺ، كذلك دلت على أنها مأخوذة بالتلقى والمشافهة والسماع منه ﷺ. ويؤخذ هذا من قول عمر : «فإذا هو - أى: هشام - يقرأ على حروف لم يقرئنيها رسول الله ﷺ»، ومن قول هشام لعمر : «أقرأنيها رسول الله ﷺ »، وقول عمر لهشام: « فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت»، فالحديث قد تكرر فيه لفظ الإقراء، كذلك تكررت مادة الإقراء فى الأحاديث: الثالث والسادس والسابع؛ مما يدل على أن القراءات إنما ثبتت بالتوقيف والتلقين والتلقى، والأخذ، والمشافهة، والنقل، والسماع.

ويدل أيضًا: على أن صحة القراءة متوقفة على التلقى والسماع: قول على - رضى الله عنه - للمتخاصمين فى القراءة اللذين ترافعا إلى النبى ﷺ: «إن رسول الله ﷺ يأمركم أن يقرأ كل منكم كما علم».

إن تنازع الصحابة فى القراءة، ورجوعهم إليه ﷺ - كما دلت على ذلك الأحاديث المذكورة - لأوضح دليل على أن القراءة ليست موكولة إلى أهوائهم، ولا مفوضة إلى آرائهم، فلم يكن أحد منهم يقرأ باختياره، ولا من تلقاء نفسه، إنما كان يقرأ ما سمعه من رسول الله ﷺ.

إن الصحابة - رضوان الله عليهم - كانوا فى الذروة العليا دقة وضبطًا لألفاظ القرآن الكريم وإحكامًا لحروفه وكلماته، وحرصًا على إماطة أدنى تصحيف عن ساحته، وحسبنا برهانًا على ذلك: موقف عمر بن الخطاب مع هشام بن حكيم، من تلبيبه له، وأخذه بخناقه، وسوقه إلى رسول الله ﷺ؛ لأنه سمع هشامًا يقرأ بغير الرواية التى تلقاها عن رسول الله ﷺ، وكان عمر حينئذ لا يعرف أن القرآن أنزل على سبعة أحرف؛ فاعتقد أن هشامًا غير وبدل من تلقاء نفسه، فلما عرف أن ذلك مأخوذ عن النبى ﷺ، وأن القرآن قد نزل على وجوه كثيرة يعلمها الرسول ﷺ للأمة؛ رحمة بهم، وتسهيلًا عليهم - اطمأنت نفسه، ولم يتعرض بعد ذلك لهشام ولا لغيره؛ لأن الذى كان يخشاه عمر إنما هو التبديل والتغيير فى كتاب الله تعالى، ومعلوم أن سيدنا عمر كان لا يخشى فى الحق لومة لائم.

ولما كتبت المصاحف العثمانية، وأرسلت إلى الأمصار الإسلامية، لم يكتف الخليفة عثمان بإرسالها إلى الأمصار وحدها؛ لتكون الملجأ والمرجع، بل أرسل مع كل مصحف عالمًا من علماء القراءة يعلم المسلمين القرآن وفق هذا المصحف وعلى مقتضاه، فأمر زيد ابن ثابت أن يقرئ بالمدينة، وبعث عبد الله بن السائب إلى مكة، والمغيرة بن شهاب إلى الشام، وعامر بن عبد قيس إلى البصرة، وأبا عبد الرحمن السلمى إلى الكوفة، فكان كل واحد من هؤلاء العلماء يقرئ أهل مصره بما تعلمه من القراءات الثابتة عن رسول الله ﷺ بطريق التواتر التى يحتملها رسم المصحف، دون الثابتة بطريق الآحاد والمنسوخة، وإن كان يحتملها رسم المصحف، فالمقصود من إرسال القارئ مع المصحف - تقييد ما يحتمله الرسم من القراءات بالمنقول عنها تواترًا، فلو كانت القراءات مأخوذة من رسم المصحف، وساغ لكل إنسان أن يقرأ بكل قراءة يحتملها الرسم، سواء كانت ثابتة بطريق التواتر أم بطريق الآحاد، أم كانت منسوخة - لم يكن ثَمَّ حاجة إلى إرسال عالم مع المصحف، فإيفاد عالم مع المصحف دليل واضح على أن القراءة إنما تعتمد على التلقى والنقل والرواية، لا على مجرد الخط والرسم والكتابة(١).

*** أمثلة توضيحية نرد بها على المستشرقين:**

وأزيد هذه المسألة إيضاحًا فأقول: فى القرآن الكريم كلمات تكررت فى مواضع كثيرة ورسمت برسم واحد فى جميع المواضع ولكنها فى بعض المواضع، وردت فيها القراءات التى يحتملها رسمها، فاختلف فيها القراء، وتنوعت فيها قراءاتهم، وفى بعض المواضع: اتفق القراء على قراءتها بقراءة واحدة؛ لأن غيرها لم يصح به النقل، ولم تثبت به الرواية، مع أن الرسم يحتمله. وهاك بعض الأمثلة:

أولًا: كلمة «مالك» ذكرت فى القرآن وصفًا أو فى حكم الوصف فى ثلاثة مواضع:

﴿مَـٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤].

﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَـٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ﴾ [آل عمران: ٢٦]

﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ٢]

---

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (٨٠-٨١، ١٤٠ - ١٤٥).

أما موضع «آل عمران»: فقد اتفق القراء على قراءتها فيه بإثبات الألف، مع أنه لو قرئ بحذف الألف فى هذا الموضع لكان ذلك سائغًا لغة ومعنى، ولكن لم يقرأ فيه بالحذف؛ لعدم ثبوت الرواية فيه بالحذف.

وأما موضع سورة «الناس»: فقد اتفقوا على قراءتها فيه بحذف الألف، مع أنه لو قرئ بإثبات الألف فى هذا الموضع لكان ذلك سائغًا لغة ومعنى، ولكن لم يقرأ فيه بالإثبات؛ لعدم ثبوت النقل فيه بالإثبات فلو كانت القراءات بالرأى أو الاختيار والاجتهاد لا بالتوقيف والتلقى، وكان تنوع القراءات تابعًا للرسم - لم يكن اختلاف القراء مقصورًا على موضع الفاتحة، بل كان يتناول الموضعين الآخرين، ولكنهم اختلفوا فى موضع «الفاتحة»، واتفقوا فى موضعى «آل عمران» و«الناس» فدل هذا على أن القراءات لم تكن بالاجتهاد والاختيار، ولم يكن تنوعها تابعًا للخط وللرسم، وإنما هو تابع للسند والرواية والنقل.

ثانيًا : ورد لفظ «غشاوة» فى موضعين في القرآن الكريم: الأول: فى «سورة البقرة»، فى قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ﴾ [البقرة:٧]

والثانى : فى سورة الجاثية: فى قوله تعالى:

﴿أَفَرَءَيۡتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلۡمٖ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمۡعِهِۦ وَقَلۡبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةٗ﴾ [الجاثية: ٢٣].

وهو مرسوم فى جميع المصاحف العثمانية بحذف الألف بعد الشين فى الموضعين معًا، ومع ذلك اتفق القراء على قراءته فى موضع «البقرة» بكسر الغين وفتح الشين وإثبات ألف بعدها، واختلفوا فى قراءته فى موضع «الجاثية»، فقرأه بعضهم بكسر الغين وفتح الشين وألف بعدها، وقرأه بعضهم بفتح الغين وسكون الشين مع حذف الألف، ولو قرئ موضع «البقرة»بفتح الغين وسكون الشين لكان ذلك صحيحًا لغة ومعنى، ولكن لم يقرأ أحد بهذه القراءة فى هذا الموضع؛ لعدم ثبوتها فيه، وهذا يدل، على أن القراءة، إنما تؤخذ بالمشافهة والسماع، ولا تؤخذ من خط المصحف ورسمه.

ثالثًا : كلمة «الصاعقة»: ذكرت هذه الكلمة معرفة ومنكرة فى القرآن الكريم فى خمسة مواضع:

الأول : فى سورة البقرة فى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾ [البقرة: ٥٥].

الثانى : فى سورة «النساء» فى قوله تعالى: ﴿فَقَالُوٓاْ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ﴾ [النساء: ١٥٣].

الثالث والرابع : فى سورة «فصلت»: فى قوله: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُواْ فَقُلْ أَنذَرْتُكُمْ صَٰعِقَةً مِّثْلَ صَٰعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾ [فصلت: ١٣].

الخامس : فى سورة «الذاريات» فى قوله تعالى: ﴿فَعَتَوْاْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾ [الذاريات: ٤٤].

وهذه الكلمة مرسومة فى جميع المصاحف العثمانية فى المواضع الخمسة بدون الألف بعد الصاد، ولكن القراء أجمعوا على قرائتها فى المواضع الأربعة الأولى بإثبات الألف بعد الصاد مع كسر العين، واختلفوا فى الموضع الخامس: فقرأه بعضهم بإثبات الألف بعد الصاد مع كسر العين، وقرأه بعضهم بحذف الألف مع سكون العين. ومعنى القراءتين واحد، فلو كان تنوع القراءات تابعًا للرسم لاختلف القراء فى المواضع الأربعة، كما اختلفوا فى الموضع الخامس، ولكنهم اتفقوا فى المواضع الأربعة، واختلفوا فى الخامس فكان ذلك دليلًا على أن العمدة فى ثبوت القراءات التوقيف والرواية لا الرسم والكتابة.

رابعًا: «سخريًا» ذكر هذا اللفظ فى القرآن الكريم فى ثلاثة مواضع:

الأول : ﴿فَٱتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا﴾ [المؤمنون: ١١٠]

الثانى : ﴿أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا﴾ [ص: ٦٣]

الثالث : ﴿لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ [الزخرف: ٣٢]

وقد اختلف القراء فى الموضعين الأول والثانى: فقرأهما بعضهم بضم السين، وقرأهما بعضهم بكسرها، واتفقوا على قراءة الموضع الثالث بضم السين. والضم والكسر لغتان، ومعناهما واحد، والمصاحف العثمانية مجردة من النقط والشكل، فلو كانت القراءات ناشئة من رسم المصاحف لاختلف القراء فى الموضع الثالث، كما اختلفوا فى الأول والثانى، لكنهم اتفقوا فى الموضع الثالث، فكان ذلك دليلًا على أن القراءات لم تنشأ عن خط المصاحف ورسمها، وإنما نشأت عن التوقيف والسماع.

خامسًا: ورد لفظ: «ضرا» في القرآن الكريم في المواضع الآتية:
الأول : ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٨٨].
الثاني : ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [يونس: ٤٩].
الثالث : ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾[طه: ٨٩].
الرابع : ﴿وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [الفرقان: ٣]
الخامس : ﴿إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًا﴾ [الفتح: ١١].

وقد اتفق القراء على قراءة هذا اللفظ في المواضع الأربعة الأولى بفتح الضاد، واختلفوا في الموضع الخامس: فقرأه بعضهم بفتح الضاد، وبعضهم بضمها. والفتح والضم لغتان بمعنى واحد وهو الضرر مقابل النفع؛ وهذا من جملة الأدلة على أن القراءات ليست بالاختيار والاجتهاد، وإنما هي بالتوقيف واتباع الإسناد.

سادسًا : كلمة «نسقى» وردت في القرآن الكريم في أربعة مواضع:
الأول : في «النحل»، في قوله تعالى: ﴿نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهِۦ مِنۢ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَّبَنًا خَالِصًا سَآئِغًا لِّلشَّـٰرِبِينَ﴾ [النحل: ٦٦]
الثاني : في سورة «المؤمنين» في قوله تعالى: ﴿نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنَـٰفِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢١]
الثالث : في سورة «الفرقان» في قوله تعالى: ﴿لِّنُحْـِۧىَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقْنَآ أَنْعَـٰمًا وَأَنَاسِىَّ كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ٤٩].
الرابع : في سورة «القصص» في قوله تعالى: ﴿قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القصص: ٢٣].

وقد اختلف القراء في «نسقيكم» في موضعي «النحل» و«المؤمنين»: فمنهم من قرأهما بالنون المضمومة، ومنهم من قرأهما بالنون المفتوحة، ومنهم من قرأهما بالتاء المثناة الفوقية المفتوحة؛ واتفقوا على قراءة «نسقيه» في الفرقان بالنون المضمومة، مع أن رسم هذه الكلمة في المصحف - لكونه غير منقوط ولا مشكول- يحتمل فيها القراءات الثلاث؛ كما احتملها في الموضعين المذكورين، ولكن قراءة هذه الكلمة في هذا الموضع بالتاء المفتوحة لا تلائم نظم الآية، ولا تتفق مع معناها وسياقها؛ فلم يقرأ بها أحد. وقراءتها بالنون المفتوحة - وإن كانت اللغة تسيغها ومعنى الآية لا ينبو عنها - لم تنقل عن رسول الله ﷺ فلم

يقرأ بها أحد أيضًا. كما اتفقوا على قراءة: ﴿قَالَتَا لَا نَسْقِي﴾ في سورة القصص بفتح النون وإن كانت اللغة تجيز ضمها؛ فدل ذلك على أن القراءات بالسماع والاتباع لا بالاجتهاد والابتداع.

سابعا : «**كرها**» ذكر هذا اللفظ في القرآن في ستة مواضع:

الأول : ﴿وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [آل عمران: ٨٣].

الثاني : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا۟ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا﴾ [النساء: ١٩].

الثالث : ﴿قُلْ أَنفِقُوا۟ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ﴾ [التوبة: ٥٣].

الرابع : ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [الرعد: ١٥].

الخامس: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ [فصلت: ١١].

السادس : ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا﴾ [الأحقاف: ١٥].

وقد اختلف القراء في الموضع الثاني والثالث والسادس: فمنهم من قرأ بضم الكاف، ومنهم من قرأ بفتحها. والضم والفتح لغتان بمعنى واحد. واتفقوا على القراءة بفتح الكاف في الموضع الأول والرابع والخامس. وتجريد المصاحف من شكل الحروف يجعل هذه المواضع الثلاثة محتملة لقراءتي الضم والفتح أيضًا، ولكن لم يقرأ بالضم قارئ في أي موضع من هذه المواضع الثلاثة. فلو كان اختلاف القراءات نتيجة لخلو المصاحف من الشكل لاختلف القراء في هذه المواضع كما اختلفوا في المواضع الثلاثة في «النساء» و«التوبة» و«الأحقاف»، لكنهم اتفقوا في هذه المواضع واختلفوا في تلك؛ فحينئذ لا يكون لخلو المصاحف من الشكل دخل ما في اختلاف القراءات.

ثامنا : «**فعميت**» ورد هذا اللفظ في القرآن في موضعين:

الأول : ﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ﴾ [هود: ٢٨].

الثاني : ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ [القصص: ٦٦]

وقد اختلف القراء في موضع هود. فقرأه بعضهم بضم العين وتشديد الميم المكسورة، وقرأه بعضهم بفتح العين وتخفيف الميم المكسورة.

أما موضع القصص: فاتفقوا على قراءته بفتح العين وتخفيف الميم. فلو كان منشأ اختلاف القراءات تجريد المصاحف من الحركات لوقع اختلافهم في

الموضعين معًا، أما وقد اختلفوا فى موضع واتفقوا فى آخر؛ فلا يكون منشأ الاختلاف ما ذكر، وإنما منشؤه النقل والرواية والسماع.

تاسعا: «**حزن**» وقع هذا اللفظ منكرًا ومعرفًا فى القرآن الكريم فى خمسة مواضع:

الأول : ﴿وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنفِقُونَ﴾ [التوبة: ٩٢].

الثانى : ﴿وَابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [يوسف: ٨٤].

الثالث : ﴿قَالَ إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦].

الرابع : ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨].

الخامس : ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزَنَ﴾ [فاطر: ٣٤].

وهذا اللفظ - سواء أكان منكرًا أم معرفًا - فيه لغتان بمعنى واحد: ضم الحاء وسكون الزاى، وفتح الحاء والزاى، ولكن القراء اختلفوا فى موضع «القصص» خاصة: فقرأه بعضهم بضم الحاء وسكون الزاى، وقرأه بعضهم بفتح الحاء والزاى، واتفقوا على قراءة الموضع الأول والخامس - «التوبة» و«فاطر» - بفتح الحرفين، وعلى قراءة موضعى «يوسف» بضم الحاء وسكون الزاى؛ وهذا من أبين الأدلة على أن الاعتماد فى القراءات على الرواية والنقل لا على الخط والرسم.

عاشرًا : اختلف القراء فى قراءة لفظ «الرشد»، فى قوله تعالى فى سورة «الأعراف»: ﴿وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٦] وفى قراءة لفظ: (رَشَدًا) فى قوله تعالى فى سورة الكهف: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾ [الكهف: ٦٦].

وخلاف القراء فى هذين اللفظين دائر بين ضم الراء وسكون الشين، وفتح الراء والشين، وهما لغتان فى هذا اللفظ؛ كالبخل بضم الباء وسكون الخاء، وبفتحهما، والحزن بضم الحاء وسكون الزاى، وبفتحهما، والسقم بضم السين وسكون القاف وبفتحهما. واتفق القراء على قراءة لفظ رشدًا فى: ﴿وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ [الكهف: ١٠] وفى ﴿لِأَقْرَبَ مِنْ هَٰذَا رَشَدًا﴾ [الكهف: ٢٤] وفى ﴿أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ وفى ﴿فَأُولَٰئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا﴾ وفى ﴿قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا﴾ [الجن: الآيات: ١٠، ١٤، ٢١].

اتفقوا على قراءة هذا اللفظ فى المواضع المذكورة: بفتح الراء والشين.

كما اتفقوا على قراءة: ﴿يَهْدِىٓ إِلَى ٱلرُّشْدِ﴾ [الجن: ٢] من سورة الجن بضم الراء وسكون الشين وهذا اللفظ فى جميع المواضع المذكورة المختلف فيها والمتفق عليها معناه واحد وهو الحق والخير والصلاح والصواب.

فلو كان اختلاف القراءات وليد خُلُوِّ المصاحف من ضبط الحروف بالحركات والسكنات - لقرئ هذا اللفظ فى جميع مواقعه بقرائتين؛ إذ إن اللغة تجيز كلتا القراءتين ومعنى اللفظ لا يختلف عليهما.

أما وقد اتفق القراء على قراءته بوجه واحد فى بعض المواضع، واختلفوا فى قراءته فى بعض المواضع فقرءوه بوجهين -: فلا يكون ذلك راجعًا إلا إلى اتفاق النقل فى المواضع المتفق عليها واختلافه فى المواضع المختلف فيها، وليس لرسم المصاحف دخل فى هذا ألبتة.

حادى عشر: اختلف القراء فى قراءة كلمة: «ينفخ» فى قوله تعالى ، فى سورة «طه»: ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ ۚ وَنَحْشُرُ ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾ [طه: ١٠٢] فقرأها بعضهم بياء تحتية مضمومة مع فتح الفاء على البناء للمفعول، وقرأها بعضهم: بالنون المفتوحة مع ضم الفاء على البناء للفاعل.

واتفقوا على قراءة هذه الكلمة: «ينفخ» بضم الياء وفتح الفاء فى قوله تعالى فى سورة «النمل» : ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ۚ﴾ [النمل: ٨٧].

وفى قوله تعالى فى سورة «النبأ»: ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجًا﴾ [النبأ: ١٨]. مع أن سياق الآيتين المذكورتين لا يأبى القراءة بالنون فيهما.

أما آية «النمل»: فقراءتها بالنون تتسق مع أسلوب الآيات قبلها؛ اقرأ إن شئت من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النمل: من ٨٢ : ٨٦] وتدبر هذه الكلمات: أخرجنا، نحشر، بآياتنا، إنا جعلنا.

وأما آية «النبأ»: فقراءتها بالنون تلائم أسلوب الآيات قبلها: ﴿وَخَلَقْنَٰكُمْ أَزْوَٰجًا وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتًا وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِبَاسًا وَجَعَلْنَا ٱلنَّهَارَ مَعَاشًا وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا وَجَعَلْنَا سِرَاجًا وَهَّاجًا وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلْمُعْصِرَٰتِ مَآءً ثَجَّاجًا لِّنُخْرِجَ بِهِۦ حَبًّا وَنَبَاتًا وَجَنَّٰتٍ أَلْفَافًا﴾ [النبأ من ٨ : ١٦]. ومع

هذا لم يقرأ أحد من الأئمة بالنون فى آية من هاتين الآيتين؛ فدل هذا على أن القراءات إنما تثبت بالتلقى والتوقيف لا بالاجتهاد والاختيار.

ثانى عشر: اختلف القراء فى قراءة لفظ «مدخلًا» فى قوله تعالى فى سورة النساء: ﴿وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء:٣١] وفى قوله تعالى فى سورة الحج: ﴿لَيُدْخِلَنَّهُم مُّدْخَلًا يَرْضَوْنَهُۥ﴾ [الحج:٥٩]، فقرأه بعضهم بضم الميم، وقرأه بعضهم بفتحها، واتفقوا على قراءة لفظ «مُدْخَل» فى قوله تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِى مُدْخَلَ صِدْقٍ﴾ [الإسراء:٨٠] فى سورة الإسراء بضم الميم، واللغة تجيز فى هذا الموضع؛ فتح الميم، كما تجيزه فى الموضعين المذكورين، ولكن لم يقرأ قارئ فى هذا الموضع بفتح الميم، فلو كان مرجع القراءات رسم المصحف لقرئ هذا اللفظ فى هذا الموضع بقراءتين ضم الميم وفتحها كما قرئ لفظ «مدخلا» فى الموضعين السابقين، ولكن لم يرد فتح الميم عن النبى ﷺ فى هذا الموضع؛ فاتفق القراء على ضمها فيه: إذن يكون مرجع القراءات النقل لا الرسم.

ثالث عشر: اختلف القراء فى قراءة لفظ: «تخرجون» فى سورة «الأعراف» فى قوله تعالى: ﴿قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾ [الأعراف: ٢٥]، وفى الموضع الأول من سورة «الروم» وهو: ﴿وَيُحْىِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ وَكَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ [الروم: ١٩] وفى سورة «الزخرف» فى قوله تعالى: ﴿فَأَنشَرْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا ۚ كَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ [الزخرف: ١١] وفى سورة «الجاثية» فى قوله تعالى: ﴿فَٱلْيَوْمَ لَا يُخْرَجُونَ مِنْهَا وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ﴾ [الجاثية: ٣٥] اختلف القراء فى هذه المواضع: فمنهم من قرأ بضم الحرف الأول منها وفتح الحرف الثالث على البناء للمفعول، ومنهم من قرأ بفتح الأول وضم الثالث على البناء للفاعل واتفقوا على قراءة الموضع الثانى من سورة «الروم» وهو: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥]، بفتح التاء وضم الراء على البناء للفاعل، ولا شك أن خلو المصاحف من شكل الحروف يجعل هذا الموضع محتملا للقراءتين الثابتتين فى المواضع السابقة، واللغة تجيز قراءته بالبناء للمفعول، ولم تأت بها رواية، ولم يثبت بها سند؛ فلم يقرأ بها أحد؛ وهذا أيضًا من البراهين على أن مصدر القراءات وتنوعها إنما هو التوقف والتلقين، والأخذ والسماع، ولا دخل لخلو المصاحف من الشكل فى هذا ألبتة.

رابع عشر: ثبت أن الإمام نافعًا قرأ لفظ «يحزن» فى القرآن الكريم - كيف ورد -

بضم الياء وكسر الزاى نحو: ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يس: ٧٦] ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣] ﴿لِيَحْزُنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [المجادلة: ١٠]، إلا قوله تعالى فى سورة «الأنبياء»: ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣] فقرأه بفتح الياء وضم الزاى، وثبت: أن الإمام أبا جعفر قرأ هذا اللفظ فى جميع مواضعه بفتح الياء وضم الزاى إلا موضع «الأنبياء» فقرأه بضم الياء وكسر الزاى، وكلا الإمامين مقتف للأثر متبع للرواية.

فلو صح أن منشأ القراءات تجريد المصاحف من شكل الحروف وحركاتها لكانت هاتان القراءتان فى كل موضع، واللغة تجيز كلتا القراءتين.

وفى القرآن الكريم كلمات أخرى غير معجمة ولا مشكولة، ورسمها كذلك يجعلها محتملة لقراءات متعددة، واللغة العربية تجيز فيها هذه القراءات، ومع ذلك لم يختلف فيها القراء، بل اتفقوا على قراءتها بقراءة واحدة؛ لأنه لم يرد فيها بالسند القوى، والأثر الثابت والنقل الموثق، إلا هذه القراءة، وأما غيرها من القراءات التى يحتملها الرسم فليس له سند يعتمد عليه، وأصل يرد إليه؛ فلم يقرأ به أحد، ومن أمثلة ذلك:

أولا: «**خطف يخطف**» جاء فى لغة العرب: أن فيها لغتين، خَطِفَ يَخْطَفُ - من باب عَلِمَ يَعْلَمُ وخَطَفَ يَخْطِف من باب عَمَدَ يَعْمِدُ، ولكن القراء أجمعوا على قراءتها بكسر الطاء فى الماضى، وفتحها فى المضارع.

ثانيًا: «**مكث**» فى قوله تعالى فى سورة «الإسراء»: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ﴾ [الإسراء: ١٠٦] -: اللغة تجيز فيها تثليث الميم، ورسمها يحتمل الأوجه الثلاثة، لكن القراء أجمعوا على قراءتها بضم الميم، فلو كانت القراءات بالرأى والاختيار، وكان خلو الكلمات من الشكل سببًا فى اختلاف القراءات وتنوعها - لاختلف القراء فى قراءة الكلمات السابقة، فكان منهم من يقرأ «خطف يخطف» من باب علم، ومنهم من يقرؤها من باب ضرب، وكان منهم من يقرأ «على مكث» بضم الميم، ومنهم من يقرأ بفتحها، ومنهم من يقرأ بكسرها، ولكن القراء أجمعوا على قراءة خَطِفَ - بالكسر - يَخْطَفُ بالفتح، وعلى قراءة «على مكث» بالضم؛ فحينئذ لا تكون القراءات بالرأى والاختيار، ولا بالهوى والاجتهاد، ولا يكون تجرد المصاحف من الشكل سببًا فى تنوع القراءات واختلافها، إنما سبب التنوع

والاختلاف، الروايات الصحيحة، والأسانيد الموصولة؛ والنقول الصريحة، والتوقيف، والتلقى، والسماع.

ثالثًا : «بزعمهم» فى سورة «الأنعام» فى قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا هَٰذِهِۦٓ أَنْعَٰمٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ لَّا يَطْعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ بِزَعْمِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٨] -: تجيز لغة العرب فى هذه الكلمة تثليث الميم، ولكن لم يقرأ: بفتحها أو ضمها.

رابعًا : ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ﴾ [النساء: ١١] فى سورة «النساء»: تجيز اللغة فى «يوصيكم» فتح الواو وتشديد الصاد من التوصية، كما تجيز سكون الواو وتخفيف الصاد من الإيصاء، وقد جاءت اللغتان فى القرآن الكريم فى قوله تعالى: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ﴾ [البقرة: ١٣٢] فى سورة «البقرة» قرئ بواوين مفتوحتين مع تشديد الصاد، وقرئ بواوين: الأولى مفتوحة، والثانية ساكنة، وبينهما همزة مفتوحة، مع تخفيف الصاد.

وفى قوله تعالى: ﴿فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٨٢] فى سورة «البقرة»، قرئ بفتح الواو وتشديد الصاد، من التوصية وقرئ: بسكون الواو وتخفيف الصاد، من الإيصاء، ومع أن التشديد والتخفيف لغتان ذكرتا فى الآيتين المذكورتين لم يقرأ قوله تعالى فى سورة «النساء»: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ﴾ [النساء: ١١] إلا بسكون الواو وتخفيف الصاد، من الإيصاء، وهذا كله يدل على أن القراءات إنما تثبت بالسند والآثار، لا بالكتابة والاختيار(١).

*** دعاوى بعض المفكرين العرب فى هذا المجال:**

أولًا: طه حسين وعزو القراءات إلى القراء من القبائل:

لقد عزا د/ طه حسين فى كتابه «فى الأدب الجاهلى» القراءات القرآنية إلى القراء من القبائل، حيث يقول:

«إن القرآن الذى تُلِىَ بلغة واحدة ولهجة واحدة هى لغة قريش ولهجتها - لم يكد يتناوله القراء من القبائل المختلفة، حتى كثرت قراءاته، وتعددت اللهجات فيه، وتباينت تباينًا كثيرًا، جدَّ القراء والعلماء المتأخرون فى ضبطه، وتحقيقه، فأقاموا له علما، أو علومًا خاصة».

---

(١) ينظر : بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (٨١-٨٥).

فهو يرى: أن القراءات ليس سببها أن القرآن هكذا أنزل، أو هكذا أذن الله فى أن يقرأ، أو هكذا قرأه النبى ﷺ.

* **الرد على طه حسين:**

(أ) وهو رأى يقتضى الشك فى أن تكون قراءتنا هى نفس قراءة النبى ﷺ، وإذا كان النبى ﷺ طبقًا لهذا الرأى - لم يقرأ إلا بقراءة واحدة، ولم يجز القراءة بغيرها، فهل قراءته هذه، هى التى قرأ بها - فيما بعد - نافع، وراوياه الأشهران؟ أم هل هى قراءة ابن كثير، وراوييه المختارين؟ ومَنْ مِنَ القراء العشرة ورواتهم، الذين اعتمدهم المسلمون، قرأ بهذه القراءة الواحدة؟

(ب) وإذا سلمنا - جدلًا فقط - بأن اختلاف الإظهار والإدغام، والروم والإشمام، والتفخيم والترقيق، والمد والقصر، والإمالة والفتح، والتحقيق والتسهيل، والإبدال والنقل، مما يعبر عنه بالأصول. إذا سلمنا - جدلًا - بأن الوحى لم ينزل بهذا، فماذا نقول فى اختلاف ضبط الحركات، سواء أكانت حركات بنية أم حركات إعراب؟ هل نقول: إن اختلاف اللهجات هو سبب اختلاف القراء فى مثل نصب «الطير» فى الآية: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا يَـٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ: ١٠] ، ورفعها؟

وماذا نقول فى اختلافات فى القراءة التى تقع في حروف الكلمات، دون إعرابها، مما يغير معناها ولا يغير صورتها؛ نحو قوله: ﴿كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩] و (ننشرها) بالراء، ومثل: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات: ٦] و ﴿فتثبتوا﴾، و ﴿تَبْلُواْ﴾ [يونس: من الآية ٣٠] «وتتلو»، و﴿نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾ [يونس: ٩٢] وننحيك، وقوله: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُواْ﴾ [يوسف: ١١٠] بالتشديد والتخفيف، وقوله: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ [إبراهيم: ٤٦] بفتح اللام الأولى ورفع الأخرى، وبكسر الأولى وفتح الثانية، وقوله: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ﴾ [الأنبياء: ٦٥] بضم التاء وفتحها. فهل تنشأ مثل هذه الاختلافات عن تعدد اللهجات وتباينها؟!

(جـ) والقوانين الطبيعية العامة التى تجعل اللغة تتجه فى تطورها الصوتى عند كل جماعة من الجماعات الناطقةِ بها وجهة خاصة، والتى كانت على عهد نزول القرآن

قد أحدثت اختلاف اللهجات بين القبائل العربية - هذه القوانين ما انفكت تعمل عملها فى اللغات الإنسانية، فهى - فى اللغة العربية - ما برحت تولد اللهجات المتباينة بين الناطقين بها، وهو تباين نلمسه جيدًا فى عامية مصر، وعامية نجد والحجاز، وعامية العراق، وعامية اليمن، وعامية المغرب.

وإذا كان تعدد اللهجات سوغ قديمًا لقراء القبائل المختلفة أن يكثروا من قراءات القرآن بما يوافق لهجاتهم، وأن يَدَعُوا هذه اللهجات تتعدد فى القرآن، وهذا كله من تلقاء أنفسهم، وليس بتوجيه من النبى ﷺ - فإنه لا حرج إذن - فى ظل المذهب الظاهر الفساد - من أن تمضى قراءات القرآن فى الكثرة، ولهجاته فى التعدد، فمثلًا: لا حرج - فى ظل هذا المذهب - وقد تحولت الثاء إلى تاء، وأحيانًا إلى سين فى بعض المناطق العربية، وتحولت القاف إلى جيم غير معطشة فى بعض هذه المناطق، وإلى همزة فى مناطق أخرى، وتحولت الذال إلى زاى، وتضاءلت أصوات اللين الطويلة حتى كادت تنقرض... لا حرج من أن يقرأ القارئ: «إن الله لا يظلم متآل - أو مسآل أو مسجال - زرة» بدلًا من قوله عزّ من قائل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء: ٤٠]، ويقرأ: «فإن لم يكن له ولد، وورسه أبواه فلأمه السلس»، ويقرأ: «فإن كانوا أكسر من ذلك فهم شركة فى السلس»؛ بدلًا من قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمۡ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٞ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُۚ﴾، وقوله: ﴿فَإِن كَانُوٓاْ أَكۡثَرَ مِن ذَٰلِكَ فَهُمۡ شُرَكَآءُ فِي ٱلثُّلُثِۚ﴾ [النساء: ١١، ١٢] ويقرأ: فإن أعرضوا «فَجلُ» أو «فَأولْ» «أنزرتكم صعأة أو «صعجة» مثل - صعأة - أو - صعجة - عاد وسمود» بدلًا من قوله سبحانه: ﴿فَإِنۡ أَعۡرَضُواْ فَقُلۡ أَنذَرۡتُكُمۡ صَٰعِقَةٗ مِّثۡلَ صَٰعِقَةِ عَادٖ وَثَمُودَ﴾ [فصلت: ١٣].

ومن أسهل السهل أن نورد من هذا القبيل مئات من الأمثلة أو ألوفها، ولكننا نجتزئ بما ذكرنا؛ لكفايته فى إثبات أن ترك القرآن للناس يقرءونه، بما يشتهون من قراءات، وما يؤثرون من لهجات - كما ظن طه حسين - هو فى كلمة موجزة؛ إلغاء للقرآن.

(ب) تشككه فى تواتر القراءات السبع:

ولطه حسين - فى شأن القراءات - رأى ثان، فهو يقول:

«وهنا وقفة لا بد منها، ذلك: أن قومًا من رجال الدين فهموا أن هذه القراءات السبع متواترة عن النبى ﷺ، نزل بها جبريل على قلبه، فمنكرها كافر من غير شك ولا ريبة، ولم يوفقوا إلى دليل يستدلون به على ما يقولون سوى ما روى فى الصحيح من قوله ﷺ: «أُنْزِلَ القُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ».

ويمضى فيقول:

«والحق: أن ليست هذه القراءات السبع من الوحى فى قليل ولا كثير، وليس منكرها كافرًا ولا فاسقًا ولا مغتمزًا فى دينه، وإنما هى قراءات مصدرها اللهجات واختلافها... للناس أن يجادلوا فيها، وأن ينكروا بعضها، ويقبلوا بعضها... وقد جادلوا فيها بالفعل وتماروا، وخطأ فيها بعضهم بعضًا، ولم نعرف أن أحدًا من المسلمين كفر أحدًا لشىء من هذا.. إلخ».

(جـ) متابعته لنولدكه وردنا عليهما:

وطه حسين - فى ارتيابه فى الأحاديث الصحيحة - إنما يتابع غالبًا - ولو لم يصرح - تيودور نولدكه صاحب كتاب: «تاريخ القرآن» الذى سبق إلى مثل هذا الارتياب فى أكثر ما يتعلق بتاريخ القرآن من الروايات والأحاديث وأقوال المفسرين.

ولسنا مع طه حسين، ولا مع نولدكه، فى عدم الاعتداد بالسنة الصحيحة، فى الاستدلال على قرآنية القراءات، فالحديث النبوى - إذا صح - هو عند المسلمين حجتهم القاطعة بعد القرآن.

ومع هذا، فنحن نناقش تلك الدعاوى أيضًا من غير طريق السنة:

١ - إنه ما دام أمر القراءات - بحسب قول طه حسين - أمرًا تجوز فيه المجادلة والإنكار والقبول والرفض - فإن من المنطق: أن تجوز فيه الإضافة والاستحداث، ولماذا لا يقرأ كل مسلم القرآن بلهجته الخاصة، على النمط الذى أشرنا إليه، فى الفقرات السابقة؟. ولماذا لا يقرأ أبناء البلاد الآسيوية والإفريقية القرآن بلهجاتهم؟. ولماذا لا يقرأ المسلمون؛ الأمريكى، والأوربى، والأسترالى، كل منهم بلهجته؛ هذه نتيجة خاطئة لمقدمة خاطئة. وقد سقنا الشواهد آنفًا، على أن البشر إذ يدخلون اللهجات من عندهم، فى القرآن، يلغونه إلغاء، فضلًا عن أن يبدلوه تبديلا.

٢ - ثم إنه يلزم من قرآنية القراءات: أن يكون رواتها وعلماؤها - منذ فجر الإسلام - جهلة وحمقى، أو كذابين ومجترئين، لا يرعون لكتابهم الأكبر حرمة، بل يتواطئون ضده، على مدى الأزمان، بأعدادهم التى لا تحصى، ويلزم أيضًا: أن تكون الأمة منذ عهد النبى ﷺ إلى يومنا هذا، تابعت أناسًا فيما جاءوا به من عند أنفسهم، ولم يتابعوا كلام السماء.

٣ - فأما قول طه حسين: إنه «لم يعرف أن أحدًا من المسلمين كفر أحدًا لشىء من المجادلة فى القراءات، وإنكار بعضها، وقبول بعضها»-: فيردّه الكثير مما جاء فى كتب علوم القرآن، وكتب السنة والتاريخ والتراجم والأدب:

(أ) فى لفظ لعمرو بن العاص، فى حديث الأحرف السبعة التى نزل القرآن عليها: «فَأَىَّ ذَلِكَ قَرَأْتُم فَقَدْ أَصَبْتُمْ، وَلَا تَمَارَوْا فِيْهِ؛ فَإِنَّ المِرَاءَ فِيهِ كُفْرٌ»، رواه - أو روى مثله -أحمد، وأبو عبيد، والطبرى، والطبرانى، وابن حبان، والحاكم.

(ب) ويقول القاضى عياض: «واعلم أن من استخف بالقرآن أو المصحف أو بشىء منه أو سبهما، أو جحده، أو حرفًا منه، أو آية. . . أو شكَّ فى شىء من ذلك - فهو كافر عند أهل العلم بإجماع».

(ج) ويروى عياض ما قاله أبو عثمان الحداد من أن جميع من ينتحل التوحيد متفقون على أن الجحد لحرف من التنزيل كفر.

(د) وكان أبو العالية أحد أئمة القراءات إذا قرأ عنده رجل - أى: بقراءة لم يعرفها - لم يقل له: ليس كما قرأت، ويقول: «أما أنا فأقرأ كذا»؛ وهذا - كما يقول على القارى -: «من كمال احتياطه فى تورعه».

ويقول على القارى: «فبلغ ذلك القول من أبى العالية إبراهيم النخعى التيمى؛ فقال أُرَاهُ- بضم الهمزة - أى أظنه سمع أن من كفر بحرف منه، فقد كفر به كله؛ لأن الكفر ببعضه يؤذن بالكفر بكله، بخلاف الإيمان ببعضه؛ فإنه لا يقوم مقام الإيمان بكله».

(هـ) ويقول الطحاوى: «إن من كفر بحرف منه - فيما خلا روايات الآحاد - كان كافرًا حلال الدم إن لم يرجع إلى ما عليه الجماعة».

(و) وقد أصدر شيخ الشافعية: أبو الحسن على بن عبد الكافى - فى هذا الشأن - فتوى يقول فيها: «القراءات السبع التى اقتصر عليها الشاطبى، والثلاث التى هى

قراءة أبى جعفر، وقراءة يعقوب، وقراءة خلف - متواترة، معلومة من الدين بالضرورة؛ وكل حرف انفرد به واحد من العشرة معلوم من الدين بالضرورة أنه منزل على رسول الله ﷺ لا يكابر فى شىء من ذلك إلا جاهل. وليس تواتر شىء منها مقصورًا على من قرأ بالروايات، بل هى متواترة عند كل مسلم يقول: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا رسول الله، ولو كان - مع ذلك - عاميًا، جلفًا، لا يحفظ من القرآن حرفًا. ولهذا تقرير طويل، وبرهان عريض لا يسع هذه الورقة شرحه.

وحظ كل مسلم وحقه: أن يدين لله تعالى، ويجزم نفسه بأن ما ذكرناه متواتر، معلوم باليقين، لا تتطرق الظنون ولا الارتياب إلى شىء منه».

(ز) وعندما قرأ ابن شنبوذ وابن مقسم العطار وغيرهما بشواذ من القراءات غضب المسلمون، وأزروا بهم على تفاصيل معروفة فى الدراسات القرآنية.

(ح) هذا، والمسلمون لا يزالون ينكرون - مثل ما أنكر أولوهم - على الممارين فى قرآنية القراءات المتواترة وغير الشاذة. وقد وضع الشيخ خلف الحسينى الحداد كتابًا فى هذا أسماه: «السيوف الساحقة فى الرد على منكرى القراءات من الزنادقة».

(ط) والذين رووا القراءات هم الصحابة الذين تلقوا القرآن عن النبى نفسه ﷺ، فهم بهاتين الصفتين: الصحبة، والتلقى عن النبى ﷺ من أصحاب الاختصاص فى ذلك الشأن، وقولهم هو - منطقيا - الأجدر بالقبول؛ يقول عمر بن الخطاب فى أصحاب النبى ﷺ: «إنه سيأتى ناس يجادلونكم شبهات القرآن فخذوهم بالسنن؛ فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله».

(ى) والصحابة نقلوا الإسلام: عقائده وشرائعه، فلم يمار أحد فيما نقلوا، فلم نماريهم فى روايات القرآن الذى تقتضينا البداهة - الحكم بأنه ظَفَرَ منهم - قطعًا - بأدق دقة؟.

(ك) ولن يقال: إنه لا محل للخوف من مثل أقوال طه حسين، إذا كان الاختلاف الذى يعنيه هو الاختلاف فى الصورة والشكل لا فى المادة واللفظ، كما قال طه حسين نفسه؛ ذلك أن الاختلاف حتى فى الصورة، أو فى الشكل، يفضى إلى تغيير المعانى. وقد ترتب على مثل هذا الاختلاف اختلاف فى الأحكام؛ كما حدث بالنسبة لكلمة ﴿لَمَسْتُمُ﴾ [النساء: ٤٣]، من غير ألف بعد اللام مرة، وبألف بعد

اللام مرة أخرى، وكلمة ﴿يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] مرة بسكون الطاء المخففة وضم الهاء، ومرة أخرى بفتح الطاء مشدودة وتشديد الهاء مفتوحة، وكلمة: «ألا» بالتخفيف والتشديد في آية:

﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النمل: ٢٥].

وكلمة: «أمرنا» فى قوله تعالى:

﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا﴾ [الإسراء: ١٦].

بفتح الميم وتشديدها، ومع الفتح المخفف مرة أخرى، وهى فى الحالة الثانية بمعنى: جعلنا لهم إمرة وسلطانًا.

(ل) ويستوى عندنا فى الرفض أن يكون المقصود بالإنكار والنسبة إلى العباد هو الأحرف السبعة التى أنزل القرآن عليها، والتى كانت ضرورتها قد زالت عند الجمع العثمانى، أو يكون المقصود هو القراءات السبع، أو العشر التى اختيرت فيما بعد عهد النبى ﷺ، وعرفت بأسماء مختاريها، والتى تطابق رسم المصحف، فإن أصول الخلاف اليسير فى هذه القراءات الأخيرة ترجع - على الأغلب - إلى اختلاف الأحرف السبعة. وإن لهذا لتفاصيل عند العلماء.

(د) تأثر طه حسين فى بعض آرائه بالطبرى:

هذا، وطه حسين فى بعض آرائه تلك - ولو لم يصرح أيضًا - متأثر بابن جرير الطبرى؛ الذى يرى: أن المماراة فى رفع حرف من القرآن وجره ونصبه، وتسكين حرف وتحريكه، ونقل حرف إلى آخر مع اتفاق الصورة - لا يوجب كفرًا[1].

ثانيًا: جواد على ودعوى تشابه رسم الكلمات:

وقد أرجع جواد على اختلاف القراءات إلى أسباب أهمها: «مسائل ظهرت بعد نزول الوحى، من خاصية القلم الذى دون به القرآن الكريم: فرسم أكثر حروف هذا القلم متشابه، والمميز فيها هو النقط، وقد ظهر النقط بعد نزول الوحى بأمد، ثم إن هذا القلم كان خاليًا فى بادئ أمره من الحركات، وخلو الكلم من الحركات يحدث مشكلات عديدة فى الضبط من حيث إخراج الكلمة - أى: كيفية النطق بها - ومن حيث مواقع الكلام فى الإعراب».

---

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (٨٦-٩٦).

وأحال جواد على إلى الشواهد التى أوردها جولد تسيهر فى كتابه «المذاهب الإسلامية فى تفسير القرآن»، والتى يعدها الاثنان أمثلة للاختلاف الحادث من الخطأ، ومنها:

(أ) «**تستكبرون**» بالباء الموحدة، و «تستكثرون» بالثاء المثلثة فى الآية:

﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْأَعْرَافِ رِجَالًا يَعْرِفُونَهُم بِسِيمَٰهُمْ قَالُواْ مَآ أَغْنَىٰ عَنكُمْ جَمْعُكُمْ وَمَا كُنتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأعراف: ٤٨].

(ب) «**بشرًا**» **أو** «**نشرًا**» فى الآية:

﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ﴾ [الأعراف: ٥٧].

(جـ) «**إياه**» فى الآية:

﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤].

إذ وردت أيضًا «أباه» بالباء الموحدة.

ويرد على ذلك فى نقاط محددة كالتالى:

(أ) رأيه هو رأى جولد تسيهر ونولدكه:

ورأى جواد على - ولو لم يصرح هو الآخر - هو رأى المستشرقين المعروفين جولد تسيهر ونولدكه الوارد ذكرهما آنفًا، فهما - فيما استفاض عنهما، وفيما أوردا فى كتاباتهما- يريان أن القراءات نشأت بعد ظهور الشكل والنقط، أى: بعد انقضاء عهد الصحابة، وأن المرحلة الأولى لتفسير القرآن انقضت فى إقامة النص.

وهذا نص كلام أحد هذين المستشرقين، وهو جولد تسيهر فى هذا الشأن؛ لنرى أنه أصل كلام جواد على:

يقول جولد تسيهر:

«وترجع نشأة قسم كبير من هذه الاختلافات - يقصد فى القراءات - إلى خصوصية الخط العربى الذى يقدم هيكله المرسوم مقادير صوتية مختلفة، تبعًا لاختلاف النقاط الموضوعة فوق هذا الهيكل أو تحته، وعدد تلك النقاط، بل كذلك فى حالة تساوى المقادير الصوتية يدعو اختلاف الحركات الذى لا يوجد فى الكتابة العربية الأصلية ما يحدده - إلى اختلاف مواقع الإعراب للكلمة، وبهذا إلى اختلاف دلالتها.

وإذن فاختلاف تحلية هيكل الرسم بالنقط، واختلاف الحركات فى المحصول الموحد القالب من الحروف الصامتة - كانا هما السبب فى نشأة حركة اختلاف القراءات فى نص لم يكن منقوطًا أصلا، أو لم تتحر الدقة فى نقطه أو تحريكه».

(ب) علماء المسلمين دفعوا هذا الرأى وحاجوا أصحابه منذ قديم:

وهذا الرأى الذى سننقضه الآن هو - على الحقيقة - أقدم حتى من ذينكم المستشرقين: فعلماء المسلمين، منذ قديم، وعلى مدى الأجيال - وكما أوردنا قبلا - يدفعون هذا الرأى، ويحاجُّون أصحابه، ويؤكدون أن ليس لأحد أن يقرأ برأيه المجرد، وأن القراءة سنة متبعة... إلخ.

وقديمًا رأى ابن مقسم العطار جعل القراءة تابعة للرسم، دون الاعتماد الكامل على السند، فرد المسلمون - فى شدة - قراءته.

وقيل: إن بعض الرافضة يقرءون: ﴿وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾ [الكهف: ٥١]

بفتح اللام وبالسكون على الياء (فى المضلين)، يعنون: الشيخين: أبا بكر وعمر، وظَاهِرٌ أن الرسم - قبل استحداث الشكل - يحتمل هذه القراءة، ومع ذلك، كُفِّر أصحابها؛ لسبب أساسى، هو أن قراءتهم مخالفة للرواية الشفوية المتواترة.

وعلماء المسلمين يقولون: إن إباحة القراءات لم تقع بالتشهى، وإنما هى بالسماع من النبى ﷺ.

وهم أيضًا يذكرون أن القراءات التى يقرأ بها - منذ الجمع العثمانى - إنما اختلف القراء فيها؛ لأن أهل كل ناحية ثبتوا على ما كانوا تلقوه سماعًا من الصحابة، بشرط موافقة الخط، وتركوا ما يخالف الخط؛ امتثالا للجمع العثمانى الذى أجمع عليه المسلمون.

(جـ) تفنيد هذا الرأى:

ولندع النصوص التى تفند فكرة أن القراءات نشأت بعد ظهور الشكل والنقط، مع تسليمنا بأهمية النصوص، ثم لنلق على هذه الفكرة نظرة موضوعية لنرى إلى أى مدى تستطيع الثبات:

(أ) إنه يبعد - منطقيًا - أن يترك أمر القرآن - وهو ما هو بالنسبة للإسلام - إلى البشر يقرءونه بالاجتهاد لا بالتلقى؛ فتتعرض نصوصه للاختلاف والتحريف.

وإذا كان أصحاب الأفكار من الناس - على مدى الزمن - يحرصون على التعبير عن أفكارهم بعباراتهم هم، ولا يدعون لغيرهم التصرف فى هذه العبارات على أى نحو، فكيف يسوغ فى القرآن أن يترك للبشر قراءته بأوجه لم يتلقوها، أوجه هى من اختراعهم البشرى، وهى وليدة فهمهم الذاتى؟!

هذا مع فارقين عظيمين جدًا.

أولهما: بعْدُ ما بين الأفكار البشرية والقرآن الذى لا بد لأتباعه أن يؤمنوا بإعجازه وقداسته وخطر شأنه.

وثانيهما - ولله المثل الأعلى -: تقارب القدرات بين الإنسان صاحب الفكرة، والإنسان الآخر الذى قد يتصرف فى التعبير عنها. والله الذى ليس كمثله شىء غنى عن كل خلقه أن يشاركوه - على ما يدركون أو ما يحبون - فى تحديد ألفاظ وحيه.

(ب) ولو جاز للناس أن يغيروا شيئًا من القرآن عما تلقوا من الرسول ﷺ، لأصبح بعض القرآن من كلامهم لا من كلام الله، وإذن لبطلت صفته الإعجازية التى يؤمن بها المسلمون، والتى طالما نوه هو بها، والتى لا تزال قائمة.

ويستوى فى إحداث التغيير أن يكون مما لا يتجاوز الصورة وطريقة الأداء وكيفية اللهجة، أو أن يكون ممتدًا إلى الحروف، أو الكلمات أو الحركات. وكيف يجتهد مسلم فى هذا القرآن اجتهادًا يؤدى إلى تبديل شىء منه، والتبديل لا يرغب فيه إلا كافر يعاديه الإسلام؟ كيف، ونبى الإسلام نفسه لا يملك أن يبدل من القرآن شيئًا، بل إن التبديل عنده أمر لو وقع لكان معصية عذابها هائل مخوف فى اليوم الآخر الخطير الشأن، فضلا عن الحياة الدنيا؟

﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ . قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِۦٓ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [يونس: ١٥، ١٦].

﴿تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ . وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ . لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ . ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ. فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٣ - ٤٧]

يقول الشافعى: «إنه لا ينسخ كتاب الله إلا كتابه، كما كان المبتدئ لفرضه فهو المزيل المثبت لما شاء منه جلّ ثناؤه، ولا يكون ذلك لأحد من خلقه».

(جـ) والقرآن نفسه ندد بما وقع للكتب الدينية الأخرى من تحريف وتبديل، وعاب المحرفين والمبدلين: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: ٤٦]، ﴿وَنَسُواْ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ﴾ [المائدة: ١٣]، ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾ [البقرة: ٧٥]، ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٢]، ﴿فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ بَعْدَمَا سَمِعَهُۥ فَإِنَّمَآ إِثْمُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُۥٓ﴾ [البقرة: ١٨١]، فكيف يدع المسلمون الذرائع، ليقع فى القرآن نفس الذى عابه؟!

(د) والمسلمون - لسبب عقيدى : هو إيمانهم بالقرآن الذى فيه:

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وفيه: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ . لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾ [فصلت: ٤١ ، ٤٢] - لا يمكن عقلًا أن يكونوا قد سمحوا بأى تغيير من عندهم فى القرآن صغر هذا التغيير أو كبر.

(هـ) ثم هناك حقيقة هامة أغفلها ذلك الرأى، وهى أن المسلمين لم يعتمدوا فى نقل القرآن على خط المصاحف، وإنما اعتمدوا على حفظ القلوب والصدور، وقد عد ذلك من أشرف خصائصهم، وجاء فى صفتهم: «أناجيلهم فى صدورهم»، بخلاف أهل الكتاب الذين لا يحفظونه إلا فى الكتب، ولا يقرءونه كله إلا نظرًا لا عن ظهر قلب. وروت السنة أن الله قال لنبيه: «إِنَّمَا بَعَثْتُك لِأَبْتَلِيَكَ، وَأَبْتَلِيَ بِكَ، وَأَنْزَلْتُ عَلَيْكَ كِتَابًا لَا يَغْسِلُهُ المَاءُ، تَقْرَؤُهُ نَائِمًا وَيَقْظَانَ . . .» إلخ.

والأمثلة التى أوردها جولد تسيهر آنفًا بدعوى أنها أمثلة للاختلاف الحادث عن الخط، والتى أوضحنا أن بعضها شاذ ومردود، وبعضها الآخر مبنى على تواتر الرواية على هيئة الرسم - هذه الأمثلة نفسها تؤيد عكس ما توهمه جولد تسيهر والآخذون منه، تؤيد أن المعول - فى صحة القراءة - ليس أبدًا على الخط، وإنما على التواتر والتلقى الشفهى.

(و) وخط المصحف - حتى بعد الشكل والضبط اللذين يحتج بهما أصحاب ذلك الرأى - قد لا يطابق - فى بعض المواضع - القراءات ومن الأمثلة التى يمكن الاجتزاء بها أيضًا فى هذا المقام: المواضع التى يرسم فيها الهمز المتطرف المرفوع واوًا بعدها ألف، وهى:

﴿أَبْنَٰٓؤُاْ﴾ [المائدة من الآية: ١٨] (أبناء) - ﴿جَزَٰٓؤُاْ﴾ [المائدة من الآية ٣٣] (جزاء) - ﴿شُرَكَٰٓؤُاْ﴾ [الأنعام من الآية: ٩٤] (شركاء) - ﴿نَشَٰٓؤُاْ﴾ [هود من الآية

٨٧] (ما نشاء) - ﴿نَبَؤُاْ﴾ [إبراهيم من الآية: ٩] (نبأ) - ﴿ٱلضُّعَفَـٰٓؤُاْ﴾ [إبراهيم من الآية: ٢١] (الضعفاء) - ﴿يَتَفَيَّؤُاْ﴾ [النحل من الآية: ٤٨] (يتفيأ) - ﴿أَتَوَكَّؤُاْ﴾ [طه من الآية: ١٨] (أتوكأ) - ﴿تَظْمَؤُاْ﴾ (طه من الآية: ١١٩] (لا تظمأ) - ﴿ٱلْمَلَؤُاْ﴾ [المؤمنون من الآية: ٢٤] (الملأ)- ﴿وَيَدْرَؤُاْ﴾ [النور من الآية: ٨] (ويدرأ)- ﴿يَعْبَؤُاْ﴾ [الفرقان من الآية: ٧٧] (ما يعبأ) - ﴿أَنۢبَـٰٓؤُاْ﴾ [الشعراء من الآية: ٦] (أنباء) - ﴿عُلَمَـٰٓؤُاْ﴾ [الشعراء من الآية: ١٩٧] العلماء - ﴿ٱلْمَلَؤُاْ﴾ [النمل من الآيات: ٢٩ و ٣٢ و ٣٨] (الملأ) - ﴿شُفَعَـٰٓؤُاْ﴾ [الروم من الآية:١٣] (شفعاء) - ﴿يَبْدَؤُاْ﴾ [الروم من الآية: ٢٧] (يبدأ) - ﴿العلمؤا﴾ [فاطر من الآية: ٣٧] (العماء)- ﴿ٱلْبَلَـٰٓؤُاْ﴾ [الصافات من الآية: ١٠٦] (البلاء) - ﴿نَبَؤُاْ﴾ [ص من الآية: ٢١] (نبأ) - ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ﴾ [الشورى من الآية: ٤٠] (جزاء)، ﴿يُنَشَّؤُاْ﴾ [الزخرف من الآية: ١٨] (ينشأ) - ﴿بَلَـٰٓؤُاْ﴾ [الدخان من الآية: ٣٣] (بلاء) - ﴿جَزَٰٓؤُاْ﴾ [الحشر من الآية: ١٧] (جزاء) - ﴿بُرَءَٰٓؤُاْ﴾ [الممتحنة من الآية: ٤] (برآء) - ﴿نَبَؤُاْ﴾ [التغابن من الآية: ٥] (نبأ)- ﴿يُنَبَّؤُاْ﴾ [القيامة من الآية: ١٣] (ينبأ).

وثمة عشرات أخرى من الكلمات القرآنية المرسومة على خلاف الخط الإملائى، وليس فيها - مع ذلك - غير قراءة واحدة.

وإذا ما أردنا أن ندلل بمثال على ذلك فنقول: -على عجل- إن القراء السبعة أجمعوا فى سورة قريش على قراءة «إلفهم» بالياء، مع كتابتها فى المصاحف العثمانية بلا ياء، واختلفوا فى قراءة «لإيلاف» مع كتابتها بالياء.

وكذلك قد لا يدل رسم الكلمة على كل وجوه النطق بها، فكلمة «جبريل» تقرأ بعدة وجوه:

١ - جبريل بكسر الجيم، وجبريل بفتحها.

٢ - جبرئيل، بفتح الجيم والراء وبعدها همزة مكسورة ممدودة.

٣ - جبرئل، بفتح الجيم والراء، وبعدها همزة مكسورة غير ممدودة.

وكلمة «ميكال»، قرئت:

١ - ميكال، بلا همز.

٢ - ميكائيل، بهمزة مكسورة ممدودة.

٣ - ميكائل، بهمزة مكسورة غير ممدودة.

(ى) وثمة قراءات كثيرة لا يقرأ بها أبدًا، مع أن الرسم يحتملها، واللغة تجيزها.
وقد أشرنا إلى هذا من قبل:
والقراء أيضًا لا يقرأون كلمة «الرَّضاعة» فى القرآن إلا بالفتح مع أنه يجوز فيها - لغة - الكسر أيضًا.

(ز) ومن ملزوم رأى القائلين بأن اختلاف القراءات هو وليد النقط والشكل: أن يكون القرآن قد ظل طوال عهد النبى ﷺ ثم طوال عهود الصحابة والتابعين غير محفوظ ولا مقطوع بكيفيات النطق به، حتى إذا جاء النقط والشكل، بعد زمن الوحى بأمد - حسبما قالوا آنفًا - بدأ الناس يقرءون القرآن على وفق ما يؤديه النقط والشكل إلى أفهامهم.

ولعل الرأى وملزومه أن يكونا واضحى البطلان، وأن يكونا أضعف من أن يواجها الفهم المستقيم، والحقيقة الغير القابلة للنقض، فضلًا عما تهدى إليه بديهة العقل.

(ح) والمسلمون مجمعون على أن البشر لم يبدلوا فى هذا القرآن ألبتة، حتى من ناحية قانون أدائه، وإجماع المسلمين حجة تقام لها الموازين، وكما يقول أبو حيان الأندلسى: «والأمة المجتمعة حجة على من شذ عنها».

(ط) والثابت تاريخًا أيضًا أن القراء المأخوذ برواياتهم كانوا لا يتعدون الأثر، مهما يكن مذهبهم النحوى، أو مذهبهم فى فهم الكلام. وعلى سبيل المثال، نذكر:
أن أبا عمرو البصرى كان يقول: «لولا أنه ليس لى أن أقرأ إلا بما قرئ لقرأت كذا وكذا».
وحمزة لم يقرأ حرفًا إلا بأثر.
ويحيى بن سلام المتوفى سنة ٢٠٠هـ «كان له اختيار فى القراءة من طريق الآثار».
والقاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٢٤هـ «وافق اختياره العربية والأثر» [(١)].

*** حول رسم المصاحف العثمانية[(٢)]:**

نحاول أن نجيب فيما يلى عن سؤال مهم مفاده: هل كان رسم المصحف توقيفيًا أم اجتهاديًا؟

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (١٢٠ - ١٢٦).
(٢) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (١٢٦-١٣٧).

وللإجابة على هذا السؤال نورد مقدمة مهمة حول الكتابة عند العرب وفى الإسلام وكتابة القرآن الكريم، فنقول - وبالله التوفيق -:

*** الكتابة عند العرب:**

يكاد يجمع المؤرخون العرب القدامى، على أن الخط دخل إلى مكة بواسطة حرب بن أمية بن عبد شمس، وإن كانوا اختلفوا فى المصدر الذى تعلم منه حرب الكتابة: ففى رواية ابن الكلبى: أن حربًا تعلمها من بشر بن عبد الملك: أخى أكيدر ابن عبد الملك، صاحب «دومة الجندل»، وذلك أن حربًا تعرف به فى أسفاره إلى العراق، فتعلم منه الكتابة، ثم قدم معه بشر إلى مكة، وتزوج الصهباء بنت حرب، أخت أبى سفيان بن حرب، وبذلك تيسر لجماعة من قريش، أن يتعلموا الكتابة والقراءة.

وفى رواية أبى عمرو الدانى، بسنده، عن ابن عباس: أن حربًا تعلم الخط من عبد الله بن جدعان، وعبد الله تعلمها من أهل الأنبار.

وأما الخط فى المدينة المنورة: فقد ذكر أصحاب السير: أن النبى ﷺ دخلها، وكان فيها يهودى يعلم الصبيان القراءة والكتابة، وكان فيها بضعة عشر رجلًا يعرفون الكتابة، منهم: زيد بن ثابت، الذى تعلم كتابة اليهود بعد الهجرة بأمر النبى ﷺ، والمنذر بن عمرو، وأُبى بن وهب، وعمرو بن سعيد، وغيرهم.

ومن ثم: نرى أن الكتابة وجدت فى العرب قبل الإسلام، وكان الذين يحذقونها قليلين جدًا، أما الغالبية العظمى: فكانت أمية لا تقرأ، ولا تكتب؛ ولهذا سميت الأمة العربية بالأمة الأمية.

وقد كان وجود الكتابة فى العرب قبل الإسلام إرهاصًا لبعثة خاتم الرسل: سيدنا محمد ﷺ؛ ليجتمع للقرآن الكتابة فى الصحف وتقييده فى السطور، إلى الحفظ فى الصدور، ولذلك تهيأ للقرآن من وسائل الحفظ ما لم يتهيأ لغيره.

وأيضًا، فقد كانت الكتابة وسيلة تبليغ الرسالة المحمدية إلى الملوك، والرؤساء، والأمراء، بعد صلح الحديبية؛ وبذلك تعدت الرسالة حدود الجزيرة العربية، إلى العالم المعروف كله، وقد عثر على كتاب من هذه الكتب، وهو كتاب رسول الله ﷺ إلى المقوقس عظيم القبط، وهو أثر من الآثار النبوية القيمة.

*** الإسلام والكتابة:**

ولما جاء الإسلام، رفع من شأن الكتابة وتعلمها، وشأن العلم والمعرفة، وليس أدل على ذلك، من أول سورة نزلت منه، أشادت بالقلم؛ لأنه أداة العلم والمعرفة الكسبية، قال تعالى: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ . خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِنْ عَلَقٍ . ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ . ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ . عَلَّمَ ٱلْإِنسَـٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١ - ٥].

وأقسم - سبحانه وتعالى - بالقلم، فقال: ﴿نٓ ۚ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [القلم: ١] وفى القسم به إشادة بذكره، وتنبيه الناس إلى ما فيه من الفوائد، والمنافع.

وفى الحديث الصحيح المروى عن النبى ﷺ قال: «أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللهُ القَلَمُ، ثُمَّ قَالَ: اكْتُبْ، فَجَرَى بِمَا هُوَ كَائِنٌ، إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ» رواه أحمد، والترمذى، وصححه.

والنبى ﷺ ينتهز أول فرصة لنشر الكتابة والقراءة؛ كى يتعلمها أكبر عدد من أبناء المسلمين وناشئتهم: فقد روى جامعو الأحاديث، وكُتَّاب السير: أن المسلمين أسروا فى بدر سبعين رجلًا من المشركين، وأن النبى قبل الفداء ممن يقدر عليه، وكان أربعة آلاف درهم من الموسرين، أما من كان يحسن القراءة والكتابة: فكان فداؤه تعليم عشرة من صبيان المسلمين القراءة والكتابة؛ فقد كان تعليم الولد يقابل أربعمائة درهم، هى شىء كثير فى هذا العهد، وقد فعل ﷺ هذا فى وقت كان المسلمون فيه أحوج إلى درهم؛ ليزيلوا خصاصتهم، ويتفوقوا على أعدائهم، ولكن صاحب المواهب ﷺ أدرك أن تعليم الأمة الكتابة خير من المال. وبذلك كان النبى ﷺ أول من وضع لبنة فى إزالة الأمية، وأن الإسلام سبق إلى ذلك، منذ أربعة عشر قرنًا، وأن المسلمين لم يلبثوا إلا قليلا، حتى زالت منهم الأمية الكتابية والعلمية، وصار العلم والثقافة الأصيلة من أخص خصائص الحضارة الإسلامية.

*** كتابة القرآن الكريم:**

لقد كتب القرآن جميعه، بين يدى النبى ﷺ غير أنه كان مفرقًا فى العسب، واللخاف، والأكتاف، والرقاع، وقطع الفخار ونحوها، وكان النبى ﷺ إذا نزل عليه شىء من القرآن، دعا بعض من كان يكتب الوحى، فيأمره بكتابة ما نزل، ويرشده إلى موضعه، من سورته، والكيفية التى تكتب عليها الآية.

ثم كتب فى عهد الصديق فى صحف مجموعة، وقد كتب من عين ما كتب بين يدى النبى ﷺ، وبجميع حروفه السبعة، ثم كتب فى عهد عثمان - رضى الله عنه - فى المصاحف على ما هو عليه اليوم ، وكانت كتابته من عين ما كتب فى عهد الصديق ﷺ، إلا أنه اقتصر فى رسمه على ما يوافق حرف قريش.

* **كُتَّاب الوحى:**

لقد كان لكتابة القرآن الكريم بين يدى النبى ﷺ كتاب من الصحابة، معروفون بالدين الكامل، والأمانة الفائقة، والعقل الراجح، والتثبت البالغ، كما كانوا معروفين بالحذق فى الهجاء والكتابة، وقد اشتهر منهم السادة الأجلاء: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلى، ومعاوية بن أبى سفيان، وخالد وأبان ابنا سعيد بن العاص بن أمية، وأبى بن كعب، وزيد بن ثابت، وشرحبيل بن حسنة، وعبد الله بن رواحة، وعمرو ابن العاص، وعبد الله بن الأرقم الزهرى، وحنظلة بن الربيع الأسدى، وآخرون، وكان الواحد من هؤلاء يكتب ما يمليه عليه النبى ﷺ من غير زيادة، ولا نقصان، ولا تغيير، ولا تبديل، لما أملاه عليه النبى ﷺ ، وأرشده إلى كتابته.

رسم المصاحف العثمانية

* **ما هو الرسم؟**

رسم المصحف يراد به الوضع الذى ارتضاه سيدنا عثمان - رضى الله عنه - ومن كان معه من الصحابة فى كتابة القرآن، ورسم حروفه، والذى وجد فى المصاحف التى وجه بها إلى الآفاق والأمصار، والمصحف الإمام الذى احتفظ به لنفسه.

* **التأليف فى علم الرسم:**

وقد كان علم الرسم علمًا مستقلًا، عنى بالتأليف فيه علماء من المتقدمين والمتأخرين، منهم: الشيخ الإمام أبو عمرو الدانى، فى كتابه «المقنع».

والشيخ العلامة: أبو العباس المراكشى، فقد ألف فى توجيه ما خالف قواعد الخط منه كتابًا سماه: «عنوان الدليل فى مرسوم خط التنزيل»، بين فيه أن هذه الأحرف إنما اختلف حالها فى الخط بحسب اختلاف أحوال معانى كلماتها، وأن فيها فوائد بلاغية، ولغوية، ونحوية. والعلامة: الشيخ محمد بن أحمد، الشهير

بالمتولى؛ إذ نظم فى ذلك أرجوزة. ومنهم العلامة: الشيخ محمد على خلف الحسينى، شيخ المقارئ المصرية فى عهده، فشرح تلك المنظومة، وذيل الشرح له بكتاب سماه: «مرشد الحيران، إلى معرفة ما يجب اتباعه فى رسم القرآن».

وألف فيه أيضًا الأستاذ الشيخ محمد حبيب الله بن عبد الله بن أحمد الجكنى الشنقيطى - كتيبًا سماه: «إيقاظ الأعلام إلى اتباع رسم المصحف الإمام».

* * *

قواعد رسم المصحف

الأصل فى المكتوب أن يكون موافقًا للمنطوق، من غير زيادة ولا نقص، ولا تغيير ولا تبديل، مع مراعاة الابتداء به، والوقوف عليه، والفصل، والوصل، وقد مهد له العلماء أصولا، وقعدوا له قواعد، وقد خالفها فى بعض الحروف خط المصحف الإمام.

وينحصر أمر الرسم فى ستة قواعد:

١ - الحذف. ٢ - الزيادة. ٣ - الهمز. ٤ - البدل. ٥ - الفصل والوصل.

٦ - ما فيه قراءتان ثابتان متواترتان، وكتب على إحداهما.

وسأذكر لذلك أمثلة على سبيل الإيضاح، من غير استقراء وحصر لجميع ما ورد؛ فإن ذلك يحتاج إلى كتاب برأسه.

القاعدة الأولى: الحذف

وذلك مثل: حذف الألف من ياء النداء فى: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ﴾، ومن هاء التنبيه، مثل: ﴿هَاءَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾.

ومن كل جمع تصحيح لمذكر أو مؤنث، مثل:

﴿سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ﴾ [المائدة: ٤٢] الْمُؤْمِنَاتِ، الْمُسْلِمَاتِ، القانتات

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]

وتحذف الياء من كل منقوص منون رفعًا وجرًّا، مثل: ﴿غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ [البقرة: ١٧٣].

والمضاف إلى الياء، إذا نودى، مثل:

﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦]، إلا ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا...﴾ [الزمر: ٥٣]

﴿يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّ أَرْضِى وَٰسِعَةٌ﴾ [العنكبوت: ٥٦]

ومن مثل: «وَاخْشَوْنِ»، إلا فى سورة «البقرة». وتحذف الواو إذا وقعت مع واو أخرى، نحو: ﴿لَّا يَسْتَوُۥنَ﴾ [السجدة: ١٨] و﴿فَأْوُۥٓا۟ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٦]، وكذلك حذفت من هذه الأفعال الأربعة: ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ دُعَآءَهُۥ بِٱلْخَيْرِ﴾ [الإسراء: ١١]

﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦٓ﴾ [الشورى: ٢٤] ، ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ﴾ [القمر: ٦]، ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨] فى اقْرأْ، وسيأتى توجيه ذلك.

القاعدة الثانية: الزيادة

وذلك مثل: زيادة الألف بعد آخر اسم مجموع، أو ما فى حكمه، مثل: ﴿مُلَاقُواْ ربِّهِمْ﴾ ﴿أُولُوا الأَلْبابِ﴾ وفى ﴿مِائَةٍ﴾ ﴿ مِائَتَيْنِ﴾ ﴿الظُّنُونَا﴾ و﴿الرَّسُولَا﴾ و ﴿السَّبِيلَا﴾ ﴿لأَذْبَحَنَّهُ ﴾فى «النحل»، و﴿لأَوْضَعُواْ خَلالَكُمْ ﴾ فى التوبة، وفى نحو ﴿تَتَفَيَّئُواْ﴾ ﴿أَتَوَكَّؤُا﴾ و ﴿تَفْتَؤُا﴾ و ﴿لَا تَظْمَئُوا﴾، وبين الجيم والياء فى: ﴿وَجَاىءَ﴾، وفى «الزمر»، «والفجر»، وتزداد الياء فى: ﴿نَبَاىءِ الْمُرْسَلِينَ﴾ ﴿مَلَائِهِم﴾ و﴿مَلَائِيهِ﴾ و﴿إِيتَاءِى ذِى الْقُرْبَى ﴾ فى «النحل»، ﴿بِأَيِّيكُمْ المفْتُونَ﴾ و﴿السَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْيدٍ﴾

وتزداد الواو فى نحو: ﴿أُولُوا﴾ ﴿ أُولَئِكَ﴾ ﴿سَأُورِيكُمْ﴾

وقد علل ذلك الكرمانى، فقال فى كتاب «العجائب»: كانت صورة الفتحة فى الخطوط، قبل الخط العربى ألفًا، وصورة الضمة واوًا، وصورة الكسرة ياء، فكتبت «لا أوضعوا»، ونحوه بالألف مكان الفتحة، «وَإِيتَاءِى ذِى الْقُرْبَى» بالياء مكان الكسرة، و «أُولَئِكَ»، ونحوه بالواو، مكان الضمة؛ لقرب عهدهم بالخط الأول، وهذا التعليل يشعر بأنه يرى الرسم اجتهاديًا وسيأتى تعليل أمثال هذا التغيير.

ولو كان الأمر كما يزعم الكرمانى، فلماذا طبق فى هذه الآيات دون غيرها، وفى القرآن ألوف الفتحات والكسرات والضمات؟!

وقال الزمخشرى فى «تفسيره»: فإن قلت: كيف خط فى المصحف «ولا أوضعوا» بزيادة ألف؟ قلت: كانت الفاتحة تكتب ألفًا، قبل الخط العربى، والخط العربى اخترع قريبًا من نزول القرآن، وقد بقى من ذلك الألف أثر فى الطباع، فكتبوا صورة الهمزة ألفًا، وفتحتها ألفًا أخرى، ونحوه ﴿أَوْ لأَأَذْبَحَنَّه﴾ وهذا يشعر بأنه يرى ما يراه الكرمانى.

القاعدة الثالثة: الهمز

أما الهمزة الساكنة، فالأصل أن تكتب بحرف حركة ما قبلها، أولا، أو وسطًا، أو آخرًا نحو: ﴿ائْذَن لّى﴾، ﴿أُوتُتمِنَ﴾، ﴿الْبَأْسَاء﴾، ﴿اقرأْ﴾ إلا ما استثنى، مثل

﴿فَادَّارَءْتُمْ﴾ ﴿وَرِءْيَا﴾، فحذف الحرف فيها. وكتبت الهمزة مفردة.

أما الهمزة المتحركة: فإن كانت فى أول الكلمة، أو اتصل بها حرف زائد، كتبت بالألف مطلقًا، أى سواء كانت فتحًا، أو ضمًا، أو كسرًا، نحو ﴿أَيُّوب﴾؛ ﴿إِذَا﴾؛ ﴿أُولُو﴾؛ ﴿سَأُصْرِفُ﴾، ﴿فَبِأَىِّ﴾ إلا فى مواضع مثل: ﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ﴾[فصلت: ٩] ﴿أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾ [النمل: ٦٧]، ﴿أَئِنَّ لَنَا﴾ [الشعراء: ٤١]، فإنها كتبت فيها بالياء، و﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم﴾ [آل عمران: ١٥] و﴿هَؤُلَاءِ﴾ فقد كتبت بالواو.

فإن كانت الهمزة وسطًا فإنها تكتب بحرف من جنس حركته، نحو ﴿سَاءَلَ﴾، ﴿سُئِلَ﴾، ﴿تَقْرَؤُه﴾، إلا ما استثنى.

وإن كانت طرفًا، فإنها تكتب بحرف حركة ما قبلها، مثل: ﴿سَبَأ﴾ أو ﴿شَاطِىء﴾، ﴿لُؤْلُؤ﴾، ولقد وردت فى القرآن مخالفة لهذا الأصل، مثل ﴿تَفْتَؤُاْ﴾ ﴿تَتَفَيَّؤُاْ﴾ و﴿لَا تَظْمَؤُا﴾ ﴿مَا يَعْبَؤُا﴾، فإنها رسمت فى المصحف بالواو، وزيدت ألف بعدها. فإن سكن ما قبل الهمزة حذف الحرف مثل: مِلْءُ الأَرْضِ، دِفْء، الْخَبْء.

القاعدة الرابعة: البدل

كتبت فى الرسم الألف واوًا، على لفظ التفخيم، فى مثل: ﴿الصَّلَوٰة﴾، ﴿الزَّكَوٰة﴾ ﴿الْحَيَوٰة﴾، ﴿الرِّبَوٰ﴾ غير مضافة، فأما قوله: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى﴾ [الأنعام: ١٦٢] فقد كتبت بالألف، وقوله: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ [الأنعام: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَاْ فِىٓ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ فَلَا يَرْبُواْ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٣٩] فقد كتبت بالألف.

ويمكن أن يعلل ترك التفخيم فى قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ بأن صلاتهم غير معتد بها، وليست صلاة شرعية، فمن ثم: كانت لا تستأهل التفخيم، وفى قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، بأن المقام مقام تذليل، واستسلام لله؛ فليس التفخيم بلائق بالمقام، وقوله: ﴿وَقَالُوٓاْ إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ [الأنعام: ٢٩] «بأن الدهريين

حياتهم ضائعة، فليست جديرة بالتفخيم»، وقوله: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا﴾ فلأن المراد به: المال الذى هو وسيلة الربا، أو المال الذى يهدى؛ ليأخذ المهدى أكثر مما أعطى، فلم يكن اللفظ مرادًا به الربا، بمعناه فى الشرع، ولا سيما أن الآية مكية، وكانت قبل التحريم، فمن ثم: كتب بالألف، ولم يكتب بالواو: لأنه، لا تهويل فيه ولا تفخيم، وَ﴿كَمِشْكَاةٍ﴾، وَ ﴿بِالْغَدَوة﴾ وَ ﴿النَّجوَة﴾، وَ ﴿مَنوَة﴾.

وكتبت ياء فى كل ألف منقلبة عنها مثل: ﴿يَتَوَّفيكُمْ﴾ ﴿يَا حَسْرَتى﴾ ﴿وَقَالَ يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤] إلا ما استثنى مثل: ﴿هَدَانِى﴾ و﴿مَنْ عَصَانِى﴾.

وتكتب ألفا نون التوكيد الخفيفة، ونون إذن، وتكتب بالنون، نحو وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ.

وكتبت تاء التأنيث هاء، وجاءت على خلاف الأصل تاء، فى مواضع من القرآن، وذلك مثل ﴿رَحْمَت﴾ فى « البقرة»، و«آل عمران»، وغيرهما، و﴿ نعمت﴾ فى «البقرة»، و«آل عمران»، و«المائدة»، وغيرها، و﴿سنت﴾ فى «الأنفال»، و«فاطر»، وشجرت فى ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ۝ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ﴾ [الدخان: ٤٤]، وقرت فى ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ﴾ [القصص: ٩] إلى غير ذلك.

القاعدة الخامسة: الفصل والوصل

وردت بعض الألفاظ فى رسم المصحف، تارة موصولة، وتارة مفصولة، وورد بعضها فى الرسم على حالة واحدة، وذلك مثل وصل: «ألا» بفتح الهمزة وتشديد اللام، وفصلها فى عشرة مواضع، منها ﴿أَنْ لَا تَقُولُوا﴾، فى الأعراب و﴿ أَن لَا تَعْبُدُوا﴾ فى هود، ﴿أَن لا تَعْلوا عَلَى الله﴾ فى الدخان... إلخ.

ووصل ﴿ممن﴾ مطلقًا، ووصل (عما)، إلا ﴿عَن مَّا نُهُوا عَنْهُ﴾ ووصل (عَمَّنْ)، إلا قوله: ﴿وَيَصْرِفُه عَن منْ يَشَاءُ﴾ فى النور، و ﴿عَن مَّنْ تَوَلَّى﴾ فى «النجم»، و(أما) بفتح الهمزة مطلقًا ... إلى غير ذلك، مما جاء فى الرسم تارة موصولا، وتارة مفصولا، مثل (إنما) (وإن لم) بالفتح والكسر، و (أن لن)، و (أينما)، (ولكى لا)، و (فى ما)، ونحوها.

القاعدة السادسة

ما فيه قراءتان، وكتب على إحداهما ومرادنا غير القراءات الشاذة، ومن ذلك:

﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ ، ﴿يُخَدِعُونَ﴾ ﴿وَوَعَدْنَا﴾ ، ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [الحج: ٤٠] ﴿سُكَرَى وَمَا هُمْ بِسُكَرَى﴾[الحج: ٢] إلى غير ذلك، فقد كتبت كلها فى المصاحف العثمانية بلا ألف، وقد قرئت بالألف، وبحذفها، فالقراءة بغير الألف توافق رسم المصحف تحقيقًا، والقراءة بالألف توافق تقديرًا؛ لحذفها اختصارًا، من قوله تعالى: ﴿مَلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ [آل عمران: ٢٦]، ومثل ﴿غَيَبَتِ ٱلْجُبِّ﴾ [يوسف: ١٠]، و﴿وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَتِ ءَامِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧]، فقد كتبت كلها بالتاء المفتوحة، وبلا ألف، وقد قرئت بالجمع والإفراد، ومثل: ﴿الصراط﴾، فقد كتبت بالصاد لا غير، و﴿المصيطرون﴾، و ﴿مصيطر﴾، وقد قرئت بالصاد والسين، وقد عللوا ذلك: بأن الأصل فى هذه الألفاظ كتابتها بالسين، على ما هى اللغة الغالبة، ولكنها كتبت فى المصاحف العثمانية بالصاد؛ لتتعادل القراءتان: القراءة التى يشهد لها الرسم، والقراءة التى يشهد لها الأصل، ولو كتبت هذه الكلمات بالسين لفات ذلك، ولاعتبرت الصاد مخالفة للأصل والرسم؛ ولذلك اختلف القراء فى ﴿بَصْطَةً﴾ [الأعراف: ٦٩] ، فقد قرئ بالصاد والسين، - ولم يقع اختلاف فى ﴿بَسْطَةً﴾ [البقرة: ٢٤٧] ، لكونها كتبت بالسين، فانظر - أيها - القارئ المنصف - كيف بلغ الصحابة فى الدقة فى رسم المصحف، وتحقيق العلم!!؟

وهذا من أقوى الأدلة للرد على المستشرقين، الذين يرجعون نشأة القراءات واختلافها إلى خلو المصحف أولا من النقط والشكل؛ فالصراط، والمصيطرون، ومصيطر، كتبت كلها بالصاد، مع أنها قرئت بالصاد والسين، وهى لا ترجع قطعًا إلى نقط، ولا إلى شكل، فماذا يقولون فى هذا؟!.

* **القراءات المتواترة التى لا يحتملها الرسم:**

وذلك مثل: ﴿وَأَوْصَى﴾ [البقرة: ١٣٢] ، ﴿وَوَصَّى بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ﴾ [البقرة: ١٣٢]، ومثل ﴿تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾ [التوبة: ٧٢] ، ومثل ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [المؤمنون: ٨٥] و﴿ سَيَقُولُونَ الله﴾ [المؤمنون: ١٥].

ومثل ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥]، و ﴿ما عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥].

فقد كانت تكتب فى بعض المصاحف دون بعض، وقد كان هذا من الأسباب الحاملة لسيدنا عثمان والصحابة على تعدد المصاحف؛ لتكون مشتملة على جميع القراءات المتواترة عن النبى ﷺ.

وهذا أيضًا من الأدلة التى ترد على المستشرقين فى رأيهم فى نشأة القراءات واختلافها؛ إذ لا يمكن أن يرجع هذا إلى خلو المصحف من النقط والشكل. وبحسبنا هذا القدر، فى هذا المقام، ومن أراد زيادة، فليرجع إلى الكتب التى عنيت بضبط القراءات، وألفت فى رسم المصاحف العثمانية.

ونأتى أخيرًا بعد هذه المقدمة المهمة لنجيب على السؤال السابق، هل كان رسم المصحف توقيفيًا أم اجتهاديًا؟

فنقول:

لقد ذهب جمهور علماء المسلمين سلفًا وخلفًا إلى أن رسم المصحف توقيفى، ولا تجوز مخالفته، واستدلوا على رأيهم ذلك بعدد من الأدلة هى:

أولًا : أن القرآن الكريم كتب كله بين يدى النبى ﷺ، وكان يملى على كتاب الوحى، ويرشدهم فى كتابته بوحى من جبريل عليه السلام.

ومما يروى فى هذا: أن النبى ﷺ قال لمعاوية: «ألق الدواة وحرف القلم، وانصب الباء، وفرق السين، ولا تعور الميم، وحسن الله، ومد الرحمن، وجود الرحيم، وضع قلمك فى أذنك اليسرى؛ فإنه أذكر لك»، وهذا الحديث وإن اختلف فيه الحفاظ: فمنهم من يصححه، ومنهم من يضعفه، إلا أن مما لا شك فيه، أن القرآن كتب جميعه بين يديه ﷺ، وأقرهم عليه، والتقرير أحد وجوه السنن المعروفة، كما هو معلوم فى علم: «أصول الفقه»، وعلم: «أصول الحديث».

ثانيًا : إطباق القراء على إثبات الياء فى: ﴿وَٱخْشَوْنِي﴾ [١٥٠]، فى البقرة، وحذفها فى الموضعين، فى المائدة، وغير ذلك، مما خولف فيه بعض نظائر كثيرة، بالحذف، والإثبات، والزيادة فى الحرف، والنقص؛ على ما ذكرناه آنفًا، فلو كان الرسم بالاجتهاد، لما خولف فيه بين هذه النظائر والمتشابهات.

ولعل قائلا يقول: إن هذا نتج من تعدد كتاب الوحى، ولكنا نقول: لو كان الأمر كذلك، لناقش بعضهم بعضا، فى هذا، ولا سيما أن الأمر يتعلق بالأصل الأول للإسلام، وتوفر الدواعى لحرية الرأى فى هذا العصر، ولكن لم ينقل إلينا أنهم

تناقشوا فى مثل هذا.

أو أن بعضهم أنكر على بعض شيئًا من هذا، على أن هذا الاحتمال يبعد غاية البعد، فى مثل قوله تعالى:

﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ . إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩، ٢٠].

قد كتبت الأولى (كتنبيه) بغير ألف، فى حين كتبت الثانية (حسابيه) بالألف.

ثالثًا : لما جاور الرسول الرفيق الأعلى، وجمع القرآن فى المصحف، ثم فى المصاحف، أجمع الصحابة على رسمه، ولا سيما الخلفاء الراشدون، ولم يخالف فى ذلك أحد، مع ما كان يتسم به هذا العصر من التمتع بالحرية الفائقة فى القول، وإجماعهم حجة، وقد حث الرسول الكريم على الاقتداء بالخليفتين، من بعده، فقال: «اقْتَدُوا باللَّذَينِ مِنْ بَعْدِى: أَبِى بَكْرٍ وَعُمَرَ» رواه الإمام أحمد، والترمذى، وابن ماجه، وفى حديث العرباض بن سارية: «فَعَلَيْكُم بِسُنَّتِى، وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِى، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ» رواه أبو داود، والترمذى، وقال حديث حسن صحيح.

وقد أقر هذا الرسم الخلفاء الراشدون، ومعهم الصحابة؛ فكان لزامًا على الأمة الإسلامية من بعدهم، أن يقتدوا بهم، ويتمسكوا برسم المصحف، ولا يحيدوا عنه، وقد قال الصحابى الجليل: عبد الله بن مسعود: «من كان منكم متأسيًا، فليتأس بأصحاب رسول الله ﷺ؛ فإنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوبًا، وأعمقها علمًا، وأقلها تكلفًا، وأقومها هديًا، وأحسنها حالا، اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ وإقامة الدين، فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوهم فى آثارهم».

وروى الحافظ البيهقى أن الإمام الشافعى - وهو من هو دينًا وعقلا وألمعية - ذكر الصحابة في رسالته القديمة؛ وأثنى عليهم بما هم أهله، وقال: «وهم فوقنا، فى كل علم واجتهاد، وورع، وعقل، وأمر استدرك به علم واستنبط، وآراؤهم لنا أحمد وأولى بنا من آرائنا عندنا لأنفسنا».

ومما ينبغى أن نعلم أن الصحابة لما كتبوا الصحف ثم المصاحف، بالغوا جدًا فى ألا يكتب فيها إلا ما هو قرآن، حتى إنهم جردوه من الشكل والنقط، بل ومن أسماء السور، فكيف يتساهلون فى زيادة ألف أو واو أو ياءً مثلًا؟!.

وقد يقول قائل: إن مسألة الرسم وهيئة الكتابة لم تكن محل اعتبارهم وتدقيقهم.

ويرد هذا ماورد فى الصحيح: أن الخليفة الثالث عثمان - رضى الله عنه - قال للرهط القرشيين، الذين عاونوا زيد بن ثابت فى كتابة المصحف: «إذا اختلفتم أنتم وزيد فى شىء من القرآن - أى فى كتابته - فاكتبوه بلسان قريش؛ فإنما أنزل بلسانهم»، يعنى: اكتبوه بالرسم الذى يوافق لغتهم، لقد روى: أنهم اختلفوا فى كتابة «التابوت»، من قوله تعالى فى سورة البقرة: ﴿يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ. . . ﴾ [البقرة:٢٤٨] فقال زيد بن ثابت: إنما هو التابوه، بالهاء، وقال الرهط القرشيون: إنما هو التابوت، بالتاء، فرجعوا إلى سيدنا عثمان، فحسم الخلاف وقال اكتبوه بالتاء.

*** أقوال الأئمة فى التزام الرسم العثمانى:**

قال أشهب من أصحاب الإمام مالك: «سئل مالك: هل يكتب المصحف على ما أحدث الناس من الهجاء؟ قال: لا، إلا على الكتابة الأولى» رواه الدانى فى «المقنع»، قال: ولا مخالف له من علماء الأمة، وقال فى موضع آخر: سئل مالك عن الحروف فى القرآن مثل: الواو، والألف؛ أترى أن يغير من المصحف إذا وجد فيه كذلك؟ قال: لا، قال أبو عمرو الدانى: يعنى: الواو والألف المزيدتين فى الرسم، المعدومتين فى اللفظ نحو: (أولوا) و (أولات).

وقال إمام أهل السنة والجماعة أحمد: يحرم مخالفة خط مصحف عثمان فى واو، أو ياء، أو ألف، أو نحو ذلك. وفى حواشى «المنهج» فى فقه الشافعية ما نصه: «كلمة «الربا» تكتب بالواو، والألف؛ كما جاء فى الرسم العثمانى، ولا تكتب فى القرآن بالياء؛ أو الألف؛ لأن رسمه سنة متبعة».

وفى كتاب «المحيط البرهانى»، فى فقه الحنفية، ما نصه: «أنه ينبغى ألا يكتب المصحف بغير الرسم العثمانى».

وقال الإمام فى الحديث والفقه -البيهقى- فى كتاب «شعب الإيمان»: «من كتب مصحفًا ينبغى أن يحافظ على الهجاء الذى كتبوا به تلك المصاحف، ولا يخالفهم فيه، ولا يغير مما كتبوه شيئًا؛ فإنهم كانوا أكثر علمًا، وأصدق قلبًا ولسانًا، وأعظم أمانة منا؛ فلا ينبغى أن نظن بأنفسنا استدراكًا عليهم».

ولا يعارض القول بالتوقيف ما هو معروف: من أن النبى ﷺ كان أميًا، لا يقرأ، ولا يكتب؛ لأنه إن كان تعلم الكتابة والقراءة بعد أن كان لا يعلمها - كما هو رأى

بعض العلماء المحققين - بعد أن قامت المعجزة بالقرآن، وظهر أمر الإسلام - فالأمر ظاهر. وإن قلنا - كما هو رأى الأكثر -: إنه استمر على أميته، حتى آخر حياته، فقد كان يرشد كتاب الوحى إلى هذا بتعليم وإرشاد من جبريل - عليه السلام- أو بإلهام له من الله - سبحانه وتعالى - والإلهام نوع من الوحى.

وفى الحق: أنه فى السنة الصحيحة ما يدل على أن النبى ﷺ تعلم الكتابة فى آخر حياته، بعد أن كان لا يعلمها، وإن كان لا يجيدها، ففى أثناء ذكر صلح الحديبية ما نصه: «فأخذ رسول الله ﷺ الكتاب، وليس يحسن يكتب، فكتب: هذا ما قاضى عليه محمد بن عبد الله. . .» الحديث، وبحسبنا هذا القدر فى هذا المقام. ومن أراد استيفاء هذه المسألة، فليرجع إلى ما كتبه ونقله الإمام الآلوسى فى تفسير قوله - تعالى - فى سورة العنكبوت الآية ٤٨:

﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾.

* * *

فوائد الرسم العثماني

*** لاتباع رسم المصحف العثماني فوائد، ومصالح، منها:**

١ - اتصال السند بحفظ القرآن الكريم؛ فلا يجوز لأحد أن يقرأه، أو يقرئه غيره إلا بروايته، عن شيوخه، وهم عن شيوخهم . . . وهكذا، حتى يتصل السند بالنبي ﷺ فمن علم القواعد العربية، ولكن لا يأخذ القرآن بالتلقي عن أهله الضابطين له، لا يعرف قراءته على وجهها الصحيح؛ فإن بعض ألفاظه كتبت على غير النطق بها كما أسلفنا، وفواتح بعض سوره كتبت برسم الحروف، لا بهيئات النطق بها، وإلا فقل - بربك -: كيف يتوصل القارئ إلى قراءة ﴿كهيعص﴾ و ﴿حم عسق﴾ و﴿طسم﴾ و ﴿ألمص﴾ وغيرها؟! فالذي يعلم العربية والهجاء، ولكنه لا يتلقى عن غيره كيفية قراءتها، قد يقرؤها على غير وجهها الصحيح؛ إذ النطق بها صحيحة يتوقف على التلقي والسماع من قراء القرآن وحفاظه المجيدين له. واتصال السند من خصائص القرآن الكريم بالنسبة لغيره من الكتب السماوية، وبه ظل محفوظًا كما قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] وليس من شك، في أن الرسم المخصوص له أعظم الأثر، في اتصال السند؛ إذ لو كانت جميع ألفاظه مكتوبة طبق النص بها لتجرأ الكثيرون على قراءته، بغير تلق، عن غيره؛ وحينئذ يفوتهم معرفة ما فيه من طرق الأداء من مد، وتخفيف، وإمالة، وإدغام، وإخفاء . . . إلى غير ذلك من طرق الأداء.

٢ - الدلالة على بعض اللغات الفصيحة: ككتابة هاء التأنيث تاء، في لغة طيئ، ومثل حذف آخر الفعل المضارع المعتل لغير جازم، مثل: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾، في لغة هزيل، و﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾.

٣ - الدلالة على أصل الحركة: ككتابة الكسرة ياء، والضمة واوًا، نحو: ﴿وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النحل: ٩٠] و﴿سَأُوْرِيكُمْ دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٥].

أو الدلالة على أصل الحرف: ككتابة الصلاة، والزكاة، والحياة، والربا، بالواو بدل الألف.

٤ - الدلالة على معان خفية دقيقة، برسم الكلمة، ولذلك أمثلة نبه عليها العلماء، ولا سيما المراكشي، منها: زيادة الياء، في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا

بِأَيْدى وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات:٤٧] بياءين، وذلك للإشارة إلى عظمة قدرة الخالق - جل وعلا - التى بنى بها السماء والعالم العلوى كله، وأنها لا تشبهها قوة، على حد القاعدة المشهورة: «زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى»، وهى قاعدة غالبية، ومثل زيادة الألف، فى قوله تعالى: ﴿وَجِاْىٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلشُّهَدَآءِ﴾ [الزمر:٧٠]، وقوله: ﴿وَجِاْىٓءَ يَوْمَئِذٍۭ بِجَهَنَّمَ﴾ [الفجر:٢٣] ، للتهويل، والتفخيم، والوعيد، والتهديد، وأنه مجىء ليس على غير ما يعهد البشر؛ فجاء الرسم على غير ما يعهدون.

ومن هذا القبيل: كتابة هذه الأفعال بغير واو، مع أن القاعدة النحوية واللغوية على غير هذا، قال تعالى: ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَـٰنُ بِٱلشَّرِّ دُعَآءَهُۥ بِٱلْخَيْرِ﴾ [الإسراء: ١١]

وقال: ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَـٰطِلَ﴾ [الشورى: ٢٤]

وقال: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَىْءٍ نُّكُرٍ﴾ [القمر: ٦]

وقال: ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨]

فإنها كتبت فى المصاحف العثمانية بغير واو؛ ولذلك سر دقيق، لمن أمعن النظر، وقد قال الشيخ العلامة أبو العباس المراكشى، ما معناه من التوضيح: السر فى ذلك التنبيه على سرعة وقوع الفعل، وسهولته على الفاعل، وشدة قبول المنفعل المتأثر به فى الوجود: أما الحذف فى الأول: فللإشارة إلى أن الإنسان يسارع إلى الدعاء بالشر، كما يسارع بالدعاء إلى الخير، بل إثبات الشر إليه من جهة ذاته أقرب إليه من الخير، ولا سيما عند الغضب، وثورة النفس. وأما السر فى حذفها فى الثانية: فالإشارة إلى سرعة ذهاب الباطل، واضمحلاله. وأما السر فى حذفها فى الثالثة: فالإشارة إلى سرعة الدعاء، وسرعة إجابة الداعين، حينما يطلب منهم ذلك. وأما السر فى حذفها فى الرابعة: فالإشارة إلى سرعة الفعل وإجابة الزبانية.

أقول: وفيه أيضًا تطابق فى اللفظ بين المتجاورين فقبلها

﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ﴾ [العلق:١٧]

وإشارة إلى أن استجابة الزبانية أسرع من استجابة ناديه.

وعلل المراكشى أيضًا لزيادة الواو فى قوله تعالى: ﴿سَأُوْرِيكُمْ دَارَ ٱلْفَـٰسِقِينَ﴾ [الأعراف:١٤٥] .

وقوله: ﴿سَأُوْرِيكُمْ ءَايَـٰتِى﴾ [الأنبياء:٣٧] .

للدلالة على معنى ظهور معنىَ الكلمة فى الوجود، مع أعظم رؤية للعيان، قال: ويدل على ذلك، أن الآيتين جاءتا للتهديد والوعيد.

وعلى هذا الغرار: يمكن القول فى زيادة الألف، فى قوله: ﴿وَلَا أَوْضَعُواْ خِلَالَكُمْ﴾ [التوبة: ٤٧].

السر فيه: الإيماء إلى أن هؤلاء المعتذرين المتخلفين من المنافقين لو خرجوا معكم لأكثروا من الإيضاع فى الفتنة، والإيضاع هو الإسراع، ولجاوزوا الحد فى هذا، فتوافق الرسم والمعنى. وفى زيادة الياء فى «بأييكم» أى: المجنون، الإشارة إلى أن جنون المشركين بلغ الغاية وتجاوز الحد، وأنهم المجانين، لا أنت؛ لأن مثلك يا محمد فى رجاحة عقلك، وعظم أخلاقك، وسمو فضائلك، لا يصح أن يرمى بالجنون، فمن رماه به فقد رجع على نفسه بالجنون؛ وبذلك يتوافق الرسم والمعنى.

والكلام فى ظاهره ترديد بين أمرين، وهو فى الحقيقة يراد به ما ذكرت، وهو لون من ألوان الحجاج فى القرآن، يدل على غاية النصفة مع الخصوم، ومثله قوله - سبحانه -: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[سبأ: ٢٤].

مع اليقين أن النبى وأتباعه على الهدى، وهم الذين فى ضلال بين ظاهر.

ويمكننا أن نقول أيضًا فى زيادة الألف آخرًا، فى قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]

والدلالة على كثرة ذلك، وأن سيدنا يعقوب - عليه السلام - ما كان ينفك عن ذكر يوسف عليه السلام.

وفى قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ إِلَىٰ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ يَتَفَيَّؤُاْ ظِلَٰلُهُۥ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ سُجَّدًا لِّلَّهِ وَهُمْ دَٰخِرُونَ﴾ [النحل: ٤٨].

الدلالة على كثرة تفيؤ الظلال، وعمومها لكل ذى جرم.

وقوله: ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُاْ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾ [طه: ١١٩]

الدلالة على دوام عدم الظمأ، واستمرار الرى لمن كان فى الجنة.

وقوله - سبحانه -: ﴿قُلْ مَا يَعْبَؤُاْ بِكُمْ رَبِّى لَوْلَا دُعَآؤُكُمْ﴾ [الفرقان: ٧٧].

المبالغة فى عدم اعتناء الله بمن لا يعبده، ولا يتضرع إليه، وكذلك زيادة الألف فى لفظ ﴿الربا﴾؛ ليتوافق الرسم والمعنى: فالربا زيادة بلا مقابل، وهذه الألف أيضًا

بلا مقابل فى التلفظ.

وكذلك زيادة فى الألف بعد الفعل المطروح المعتل الآخر، فى قوله تعالى:
﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠]
ففيه الإشارة إلى كثرة عفو الله واستمراره، وإلا فلو آخذنا الله بمعاصينا وآثامنا، لما ترك على ظهرها من دابة.

فإن قيل: إن بعد هذه بآيات، قوله:
﴿أَوۡ يُوبِقۡهُنَّ بِمَا كَسَبُواْ وَيَعۡفُ عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٤]

أما على قراءة: «ويعف» عطفًا على المجزوم قبله: فحذف الواو ظاهر، وأما قراءة (ويعفو) بالرفع على الاستئناف بغير ألف: فذلك لأنه لما كانت حالة الإهلاك بسبب تسلط الأعاصير على السفن قليلة، كان ما يترتب من العفو ليس كثيرًا كالأول؛ فلذلك لم يؤت فيها بالألف بعد الواو.

وكذلك قوله: ﴿وَيَدۡرَؤُاْ عَنۡهَا ٱلۡعَذَابَ﴾ [النور: ٨]، بالألف بعد الواو؛ للإشارة إلى قوة الدرء والدفع، واستمراره؛ ما دامت الزوجة شهدت الشهادات الخمس:

وحذفت الألف من قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ سَعَوۡ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ﴾ [سبأ: ٥]؛ للإشارة إلى أنه سعى فى الباطل، لا يصح له ثبات فى الوجود، ولن يحصلوا منه على طائل، ومثل ذلك: ﴿وَجَآءُو بِسِحۡرٍ عَظِيمٍ﴾ [الأعراف:١١٦]، وقوله: ﴿جَآءُو ظُلۡمٗا وَزُورٗا﴾ [الفرقان: ٤] ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ﴾ [يوسف: ١٦]؛ ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٖ كَذِبٖۚ﴾ [يوسف: ١٨]، لبيان أن مجيئهم ليس على وجه صحيح، ويغلب عليه التصنع، والزور، وكذلك قوله: ﴿وَعَتَوۡ عُتُوّٗا كَبِيرٗا﴾ [الفرقان:٢١]، للإشارة إلى أنه باطل، ولا أثر له يذكر فى الوجود، وحذفوا الألف من معظم الألفاظ الأعجمية: كإبراهيم، وإسماعيل، وإسحق، وهرون؛ لأنه حذفت منه الواو، فلم يجحفوا به بحذف ألف أخرى.

كذلك زيدت الألف بعد الهمزة، فى قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي وَإِثۡمِكَ﴾ [المائدة:٢٩]، وقوله: ﴿وَءَاتَيۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ أُوْلِي ٱلۡقُوَّةِ﴾ [القصص:٧٦]، للإشارة فى الأول إلى أنه يبؤ بإثمين من فعل واحد، وللإشارة فى الثانية إلى كثرة المفاتيح كثرة بها ثقلت، وأثقلتهم، فكأنها ثقلان؛ فصار اللفظ موحيًا بهذا المعنى.

وكذلك يمكن أن نقول فى زيادة الياء فى قوله تعالى: ﴿وَإِيتَآيِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النحل: ٩٠]، للإشارة إلى أن إيتاء ذوى القربى ينبغى أن يكون ممدودًا موصولا، غير منقطع؛ فيكون فيه تطابق بين اللفظ والمعنى، وفى زيادة الياء فى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤]؛ للإشارة إلى كثرة ما جاء من أخبار الأنبياء فى القرآن: من تحمل الأذى البالغ، والصبر الصابر، حتى جاءهم نصر الله.

وفى قوله: ﴿وَمِنْ ءَانَآيِ ٱلَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ ٱلنَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَىٰ﴾ [طه: ١٣٠] للإشارة إلى أنه ينبغى أن يشغل معظم ساعات الليل بالقيام والتسبيح، فصارت صورة رسم اللفظ موحية بهذا المعنى، وفى قوله: ﴿أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ﴾ [الشورى: ٥١]؛ للإشارة إلى أنه كلام من وراء. فهو وراء فسيح ممدود لا حد له.

وهكذا لا يعدم المتأمل فى الرسم بعقل واع وقلب مستضىء، من أن يقع على أسرار من أسرار الإعجاز فى الرسم، فلله عظمة هذا القرآن، ما أعظم بركاته!! وما أكثر أسراره!! لفظًا، ومعنى، ورسمًا.

٥ - إفادة بعض المعانى المختلفة بطريقة واضحة لا خفاء فيها، وذلك مثل: قطع كلمة: (أم) فى قوله تعالى: ﴿أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ [النساء: ١٠٩]، ووصلها فى قوله: ﴿أَمَّن يَمْشِى سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الملك: ٢٢]: ففصل الأولى فى الرسم؛ للدلالة على أنها (أم) المنقطعة، ووصل الثانية: للدلالة على أنها ليست المنقطعة.

القائلون بأن الرسم اجتهادى

ويرى بعض العلماء: أن رسم المصحف أمر اصطلاحى واجتهادى، لا توقيفى، وممن ذهب إلى هذا: القاضى أبو بكر الباقلانى، فى كتاب «الانتصار»، والعلامة المؤرخ أبو عبد الرحمن بن خلدون فى مقدمته؛ حيث قال: «إن رسم المصحف كان باصطلاح من الصحابة؛ لأنهم كانوا حديثى عهد بالكتابة».

وسأقتصر على نقل مقالة الإمام أبى بكر فى هذا، قال: «وأما الكتابة فلم يفرض الله على الأمة فيها شيئًا؛ إذ لم يأخذ على كتاب القرآن وخطاط المصاحف رسمًا بعينه دون غيره، أوجبه عليهم وترك ما عداه؛ إذ وجوب ذلك لا يدرك إلا بالسمع والتوقيت، وليس فى نصوص الكتاب، ولا مفهومه أن رسم القرآن وضبطه لا يجوز

إلا على وجه مخصوص، وحد محدود لا يجوز تجاوزه، ولا فى نص السنة ما يوجب ذلك ويدل عليه، ولا فى إجماع الأمة ما يوجب ذلك، ولا دلت عليه القياسات الشرعية، بل السنة دلت على جواز رسمه بأى وجه سهل؛ لأن الرسول ﷺ كان يأمر برسمه، ولم يبين لهم وجهًا معينًا، ولا نهى أحدًا عن كتابته؛ ولذلك اختلفت خطوط المصاحف، فمنهم من كان يكتب الكلمة على مخرج اللفظ، ومنهم من كان يزيد وينقص؛ لعلمه بأن ذلك اصطلاح وأن الناس لا يخفى عليهم الحال؛ ولأجل هذا بعينه جاز أن يكتب بالحروف الكوفية، والخط الأول، وأن يجعل اللام على صورة الكاف، وأن تعوج الألفات، وأن يكتب على غير هذه الوجوه، وجاز أن يكتب المصحف بالخط والهجاء القديمين، وجاز أن يكتب بالخطوط - والهجاء - المحدثة، وجاز أن يكتب بين ذلك».

* **نقد هذا الرأى:**

ولا يعدم الباحث فى الرد على هذا الرأى أسسًا ذكرناها فى أدلة الرأى الأول، رأى القائلين بالتوقيف، فقد قلنا: إن النبى ﷺ أقر الكتاب على ما كتبوا والتقرير سنة من السنن؛ كما هو معروف فى الأصول، وعلوم الحديث، فكيف يقول: «لا توجد سنة فى هذا؟!» وكذلك قوله: «ولا فى إجماع الأئمة ما يوجب ذلك . . . » غير مسلم أيضًا ؛ لقيام الإجماع على الرسم العثمانى، وعدم وجود المخالف، وإلا لنقل هذا وأين هو؟؛ وقد تتابع الصحابة والتابعون ومن جاء بعدهم على ما جاء فى هذه المصاحف، من غير نكير له.

ومن ثم: يتبين لنا، أن قوله: «ولذلك اختلفت خطوط المصاحف. . .» إلخ - غير مسلم أيضًا ؛ لأن المقدمات لم تسلم له، فلا تسلم له النتيجة.

(رأى صاحب الذهب الإبريز)

ولعل مما يستحسن ذكره فى هذا المقام؛ لنفاسته وكفايته فى الرد على القائلين بالاجتهاد فى الرسم - ما ذكره العلامة ابن المبارك، عن شيخه العارف بالله: الشيخ عبد العزيز الدباغ، إذ يقول فى كتابه: «الذهب الإبريز»: وذلك بعد أن سأله تلميذه: ابن المبارك عن الرسم، وذكر له قول من يرى أنه اجتهاد ما نصه:

«ما للصحابة ولا لغيرهم فى رسم القرآن ولا شعرة واحدة، وإنما هو توقيف من

النبى ﷺ، وهو الذى أمرهم أن يكتبوه على الهيئة المعروفة، بزيادة الألف ونقصانها؛ لأسرار لا تهتدى إليها العقول، وهو سر من الأسرار، خص بها الله كتابه العزيز، دون سائر الكتب السماوية. وكما أن نظم القرآن معجز، فرسمه أيضًا معجز...»، إلى أن قال: «أما من قال: إن الصحابة اصطلحوا على أمر الرسم المذكور: فلا يخفى ما فى كلامه من البطلان؛ لأن القرآن كتب فى زمان النبى ﷺ، وبين يديه؛ وحينئذ فلا يخلو ما اصطلح عليه الصحابة: إما أن يكون هو عين الهيئة، أو غيرها، فإن كان عينها بطل الاصطلاح؛ لأن سبقية النبى ﷺ تنافى ذلك، وتوجب الاتباع، وإن كان غير ذلك، فكيف يكون النبى ﷺ كتب على هيئة كهيئة الرسم القياسى مثلا، والصحابة خالفوه، وكتبوا على هيئة أخرى؟ فلا يصح ذلك لوجهين:

أحدهما: نسبة المخالفة للصحابة، وذلك محال.

وثانيهما: أن سائر الأمة من الصحابة وغيرهم أجمعوا على أنه لا يجوز زيادة حرف فى القرآن، ولا نقصان حرف منه، وما بين الدفتين كلام الله - عز وجل - فإذا كان النبى ﷺ أثبت ألف «الرحمن» و «العلمين» مثلا، ولم يزد الألف فى «مائة»، ولا فى «ولا أوضعوا»، ونحو ذلك، والصحابة عاكسوه فى ذلك، وخالفوه - لزم أنهم - وحاشاهم من ذلك - تصرفوا فى القرآن بالزيادة والنقصان، ووقعوا فيما أجمعوا هم وغيرهم على ما لا يحل لأحد فعله، ولزم تطرق الشك إلى جميع ما بين الدفتين؛ لأنه مهما جوزنا أن تكون فيه حروف ناقصة أو زائدة على ما فى علم النبى ﷺ وعلى ما عنده، وأنها ليست بوحى، ولا من عند الله، ولا نعلمها بعينها - شككنا فى الجميع. وإذا جوزنا للصحابى أن يزيد فى كتابته حرفًا ليس بوحى، لزمنا أن نجوز لصحابى آخر نقصان حرف من الوحى؛ إذ لا فرق بينهما؛ وحينئذ تنحل عروة الإسلام بالكلية...». ومن أراد استيفاء كلام العلامة الشيخ الدباغ، فليرجع إلى كتاب: «المدخل لدراسة القرآن الكريم» وكتاب «مناهل العرفان فى علوم القرآن».

رأى وسط

وهو أنه يجوز كتابة بعض المصاحف لعامة الناس على الاصطلاحات المعروفة الشائعة؛ لأنه أبعد عن اللبس، والخلط فى القرآن، ولكن يجب فى الوقت نفسه

المحافظة على الرسم العثمانى فى المصاحف الأمهات؛ لأنه أثر من الآثار الإسلامية النفيسة الموروثة عن السلف الصالح، فلا تهمل؛ مراعاة لحال الجاهلين، بل يجب أن تبقى؛ لأجل العلماء العارفين، الذين لا تخلو منهم الأرض، وإلى هذا الرأى ذهب الإمام عز الدين بن عبد السلام، وتابعه صاحب البرهان، قال صاحب التبيان: «وأما كتابته - أى: المصحف على ما أحدث الناس من الهجاء - فقد جرى عليها أهل المشرق؛ بناء على كونها أبعد عن اللبس، وتحاشاها أهل المغرب؛ بناء على قول الإمام مالك، وقد سئل: هل يكتب المصحف على ما أحدث الناس من الهجاء؟ فقال: «لا، إلا على الكتابة الأولى»، قال فى البرهان: «قلت: وهذا كان فى الصدر الأول، والعلم حى غض، وأما الآن فقد يخشى الالتباس؛ ولذلك قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: لا تجوز كتابة المصحف إلا على المرسوم الأول، باصطلاح الأئمة؛ لئلا يوقع فى تغيير من الجهال، ولكن لا ينبغى إجراء هذا على إطلاقه؛ لئلا يؤدى إلى دروس العلم، وشىء أحكمه القدماء لا يترك؛ مراعاة لجهل الجاهلين، ولن تخلو الأرض من قائم لله بالحجة».

وهذا الرأى وسط بين الرأيين الأولين؛ لأنه يقوم على رعاية الاحتياط للقرآن، وتنزيه ساحته عن التغيير والتبديل، بالإبقاء على الرسم العثمانى، الذى هو الأصل فى المصاحف الأمهات، وعليها يعول المسلمون فى كل قطر من جهة؛ ورعاية حال جمهور المسلمين الذين يتعذر عليهم قراءة القرآن من المصاحف المكتوبة على الرسم العثمانى، والتيسير عليهم من جهة أخرى. والقائل بهذا الرأى الوسيط ليس رجلًا مغمورًا بين العلماء، أو مطعونًا فى دين أو خلق، وإنما هو الضليع، الآمر بالمعروف، والناهى عن المنكر، وصاحب المواقف المشهورة مع الملوك والسلاطين والأمراء، والذى لقب بحق، بسلطان العلماء: العز بن عبد السلام.

وفى الحق: أن طلاب المعاهد والمدارس يجدون حرجًا فى هذا؛ لأن معظمهم يتلقى القرآن من المصاحف، لا من أفواه المقرئين، كما هى السنة، بل كثير من المدرسين - غير العارفين بالرسم العثمانى - قد يتعذر عليه قراءته من المصحف قراءة صحيحة، وكثيرًا ما نسمع فى هذا مضحكات مبكيات!!

شبه أثيرت حول كتابة القرآن ورسمه

من دأب القساوسة والمستشرقين أن يتلمسوا المطاعن فى القرآن الكريم، من ناحية جمعه، أو من ناحية كتابته ورسمه المجمع عليه فى المصاحف العثمانية، التى نقل ما فيها بالتواتر المفيد للقطع واليقين. والذى يعنينا فى هذا المقام: ما أوردوه من شبه حول كتابة القرآن ورسمه، وكل ما أوردوه يرجع إلى روايات باطلة مزورة، اختلقها أعداء الإسلام من قديم، ونسبوها إلى السلف الصالح كذبًا وزورًا؛ كى تحظى بالقبول عند من لا يعلمون؛ وإما إلى اعتراضات أوردها المؤلفون فى علوم القرآن، وأجابوا عنها بما يقنع ويشفى، ويا ليتهم ما فعلوا؛ لأن المبشرين والمستشرقين اتخذوا منها مستندًا للطعن فى القرآن، وكان همهم إيراد الشبه، وتعمد السكوت عن الجواب، بل صاروا ينفخون فى هذه الروايات، ويزيدون فيها، ويعيدون؛ لأنها صادفت هوى فى نفوسهم، حتى صيروا من الحبة قبة، وقد تابعهم بعض أبواقهم من المسلمين الذين ليس لهم من الثقافة الدينية والمعارف القرآنية، ما يحصنهم ضد هذه السموم التى نفثوها باسم العلم، والبحث الحر، وما هى من العلم، ولا البحث النزيه فى شىء، وقد قيض الله لهذه الشبه والسموم من علماء المسلمين من زيفها، وبَيَّنَ بطلانها، ولن يخلى الله الأرض من علماء يقومون بالحق، ويدافعون عن هذا الدين، وينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، ولا يتسع المقام لسرد كل هذه الشبه، والرد عليها، ولكن سنكتفى بالإشارة إلى بعضها:

١ - فمن ذلك: ما زعموا: أن سيدنا عثمان - رضى الله عنه - حين عرض عليه المصحف، قال: «أحسنتم، وأجملتم، إن فى القرآن لحنًا، ستقيمه العرب بألسنتها»، ونسب هذا القول إلى عكرمة، وغرضهم بهذا: التشكيك فى الثقة بهذه المصاحف العثمانية.

والجواب: أن ما روى فى هذا ضعيف الإسناد، وفيه انقطاع فى السند، وغالبًا يكون البلاء من المحذوف؛ للتمويه والخداع، وعكرمة لم يسمع من عثمان أصلا.

ثم إن فيما روى اضطرابًا وتناقضًا نُجِلُّ الخليفة الثالث عنه، وصدر الكلام يناقض آخره، وكيف يجوز فى العقول أن يمدحهم على وجود اللحن؟ ثم إن سيرة عثمان

فى العناية بالمصحف، وطريقته فى التحوط البالغ عند كتابة المصاحف - ترد كل هذه الأباطيل، ولو فرضنا أن عثمان تساهل فى إصلاح اللحن، أفيدعه جمهور المسلمين، دون أن يصححوه، وهم الذين لا يخشون فى الحق لومة لائم؟! ولقد كانوا ينكرون على الخلفاء فيما دون هذا، فكيف يسكتون على مثل هذا؟! الحق أنها روايات متهافتة، لا تعارض الثابت فى المصاحف، المنقول نقل الجماعة عن الجماعة، حتى وصل إلينا.

٢ - ومن ذلك، ما قيل: إن سعيد بن جبير كان يقرأ: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢]، ويقول: هو من لحن الكتاب.

والجواب: أن هذه الرواية إن صحت عن سعيد، فمراده باللحن اللغة، وهو أحد معانى اللحن؛ كما فى القاموس، وغيره: من كتب اللغة، ولو كان يريد باللحن الخطأ، لما قرأ به، وكيف يقرأ بحرف يرى أنه خطأ؟!

وقد قرئت هذه الكلمة بقراءتين سبعيتين: قرأ الجمهور بالنصب، وقرأ غير الجمهور بالرفع، أما الرفع فظاهر؛ لأنه معطوف على ما قبله، وأما النصب فعلى الاختصاص للمدح؛ لبيان فضل الصلاة ومنزلتها من شرائع الدين، أى: أخص أو أمدح المقيمين الصلاة، ولهذا الأسلوب فى لغة العرب شواهد، لا يحصيها العد، وقد عقد له سيبويه فى «الكتاب» بابًا، ويعجبنى فى هذا المقام، ما قاله إمام من أئمة العربية والتفسير، وهو الإمام الزمخشرى، فى تفسيره قال: (ولا نلتفت إلى ما زعموا: من وقوعه لحنًا فى خط المصحف، وربما التفت إليه من لم ينظر فى الكتاب، ولم يعرف مذاهب العرب، وما لهم فى النصب على الاختصاص، وخفى عليه أن السابقين الأولين الذين مثلهم فى التوراة والإنجيل، كانوا أبعد همة فى الغيرة على الإسلام، وذب المطاعن عنه، من أن يتركوا فى كتاب الله ثلمة؛ ليسدها من بعدهم، وخرقًا يرفوه من يلحق بهم. ونحو هذا ألفاظ أثير حولها الطعون، وهى مخرجة على لغات فصيحة من لغات العرب، وقد شاء الله أن يكون فى القرآن لغات من غير لغة قريش؛ لأن القرآن للعرب جميعًا، لا لقريش فحسب.

٣ - قالوا: روى عن ابن عباس فى قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدْخُلُواْ بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُواْ وَتُسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ [النور: ٢٧]، أنه قال: إن الكاتب أخطأ، إنما هو «تستأذنوا»، وقالوا: إن هذا يدل على أن القرآن دخله بعض التحريف والتبديل؛ بسبب الكتابة.

والجواب: أن القول مدسوس على ابن عباس، دسه الملاحدة والزنادقة، ولا يصح هذا عنه قط، وقد تنبه أئمة التفسير إلى هذا، وزيفوه، منهم أبو حيان فى «البحر المحيط»، حيث قال: «إن من روى عن ابن عباس أنه قال ذلك، فهو طاعن فى الإسلام، ملحد فى الدين، وابن عباس برىء من هذا القول»؛ والزمخشرى فى تفسيره، حيث قال: «إنه لا يعول على هذه الرواية». وقال القرطبى فى تفسيره: «وهذا غير صحيح، عن ابن عباس وغيره؛ فإن مصاحف الإسلام كلها قد ثبت فيها: ﴿حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُوا۟﴾، وصح الإجماع فيها، لدى مدة عثمان؛ فهى التى لا يجوز خلافها، وإطلاق الخطأ والوهم على الكتاب فى لفظ أجمع الصحابة عليه قول لا يصح عن ابن عباس...» وهذه الرواية الضعيفة رواها ابن جرير، ولا يخلو إسناده من مدلس أو مضعف، ولا يخلو تفسيره من الروايات الضعيفة، والباطلة؛ ورواها الحاكم وصححها، ولكن تصحيح الحاكم غير معتبر عند أئمة من المحدثين، وقد تعقبه الإمام الذهبى فى نحو مائة حديث فى «مستدركه»، وهى موضوعة، فضلا عما فيه من الضعيف والواهى الساقط عن الاحتجاج به.

ويرد هذه الرواية الضعيفة - الذى يغلب على ظنى أنها مدسوسة عليه - أنه ورد عنه تفسير «تستأنسوا» بقوله: «تستأذنوا ممن يملك الإذن من أصحابها»، فثبوت هذا يرد ما ألصق به، ولعل الراوى عن ابن عباس - إن صحت روايته - وهم وغلط، حيث فهم من تفسير الاستئناس بالاستئذان أنه الصواب؛ فروى الخبر على ما ظن، وهو غالط.

وقد أجمع القراء السبعة على لفظ: «تستأنسوا»، ومن المستبعد جدًا أن يقرأ ابن عباس بقراءة يكون الإجماع على خلافها، ولا سيما أنه أخذ القراءة عن زيد بن ثابت، وهو عمدة الذين جمعوا القرآن فى المصاحف، بأمر سيدنا عثمان - رضى الله عنه - وأيضًا فالقراءة المتواترة: «تستأنسوا» متمكنة فى باب الإعجاز، من القراءة المزعومة.

وأحب أن أنبه هنا: أن بعض الصحابة، كان يقرأ الكلمة على وجه التفسير والبيان؛ فيظن من لا يعرف الحقيقة أنها قراءة، ومن هنا دخل الخلط فى بعض المرويات عنهم.

وكذلك كل ما روى عن ابن عباس، وغيره، فى مخالفة النص القرآنى الثابت

بالتواتر والمكتوب بإجماع من الصحابة - فاضرب به عرض الحائط، وألقه دبر أذنيك، فحقيقة هذه المرويات أنها ضعيفة، أو موضوعة، وعلى فرض التسليم بصحة بعضها، فالصحيح الآحادى، مهما بلغ، لا يعارض المتواتر الذى نقله جمع كثير، تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، وإفادة التواتر لليقين - قاعدة مقررة عند ذوى العقول، لا يختص بملة دون ملة.

وبحسبنا هذا القدر، ومن أراد استيفاء لكل ما روى فى هذا، ورده ردًا علميًا أصيلًا - فليرجع إلى كتاب: «المدخل لدراسة القرآن الكريم».

وبعد: فإن هذا القرآن الكريم، كما هو فى المصاحف العثمانية، وكما هو فى مصاحفنا التى هى صورة حقيقية لها - هو ما أنزله الله على نبينا، وسيدنا محمد - صلوات الله وسلامه عليه - وأن كل ما يخالف هذا الذى أجمع عليه الصحابة مردود باطل، وسيبقى هذا القرآن العظيم قطب الإسلام التى تدور عليه الثقافة الإسلامية الأصيلة، ما بقى مسلم على وجه الأرض، وسيستمر مشغلة الفكر الإنسانى، وأعظم الأسس فى بناء الثقافة الإنسانية الرفيعة، وقد ضمن له الله - سبحانه - البقاء والخلود؛ مصداقًا لقول الحق - تبارك، وتعالى -: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر :٩]

صدق الله العظيم، وبلغ رسوله الأمين(١).

* * *

(١) ينظر بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (١٤٧-١٥٧).

كتاب الحجة

علم «القراءات القرآنية» أحد العلوم العظيمة الشأن التى نشأت لخدمة كتاب الله – جل وعز – إلى جانب العلوم الإسلامية الأخرى، التى تهدف إلى محاولة التعريف بأسرار كتاب الله المعجز من جوانبه كافة.

والمقصود بالاحتجاج للقراءة: توثيق هذه القراءة، وإزاحة ما قد يدور حولها من شبهات، وإثبات سلامتها، وذلك لا يتأتى إلا بدراسة متوفرة متعمقة لها.

وقد مرت المؤلفات المعنية بالدراسات القرآنية بمراحل من حيث تطورها ونضوجها، وكان الإمام العالم أبو بكر بن مجاهد أحد الأوائل الذين عبدوا الطريق لغيرهم؛ حين جمع القراءات السبع فى مصنف واحد؛ فاجتمعت لدى العلماء من بعده المادة الأصيلة للدراسات القرآنية.

ويعتبر كتاب «الحجة» لأبى على الفارسى أحد أبرز الكتب المهمة فى هذا المجال؛ لما له من أهمية فى دراسة القراءات القرآنية بأسلوب متميز، يدل على سعة علم صاحبه، ومنهجيته، وإذا كان عنوان الكتاب: «الحجة» فلقد ورد بأسماء أخرى مختلفة، مثل: الحجة فى شرح القراءات السبع، و: الحجة فى علل القراءات السبع، وهى تسميات توضح مضمون الكتاب بصفة أكثر تحديدًا لاسم: «الحجة»، الذى يدل على معنى الاحتجاج المطلق.

سبب تأليف الكتاب:

وقد أغرى صاحب الكتاب الإمام أبا على الفارسى بالولوج فى هذا الباب أن شيخه الإمام أبا محمد بن السرى المعروف بـ «ابن السراج» كان قد شرع فى تصنيف مؤلف فى القراءات، فكتب فيه «الفاتحة» وآيتين من «البقرة»، ولم يكمله، فكان فى ذلك حث لأبى على ودفع له وتوجيه على تكملة ما بدأه شيخه، واقتفاء أثره فيه، لا سيما وأن أبا على عالم وافر المعرفة بعلوم اللغة، على دراية بالقياس، وحسن التوجيه.

ونستطيع أن نستخلص من كلام الإمام أبى على الفارسى نفسه أنه قد ألف كتابه لعضد الدولة؛ فقد ذكر الإمام فى مقدمة كتابه:

«أما بعد، أطال الله بقاء الأمير الجليل عضد الدولة وتاج الملة، وأدام له العزة

والبسطة، وأمده بالتوفيق والتسديد، وأيده بالنصر والتمكين، فإن هذا الكتاب نذكر فيه من وجوه قراءات القراء الذين ثبتت قراءتهم فى كتاب أبى أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد. . .».

سنة تأليف الكتاب:

وإذا كان الإمام أبو على الفارسى قد ذكر فى حديثه السابق عبارة: «تاج الملة»، فإن هذا يدلنا على أن تأليف كتاب «الحجة» قد تم بعد سنة ٣٦٧هـ، وهى السنة التى تم تلقيب عضد الدولة فيها بـ «تاج الملة».

فإذا علمنا أن عضد الدولة نفسه قد توفى سنة ٣٧٢هـ، ولا يمكن أن يكون المؤلف قد أهدى الكتاب لعضد الدولة بعد وفاته - أمكن أن نؤكد أن كتاب «الحجة» لأبى على الفارسى قد تم تأليفه فيما بين سنتى ٣٦٧هـ-٣٧٢هـ.

منهج الإمام أبى على الفارسى فى كتاب «الحجة»:

نستطيع أن نلخص منهج الإمام أبى على الفارسى فى كتابه: «الحجة»، فيما يلى:

١- ذكر الآية المختلف فى قراءتها.

٢- عرض خلاف القرّاء فى تلك الآية.

٣- ذكر ما قاله شيخه ابن السراج فيما احتج له من القراءات، وذلك فى سورة الفاتحة والآيتين الأوليين من سورة البقرة.

٤- الاحتجاج والتوجيه لما ورد فى الآية من قراءات.

٥- قد يعرض فى احتجاجه لهذه القراءات لبعض أمور منها:

تفسير ألفاظ الآية القرآنية الكريمة.

تصريف الألفاظ القرآنية التى تحتاج إلى تصريف فى الآية.

الاستطراد فى شرح بعض المسائل النحوية الأخرى التى تتضمنها الآية.

ثم إن أسلوب الإمام أبى على الفارسى فى عرضه لمادة الكتاب، يدلنا - من غير شك - على تميز منهجيته فى العرض، وطريقته فى التفكير، كما أن مادة الكتاب تدل - بالتأكيد - على غزارة علمه، وسعة معرفته، فهو يفصل القول فى المسألة الواحدة، ويقلب النظر فيها من كل جانب، ويطيل فلا يمل، ويوجز فلا يخل.

مصادر المادة العلمية لأبى على الفارسى:

يمكن من خلال اطلاعنا على كتاب «الحجة» أن نستخلص مصادر المادة العلمية

لأبى على الفارسى، فيما يلى:

١- القرآن الكريم.

٢- الحديث الشريف.

٣- الشعر الجاهلى والإسلامى.

٤- لهجات القبائل.

٥- أقوال علماء اللغة والنحو.

شخصية أبى على الفارسى العلمية فى كتاب «الحجة»:

رغم كثرة المصادر التى استقى منها الإمام أبو على الفارسى مادته العلمية، وتنوعها، فإننا نستطيع أن نؤكد أن شخصيته كانت حاضرة، غير غائبة عن كل مطلع على كتابه «الحجة»، بشكل قوى متميز، يترك بصمة فى ذهن قارئه بحرية فكره، واستقلالية رأيه، فى تحليله ومناقشته للمسائل، وآرائه التى خلص إليها.

وقد يكتنف بعض عبارات الكتاب غموض معين، لكنه غموض لا يعيب الكتاب أو صاحبه؛ لأنه غموض ناشئ عن دقة فكرة، أو غرابة استعمال لبعض الألفاظ.

وقد يرى القارئ لكتاب «الحجة» كثيرًا من الجمل الاعتراضية التى تفصل بين صدر الكلام وعجزه بفاصل طويل، فلا ينبغى أن يشتت ذلك ذهن القارئ الكريم؛ لأن ذلك أسلوب قد اقتضته المادة العلمية الصعبة، وطبيعة الدراسة الدقيقة، وفرضه أسلوب الإمام أبى على، وهى سمة لا نستطيع إلا ذكرها، والتسليم بها، بل لعلها السبب فى عدم إقبال جمهور كثير على هذا الكتاب الجليل؛ إذ لم يحسن فهمه إلا الخاصة الذين يطيقون اطلاعه، ويحسنون فهمه.

وبعد، فإن كتاب «الحجة» يعد - بحق - مصدرًا عظيم المنفعة، جليل الشأن بين المصادر التراثية الموسوعية التى صنفت فى العلوم العربية والإسلامية بعامة، وعلم القراءات القرآنية بخاصة.

* * *

ترجمة المؤلف

اسمه ونسبه وعلمه:

أبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان بن أبان، الفارسى النحوى، وأمه سدوسية من سدوس شيبان من ربيعة الفرس.

ولد بمدينة فَسَا من أرض فارس، وهي قريبة من «شيراز» عاصمة فارس، وهى مدينة مفترشة البناء، واسعة الشوارع، ولها حصن وخندق وربض، وأسواقها فى ربضها، كما حكى ياقوت الحموى فى «معجم البلدان».

أخذ النحو عن جماعة من أعيان أهل هذا الشأن: كأبى إسحاق الزجاج، وأبى بكر بن السراج، وأبى بكر مَبْرَمَانَ، وأبى بكر الخياط. وطوَّف كثيرًا فى بلاد الشام، ومضى إلى طرابلس، فأقام بحلب مدة، وخدم سيف الدولة بن حمدان، ثم رجع إلى بغداد، فأقام بها إلى أن مات.

وتقدم عند عضد الدولة، فكان عضد الدولة يقول: أنا غلام أبى على النحوى فى النحو، وغلام أبى الحسين الرازى الصوفى فى النجوم. وكان متهمًا بالاعتزال.

وذكر أبو الحسن طاهر بن أحمد النحوى فى كتاب «شرح الجُمل» للزجاج، فى باب التصريف منه: يحكى عن أبى على الفارسى: أنه حضر يومًا مجلس أبى بكر الخياط، فأقبل أصحابه على أبى بكر يكثرون عليه المسائل، وهو يجيبهم ويقيم عليها الدلائل، فلما أنفدوا أقبل على أكبرهم سنا، وأكبرهم عقلا، وأوسعهم علمًا عند نفسه، فقال له: كيف تبنى من «سفرجل» مثل: عنكبوت؟ فأجابه مسرعًا: «سَفْرَرُوتٌ». فحين سمعها قام من مجلسه وصفق بيديه، وخرج وهو يقول: «سفررروت». فأقبل أبو بكر على أصحابه، وقال: لا بارك الله فيكم، ولا أحسن جزاءكم؛ خجلًا مما جرى، واستحياء من أبى على.

قال الأستاذ أبو العلاء الحسين بن محمد بن مهرويه فى كتابه الذى سماه: «أجناس الجواهر»: كنت بمدينة السلام أختلف إلى أبى على الفارسى النحوى - رحمه الله - وكان السلطان رسم له أن ينتصب لى كل أسبوع يومين؛ لتصحيح كتاب «التذكرة» لخزانة كافى الكفاة، فكنا إذا قرأنا أوراقًا منه تجارينا فى فنون الآداب، واجتنينا من فوائده ثمار الألباب، ورتعنا فى رياض ألفاظه ومعانيه، والتقطنا الدر المنثور من سقاط فيه، فأجرى يومًا بعض الحاضرين ذكر الأصمعى، وأسرف فى

الثناء عليه، وفضله على أعيان العلماء فى أيامه، فرأيته - رحمه الله - كالمنكر لما كان يورده، وكان فيما ذكر من محاسنه، ونشر من فضائله أن قال: من ذا الذى يجسر أن يُخَطِّئَ الفحول من الشعراء غيره؟

فقال أبو على: وما الذى رد عليهم؟

فقال الرجل: أنكر على ذى الرمة مع إحاطته بلغة العرب ومعانيها، وفضل معرفته بأغراضها ومراميها، وأنه سلك نهج الأوائل فى وصف المفاوز، إذا لعب السراب فيها، ورقص الآل فى نواحيها، ونعت الجريال، وقد سبح على جُدُلِهِ، والظليم وكيف ينفر من ظله، وذكر الركب وقد مالت طلاهم من غلبة المنام، حتى كأنهم صرعتهم كئوس المدام، فطبق مفصل الإصابة فى كل باب، وساوى الصدر الأول من أرباب الفصاحة، وجارى القروم البُزل من أصحاب البلاغة.

فقال له الشيخ أبو على: وما الذى أنكر على ذى الرمة؟

فقال: قوله: [من الطويل]

وقفنا فقلنا إيهِ عن أم سالم ....

لأنه كان يجب أن ينونه.

فقال: أما هذا فالأصمعى مخطئ فيه، وذو الرمة مصيب، والعجب أن يعقوب بن السكيت قد وقع عليه هذا السهو فى بعض ما أنشده.

فقلت: إن رأى الشيخ أن يصدع لنا بجلية هذا الخطأ تفضل به. فأملى علينا: أنشد ابن السكيت لأعرابى من بنى أسد: [من والوافر]

وقائلةٍ أسِيتَ فقلت جَيْرِ أسىٌّ إننى من ذاك إنه
أصابهم الحمى وهمُ عوافٍ وكن عليهمُ نحسًا لُعُنَّهْ
فجئت قبورهم بدءا ولما فناديت القبور فلم يُجِبْنَه
وكيف يجيب أصداءٌ وهامٌ وأبدانٌ بُدِرْنَ وما نَخِرْنه

قال يعقوب: قوله: جَيْرِ، أى: حقًّا، وهى مخفوضة غير منونة، فاحتاج إلى التنوين.

قال أبو على: هذا سهو منه؛ لأن هذا يجرى منه مجرى الأصوات، وباب الأصوات كلها والمبنيات بأسرها لا ينون، إلا ما خُص منها؛ لعلة الفرقان فيها بين نكرتها، ومعرفتها؛ فما كان منها معرفة جاء بغير تنوين، فإذا نكَّرْتَهُ نونته، ويكون من

ذلك أنك تقول فى الأمر: صَهْ ومَهْ، تريد: السكوت يا فتى. فإذا نكَّرْت، قلت: صَهٍ وَمَهٍ، تريد: سكوتًا.

وكذلك «قول الغراب: غاقِ» أى: الصوت المعروف من صوته، «وقول الغراب: غاقٍ» أى: صوتًا. وكذلك «إيه يا رجل»، تريد: الحديث، و«إيهٍ»، تريد: حديثًا.

وكان أبو علي - رحمه الله - محبًّا للشعر، لكن يعجز عن قوله؛ جاء في معجم الأدباء عن أبي محمد القاسم بن أحمد الأندلسى - أيده الله تعالى - قال: وجدت فى مسائل نحوية تنسب إلى ابن جنى قال: لم أسمع لأبى على شعرًا قط، إلى أن دخل إليه فى بعض الأيام رجل من الشعراء، فجرى ذكر الشعر، فقال أبو على: إنى لأغبطكم على قول هذا الشعر؛ فإن خاطرى لا يواتينى على قوله، مع تحققى للعلوم التى هى من موارده. فقال له ذلك الرجل: فما قلت - قط - شيئًا منه ألبتة؟ فقال: ما أعهد لى شعرًا إلا ثلاثة أبيات قلتها فى الشيب، وهى قولى: [من الوافر]

خضبت الشيب لما كان عيبًا ... وخضب الشيب أولى أن يعابا
ولم أخضب مخافة هجر خِلٍّ ... ولا عيبًا خشيت ولا عتابا
ولكن المشيب بدا ذميمًا ... فصيرت الخضاب له عقابا

فاستحسنَّاها وكتبناها عنه، أو كما قال؛ لأنى كتبتها عن المفاوهة، ولم أنقل ألفاظها.

وكان رحمه الله قليل الرواية في الشعر، مع عظيم فضله وتمكنه في النحو؛ جاء في معجم الأدباء:

قرأت بخط الشيخ أبى محمد بن الخشاب: كان شيخنا - يعنى: أبا منصور موهوب بن الخضر الجواليقى - قلما ينبل عنده ممارس للصناعة النحوية، ولو طال فيها باعه، ما لم يتمكن من علم الرواية، وما تشتمل عليه من ضروبها، ولا سيما رواية الأشعار العربية، وما يتعلق بمعرفتها من لغة وقصة؛ ولهذا كان مقدمًا لأبى سعيد السيرافى، على أبى على الفارسى - رحمهما الله - وأبو على أبو على فى نحوه، وطريقة أبى سعيد فى النحو معلومة، ويقول: أبو سعيد أروى من أبى على، وأكثر تحققًا بالرواية، وأثرى منه فيها: وقد قال لى غير مرة. لعل أبا على لم يكن يرى ما يراه أبو سعيد، من معرفة هذه الإخباريات والأنساب، وما جرى فى هذا الأسلوب كبير أمر.

قال الشيخ أبو محمد: ولعمرى إنه قد حُكى عنه - أعنى: أبا على - أنه كان يقول: لأن أخطئ فى خمسين مسألة مما بابه الرواية، أحب إلى من أن أخطئ فى مسألة واحدة قياسية. هذا كلامه أو معناه، على أنه كان يقول: قد سمعت الكثير فى أول الأمر، وكنت أستحى أن أقول: أثبتوا اسمى.

قال الشيخ أبو محمد: وكثيرًا ما تحصى السقطات على الحذاق من أهل الصناعة النحوية؛ لتقصيرهم فى هذا الباب، فمنه يذهبون، ومن جهته يؤتون.

وقد بلغ أبو علي من المنزلة والفضل في العلم ما أثار حفيظة شانئيه ومنافسيه، فجعلوا يتقولون عليه؛ يدل على ذلك ما أورده صاحب معجم الأدباء قال:

قرأت فى «المسائل الحلبية» نسخة كتاب كتبه أبو على إلى سيف الدولة جوابًا عن كتاب ورد عليه منه، يرد فيه على ابن خالويه فى أشياء أبلغها سيف الدولة عن أبى على، نسخته: قرأ - أطال الله بقاء سيدنا الأمير سيف الدولة - عبدُ سيدنا الرقعة النافذة من حضرة سيدنا، فوجد كثيرًا منها شيئًا لم تجر عادة عبده به، ولا سيما مع صاحب الرقعة، إلا أنه يذكر من ذلك ما يدل على قلة تحفظ هذا الرجل فيما يقوله، وهو قوله: «ولو بقى عمر نوحٍ ما صلح أن يقرأ على السيرافى» مع علمه بأن ابن بهزاذ السيرافى يقرأ عليه الصبيانُ ومعلموهم، أفلا أصلح أن أقرأ على من يقرأ عليه الصبيان؟! هذا ما لا خفاء به، كيف، وهو قد خلط فيما حكاه عنى؟! وأنى قلت: «إن السيرافى قد قرأ على»، ولم أقل هذا؛ إنما قلت: «تعلم منى- أو: أخذ عنى - هو وغيره ممن ينظر اليوم فى شىء من هذا العلم»، وليس قول القائل: «تعلم منى» مثل: «قرأ على»؛ لأنه قد يقرأ عليه من لا يتعلم منه، وقد يتعلم منه من لا يقرأ عليه. وتعلم ابن بهزاذ منى فى أيام محمد بن السرى وبعده، لا يخفى على من كان يعرفنى ويعرفه: كعلى بن عيسى الوراق، ومحمد بن أحمد ابن يونس، ومن كان يطلب هذا الشأن من بنى الأزرق الكُتَّاب وغيرهم، وكذلك كثير من الفرس الذين كانوا يرونه يغشانى فى صف شونيز: كعبد الله بن جعفر بن درستويه النحوى؛ لأنه كان جارى بيت بيت قبل أن يموت الحسن بن جعفر أخوه، فينتقل إلى داره التى ورثها عنه فى درب الزعفرانى.

وأما قوله: «إنى قلت: إن ابن الخياط كان لا يعرف شيئًا» فغلط فى الحكاية؛ كيف أستجيز هذا، وقد كلمت ابن الخياط فى مجالس كثيرة؟! ولكنى قلت: إنه

لا لقاء له؛ لأنه دخل إلى بغداد بعد موت محمد بن يزيد، وصادف أحمد بن يحيى، وقد صم صممًا شديدًا، لا يخرق الكلام معه سمعه - فلم يمكن تعلم النحو منه، وإنما كان يعول فيما كان يؤخذ عنه على ما يُمِلّه دون ما كان يقرأ عليه، وهذا الأمر لا ينكره أهل هذا الشأن ومن يعرفهم.

ثناء العلماء عليه وصفاء ذهنه ومبلغ علمه

قال ياقوت: أبو على الفارسى المشهور فى العالم اسمه، المعروف تصنيفه ورسمه، أوحد زمانه فى علم العربية، كان كثير من تلامذته يقول: هو فوق المبرد.

وقال صلاح الدين الصفدى: كان إمام وقته فى النحو.

وقال البغدادى فى تاريخه: قال لى التنوخى: ولد أبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوى الفارسى بـ«فَسَا»، وقدم بغداد فاستوطنها، وسمعنا منه فى رجب سنة خمس وسبعين وثلاثمائة. وعلت منزلته فى النحو، حتى قال قوم من تلامذته: هو فوق المبرد، وأعلم منه! وصنف كتبًا عجيبة حسنة لم يسبق إلى مثلها، واشتهر ذكره فى الآفاق، وبرع له غلمان حذاق، مثل عثمان بن جنى، وعلى بن عيسى الشيرازى، وغيرهما.

وقال أبو طالب العبدى: ما كان بين سيبويه وأبى على أفضل منه.

وقال الطبرسى فى «مجمع البيان»، عند قوله - تعالى -: ﴿يأيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت﴾ [المائدة: ١٠٦]، بعد أن نقل كلامًا فى تفسير هذه الآية منقولًا عن أبى على الفارسى -: هذا كله مأخوذ من كلام أبى على الفارسى، وناهيك به فارسًا فى هذا الميدان، نقَّابًا يخبر عن مكنون هذا العلم بواضح البيان!.

وقال: أبو العلاء المعري: وكنت رأيت فى المحشر شيخًا لنا كان يدرس النحو فى الدار العاجلة يُعرف بأبى على الفارسى وقد امترس به قوم يطالبونه ويقولون: تأولت علينا وظلمتنا؛ فلما رآنى أشار إلى بيده فجئته، فإذا عنده طبقة منهم: يزيد بن الحكم الكلابى، وهو يقول: ويحك! أنشدت عنى هذا البيت برفع الماء، يعنى: قوله: [من الطويل]

فليت كفافًا كان شَرُّكَ كله وخيرك عنى ما ارتوى الماءُ مرتوى

ولم أقل إلا «الماءَ» وكذلك زعمتَ أنى فتحت الميم فى قولى: [من الطويل]

تبدل خليلًا بى كشكلك شكله فإن خليلًا صالحًا بك مَقتوى

وإنما قلت (مُقتو) بضم الميم:

وإذا رجل آخر يقول: ادعيت عليَّ أن الهاء راجعة على الدرس فى قولى: [من البسيط]

هـذا سـراقـة لـلـقـرآن يـدرسـه والمرء عند الرشا إن يلقها ذيب

أفمجنون أنا حتى أعتقد ذلك؟

وإذا جماعة من هذا الجنس كلهم يلومونه على تأويله، فقلت: يا قوم، إن هذه أمور هينة، فلا تُعْنتوا هذا الشيخ، فإنه يمت بكتابه فى القرآن المعروف بكتاب الحجة، وإنه ما سفك لكم دمًا ولا احتجن عنكم مالًا، فتفرقوا عنه.

ومما يشهد بصفاء ذهنه وخلوص فهمه: أنه سُئل - قبل أن ينظر فى العَرُوض - عن خرم مُتَفَاعِلُنْ، فتفكر وانتزع الجواب فيه من النحو فقال: لا يجوز؛ لأن «مُتَفَاعِلُنْ» ينقل إلى «مُسْتَفْعِلُنْ» إذا أضمر، فلو خُرِم لتعرض للابتداء بالساكن. والخرم: حذف الحرف الأول من البيت، والإضمار: تسكين ثانيه.

ومما يشهد لذلك - أيضًا - ما بلغه من المنزلة لدى عضد الدولة؛ يدل على ذلك الروايات الكثيرة التي ترو في أحواله معه، منها: أنه كان معه يومًا فى الميدان فسأله: بماذا ينتصب الاسم المستثنى، فى نحو: قام القوم إلا زيدًا؟ فقال أبو على: ينتصب بتقدير: أستثنى زيدًا. فقال له عضد الدولة: لم قدرت: «أستثنى زيدًا» فنصبت؟ هلا قدرت: «امتنع زيد» فرفعت؟ فقال أبو على: هذا الذى ذكرته جواب ميدانى، فإذا رجعت قلت لك الجواب الصحيح.

وقد ذكر أبو على فى كتاب «الإيضاح»: أنه انتصب بالفعل المتقدم بتقوية «إلا».

قالوا: ولما صنف أبو على كتاب «الإيضاح»، وحمله إلى عضد الدولة، استقصره عضد الدولة، وقال له: ما زدت على ما أعرف شيئًا، وإنما يصلح هذا للصبيان. فمضى أبو على، وصنف «التكملة»، وحملها إليه. فلما وقف عليها عضد الدولة قال: غضب الشيخ، وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو.

قال أبو الفتح بن جنى: قال لى أبو على الفارسى: قرأ عَلَيَّ عَلِيُّ بن عيسى الرمانى كتاب «الجمل» وكتاب «الموجز» لابن السراج فى حياة ابن السراج.

وجاء فى معجم الأدباء قرأت بخط سلامة بن عياض النحوى ما صورته: وقفت على نسخة من كتاب الحجة لأبى على الفارسى، فى صفر سنة اثنتين وعشرين وخمسمائة بالرى، فى دار كتبها التى وقفها الصاحب بن عباد - رحمه الله - وعلى ظهرها بخط أبى على ما حكايته: هذا - أطال الله بقاء سيدنا الصاحب الجليل، أدام الله عزه ونصره وتأييده وتمكينه - كتابى فى قراء الأمصار، الذين بينت قراءتهم فى كتاب أبى بكر أحمد بن موسى، المعروف بكتاب «السبعة»، فما تضمن من أثر وقراءة ولغة، فهو عن المشايخ الذين أخذت ذلك عنهم، وأسندته إليهم، فمتى آثر سيدنا الصاحب الجليل - أدام الله عزه ونصره وتأييده وتمكينه - حكاية شىء منه عنهم، أو عنى لهذه المكاتبة - فَعَل.

وفاته ومصنفاته

توفى - رحمه الله - ببغداد سنة سبع وسبعين وثلاثمائة؛ تاركًا مكتبة ضخمة من تصانيفه، منها:

١ - كتاب: الحجة.

٢ - كتاب: التذكرة.

٣ - كتاب: أبيات الإعراب.

٤ - كتاب: الإيضاح الشعرى.

٥ - كتاب الإيضاح النحوى.

٦ - كتاب: مختصر عوامل الإعراب.

٧ - كتاب: المسائل الحلبية.

٨ - كتاب: المسائل البغدادية.

٩ - كتاب: المسائل الشيرازية.

١٠ - كتاب: المسائل القصرية.

١١ - كتاب: الأغفال، وهو مسائل أصلحها على الزجاج.

١٢ - كتاب: المقصور والممدود.

١٣ - كتاب: نقض الهاذور.

١٤ - كتاب: الترجمة.

١٥ - كتاب: المسائل المنثورة.

١٦ - كتاب: المسائل الدمشقية.
١٧ - كتاب: أبيات المعانى.
١٨ - كتاب: التتبع لكلام أبى على الجبائى فى التفسير - نحو مائة ورقةٍ.
١٩ - كتاب: تفسير قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة﴾.
٢٠ - كتاب: المسائل البصرية.
٢١ - كتاب: المسائل العسكرية.
٢٢ - كتاب: المسائل المصلحة من كتاب ابن السراج.
٢٣ - كتاب: المسائل المشكلة.
٢٤ - كتاب: المسائل الكرمانية.

هذا: وقد ذكر المعرى فى «رسالة الغفران»: أن أبا على الفارسى كان يذكر أن أبا بكر بن السراج عمل من «الموجز» النصف الأول لرجل بزاز، ثم تقدم إلى أبى على الفارسى بإتمامه.

قال: وهذا لا يقال: إنه من إنشاء أبى على؛ لأن الموضوع فى «الموجز» هو منقول من كلام ابن السراج فى «الأصول» وفى «الجمل»، فكأن أبا على جاء به على سبيل النسخ، لا أنه ابتدع شيئًا من عنده.

❋ ❋ ❋

منهج التحقيق

اعتمدنا فى تحقيق هذا الكتاب على نسخ مخطوطة ووصفها كالتالى:

النسخة الأولى: المحفوظة فى مكتبة مراد ملا باستانبول، وتقع فى أربعة مجلدات ورمزنا لها بالرمز (أ).

النسخة الثانية: المحفوظة فى مكتبة بلدية الإسكندرية برقم (٣٥٧٠ع) ومصورة بدار الكتب المصرية برقم (٤٦٢) قراءات وتقع فى سبعة مجلدات، ينقصها المجلد الخامس، ورمزنا لها بالرمز (ب).

النسخة الثالثة: المحفوظة بمكتبة شهيد على باستانبول فى مجلدين، ومصورة فى مكتبة جامعة القاهرة، وتقع فى أربع مجلدات، ورمزنا لها بالرمز (ج).

واستعنا بطبعة الجزء الأول والثانى من طبعة دار الكتب المصرية، وكذا طبعة دار المأمون.

ثم قمنا فى التحقيق بعمل الآتى:

١- مقابلة النسخ لضبط النص وإثبات فروق النسخ.

٢- جعلنا القراءة الأصل والآيات التى استدل بها فى غير موضع قراءة - قراءة حفص.

٣- عزو الأبيات الشعرية الواردة فى النص واستعنا فى ذلك بدواوين الشعراء وكتب اللغة والأدب والمعجم المفصل.

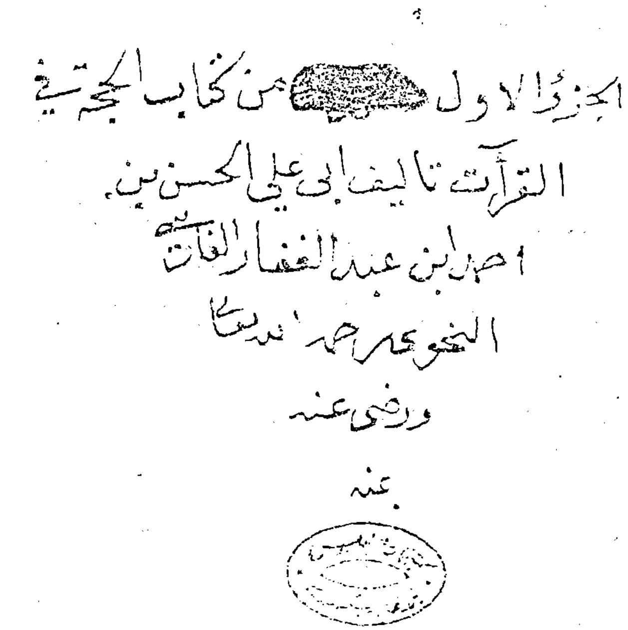
٤- عزو الآيات القرآنية وتوثيق القراءات من كتبها ومظانها، واستعنا فى ذلك بمعجم القراءات القرآنية للأستاذين أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم.

٥- التعليق على بعض القراءات.

٦- تخريج الأحاديث النبوية.

٧- ترجمة لبعض الأعلام والقراء الواردين فى الكتاب.

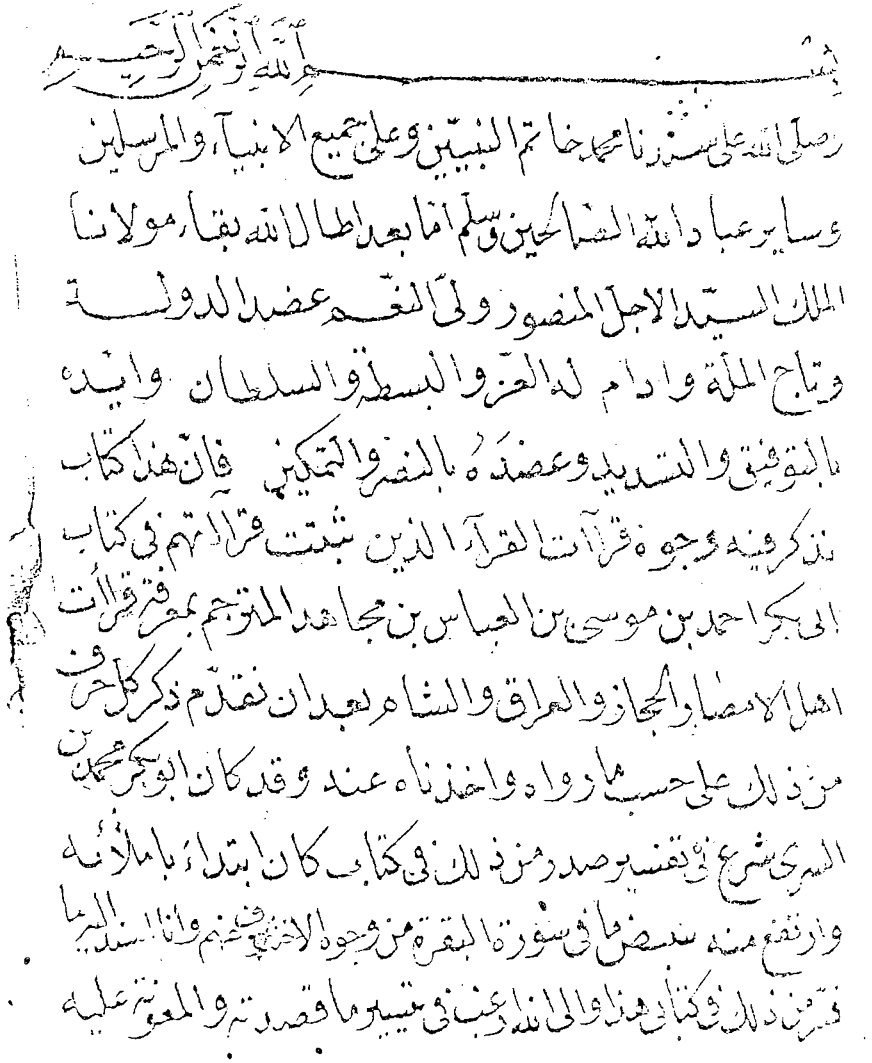
٨- عمل مقدمة وفهارس.



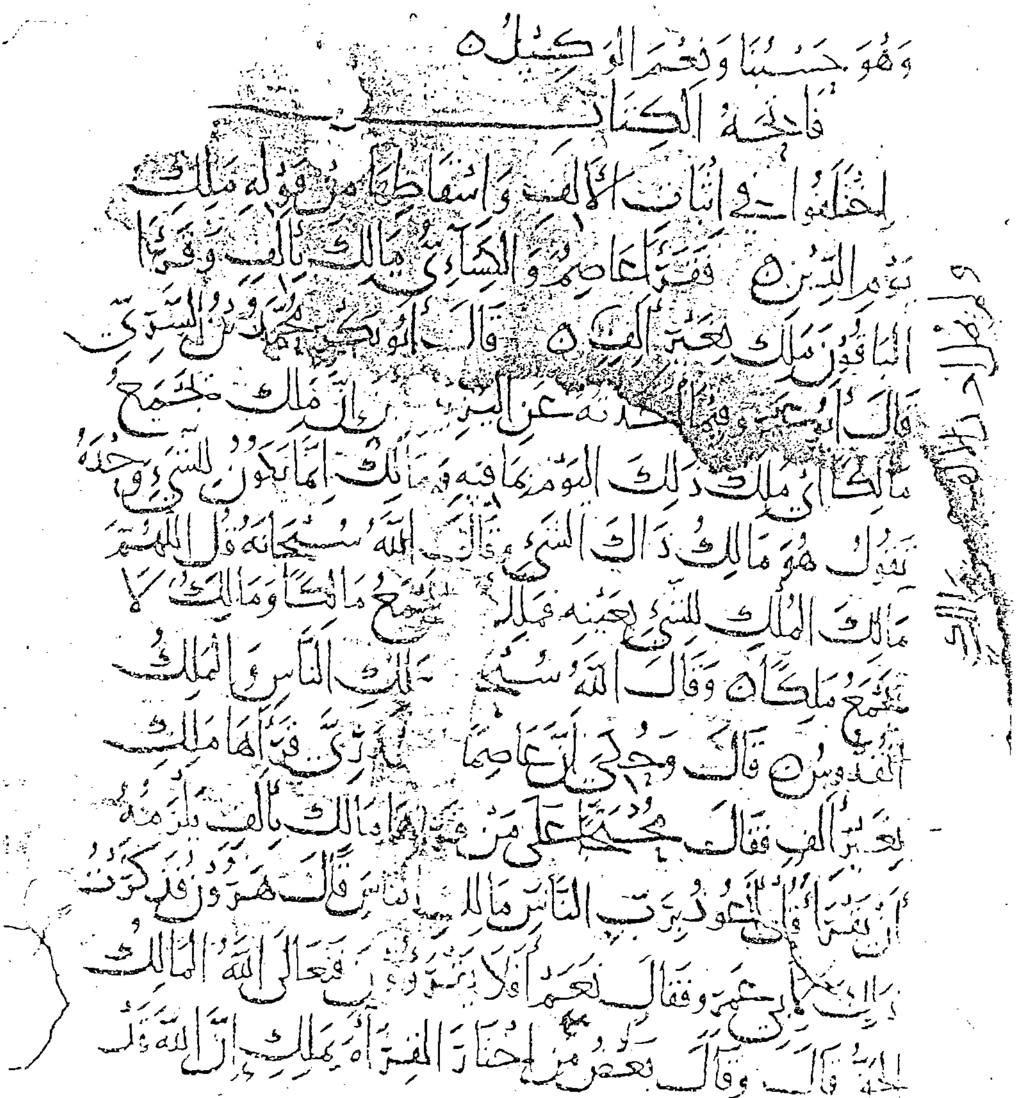
الجزء الأول من كتاب الحجة في
القراءات تأليف أبي علي الحسن بن
أحمد بن عبد الغفار الفارسي
النحوي رحمه الله
ورضي عنه

عنه

صورة عنوان الجزء الأول من نسخة (ب)



صورة الصفحة الأولى من نسخة (ب)


وهو حسبنا ونعم الوكيل
فاتحة الكتاب
اختلفوا في اثبات الالف واسقاطها من قوله مالك
يوم الدين فقرا عاصم والكسائي مالك بالف وقرا
الباقون ملك بغير الف قال ابو بكر محمد بن السري
قال ابو عمرو فيما حدثنه عن اليزيدي ان ملك يجمع
مالكا اي ملك ذلك اليوم بما فيه ومالك انما يكون للشي وحده
تقول هو مالك ذلك الشي قال الله سبحانه قل اللهم
مالك الملك للشي بعينه فملك يجمع مالكا ومالك لا
يجمع ملكا وقال الله سبحانه ملك الناس والملك
القدوس قال وحكي ان عاصما [illegible] قرا فاما مالك
بغير الف فقال محتجا على من قراها مالك بالف يلزمه
ان يقرا قل اعوذ برب الناس مالك الناس قال هرون فذكرت
ذلك لابي عمرو فقال نعم الا [illegible] فتعالى الله الملك
الحق قال وقال بعض من اختار القراة بملك ان الله قد

صورة الصفحة الثانية من نسخة (ب)

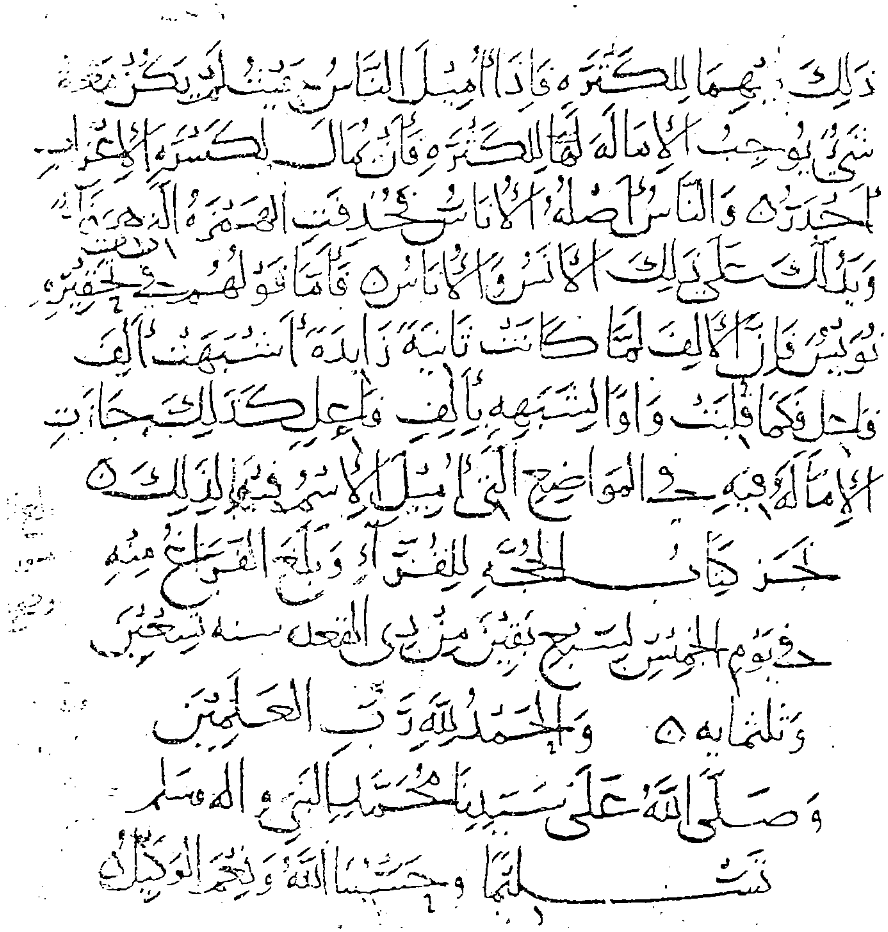
بسم الله ذكر اختلافهم في سورة الفلق

قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر وحمزة
والكسائي حاسد بفتح الحاء حدثنا ابن مجاهد قال وحدثني
الجمال عن أحمد بن يزيد عن روح عن أحمد بن موسى عن
أبي عمرو حاسد بكسر الحاء قال أبو علي التفخيم
والإمالة في هذا النحو حسنة

بسم الله ذكر اختلافهم في سورة الناس

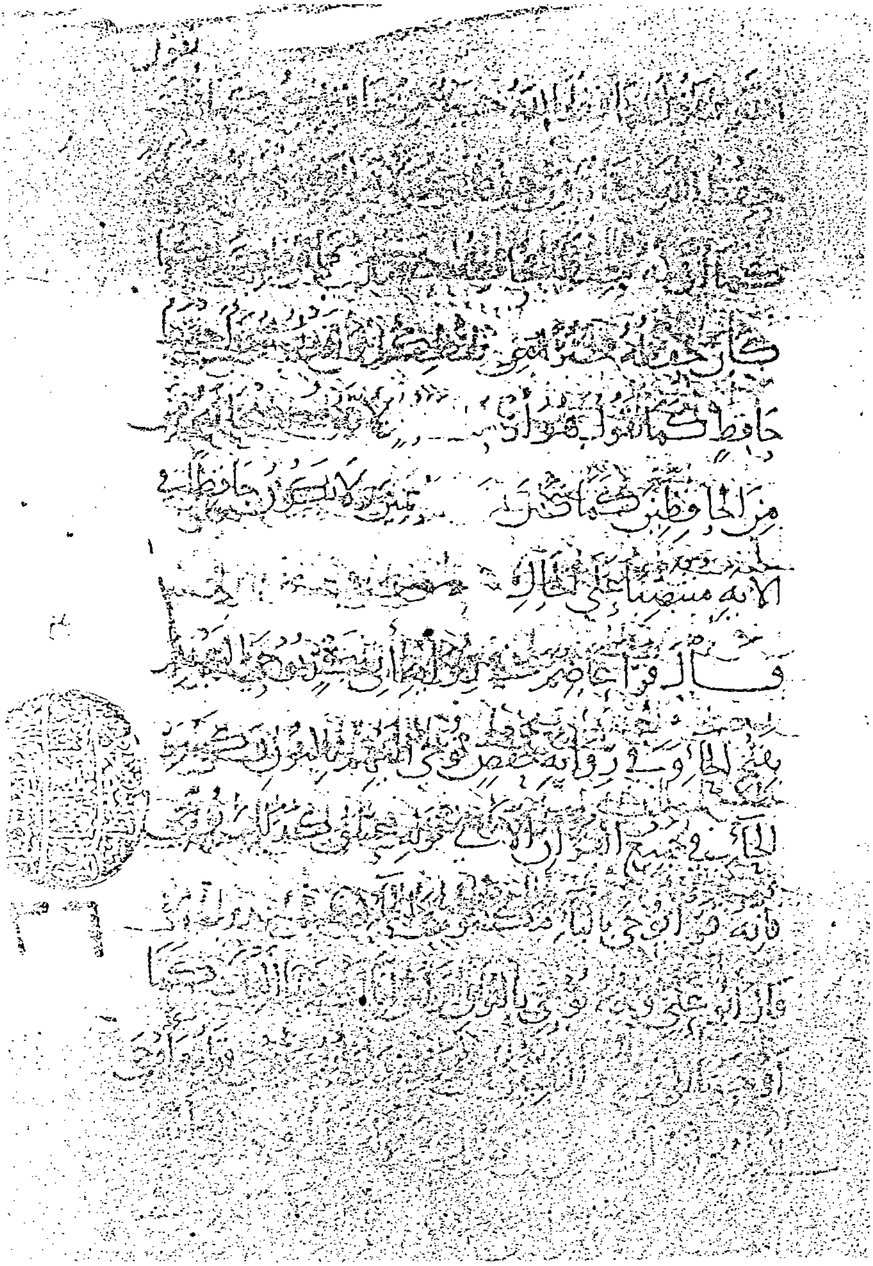
كلهم قرأ الناس غير ممالة إلا ما روى الحلواني عن أبي عمر
الدوري عن الكسائي أنه قرأ أنه كانت بإمالة النون من الناس
في موضع الخفض ولا يميل في الرفع والنصب قال أبو علي
القول في ذلك أن إمالة الناس في الآية لا إشكال
في حسنه وجوازه وذلك أنه لو كان الناس من
المال والباب جازت إمالة الألف فيه لكسرة الإعراب
فإذا كان الناس كان أحسن لأن هذا الحرف قد أميل
في الموضع الذي لا يوجب القياس إمالته فيه كما أميل
الحجاج إذا كان علما لأنهما كثرا في الكلام فاستجيز

صورة الصفحة قبل الأخيرة من نسخة (ب)

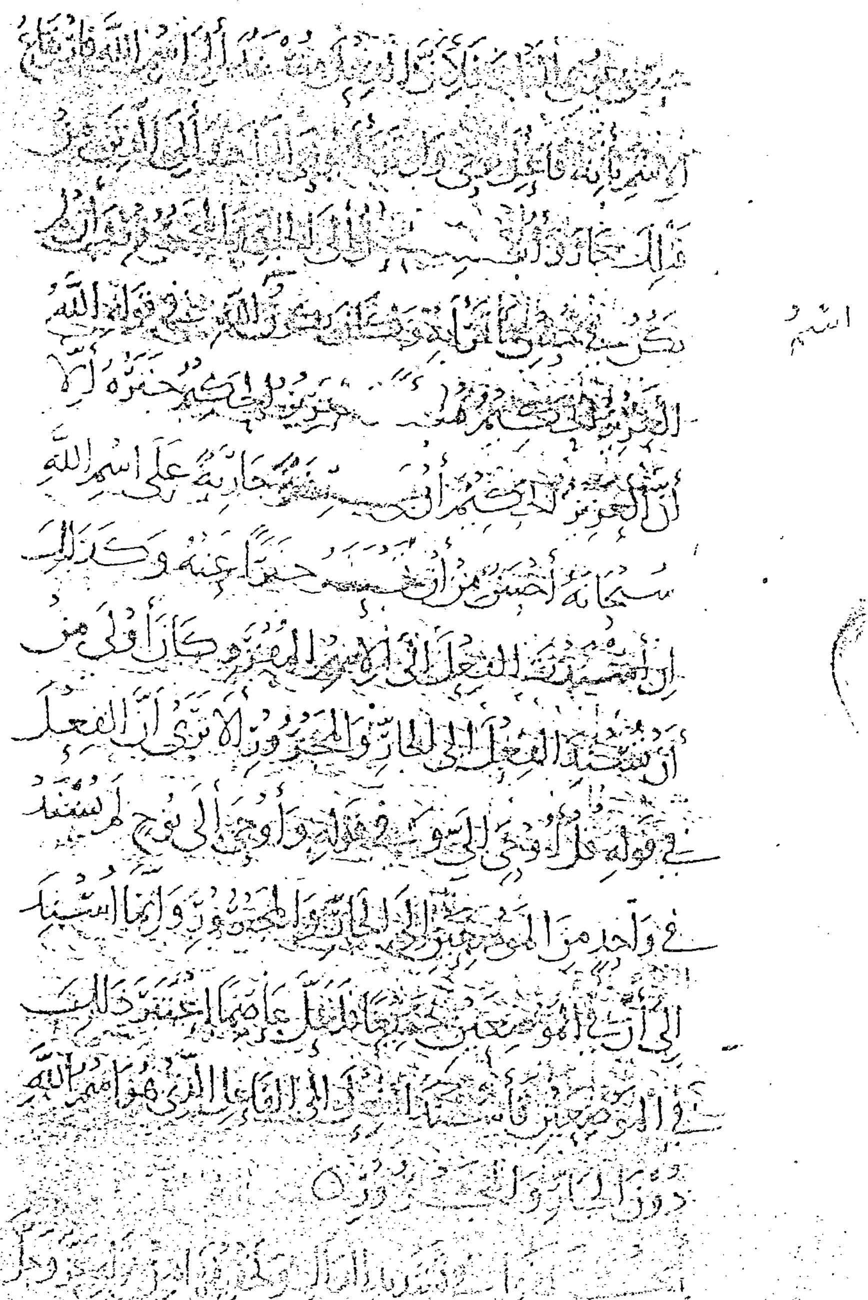


ذلك بهما للكسرة فإذا أميل الناس تشبيها لم يكن ثمة
شيء يوجب الإمالة لها للكسرة فإن يمال لكسرة الإعراب
أجدر. والناس أصله الأناس حذفت الهمزة التي هي فاء
ويدلك على ذلك الإنس والأناس. فأما قولهم في تحقير
نويس فإن الألف لما كانت ثانية زائدة أشبهت ألف
فاعل فكما قلبت واوا للتشبيه بألف فاعل كذلك جازت
الإمالة فيه في المواضع التي يميل الاسم فيها لذلك.
آخر كتاب الحجة للقراء وبلغ الفراغ منه
في يوم الخميس لسبع بقين من ذي القعدة سنة تسعين
وثلثمائه. والحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله وسلم
تسليما وحسبنا الله ونعم الوكيل

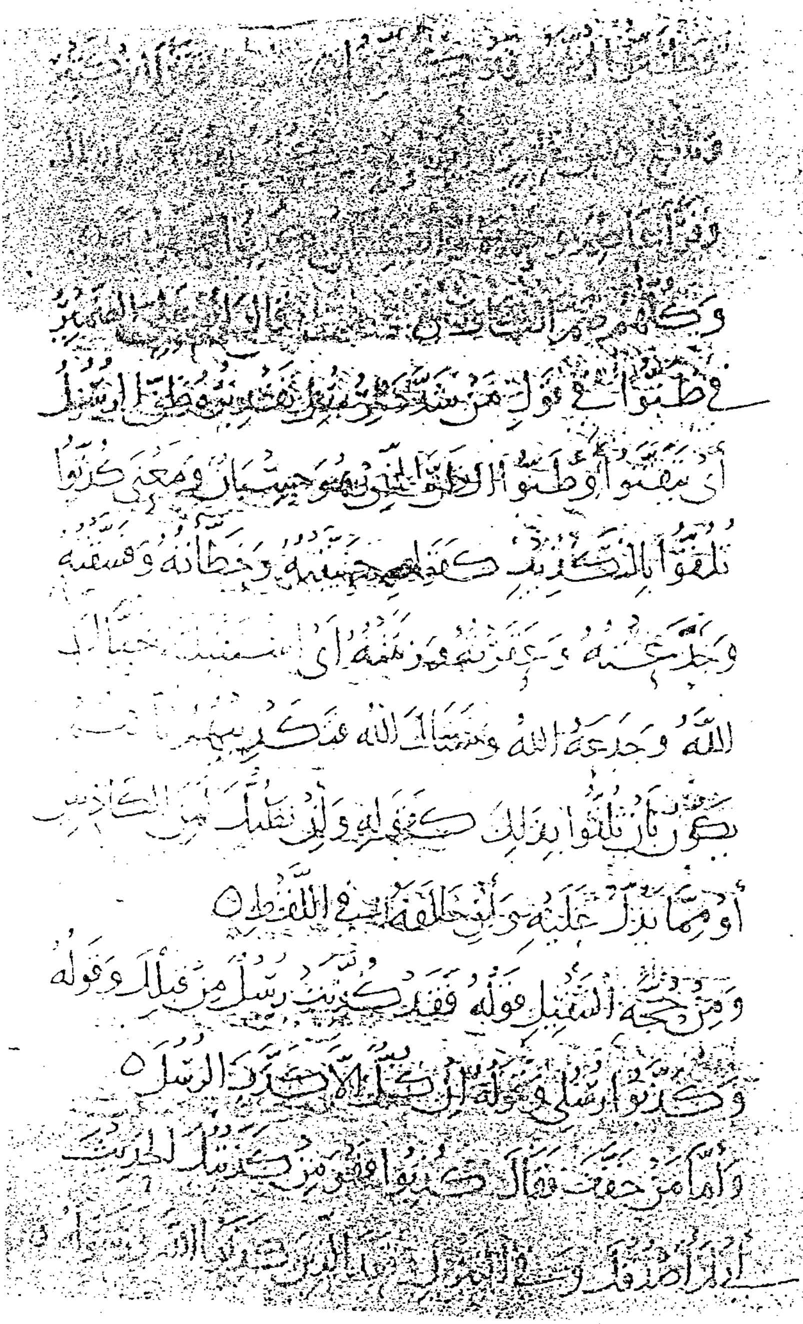
صورة الصفحة الأخيرة من نسخة (ب)



صورة من النسخة (ج)



صورة من النسخة (ج)



صورة من النسخة (ج)

مقدمة المؤلف

[الحمد لله رب العالمين](١) وصلى الله على [سيدنا](٢) محمد خاتم النبيين وعلى جميع الأنبياء، والمرسلين، وسائر عباد الله(٣) الصالحين [وسلم](٤).

أمّا بعد:

أطال الله بقاء مولانا الملك السيد الأجل المنصور ولى النعم(٥)، عضد الدولة(٦)، وتاج الملة، وأدام له العزة(٧) والبسطة [والسلطان](٨)، وأمده(٩) بالتوفيق والتسديد، وأيده(١٠) بالنصر والتمكين- فإن هذا كتاب نذكر فيه وجوه قراءات القراء الذين ثبتت قراءاتهم فى كتاب(١١) أبى بكر أحمد بن موسى بن العباس بن

---

(١) سقط فى ب.

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى أ: عباده.

(٤) سقط فى أ.

(٥) فى أ: أطال الله بقاء الأمير الجليل، عضد الدولة.

(٦) السّلطان، عضد الدولة، أبو شجاع، فنّاخسرو، صاحب العراق وفارس، ابن السلطان ركن الدين حسن بن بويه الدّيلمى.

تملّك بفارس بعد عمّه عماد الدّولة، ثم كثرت بلاده، واتسعت ممالكه، وسار إليه المتنبّى ومدحه، وأخذ صلاته.

قصد عضد الدولة العراق، والتقى ابن عمه عز الدولة وقتله، وتملك، ودانت له الأمم.

وكان بطلًا شجاعًا مهيبًا، نحويًا، أديبًا عالمًا، جبارًا، عسوفًا، شديد الوطأة.

وله صنّف أبو على الفارسى، كتابى «الإيضاح» و «التكملة».

مات فى شوّال سنة اثنتين وسبعين وثلاثمائة، ببغداد، وعمل فى تابوت، ونقل فدفن بمشهد النجف، وعاش ثمانيًا وأربعين سنة، وقام بعده ابنه صمصام الدولة وحلفوا له، وقلّده الطائع.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٦/ ٢٤٩ - ٢٥١)، يتيمة الدهر (٢/ ٢١٦ - ٢١٨)، المنتظم: ٧/ ١١٣ - ١١٨)، وفيات الأعيان (٤/ ٥٠ - ٥٥)، المختصر فى أخبار البشر (٢/ ١٢٢ - ١٢٣)، العبر (٢/ ٣٦١ - ٣٦٢).

(٧) فى ب: العز.

(٨) سقط فى أ.

(٩) فى ب: وأيده.

(١٠) فى ب: وعضده.

(١١) هو كتاب السبعة فى القراءات لأبى بكر بن مجاهد، الذى عنى بإخراجه وتحقيقه العلامة الدكتور شوقى ضيف، وقامت دار المعارف بمصر بطبعه عام ألف وتسعمائة واثنين وسبعين (١٩٧٢).

مجاهد[١] -رحمه الله- المترجم بـ«معرفة قراءات أهل الأمصار» بـ«الحجاز» و«العراق» و«الشام»، بعد أن نقدم ذكر كل حرف من ذلك على حسب ما رواه، وأخذناه عنه.

وقد كان أبو بكر محمد بن السرى[٢] شرع فى تفسير صدرٍ من ذلك فى كتاب كان ابتدأ بإملائه، وارتفع منه تبييض ما فى سورة البقرة من وجوه الاختلاف عنهم، وأنا أُسند إليه ما فسّر من ذلك فى كتابى هذا.

وإلى الله أرغب[٣] فى تيسير ما قصدته، والمعونة عليه، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

---

(١) الإمام المقرئ المحدث النحوى، شيخ المقرئين، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادى، مصنف «كتاب السبعة»، ولد سنة خمس وأربعين ومائتين.
وسمع من: سعدان بن نصر، والرمادى، ومحمد بن عبد الله المخرمى ومحمد بن إسحاق الصاغانى، وعبد الله بن محمد بن شاكر وطبقتهم.
تلا على قنبل، وأبى الزعراء بن عبدوس وأخذ الحروف - عرضًا - عن طائفة، وانتهى إليه علم هذا الشأن وتصدر مدة.
وقرأ عليه خلق كثير: منهم عبد الواحد بن أبى هاشم، وأبو عيسى بكّار، والحسن المطوعى، وأبو بكر الشذائى، وأبو الفرج الشنبوذى، وأبو أحمد السامرى، وأبو على ابن حبش، وأبو الحسين عبيد الله بن البواب، ومنصور بن محمد القزاز.
قال أبو عمرو الدانى: فاق «ابن مجاهد» سائر نظائره مع اتساع علمه، وبراعة فهمه، وصدق لهجته، وظهور نسكه.
تصدر فى حياة محمد بن يحيى الكسائى.
وقيل: كان ابن مجاهد صاحب لطف وظرف يجيد معرفة الموسيقى.
وكان فى حلقته من الذين يأخذون على الناس أربعة وثمانون مقرئًا.
توفى فى شعبان سنة أربع وعشرين وثلاثمائة.
ينظر: سير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٧٢، ٢٧٣) وزاد فى أ: رحمه الله.

(٢) إمام النحو، أبو بكر، محمد بن السرى البغدادى النحوى، ابن السراج، صاحب المبرد، انتهى إليه علم اللسان. أخذ عنه: أبو القاسم الزجاجي، وأبو سعيد السيرافى، وعلى بن عيسى الرمانى، وطائفة. وثّقه الخطيب. وله كتاب: «أصول العربية» وما أحسنه! وكتاب: «شرح سيبويه»، وكتاب: «احتجاج القرّاء»، وكتاب: «الهواء والنار»، وكتاب: «الجمل»، وكتاب: «الموجز»، وكتاب: «الاشتقاق»، وكتاب: «الشعر والشعراء».
وكان يقول الرّاء غينًا. وله شعر رائق.
مات فى الكهولة فى شهر ذى الحجّة سنة ستّ عشرة وثلاثمائة.
ينظر: سير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٨٣ - ٤٨٤).

(٣) فى أ: نرغب.

فاتحة الكتاب

اختلفوا فى إثبات الألف، وإسقاطها من قوله [-عزَّ وجلَّ-][(١)]: ﴿مَـٰلِكِ[(٢)] يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [٤]:

فقرأ عاصم[(٣)]، والكسائى[(٤)]: ﴿مَـٰلِكِ﴾ بألف.

---

(١) سقط فى: ب.

(٢) فى ب: ملك.

(٣) الإمام الكبير مقرئ العصر، أبو بكر الأسدى مولاهم الكوفى واسم أبيه: بهدلة، وقيل: بهدلة أمه. وليس بشىء؛ بل هو أبوه، مولده فى إمرة معاوية بن أبى سفيان. وقرأ القرآن على أبى عبد الرحمن السّلمى، وزر بن حبيش الأسدى، وحدّث عنهما، وعن أبى وائل، ومصعب بن سعد، وطائفة من كبار التابعين، وروى فيما قيل عن الحارث بن حسان البكرى، ورفاعة بن يثربى التميمى أو التيمى، ولهما صحبة. وهو معدود فى صغار التابعين.

حدّث عنه عطاء بن أبى رباح، وأبو صالح السمان، وهما من شيوخه، وسليمان التيمى، وأبو عمرو بن العلاء، وشعبة، والثورى، وحماد بن سلمة، وشيبان النحوى، وأبان بن يزيد، وأبو عوانة، وأبو بكر بن عياش، وسفيان بن عيينة وعدد كثير.

وتصدّر للإقراء مدة بالكوفة، فتلا عليه أبو بكر، وحفص بن سليمان، والمفضّل بن محمد الضبى، وسليمان الأعمش وخلق كثير.

توفى عاصم فى آخر سنة سبع وعشرين ومائة. وقال إسماعيل بن مجالد: توفى فى سنة ثمان وعشرين ومائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٥٦ - ٢٦٠).

(٤) الإمام، شيخ القراءة والعربية، أبو الحسن على بن حمزة، بن عبد الله، بن بهمن، بن فيروز الأسدى، مولاهم الكوفى؛ الملقب بالكسائى لكساء أحرم فيه.

تلا على ابن أبى ليلى عرضًا، وعلى حمزة. وحدّث عن جعفر الصادق، والأعمش، وسليمان بن أرقم، وجماعة. وتلا - أيضًا - على عيسى بن عمر المقرئ، واختار قراءةً اشتهرت، وصارت إحدى السّبع.

قال الشافعى: من أراد أن يتبحّر فى النحو، فهو عيال على الكسائى.

قال ابن الأنبارى: اجتمع فيه أنه كان أعلم الناس بالنحو، وواحدهم فى الغريب، وأوحد فى علم القرآن، كانوا يكثرون عليه حتى لا يضبط عليهم، فكان يجمعهم، ويجلس على كرسىّ، ويتلو وهم يضبطون عنه حتى الوقوف.

وله عدة تصانيف منها: معانى القرآن، وكتاب فى القراءات، وكتاب النوادر الكبير، ومختصر فى النحو، وغير ذلك.

كان الكسائى ذا منزلة رفيعة عند الرشيد، وأدّب ولده الأمين، ونال جاهًا وأموالًا، سار مع الرشيد، فمات بالرّىّ بقرية أرنبوية سنة تسع وثمانين ومائة عن سبعين سنة، وفى تاريخ موته أقوال، فهذا أصحّها.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٩/ ١٣١ - ١٣٤).

وقرأ الباقون: ﴿مَلِكِ﴾ بغير ألف(١).

ولم يُمِل(٢) أحدٌ الألف من(٣) ﴿مَـٰلِكِ﴾.

قال أبو بكر محمد بن السريّ: قال أبو عمرو(٤) فيما أخذته عن اليزيديين(٥): إن

---

(١) ينظر: الإملاء للعكبرى (١/ ٣)، البحر المحيط (١/ ٢٠)، التبيان للطوسى (١/ ٣٣)، التيسير للدانى (١٨)، تفسير الطبرى (١/ ١٤٧)، تفسير القرطبى (١/ ١٣٩)، الحجة لابن خالويه (٦٢)، السبعة لابن مجاهد (١٠٤)، الغيث للصفاقسى (٦٠)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٩)، المجمع للطبرسى (١/ ٢٣).

ينظر: معجم القراءات القرآنية (ص ٧).

(٢) ذكر أبو حيان فى البحر المحيط: أن يحيى بن يعمر، وأيوب السختيانى قد قرأ بإمالة الألف من: مالك إمالة بليغة، وقرأ قتيبة بن مهران عن الكسائى بالإمالة بين بين، ومن ثم فإنه - أى: أبو حيان - يرمى المصنف ههنا بجهل النقل فى قراءة الإمالة، بسبب قوله: «ولم يمل أحد الألف من مالك». إلا أنه يمكن أن يجاب عن هذا بأن مراد المصنف بقوله: هو نفى قراءة الإمالة عن أحد من القراء السبعة، وهو كذلك بالفعل، فلم يمل أحد منهم الألف من مالك، وغير خاف أن يحيى بن يعمر وأيوب السختيانى ليسا من القراء السبعة، كما أن رواية قتيبة عن الكسائى ليست هى قراءته السبعية، والله أعلم.

(٣) فى أ: فى.

(٤) أبو عمرو بن العلاء، ابن عمار، بن العريان التميمى، ثم المازنى البصرى شيخ القراء، والعربية. وأمه من بنى حنيفة.

اختلف فى اسمه على أقوال: أشهرها زبّان، وقيل: العريان.

مولده فى نحو سنة سبعين.

برّز فى الحروف، وفى النحو، وتصدر للإفادة مدة. واشتهر بالفصاحة والصدق وسعة العلم.

تلا عليه يحيى اليزيدى، والعباس بن الفضل، وعبد الوارث بن سعيد، وشجاع البلخى، وحسين الجعفى، ومعاذ بن معاذ، ويونس بن حبيب النحوى، وسهل بن يوسف، وأبو زيد الأنصارى سعيد بن أوس، وسلام الطويل وعدّة.

انتصب للإقراء فى أيام الحسن البصرى.

قال أبو عبيدة: كان أعلم الناس بالقراءات والعربية، والشعر، وأيام العرب. وكانت دفاتره ملء بيت إلى السقف، ثم تنسّك فأحرقها. وكان من أشراف العرب، مدحه الفرزدق وغيره.

قال يحيى بن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: ليس به بأس. وقال أبو عمرو الشيبانى: ما رأيت مثل أبى عمرو.

قال الأصمعى: عاش أبو عمرو ستًّا وثمانين سنة. وقال خليفة بن خياط وحده: مات أبو عمرو، وأبو سفيان ابنا العلاء سنة سبع وخمسين ومائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٦/ ٤٠٧ - ٤١٠).

(٥) شيخ القراء، أبو محمد، يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوى البصرى النحوى؛ وعرف =

﴿مَلِك﴾ يَجْمَعُ مالكًا؛ أى: مَلِكُ ذلك اليوم بما فيه، و «مَالِك» إنما يكون للشىء وحده، تقول: هو مالك هذا(١) الشىء.

وقال الله -سبحانه-: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ [آل عمران: ٢٦] للشىء بعينه، فـ«ملك» يجمع مالكًا، و«مالك» لا يجمع مَلِكًا.

وقال الله - عز وجل - : ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ٢].

و: ﴿ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ﴾ [الحشر: ٢٣].

قال: وحُكى أن عاصمًا الجحدرى قرأها: ﴿مَلْكِ﴾(٢) بغير ألف، فقال محتجًّا على من قرأها(٣): ﴿مَٰلِكِ﴾ بالألف(٤): يلزمه أن يقرأ: ﴿قل أعوذ برب الناس مالك الناس﴾.

قال هارون(٥): فذكرت ذلك لأبى عمرو، فقال: نَعم، أفلا يقرءون: «فتعالى الله

= باليزيدىّ لاتّصاله بالأمير يزيد بن منصور خال المهدى، يؤدّب ولده. جوّد القرآن على أبى عمرو المازنى.

وألّف كتاب «النوادر»، وكتاب «المقصور والممدود»، وكتاب «الشّكل»، وكتاب «نوادر اللّغة»، وكتاب «النّحو». وكان نظيرًا للكسائى، يجلس للناس فى مسجد مع الكسائى للإفادة، فكان يؤدّب المأمون، وكان الكسائى يؤدب الأمين.

عاش أربعًا وسبعين سنة، وتوفى ببغداد سنة اثنتين ومائتين. وقيل: بل كانت وفاته بمرو فى صحابة المأمون.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٩/ ٥٦٢ - ٥٦٣).

(١) فى ب: ذاك.

(٢) ذكر هذه القراءة السمين الحلبى فى "الدر المصون"، فقال: «وقرئ: «ملك» بسكون اللام، ومنه:

وأيــام لــنــا غــر طــوال عـصـيـنـا الـمـلـك فـيـهـا أن نـديـنـا

ينظر: الدر المصون (١/ ٧٠).

وقال ابن منظور: «وروى عبد الوارث عن أبى عمرو: «ملك يوم الدين» ساكنة اللام، وهذا من اختلاس أبى عمرو» ينظر لسان العرب: (ملك).

(٣) فى أ: قرأ.

(٤) فى ب: بألف.

(٥) هارون بن موسى بن شريك القارئ النحوى أبو عبد الله، يعرف بالأخفش، وهو خاتمة الأخفشين من أهل دمشق، ولد سنة إحدى ومائتين، وقرأ بقراءات كثيرة وروايات غريبة، وكان قيّمًا بالقراءات السبع، عارفًا بالتفسير والنّحو والمعانى والغريب والشّعر، طيّب الصوت، وعنه اشتهرت قراءة أهل الشّام، ولولا ضبطه ارتفعت.

قرأ على عبد الله بن ذكوان وغيره، وعليه أبو الحسن بن الأثرم، وحدّث عن أبى مسهر =

المالك الحق»؟.

قال: وقال بعض من اختار القراءة بـ «ملك»: إن الله قد وصف نفسه بأنه مالك كل شيء بقوله: ﴿رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ فلا فائدة فى تكريره ذكرَ ما قد مضى ذكرهُ من غير فصل بينهما بذكر[(١)] معنى غيره.

قال: وقال: وإن الخبر عن رسول الله ﷺ بقراءته: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّين﴾ أصح إسنادًا[(٢)] من الخبر بقراءته: ﴿مالك﴾. وإنّ وصفه بالملك أبلغ فى المدح.

قال: وهى قراءة أبى جعفر[(٣)]، [و][(٤)] الأعرج[(٥)]، وشيبة بن نِصَاح[(٦)].

= الغسانى، وعنه أبو بكر بن فطيس، وكان من أهل الأدب والفضل. صنّف كتبًا كثيرة فى القراءات والعربيّة. ومات سنة إحدى- وقيل: ثنتين- وتسعين ومائتين.

ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٣٢٠).

(١) فى أ: بذكره.

(٢) هو من حديث أم سلمة، أخرجه أبو داود (٢/ ٤٣٣) فى كتاب الحروف والقراءات، باب (١) (٤٠٠١)، والترمذى (٥/ ٤٧) فى أبواب القراءات، باب فى فاتحة الكتاب (٢٩٢٧) وقال: غريب: وذكره السيوطى فى الدر (١/ ٣٨) وزاد نسبته لابن أبى الدنيا وابن الأنبارى كلاهما فى كتاب المصاحف عن أم سلمة.

- وبمثله عزاه السيوطى لابن الأنبارى عن أنس.

- وبمثله لابن أبى داود والخطيب عن سعيد بن المسيب والبراء بن عازب.

(٣) أحد الأئمة العشرة فى حروف القراءات، واسمه يزيد بن القعقاع المدنى. تلا على مولاه عبد الله بن عياش بن أبى ربيعة المخزومى، وذكر جماعة أنه قرأ أيضًا على أبى هريرة، وابن عباس عن أخذهم عن أبىّ بن كعب، وقد صلى بابن عمر. وحدّث عن أبى هريرة، وابن عباس، وهو نزر الرواية، لكنه فى الإقراء إمام. قيل: تصدر للأداء من قبل وقعة الحرة، ويقال: تلا على زيد بن ثابت ولم يدركه.

قرأ عليه نافع، وسليمان بن مسلم بن جمّاز، وعيسى بن وردان، وطائفة، وحدّث عنه مالك بن أنس، والدّراوردى، وعبد العزيز بن أبى حازم، ووثقه ابن معين والنسائى، قال أبو عبيد: كان يقرئ قبل وقعة الحرّة.

وعن يحيى بن عبّاد: سألت أبا جعفر: متى علمت القرآن؟ قال: زمن معاوية. وقيل: كان يتصدّق حتى بإزاره، وكان من العباد. وروى زيد بن أسلم، عن سليمان بن مسلم، قال: رأيت أبا جعفر القارئ على الكعبة، فقال: أقرئ إخوانى السلام، وخبّرهم أنّ الله جعلنى من الشهداء الأحياء المرزوقين. وروى إسحاق المسيّبى، عن نافع، قال: لما غسّل أبو جعفر، نظروا ما بين نحره إلى فؤاده كورقة المصحف، فما شك من حضره أنه نور القرآن.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٨٧ - ٢٨٨).

(٤) سقط فى ب.

(٥) عبد الرحمن بن هرمز، أبو داود، من موالى بنى هاشم، عرف بالأعرج: حافظ، قارئ، من =

[و][(١)] قال أحمد بن يحيى[(٢)]: من حجة الكسائى أنه يقال: ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ﴾

= أهل المدينة. أدرك أبا هريرة وأخذ عنه. وهو أول من برز فى القرآن والسنن. وكان خبيرًا بأنساب العرب، وافر العلم، ثقة. رابط بثغر الإسكندرية مدة، ومات بها. وفى اسم أبيه خلاف. توفى: ١١٧هـ.

ينظر: الأعلام (٣/ ٣٤٠).

(٦) شيبة بن نصاح بن سرجس بن يعقوب المدنى المقرى الإمام، مولى أم سلمة -رضى الله عنها- وأحد شيوخ نافع فى القراءة، وقاضى المدينة ومقريها مع أبى جعفر، أدرك أم المؤمنين عائشة وأم سلمة - رضى الله عنهما- وقرأ القرآن على عبد الله بن عياش بن أبى ربيعة، ووهم من قال: إنه قرأ على أبى هريرة وابن عباس - رضى الله عنهما-، فإنه لم يدرك ذلك.

قيل: كنيته أبو ميمونة، قال الدورى: حدثنا إسماعيل بن جعفر:

قال: قرأت على شيبة بن نصاح مولى أم سلمة، فكان إمام أهل المدينة فى القراءة قال إسماعيل وأخبرنى سليمان بن مسلم، أن شيبة أخبره أنه أتى به إلى أم سلمة وهو صغير فمسحت رأسه وبركت عليه.

قلت: وكذا غلط من قال إن أبا جعفر وشيبة كانا يقومان فى مسجد رسول الله ﷺ قبل الحرة، قاله محمد بن سعدان عن يعقوب بن جعفر بن أبى كثير.

بل قد نقل ذلك عن أبى جعفر وحده، وهو أسن من شيبة بكثير وهو والد ميمونة زوجة شيبة، وقال قالون: كان نافع أكثر اتباعًا لشيبة منه لأبى جعفر، وقال النسائى وغيره: شيبة ثقة.

ينظر: معرفة القراء الكبار (١/ ٦٤ - ٦٥).

(١) سقط فى ب.

(٢) أحمد بن يحيى بن يسار الشيبانىّ مولاهم البغدادىّ الإمام أبو العباس ثعلب، إمام الكوفيين فى النّحو واللغة. ولد سنة مائتين، وابتدأ النظر فى العربية والشعر واللغة سنة ست عشرة، وحفظ كتب الفرّاء فلم يشذّ منها حرف، وعنى بالنّحو أكثر من غيره، فلما أتقنه أكبّ على الشّعر والمعانى والغريب، ولازم ابن الأعرابىّ بضع عشرة سنة، وسمع من محمد بن سلام الجمحى وعلىّ بن المغيرة الأثرم، وسلمة بن عاصم وعبيد الله بن عمر القواريرىّ وخلق، وروى عنه محمد بن العباس اليزيدي والأخفش الأصغر ونفطويه وأبو عمر الزاهد وجمع قال بعضهم: إنما فضل أبوالعباس أهل عصره بالحفظ للعلوم الّتى تضيق عنها الصدور.

صنف: المصون فى النّحو، اختلاف النحويين، معانى القرآن، معانى الشعر، القراءات، التصغير، الوقف والابتداء، الهجاء، الأمالى، غريب القرآن، الفصيح - وقيل: هو للحسن بن داود الرّقىّ، وقيل: ليعقوب بن السّكيت - وله أشياء أخر.

وثقل سمعه بأخرة، ثم صمّ، فانصرف يوم الجمعة من الجامع بعد العصر وإذا بدوابّ من ورائه، فلم يسمع صوت حافرها، فصدمته فسقط على رأسه فى هوّة من الطريق، فلم يقدر على القيام، فحمل إلى منزله.

ومات منه ليوم السبت لعشر خلون - وقيل لثلاث عشرة بقيت - من جمادى الأولى سنة إحدى وتسعين ومائتين. ينظر: بغية الوعاة (١/ ٣٩٦ - ٣٩٧).

[الناس: ٢] مثل سيِّدِ الناس، ورَبِّ الناس، ومالك يوم الدين، ولا يقال: سيد يوم الدين، فإذا كان مع الناس وما يَفْضُل عليهم كان «مَلِك» وإذا كان مع غير الناس كان «مالك».

قال: وقال من احتجَّ لـ ﴿مالك﴾، وكره ﴿ملك﴾: إن أول من قرأ ﴿مَلِكِ﴾ مروان ابن الحكم[(١)]؛ وإنه قد يدخل فى الملك ما لا يجوز، ولا يصح دخوله فى المُلْكِ.

قالوا: وذلك أنه صحيح فى الكلام أن يقال: فلان مالك الدراهم والطير، وغير صحيح أن يقال: فلان ملك الدراهم والدنانير.

قالوا: فالوصف بالمِلْكِ أعم من الوصف بالمُلْك، والله سبحانه مالك كل شىء.

قالوا: والمعنى: أنه يملك الحكم يوم الدين بين خلقه دون سائر الخلق الذين كانوا يحكمون بينهم فى الدنيا.

قالوا: وقد وصف الله عز وجل نفسه بأنه مالك الملْك؛ فقال تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٢٦]، ولا يقال: هو مَلِك الملْك.

قالوا: فوصفه بالمِلْك أبلغ فى الثناء وأعمُّ فى المدح من وصفه بالمُلْكِ.

وقرأها ﴿مالك﴾ من متقدمى القُرّاء: قتادة[(٢)]، والأعمش[(٣)].

---

(١) أخرجه أبو داود فى سننه (١/ ٤٣٣) فى كتاب الحروف والقراءات، باب (١) (٤٠٠٠) عن سعيد بن المسيب مرسلًا، وذكره السيوطى فى الدر (١/ ٣٨) وعزاه لابن أبى داود عن الزهرى مرسلًا.

وهو مروان بن الحكم بن أبى العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، أبو عبد الملك: خليفة أموى، هو أول من ملك من بنى الحكم بن أبى العاص، وإليه ينسب «بنو مروان» ودولتهم «المروانية». ولد بمكة سنة ٢هـ، ونشأ بالطائف، وسكن المدينة، فلما كانت أيام عثمان جعله فى خاصته واتخذه كاتبًا له. ولما قتل عثمان خرج مروان إلى البصرة مع طلحة والزبير وعائشة، يطالبون بدمه. وقاتل مروان فى وقعة «الجمل» قتالًا شديدًا، وانهزم أصحابه فتوارى. وشهد «صفين» مع معاوية، ثم أمَّنه علىّ، فأتاه فبايعه.

توفى فى دمشق بالطاعون سنة ٦٥هـ. وقيل: غطّته زوجته «أم خالد» بوسادة وهو نائم، فقتلته. ومدة حكمه تسعة أشهر و ١٨ يومًا. وهو أول من ضرب الدنانير الشامية وكتب عليها: «قل هو الله أحد».

ينظر: الأعلام (٧/ ٢٠٧).

(٢) قتادة بن دعامة بن قتادة بن عزيز، وقيل: قتادة بن دعامة بن عكابة، حافظ العصر، قدوة المفسرين والمحدثين أبو الخطاب السّدوسى البصرى الضرير الأكمه، وسدوس: هو ابن شيبان بن ذهل بن ثعلبة من بكر بن وائل مولده فى سنة ستين.

كان من أوعية العلم، وممن يضرب به المثل فى قوة الحفظ. روى عنه أئمة الإسلام =

وقال أبو عبيد[(١)] فى قوله: ﴿مَلِك يوم الدين﴾ مكعناه: المُلْك يومئذ ليس مِلْك غيره. ومن قرأ: ﴿مالك﴾ أراد: أنه يملك الدين والحساب لا يليه سواه.

قال: وكذلك يروى عن عمر[(٢)].

= أيوب السختيانى، وابن أبى عروبة، ومعمر بن راشد، والأوزاعى، ومسعر بن كدام، وعمرو بن الحارث المصرى، وشعبة بن الحجاج، وجرير بن حازم، وشيبان النحوى، وهمام بن يحيى، وحماد بن سلمة، وخلق كثير. توفى قتادة سنة ثمانى عشرة ومائة.
ينظر: سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٨٣).

(٣) سليمان بن مهران، الإمام شيخ الإسلام، شيخ المقرئين والمحدثين، أبو محمد الأسدى، الكاهلى، مولاهم الكوفى الحافظ. أصله من نواحى الرى. فقيل: ولد بقرية أمه من أعمال طبرستان فى سنة إحدى وستين. وقدموا به إلى الكوفة طفلاً، وقيل: حملاً. قد رأى أنس ابن مالك وحكى عنه، وروى عنه، وعند عبد الله بن أبى أوفى على معنى التدليس؛ فإن الرجل مع إمامته كان مدلِّسًا، وروى عن أبى وائل، وزيد بن وهب، وأبى عمرو الشيبانى، وإبراهيم النخعى، وسعيد بن جبير وأبى صالح السمان، ومجاهد.
ينظر: سير أعلام النبلاء (٦/ ٢٢٦ - ٢٢٨).

(١) القاسم بن سلام - بتشديد اللام - أبو عبيد، كان أبوه مملوكًا روميًا، وكان أبو عبيد إمام أهل عصره فى كل فن من العلم، أخذ عن أبى زيد وأبى عبيدة والأصمعى وأبى محمد اليزيدى وابن الأعرابى والكسائى والفراء وغيرهم، وروى الناس من كتبه نيِّفًا وعشرين كتابًا. وقال أبو الطيب: مصنف حسن التأليف إلا أنه قليل الرواية، يقتطع من اللغة علومًا افتنّ بها. كان أبو عبيد فاضلًا فى دينه وعلمه، ربّانيًا مفتيًا فى القرآن والفقه والأخبار والعربيّة، حسن الرّواية، صحيح النّقل، سمع منه يحيى بن معين وغيره. وله من التصانيف: الغريب المصنّف، غريب القرآن، غريب الحديث، معانى القرآن، المقصور والممدود، القراءات، المذكّر والمؤنّث، الأمثال السائرة، وغير ذلك. مات بمكة سنة ثلاث - أو أربع - وعشرين ومائتين عن سبع وستّين سنة، وقيل: سنة ثلاثين.
ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٢٥٣ - ٢٥٤)

(٢) لعله عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموى القرشى، أبو حفص: الخليفة الصالح، والملك العادل، وربما قيل له خامس الخلفاء الراشدين تشبيهًا له بهم. وهو من ملوك الدولة المروانية الأموية بالشام. ولد ونشأ بالمدينة، وولى إمارتها للوليد. ثم استوزره سليمان بن عبد الملك بالشام. وولى الخلافة بعهد من سليمان سنة ٩٩هـ، فبويع فى مسجد دمشق. وسكن الناس فى أيامه، فمنع سب على بن أبى طالب (وكان من تقدمه من الأمويين يسبونه على المنابر) ولم تطل مدته، قيل: دس له السم وهو بدير سمعان من أرض المعرة، فتوفى به. ومدة خلافته سنتان ونصف. وأخباره فى عدله وحسن سياسته كثيرة. وكان يدعى: «أشج بنى أمية» ،رمحته دابة وهو غلام فشجّته. وقيل فى صفته: «كان نحيف الجسم، غائر العينين، بجبهته أثر الشجة، وخطه الشيب، أبيض، رقيق الوجه مليحًا». وفى كتاب الإسلام والحضارة العربية: «كانت طريقته فى إدارة ولايته إطلاق الحرية للعامل، لا يشاور الخليفة إلا فى أهم المهمات مما يشكل عليه أمره». توفى عام ١٠١هـ.
ينظر: الأعلام (٥/ ٥٠)

قال أبو بكر(١) محمد بن السرى: الاختيار عندى: ﴿مَلِك يوم الدين﴾، والحجة فى ذلك: أن المِلْك والمُلك يجمعهما معنى واحد، ويرجعان إلى أصل؛ وهو الربط والشد، كما قالوا: ملكت العجين، أى: شددته. وقال الشاعر: [من الطويل]

مَلَكْتُ بِهَا كَفِّى فَأَنْهَرْتُ فَتْقَهَا يَرَى قَائِمٌ مِنْ دُونِهَا مَا وَرَاءهَا(٢)

يصف طعنة؛ يقول: شددت بها كفِّى. والإملاك -من هذا- إنما هو رباط الرجل بالمرأة، وكلام العرب بعضه مأخوذ من بعض؛ فقد يكون الأصل واحدًا ثم يخالف بالأبنية، فيلزَم كل بناء ضربًا من ذلك الجنس.

مثال ذلك: العَدْلُ؛ يشتقّ منه: العِدْل والعَديل، فالعِدل: ما كان متاعًا. والعديل: الإنسان، والأصل إنما هو العَدْل.

وكذلك(٣): مَلِك، ومالِك؛ فالمَلِك الذى يملك الكثير من الأشياء، ويشارِك غيره من الناس، بأنه يشاركه فى مِلكه بالحكم عليه فيه، وأنه لا يتصرف فيه إلا بما يطلقه له المَلِك، ويسوسه به، ويجتمع مع ذلك أن المَلِك يملك على الناس أمورهم فى أنفسهم، وجميع متصرَّفاتهم، فلا يستحق اسم المَلك حتى يجتمعَ له مِلكُ هذا كله، فكل مَلِك مالك، وليس كلُّ مالك ملكًا.

وأما قوله -عز وجل-: ﴿مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ [آل عمران: ٢٦]: فإنَّ الله -عز وجل-

---

(١) فى أ: قال أبو على قال أبو بكر.

(٢) البيت لقيس بن الخطيم ،وهو شاعر فارسى أنصارى، مات كافرًا. قال ابن حجر (فى الإصابة): قيس بن الخطيم الأنصارى، ذكره على بن سعد العسكرى فى الصحابة، وهو وهم فقد ذكر أهل المغازى أنه قدم مكة فدعاه النبى ﷺ إلى الإسلام وتلا عليه القرآن فقال: إنى لأسمع كلامًا عجيبًا، فدعنى أنظر فى أمرى هذه السنة ثم أعود إليك. فمات قبل الحول. وهذا هو الشاعر المشهور، وهو من الأوس، وله فى وقعة بعاث التى كانت بين الأوس والخزرج قبل الهجرة أشعار كثيرة. انتهى.

ينظر: الخزانة (٧/ ٣٤ - ٣٥)، والبيت فى ديوانه ص(٤٦) (٨)، الحيوان (٦/ ١٤٣)، المعانى الكبير (٩٧٨ و ٩٨٣ و ١٠٦٢ و ١٠٨٠)، تأويل مشكل القرآن (١٣٢)، المؤتلف والمختلف (١١٢)، الموشح (٧٩)، المختار من شعر بشّار (٩١)، السمط (٨٩٥)، لباب الآداب (١٨٤)، عيار الشعر (٤٧)، التشبيهات (١٥٨)، ديوان المعانى (٢/ ٥١)، شرح العكبرى (١/ ٣٧٩)، المثل السائر (٤٥٤)، الجامع الكبير فى صناعة المنظوم من الكلام والمنثور (٢٢٩)، المخصص (١٧/ ١٥٧)، الصحاح واللسان والتاج (نهر) و (ملك).

(٣) فى أ: فكذلك.

يملك ملوك الدنيا، وما مَلكوا، وإنَّما تأويل ذلك: أنَّه يملك مُلك الدنيا، فيؤتى الملك من يشاء.

فأمَّا «يوم الدين» فليس إلا ملكه، وهو ملك الملوك - جلَّ وعزَّ - يملكهم كلَّهم، وقد يستعمل هذا فى الناس؛ فيقال: فلان مَلِك الملوك وأمير الأمراء، يراد بذلك: أن مِن دونه ملوكًا وأمراءَ؛ فيقال: ملك الملوك، وأمير الأمراء، ولا يقال: مَلِكُ المُلْكِ، ولا أمير الإمارة؛ لأنَّ أميرًا وملكًا صفة غير جارية على فِعْلٍ؛ فلا معنى لإضافتها إلى المصدر، وأمَّا[1] إضافة «ملك» إلى الزمان فكما يقال: مَلِكُ عام كذا، وملوكُ سنىَ كذا، وملوكُ الدهر الأوَّل، وملكُ زمانه، وسيِّدُ زمانه، وهو فى المدح أبلغُ.

والآية إنما نزلت بالثناء والمدح لله -تعالى- والصفة له، ألا ترى قوله [تعالى][2]: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ. ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١ -٢]؟ فالربوبية والملك متشابهان.

قال: وللمختار لـ «مالك» أنْ يقول: قرأت: ﴿مَٰلِكِ﴾ لأنَّ المعنى: يملك يوم الدين، وهو يوم الجزاء، ولا يملك ذلك اليومَ أن يأتىَ به ولا سائر الأيام غيرُ الله [سبحانه][3]، وهذا ما لا يشاركه فيه مخلوق فى لفظ ولا معنى.

فيقال: هذا الذى قلت حسن، ولولا هذا المعنى وما يؤيِّده ما جازت القراءة به، ولا بدّ للمعانى من أن تتقارب، والمُلك فى ذلك اليوم -أيضًا- لا يكون إلا لله [تعالى][4]، فهو متفرد[5] بهذا الوصف.

ويقوّى ذلك قوله: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٦].

وقوله: ﴿وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ﴾ [الانفطار: ١٩].

فإن احتجَّ المختار لـ «مالك» بما رُوى من أنَّ أوَّلَ من قرأ: ﴿ملك﴾ مَروان بن الحكم[6]، احتجَّ عليه من الأخبار بما يبطل ذلك، ولعل القائل لذلك [أراد][7]:

(١) فى ب: فأما.
(٢) سقط فى ب.
(٣) سقط فى أ.
(٤) سقط فى أ.
(٥) فى ب: منفرد.
(٦) تقدم.
(٧) سقط فى أ.

[أنَّ][(١)] أول من قرأ فى ذلك العصر، أو من ضَرْبِه؛ لأنَّ القراءة بذلك أعرضُ وأوسعُ من ذلك بحسب ما انتهى إلينا. انتهت الحكاية عن أبى بكر.

قال أبو علىٍّ، الحسنُ بن أحمد بن عبد الغفَّار -رضى الله عنه-: قال أبو الحسن الأخفش[(٢)] فيما روى محمد بن العباس[(٣)] عن عمه عنه: يقال: مَلِك بيِّن المُلْك، الميم مضمومة. وتقول: مالك بيِّن المَلْك والمِلْك، بفتح الميم وكسرها.

وزعموا أن ضمَّ الميم لغة فى هذا المعنى.

وروى بعض رواة البغداديين: يقال: طَالَتْ مَمْلَكَتُهُم الناسَ، وَمَمْلِكَتُهُم، وطال مَلْكه، ومِلْكه؛ إذا طال رِقُّهُ. وأعطانى من مِلكه، ومَلْكه، وهو ما يقدر عليه. ولى فى هذا الوادى مُلْكٌ، ومَلْك، ومِلك.

ويقال: نحن عبيد مَملَكة، ولسنا بعَبيدِ قنٍّ؛ أى: سُبينا، لم نُمْلَك فى الأصل[(٤)].

---

(١) سقط فى ب.

(٢) سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط وهو أحد الأخافش الثلاثة المشهورين، كان مولى بنى مجاشع بن دارم من أهل بلخ. سكن البصرة، وكان أجلع لا تنطبق شفتاه على لسانه. قرأ النّحو على سيبويه، وكان أسنّ منه، ولم يأخذ عن الخليل، وكان معتزليًا، حدّث عن الكلبىّ والنّخعىّ وهشام بن عروة، وروى عنه أبو حاتم السّجستانى، ودخل بغداد وأقام بها مدّة، وروى وصنّف بها. وقال المبرّد: أحفظ من أخذ عن سيبويه الأخفش، ثم الناشى، ثم قطرب. قال: وكان الأخفش أعلم النّاس بالكلام، وأحذقهم بالجدل. صنف: الأوساط فى النّحو، معانى القرآن، المقاييس فى النحو، الاشتقاق، المسائل، الكبير الصغير، العروض، القوافى، الأصوات، وغير ذلك. ومات سنة عشر - وقيل: سنة خمس عشرة، وقيل إحدى وعشرين - ومائتين.

ينظر: بغية الوعاة (١/ ٥٩٠ - ٥٩١)

(٣) محمد بن العباس بن محمد بن أبى محمد بن يحيى اليزيدىّ أبو عبد الله، قال ابن خلّكان: كان إمامًا فى النّحو والأدب، ونقل النوادر وأخبار العرب، حدّث عن عمّه عبيد الله، وعن أبى الفضل الرياشى وثعلب وغيرهم. وقال الخطيب: كان راويةً للأخبار والآداب، مصدّقًا فى حديثه، روى عنه أبو بكر الصّولىّ فى آخرين. واستدعى فى آخر عمره لتعليم أولاد المقتدر، فلزمهم. وله من الكتب: مختصر النحو، الخيل، مناقب ابن العباس، أخبار اليزيديين، كما فى ابن خلّكان. مات فى جمادى الآخرة سنة عشر وثلاثمائة. وقال المرزبانىّ: سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة. وقال غيره: فى جمادى الأولى سنة عشر، عن اثنتين وثمانين وثلاثة أشهر.

ينظر: بغية الوعاة (١/ ١٢٤).

(٤) حول هذه المعانى يقول ابن منظور:

وقال أبو عثمان(١): شهدنا إملاك فلان، ومَلْكه، ولا يقال: مِلاكه.

وقال غيره: [من الطويل]

مَلَكْتُ بِهَا كَفِّي(٢)... ....

أي: شددت.

وملكت العجين، أي: شددت عَجْنه.

قال أبو على: وإملاك المرأة إنما هو العقد عليها.

وقيل: إملاك؛ كما قيل: عُقدة النكاح. والمِلك للشيء: اختصاص من المالك به، وخروجه عن أن يكون مباحًا لغيره، ومعنى الإباحة فى الشيء كالاتساع فيه، وخلاف الحصر له، والقصر على شيء؛ ألا تراهم قالوا: باحَ السرُّ، وباحة الدار؟

= والمملوك: العبد. ويقال: هو عبد مملَكة ومملُكة ومملِكة (الأخيرة عن ابن الأعرابى): إذا ملك ولم يملك أبواه. وفى التهذيب: الذى سبى ولم يملك أبواه. ابن سيده: ونحن عبيد مملكة لا قنّ، أى: أننا سبينا ولم نملك قبل. ويقال: هم عبيد مملكة، وهو أن يغلب عليهم ويستعبدوا وهم أحرار. والعبد القنّ: الذى ملك هو وأبواه، ويقال: القنّ المشترى.

وفى الحديث: أن الأشعث بن قيس خاصم أهل نجران إلى عمر فى رقابهم، وكان قد استعبدهم فى الجاهلية، فلما أسلموا أبوا عليه، فقالوا: يا أمير المؤمنين إنا إنما كنا عبيد مملكة، ولم نكن عبيد قنّ، المملكة- بضم اللام وفتحها- أن يغلب عليهم فيستعبدهم، وهم فى الأصل أحرار. وقال: مملكتهم الناس ومملكتهم إياهم: أى ملكهم إياهم، الأخيرة نادرة؛ لأن "مفعلًا" ومفعلة قلما يكونان مصدرًا. وطال مِلكه ومُلكه ومَلكه ومَلَكَتُهُ (عن اللحيانى): أى رقّه. ويقال: إنه حسن المِلكة والمِلْك (عنه أيضًا). وأقر بالمَلكة والملُوكة: أى الملك. وفى الحديث: لا يدخل الجنة سيئ الملَكَة، متحرك، أى: الذى يسيء صحبة المماليك. ويقال: فلان حسن الملكة: إذا كان حسن الصنع إلى مماليكه. وفى الحديث: «حسن الملكة نماء»، هو من ذلك.

ينظر: لسان العرب (ملك).

(١) بكر بن محمد بن بقية – وقيل: ابن عدىّ – ابن حبيب، الإمام أبو عثمان المازنىّ، مازن بنى شيبان، ابن ذهل – وقيل – مولى بنى سدوس. نزل فى بنى مازن فنسب إليهم، وهو بصرىّ روى عن أبى عبيدة والأصمعىّ وأبى زيد، وعنه المبرد والفضل بن محمد اليزيدى وجماعة. وكان إمامًا فى العربية متسعًا فى الرواية، يقول بالإرجاء، وكان لا يناظره أحد إلا قطعه لقدرته على الكلام، وقد ناظر الأخفش فى أشياء كثيرة فقطعه، وقال المبرد: لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبى عثمان. مات فى سنة تسع – أو ثمان – وأربعين ومائتين، كذا قال الخطيب البغدادىّ، وقال غيره: سنة ثلاثين.

ينظر: بغية الوعاة (١/ ٤٦٣ – ٤٦٦).

(٢) تقدم.

وقال أوس بن حَجر[(١)]: [من الطويل]

فَمَلَّكَ بِالّلِيطِ الَّذِى تَحْتَ قِشْرِها كغِرْقِئِ بَيْضٍ كَنَّهُ القَيْضُ مِنْ عَلُ[(٢)]

مَلَّك أى: شدّد؛ أى: ترك شيئًا من القشر على قلبها تتمالك[(٣)] به. وَيُكنُّها؛ لئلا يبدو قلب القوس فتنشق.

قال [أبو على][(٤)]: وينبغى أن يكون موضع «الذى»: نصبًا؛ بأنَّه مفعول به لـ «ملَّك»، ولا يكون جرًّا على أنَّه وصفٌ لـ «الليط» لأنَّ «الليط» فوق القلب، ليس تحته، والمعنى: فملَّك بالقشر الذى فوق القلب الذى تحت القشر[(٥)]؛ ليصون القشرُ القلبَ فلا ينشقَّ؛ ألا ترى أنَّهم قالوا: إذا لم يكن عليها القشر صنعوها عَقَبة.

قال أبو على: فكأن العَقَب يصون القلب كما يصونها بترك القشر عليه، ويدلّ على ذلك تشبيهه بالقيض والغِرْقِئ.

قال [أبو على][(٦)]: وأمّا ما حكاه أبو بكر عن بعض من اختار القراءة بـ«ملك» من أنَّ الله -سبحانه- قد وصف نفسه بأنَّه مالك كلِّ شىء بقوله: ﴿رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾[الفاتحة: ٢] فلا فائدة فى تكرير ذكر ما قد مضى؛ فإنَّه لا يرجّح قراءة ملك على مالك؛ لأنَّ فى التنزيل أشياء على هذه الصورة قد تقدَّمها العامّ، وذُكر بعد العامّ الخاصُّ؛ كقوله -عزَّ وجلّ-: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ [العلق: ١]، [ثم قال: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِنْ عَلَقٍ﴾][(٧)] [العلق: ٢]، فالذى: وَصْفٌ للمضاف إليه دون الأول

(١) أوس بن حجر بن مالك التميمى، أبو شريح: شاعر تميم فى الجاهلية، أو من كبار شعرائها. فى نسبه اختلاف بعد أبيه حجر. وهو زوج أمّ زهير بن أبى سلمى. كان كثير الأسفار، وأكثر إقامته عند عمرو بن هند، فى الحيرة. عمّر طويلًا، ولم يدرك الإسلام. فى شعره حكمة ورقة، وكانت تميم تقدمه على سائر شعراء العرب. وكان غزلًا مغرمًا بالنساء. وهو صاحب الأبيات المشهورة التى أولها:

أيتها النفس أجملى جزعا ....

له ديوان شعر - توفى نحو سنة ٢ قبل الهجرة.

ينظر: الأعلام (٢/ ٣١).

(٢) البيت فى ديوانه ص٩٧، اللسان(ملك) والمخصص (٢/ ١٠٣) التاج (قيض،لوط) تهذيب اللغة (١٠/ ٢٧١) وبلا نسبة فى ديوان الأدب (٣/ ٥٣).

(٣) فى ب: يتمالك.

(٤) سقط فى أ.

(٥) فى ب: القشرة.

(٦) سقط فى أ.

(٧) سقط فى أ.

المضاف؛ لأنه كقوله: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَـٰلِقُ ٱلْبَارِئُ﴾ [الحشر: ٢٤] ثم خَصّ ذكر الإنسان تنبيهًا على تأمل ما فيه من إتقان الصنعة، ووجوه الحكمة؛ كما قال: ﴿وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢١]، وقال: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِنْ عَلَقٍ﴾ [العلق: ٢].

وكقوله: ﴿وَبِٱلْـَٔاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤] بعد قوله: -عزّ وجلّ-: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] والغيب يعمُّ الآخرة، وغيرَها، فَخُصُّوا بالمدح بعلم ذلك والتيقن له؛ تفضيلًا لهم على الكفار المنكرين لها، فى قولهم: ﴿لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ [سبأ: ٣].

وكقولهم(١): ﴿مَّا نَدْرِى مَا ٱلسَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢].

وكقولهم: ﴿مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [الجاثية: ٢٤].

وكذلك قوله: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾[الفاتحة: ١] «الرحمن» أبلغ من «الرحيم» بدلالة أنه لا يوصف به إلا الله عز وجل. وذكر «الرحيم» بعده لتخصيص المسلمين به فى قوله -عز وجل-: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٣].

فكما ذكرت هذه الأمور الخاصّة بعد الأشياء العامّة لها ولغيرها، كذلك يكون قوله: ﴿مَـٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾، فيمن قرأها بالألف بعد قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢].

ومما يشهد لمن قرأ: ﴿مالك﴾ من التنزيل قولُه -تعالى-: ﴿وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ﴾ [الانفطار: ١٩]؛ لأن قولك: «الأمرُ له»، و«هو مالك الأمر» بمعنًى.

ألا ترى أن لام الجر معناها: المِلك والاستحقاق.

وكذلك قوله -عزّ وجلّ-: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [الانفطار: ١٩] يقوّى ذلك.

والتقدير: مالكُ يومَ الدين من الأحكام ما لا تملكه نفس لنفس. ففى هذا دلالة وتقوية لقراءة من قرأ: ﴿مَـٰلِكِ﴾. وإن كان قوله: ﴿لمن الملك اليوم﴾ [غافر: ٦٦] أوضح دلالة على قراءة من قرأ: ﴿مَلِكِ﴾، من حيث كان اسم الفاعل من المُلك: المَلِك.

---

(١) فى أ: كقوله.

فإذا قال: المُلك له ذلك اليوم، كان بمنزلة: هو مَلكُ ذلك اليوم. هذا مع قوله: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ﴾ [طه: ١١٤]، و: ﴿ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ﴾ [الحشر: ٢٣]، و: ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ٢].

واعلم أن الإضافة إلى «يوم الدين» فى كلتا القراءتين من باب: [من الرجز]

يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ(١)

اتُّسِعَ فى الظرف فَنُصب نصب المفعول به، ثم وقعت الإضافة إليه على هذا الحدّ، وليس إضافة اسم الفاعل ههنا إلى اليوم كإضافة المصدر إلى الساعة فى قوله: ﴿وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [الزخرف: ٨٥]؛ لأن الساعة مفعول بها على الحقيقة؛ وليس على أن جُعِلَ الظرف مفعولًا [به](٢) على السعة.

ألا ترى أن الظرف إذا جُعل مفعولًا على السعة فمعناه -متّسَعًا فيه-: معنى الظرف؟ فلو جعلته ظرفًا لكان المعنى: يعلم فى الساعة، فلم يكن بالسهل؛ لأنَّ القديم - سبحانه - يعلم فى كل وقت، فإنَّما معنى يعلم الساعة: يعرفها، وهى حقّ، وليس الأمر على ما الكفار عليه من إنكارها وردّها.

---

(١) الرجز بلا نسبة فى خزانة الأدب (٣/ ١٠٨، ٤/ ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٥١، ٦/ ٥٣٤)، والدرر (٣/ ٩٨)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص(٦٥٥)، وشرح المفصل (٢/ ٤٥)، والكتاب (١/ ١٧٥، ١٧٧، ١٩٣)، والمحتسب (٢/ ٢٩٥)، وهمع الهوامع (١/ ٢٠٣).

واعلم أنّ صاحب الكشاف قال: فى ﴿مالك يوم الدين﴾ معنى الإضافة على الظرفيّة - بعد أن قال: إنّ «يوم الدين» أضيف إليه «مالك» على الاتساع - فظاهره التنافى بينهما؛ لأنّ الإضافة على الاتساع لفظيّة، وكون المعنى على الظرفيّة يقتضى أنّ الإضافة معنويّة. فدفعه السيّد بقوله: يعنى أنّ الظرف - وإن قطع فى الصورة عن تقدير فى، وأوقع موقع المفعول به - إلا أنّ المعنى المقصود الذى سيق الكلام لأجله، على الظرفية، لأنّ كونه مالكا ليوم الدين كناية عن كونه مالكًا فيه للأمر كلّه؛ فإنّ تملّك الزمان كتملّك المكان يستلزم تملّك جميع ما فيه. انتهى. وإضافة الوصف إلى الظرف المذكور، من قبيل المجاز اللغوىّ عند السيّد، ومن باب المجاز الحكمىّ عند التفتازانىّ.

وردّه السيّد بقوله: «ومن قال: الإضافة فى﴿مالك يوم الدين﴾ مجاز حكمىّ، ثم زعم أن المفعول به محذوف عامّ يشهد لعمومه الحذف بلا قرينة- ورد عليه أن مثل هذا المحذوف مقدر فى حكم الملفوظ، فلا مجاز حكميًا كما فى :﴿واسأل القرية﴾، إذ كان الأهل مقدّرًا». انتهى.

ينظر: خزانة الأدب (٣/ ١١٠).

(٢) سقط فى أ.

وإذا كان كذلك فمن نصب: ﴿وقِيلَهُ يٰرب﴾ [الزخرف: ٨٨] جاز أن يكون حاملًا له على المعنى، وموضع الساعة؛ لأنَّ الاسم منصوب فى المعنى بأنه مفعول به.

وكذلك قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ﴾ [لقمان: ٣٤]، وهذا كقوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ﴾ [البقرة: ٦٥] وإذا كان كذلك، فالظرف فى قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٨٧] و: ﴿إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى﴾ [الأعراف: ١٨٧] لا يكون متعلقًا بمحذوف إلَّا أنْ تجعله فى موضع حال.

ومما يمكن أن يكون انتصابه على أنَّه مفعول به على الاتساع وكان فى الأصل ظرفًا- قوله [عز وجل](١): ﴿أَيَّامًا﴾ فى قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ. أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ﴾ [البقرة: ١٨٣-١٨٤] فالعامِلُ فى الأيام: ﴿كُتِبَ﴾، تقديره: كتب عليكم الصيامُ أيامًا معدودات. أى: فى أيامٍ(٢).

وإن شئت اتسعت فنصبته نصب المفعول به فتقول على هذا: يا مكتوبَ أيامٍ عليه، ولا يستقيم أن ينتصب «أيام» بالصيام على أن يكون المعنى: كتب عليكم الصِّيام فى أيام؛ لأنّ ذلك - وإن كان مستقيمًا فى المعنى - فهو فى اللفظ ليس كذلك.

ألا ترى أنّك إنْ حملته على ذلك فصلت بين الصلة والموصول بالأجنبى منهما؟ وذلك أن «أيامًا» تصير من صلة الصيام، وقد فصلتَ بينهما بمصدر: «كتب»؛ لأنَّ التقدير: كتب عليكم الصيامُ كتابةً مثلَ كتابته على من كان قبلكم، فالكاف فى ﴿كَمَا﴾ متعلقة بـ «كتب»، وقد فصلْتَ بها بين المصدر وصلته، وليست من واحد منهما.

فإنْ قلت: أضمر ﴿ٱلصِّيَامُ﴾ لتقدّم ذكر المتقدم عليه؛ كأنّه: صيامٌ أيّامًا، فإنّ ذلك لا يستقيم؛ لأنّك لا تحذف بعض الاسم؛ ألا ترى أنّه قد قال(٣) فى قوله: [من

(١) سقط فى ب.
(٢) نرى أن المصنف قد جانبه الصواب فى هذا الرأى، وأن الصحيح هو ما ذكره أبو حيان من تخطئة المصنف، وأن الصواب هو كون «أيامًا» ظرفًا متعلقًا بمحذوف يدل عليه سياق الآية قبله، تقديره «صوموا». والله أعلم.
وزاد فى أ: معدودات.
(٣) القائل المقصود ههنا هو سيبويه، ونص عبارته:

الوافر]

... ... لعَمْرُ أَبِيكَ إِلّا الفَرْقَدانِ(١)

إنه لا يكون على: إلا أن يكون الفرقدان؛ لحذفك الموصول، فكذلك الآية.

فأما قوله -عزّ وجلّ-: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] فإنّه يكون على: أشهرُ الحجِّ أشهرٌ معلومات؛ ليكونَ الثانى الأوّلَ فى المعنى.

ومعنى «معلومات»: أى أشهر مؤقتة معيَّنة لا يجوز فيها ما كان يفعله أهل الجاهليّة من التبديل بالتقديم والتأخير اللذين كان يفعلهما النَّسَأة الذين أنزل فيهم: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِىٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُحِلُّونَهُۥ عَامًا﴾ إلى قوله: ﴿فَيُحِلُّوا۟ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٣٧].

أو يكون: الحجُّ حجُّ أشهر معلومات، أى: لا حجّ إلا فى هذه الأشهر، ولا يجوز فى غيرها، ولا يجزئ كما كان أهل الجاهلية يستجيزونه فى غيرها من الأشهر. فالأشهر على هذا مُتّسَعٌ فيها، مُخَرَّجةٌ عن الظروف، والمعنى على ذلك.

= وقال عمرو بن معدى كرب:

وكلّ أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلّا الفرقدان

كأنه قال: وكلّ أخ غير الفرقدين مفارقه أخوه، إذا وصفت به "كلا"، كما قال الشماخ:

وكلّ خليل غير هاضم نفسه لوصل خليل صارم أو معارز

ولا يجوز [رفع زيد] على "إلّا أن يكون"؛ لأنك لا تضمر الاسم الذى هذا من تمامه؛ لأن «أن» يكون اسمًا.

ينظر: الكتاب (٢/ ٣٣٤ ٣٣٥).

(١) عجز بيت وصدره:

وكل أخ مفارقه أخوه ....

وهو لعمرو بن معد يكرب فى ديوانه ص (١٧٨)، والكتاب (٢/ ٢٣٤)، ولسان العرب (ألا)، والممتع فى التصريف (١/ ٥١)، ولحضرمى بن عامر فى تذكرة النحاة ص(٩٠)، وحماسة البحترى ص(١٥١)، والحماسة البصرية (٢/ ٤١٨)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٤٦)، والمؤتلف والمختلف ص (٨٥)، ولعمرو أو لحضرمى فى خزانة الأدب (٣/ ٤٢١)، والدرر (٣/ ١٧٠)، وشرح شواهد المغنى (١/ ٢١٦)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٨/ ١٨٠)، وأمالى المرتضى (٢/ ٨٨)، والإنصاف (١/ ٢٦٨)، والجنى الدانى ص (٥١٩)، وخزانة الأدب (٩/ ٣٢١، ٣٢٢)، ورصف المبانى ص(٩٢)، وشرح الأشمونى (١/ ٢٣٤)، وشرح المفصل (٢/ ٨٩)، والعقد الفريد (٣/ ١٠٧، ١٣٣)، وفصل المقال ص (٢٥٧)، ومغنى اللبيب (١/ ٧٢)، والمقتضب (٤/ ٤٠٩)، وهمع الهوامع (١/ ٢٢٩).

ألا ترى أن الحجَّ فى الأشهر كما أن الموعد فى قوله: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ﴾ [طه: ٥٩] فى اليوم، إلَّا أنَّه اتُّسِع فيه فجُعِل الأول لمّا كان فيه، كما فُعِل ذلك فى قوله ﴿يَوْمُ ٱلزِّينَةِ﴾[طه: ٥٩]؟.

وإن قلت: موعدكم موعد يوم الزينة، فقد أخرجته - أيضًا - على هذا التقدير عن أن يكون ظرفًا؛ لأنك قد أضفت إليه، والإضافة إليه تخرجه عن أن يكون ظرفًا، كما أن رفعه كذلك.

ويدلّك على تأكد خروجه عن الظرف عطفك عليه ما لا يكون ظرفًا، وهو قوله: ﴿وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى﴾ [طه: ٥٩]، ولو نصبت اليوم على أنّه ظرف وأضمرت مبتدأ يكون قوله: ﴿وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى﴾ خبرًا له كأنّه قال: وموعدكم أن يحشر الناس ضحى، لكان ذلك مستقيمًا فى قياس العربية.

وقد يجوز أن تجعل الحجّ: الأشهرَ على الاتساع؛ لكونه فيها وكثرته من الفاعلين له، كما جعلتها الخنساء: الإقبال والإدبار لكثرتهما منها.

وكما قال: [من الطويل]

لَعَمْرِى وَمَا دَهْرِى بِتَأْبِينِ هَالِكٍ ولا جَزَعٍ مِمَّا أَصَابَ فَأَوْجَعَا[1]

ألا ترى أنّه جعل دهره الجزع.

فإن قلت: إن ذات الإقبال والإدبار فاعلة فى المعنى، وليس الأشْهُر كذلك إنَّما هى مفعول فيها؛ فإنَّ الأشهر بمنزلة الدهر، فى قوله: «ولا جزَع» أى: وما دهرى بجزع، فكما أجاز سيبويه ذلك فى الدهر، فكذلك يجوز فى الأشهر فى الآية، وإذا جاز ذلك فى الفاعل جاز فى المفعول به، وفى الظرف، إذا جعل فى الاتساع مفعولًا به.

---

(١) البيت لمتمم بن نويرة فى ديوانه ص(١٠٦)، وإنباه الرواة (١/ ٢٨٧)، وجمهرة اللغة ص (١٠٨٦)، وخزانة الأدب (٢/ ٢٧)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٥٦٦)، والكتاب (١/ ٣٣٧)، ولسان العرب (دهر)، (أبن).

وأبوه: نويرة بن جمرة - بالجيم - ابن شدّاد بن عبيد بن ثعلبة بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم. وكان متمّم من الصحابة رضى الله عنهم. وأخوه مالك يقال له: «فارس ذى الخمار» -بكسر الخاء المعجمة- وذو الخمار: فرسه. قال ابن السّيد فى شرح كامل المبرد: قولهم: فتًى ولا كمالك! هو مالك بن نويرة سيّد بنى ربوع قتله خالد بن الوليد.

ينظر: الخزانة (٢/ ٢٤).

ألا ترى أنّ المصدر لمّا أضيف إلى الفاعل أضيف إلى المفعول به -أيضًا- فى [نحو قوله][1]: ﴿مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩] وبنى الفعل للمفعول به كما بنى للفاعل، واختصّ المفعول به بأبنية قُصِرت عليه، نحو: وُضِعَ فى تجارته، كما كان للفاعل أفعال لا تتعدّى إلى المفعول به، فكذلك إذا اتسِع فى هذا النحو فى الفاعل يُتّسَعُ فى المفعول به، وما أجْرى مُجراه من الظروف؟.

فأمّا قوله: ﴿الله أعلم حيث يجعل رِسَالَاتِهِ﴾ [الأنعام: ١٢٤] فالقول فى العامل فى: ﴿حَيْثُ﴾ أنّه لا يخلو من أنْ يكونَ ﴿أَعْلَمُ﴾ هذه المذكورة أو غيرها. وإنْ عمل ﴿أَعْلَمُ﴾ فيه فلا يخلو منْ أن يكون ظرفًا، أو غير ظرف؛ فلا يجوز أن يكون العامل فيه ﴿أَعْلَمُ﴾، على حسب ما عمل «أحوج» فى «ساعةٍ» فى قوله: [من الطويل]

فَإِنَّا وَجَدْنَا الْعِرْضَ أَحْوَجَ سَاعةً ... ...[2]

---

(١) سقط فى ب.

(٢) صدر بيت وعجزه:

.... إلى الصون من ريط يمان مسهم

وهو من قصيدة طويلة جدًا لأوس بن حجر، وقبله:

ومستعجب مما يرى من أناتنا ولو زبنته الحرب لم يترمرم
فإنّا وجدنا العرض ... . البيت
أرى حرب أقوام تدقّ وحربنا تجلّ فنعروري بها كلّ معظم
ترى الأرض منّا بالفضاء مريضةً معضّلةً منّا بجمع عرمرم

وهو لأوس بن حجر فى ديوانه ص (١٢١)، وخزانة الأدب (٨/ ٢٦٣، ٢٦٤)، وشرح شواهد الإيضاح ص (١٦٧، ٣٥٣)، وشرح المفصل (٢/ ٦١)، ولسان العرب (سهم)، (صون)، وبلا نسبة فى تذكرة النحاة ص(١١٣)، وخزانة الأدب (٨/ ٢٥٦)، وشرح شذور الذهب ص (٥٣١)، وشرح المفصل (٦/ ١٠٤).

«أحوج»: اسم يراد به التفضيل، وهو مفعول ثان لـ «وجدنا»، وساعة منصوب بـ: أحوج وإلى الصّون متعلّق به أيضًا، وكذلك «من ريط». وجاز أنّ يتعلق حرفا الجرّ بأفعل لأنّ معناهما مختلف، و«من» هى التى يقتضيها أفعل. والأقوى أن يقدّم «من» على «إلى»، لأنّ تعلّق من بـ: أفعل يوجب معنًى فى أفعل وهو التخصيص، فإذا فصلت بينهما ضعفت علقته به، ومع هذا فهو جائز ورد القرآن به. قال تعالى: ﴿ونحن أقرب إليه من حبل الوريد﴾ [ق: ١٦]، وقال تعالى: ﴿ونحن أقرب إليه منكم﴾ [الواقعة: ٨٥]. وهو أكثر من أن أحصيه. وإنما ذكره أبو على؛ ليبين لك أن عمل «أحوج» فى ساعة ليس على حد عمله فى من التى للمفاضلة، كما أن قوله: بـ: الأكثر منهم لا يتعلق من بالأكثر على هذا الحد، بل على حد تعلّق ساعةً بأحوج. وأما إلى، ومن ريط، فيتعلقان بأحوج لا محالة.

فإن قيل: لم لا تعلّق ساعة بـ: «وجدنا»؟ قيل: يمتنع من وجهين:

لأنَّ المعنى يصير: أعلم فى هذا الموضع أو هذا الوقت، ولا يوصف الله -عز وجل- بأنَّه أعلم فى مواضع أو أوقات، كما تقول: زيد أعلم فى مكان كذا منه فى مكان كذا، أو زمان كذا، فإذا كان كذلك لم يجز أن يكون العامل ﴿أَعْلَمُ﴾ هذه، وإذا لم يجز أن يكون إيّاه كان فعلًا يدلُّ عليه ﴿أَعْلَمُ﴾، وإذا لم يجز أن يكون ﴿حَيْثُ﴾ ظرفًا لما ذكرناه، كان اسمًا، وكان انتصابه انتصاب المفعول به على الاتساع كما يكون ذلك فى: كم [ومتى][1] ونحوهما[2]، ويقوّى ذلك دخول الجار عليها.

وقد حكى بعض البصريين فيها الإعراب، وكان الأصل: الله أعلم بمواضع رسالاته، ثم حذف الحرف؛ كما قال: ﴿أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [النحل: ١٢٥] وفى موضع آخر: ﴿أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ﴾ [الأنعام: ١١٧] ف «من يضل» معمول فعل مضمر دلَّ عليه ﴿أَعْلَمُ﴾، ولا يجوز أن يكون معمول ﴿أَعْلَمُ﴾، لأن المعانى لا تعمل فى مواضع الاستفهام ونحوه، إنما تعمل فيها الأفعال التى تُلْغى، فتعلّق كما تلغى.

ومثل ذلك - فى أنَّه لا يكون إلا محمولًا على فعلٍ - ما أنشده أبو زيد[3]: [من الطويل]

... ... وأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ القَوَانِسَا[4]

= أحدهما: أنّ المعنى ليس على هذا، بل المعنى على شدّة حاجة العرض إلى الصون فى أى ساعة كانت. والثانى: أنك لو نصبتها بـ «وجدنا» لفصلت بها بين أحوج وما يتعلّق به وهو أجنبىّ، فلم يجز. انتهى من خزانة الأدب بتصرف يسير.
ينظر: الخزانة (٨/ ٢٦٣ - ٢٦٤).

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: ونحوها.

(٣) سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن قيس بن زيد بن النعمان بن مالك بن ثعلبة بن كعب بن الخزرج أبو زيد الأنصارىّ الإمام المشهور. كان إمامًا نحويًّا، صاحب تصانيف أدبيّة ولغويّة، وغلبت عليه اللّغة والنوادر والغريب، روى عن أبى عمرو بن العلاء ورؤبة بن العجّاج وعمرو بن عبيد وأبى حاتم السّجستانىّ وأبى عبيد القاسم بن سلام وعمر بن شبّة، وطائفة. وروى له أبو داود والترمذىّ. وجدّه ثابت، شهد أحدًا والمشاهد بعدها، وهو أحد الستة الذين جمعوا القرآن فى عهد رسول الله ﷺ. قال السّيرافىّ: كان أبو زيد يقول: كلما قال سيبويه: «أخبرنى الثقة»، فأنا أخبرته به. ومن تصانيف أبى زيد: لغات القرآن، التثليث، المقتضب، الغرائز، التّضارب، المكتوم، المنطق لغة. وغير ذلك. توفّى سنة خمس عشرة ومائتين: وقيل أربع عشرة، وقيل: ست عشرة عن ثلاث وتسعين سنة بالبصرة.
ينظر: البغية (١/ ٥٨٢ - ٥٨٣).

(٤) عجز بيت من قصيدة للعباس بن مرداس الصحابى، قالها فى الجاهلية قبل إسلامه ومطلعها: =

فـ «القوانس» على مضمر دون «أضرب» الظاهر[(١)]؛ لأنّ المعانى لا تعمل فى المفعول به، وكان القياس ألّا تعمل فى الحال.

ولا يجوز أن يكون موضع ﴿مَن﴾ فى قوله: ﴿أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ﴾ [الأنعام: ١١٧] جرًّا؛ لأن أَفْعَلَ لا يضاف إلّا إلى ما هو بعض له، وليس ربُّنا من المضِلّين عن سبيله، فيضافَ إليهم، فإذا لم يجز أن يكون جرًّا، كان نصبًا؛ كالقوانس فى البيت.

وممّا يستقيم أن يكون انتصابه انتصاب المفعول به [على السعة][(٢)] قوله عز وجل: ﴿وَأَتْبَعْنَٰهُمْ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ هُم مِّنَ ٱلْمَقْبُوحِينَ﴾ [القصص: ٤٢]:

يحتمل أن يكون: وأتبعناهم فى هذه الدنيا لعنة، ولعنة يوم القيامة؛ فحذف المصدر وأقام يومًا مقامه؛ فانتصب انتصاب المفعول به؛ كما أنه لو لم يحذف المصدر وأضيف إلى اليوم كان كذلك.

= لأسماء رسم أصبح اليوم دارسًا ... وأقفر إلّا رحرحان فراكسا

واختار منها أبو تمام فى الحماسة أربعة أبيات، وهى:

فلم أر مثل الحىّ حيًّا مصبّحًا ... ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا

أكرّ وأحمى للحقيقة منهم ... وأضرب منها بالسّيوف القوانسا

إذا ما حملنا حملةً نصبوا لنا ... صدور المذاكى والرّماح المداعسا

إذا الخيل جالت عن صريع نكرّها ... عليهم فما يرجعن إلّا عوابسا

وهو فى ديوانه ص(٦٩)، والأصمعيات ص(٢٠٥)، وحماسة البحترى ص(٤٨)، وخزانة الأدب (٨/ ٣١٩، ٣٢١)، وشرح التصريح (١/ ٣٣٩)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص(٤٤١، ١٧٠٠)، ولسان العرب (قنس)، ونوادر أبى زيد ص(٥٩)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١/ ٣٤٤، ٤/ ٧٩)، وأمالى ابن الحاجب (١/ ٤٦٠)، وخزانة الأدب (٧/ ١٠)، وشرح الأشمونى (١/ ٢٩١)، ومغنى اللبيب (٢/ ٦١٨).

قال ابن جنى (فى إعراب الحماسة): القوانس منصوب عندنا بفعل مضمر يدلّ عليه أضرب، أى ضربنا أو: نضرب القوانس. فلا يجوز أن يتناوله «أضرب» هذه فى البيت؛ لأنّ أفعل هذه للمبالغة تجرى مجرى فعل التعجّب. وأنت لا تقول: ما أضرب زيدًا عمرًا حتى تقول لعمرو؛ وذلك لضعف هذا الفعل وقلّة تصرفه. فإن تجشّمت: ما أضرب زيدًا عمرًا فإنّما نصبت «عمرًا» بفعل آخر، على ما تقدّم. انتهى.

وقال ابن الحاجب (فى أماليه على المفصّل): «القوانس» منصوب بفعل مقدّر؛ كأنه سئل: عمّا يضربون؟ فقال: نضرب القوانس. انتهى.

ينظر: خزانة الأدب (٨/ ٣١٩، ٣٢١ : ٣٢٢).

(١) أى: فانتصاب «القوانس» محمول على مضمر دون «أضرب» الظاهر.

(٢) سقط فى أ.

ويجوز فيه ثلاثة أضرب أخر:

أحدها: أن يكون محمولًا على موضع: ﴿فى هذه الدنيا﴾ كما قال: [من الطويل]

... ... إِذَا مَا تَلاقَيْنَا مِنَ اليوم أَوْ غَدا[(١)]

ويشهد لذلك وللوجه الذى قبله قوله فى أخرى: ﴿لُعِنُواْ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ﴾ [النور: ٢٣]، وقوله: ﴿وَأُتْبِعُواْ فِي هَٰذِهِۦ لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِۚ بِئْسَ ٱلرِّفْدُ ٱلْمَرْفُودُ﴾ [هود: ٩٩] ويكون قوله: ﴿هُم مِّنَ ٱلْمَقْبُوحِينَ﴾ جملة استغنى عن حرف العطف فيها بالذكر الذى تضمنت [ممّا][(٢)] فى الأولى؛ كما استغنى عنه بذلك فى قوله: ﴿ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢]، ولو كانت [فيها][(٣)] الواو لكان ذلك حسنًا، كما قال -تعالى-: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْۚ﴾ [الكهف: ٢٢].

ويجوز أن يكون العامل فيه ﴿من المقبوحين﴾؛ لأنَّ فيه معنى فِعْلٍ، وإن كان الظرف متقدّمًا كما أجاز: أكُلَّ[(٤)] يوم لك ثوب؟.

ويجوز أن يكون العامل فيه مضمرًا، يدل عليه قوله: ﴿مِّنَ ٱلْمَقْبُوحِينَ﴾ كقوله: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢].

ومن ذلك قوله: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّۚ﴾ [الأعراف: ٨] إن جعلت الظرف من صلة المصدر جاز أن تنصبه نصب المفعول به، كقولك: الوزن الدراهمَ حقّ، ويكون «الحقّ» على هذا خبر المبتدأ، وإن جعلت «يومئذ» خبر المصدر؛ لأنّ «الوزن» حدث؛ فيكون ظرف الزمان خبرًا عنه تعلّق بمحذوف.

[و][(٥)] جاز أن ينتصب انتصاب الظروف دون المفعول به.

---

(١) عجز بيت، وصدره:

ألا حى ندمانى عمير بن عامر ....

وهو لكعب بن جعيل فى شرح أبيات سيبويه (١/ ٣٥٤)، والكتاب (١/ ٦٨)، وبلا نسبة فى الإنصاف (١/ ٣٣٥)، والمحتسب (٢/ ٣٦٢)، والمقتضب (٤/ ١١٢، ١٥٤).

والشاهد فيه عطف «غدا» على محلّ «اليوم»، لأنّه مسبوق بـ «من» الزائدة.

(٢) سقط فى أ.

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: كل.

(٥) سقط فى أ.

ألا ترى أن المفعول به لا تعمل فيه المعانى؟ ويكون «الحقّ» على هذا صفة للوزن.
ويجوز أن يكون بدلًا من الذكر المرفوع الذى فى الخبر.
ولو قدمت ﴿ٱلْحَقُّ﴾ فى الوجه الثانى على ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ لاستقام، ولو قدمته عليه فى الوجه الأول لم يجز للفصل بين الصلة والموصول بصفة الموصول.
وأمّا قوله [-تعالى-][(١)]: ﴿ٱلْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ لِلرَّحْمَٰنِ﴾ [الفرقان: ٢٦] فيكون ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ من صلة المصدر كما كان فى التى قبلها، و«الحق» صفة، والظرف الخبر.
ويجوز أن يكون ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ معمول الظرف وإن تقدّم عليه، فلا يتصل على هذا بالمصدر.
وكذلك قوله: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾ [الكهف: ٤٤] يكون هنالك مستقرًّا، فيكون قولك: «لله» حالًا من «الولاية»، ومن الذِكْر الذى فى «هنالك»، فى قول سيبويه. وعلى[(٢)] قول أبى الحسن، ومَن رفع بالظرف من «الولاية» فقط، ويكون «لله» مستقَرًّا، و«هنالك» ظرفًا متعلقًا بالمستقر، ومعمولًا له.
فأمّا قول الشاعر: [من الكامل]

حَمِيَتْ عَلَيْهِ الدِّرْعُ حَتَّى وَجْهُهُ ... مِنْ حَرِّهَا يَوْمَ الكريهَةِ أَسْفَعُ[(٣)]

فإن جعلت: «يوم الكريهة» ظرفًا لـ «أسفع» لم [يكن][(٤)] ينتصب انتصاب المفعول به.
وإن جعلته منتصبًا بالمصدر جاز فيه ما جاز فى قوله: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ﴾ [الأعراف: ٨] من الانتصاب على الظَّرْفِ، على أنه مفعول به على الاتّساع؛ ألا ترى أن الفعل المتعدّى كالفعل غير المتعدى فى جواز نصب الظرفِ بعدَه نصبَ المفعولِ به؟ فكذلك مصادرهما، وكذلك إن جعلت قوله: «يوم الكريهة»، ظرفًا لـ «حمِيَتْ».
وممّا لا يكون إلا ظرفًا قوله -تعالى-: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَآءُ ٱللَّهِ إِلَى ٱلنَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾ [فصلت: ١٩].

---

(١) سقط فى أ.
(٢) زاد فى أ: من.
(٣) البيت لأبى ذؤيب الهذلى فى ديوان الهذليين (١/ ١٥ - ١٦).
(٤) سقط فى ب.

ألا ترى أنه ليس فى هذا الكلام فعل ظاهر يجوز أن يتعلّق الظرف به؟ وإذا[1] كان كذلك تعلّق بما دلَّ عليه قوله: ﴿فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾؛ كما أن قوله: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٢] الظرف فيه كذلك، [فكذلك][2] قوله: ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبأ: ٧]؛ لأن الظرف من حيث كان مستقبلًا كان بمنزلة «إذا»؛ ومن ثم أجيب بالفاء، كما يجاب «إذا» بها.

وأمّا قوله –سبحانه–: ﴿يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَٰمِهِمْ فَمَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الإسراء: ٧١]: فقد تكون[3] مثل [التى تقدمت][4].

ألا ترى أن قوله: ﴿وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٠] ماضٍ كما أن قوله: ﴿وَنَجَّيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ﴾ [فصلت: ١٨] كذلك، و: ﴿نَدْعُواْ﴾ مستقبل، كما أن ﴿يُحْشَرُ أَعْدَآءُ ٱللَّهِ﴾ كذلك؟ فتجعل الظرف بمنزلة «إذا»، كما جعلته ثَمَّ بمنزلته؛ فيصير التقدير: إذا دعى كل أناس بإمامهم لم يُظلموا أو عُدِل عليهم ونحوه.

فأمّا الباء فى قوله: ﴿بِإِمَٰمِهِمْ﴾ فتكون على ضربين:

أحدهما: أن تكون متعلِّقة بالفعل الذى هو: «ندعو» فى موضع المفعول الثانى؛ كأنَّه: كل أناس بشيعة إمامهم.

يدلّ على هذا قوله: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦] وعلى هذا فسّره ابن عباس فيما رُوِى، فقال: برئيسهم.

أو تكون متعلّقة بمحذوف فى موضع الحال؛ كأنّه: ندعو كلَّ أناس مختلطين بإمامهم، أى: يُدعون وإمامهم فيهم، نحو: رَكِبَ بثيابه، وجاء فى جنوده؛ فيكون الدعاء على هذا الوجه متعدّيًا إلى مفعول واحد خلافَ الوجه الأول.

ويقوّى هذا [قوله][5]: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا﴾ [الزمر: ٧١] وقوله: ﴿ٱحْشُرُواْ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَأَزْوَٰجَهُمْ﴾ [الصافات: ٢٢].

---

(١) فى أ: فإذا.
(٢) سقط فى أ.
(٣) فى ب: يكون ما أثبتناه على تقدير: تكون الآية.
(٤) فى ب: الذى تقدمت.
(٥) سقط فى ب.

وروى عن الحسن[١]: ﴿بِإِمَٰمِهِمْ﴾، أى: بكتابهم الذى فيه أعمالهم، فيكون التقدير على هذا فى قوله: ﴿بِإِمَٰمِهِمْ﴾، أى: معهم كتابهم.

ومن ذلك قوله: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِى ٱلنَّاقُورِ . فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ [المدثر: ٨، ٩]. القول فيه: إن «ذلك» إشارة إلى النقر؛ كأنّه قال: فذلك النقر يومئذ يوم عسير، أى: نَقر يوم عسير، فقوله: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ على هذا متعلق بـ «ذلك»؛ لأنّه فى المعنى مصدر، وفيه معنى الفعل، فلا يمتنع أن يعمل فى الظرف كما عمل فى الحال.

ويجوز أن يكون ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ ظرفًا لقوله ﴿يَوْمٌ﴾، ويكون يومئذ بمنزلة حينئذ، ولا يكون اليومَ الذى يُعنى به وَضَح النهار، ويكون اليومُ الموصوف بأنّه عسير خلافَ الليلة؛ فيكون التقدير: فذلك اليوم يوم عسير حينئذ؛ أى: ذلك اليوم يوم فى ذلك الحين؛ فيكون متعلقًا بمحذوف، ولا يتعلق بعسير؛ لأن ما قبل الموصوف لا تعمل فيه الصفة.

فأما «إذا» فى قوله: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِى ٱلنَّاقُورِ﴾ [المدثر:٨] فالعامل فيه المعنى الذى دل عليه قوله: ﴿يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾، تقديره: إذا نقر فى الناقور عسُر الأمر وصعب كما أن: [﴿لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾][٢] [الفرقان: ٢٢] يدل على: يحزنون.

فأمّا من قرأ: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] فأضاف اسم الفاعل إلى الظرف، فإنّه قد حذف المفعول به من الكلام للدلالة عليه، وإن هذا المحذوف قد جاء مثبتًا فى قوله: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [الانفطار: ١٩]، فتقديره: مالك

---

(١) الحسن البصرى، الحسن بن يسار البصرى، أبو سعيد: تابعى، كان إمام أهل البصرة، وحبر الأمة فى زمنه. وهو أحد العلماء الفقهاء الفصحاء الشجعان النساك. ولد بالمدينة، وشبّ فى كنف على بن أبى طالب، واستكتبه الربيع بن زياد والى خراسان فى عهد معاوية، وسكن البصرة. وعظمت هيبته فى القلوب، فكان يدخل على الولاة فيأمرهم وينهاهم، لا يخاف فى الحق لومة. وكان أبوه من أهل ميسان، مولى لبعض الأنصار. قال الغزالى: كان الحسن البصرى أشبه الناس كلامًا بكلام الأنبياء، وأقربهم هديًا من الصحابة. وكان غاية فى الفصاحة، تتصبب الحكمة من فيه. وله مع الحجاج بن يوسف مواقف. وقد سلم من أذاه. ولما ولى عمر بن عبد العزيز الخلافة كتب إليه: إنى قد ابتليت بهذا الأمر فانظر لى أعوانًا يعينوننى عليه، فأجابه الحسن: أما أبناء الدنيا فلا تريدهم، وأما أبناء الآخرة فلا يريدونك، فاستعن بالله. أخباره كثيرة، وله كلمات سائرة وكتاب فى «فضائل مكة». توفى بالبصرة سنة ١١٠هـ.
ينظر: الأعلام (٢/٢٢٦).

(٢) فى ب: لا بشرى يومئذ.

يومِ الدين الأحكام. وحَسُن هذا الاختصاص؛ لتفرّد القديم[(١)] -سبحانه- فى ذلك اليوم بالحكم.

فأما فى الدنيا فإنه يحكم فيها[(٢)]: الولاة، والقضاة، والفقهاء.

وحَذْف المفعول على هذا النحو كثير واسع فى التنزيل وغيره.

ومِثْل هذه الآية فى حذف المفعول به مع الظرف قوله: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُۖ﴾ [البقرة: ١٨٥]:

فالشهر ينتصب على أنّه ظرف، وليس بمفعول به؛ يدلك على ذلك أنه لا يخلو من أن يكون ظرفًا، وليس بمفعول به، فلو كان مفعولًا به للزم الصيامُ المسافرَ، كما لزم المقيمَ من حيث شهد المسافرُ الشهر شهادة المقيم إيّاه، فلمّا لم يلزم المسافرَ علمت أن المعنى: فمن شهد منكم المِصْرَ فى الشهر، ولم يكن ﴿ٱلشَّهۡرَ﴾ مفعولًا به فى الآية، كما كان يكون مفعولًا به لو قلت: أحببت شهرَ رمضان.

فإن قلت: فإذا كان الشهر فى قوله: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ﴾ ظرفًا ولم يكن مفعولًا به؛ فكيف جاء ضميره متصلًا فى قوله: ﴿فَلۡيَصُمۡهُۖ﴾، وهَلّا دلّ ذلك على أنه مفعول به؟

قيل: لا يدلّ ذلك على ما ذكرته[(٣)]؛ لأن الاتساع إنّما وقع فيه بعد أن استُعمل ظرفًا، وذلك سائغ.

ويدلُّكَ[(٤)] على أنَّ: ﴿شَهِدَ﴾ متعدٍّ إلى مفعولٍ قوله: [من الطويل]

وَيَوْمٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وعَامِرًا[(٥)] ... ...

ومما حذف من المفعول به فى التنزيل قوله -عز وجل-: ﴿فَذُوقُواْ بِمَا نَسِيتُمۡ لِقَآءَ يَوۡمِكُمۡ هَٰذَآ﴾ [السجدة: ١٤] والتقدير: ذوقوا العذاب؛ فاستُغنى عن ذكره للعلم به،

---

(١) فى أ: التقديم.

(٢) زاد فى أ: أيضًا.

(٣) فى أ: ذكرت.

(٤) فى ب: ويدل.

(٥) صدر بيت، وعجزه:

... ... قليل سوى الطّعن النهال نوافله

وهو لرجل من بنى عامر فى الدرر (٣/ ٩٦)، وشرح المفصل (٢/ ٤٦)، ولسان العرب (جزى)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١/ ٣٨)، وخزانة الأدب (٧/ ١٨١، ٨/ ٢٠٢، ١٠/ ١٧٤)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص(٨٨)، ومغنى اللبيب (٢/ ٥٠٣)، والمقتضب (٣/ ١٠٥)، والمقرب (١/ ١٤٧)، وهمع الهوامع (١/ ٢٠٣).

وكثرة تردّده فى نحو: ﴿وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْخُلْدِ﴾ [السجدة: ١٤] و: ﴿ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [سبأ: ٤٢].

ومن ذلك قوله -تعالى-: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ﴾ [إبراهيم: ٣٧] أى: ناسًا أو فريقًا.

وقال: ﴿فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا﴾ [البقرة: ٦١] أى: شيئًا.

ومن ذلك قوله: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ [إبراهيم: ٤٨].

ومنه الحديث: «لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ، وَلَا ذُو عَهْدٍ فى عَهْدِهِ»(١) المعنى: ولا ذو عهد فى عهده بكافر، كما كان التقدير فى الآية: والسموات غير السموات، والمعنى: لا يُقتل مؤمن بكافر حربىّ، ولا ذو عهد فى عهده بكافر.

قال أبو يوسف(٢): ولو كان المعنى: لا يقتل مؤمن به، كان: ولا ذى عهد فى عهده.

وممّا جاء فى الشعر من ذلك قوله: [من الطويل]

كَأَنَّ لَهَا فِى الأَرْضِ نِسْيًا تَقُصُّهُ ... عَلَى أَمِّهَا وَإِنْ تُحَدِّثْكَ تَبْلَتِ(٣)

(١) أخرجه البخارى (١/ ٢٧٥)، كتاب العلم، باب كتاب العلم (١١١)، وأطرافه فى [١٨٧٠ و ٣٠٤٧ و ٣١٧٢ و ٣١٧٩ و ٦٧٥٥ و ٦٩٠٣ و ٦٩١٥ و ٧٣٠٠]، والبغوى فى شرح السنة (٥/ ٣٨٧ - ٣٨٨) فى كتاب القصاص، باب لا يقتل مؤمن بكافر (٢٥٢٤). وبمثله أخرج أبو داود (٤/ ٦٦٦ - ٦٦٨) كتاب الديات، باب إيقاد المسلم بالكافر (٤٥٣٠)، والنسائى (٨/ ١٩) كتاب القسامة، باب القود بين الأحرار، والحاكم فى المستدرك (٢/ ١٤١) وقال: على شرط الشيخين ووافقه الذهبى، وأحمد فى المسند (١/ ١١٩).

(٢) أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصارى الكوفى البغدادى، أبو يوسف: صاحب الإمام أبى حنيفة، وتلميذه، وأول من نشرمذهبه، كان فقيهًا علامة، من حفاظ الحديث. ولد بالكوفة سنة ١١٣هـ، وتفقه بالحديث والرواية، ثم لزم أبا حنيفة، فغلب عليه «الرأى» وولى القضاء ببغداد أيام المهدى والهادى والرشيد. ومات فى خلافته، ببغداد، وهو على القضاء. وهو أول من دعى: «قاضى القضاة» ،ويقال له: قاضى قضاة الدنيا!، وكان واسع العلم بالتفسير والمغازى وأيام العرب. من كتبه: «الخراج» و «الآثار» و «النوادر» و «اختلاف الأمصار» و «أدب القاضى» و «الأمالى فى الفقه» و «الرد على مالك بن أنس» و «الفرائض» و «الوصايا» و «الوكالة» و «البيوع» و «الصيد والذبائح» و «الغصب والاستبراء» و «الجوامع» فى أربعين فصلًا، ألفه ليحيى بن خالد البرمكى. توفى سنة ١٨٢هـ.
ينظر: الأعلام (٨/ ١٩٣).

(٣) وهو للشنفرى فى ديوانه ص(٣٣)، ولسان العرب (بلت، نسى)، وجمهرة اللغة ص(٢٥٦)، =

أى: تقطع الحديث.

ومثل ذلك فى المعنى والحذف: [من الوافر]

رَخِيمَاتُ الكَلَامِ مُبَتَّلاتٌ جَوَاعِلُ فِى البُرَى قَصَبًا خِدَالَا[1]

ومن ذلك قول الآخر: [من البسيط]

لَا يَعْدِلَنَّ أَتَاوِيُّونَ تَضْرِبُهُمْ نَكْبَاءُ صِرٌّ بِأَصْحَابِ المُحِلَّاتِ[2]

أى: لا يعدلَنَّ بهم أحدًا، والتقدير: لا يَعْدلَنّ مجاورتهم بمجاورة أحد.

= ومقاييس اللغة (١/ ٢٩٥، ٥/ ٤٢٢)، ومجمل اللغة (١/ ٢٨٩)، والمخصص (١٤/ ٢٧)، وتهذيب اللغة (١٣/ ٨١، ١٤/ ٢٩٣، ٢٩٤)، وأدب الكاتب ص (٤٩٣)، والأغانى (٢١/ ٢١٠)، والخصائص (١/ ٢٨)، وديوان المفضليات ص (٢٠١)، وشرح اختيارات المفضل (١/ ٥١٧)، وشرح أدب الكاتب (ص٣٣٨)، والكامل ص (١٠١٨)، وتاج العروس (بلت، نسى)، وبلا نسبة فى ديوان الأدب (٢/ ١٤٦).

(١) البيت لذى الرمة فى ديوانه ص١٥١٥ ،واللسان (بتل خدل، بطن) وأساس البلاغة (خدل)، والتاج (خدل، بطن).

(٢) البيت بلا نسبة فى اللسان (حلل، أتى)، ومقاييس اللغة (١/ ٢، ٥/ ٤٧٤)، والمخصص (١٣/ ٢٢٥)، وأساس البلاغة (حلل)، والتاج (حلل، أتو).

وذكر ابن منظور هذا البيت فى مادة (حلل)، ونص كلامه:

والمحلّتان: القدر والرّحى، فإذا قلت: المحلّات فهى القدر والرحى والدلو والقربة والجفنة والسكين والفأس والزند؛ لأن من كانت هذه معه حلّ حيث شاء، وإلا فلا بد له من أن يجاور الناس يستعير منهم بعض هذه الأشياء، قال:

لا يعدلنّ أتاويّون تضربهم نكباء صرّ بأصحاب المحلّات

الأتاويّون: الغرباء، أى: لا يعدلن أتاويون أحدًا بأصحاب المحلّات، قال أبو على الفارسى: هذا على حذف المفعول؛ كما قال -تعالى-: ﴿يوم تبدل الأرض غير الأرض والسموات﴾، ويروى: لا يعدلنّ، على ما لم يسم فاعله، أى: لا ينبغى أن يعدل؛ فعلى هذا لا حذف فيه.

وهذه الرواية التى أشار إليها ابن منظور ههنا، قد ذكرها فى مادة (أتى)، فمما قاله هناك: والأتىّ والإتاء: ما يقع فى النهر من خشب أو ورق، والجمع آتاء وأتىّ، وكل ذلك من الإتيان. وسيل أتىّ وأتاوىّ: لا يدرى من أين أتى، وقال اللحيانى: أى أتى ولبس مطره علينا، قال العجاج:

كأنّه والهول عسكرىّ
سيل أتىّ مدّه أتىّ

ومنه قول المرأة التى هجت الأنصار، وحبذا هذا الهجاء:

أطعتم أتاوىّ من غيركم فلا من مراد ولا مذحج

أرادت بالأتاوىّ النبىّ، ﷺ فقتلها بعض الصحابة فأهدر دمها. وقيل: بل السيل مشبه بالرجل؛ لأنه غريب مثله. قال الفارسى: ويروى: لا يعدلن أتاويون، فحذف المفعول وأراد: لا يعدلن أتاويون شأنهم كذا أنفسهم.

ومن ذلك قوله: [من الطويل]

وَلَا يَتَحَشَّى الفَحْلَ إِنْ أَعْرَضَتْ بِهِ ... وَلَا يَمْنَعُ المِرْبَاعَ مِنْهَا فَصِيلُهَا[١]

روى: منها فصيلُها، ومنه فصيلُها؛ فمن روى «منها» كان من هذا الباب، وكان «منها»: حالًا أو ظرفًا.

فأمَّا قول الهُذَلِيّ[٢]: [من الطويل]

ضَرُوبٌ لِهَامَاتِ الرِّجَالِ بِسَيْفِهِ ... إِذَا عَجَمَتْ وَسْطَ الشُّئُونِ شِفَارُهَا[٣]

فإن شئت كان التقدير: إذا عَجَمتْ وسْطَ الشئون شفارُها الشئونَ، أو مجتمعَ الشئونِ؛[٤] كما قال المرارُ الفقعسيُّ[٥]: [من الوافر]

فَلَا يَسْتَحْمِدُونَ النَّاسَ شَيْئًا ... وَلَكِنْ ضَرْبُ مُجْتَمَعِ الشُّئانِ[٦]

فحذفت المفعول، وإن شئت جعلت «وسطًا» فى الشعر اسمًا، وجعلته المفعول به، كما جعله الفرزدق مبتدأ فى قوله: [من الطويل]

---

(١) البيت بلا نسبة فى اللسان (حشا)، والتاج (حشا)، وتهذيب اللغة (٥/ ١٤١).

(٢) خويلد بن خالد بن محرّث، أبو ذؤيب، من بنى هذيل بن مدركة، من مضر: شاعر فحل، مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام. وسكن المدينة. واشترك فى الغزو والفتوح. وعاش إلى أيام عثمان فخرج فى جند عبد الله بن سعد بن أبى سرح إلى إفريقية (سنة ٢٦هـ) غازيًا، فشهد فتح إفريقية وعاد مع عبد الله بن الزبير وجماعة يحملون بشرى الفتح إلى عثمان – رضى الله عنه– فلما كانوا بمصر مات أبو ذؤيب فيها. وقيل مات بإفريقية. أشهر شعره عينية رثى بها خمسة أبناء له أصيبوا بالطاعون فى عام واحد، مطلعها:

أمـن المنـون وريـبـه تـتـوجـع

قال البغدادى: هو أشعر هذيل من غير مدافعة. وفد على النبى ﷺ ليلة وفاته، فأدركه وهو مسجّى وشهد دفنه. له «ديوان أبى ذؤيب». توفى نحو سنة ٢٧هـ.

ينظر: الأعلام (٢/ ٣٢٥).

(٣) البيت لأبى ذؤيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص٨٣ وللهذلى فى اللسان (وسط).

(٤) زاد فى أ: شفارها.

(٥) المرار بن سعيد بن حبيب الفقعسى، أبو حسان: شاعر إسلامى، من شعراء الدولة الأموية. وهو القائل من أبيات:

إذا افتـقـر المـرار لـم يـر فـقـره ... وإن أيسـر المـرار أيسر صـاحـبـه

وكان مفرط القصر، ضئيلًا. نسبته إلى «فقعس» من بنى أسد بن خزيمة. كان يهاجى المساور بن هند. وقال المرزبانى: كثير الشعر.

ينظر: الأعلام (٧/ ١٩٩).

(٦) ينظر: اللسان (وسط)، ويروى: «أمرًا»، بدلًا من «شيئًا».

أَتَـتْـهُ بِـمَـجْـلُومٍ كَـأَنَّ جَـبِـيـنَـهُ صَلَاءَةُ وَرْسٍ وَسْطُهَا قَدْ تَفَلَّقَا(١)

فكما حذف المفعول به من هذه الآى، وهذه الأبيات، وغير ذلك مما تركنا ذكره كراهة الإطالة - كذلك حذف من(٢) قوله: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤].

والدين: الجزاء فى هذا الموضع؛ بدلالة قوله: ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [غافر: ١٧]، و: ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: ٢٨] ولا يكون(٣): الطاعة، ولا العادة.

وقيل فى قول ابن مقبل(٤): [من البسيط]

يَا دَارَ سَلْمَى خَلَاءً لَا أُكَلِّفُهَا إِلَّا الْمَرَانَةَ حَتَّى تَعْرِفَ الدِّينَا(٥)

---

(١) البيت فى خزانة الأدب (٣/ ٩٢، ٩٦)، والخصائص (٢/ ٣٦٩)، والدرر (٣/ ٨٨)، ولسان العرب (وسط، جلم)، ونوادر أبى زيد ص(١٦٣)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (١/ ٢٠١).
وهذا البيت من أبيات ثمانية للفرزدق، رواها أبو الحسن علىّ بن محمد المدائنى، فى كتاب النساء الناشزات، قال: زوّج جرير بن الخطفى بنته، عضيدة بن عضيدة ابن أخى امرأته وكان منقوص العضد، فخلعها منه، أى: طلّقها بفدية فقال الفرزدق:

ما كان ذنب التى أقبلت تعتلها حتّى اقتحمت بها أسكفّة الباب
كلاهما حين جدّ الجرى بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما رابى
يا ابن المراغة، جهلًا حين تجعلها دون القلوص ودون البكر والناب

وقال الفرزدق أيضًا:

لئن أمّ غيلان استحلّ حرامها حمار الغضا من ثقل ما كان رنّقا
لما نال راق مثلها من كعابة علمناه ممّن سار غربًا وشرّقا
حبته بمحلوق كأنّ جبينه (صلاية ورس نصفها قد تفلّقا)
إذا بركت لابن الشّغور ونوّخت على ركبتيها للبروك وألحقا

أى خصّصته بإعطاء فرج محلوق. وروى: «أتته بمحلوق». وهذا البيت فى صفة الفرج.
ينظر: الخزانة (٣/ ٩٥، ٩٦، ٩٩).

(٢) فى ب: فى.

(٣) فى ب: تكون.

(٤) تميم بن أبىّ بن مقبل، من بنى العجلان، من عامر بن صعصعة، أبو كعب: شاعر جاهلى، أدرك الإسلام وأسلم، فكان يبكى أهل الجاهلية. عاش نيفًا ومائة سنة. وعدّ فى المخضرمين. وكان يهاجى النجاشى الشاعر. له «ديوان شعر» ورد فيه ذكر وقعة صفين سنة ٣٧هـ. توفى بعد سنة ٣٧ هـ.
ينظر: الأعلام (٢/ ٨٧).

(٥) ينظر البيت فى ديوانه ص ٣١٧، اللسان (مرن)، تهذيب اللغة (١٥/ ٢١٧)، جمهرة اللغة ص٨٠٢، وللبيد فى التاج (مرن) وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (٢/ ٣٢٠)، ومجمل اللغة (٢/ ٣٠٧).

حتى تقوم القيامة، وتأويل هذا: حتى تعرف يوم الدين، أى: يوم الجزاء.
والمَرانة: اسم ناقة عن الأصمعى[١].

وقال غيره: اسم موضع.

فأما قوله: «تعرف» فيستقيم أن يكون مسندًا إلى المتكلم المذكور فى «أكلّف»، ويستقيم أن يكون للمؤنث الغائب.

والإمالة فى ﴿مَـٰلِكِ﴾ فى القياس لا تمتنع؛ لأنه ليس فى هذا الاسم ممّا يمنع الإمالة شىء، وليس كلّ ما جاز فى قياس العربية تسوغ التلاوة به، حتى ينضم إلى ذلك الأثرُ المستفيض بقراءة السلف له، وأخذهم به؛ لأنّ القراءة سنة.

وأمّا[٢] إعراب ﴿مَـٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]:

فالجرّ فى القراءتين. وهو صفة لاسم مجرور، والصفات تجرى على موصوفيها، إذا لم تُقطع[٣] عنهم لذمٍّ أو مدحٍ.

فأمّا العامل فيها فزعم أبو الحسن: أن الوصف يَجرى على ما قبله، وليس معه لفظ عمل فيه؛ إنّما يعمل فيه أنّه نعت، فذلك هو الذى يرفعه، وينصبه، ويجرّه؛ كما أن المبتدأ إنّما يرفعه[٤] الابتداء، وإنّما الابتداء معنىً عمِل فيه وليس لفظًا؛ فكذلك هذا.

فإن قلت: فلِمَ لا يكون العامل فى الوصف ما عمل فى الموصوف؟

---

(١) عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علىّ بن أصمع بن مظهّر بن رياح بن عمرو بن عبد شمس بن أعيا بن سعد بن عبد بن غنم بن قتيبة بن معن بن مالك بن أعصر بن سعد بن قيس ابن عيلان بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان الباهلىّ أبو سعيد الأصمعىّ البصرىّ اللغوىّ. أحد أئمة اللغة والغريب والأخبار والملح والنّوادر، روى عن أبى عمرو بن العلاء وقرّة بن خالد ونافع بن أبى نعيم وشعبة وحماد بن سلمة وخلق. قال عمر بن شبّة: سمعته يقول: حفظت ستة عشر ألف أرجوزة. وقال الشافعىّ: ما عبّر أحد عن العرب بمثل عبارة الأصمعىّ. قال ابن معين: ولم يكن ممّن يكذب، وكان من أعلم الناس فى فنه. وقال أبو داود: صدوق، وكان يتقى أن يفسّر الحديث، كما يتقى أن يفسر القرآن.

صنّف: غريب القرآن، خلق الإنسان، الأجناس، الأنواء، الهمز، المقصور والممدود، الصّفات، خلق الفرس، الإبل، الخيل، الشاء، الميسر والقداح، الأمثال، فعل وأفعل، الاشتقاق، ما اتّفق لفظه واختلف معناه، كتاب الفرق، كتاب الأخبية وغير ذلك كثير. ومات سنة ستّ عشرة - وقيل: خمس عشرة - ومائتين، عن ثمان وثمانين سنة.

ينظر: البغية (٢/ ١١٢ - ١١٣).

(٢) فى ب: فأما.

(٣) فى ب: يقطع.

(٤) فى ب: رفعه.

قيل: ممّا يدل على أن العامل فى الوصف لا يكون العامل فى الموصوف: أن فى هذه التوابع ما يَتَعرَّب بإعراب ما يتبعه، ولا يصح أن يعمل فيه ما عمل فى موصوفه. وذلك نحو: أجمع، وجُمَع، وجمْعاء[(١)]، وليست هذه الكلم ككلّ الذى قد جُوِّز فيه أن يلى العوامل على استكراهٍ؛ فلمَّا صحَّ وجود هذا فيها، دلّ أنّ الذى يعمل فى الموصوف غير عامل فى الصفة فى نحو: مررت برجل قائم، وما أشبهه؛ لاجتماعهما فى أنَّهما تابعان.

ويدلّ على ذلك -أيضًا-: أنَّك قد تجد من الصفات ما إعرابه يخالف الموصوف، نحو: يا زيدُ العاقلُ، ف «زيد» مبنى، وصفته مرتفعة ارتفاعًا صحيحًا. فلو كان العامل فى الصفة العامل فى الموصوف، لم تختلف حركتاهما؛ فكانت إحداهما إعرابًا، والأخرى بناءً، وكان مجىء هذا فى النداء دلالة على ما ذكرناه: من أن الصفة ليست بمعمول لما يعمل فى الموصوف.

فإنْ قال قائل: فلِم لا تجعل الصفة - من حيث كانت كالجزء ممّا تجرى عليه - مع الموصوف بمنزلة شىء واحد؟ وتستجيز من أجل ذلك أن يعمل[(٢)] فيها[(٣)] ما عمل فى الموصوف، وتَستدل[(٤)] على ذلك بأشياء من كلامهم تُقوى[(٥)] هذا المسلك؛ من ذلك: أنّهم جعلوه مع الموصوف كاسم واحد، فى نحو: لَا رجلَ ظَريفَ، وكذلك قولهم: يا زَيْدَ بنَ عمرو، وما أشبهه، [و][(٦)] قال الله -سبحانه-: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨] فلمّا وصف المبتدأ بالاسم الموصول دخلت الفاء فى الخبر؛ كما أنّه لمَّا كان المبتدأ موصولًا دخلت الفاءُ فيه؟

قيل: إن ما أوردته من ذلك لا يدلّ شىء منه على كون الوصف معمولًا للعامل فى الموصوف؛ لأنّه يلزم من ذلك أن يكون فى اسم واحد إعرابان، وهذا قد رفضوه فى كلامهم؛ يدلك[(٧)] على رفضهم إيّاه أنَّهم إذا نسبوا إلى تثنية أو جمع -على

(١) فى ب: جمعًا.
(٢) فى ب: تعمل.
(٣) فى أ: فيه.
(٤) فى أ: يستدل
(٥) فى ب: يقوى.
(٦) سقط فى ب.
(٧) فى ب: يدل.

حَدّها- حذفوا علامتى التثنية أو الجمع من الاسم؛ لئلا يجتمع فى الاسم دلالتا إعراب، فإذا كانوا قد كرِهوا ذلك فى التثنية والجمع -مع أن التثنية قد جرت مجرى غير المعرب فى قولهم إذا عدُّوا: واحد، اثنان- فأنْ يُكْرَهَ ذلك فى الإعراب المحض الذى لم يجر مجرى البناء أجدرُ.

ومن ثَمَّ ذهبوا فى قولهم: يا زيدَ بنَ عمرو- لمّا جعل [الموصوف مع الصفة](١) بمنزلة اسم مفرد - إلى أنّه بمنزلة «امرئ» و«ابن» ونحو ذلك من الأسماء التى يتبع ما قبل حرف الإعراب فيها حرفَ الإعراب، ولم يجزْ فيها عندهم إلّا ذلك؛ لأنَّ حركة آخر الاسم الأول لو كانت إعرابًا لوجب أن يكون فى [الاسم الواحد](٢) إعرابان، وذلك ممّا قد اطَّرحوه فى كلامهم فلم يستعملوه.

ومما بيّن ذلك أنّهم حيث قالوا فى المنفىّ: لا رجلَ ظريفَ لك، جعلوا الأول منهما بمنزلة صدور الأشياء التى يضمّ إليها ما يكون معها شيئًا واحدًا. وإذا كان الأمر كذلك كان قول من قال فى «امرئ» ونحوه: إنّه معرب من مكانين- غيرَ مستقيم؛ لما أريتُكَه من حذفهم علامة التثنية والجمع فِى النسب.

و أمّا قوله: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨] فقد جَوَّز أبو الحسن فيه: أن تكون الفاء فيه زائدة.

وحَكى أبو يعلى عن أبى عثمان مثل ذلك.

ووجه ذلك أن الفاء تدخل للعطف أو للجزاء أو زائدة(٣):

فلمّا لم يكن للعطف مذهب -من حيث لم يستقم عَطف الخبر على مبتدئه- لم يصحَّ حمله على العطف.

ولم يُستجز حمله على أنها للجزاء؛ لبعد ذلك فى اللفظ والمعنى:

فأمّا اللفظ؛ فلأن الجزاء -الذى هو فى الأصل شرط لازم- غيرُ مستغنًى عنه ولا يستقِلّ الجزاء إلّا به؛ فلمّا كانت صورة الشرط على ما ذكرنا، ولم يكن الوصف كذلك - لأنّك فى أكثر الأمر مخيّر فى ذكره وتركه - لم يكن موضعًا للجزاء كما يكون موضعًا له مع المبتدأ الموصول، والنكرة الموصوفة؛ كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ

(١) فى أ: الصفة مع الموصوف.
(٢) فى أ: اسم واحد.
(٣) فى ب: وزيادة.

﴿يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [البقرة: ٢٧٤] ثم قال: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٤]. و: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] فلمَّا لم يكن موضعًا له ولا للعطف حكم بزيادة الفاء؛ لأنَّها قد ثبتت زائدة[1] حيث لا إشكال فى زيادتها، وذلك قوله: [من الكامل]

لَا تَجْزَعِى إنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ ... وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِك فَاجْزَعِى[2]

ألا ترى أنَّ إحدى الفاءين لا تكون إلا زائدة؛ لأنَّ «إذا» إنَّما تقتضى[3] جوابًا واحدًا؟!.

وأما بُعْدُ الجزاء فى المعنى؛ فلأن الجزاء ما كان بإثبات معنى أو نفيه، فأمَّا ما كان واقعًا لا محالة، فإنَّه لا يكون من باب الجزاء، والموت ملاقٍ لهم، فرُّوا أو لم يفرّوا.

---

(١) فى ب: زيادة.

(٢) للبيت روايتان: الرفع والنصب، فالرفع رواية الكوفيين حيث وقع الاسم المرفوع بعد أداة الشرط التى هى «إن» والأكثر أن يلى هذه الأداة الفعل، فأعرب الكوفيون المرفوع مبتدأ والجملة بعده خبره، واستدلوا به وبمثله على جواز وقوع الجملة الاسمية بعد إنْ وإذا الشرطيتين ولهم فيها إعرابان: السابق، والثانى: جعل المرفوع فاعلًا لنفس الفعل المذكور بعده نحو: «إن زيد يزورك فأكرمه»، بناء على مذهبهم من جواز تقديم الفاعل على الفعل الرافع له. فأما البصريون فلا يسلمون أولًا رواية الرفع، ثم يقولون: إن صحت هذه الرواية فإنها لا تدل على جواز وقوع الجملة الاسمية بعد أداة الشرط، ولا تدل على جواز تقدم الفاعل على فعله لأن واحدًا من هذين الوجهين غير متعين فى إعراب الاسم المرفوع بعد أداة الشرط، بل هذا الاسم فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده، ويقدر للمحذوف من لفظ المذكور إن كان الذى بعده قد رفع الضمير على الفاعلية، ومن معنى الفعل المتأخر إن كان قد نصب ضمير الاسم كما فى هذا البيت المستشهد به، ومن الأول قوله تعالى: وإن أحد من المشركين استجارك، وهذا هو الراجح وهو الذى قدره ابن عقيل بعد إنشاد البيت.

أما على رواية النصب - إن منفسًا - نصب منفسا بإضمار فعل دل عليه ما بعده؛ لأن حرف الشرط يقتضى فعلًا مظهرًا أو مضمرًا، ولا إشكال على هذه الرواية، لأن التقدير: إن أهلكت منفسًا أهلكته، وهى رواية سيبويه والزمخشرى.

والبيت للنمر بن تولب فى ديوانه ص(٧٢)، سيبويه (١/ ٦٧)، العينى (٢/ ٥٣٥)، ابن الشجرى (١/ ٣٣٣، ٢/ ٣٤٦)، شرح شواهد المغنى للسيوطى (٤٧٢)، ابن يعيش (١/ ٢٢، ٢/ ٨٣)، المقتضب (٢/ ٧٦)، المغنى (١/ ١٦٦)، ابن عقيل (١/ ٤٤١، ٥٢١)، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٩٤ معانى القرآن للأخفش ٤٧٦، شرح أبيات المغنى للبغدادى (٦/ ٢٣٤، ٢٥١)، الكامل (٣/ ٣٠٠).

(٣) فى ب: يقتضى.

فإن قلت: فقد تقول فى الجزاء: لأضربنّك إن سكتّ أو نطقت، ولأعطينك إن خرجت أو أقمت؟

فإن هذا كلام متَّسع فيه مُخرج عن أصله؛ وحكمُه إذا استُعمِل حرفُ المجازاة أن يَفعَل الإعطاء إذا وقع الخروج، ثم يبدو له أن يفعله فى جميع الأحوال فيقول بعد: أو أقمت. وقد يصحّ أن يحمل هذا الكلام على المعنى؛ فيستقيم أن تكون الفاء جزاء؛ وذلك أنّ معنى(١): ﴿إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ﴾ [الجمعة: ٨]ومعنى: «إنّ الذى تفرون منه من الموت» - واحد؛ فكما يصحّ الجزاء فى هذا الاسم كذلك يصحّ فيما كان بمعناه.

ألا ترى أنّك قد جازيت -حيث كانت الصلة ظرفًا- لمّا كان الظرف متضمّنًا لمعنى الفعل، كقوله: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]؟! ودخلت الفاء فى الخبر، كما دخلت فى الصلة، والصلة فعل محض، وكل ذلك حَمل على المعنى؛ لأنَّ الجزاء المحض لا يكون بالظرف؛ ولذلك قال سيبويه: إنّ «عندك» ونحوه لا يُبنى على «إن».

فأمّا دخول معنى الجزاء فى الآية وصحته، فعلى أن ينزل الكلام كأنه خوطب به من ظنَّ أنَّ فِراره من الموت يُنجيه، وقد جاء الجزاء المحض فى ذلك.

قال الشاعر: [من الطويل]

وَمَن هَابَ أَسبَابَ المنِيَّةِ -يَلقَهَا وَلَو رَامَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلَّمِ(٢)

فإذا جاز فى الجزاء المحض فى البيت؛ فكذلك تكون الآية، والتصحيح لمعنى الجزاء فى ذلك قول محمد بن يزيد(٣).

---

(١) زاد فى أ: الجزاء.

(٢) وهو لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ص(٣٠)، والخصائص (٣/ ٣٢٤، ٣٢٥)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٢٦٧)، وشرح شواهد المغنى (١/ ٣٨٦)، ولسان العرب (سبب).
ويروى: «السماء ينلنه . . . وإن» بدلًا من «المنية يلقها . . . ولو».

(٣) أبو العباس المبرد، من النحاة البصريين، إمام العربية ببغداد فى زمانه، قال السيرافى: كان الناس بالبصرة يقولون: ما رأى المبرد مثل نفسه. . . مولده سنة عشر ومائتين، ومات سنة خمس وثمانين ومائتين ببغداد. من مصنفاته: الكامل، المقتضب، ضرورة الشعر، طبقات النحاة البصريين.
ينظر: البغية (١/ ٢٦٩ - ٢٧١).

فإن قلت: فهلّا استدللت بعمل «إنَّ» فى الاسم على أن معنى المجازاة لا يصحّ فى الآية؛ لأنَّ «إنَّ» لا تدخل[(١)] على الجزاء المحض، فكذلك لا تدخل[(٢)] على هذا الضرب؛ من حيث كان مثل المحض فى كونه جزاء.

قيل: لا يمتنع دخول «إنّ» على هذا الضرب وإن كان قد تضمَّن الاسمُ معنى الجزاء، كما امتنعت من الدخول على الجزاء المحض؛ لأنَّ الذى تدخله[(٣)] اسم لم يقم مقام الحرف، كما كان ذلك فى الجزاء الجازم، والكلام خبر؛ فإن كان كذلك، لم يكن شىء يمنع من إعمال «إنّ».

ألا ترى أنَّها قد دخلت فى قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾ [البروج: ١٠] فعملت فى الموصول الذى دخلت الفاء فى خبره، كما تعمل فيما لم[(٤)] تدخل الفاء [فى][(٥)] خبره؟! فمما[(٦)] دخلت عليه «إنَّ» - ممَّا فى خبره الفاء من صحَّة معنى الجزاء فيه، كما لم تدخل عليه «إنَّ» -قوله[(٧)]: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم .... فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٤]، ولو ألحقت هذا الضرب من الأسماء: «ليت ولعل» لم يجز دخول الفاء؛ لأنَّ الشرط والجزاء خبرٌ، وما تدخل[(٨)] عليه «إنّ» مثله.

فأمّا «ليت، ولعلّ» فإنهما إذا دخلتا أبطلتا معنى الخبر، وإذا بطل الخبر لم يكن موضع مجازاة، وإذا لم يكن موضع مجازاة لم يصحَّ دخول الفاء؛ فصحَّة دخول معنى الجزاء مع دخول «إنّ» كصحته إذا لم تدخل[(٩)]، ومن ثم قال [محمد بن الحسن[(١٠)]][(١١)] فيمن قال: المرأة التى أتزوّجها فهى طالق-: إنه مَن تزوَّج من النساء

(١) فى ب: يدخل.
(٢) فى ب: يدخل.
(٣) فى ب: يدخله.
(٤) فى ب: لا.
(٥) سقط فى ب.
(٦) فى ب: فما.
(٧) فى ب: كقوله.
(٨) فى ب: يدخل.
(٩) فى ب: يدخل
(١٠) محمد بن الحسن بن فرقد، من موالى بنى شيبان، أبو عبد الله: إمام بالفقه والأصول، وهو الذى نشر علم أبى حنيفة، وغلب عليه مذهبه وعرف به وانتقل إلى بغداد، فولاه الرشيد القضاء بالرقة. قال الشافعى: «لو أشاء أن أقول: نزل القرآن بلغة محمد بن الحسن، لقلت؛ =

طَلُق؛ لدخول معنى الجزاء الكلام ولحاق الفاء من أجله، والجزاء يوجب الشياع والإبهام واستغراق الجميع لذلك.

وإذا جاز هذا الذى ذكرناه فى قوله -تعالى-: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨] لم يكن لمن زعم أن الصفة فى حكم الموصوف - من أجل أن الفاء دخلت والفعل فى صلة الصفة دون المبتدأ - دلالة على قوله؛ لاحتماله غير ذلك مما ذكرت(١).

فأمّا قوله [-تعالى-](٢): ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾ ثم جاء: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]:

فإن شئت جعلته مثل قوله: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ﴾ [الجمعة: ٨].

وإن شئت جعلته مبتدأ محذوف الخبر؛ كأنّه لمّا تقدم: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣] قيل: فيما كتب عليكم من الصيام شهر رمضان، أى: صيامه؛ كما قال: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟﴾ [النور: ٢] أى: فيما فُرِضَ عليكم الزانية والزانى، أى: حُكْمُهما. وكذلك ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [محمد: ١٥].

وإن شئت جعلته مبتدأ(٣) وجعلت خبره الموصول، كقولك: زيد الذى فى الدار.

فإن قلت: إذا جعلت: «الذى» وصفًا فى قوله: ﴿ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥] فكيف لم يَكُن(٤) عن الشهر؛ كقولك: شهر رمضان المبارك من شهده فليصمه؟

فإنّ ذلك يكون كقوله: ﴿ٱلْحَآقَّةُ . مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾[الحاقة: ١-٢]، و: ﴿ٱلْقَارِعَةُ . مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١]، ونحو ذلك.

وأمّا جواز دخول معنى الجزاء فيه؛ فلأنَّ شهر رمضان -وإنْ كان معرفة- فليس

= لفصاحته .له كتب كثيرة فى الفقه والأصول، منها «المبسوط» فى فروع الفقه، و «الزيادات» و «الجامع الكبير» و «الجامع الصغير» و «الآثار» و «السير» وغير ذلك. توفى سنة ١٨٩هـ. ينظر: الأعلام (٦/ ٨٠).

(١١) سقط فى ب.

(١) فى أ: ذكرته.

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى ب: ابتداء.

(٤) فى أ: تكن.

بمعرفة معيَّنة.

ألا ترى أنه شائع فى جميع هذا القبيل لا يراد به واحد بعينه؟! فلا يمتنع من أجل ذلك من معنى الجزاء كما يمتنع ما يشار به إلى واحد مخصوص، ومن ثم لم يمتنع [ذلك](١) فى صفة الموت فى قوله: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ﴾ [الجمعة:٨] لأنَّ الموت ليس يراد به موت بعينه، إنَّما يراد به الشِياع، ومعنى الجنس، وخِلافُ الخصوص.

وأشبه الوجوه أن يكون «الذى» وصفًا؛ ليكون النصّ قد وقع على الأمر بصيام الشهر.

ومن قال: إن الفاء فى قوله: ﴿فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨] زيادة -فقياس قوله فى هذه الفاء أن تكون زائدة أيضاً، وهو(٢) قول أبى الحسن وأبى عثمان، فيما روى عنه أبو يعلى بن أبى زرعة.

اختلفوا فى قوله عز وجل(٣): ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [٦].

فروى عن ابن كثير: السين والصاد(٤).

وروى عن أبى عمرو: السين، والصاد، والمضارعة بين الزاى والصاد، رواه عنه العريان بن أبى سفيان.

ورَوَى عنه الأصمعى: ﴿الزِّرَاط﴾ بالزاى(٥).

والباقون بالصاد.

غير أن حمزة يلفظ بها بين الصاد والزاى.

قال أبو بكر: للقارئ بالسين أن يقول: هو أصل الكلمة، ولو لزم لغة من يجعلها صاداً مع الطاء لم يعلم ما أصلها.

---

(١) سقط فى أ.
(٢) فى أ: وهذا.
(٣) فى ب: تعالى.
(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٢٣)، الإعراب للنحاس (١/ ١٢٣)، الإملاء للعكبرى (١/ ٤)، البحر المحيط (١/ ٢٥)، التبيان للطوسى (١/ ٤٠)، تفسير القرطبى (١/ ١٤٨)، الحجة لابن خالويه (٦٢)، الحجة لأبى زرعة (٨٠)، السبعة لابن مجاهد (١٠٥)، الغيث للصفاقسى (٦٢)، الكشاف للزمخشرى (١/ ١١)، المجمع للطبرسى (١/ ٢٧).
(٥) ينظر: البحر المحيط (١/ ٢٥)، تفسير القرطبى (١/ ١٤٨)، الحجة لأبى زرعة (٨٠)، السبعة (١٠٥).

ويقول من يقرأ بالصاد: إنها أخف على اللسان؛ لأن الصاد حرف مطبق كالطاء فتتقاربان[١]، وتحسنان[٢] فى السمع، والسين حرف مهموس؛ فهو أبعد من الطاء، وهى قراءة أبى جعفر والأعرج وشيْبَة وقتادة.

ويقول من قرأ بالزاى: أبدلت منها حرفاً مجهوراً؛ حتى يشبه الطاء فى الجهر، ورُمْت الخفّة، ويحتج بقول العرب: صقْر، وسقْر، وزقْر.

ويقول من قرأ بالمضارعة التى بين [الزاى والصاد][٣]: رمت الخفة، ولم أجعلها زاياً خالصة، ولا صاداً خالصة فتلتبس[٤] بأحدهما.

قال أبو بكر: والاختيار عندى الصاد؛ للخفّة والحُسْن فى السمع، وهو غير مُلْبِس[٥]؛ لأنَّ مَنْ لغته هذا إذا كان يتجنب السين مع الطاء لم يقع عليه لبس؛ لأنَّ السين كأنها مهملة فى الاستعمال عنده مع الطاء، وإنما يقع الإلباس[٦] لو التبست كلمة بالسين بكلمة بالصاد فى معنيين مختلفين، ومع ذلك فهى قراءة الأكثر.

ألا ترى أنَّ مَنْ رُويت عنه القراءة بالسين منهم قد رويت عنه بالصاد؟!

[و][٧] قال: وأما الزاى فأحسب الأصمعى لم يضْبِط عن أبى عمرو؛ لأنَّ الأصمعى كان غير نحوى، ولست أحبّ أن تُحمل القراءة على هذه اللغة، وأحسب أنه سمع أبا عمروٍ يقرأ بالمضارعة للزاى؛ فتوهَّمها زاياً.

وأما القراءة بالمضارعة التى بين [الزاى والصاد][٨] فعدلْتُ عن القراءة بها؛ لأنه تكلُّف حرفٍ بين حرفين، وذاك أصعب على اللسان؛ لأنَّه إنَّما استعمل فى هذه الحال فقط، وليس هو بحرف يُبنى عليه الكلم، ولا هو من حروف المعجم، ولست أدفع أنه من كلام الفصحاء من العرب، إلا أن الصاد أفصح وأوسع وأكثر على ألسنتهم. والسين والصاد والزاى أخوات، والصاد أشبههنّ بالطاء؛ لأنّها مطْبَقة

---

(١) فى أ: فيتقاربان.
(٢) فى أ: يحسنان.
(٣) فى أ: الصاد والزاى.
(٤) فى ب: فيلتبس.
(٥) فى أ: ملتبس.
(٦) فى أ: الالتباس.
(٧) سقط فى أ.
(٨) فى أ: الصاد والزاى.

مثلها، والزاى أقرب -أيضًا- إلى الطاء من السين؛ لأن الزاى حرف مجهور.

قال أبو حاتم(١): ليست الزاى الخالصة بمعروفة. انتهت الحكاية عن أبى بكر.

قال أبو على: الحجة لمن قرأ بالصاد أن القراءة بالسين مضارعة لما أجمعوا على رفضه من كلامهم.

ألا ترى أنهم تركوا إمالة «واقد» ونحوه؛ كراهة أن يُصَعِّدُوا بالمستعلى بعد التسفل بالإمالة؟! فكذلك يكره على هذا أن يتسفّل ثم يتصعّد بالطاء فى «سراط»، وإذا كانوا قد أبدلوا من السين الصاد مع القاف فى «صُقْت»، و«صَوِيق»(٢)؛ ليجعلوها فى استعلاء القاف مع بُعد القاف من السين وقرب الطاء منها - فأن يبدلوا منها الصاد مع الطاء أجدرُ؛ من حيث كانت الصاد إلى الطاء أقرب.

ألا ترى أنهما جميعاً من حروف طرف اللسان، وأصول الثنايا، وأن الطاء تدغم فى الصاد؟!

ويدلك على أنَّ حُسْنَ إبدال [الصاد من السين](٣) فى: «سراط»؛ لما ذكرت [لك](٤) من كراهة التصعّد بعد التسفّل -أنّ مَنْ يقول: «صَوِيق»، و: «صُقْتُ» إذا قال: «قِسْتُ» و: «قسوت»، لم يبدل الصاد منها؛ لأنه الآن ينحدر بعد الإصعاد، وهذا يُسْتَخَفّ ولا يستثقل كما استُثقِل عكسُه.

---

(١) سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم، أبو حاتم السّجستانىّ من ساكنى البصرة. كان إمامًا فى علوم القرآن واللغة والشعر، قرأ كتاب سيبويه على الأخفش مرتين، وروى عن أبى عبيدة وأبى زيد والأصمعىّ وعمرو بن كركرة وروح بن عبادة. وعنه ابن دريد وغيره.
وكان أعلم النّاس بالعروض واستخراج المعمّى، وكان يعدّ من الشّعراء المتوسطين، وكان يعنى باللغة، وترك النحو بعد اعتنائه به، حتى كأنه نسيه، ولم يكن حاذقًا فيه، وكان إذا اجتمع بالمازنىّ فى دار عيسى بن جعفر الهاشمىّ تشاغل، وبادر بالخروج، خوف أن يسأله مسألة فى النّحو. وكان جمّاعًا للكتب يتجّر فيها، ذكره ابن حبّان فى الثقات، وروى له النّسائىّ فى سننه والبزّار فى مسنده. صنف: إعراب القرآن، لحن العامة، المقصور والممدود، القراءات، الوحوش، الطير، النحلة، الفصاحة، الهجاء، خلق الإنسان، الإدغام. وغير ذلك. توفى سنة خمسين - أو خمس وخمسين، أو أربع وخمسين، أو ثمان وأربعين - ومائتين، وقد قارب التسعين.
ينظر: بغية الوعاة (١/ ٦٠٦).

(٢) الأصل: سقت، وسويق. والسويق: هو طعام يتخذ من مدقوق الحنطة والشعير. سمى بذلك؛ لانسياقه فى الحلق. والجمع: أسوقة.

(٣) فى أ: السين من الصاد.

(٤) سقط فى أ.

ألا ترى أنهم لم يميلوا: «نائق»، وأمالوا نحو: «قادر»، و: «قارب»؟!

فإن قلت: إن السين الأصل؛ بدلالة قولهم: «سَرْطَم» و: «سَرَطْراط»، و«الأَخْذ سُرَّيط»[١].

قيل: الألف -أيضاً- أصلها ألَّا تمال، ولكن لمّا وقعت مع الكسرة والياء، فأريد مجانسة الصوتين وملاءمتهما -أميلت، وترك الأصل الذى هو التفخيم والتحقيق لها.

فكذلك فى باب «صراط» و«صويق» و«صالخ»[٢] و«صالغ»[٣]: لمّا أريد فيه[٤] ذلك تُرِكَ الأصل إلى تشاكل الصوتين وتجانسهما، وقد تركوا فى غير هذا -لِمَا ذكرت لك- ما هو أصل فى كلامهم إلى ما ليس بأصل؛ طلباً لاتّفاق الصوتين.

ألا تراهم قالوا: شمباء[٥]، ومَمْ بكَ[٦]، فلم يبينوا النون التى هى الأصل فى الشَّنَب، وَ«مَنْ بك»[٧]؛ لمّا أرادوا أن يوفّقوا بين الصوتين. ولم يستجيزوا إدغام

---

(١) قوله: «الأخذ سريط» هو جزء من مثل تمامه: «الأخذ سرّيط والقضاء ضرّيط»، ومعناه: أن الذى يأخذ بالدين يأخذ بسرعة وسهولة، وإذا جاء صاحب الدين يقتضيه ضرط به وسخر منه. والسّرّيط: من السرط، وهو سرعة البلع. سرطت الشىء، إذا بلعته، ومنه سمى الفالوذ سرطراطًا؛ لسرعة مروره فى الحلق. ومثله قولهم: «الأخذ سلجان، والقضاء ليّان» الليان: المطل، لواه يلويه ليًا وليانًا: إذا مطله، وفى الحديث: «لىُّ الواجد ظلم»، والواجد: الغنىّ والوُجد: الغنى، وفى القرآن: ﴿مِّن وُجْدِكُمْ﴾ [الطلاق: ٦]، وقال ذو الرّمة:

تطيلين ليّانى وأنت مليئة   وأحسن يا ذات الوشاح التّقاضيا

والسّلجان: سرعة الابتلاع أيضًا، سلج اللقمة سلجًا وسلجانًا: إذا بلعها بسرعة، ويروى: «الأخذ سريطى والقضاء ضرّيطى».

ينظر: جمهرة الأمثال (١/ ١٣٩).

(٢) الأصل: سالخ. والسالخ من الحيّات: الأسود الشديد السواد - يقال: «أسود سالخ»، ولا يقال للأنثى: «سالخة»، وإنما يقال: «أسودة» - وهو أقتل ما يكون من الحيات. سمّى بذلك؛ لأنه يسلخ جلده كل عام. والجمع: سوالخ، وسلّخ.

والسالخ - أيضًا -: جرب يسلخ جلود الجمال ونحوها.

ينظر: المعجم الوسيط (سلخ).

(٣) الأصل: سالغ، يقال لذى الحافر: سلغ سلغا وسلوغًا، أى: صار قارحًا. وسلغ ولد الشاة أو البقرة، أى: طلع نابه وتمت أسنانه فهو وهى سالغ. والجمع: سلّغ وسوالغ.

ينظر: المعجم الوسيط (سلغ).

(٤) فى أ: منه.

(٥) فى أ: شنباء.

(٦) فى أ: من بك.

(٧) فى أ، ب: «عامر». ولا معنى له؛ فلعل الصواب ما أثبتناه.

النون فى الباء؛ من حيث كان متشابهاً [مع] ما لم يدغم فى الباء وهو الميم؟! فكما تركوا الأصل ههنا طلباً للمشاكلة، كذلك يُترك الأصل فى «سراط»، ويُختار إبدال الصاد من السين.

فأما القراءة بالزاى فليس بالوجه؛ وذلك أن من قال فى «أصدرت»: «أزدرت»، وفى «القصد»: «القزد» -فأبدل من الصاد الزاى- فإنه إذا تحركت الصاد فى نحو: «صدرت»، و«صدقت»، لم يبدل. فإذا لم يبدلوا الصاد زاياً إذا تحركت مع الدال، وكانت الطاء فى ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ مثل الدال فى «القصد» فى حكم الجهر - فكذلك ينبغى ألا تبدل من السين الزاى فى «سراط» من أجل الطاء؛ لأنها قد تحرّكت كما تحركت فى «صدقت»، مع أن بينهما فى «سراط» حاجزين.

وقد قال سيبويه: إذا قال: مصادر، فجعل بينهما حرفاً -ازداد التحقيق حسناً وكثرة. يريد: يزداد التحقيق للصاد كثرة -إذا وقع الفصل بالحرف على التحقيق- إذا وقع الفصل بحركة نحو: صَدَقَ.

وإنما لم تبدل(١) فى الموضعين لمّا فَصلت الحركَةُ أو الحرف؛ لأنَّ التبيين وتصحيح الصاد فى «قصد» و«أصدرت» قد كان يجوز ولا حاجز بينهما؛ فلما وقع الفصل وحجزت الحركة أو الحرف امتنع ما كان يجوز من قبل.

ألا ترى أن المتقاربين إذا وقعا فى كلمة واحدة ، ففصل بينهما الحركة -بُيِّن، وذلك نحو: وَتِد. ومن أدغم قدّر فيه الإسكان، مثل: فَخْذ، فأدغم على ذلك؟! فكما لم يَقْو الإدغام ولم يكثر مع حجز الحركة؛ كذلك لا يقوى البدل مع حجز الحركة؛ لاجتماع الموضعين فى أن القصد فيهما تقريب حرف من حرف.

فأما القراءة بالمضارعة، فأحسن من القراءة بإبدال الزاى من السين؛ لأنّ من لم يُبدل من الصاد الزاى إذا تحركت قد يضارع بنحو صاد «صدقت»، ويضارع بها إذا بعدت نحو: «مصادر»، و: «الصراط» كما قالوا: جِلبلاب، فوفّقُوا بين الحرفين مع حجز ما حَجَز بينهما من الحروف، وكأنّه أحبّ أن يشاكل بهذه المضارعة؛ ليكثُر بذلك تناسب أحد الحرفين إلى الآخر؛ فأشرب الصاد صوت الزاى لذلك.

ومما يقوِّى مضارعة الصاد فى «الصراط» بالزاى، أنَّهم حيث وجدوا الشين مشبِهة

---

(١) فى أ: يبدل.

للصاد والسين -فى الهمس والرخاوة والاستطالة إلى أعلى الثَّنِيَّتَيْنِ- ضارعوا بها الزاى لمَّا وقع بعدها[١] الدال؛ ليتفقا فى الجهر، وذلك نحو قولهم: «أزدق»، فى «الأشدق»، وكذلك فعلوا بالجيم قبل الدال؛ لقربها من الشين، وذلك قولهم: «أزدر»، فى «الأجدر»، فإذا ضارعوا بهذين الحرفين الزاى؛ ليقرِّبوها بذلك من الدال- مع تباعد مخارجهما من الزاى- فأن يضارعوا بها الصاد أجدر؛ لقربها منها واتفاقهما فى المخرج.

ويؤكِّد هذه المضارعة أنَّهم قالوا: اجدرءوا، واجدمعوا، فأبدلوا من تاء «الافتعال» الدال لمَّا أشرِب صوت الزَّاى؛ كما أبدلوا[٢] فى «مزدجر» ونحوه، ولا يجوز أن تُخْلَص[الشين والجيم][٣] زايًا كما فعلْت ذلك فى الصاد والسين فى: القصد، و: يَسْدل ثوبه؛ لأنهما لم تقربا[٤] من الزاى قرب [الصاد والسين][٥] منها.

ويقوى اتساع ذلك فى الاستعمال أن سيبويه قال: زعم هارُون أنها قراءة الأعرج، قال: وقراءة أهل مكة اليوم ﴿حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ﴾ [القصص: ٢٣]: بين الصاد والزاى.

قال: والمضارعة فى الصاد -يعنى إذا كانت مع الدال- أكثر وأعرف منها فى السين. يعنى: فى نحو: «يَزْدل ثوبه».

وممَّا يحتجّ به مَن أخلص الصاد وحققها، على من ضارع بها الزاى - أن يقول: [إن][٦] الحرف قد أُعلّ مرة بالقلب؛ فلا تستقيم المضارعة؛ لأنها إعلال آخر، وقد رأيتهم كرهوا الإعلال فى الحرفين إذا تواليا؛ فإذا لم يوالوا بين إعلالين فى حرفين مفترقين، فألّا يوالوا بين إعلالين فى حرف واحد أجدر.

ويُقَوِّى ذلك: أنهم حذفوا النون من نحو «بَلْعنبر»، و: «بلحارث»، ولم يحذفوا من: «بنى النجار»، مع توالى النونات؛ حيث كانت اللام قد أعلت[٧] بالقلب؛ لئلا

---

(١) فى ب: بعده.
(٢) فى ب: أبدل.
(٣) فى أ: الجيم والشين.
(٤) فى أ: يقربا.
(٥) فى أ: السين والصاد.
(٦) سقط فى ب.
(٧) فى ب: اعتلت.

يتوالى إعلالان: الحذف والقلب، وإن كانا من كلمتين مفترقتين؛ فإذا كُرِهَ فى هذا النحو كان توالى إعلالين فى حرف واحد أبعد.

ومما يحتجون به على من ضارع بها الزاى: أن هذه المضارعة تشبه الإدغام فى أنه تقريب الحرف الأول من الثانى، فكما أن الصاد لا تدغم فى الطاء؛ لانتقاص صوتها بذلك، فكذلك(١) لا ينبغى أن يضارَع بها؛ لأنَّ هذه المضارعة فى حكم الإبدال، بدلالة أنَّهم حيث ضارعوا بالجيم الزاىَ فى قولهم: اجدرءوا واجدمعوا - أبدلوا من تاء الافتعال الدال كما أبدلوا فى: «مزدجر».

وقال سيبويه: لم تكن المضارعة هنا(٢) الوجه، يعنى فى «الصراط».

اختلفوا فى ضمِّ الهاء من: ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ [٧].

فقرأ حمزة وحده: ﴿عليهُم﴾ بضم الهاء(٣). وكذلك: ﴿لَدَيهُم﴾، و﴿إليهُم﴾ هذه الثلاثةُ الأحرفُ بالضم وإسكان الميم.

وقرأ الباقون: ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ وأخواتِها بكسر الهاء.

واختلفوا فى الميم:

فكان عبد الله بن كثير يصل الميم بواوٍ، انضمَّت الهاء قبلها(٤) أو انكسرت(٥)، فيقول: ﴿عَلَيهِمُو، غيرِ المغضوب عَلَيهِمُو ولا الضالين﴾ [الفاتحة:٧]، و: ﴿على قُلُوبِهِمُو، وعلى سَمْعِهِمُو، وعلى أَبْصَارِهِمُو غشاوة﴾ [البقرة: ٧].

واختلفوا(٦) عن نافع فى الميم:

---

(١) فى أ: كذلك.

(٢) فى أ: ههنا.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٢٣)، الإعراب للنحاس (١/ ١٢٤)، الإملاء للعكبرى (١/ ٥)، البحر المحيط (١/ ٢٦)، التبيان للطوسى (١/ ٤٣)، تفسير القرطبى (١/ ١٤٨)، الحجة لابن خالويه (٦٣)، الحجة لأبى زرعة (٨٠)، السبعة لابن مجاهد (١٠٨)، الغيث للصفاقسى (٦٣)، المجمع للطبرسى (١/ ٢٨)، المحتسب لابن جنى (١/ ٤٣، ٤٤).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٢٤)، الإعراب للنحاس (١/ ١٢٤)، الإملاء للعكبرى (١/ ٦)، البحر المحيط (١/ ٢٦)، التبيان للطوسى (١/ ٤٣)، التيسير للدانى (١٩)، تفسير القرطبى (١/ ١٤٨)، المجمع للطبرسى (١/ ٢٨)، المحتسب لابن جنى (١/ ٤٣، ٤٤).

(٥) ينظر: البحر المحيط (١/ ٢٦)، الحجة لأبى زرعة (٨٠)، السبعة لابن مجاهد (١٠٨)، الغيث للصفاقسى (٦٣)، المحتسب لابن جنى (١/ ٤٣، ٤٤).

(٦) فى ب: اختلف.

فقال إسماعيل بن جعفر(١)، وابن جَمّاز(٢)، وقالون(٣)، والمسيّبى(٤): الهاء مكسورة، والميم مضمومة(٥)، أو منجزمة، أنت فيها مخيَّر.

وقال أحمد بن قالون عن أبيه: كان نافع لا يعيب ضمّ الميم. فهذا يدلّ على أن قراءته كانت بالإسكان.

---

(١) إسماعيل بن جعفر بن أبى كثير، الإمام، الحافظ، الثقة، أبو إسحاق الأنصارى، مولاهم المدنى. ولد سنة بضع ومائة. وسمع من: عبد الله بن دينار، وأبى طوالة عبد الله بن عبد الرحمن، والعلاء بن عبد الرحمن الحرقىّ، وحميد الطويل، وعمرو بن أبى عمرو، وربيعة بن أبى عبد الرحمن، وهشام بن عروة، وطبقتهم. وقرأ القرآن على شيبة بن نصاح، ثم عرض على نافع الإمام، وسليمان بن مسلم بن جمّاز، وبرع فى الأداء، وتصدّر للحديث والإقراء، ومنهم من يكنيه أبا إبراهيم، وكان مقرئ المدينة فى زمانه. وروى عنه: قتيبة بن سعيد، وعلى بن حجر، ومحمد بن سلام البيكندى، وإبراهيم بن عبد الله الهروى، وداود ابن عمرو الضبّى، ومحمد بن الصّبّاح الدّولابى، وعيسى بن سليمان الشّيزرى، وأبو همّام الوليد بن شجاع، ومحمد بن زنبور، وخلق سواهم. قال يحيى بن معين: ثقة، مأمون. قلت: توفى سنة ثمانين ومائة.
ينظر: السير (٨/ ٢٢٨ - ٢٣٠).

(٢) سليمان بن مسلم بن جماز وقيل: سليمان بن سالم بن جماز -بالجيم والزاى مع تشديد الميم- أبو الربيع الزهرى مولاهم المدنى، مقرئ جليل ضابط، مات بعد السبعين ومائة فيما أحسب.
ينظر: طبقات القراء (١/ ٣١٥).

(٣) مقرئ المدينة، وتلميذ نافع، هو الإمام المجوّد النّحوى، أبو موسى عيسى بن مينا، مولى بنى زريق. يقال: كان ربيب نافع، فلقّبه بقالون لجودة قراءته. روى عن شيخه، وعن محمد ابن جعفر بن أبى كثير، وابن أبى الزّناد. وعنه: أبو زرعة، وابن ديزيل، وإسماعيل القاضى، وأحمد بن صالح، وأبو نشيط، وموسى بن إسحاق، وخلق. وتلا عليه ابنه أحمد، والحلوانىّ، وأبو نشيط، وعدة. قال علىّ بن الحسن الهسنجانى: كان شديد الصّمم، فكان ينظر إلى شفتى القارئ ويردّ. مات سنة عشرين ومائتين عن نيّف وثمانين سنة.
ينظر: السير (١٠/ ٣٢٦ - ٣٢٧).

(٤) إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن، أبو محمد المسيّبى المخزومى، المدنى المقرىء، قرأ على نافع بن أبى نعيم، وهو من جلة أصحابه المحققين، وقد روى عن ابن أبى ذئب وغيره، أخذ القراءة عنه ولده محمد، وأبو حمدون الطيب بن إسماعيل. وخلف بن هشام البزار، ومحمد بن سعدان، ومحمد بن جبير وطائفة كبيرة، وحدث عنه ابن ذكوان، وأحمد ابن حنبل، روى له أبو داود فى سننه حديثًا.
وقال عبد الله بن الصقر السكرى: حدثنا محمد بن إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن، ابن عبد الله بن المسيب المسيبى، عن أبيه. توفى سنة ست ومائتين.
ينظر: معرفة طبقات القراء (ص١٢١ - ١٢٢).

(٥) ينظر: الإملاء للعكبرى (١/ ٦١)، البحر المحيط (١/ ٢٧)، تفسير القرطبى (١/ ١٤٩)، المجمع للطبرسى (١/ ٢٨)، المحتسب لابن جنى (١/ ٤٣، ٤٤).

قال أحمد بن موسى: والذى قرأت به الإسكان.

وقال وَرش(١): الهاء مكسورة والميم موقوفة إلّا أن تلْقى الميمَ ألفٌ أصلية، فإذا لقيتها ألف أصلية ألحق فى اللفظ واوًا، مثل قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمُو ءَأَنذرتَهُمُو أم لم تُنْذِرْهُم﴾ [البقرة: ٦].

وكان أبو عمرو، وعاصم، وابن عامر(٢)، والكسائى يكسرون الهاء، ويسكّنون الميم، فإذا لقى الميمَ حرفٌ ساكن اختلفوا:

فكان ابن كثير، ونافع، وعاصم، وابن عامر يَمْضون على كسر الهاء، ويضمّون الميم إذا لقيها ساكن، مثل قوله: ﴿عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ﴾ [البقرة: ٦١ ، آل عمران: ١١٢]، و: ﴿مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٣]، وما أشبه ذلك.

وكان أبو عمرو يكسر الهاء -أيضًا- ويكسر الميم(٣)، فيقول: ﴿عَلَيْهِمِ الذِّلَّة﴾

---

(١) شيخ الإقراء بالدّيار المصرية، أبو سعيد، وأبو عمرو، عثمان بن سعيد بن عبد الله بن عمرو، وقيل: اسم جدّه عدىّ بن غزوان القبطى الإفريقى مولى آل الزّبير. قيل: ولد سنة عشر ومائة. جوّد ختمات على نافع، ولقّبه نافع بورش، لشدة بياضه، والورش لبن يصنع، وقيل: لقّبه بطائر اسمه ورشان، ثم خفّف، فكان لا يكرهه، ويقول: نافع أستاذى سمّانى به. وكان فى شبيبته روّاسًا، وكان أشقر أزرق، ربعةً سمينًا، قصير الثياب، ماهرًا بالعربية، انتهت إليه رئاسة الإقراء.

تلا عليه: أحمد بن صالح الحافظ، وداود بن أبى طيبة، ويوسف الأزرق، وعبد الصمد ابن عبد الرحمن بن القاسم، ويونس بن عبد الأعلى، وعدد كثير. وكان ثقةً فى الحروف حجّةً. قال يونس: كان جيد القراءة، حسن الصوت، إذا قرأ يهمز، ويمد، ويشدد، ويبين الإعراب، لا يملّه سامعه. مات بمصر فى سنة سبع وتسعين ومائة.

ينظر: السير (٩/ ٢٩٥، ٢٩٦).

(٢) هو عبد الله بن عامر اليحصبى، ويحصب فخذ من حمير، وكنيته: أبو نعيم، وقيل: أبو عمران، وقيل: غير ذلك، كان إمام مسجد دمشق، وقاضيها. تابعى لقى واثلة بن الأسقع، والنعمان بن بشير، وقال يحيى بن الحارث الذّمارىّ: إنه قرأ على عثمان - رضى الله عنه - وقرأ عثمان على رسول الله ﷺ. توفى بدمشق يوم عاشوراء سنة ثمانى عشرة ومائة، ومولده سنة إحدى وعشرين، وقيل: غير ذلك. وكان إمام المسلمين بالجامع الأموى فى أيام عمر ابن عبد العزيز، وقبله، وبعده، وكان يأتم به وهو أمير المؤمنين، وناهيك بذلك منقبة، وجمع له بين الإمامة والقضاء، ومشيخة الإقراء بدمشق، ودمشق - إذ ذاك - دار الخلافة، ومحط رحال العلماء والتابعين. وراوياه عن أصحابه: هما: هشام، وابن ذكوان.

ينظر: السير (٥/ ٢٩٢)، طبقات خليفة (ص٢٣٥)، الجرح والتعديل (٥/ ١٢٢)، تاريخ الإسلام (٣/ ٢٦٧)، ميزان الاعتدال (٢/ ٤٤٩)، طبقات القراء (١/ ٤٢٣).

(٣) ينظر: التيسير: ١٦، الحجة لابن خالويه ٨٠، الغيث ١١٧.

و: ﴿إِلَيْهِمِ اثْنَيْن﴾ [يس: ١٤] وما أشبهه.

وكان حمزة والكسائى يَضُمَّان الهاء والميم معًا، فيقولان: ﴿عليهُمُ الذلّة﴾[١] و: ﴿من دونهُمُ امرأتين﴾ وما أشبه ذلك.

[و][٢] قال أبو بكر أحمد بن موسى: وكل[٣] هذا الاختلاف فى كسر الهاء وضمها إنَّما هو فى الهاء التى قبلها كسرة، أو ياء ساكنة، فإذا جاوزتَ هذين لم يكن فى الهاء إلا الضّم.

وإذا لم يكن قبل الميم هاء -قبلها كسرة أو ياء ساكنة- لم يجز فى الميم إلّا الضم أو التسكين، مثل قوله: ﴿منكُمْ﴾، و ﴿أنتُمْ﴾.

قال أبو بكر: [فى حجة من][٤] قرأ: ﴿عَلَيْهِمُو﴾ بكسر[٥] الهاء ووصل الميم بالواوِ - وهو قول ابن كثير ونافع فى أحد قوليه -: قال سيبويه: قال بعضهم: ﴿عَلَيْهِمُو﴾ أتبع الياء ما أشبهها، وترك ما لا يشبه الياء ولا الألِف على الوصل.

وقال أبو حاتم: هى قراءة الأعرج.

قال [أبو بكر][٦]: وقال بعض من احتجّ لذلك: إن الهاء من جنس الياء؛ لأنَّ الهاء تنقطع إلى مخرجِ الياء؛ فوجب لذلك إتباع الهاء الياء.

وحجَّة من قرأ: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ - بكسر[٧] الهاء وإسكان[٨] الميم، وهو قول عاصم، وأبى عمرو، [والكسائى، وابن عامر][٩] - أن يقول: إنَّه أُمن اللبس؛ إذ كانت الألف فى التثنية قد دلّت على الاثنين، ولا ميم فى الواحد، فلما لزمت الميمُ الجمع حذفوا الواو، وأسكنوا الميم؛ طلبًا للتخفيف إذ كان لا يشكل.

قال: وقال: لمّا كانت الهاء فى: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ هى الهاء التى [كانت][١٠] فى:

---

(١) ينظر المصادر السابقة.
(٢) سقط فى أ.
(٣) فى أ: كل.
(٤) فى ب: فيمن.
(٥) فى أ: فكسر.
(٦) سقط فى أ.
(٧) فى ب: فكسر.
(٨) فى ب: أسكن.
(٩) فى أ: وابن عامر والكسائى.
(١٠) سقط فى أ.

﴿عَلَيْهِ﴾ وجب إقرارها[١] على ما كانت عليه من الكسر قبل دخول الميم[٢]؛ إذ كانت العلة واحدة.

وحجة من قرأ: ﴿عَلَيْهُمْ﴾ - وهو قول حمزة -: أنَّهم قالوا: ضمّ الهاء هو الأصل؛ وذلك أنَّها إذا انفردت من حروف تتّصل بها، قيل: هُم فعلوا. والواو هى القراءة القديمة، ولغة قريش، وأهل الحجاز، ومَن حولهم من فصحاء اليمن.

قالوا: وإنَّما خصّ حمزةُ هذه الحروف الثلاثة بالضم - وهى: ﴿عَلَيْهُمْ﴾ و: ﴿إِلَيْهُمْ﴾ و: ﴿لَدَيْهُمْ﴾ - لأنَّهنّ إنْ أَوْلَاهنَّ ظاهرًا صارت ياءاتهنَّ ألفات، مثل: على القوم، ولدى القوم، وإلى القوم، ولا يجوز كسر الهاء إذا كان قبلها ألف.

وحجّة من ضمّ الميم إذا لقيها ساكن بعد الهاء المكسورة، أن يقول: إنى لمّا احتجت إلى الحركة رددت الحرف إلى أصله؛ فضممت، وتركت الهاء على كسرها؛ لأنَّه لم تأت ضرورةٌ تُحْوج إلى ردّها إلى الأصل؛ ولأنَّ الهاء إنَّما تبعت الياء؛ لأنَّها شُبِّهت بها، ولم تتبعها الميم، لبعدها منها.

قال أبو حاتم: وهى لغة فاشية بالحرمين.

وحجّة من كسر الميم للساكن الذى لقيها -والهاء مكسورة- أن يقول: أتبعت الكسر الكسر؛ لثقل الضم بعد الكسر؛ كما استثقلوا ضمّ الهاء بعد الكسرة، وكذلك استثقلوا ضمَّة الميم بعد [كسر][٣] الهاء.

ألا ترى أنه ليس فى كلامهم مثل: فِعُل، وأنَّهم يضمون ألف الوصل فى مثل: اقتل؛ فرارًا من الضم بعد الكسر؟!.

وحُجّة من كسر الهاء إذا لم يَلْقَ الميم ساكن، وضمّها إذا لقى الميم ساكن - وهو قول الكسائى - أنَّه يقول: إذا ردّ الميم إلى أصلها ردّ الهاء -أيضًا- إلى أصلها، وأتبع الضمّ الضمّ؛ استثقالًا للخروج من الكسر إلى الضَمّ.

قال: والاختيار ﴿عَلَيْهِمْ﴾ بالكسر؛ لأنَّها أخفّ على اللسان، وهى قراءة الأكثر.

قال سيبويه[٤]: الهاء تكسر إذا كان قبلها ياء أو كسرة؛ لأنَّها خفيّة، كما أن الياء

---

(١) فى أ: إقرارهما.
(٢) زاد فى ب: عليه.
(٣) سقط فى ب.
(٤) عمرو بن عثمان بن قنبر، إمام البصريين سيبويه أبو بشر، ويقال: أبو الحسن، مولى بنى =

خفيّة، وهى من حروف الزيادة؛ كما أن الياء من حروف الزيادة، وهى من موضع الألف، وهى أشبه الحروف بالياء؛ فكما أمالوا الألف فى مواضع استخفافًا، كذلك كسروا هذه الهاء وقلبوا الواو ياءً؛ لأنه لا تثبت واو ساكنة وقبلها كسرة. وذلك قولك: مررت بهى [قبل]، و: لديهى مال، و: مررتُ بدارهى قَبْل. وأهل الحجاز يقولون: مررت بهو قبلُ، و: لَدَيْهُو مال، ويقرءون: ﴿فَخَسَفْنَا بِهُو وَبِدَارِهُو[١] الأَرْضَ﴾ [القصص: ٨١]، فإن ألحقت[٢] الهاءَ الميمَ فى علامة الجمع كسرتَها؛ كراهية[٣] الضمة بعد الكسرة.

ألا ترى أنَّهما لا تلزمان[٤] حرفًا أبدًا - يعنى أنَّه ليس فى الكلام مثل: فِعُل - فإذا كسرت الميم قلبت الواو ياء كما فعلت ذلك فى الهاء؟! ومن قال: ﴿وَبِدَارِهُو الأَرْضَ﴾ قال: «عليهُمُو مال».

قال: والاختيار - إذا لقيها ساكن - كَسْرُ الميم؛ وذلك أنه أخفّ، وهذه الكسرة ليست بالكسرة التى تأتى لالتقاء الساكنين ولا أصل لها فى الكلمة؛ لأن هذا الحرف له حركة فى الأصل فحقّه أن يُردّ - متى احتيج إلى حركته - إلى الأصل؛ وكأنّ من

= الحارث بن كعب، ثم مولى آل الربيع بن زياد الحارثى، ولقّب سيبويه، ومعناه: رائحة التفّاح، فقيل: كانت أمّه ترقّصه بذلك فى صغره - وقيل: كان من يلقاه لا يزال يشمّ منه رائحة الطّيب، فسمّى بذلك. وقيل: كان يعتاد شمّ التفّاح. وقيل: لقّب بذلك للطافته؛ لأنّ التفّاح من أطيب الفواكه. كان أصله من البيضاء من أرض فارس، ونشأ بالبصرة، وأخذ عن الخليل ويونس وأبى الخطّاب الأخفش وعيسى بن عمر. وقال أبو عبيدة: قيل ليونس بعد موت سيبويه: إن سيبويه صنّف كتابًا فى ألف ورقة من علم الخليل، فقال: ومتى سمع سيبويه هذا كله من الخليل! جيئونى بكتابه، فلمّا رآه قال: يجب أن يكون صدق فيما حكاه عن الخليل، كما صدق فيما حكاه عنّى. وقال الأزهرىّ: كان سيبويه علامةً، حسن التّصنيف، جالس الخليل وأخذ عنه، وما علمت أحدًا سمع منه كتابه هذا؛ لأنّه احتضر، وقد نظرت فى كتابه، فرأيت فيه علمًا جمًّا. ومات بالبيضاء، وقيل: بشيراز، وقيل: غمًّا بالذّرب سنة ثمانين ومائة. قال الخطيب: وعمره اثنتان وثلاثون سنة، وقيل: نيّف على الأربعين. وقيل: مات بالبصرة سنة إحدى وستّين، وقيل: سنة ثمان وثمانين. وقال ابن الجوزىّ: مات بساوة سنة أربع وتسعين.

ينظر: البغية (٢/ ٢٢٩ - ٢٣٠).

(١) فى أ: بداره.

(٢) فى ب: لحقت.

(٣) فى أ: كراهة.

(٤) فى أ: يلزمان.

يكسر يقدّر أن أصل الحرف: ﴿عَلَيْهِمِى﴾.

روى عن الحسن أنه كان يقرأ: ﴿عَلَيْهِمِى﴾ بكسرتين ويُثْبت الياء فى الوصل.

وقال أبو حاتم: لم أسمع أحدًا يقرأ بكسر الميم إلا ألحق الياء فى الوصل، ولا أحدًا يضمُّ الميم إلا ألحق واوًا فى الوصل، والواو والياء تسقطان فى الوقف. انتهت الحكاية عن أبى بكر.

قال أبو على: الحجّة لمن قرأ: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ بكسر الهاء: أن الهاء من مخرج الألف، وهى فى الخفاء نحوها؛ فكما أنَّ الكسرة أو الياء إذا وقعت إحداهما قبل الألف أميلت الألف نحوها، وقرِّبت منها- كذلك إذا وقعت قبل الهاء قُرِّبت الهاء منها بإبدال ضمّتها كسرة؛ كإمالتهم الألف نحو الياء.

وممّا يؤكّد شَبَهها بالألف، أنَّهم قد قالوا: أخذت أخذِه، و: ضربت ضربِه، فأمالوا الفتحة التى قبلها نحو الكسرة، كما أمالوها إذا كانت قبل الألف نحو الكسرة؛ لتميل الألف نحو الياء.

فإن قلت: إنَّه لا شىء فى قولهم: «ضَربت ضربه»، يوجب الإمالة[1] من كسرة ولا ياء ولا غيرهما مما يوجب الإمالة؛ فكيف استدللت بقولهم: ضربت ضربِه، على ما يوجب كسر الهاء فى ﴿عَلَيْهِمْ﴾، وليس فى «ضربه» شىء يوجب الإمالة؟!

قيل: إنَّ ذلك يُشبِه من الإمالة ما أميل لغير سبب [يوجب الإمالة][2]؛ كقولهم فى العَلَم: «الحجّاج»، و«الناس»، وكقولهم: «طلبنا»، و«رأيت عنتا». فعلى هذا الحد أمالوا فى قولهم: «ضربت ضربِه».

ألا ترى أنهم لم يميلوا إذا جاورت الياء والكسرة حرفًا سوى الهاء. وكان إمالة الفتحة مع الهاء ساكنةً أكثر فى الاستعمال من باب «طلبنا» وأقيس؛ لأنَّ الهاء قد أُجريت متحركة مُجرى الألف -فيما ستراه بعدُ، إنْ شاء الله- فإذا كانت ساكنة كانت أن تُجرى مُجرَى الألف أجدر وأسهل.

وممّا يؤكّد شَبَه الهاء بالألف اجتماعُهما فى تبيين الحركة نحو: «أنا» و: «حَىّ هلا» كتبيينهم إيَّاها بالهاء فى: ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾[الحاقة: ١٩] و: ﴿حِسَابِيَهْ﴾. [الحاقة: ٢٠] ولو لفظت بالباء من «ضرب»، لقلت فى قول الخليل إن شئت: بَه، وإن شئت: با.

---

(١) فى أ: إمالة الألف.

(٢) فى ب: موجب للإمالة.

فكما جرَتا مجرًى واحدًا فى هذا، كذلك جعل فى ﴿عَلَيْهِمْ﴾ بمنزلة الألِف فى أن أُبدل من ضمتها كسرة؛ ليوفِّق بين الصوتين فيكونا من جهة واحدة.

فإن قلت: ما وجه استجازة الخليل التخييرَ بين الهاء والألف فى إلحاق الحرف الملفوظ [به][١]، وهلّا ألحق الهاء دون الألف؛ لقلة إلحاق الألف فى الوقف، وكثرة إلحاقهم الهاء فيه؟

قيل: جَمَع بينهما؛ لمشابهة كلّ واحد منهما الآخر فيما ذكرنا، ولقيام كل واحد منهما مقام الآخر، ولأنَّهم قد ألحقوا هذه الحروف الألف فى قولهم: با، تا، ثا، ونحوه؛ فكثر فى هذا الباب وإن لم يكثر فى غيره.

فإن قلت: فإنَّ الهاء لا يَجرى فيها الصوت كما يجرى فى الألف وأختيها.

فإنَّها وإن كانت كذلك، فإنّها توافقها فى الخفاء، والضعف، واتّفاق المخرج؛ فلا ينكر -وإن اختلفا من حيث ذكرتُ- أن يتفقا فى تقريب إحداهما من الأخرى، كما قربت الباء من الميم فى قولهم: اصحب مطرًا؛ لاتفاقهما فى المخرج، وإن كانتا قد اختلفتا فى غير ذلك.

ومما بيّن شبَه الهاء بالألف: أنَّهم قد غيّروا بها بعض الحروف فى الوقف، وأبدلوها منه كما فعلوا ذلك بالألف فى: رأيت رَجُلَا.

ومما يدلّ على خفاء الهاء ومشابهتها الألف والياء: أنَّها إذا كانت إضمار مذكّر بعد حرف ساكن أو مجزوم، حرّكوا الساكنَ أو المجزوم بالضمِّ، وذلك قولهم فى الوقف: «لم يضربُهْ، وقدُه، ومِنُه» وقد كسروا -أيضاً- قبله التاء التى للتأنيث؛ وذلك قولهم: «ضَرَبَتِه». ومثل هذا فى قول أبى الحسن قول بعضهم: ادْعِه، فكسروا العين للساكن الثانى الذى هو هاء الوقف، فإذا وصلْتَ أسكَنْتَ كلَّ ذلك؛ لأنَّك تحرك هاء الضمير فتُبَيِّن الحركة[٢].

قال أبو زيد: قال -يعنى رجلًا عربيًّا-: لم أضربِهِما، فكسر الهاء مع الباء.

قال أبو على: فهذا على أنه أجرى الوصل مجرى الوقف نحو: «سبسبًّا»[٣]،

---

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: بالحركة.

(٣) قالت العرب فى الشعر فى القوافى: «سبسبّا» تريد: السّبسب، و «عيهلّ» يريد: العيهل؛ لأنّ التضعيف لما كان فى كلامهم فى الوقف أتبعوه الياء فى الوصل والواو على ذلك. كما =

ولا تحملُه على [باب][١] «أجُؤْكَ» ونحوه؛ لأنَّ سكون الإعراب مثلُ حركته، فلا يتبع[٢] غيره، كما أن حركة [الإعراب][٣] لا يُبدل[٤] منها للإتباع، كما لا تسكن فى حال السعة والاختيار.

ألا ترى أن من قال: ﴿للملائِكَةُ اسجدوا﴾ [البقرة: ٣٤] لم يكن مصيباً، ولم يجز كما جاز «مِنْتِنٌ» وكما جاز: ﴿وعذابِنُ أُركُض﴾[٥] [ص: ٤١-٤٢].

وليس قوله: لم أضربِهما مثل: [من الطويل]

... ... لَمْ يَلدَهُ أَبَوَانِ[٦]

= يلحقون الواو والياء فى القوافى فيما لا يدخله ياء ولا واو فى الكلام، وأجروا الألف مجراهما؛ لأنها شريكتهما فى القوافى، ويمدّ بها فى غير موضع التنوين، ويلحقونها فى غير التنوين، فألحقوها بهما فيما ينوّن فى الكلام، وجعلوا سبسب كأنه مما لا تلحقه الألف فى النصب إذا وقفت، قال رجل من بنى أسد:

ببازل وجناء أو عيهلّ

وقال رؤبة:

لقد خشيت أن أرى جدبّا فى عامنا ذا بعد ما أخصبّا

أراد: جدبًا. وقال رؤبة:

بدء يحبّ الخلق الأضخمّا

فعلوا هذا، إذ كان من كلامهم أن يضاعفوا.

ينظر: الكتاب (٤/ ١٦٩ : ١٧١).

(١) سقط فى ب.

(٢) فى ب: تتبع.

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى ب: لا تبدل.

(٥) فى ب: بعذابن اركض.

(٦) جزء من عجز بيت، وقبله:

ألا رب مولود وليس له أب وذى ولد ....

والبيت لرجل من أزد السراة فى شرح التصريح (٢/ ١٨)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٢٥٧)، وشرح شواهد الشافية ص(٢٢)، والكتاب (٢/ ٢٦٦، ٤/ ١١٥)، وله أو لعمرو الجنبى فى خزانة الأدب (٢/ ٣٨١)، والدرر (١/ ١٧٣، ١٧٤)، وشرح شواهد المغنى (١/ ٣٩٨)، والمقاصد النحويّة (٣/ ٣٥٤)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١/ ١٩)، وأوضح المسالك (٣/ ٥١)، والجنى الدانى ص(٤٤١)، والخصائص (٢/ ٣٣٣)، والدرر (٤/ ١١٩)، ورصف المبانى ص(١٨٩)، وشرح الأشمونى (٢/ ٢٩٨)، وشرح المفصل (٤/ ٤٨، ٩/ ١٢٦)، والمقرب (١/ ١٩٩)، ومغنى اللبيب (١/ ١٣٥)، وهمع الهوامع (١/ ٥٤، ٢/ ٢٦).

لأنَّ التحريك لالتقاء الساكنين؛ وذلك أنه لمَّا أسكن العين التى وَلِيت حرف المضارعة - حيث كان مثل «كبد»، كما أسكن «تَفْخَا» من قوله: أراكَ منتفخاً -التقى ساكنان؛ فحرّكَ لذلك، ومثل ذلك قوله -سبحانه- : ﴿وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ﴾ [النور: ٥٢].

ومثل: «لَمْ يَلْدَه»: ما أنشده أبو زيد: [من الرجز]

أَجِــرُّهِ الــرُّمْــحَ وَلَا تُــهَــالَهْ[١]

ألا تراه حرَّكَ اللام المنجزمة بالفتح؛ لالتقاء الساكنين، كما فعل ذلك فى «لم يلدَه»؟! إلَّا أنَّ اللام فى «تهاله» حُرِّكت للساكن الثانى؛ فكان القياس ألّا تردّ الألف التى هى رِدْف، كما لم تردَّ فيما حكاه سيبويه من قولهم: لم أُبَلِهْ. وليس قول من قال: ﴿وَيَتَّقْهِ﴾؛ كما أنشده أبو زيد: [من الرجز]

قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرْ لَنَا سَوِيقَا[٢]

لأنَّ هذا: إمَّا أن يكون على: سبسبًا.

أو على: لم يك.

ووجهٌ ثالث: وهو أن يُجْرى الوصل فى قوله: اشتر لنا، مُجْرَى الوقف.

ومن ذلك: أنّهم حذفوها لامًا كما حذفوا الياء وأختها، وذلك نحو: شاة، وشفة، وسَنَة، فيمن[٣] قال: سنهاء، وفم. فبحسب كثرة الشبه يحسن إجراؤها مجرى ما قام فيها الشبه منه.

ألا ترى أنَّ الشىء إذا أشبه فى كلامهم شيئاً من وجهين فقد تجرى[٤] عليه - أيضًا- أشياء من أحكامه، نحو: أبواب ما لا ينصرف، ونحو شَبَه «ما» بـ «ليس»؟! فإذا زاد على ذلك كان تشبيهه -بالمشابهة له من جهات كثيرة- أجدر.

---

(١) الرجز بلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٨٨)، وسر صناعة الإعراب ص(٨١)، وشرح المفصل (٤/ ٧٢، ٩/ ٢٩)، ولسان العرب (هول، ويه، خظا، فدى)، والمقتضب (٣/ ١٦٨)، ونوادر أبى زيد ص(١٣).

(٢) للعذافر الكندى فى شرح شواهد الإيضاح ص (٢٥٨)، وشرح شواهد الشافية ص(٢٠٤، ٢٠٥)، وملحق نوادر أبى زيد ص(٣٠٦)، وتاج العروس (بخس)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١/ ٦٦)، وجمهرة اللغة ص(١٣٢٧)، والخصائص (٢/ ٢٤٠، ٣/ ٩٦)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٢٩٨)، والمحتسب (١/ ٣٦١)، والمنصف (٢/ ٢٣٦).

(٣) فى ب: فمن.

(٤) زاد فى ب: أيضًا.

[ومن ذلك][(١)]: أنهم أبدلوها من الياء، كما أبدلوا منها الألف فى: «طائى»، ونحوه. وذلك قولهم: ذِهْ أَمَةُ الله -فى «ذى»[(٢)] - تُسْكَنُ فى الوصل كما أسكنت ميم: ﴿عليهمْ﴾ و: ﴿عليكم﴾ فيه من حيث لزم ما قبلها ضرب واحد من الحركة، وتلحق هذه الهاء التى هى بدل من الياء فى الوصل الياء، وذلك قوله -تعالى-: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ﴾ [يوسف: ١٠٨] فإذا وقفت قلت: هذهْ، تحذفها كما حذفتها فى «عليه» و«به» فى الوقف، وهذا على لغة أهل الحجاز، فأما بنو تميم [فإنهم يقولون فى الوقف][(٣)]: هذهْ، فإذا وصلوا قالوا: هذى فلانة.

ومن ذلك: أنهم أبدلوا الياء منها فى التضعيف؛ كما أبدلوا الألف من الياء فى: حاحيت، وذلك قولهم [فى][(٤)] دهدهت: دهديت، وقالوا: دهدوهة كـ «دحروجة». وقالوا: دُهْدِيَّة، فأبدلوا.

ومن ذلك: أنهم أبدلوا الهمزة منها لامًا؛ كما يُبدلونها من حروف اللين وذلك قولهم: ماء.

قال أبو زيد: قالوا: ماهت الركيّة، تموه، وتميه، وأماهها صاحبها إماهة.

وأنشد أحمد بن يحيى: [من الرجز]

إنَّكَ يَا جَهْضَمُ مَاهُ القَلْبِ   ضَخْمٌ عَرِيضٌ مُخْرَئِشُّ الْجَنْبِ[(٥)]

ومما يقوّى شَبَهها بالألف: أنَّ ناسًا كسروها مع حجز الحرف بينها وبين الكسرة؛ فقالوا: منهم؛ كأنَّهم لمَّا رأوها جارية مجرى الألف جعلوها بمنزلة «جلباب» و«جِلِبلاب»، فإذا كانوا قد كسروا مع هذا الحاجز فأن يكسروا إذا لم يحجز بين الكسرة والياء شىء أجدر، وهذه اللغة -وإن كان سيبويه قد سماها: اللغة الرديئة- فلها من وجه القياس ما ذكرته.

ويقوّيه -أيضاً- من جهة القياس، قول الجميع: هو ابن عمى دِنيًا؛ فقلب من

---

(١) فى أ: كما.
(٢) زاد فى أ: أمه.
(٣) فى أ: فإنهم فى الوقف يقولون.
(٤) سقط فى ب.
(٥) الرجز للأزرق الباهلى فى التاج (موه)، وبلا نسبة فى اللسان (جرش، موه)، والتاج (جرش)، ومقاييس اللغة (٥/ ٢٨٧)، ومجمل اللغة ٤/ ٣٠٢)، والمخصص ١٥/ ١٠٦). ويروى «ما هى» بدلًا من «ماهُ» ويروى -أيضًا- «جاف» بدلًا من «ضخم».

أجل الكسرة، وإن كانت العين قد حَجزت، وقولهم: قِنية، و: زَيْد من العِلْية.

ويقويه -أيضًا- ما حكاه أبو زيد من أن رجلًا من [بنى][(١)] بكر بن وائل قال: أخذت هذا منهِ، ومنهِما، ومنهِمِى.

قال زيد: فكسَرَ الاسم المضمر فى الإدراج والوقف.

قال أبو زيد: وقال -يعنى: هذا الرجل-: عليكُم، فضمّ الكاف.

ومما يؤكد كسر الهاء: أن ناسًا من بكر بن وائل قالوا: بكِم، و: [من الطويل]

.... فَضلَ أَحلَامِكم ....[(٢)]

فكسروا تشبيهًا لها بالهاء من حيث اجتمعا فى الهمس وعلامة الضمير، فإذا أجروا هذا مُجرَى الهاء - لقيام شبهين من الهاء فيه -فإتباع الهاء الكسرة للمشابهات التى فيها من حروف اللين وكثرتها أولى، واستجازة غيره أبعد.

ومن ثَمَّ ألْحَقَ الكافَ حرفَ اللين مَن ألحق، فقال: «أعطيتُكاه» للمذكَّر، و: «أعطيتكيه» للمؤنث، كما ألحقه الهاء فى «أعطيتهاه»، و«أعطيتهوه»؛ لاجتماعهما فيما ذكرت [لك][(٣)]، فكسرهم للكاف فى [نحو][(٤)]: بكم، يدلّ على استحكام الكسرة فى الهاء، وكثرتها فيها.

فإن قال قائل: إنَّ الضمة هى الأصل فى «عليهم»، و«بهم»، ونحو ذلك؛ بدلالة أن علامة المضمر المجرور كعلامة المضمر المنصوب المتصل، وأنَّ ما جاز فيه الكسر جاز فيه الضمّ نحو: ﴿بهو وبدارِهُو الأرض﴾، وليس كل ما جاز فيه الضم يجوز فيه الكسر.

تقول: هذا لَهُ، و: سكنت دارهُ، ولا يجوز كسر الهاء فى شىء من ذلك.

وإذا كان استعمال الضمّ فيه أعمّ وكان الأصل: وجب أن يكون أوجهَ من الكسر.

---

(١) سقط فى أ.

(٢) جزء من عجز بيت، وتمام البيت:

وإن قال مولاهم على جل حادث من الدهر ردوا .... ردوا

وهو للحطيئة فى ديوانه ص(٤١)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٤٢)، والكتاب (٤/ ١٩٧)، وبلا نسبة فى المقتضب (١/ ٢٧٠). والشاهد فيه قوله: «أحلامكم» ؛حيث كسر الكاف تشبيهًا بهاء «أحلامهم»؛ لأنها أختها فى الإضمار، ومناسبة لها فى الهمس، وهى لغة ضعيفة؛ لأن أصل الهاء الضم، والكسر عارض عليها بخلاف الكاف.

(٣) سقط فى أ.

(٤) سقط فى ب.

قيل: إن كون الضمِّ الأصلَ ليس ممّا يجب من أجله أن يُختار على الكسر مع مجاورة الكسرة أو الياء؛ لأنَّه قد تحْدُث أشياء توجب تقديم غير الأصل على الأصل؛ طلباً للتشاكل وما يوجب الموافقة.

ألا ترى أنَّ الأصل ، الذى هو السين فى ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ الصاد أحسن منه، وأن النون، التى هى الأصل فى: «شنباء»، قد رُفِضت وتُرك استعمالها، وكذلك: الأصل فى: «شَقِرَة» و: «نَمِرَة»[١]، فى باب الإضافة قد رُفِض، وكذلك: الأصل فى: «حنيفة»، و: «جديلة» فيها[٢] قد رُفِضَ، ولم يستعمل إلَّا فى أحرف يسيرة. والأصل فى: «يرى» قد رُفض مع جميع حروف المضارعة فى حال السعة والاختيار.

والأصل فى: «عِيد» كذلك -أيضًا- ومن ثَمّ كُسِّر على «أعياد»، ولم يكن كـ «الأرواح».

والأصل فى: «الدُّنيا» قد رفض فى جميع بابه إلا فى «القُصْوى» كما رفض الأصل فى: «تَقْوَى»، و: «شَرْوى»، والأصل فى: فاء «آدم» و: «آخر» أن تكون[٣] همزة، وقد ترك ذلك بدلالة: «أوادم» و: «أواخر»، وإجرائهم إيّاه مجْرى: «ضوارب».

وكذلك جاء فى قول[٤] الخليل والنحويين.

والأصل فى: «قِسِى» أن يكون على: «فُعُول»، وأن يكون فى الفاء الضم والكسر مثل: «حُقِى» و«عُصِى»، «حِقى» و«عِصى». ولم نعلم أحداً -ممّن يوثَق بروايته- حَكَى الضمّ فى فاء هذه الكلمة.

والأصل: تقديم حرف العلة على السين التى هى لام، وأن تكون الواو مصحَّحة كما صحت فى: «العُتُو» ونحوه من المصادر، فترك ذلك إلا فى نحو: «نُحَو» و«نُحُوّ». فهذه كلمة قد تُرك الأصل فيها فى ثلاثة مواضع.

وهذا ممّا يقوّى قراءة حمزة فى ﴿بِيوت﴾ [النور: ٣٦] ونحوه[٥].

على أن سيبويه حَكَى فى تحقير «بيت»: بِيَيْت؛ فإذا جاز إبدال الضمة الكسرة فى التحقير لمكان الياء، فكذلك يجوز أن تبدل من ضمّة فاء «فعُول» -فى الجمع-

(١) فى ب: نمر.
(٢) فى أ: فهذا.
(٣) فى أ: يكون.
(٤) فى ب: قولى.
(٥) فى ب: نحو ذلك.

الكسرة من أجل الياء.

ألا ترى أنه قد قال: إنَّ التحقير والتكسير من واد واحد؟! فإذا رأيت هذه الأشياء وغيرها قد تُركت فيها الأصول، واطُّرحت فى كثير منها، واختير عليها غيرها لمشابهات تعرض، أو تخفيفٍ يُطلب أو غير ذلك -لم يُنكر أن يُترك الأصلُ الذى هو الضمّ فى: ﴿عليهُم﴾، ويؤثَر عليه الكسر؛ ليتشابه الصوتان ويتّفقا ويكون مع ذلك أخفّ فى اللفظ.

فإنْ قال: إنَّ الألف التى شُبِّهَت بها الهاء فى ﴿عليهم﴾، و: «دارِهم» لا تكون إلا ساكنة، وهذه الهاء متحركة؛ فكيف وفّقت بينهما مع اختلافهما من حيث ذكرنا؟

قيل: إنَّ هذا الذى ذكرتَ من الخلاف بينهما لا يوجب لهما اختلافَ حكم بينها وبين الألف فيما ذكرنا؛ لأنَّهم قد جعلوا الهاء متحركة بمنزلة الألف الساكنة.

ألا ترى أن قول الأعشى(١): [من الكامل]

رَحَلَتْ سُمَيَّةُ غُدْوَةً أَجْمَالَها ... ...(٢)

اللام فيه حرف الروى، والهاء وصل، فجعلت الهاء مع تحركها بمنزلة الألف والواو والياء والهاء والسواكن فى نحو: [من الوافر]

. . . . . عَاذِلَ والعِتَابَا ... ...(٣)

---

(١) ميمون بن قيس بن جندل، من بنى قيس بن ثعلبة الوائلى، أبو بصير، المعروف بأعشى قيس، ويقال له: أعشى بكر بن وائل، والأعشى الكبير: من شعراء الطبقة الأولى فى الجاهلية، وأحد أصحاب المعلقات. كان كثير الوفود على الملوك من العرب والفرس، غزير الشعر، يسلك فيه كل مسلك، وليس أحد ممن عرف قبله أكثر شعرًا منه. وكان يغنّى بشعره؛ فسمى «صنّاجة العرب». لقب بالأعشى لضعف بصره. وعمى فى أواخر عمره. مولده ووفاته فى قرية «منفوحة» باليمامة قرب مدينة «الرياض» وفيها داره، وبها قبره. توفى سنة ٧ هـ.

ينظر: الأعلام (٧/ ٣٤١).

(٢) صدر بيت وعجزه:

.... غضبى عليك فما تقول بدا لها

ينظر ديوانه ص(٧٧)، واللسان (رحل، روى)، والتاج (رحل) وبلا نسبة فى اللسان (نفذ)، والتاج (نفذ).

(٣) جزء من صدر بيت لجرير، وتمام البيت:

أقلى اللوم .... وقولى إن أصبت لقد أصابا

والبيت فى ديوانه ص٦٤، الكتاب (٤/ ٢٠٥، ٢٠٨)، النوادر (١٢٧)، المقتضب =

ونحو: [من الطويل]

. . . . حَـبِـيـبٍ وَمَـنْـزِلِى ... ...(١)

[ومن الطويل]:

... ... وَإِنْ لَامَ لائمُو ... ...(٢)

والهاء فى: [من الهزج]

... ... أَعَـارَتْـكِـهـمَـا الـظَّـبـيَـه(٣)

[، ومن المتقارب:]

... ... وَبَـكِّـى الـنِّـسَـاءَ عَـلَى حَـمْـزَةِ(٤)

فكما جرت وهى وصل متحركةٌ مجرى السواكن؛ بدلالة أنَّه لا شىء فى هذه الحروف يكون متحركًا وصلًا إلا إيّاها، وما كان منها متحركاً غيرها كان رويًّا، ولم

= ٢٤٠)، الأصول (٢/ ٤٠٩)، المحلى لابن شقير (٦١) الخصائص (١/ ١٧١، ٢/ ٩٦)، والمنصف (١/ ٢٢٤، ٢/ ٧٩)، والهمع (٢/ ١٥٧)، ابن الشجرى (٢/ ٣٩)، وابن يعيش (٤/ ١١٥، ١٤٥، ٥/ ٧، ٩/ ٢٩). الوافى (٢٢٤، ٢٣١)، والدرر (٢/ ٢١٤).

(١) جزء من صدر بيت لامرئ القيس، وتمام البيت:

قـفـا نـبـك مـن ذكـرى .... بسقط اللوى بين الدخول فحومل

ينظر: ديوانه ص(٨)، والأزهية ص(٢٤٤، ٢٤٥)، وجمهرة اللغة ص(٥٦٧)، والجنى الدانى ص (٦٣، ٦٤)، وخزانة الأدب (١/ ٣٣٢، ٣/ ٢٢٤)، والدرر (٦/ ٧١)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٠١)، وشرح شواهد الشافية ص(٢٤٢)، وشرح شواهد المغنى (١/ ٤٦٣)، والكتاب (٤/ ٢٠٥)، ولسان العرب (قوا)، ومجالس ثعلب ص(١٢٧)، وهمع الهوامع (٢/ ١٢٩)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٢/ ٦٥٦)، وأوضح المسالك (٣/ ٣٥٩)، وجمهرة اللغة ص(٥٨٠)، وخزانة الأدب (١١/ ٦)، والدرر (٦/ ٨٢)، ورصف المبانى ص(٣٥٣)، وشرح الأشمونى (٢/ ٤١٧)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٣١٦)، وشرح قطر الندى ص(٨٠)، والصاحبى فى فقه اللغة ص(١١٠)، ومغنى اللبيب (١/ ١٦١، ٢٦٦)، والمنصف (١/ ٢٢٤)، وهمع الهوامع (٢/ ١٣١).

(٢) جزء من صدر بيت، وهو بتمامه:

هـريـرة ودعـهـا وإن لام لائـمُ غـداة غـد أم أنـت لـلـبـيـن واجـمُ

وهو للأعشى فى ديوانه ص(١٢٧)، والرد على النحاة ص(١٠٣)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٤٨)، والكتاب (٤/ ٢٠٥)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٤٩٥).

(٣) عجز بيت وصدره:

بـسـهـمـيـن أمـلـحـيـن ....

ينظر الخزانة (٢/ ٤٠١).

(٤) عجز بيت لكعب بن مالك، وصدره:

صـفـيـة قـومـى ولا تـقـعـدى .... =

يكن وصلًا كالواو فى قوله: [من الطويل]

... ... وَعَيْنَيْكَ تُبْدِى أَنَّ قلْبَكَ لِى دَوِى(١)

والياء فى: [من الرجز]

وَإِنَّمَا يَبْكِى الصِّبَا الصَّبِىّ(٢)

وكقوله(٣): [من الطويل]

... ... فَقَدْ كَانَ مَأْنوساً فَأَصْبَحَ خَالِيا

كذلك يكون فى قولهم(٤): بِهِى، و:عليهِى، وإن كانت متحركة بمنزلة الألف تتبع الياء أو الكسرة كما تتبعها الألف.

وليست الهاء فى قول القائل: [من الرجز]

شـلَّتْ يَـدَا فَـارِيَـةٍ فَـرَتْـهَـا(٥)
وَفُـقِـئَتْ عَـيْـنُ الَّتِـى أَرَتْـهَـا

كالتى فى قوله: [من الكامل]

... غُـدْوَةً أَجْـمَـالَهَـا ... ...(٦)

وإنما هى بمنزلة التاء فيما أنشده أبو زيد: [من الطويل]

أَلَا آذَنَـتْـنِـى بِـالـتَّـفَـرُّقِ جَـارَتِـى وَأَصْعَدَ أَهْلِى مُنْجِدِينَ وَغَارَتِ(٧)

= ينظر: ديوانه ص (٢١٦)، وبلا نسبة فى اللسان (بكى).

(١) عجز بيت ليزيد بن الحكم وصدره:
تـكـاشـرنـى كـرهـا كـأنـك نـاصـح ....
ينظر: الأمالى (١/٦٨)، شرح المفصل (٣/ ١١٩)، شرح أبيات المغنى (٥/ ١٨١)، ويروى: «صدرك» بدلًا من «قلبك».

(٢) من أرجوزة للعجاج ويروى مع بيت قبله وهو أول القصيدة:
بـكـيـت والـمـحـتـزن الـبـكـى وإنـمـا يـأتـى الـصـبـا الـصـبـى
ينظر: ديوانه (١/ ٤٨٠)، ولسان العرب (حزن)، ومقاييس اللغة (٢/ ٣٣٢)، وديوان الأدب (٢/ ٤١٩)، وأساس البلاغة (حزن)، وتاج العروس (حزن)، وبلا نسبة فى لسان العرب (صبا)، وتهذيب اللغة (١٢/ ٢٥٦).

(٣) فى أ: ونحو.

(٤) فى أ: قوله.

(٥) ينظر: الخصائص (٢/ ٢٤٦)، اللسان (صغر، فرى)، التاج (صغر، فرى).

(٦) تقدم.

(٧) ينظر: نوادر أبى زيد ص(٣٨).

فالألف في الأبيات تأسيس، وليست[١] بِرِدْف، وإن كان قد لزم الراء التى لا تلزمه[٢].

ألا ترى أنَّه لو قال: «عاجت» مع «غارت» كان مستقيماً؟!

ومما يدل على أن الهاء -وإن كانت متحركة -لم تخرج بحركتها عن الخفاء ومشابهة الألف والياء الساكنة: أنَّهم لم يعتدُّوا بها وهى متحركة، فصلًا، بل جعلوا ثباتها كسقوطها. وذلك قولهم: يريد أن يضربَها وينزعَها، و: بينى وبينها، فأمالوا الفتحة التى قبل الهاء كما يميلها إذا قال: يريد أن ينزعا.

وعلى هذا قالوا: «مهارا» فأمالوا فتحة الميم كما يميل إذا قال: مارى، فإذا لم يُعْتدّ بها متحركة فى هذا الموضع، فأن تُجرى مُجْرى الألف فى: دارهم[٣]، و: عليهم، و: بهم، فتقرَّب من الياء أو الكسرة بأن تكسر بعد كل واحد منهما -أسهل من ذلك.

ويدلك[٤] على ذلك أيضاً: أنَّ من قال: رُدُّ، أو: رُدِّ، إذا قال: ردّها -اجتمعوا على فتح الدال فيما حَكَى من يوثق به، كما يُجمعون على فتحها إذا لم يَحُل بينها وبين الألف شيء فى «رُدَّ»، فإذا صُنع بها هذا وما ذكرته قبل، علمت أن إجراءها مجرى الألف فى السكون أسهل.

ومن ههنا كان الوجه فى القراءة: ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢]، و: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ. ثُمَّ﴾ [الحاقة: ٣٠-٣١] أن يحذف[٥] الحرف الليِّن اللاحق للهاء؛ لأن الاعتداد فى هذين الموضعين لم يقع بها متحركة، وفى: «أجمالَها» لم يقع الاعتداد بحركتها؛ فيحصل من اعتبار كلا الموضعين أنَّك كأنَّك جمعت بين ساكنين.

فإن قال: فما وجه حذف حرف اللين بعد الميم واختيارِه على وصلها بحرف اللين؟

فإن وجه ذلك أن هذه الحروف قد تُستثقل فتحذف فى مواضع لا يحذف فيها غيرها.

ألا ترى أنَّهم حذفوا اللام من قولهم: ما باليت به بالة، وحانة. ولا تجد هذا الحذف إلا فيه وفيما جانسه.

---

(١) فى أ: وليس.
(٢) زاد فى أ: فى الأبيات.
(٣) فى أ: دراهم.
(٤) فى ب: يدل.
(٥) زاد فى أ: معه.

وأجمعوا على حذف ما انقلب عن اللام فى نحو: «مُرامىّ» فى الإضافة.

وحذفوا الياء عندنا من نحو: «جَوَارٍ» و: ﴿غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١].

وحذفوا الياء والواو من نحو: «حنيفة»، و: «شنوءة» فى الإضافة، وجعلوا الأصل فى «تحيّة» فيها بمنزلتهما، ورفضوا فيها الإتمام الذى هو فى الأصل فيمن قَلَب فقالوا: أُسَيدى، وحذفوهما فى الفواصل والقوافى. ولما استمر ذلك فيها وكثر، جعلوا ما كان اسمًا بمنزلة غيره فى استجازة حذفها.

قال: [من البسيط]

لا يُبْعِدِ اللهُ أَصحَابًا تَرَكْتُهُمُ لم أَدْرِ بَعْدَ غَدَاةِ الأَمسِ مَا صَنَعْ(١)

وقال: [من البسيط]

لَوْ سَاوَفَتْنَا بِسَوْفٍ مِنْ تَحِيَّتِهَا سَوْفَ العَيُوفِ لَرَاحَ الرَّكْبُ قَدْ قَنِعْ(٢)

رواية الكتاب: ساوفتنا، وقد روى: لو ساعفتنا.

السَّوْف: الشمّ، والعيوف تسوف ولا تشرب. يريد: صنعوا قنعوا.

وقال: [من الكامل]

يَا دَارَ عَبْلَةَ بِالجَواءِ تَكَلَّمْ ....(٣)

---

(١) وهو لتميم بن مقبل فى ديوانه ص(١٦٨)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٨٣)، وشرح شواهد الشافية ص(٢٣٦)، والكتاب (٤/ ٢١١). وبلا نسبة فى شرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٣٠٦)، وشرح المفصل (٩/ ٧٨). والشاهد فيه قوله: «ما صنع» يريد: ما صنعوا، فحذف واو الجماعة كما تحذف الواو الزائدة إذا لم يرد الترنّم، وذلك على لغة قيس وأسد. وفى الديوان: «صنعوا»، ولا شاهد فيه.

(٢) هو لابن مقبل فى ديوانه ص(١٧٢)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٨٤)، ولسان العرب (سوف)، وبلا نسبة فى الخصائص (٢/ ٣٤)، والكتاب (٤/ ٢١٢)، والمحتسب (١/ ٢٩٨).

(٣) صدر بيت لعنترة، وعجزه:

.... وَعِمِى صباحًا دار عبلة واسلم

وفى ديوانه ص(١٨٧)، والأغانى (٩/ ٢١٢)، وخزانة الأدب (١/ ٦٠، ٦/ ١٦٩)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٥١٧)، وشرح شواهد الشافية ص(٢٣٨)، وشرح شواهد المغنى (١/ ٤٨٠)، والكتاب (٢/ ٢٦٩، ٤/ ٢١٣)، وبلا نسبة فى شرح التصريح (٢/ ١٨٥)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٣٠٦). والشاهد فيه أنّ الحكاية لا ترخّم، ولو رخّمت لرخّم رجل يسمى بقول عنترة: «يا دار عبلة بالجواء تكلمى». ويروى: «تكلّم» و «اسلم» بحذف ضمير المخاطبة منهما، وهو الياء؛ للوقف، والشاهد فى هذه الرواية هو هذا الحذف.

فكما حذفوها فى هذه المواضع ، كذلك حذفوها فى : ﴿عَلَيْهِمْ﴾ ونحوه؛ للخفة فى اللفظ وأمن اللبس.

ألا ترى أن هذه الميم إنما تلحقها الألف أو الواو أو الياء المنقلبة عنها، [و](١) الألف لا تحذف كما تحذفان؛ لأن من قال: «ما صنعْ» يريد: صنعوا. قالوا: ومن قال: «تكلم» يريد: تكلمى.

يقول : [من الطويل]

خَليلَىَّ طِيرَا بِالتَّفَرُّقِ أَوْ قَعَا(٢)

فلا يحذف الألف كما حذف الواو والياء.

ومن قال: ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤] و: ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ [الكهف: ٦٤] قال: و: ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ. وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ [الليل: ١-٢] فلا يحذف الألف من الفواصل كما يحذف الياء.

وكذلك لا يحذفها من القوافى فى نحو: [من الرجز]

دَايَنْتُ أَرْوَى، وَالدُّيُونُ تُقْضَى فَمَطَلَتْ بَعْضًا، وأدّتْ بَعْضَا(٣)

فكما لا تحذف ألف «بعضا»(٤)؛ كذلك لا تحذف ألف «تقضى»(٥).

فأمَّا ما حذفه من قوله: [من الرمل]

---

(١) سقط فى ب.

(٢) ينظر: الكتاب (٤/ ٢١٤)، وشرح شواهد الشافية (٢٣٩).

(٣) الرجز لرؤبة فى ديوانه ص(٧٩)، ولسان العرب (أضض، دين)، والأغانى (٢٠/ ٣٣١)، والخصائص (٢/ ٩٦)، وسمط اللآلى ص(٢٣١)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٥٥)، وشرح شواهد الشافية ص(٢٣٣)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٣٩)، وتهذيب اللغة (١٢/ ٩٨، ١٤/ ١٨٥)، وتاج العروس (أضض، معض، دين، روى)، وكتاب العين (١/ ٢٨٨، ٧/ ٤٣٤)، ومجمل اللغة (١/ ١٤٨)، ومقاييس اللغة (١/ ١٥)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٥٧، ٩٠٤)، ورصف المبانى ص(٣٥٤)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٤٩٣، ٥٠٢، ٥١٣، ٥١٤)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٣٠٥)، وشرح المفصل (١/ ٢٥، ٩/ ٣٣)، والكتاب (٤/ ٢١٠)، ومجمل اللغة (٢/ ٣٠٥)، ومقاييس اللغة (٢/ ٣٢٠)، والمخصص (١٢/ ٣٠٠، ١٧/ ١٥٥)، وديوان الأدب (٤/ ٢٣٤).

(٤) فى أ: تقضى.

(٥) فى أ: بعضًا.

.... رَهْطُ[١] مَرْجُوْم وَرَهْطُ ابنِ المُعَلْ[٢]

فللضّرورة، والتشبيه بالياء لإقامة القافية، وليس ذلك ولّا ما أشبهه ممّا يستقيم الاعتراض به. فإذا كانت هذه الميم لا تلحقها إلا الألف، أو الواو، أو الياء - والألف لا تحذف- عُلم أنَّ الذى يلحقه الحذف: الواو أو الياء المنقلبة عنها من أجل الكسرة؛ فلم يقع لبس، وحصل التخفيف فى اللفظ، ولم تَخْل هذه الواو أو الياء فى ﴿عَلَيْهِمْ﴾ ونحوه من أن تكون بمنزلة ما هو من نفس الكلمة، أو ممّا لحق لمعنى، فإذا كانوا قد حذفوا القبيلين جميعًا، وحذفوا التى للضمير، ولم يبق فى لفظ الكلمة المحذوف منها شىءٌ يدلّ عليها -كان أن يحذف من نحو: ﴿عَلَيْهِمْ﴾؛ للدلالة عليه، أحسنَ وأولى.

فإن قلت: فإذا حُذِفت الواو والياء اللتان كانتا تتصلان بالميم، فلِمَ حذفت حركة الميم فى الوصل من نحو: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ و: «بهم»؟

قيل: لمّا حذفت الواو و[٣]الياء للتخفيف، ولمَّا قام على لزوم حذفهما من الدلالة -كُرِه أن تبقى الكسرة أو الضمة؛ لأنَّهما قد يكونان بمنزلة الياء والواو، فى باب الدلالة عليهما.

ألا ترى أنَّك تقول فى النداء: يا غلامِ أقبل؛ فيكون ثبات الكسرة كثبات الياء؟! وتقول: أنتِ تغزُين يا هذه، فتُشمّ الزاى؛ ليكون ذلك دلالة على الواو المحذوفة، فكما كانتا فى هذه المواضع بمنزلة الياء والواو؛ فكذلك لو لم تحذفا مع الميم

---

(١) فى أ: من رهط.

(٢) عجز بيت، وصدره:

وقبيل من لكيز شاهد ....

وهو للبيد بن ربيعة فى ديوانه ص(١٩٩)، والأشباه والنظائر (١/ ٢٧٢)، والخصائص (٢/ ٢٩٣)، والدرر (٦/ ٢٤٥)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٣٢٠)، وشرح شواهد الشافية ص(٢٠٧)، والكتاب (٤/ ١٨٨)، ولسان العرب (رجم)، والمقاصد النحوية (٤/ ٥٤٨)، والممتع فى التصريف (٢/ ٦٢٢)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٤٦٦)، والدرر (٦/ ٢٩٨)، ورصف المبانى ص(٣٦)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٢٢، ٧٢٨)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٢٨٥، ٣٠٣، ٣٠٨)، والمحتسب (١/ ٣٤٢)، والمقرب (٢/ ٢٩)، وهمع الهوامع (٢/ ١٥٧).

(٣) فى أ: أو.

من[١]: ﴿عَلَيهِمِى﴾ و﴿عَلَيهِمُو﴾ كان إثباتهما بمنزلة إثباتهما، ودالّا عليهما؛ فيصير بإثباتهما كأنّه لم يحذف الحرفين، كما كان إثباتهما حين ذكرتا بمنزلة إثبات الحرفين.

ويدلّ على وجوب إسكان الميم: أنّ الحركة لو أثبتت ولم تحذف، كان فيها استجلاب بإثباتهما للمحذوف.

ألا ترى أن الضمة والكسرة إذا أثبتتا[٢] قد تشبعان[٣] وتلحقهما[٤] الواو والياء؟!

فمن إشباع الضمة قول الشاعر - أنشده أحمد بن يحيى -: [من البسيط]

وَأَنَّنِى حَوثُمَا يَسرِى الهَوَى بَصَرِى ... مِنْ حَوْثُمَا سَلَكُوا أَثْنِى فَأَنْظُورُ[٥]

ومن إشباع الكسرة: [من البسيط]

لَمَّا نَزَلْنَا نَصَبْنَا ظِلَّ أَخْبِيَةٍ ... وَفَارَ لِلْقَوْمِ بِاللَّحْمِ المَرَاجِيلُ[٦]

فلو أتَيْت ما يجلبهما فى بعض الأحوال كانَ ذلك كالنقض لما قَصَدَ من التخفيف بحذفهما. وقد جرت الفتحة فى ذلك مجرى أختيها.

---

(١) فى أ: فى.
(٢) فى ب: ثبتتا.
(٣) فى ب: يشبعان.
(٤) فى ب: فيلحقهما.
(٥) والبيت لابن هرمة فى ملحق ديوانه ص(٢٣٩)، الخصائص (١/ ٤٢، ٢/ ٣١٦، ٣/ ١٢٤)، سر صناعة الإعراب (١/ ٢٩)، المخصص (١٢/ ١٠٣)، شروح سقط الزند (٢/ ٧٤٥)، شرح شواهد المغنى للسيوطى (٢٦٦)، تاج العروس (٣/ ٣٤٣، ٥٧٥)، والتاج (١٠/ ١٩٧)، والفرق بين الحروف الخمسة للسيد البطليوسى (٥٣١)، شواهد السيرافى (٣/ ٢٧٥)، الصاحبى (٥٠)، المحتسب (١/ ٢٥٩)، الأمالى الشجرية (١/ ٢٢١)، الإنصاف ص(٢٣، ٢٤)، المفصل لابن يعيش (١٠/ ١٠٦)، المغنى (٣٦٨)، والهمع (١/ ١٥٦)، ارتشاف الضرب (٢/ ٢٦١)، أسرار العربية للأنبارى (٤٥)، المغنى (٢/ ٣٦٨) رقم (٥٩٢).
(٦) ويروى عجزه هكذا:

.... وفار باللحم للقوم المراجيل

والبيت لعبدة بن الطبيب فى ديوانه ص(٧٣)، وبلا نسبة فى الإنصاف (١/ ٢٩)، ويروى: «أردية» بدلًا من «أخبية».

قال ابن هِرمة: [من الوافر]

وَأَنْتَ مِنَ الغَوَائِلِ حِينَ تُرمَى ... وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَزَاحِ(١)

وإذا أُسكن أُمن هذا.

ألا ترى أنهم لم يصلوا القوافى الساكنة؛ ومن ثم كانت الهاء رَوِيًّا فى: «فَرَتْها» ولم تكن وصلًا كما كانت إيّاه فى: «أجْمَالَها»؟!.

فإن قلت: فهلّا أُثبتت حركتها؛ كما أثبتت حركة الهاء فى ﴿عَلَيْهِمْ﴾ ونحوه بعد حذف [حرف](٢) اللين؛ ليتفقا فِى التحرك، كما اتفقا فى حذف حرف اللين منهما، وكما اتفقا فى الحذف فى الوقف.

قيل: الفصل بينهما أن الميم فى: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ ، و: ﴿عليكم﴾، و: ﴿دَارِهِمْ﴾، و: ﴿بهم﴾، لا يخلو ما قبلها من أن يكون ضمًّا أو كسرًا؛ فما يستثقل لازم له، والهاء فى الإفراد لا تكون كذلك؛ لأن ما قبلها قد يكون مفتوحًا فى نحو: رَفَعْتُ حَجَره، وقُدْت جَمَلَه. وقد يكون ساكنًا فى نحو: عصاه، وعليه، واضربه، فهذه الهاء إذا تصرف ما قبلها هذا التصرف، علمت أنَّها لا تكون بمنزلة هاء الجميع التى لا تخلو من الضمة والكسرة، وهما يُستثقلان فخفّف بحذف الحركة وإلزامها ذلك كما خفّف نحو: عضد، وكتف، ولم يخفّف نحو: جمل.

فأمّا اتّفاقهما فِى الحذف فى الوقف؛ فلأنهما قد حذفا فى الوصل فى: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ و: ﴿عليكم﴾ ، فلما اتفقا فى الحذف فى الوصل وكان الوقف يحذف فيه ما لا يحذف فى الوصل نحو الحركات -وجب أن يُلزم فيه الحذف ما يحذف فى الوصل؛ لأنّ الوقف موضع تغيير.

وممّا يقوّى حذف هذه الحركة من الميم فى: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ ونحوه: أنّها لو أُثبتت ولم تحذف لأدّى ذلك إلى اجتماع أربع متحركات وخمس، وذلك ممّا قد كرهوه حتى لم يأخذوا به فى أصول أبنيتهم، إلا أن يكون قد حُذف منه شىء، ولا فى

---

(١) البيت فى ديوانه ص (٩٢)، والأشباه والنظائر (٢/ ٣٠)، والخصائص (٢/ ١٠٦، ٣/ ١٢١)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٢٥)، وشرح شواهد الشافية ص(٢٥)، واللسان (نزح)، والمحتسب (١/ ٣٤٠)، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص(٤٥)، والإنصاف (١/ ٢٥)، وخزانة الأدب (٧/ ٥٥٧)، واللسان (نجد)، (علم)، (حتن)، والمحتسب (١/ ١٦٦).

(٢) سقط فى أ.

أوزان الشعر إلّا أن يلحقه ذلك أيضًا، وقد رفضوا أن تجتمع خمس متحركات فى شىء من أوزان الشعر. ومن ثمّ تعاقبت السين والفاء فى «مستفعلن» التى هى عَرُوض البيت الأول من المنسرح؛ لأنَّهما لو حُذِفا جميعًا وقبلها تاء «مفعولات» لاجتمع خمس متحركات؛ فلما كان يؤدّى إلى ما قد تركوه واطّرحوه، حذفوا الحركة فيه.

ألا ترى أنهم تركوا الابتداء بـ «أن» الثقيلة المفتوحة؛ لمَا كان يؤدى إليه من اجتماع حرفين لمعنى، وتركوا أن يخرِموا من أول «الكامل» كما خرموا من أول «الطويل» و«الوافر» ونحوهما لما كان الخرم فيه يؤدّى إلى الابتداء بالساكن؟!

فكذلك حذفت الحركة فى الميم من ﴿عَلَيْهِمْ﴾ ونحوه لمّا كان يؤدّى إلى ما قد رفضوه فى كلامهم من توالى المتحركات، وجُعل غير اللازم فى هذا كاللازم، كما جعل مثله فى: فَعل لَبيد، و: «لا تَّنَاجَوْا» و: مررت بمال لَك، ونحو ذلك.

الحجة لحمزة فى قراءته: ﴿عليهُمْ﴾:

فأمّا قراءة حمزة: ﴿عليهُمْ﴾ وأختيها بالضم فليس على أنه لم يُتبع الهاءَ الياءَ مع المتشابهات التى بينهما؛ ولكنّه لمَّا وجد هذه الياءات غير لازمة، وما كان غير لازم من الحروف فقد لا يقع الاعتداد به فى الحكم وإن ثبت فى اللفظ، وكانت الياء بمنزلة الألف فى قرب المخرج والاجتماع فى اللين وإبدال إحداهما من الأخرى فى نحو: [من الرجز]

لَنَضْرِبَنْ بِسَيْفِنَا قَفَيْكَا(١)

أجْرى الياء مُجرى الألف، فضمّ الهاء بعد الياء، كما يضمّها بعد الألف.

وقوّى ما رآه من ذلك عندنا: أن سيبويه حَكَى(٢) عن الخليل: أن قومًا يجرونها مع المضمر مُجراها مع المظهر، فيقولون: عَلَاك، و: إلَاك. فهذا يقوّى أن الياء لمّا لم تلزم لم يكن لها حكم اللازم؛ كما أن الواو فى: «ضَوء» -إذا خُففت الهمزة فلم

---

(١) الرجز لرجل من حمير فى خزانة الأدب (٤/٤٢٨، ٤٣٠)، وشرح شواهد الشافية ص(٤٢٥)، وشرح شواهد المغنى (٤٤٦)، ولسان العرب (تا)، والمقاصد النحوية (٤/ ٥٩١)، ونوادر أبى زيد ص(١٠٥)، وبلا نسبة فى الجنى الدانى ص(٤٦٨)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٢٨٠)، وشرح الأشمونى (١/ ١٣٣، ٣/ ٨٢٣)، شرح شافية ابن الحاجب (٣/ ٢٠٢)، ولسان العرب (قفا)، ومغنى اللبيب (١/ ١٥٣)، والمقرب (٢/ ١٨٣)، والممتع فى التصريف (١/ ٤١٤).

(٢) فى أ: يحكى.

تلزم- لم يلزمه القلب، [و][(١)] كما أن التاء فى «قائمة» و«طويلة» لمّا لم تلزم لم يكن لها[(٢)] حكم اللازم، والياء لما كانت أقرب مخرجًا إلى الألف من الواو إليها[(٣)] أبدلت هى من الألف، كما أبدلت الألف منها، ولم تبدل الألف من الواو على هذا الحدّ.

ألا ترى أنهم قالوا: حاحيت، وعاعيت، وقالوا فى النسب إلى «طيئٍ»: طائىّ وفى «الحيرة»: حارىّ، وفى «زَبِينة»: زَبَانى.

وذهب سيبويه [إلى أن الألف فى: «آية» و«غاية»][(٤)] بدل من الياء الساكنة التى [كانت][(٥)] فى «أيّة»، ولم نعلم الألف أبدلت من الواو على هذه الصورة إلّا قليلًا كـ «يَاجَلُ» فى بعض اللغات.

فأمّا ما يقوله بعض البغداديّين من أن الألف فى: «داويّة» بدل من الواو فى «دوِّيَة» فقد يمكن أن يكون الأمر على خلاف ما ذهب إليه؛ وذلك أنه يجوز أن يكون بَنَى من «الدوّ» فاعلًا كـ «الكاهل» و«الغارب»، ثم أضاف إليه؛ على من قال: حانىّ.

ويقوّى ذلك أن أبا زيد أنشد: [من السريع]

وَالخَيْلُ قَدْ تُجْشِمُ أَربَابَهَا الشِّـ ... ـقَّ وَقَدْ تَعْتَسِفُ الدَّاوِيَه[(٦)]

فإن قلت: إنه قد يمكن أن يكون خفف ياءَ النسب فى «الدَّاويَة»؛ لأنّها قد تخفّف فى الشعر، كما أنشده أبو زيد: [من الكامل]

بَكِّى بِعَيْنِكَ وَاكِفَ القَطْرِ ... ابْنَ الحَوَارِى العَالِىَ الذِّكْرِ[(٧)]

فإن الحمل على القياس والأمر العامّ أولى، حتى يُحْوِج إلى الخروج عنه أمر يَضطرّ إلى خلافه، ويخرج عن الشائع الواسع.

وممّا يؤكد ذلك: أنَّ أبا الحسن قال: زعم أبو زيد أنّه لقى أعرابيًّا فصيحًا: يقول:

---

(١) سقط فى ب.
(٢) فى أ: له.
(٣) فى ب: والهاء.
(٤) فى ب: فى «آية» و«غاية» إلى أن الألف.
(٥) سقط فى أ.
(٦) البيت لعمرو بن ملقط فى اللسان (شقق، دوا)، ونوادر أبى زيد ص(٦٣)، وبلا نسبة فى المخصص (١٠/ ١١٤).
(٧) وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات فى ملحق ديوانه ص(١٨٣)، ونوادر أبى زيد ص(٢٠٥)، وبلا نسبة فى سر صناعة الإعراب (٢/ ٦٧٢)، ولسان العرب (حور، دوا، أيا)، والمحتسب (١/ ١٦٣، ٣٢٣).

ضربت يداه، ووضعته علاه.

وحكى[(١)] أبو عثمان عن أبى زيد: أنَّه سأل الخليل[(٢)] عمن قال: رأيت يداك، فحمله على هذا الوجه.

ومن الدلالة على صحَّة ما اعتبره حمزة فى ذلك: أنَّ الياء فى الأواخر فى غير هذا الموضع، وقعت موضع الألف فى الوصل والوقف، وذلك لغة طيئ فيما حكاه عن أبى الخطاب[(٣)] وغيره من العرب، وذلك قولهم فى «أفعا»: أفعَىْ؛ فكما جرت الياء مجرى الألف فى هذا عندهم؛ كذلك أجرى الياء فى: ﴿عليهُم﴾ مجرى الألف معها كما ضمها مع الألف؛ إذ كانت الياء فى حكمها، وإن لم [تكن][(٤)] من لفظها.

وتوافق هذه اللغة فى إبدال الياء من الألف قول ناس فى الإضافة إلى الياء: ﴿يا بشرَىَّ﴾.

و: [من الكامل]

سَبَقُوا هَوَىَّ وأَعْنَقوا . . . .[(٥)]

---

(١) فى أ: يحكى.

(٢) الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدىّ البصرىّ، أبو عبد الرحمن صاحب العربيّة والعروض. قال السّيرافىّ: كان الغاية فى استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه، وهو أوّل من استخرج العروض، وحصر أشعار العرب بها، وعمل أوّل كتاب العين المعروف المشهور الذى به يتهيّأ ضبط اللغة. وكان من الزّهاد فى الدّنيا، والمنقطعين إلى العلم، ويروى عنه أنه قال: إن لم تكن هذه الطائفة أولياء فليس لله ولىّ. وهو أستاذ سيبويه، وعامّة الحكاية فى كتابه عنه، وكلما قال سيبويه: «وسألته» أو «قال» -من غير أن يذكر قائله- فهو الخليل. وهو أول من جمع حروف المعجم فى بيت واحد وهو:

صف خلق خود كمثل الشّمس إذ بزغت يحظى الضّجيع بها نجلاء معطار

ينظر: البغية (١/ ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩).

(٣) عبد الحميد بن عبد المجيد أبو الخطاب الأخفش الأكبر مولى قيس بن ثعلبة. أحد الأخافشة الثلاثة المشهورين، كان إمامًا فى العربيّة قديمًا، لقى الأعراب وأخذ عنهم، وعن أبى عمرو ابن العلاء وطبقته. أخذ عنه سيبويه والكسائىّ ويونس وأبو عبيدة، وكان ديّنًا ورعًا ثقة، وهو أوّل من فسّر الشّعر تحت كلّ بيت، وما كان الناس يعرفون ذلك قبله؛ وإنما كانوا إذا فرغوا من القصيدة فسّروها. ينظر: البغية (٢/ ٧٤).

(٤) سقط فى أ.

(٥) جزء من صدر بيت لأبى ذؤيب الهذلى، وبعده:

. . . . لهواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع

ينظر: إنباه الرواة (١/ ٥٢)، والدرر (٥/ ٥١)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٧٠٠)، وشرح أشعار الهذليين (١/ ٧)، شرح شواهد المغنى (١/ ٢٦٢)، وشرح قطر الندى =

ومما يثبت اللغة التى استشهدنا له بها من القياس: أنها على قياس ما اجتمع عليه أهل الحجاز وغيرهم من قيس، وذلك أن بنى تميم يبدلون من الياءِ الهاءَ فى الوقف فى: «هذه»؛ فإذا وصلوا قالوا: [من الطويل]

فَهَذِى شُهُورُ الصَّيفِ ... ...[1]

كما أن ناسًا يقولون: «أفعَىْ» فى الوقف، فإذا وصلوا قالوا: رأيت الأفعا، فاعلم.

وجعلت طيئ الحرف فى الوصل والوقف ياء؛ كما جَعَلَ أهل الحجاز وغيرهم من قيس آخر الكلمة فى الوصل والوقف هاء، فقالوا: هذه، و: هذهى أَمَة الله، وقالوا فى الوقف: هذِه، فاجتمعوا على إبدال الياء هاء؛ كما فعلت طيئ ذلك بالألف فيهما. فإذا عَضَد ما ذكرنا من السمَاع الذى وصفناه من القياس، ثبت بذلك توجّه هذه اللغة وتقدّمها، وساغ من أجل ذلك التشبيه بها والترجيح لها على غيرها.

فإن قلت: فقد قال بعضهم: أفعَوْ، فأبدل الواو من الألف، كما أبدل الياء منها.

فالقول: إن إبدال الواو منها ليس بقوىّ -من جهة القياس- قوة إبدال الياء؛ لما تقدم ذكره، وليس هو -أيضًا- من طريق السماع فى كثرة إبدال الياء منها؛ لأنَّ الياء يبدلها[2] من الألف فى الوقف -فيما حكاه عن الخليل وأبى الخطّاب- فزارةُ وناس من قيس، وفى الوقف والوصل يبدلها[3] منها طيّئ، والواو يبدلها منها بعض طيئ؛ فما كثر فى الاستعمال وعَضده قياس لم يكن كما كان بخلاف هذا الوصف.

على أن مشابهة بعض هذه الحروف لبعض لا تنكَر[4]، وإن كانت الألف أقرب

= ص(١٩١)، وشرح المفصل (٣/ ٣٣)، وكتاب اللامات ص(٩٨)، ولسان العرب (هوا)، والمحتسب (١/ ٧٦)، والمقاصد النحوية (٣/ ٤٩٣)، وهمع الهوامع (٢/ ٥٣)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣/ ١٩٩)، وجواهر الأدب ص(١٧٧)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص(٥٢)، وشرح الأشمونى (٢/ ٣٣١)، وشرح ابن عقيل ص(٤٠٨)، والمقرب (١/ ٢١٧).

(١) جزء من صدر بيت لمجنون بنى عامر، وبعده:

.... عنا قد انقضت فما للنوى ترمى بليلى المراميا

ينظر: ديوانه ص٣٠٠،الأغانى (٢/ ١٠).

(٢) فى أ: تبدلها.

(٣) فى أ: تبدلها.

(٤) فى أ: ينكر.

إلى الياء منها إلى الواو.

فإن قلت: فإن الياء قد اجتمعت مع الواو فى أشياء لم تجتمع الألف فيها معها: كوقوعها فى الردف -فى نحو: صدود، و: عمِيد- وامتناع الألف من مشاركتهما(١)، وكاجتماعهما فى الإدغام فى «سيّد» ونحو ذلك.

فالقول فى ذلك: إن الشعر يعتبر فيه التعديل فى الأجزاء؛ لِمَا يدخله من الغِناء والحُداء؛ فلمّا كان المدّ فى الألف أكثر من المدّ فى كل واحد منهما لم تجتمع معهما الألف فى الردف، كما لم تقع واحدة منهما مع الألف فى التأسيس.

ويدلّك على أن امتناع الألف فى الاجتماع معهما فى الردف لذلك: أنَّ الفتحة لمّا لم تكن فى مدِّ الألف، لم [يمتنع أن](٢) تقع قبل حرف الروى مع الضمة والكسرة فى نحو: [من الرجز]

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِى المُخْتَرَقْ
تَفليلَ مَا قَارَعْنَ مِنْ سُمْرِ الطُّرَقْ
إِذَا الدَّلِيلُ اسْتَافَ أَخْلَاقَ الطُّرُق
أَلَّفَ شَتَّى لَيْسَ بِالرَّاعِى الحَمِقْ(٣)

ألا ترى أن الفتحة لمَّا خالفت الألف فيما ذكرنا [لم تمتنع](٤) -فى قول أبى الحسن- من أن تجتمع مع الضمة والكسرة؟!

ومما يدلّك على زيادة المدِّ فى الألف: استجازتهم تخفيف الهمزة بعدها فى: هباءة، و: المسائل، و: جزاء أمّه، ولم يفعلوا ذلك بها مع [الواو والياء](٥). ولكن قلبوها إلى لفظها فى: «مَقْرُوٌّ» و: «النسِىّ». ومن ثم استجاز يونس إيقاع الخفيفة بعدها فى فعل الاثنين، وجماعة النساء.

---

(١) فى أ: مشاركتها.
(٢) فى أ: تمتنع من أن.
(٣) ينظر الرجز فى: ديوانه ص(١٠٤ - ١٠٥)، ولسان العرب (قبض، حمق، لبق، وهوه)، وتهذيب اللغة (٦/ ٤٨٦، ٩/ ١٧٨)، وتاج العروس (قبض، وهوه)، وكتاب العين (٥/ ٥٤)، ومقاييس اللغة (٥/ ٥٠)، ومجمل اللغة (٤/ ١٣٩، ٤٩٧)، ولذى الرمّة فى تاج العروس (حمق) وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (٨/ ٣٥٠)، وكتاب العين (٤/ ١٠٨)، ومقاييس اللغة (٦/ ٧٧).
(٤) فى ب: بل يمتنع.
(٥) فى أ: الياء والواو.

وقرأ بعضهم -فيما رُوى لنا-: ﴿ومحياى ومماتى﴾ [الأنعام: ١٦٢].

وأما امتناعها من الإدغام وجوازه فيهما فإن إدغامها لم يجز فى واحدة منهما؛ لما فيها من زيادة المد.

ألا ترى أن الصاد [والسين والزاى][١] لم يدغمن فى الطاء والتاء والدال، ولا فى الظاء والثاء والذال؛ لما فيهنّ من زيادة الصوت [الذى ليس][٢] فى هذه الستة، وهو الصفير، وأُدغمن فيهنّ؟! ولم يجز إدغام الياء والواو فى الألف؛ لأنها لا تكون إلا ساكنة والمدغم فيه تلزمه الحركة، ولأن الحروف المجانسة لها يكره فيها الإدغام؟!

ومما يقوّى قراءته بالضم فى هذه الحروف: أنَّه قد اعتبر فى بعض الحروف المنقلبة حكم المنقلَب عنه.

ألا ترى أن الألف إذا كانت منقلبة عن الياء قُرِّبت منها؛ فصارت مشابِهة لها، ولا يُفْعل بها ذلك فى الأمر العام إذا كانت منقلبة عن غيرها؟! وكذلك هذه الياء فى «عليهم» إذا كانت منقلبة عن الألف جعلت بمنزلة الألف فضمّت معها الهاء ضمك إيّاها مع الألف؛ كما قرِّبت الألف من الياء؛ لمّا كانت منقلبة عنها.

وقد أريتك فيما تقدم أن المقرَّب من الحروف قد يكون فى حكم الحرف المقرَّب منه عندهم؛ بدلالة قولهم: اجدرءوا واجدمعوا، وإبدالهم تاء «الافتعال» مع المقرب إبدالهم إياها مع الحرف المقرَّب منه.

ومما يؤكد ذلك: أنَّهم قالوا: رُويا، و: رُوية، و: نُوى؛ فجعلوا [حكم الواو][٣] حكم الحرف المنقلب عنه؛ فلم يدغموه فى الأمر العام الشائع؛ كما لم يدغموا فى هذه الياء ما الواو بدل منه؛ فكذلك يكون حكم الياء فى: «عليهم» حكم الحرف المنقلب عنه.

ومن ذلك: أنهم قالوا: بِيس، فلم يحقق الهمزة، وأقرَّ مع ذلك كسرة الباء فيها، كما كان يكسرها لو حقق الهمزةِ.

أفلا ترى أنَّه جعل حكم الحرف المغير حكمَه قبل أن يغيره؟! فكذلك يضم الهاء مع الياء المنقلبة عن الألف، كما يضمّها مع الألف.

---

(١) فى أ: والزاى والسين.
(٢) فى ب: التى يبست.
(٣) سقط فى أ.

ومن تشابه الياء والألف: أنَّ الياء قد أجريت مجرى الألف؛ فأسكنت في موضع النصب؛ فصارت في الأحوال الثلاث على صورة واحدة؛ كما أنَّ [الألف في]:[١] «مُثَنَّى» و: «مُعَلَّى» كذلك؛ وقد كثر هذا في الشعر، وجاء في الكلام منه أيضًا.

وذلك قولهم: أيادِيْ سَبأْ، و: أيديْ سبا، و: بادِي بدًا، و: بادِيْ بَدِيْ، و: قالِيْ قَلا، و: معديْ كرب:

فالأول من هذه الأشياء في موضع فتح؛ لأنَّه لا يخلو من أن يكون كَ: «كفَّةَ» كفَّةَ، أو: كَفَّةَ كَفَّةٍ.

فأمّا قولهم: لا أكلمك حِيْرِيَ دهر:

فإن شئت قلت: إن الياء للإضافة فلما حذفت المدغم فيها[٢] بقيت الأولى على السكون؛ كقوله: [من الطويل]

.... أيْــهُــمَــا عَلَيَّ مِنَ الغَيْثِ اسْتَهَلَّت مَوَاطِرُهْ[٣]

وإن شئت قلت: إنَّه لمّا حذف الثانية جعل الأولى كالتي في: أيدي سبا، ولم يجعله مثل: رأيت يمانيًا[٤].

وإن شئت [قلت][٥]: جعله فِعلى، وكان في موضع نصب.

فإن قلت: إنَّه قد قال: إن هذا البناء لا يكون إلّا بالهاء:

فإن شئت[٦] جعلته مثل: إنقَحْل.

وإن شئت قلت: إن الهاء حذفت للإضافة؛ كما حذفت معها حيث لم تحذف مع غيرها، وأن تجعلها للنسب أولى؛ لأنَّهم قد شدّدوها.

وكما شبّهت الياء بالألف في هذا؛ كذلك شبّهت الألف بالياء في نحو ما أنشده

---

(١) في أ: ألف.
(٢) في أ: منها.
(٣) وتمام صدره:

تـنـظـرت نـصـرًا والـسـمـاكـيـن... ....

والبيت للفرزدق في ديوانه (١/ ٢٨١)، وشرح عمدة الحافظ ص(٣٩٣)، ولسان العرب (حير، أيا)، والمحتسب (١/ ٤١، ١٠٨)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ٩٣، ٥/ ٦٥)، والجنى الداني ص(٢٣٤)، وشرح شواهد المغني (١/ ٢٣٦)، ومغني اللبيب (١/ ٧٧).
(٤) في أ: ثمانيا.
(٥) سقط في ب.
(٦) زاد في أ: قلت.

أبو زيد: [من الرجز]

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ ولا تَرَضَّاهَا وَلَا تَمَلَّقِ(١)

فهذا إنما هو على تشبيه الألف بالياء.

ألا ترى ما قدِّر من إثبات الحركة في: [من الوافر]

أَلَمْ يَأْتِيْكَ ....(٢)

وحذفها للجزم لا يستقيم ههنا؛ لمنع اللام بانقلابها ألفًا من ذلك؛ من حيث لو لم يقدَّر ثبات الحركة لصحّ الحرف ولم ينقلب كما لم ينقلب فى نحو: كى، و: أى، و: لو، و: أو.

فأمّا قول الشاعر: [من الطويل]

وَتَضْحَكُ مِنِّى شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِى أَسِيرًا يَمَانِيَا(٣)

فإنه يُنْشد: تَرَى، وتَرَى.

فمن أنشده: تَرَىْ -بالياء- كان مثل قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٤] بعد ﴿الحمدُ لله﴾ [الفاتحة: ٢].

وقد يكون على هذا قول الأعشى: [من الطويل]

... ... حَتَّى تُلاقِى مُحَمَّدَا

بعد قوله: [من الطويل]

فَآلَيْتُ لَا أَرْثِى لَهَا مِنْ كَلالَةٍ ... .(٤)

---

(١) الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه ص(١٧٩)، وخزانة الأدب (٨/ ٣٥٩، ٣٦٠)، والدرر (١/ ١٦١)، والمقاصد النحوية (١/ ٢٣٦)، وبلا نسبة فى لسان العرب (رضى)، والأشباه والنظائر (٢/ ١٢٩)، والإنصاف ص(٢٦)، والخصائص (١/ ٣٠٧)، وسر صناعة الإعراب ص(٧٨)، وشرح التصريح (١/ ٨٧)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/ ١٨٥)، وشرح شواهد الشافية ص(٤٠٩)، وشرح المفصل (١٠/ ١٠٦)، والممتع فى التصريف (٢/ ٥٣٨)، والمنصف (٢/ ٧٨، ١١٥)، وهمع الهوامع (١/ ٥٢)، والمخصص (١٣/ ٢٥٨، ١٤/ ٩)، وتاج العروس (رضى).

(٢) سيأتى.

(٣) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثى فى الأغانى (١٦/ ٢٥٨)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٧٦)، وشرح اختيارات المفضل ص(٧٦٨)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٤١٤)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٦٧٥)، ولسان العرب (هذذ، قدر، شمس)، ومغنى اللبيب (١/ ٢٧٧)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢/ ١٥)، وشرح الأشمونى (١/ ٤٦)، وشرح المفصل (٥/ ٩٧، ١٠/ ١٠٧)، والمحتسب (١/ ٦٩).

(٤) وتمام البيت:

=

وقد تكون على: هى تفعل، إلَّا أنَّه أسكن اللام فى موضع النصب[(١)].

ومن أنشد: كأن لم تَرَى، كان مثل: لا ترضّاها.

فإن قلت: فلم[(٢)] لا يكون على التخفيف؛ على قياس من قال: المَرَاة، و: الكَمَاة.

قيل: إن التخفيف على ضربين:

تخفيف قياسٍ.

وتخفيف قلب على غير قياس[(٣)]، وهذا الضرب حكم الحرف فيه حكم حروف اللين التى ليست أصولهن الهمز.

ألا ترى أن من قال: أرجيت، قال: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ﴾ [التوبة: ١٠٦] مثل: «مُعْطَوْن»، ومن لم يقلب جعلها بين بين؟! فكذلك: «لم ترى» إذا لم يكن تخفيفه تخفيف قياس كان كما قلنا؛ فلا يجوز لتوالى الإعلالين.

ألا ترى أنَّهم قالوا: طويت، و: قوِيت، و: حييت، فأجرَوْا الأول فى جميع ذلك مجْرى العين من: «اخشوا»، وقالوا: نوًا، و: حيًا، فجعلوه بمنزلة «قطًا»، وقالوا: آية.

فإن قلت: فقد قالوا: اسْتَحَيْتُ.

فإن ذلك من النادر الذى لا يحمل عليه.

فإن قلت: فلم لا تجعله مثل: لم يك، ولم أُبَلْ؛ كأنه حذف أولًا اللام للجزم، كما حذف الحركة من[(٤)]: يكون، ثم خفف على تخفيف «الكماة» و«المراة»، وأقرّ الألف؛ كما أقرّ فى: «لا ترضّاها»؟!

فإن ذلك يعرض فيه ما ذكرنا من توالى الإعلالين، ويدْخل فيه شىء آخر لا نظير له، وهو: أنَّه إذا حذف الألف من: «لم ترى» على هذا الحدِّ، فقد حذف للجزم

= فـآليـت لا أرثـى لـهـا مـن كـلالـة ولا من حفى حتى تلاقى محمدا

والبيت فى ديوانه ص(١٨٥)، والأشباه والنظائر (٦/ ٩٠)، وخزانة الأدب (١/ ١٧٧، ٣/ ٣٨)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٥٧٧)، وشرح المفصل (١٠/ ١٠٠).

(١) فى ب: نصب.

(٢) فى ب: لم.

(٣) فى ب: القياس.

(٤) فى أ: فى.

حرفين، وليس: «لم يكُ»، و: «لم أبلْ» كذلك؛ لأنَّه إنَّما حُذف منه(١) حركة وحرف.

وممَّا يُبعد التخفيف فى: «ترى» على حد «الكماة» و«المراة»: أنَّهم قد حذفوا الألف من هذه الكلمة فى قولهم: «ولو ترَ أهل مكَّة»، لكثرة الاستعمال، كما حذفوها(٢) فى قول من قرأ: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾[يوسف: ٣١ ، ٥١]. فإذا حُذف الألف كما حذف من «حاش [لله](٣)» وجب أن تكون العين فى حكم الصحيح والتخفيف القياسى؛ ليكون كـ: «حاش لله».

الحجة لابن كثير فى قراءته: ﴿عَلَيْهِمُو ولا﴾(٤): وأما قول ابن كثير(٥): ﴿عَلَيْهِمُو ولا الضالين﴾ فوجهه: أنَّه أَتبع الياء ما أشبهها، والذى يشبهها الهاء، وترك ما لا يشبه الياء والألف - وهو الميم - على أصله وهو الضم؛ كما أنَّ الذين قالوا: شعِيرٌ، و: رِغيفٌ؛ و: رجل جِئِز، و: ماضغٌ لِهِم، وَ: شِهِدَ. و: لِعِبَ -أَتبعوا الفتحة الكسرة فى جميع ذلك؛ لقربها منها كقرب الألف من الياء، وشبهها بها. ولم يُتبعوا الفتحة الضمَّة فيقلبوها(٦) ضمَّة فى رَءوف ورَؤف(٧) كما أتبعوا الفتحةَ الكسرة

---

(١) فى ب: فيه.
(٢) فى ب: حذفوا الهاء.
(٣) سقط فى أ.
(٤) زاد فى أ: ولا الضالين.
(٥) عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله بن زاذان بن فيروزان بن هرمز: الإمام العلم مقرئ مكة، وأحد القراء السبعة، أبو معبد الكنانى الدّارى المكّى مولى عمرو بن علقمة الكنانى، وقيل: يكنى أبا عباد، وقيل: أبا بكر، فارسى الأصل. وكان داريًا وهو العطار.
قيل: قرأ على عبد الله بن السائب المخزومى، وذلك محتمل، والمشهور تلاوته على مجاهد ودرباس مولى ابن عباس. تلا عليه أبو عمرو بن العلاء، ومعروف بن مشكان، وإسماعيل بن قسطنطين وعدة. وقد حدّث عن ابن الزبير، وأبى المنهال عبد الرحمن بن مطعم، وعكرمة، ومجاهد وغيرهم. وهو قليل الحديث. روى عنه أيوب، وابن جريج، وإسماعيل بن أمية، وزمعة بن صالح، وعمر بن حبيب المكى، وليث بن أبى سليم، وعبد الله بن عثمان بن خثيم، وجرير بن حازم، وحسين بن واقد، وعبد الله بن أبى نجيح، وحماد بن سلمة وآخرون. وثقه على بن المدينى وغيره. قال ابن سعد: كان ابن كثير المقرئ ثقةً، له أحاديث صالحة، مات سنة اثنتين وعشرين ومائة.
ينظر: سير أعلام النبلاء (٥/ ٣١٨، ٣١٩).
(٦) فى ب: فقلبوها.
(٧) فى أ: رؤف، ورءوف.

فى: جِئز، و: شِعير؛ حيث لم تقْرُب الواو من الألف قُرْب الياء منها؛ فكذلك أتبع الهاء الياء لما قربت[1] منها، ولم يتبعها الميم لما لم تقرُب منها؛ كما لم يتبع الفتحة فى «رءوف» الضمة؛ حيث لم تقرب الفتحةُ من الضمة قربها من الكسرة.

فأما قولهم: مِغِيرة، و: مِغِير - فليس على حدِّ «شِعير» و«رِغِيف»، ولكن على قولهم: «مِنْتن» فى «مُنْتن»، و«أجوءك» فى «أجيئك».

ومما يقوِّى قوله فى ذلك: أنَّهم قالوا: قرأ يقرأ، وجأر يجأر، فأتبعوا الهمزة وأخواتها ما جانسها من الحركات، وما كان من حيزها، وهى الفتحة، ولم يفعلوا ذلك مع الحروف المرتفعة عن الحلق؛ حيث لم يقربن من الفتحة قرب الحلقيَّة منها.

فكذلك أتبع فى قوله: ﴿عَلَيهِمُو ولا﴾ الياء ما قرب [منها][2]، وهو الهاء، ولم يتبعه ما لم يقرب منها وهو الميم.

ومثل قوله: ﴿عَلَيهِمُو﴾ - فى أنَّه أتبع الياء ما يشبهها، وتَرَك ما لا يشبهها على أصله -: قولهم ﴿يُصدِرَ﴾ [القصص:٢٣] فقرب الصادُ من أشبه الحروف من موضعها بالدال، وهو الزاى.

ألا ترى أنهما يجتمعان فى الجهر؟! فلما أراد تقريب الأول من الثانى -ولم يجز ذلك بالإدغام؛ لِمَا يدخل الحرف من انتقاص صوته -قرَّبه من هذا الوجه الذى قرَّب منه دون الإدغام.

ولو كان موضعَ الدالِ فى: «يصدر» حرفٌ آخر لا يقرب من الصاد قرب الدال منها - كـ «اللام» والراء ونحوهما - لم تغيّر الصادُ له كما غُيرت من أجل الدال لقربها منها، فكذلك قرَّب الهاء فى: ﴿عَلَيهِمُو﴾ من الياء؛ لقربها منها، ولم يغير الميم لبعدها منها، كما لم تقرَّب الصاد من الزاى مع اللام ونحوها؛ لمّا لم يقربن منها قُربها من الدال.

فإن قلت: هلَّا رغب عن ذلك لِمَا يعترض فى قراءته من ضم بعد كسر، والضم بعد الكسر فى كلامهم مكروه؟

---

(١) فى ب: قرب.
(٢) فى ب: من الياء.

قيل[١] : إن الضم بعد الكسر على ضربين:

أحدهما: أن يكون فى بناء الكلمة وأصلها؛ كالضم بعد الفتح فى: «عضد».

والآخر: أن يكون عارضًا فى الكلمة غير لازم لها.

فما كان من الضرب الأول فهو مرفوض فى أبنية الأسماء والأفعال؛ كما كان «فُعِل» فى أبنية الأسماء مرفوضًا.

وما كان من الضرب الثانى فمستعمل، نحو قولهم: فَرِقٌ، ونَزِقٌ، فى الرفع، وقالوا فى الوقف على «الرِّدْء» فى الرفع فى قوله: ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِىَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِىٓ﴾ [القصص: ٣٤]-: هو الرِّدُؤْ، مثل: الرِّدُعْ؛ كما قالوا فى «البطء»: من البُطِئ؛ فحرّكوه - كراهة لالتقاء الساكنين - بالحركة التى كانت تكون للإعراب[٢].

كما قال: [من الرجز]

.... إِذْ جَــدَّ الــنَّــقُــرْ[٣]

وقد أعلمتك فيما تقدَّم أن كثيرًا ممَّا لا يلزم الكلمة لا يقع الاعتداد به.

فإذا كان الأمر فى وقوع الضمة بعد الكسرة على ما ذكرنا لم يصحَّ أن يرغب عن قراءته: ﴿عَلَيهِمُو وَلا﴾ من حيث لحقت فيها ضمة بعد كسرة؛ لأن هذه الضمة تشبه ما ذكرنا من ضمة الإعراب، وما استعملوه فى الوقف؛ وذلك أنَّها غير لازمة.

---

(١) زاد فى ب: له.

(٢) قال سيبويه: هذا باب الساكن الذى يكون قبل آخر الحروف فيحرّك؛ لكراهيتهم التقاء الساكنين وذلك قول بعض العرب: هذا بكُر، ومن بكِر. ولم يقولوا: رأيت البكر؛ لأنه فى موضع التنوين، وقد يلحق ما يبين حركته. والمجرور والمرفوع لا يلحقهما ذلك فى كلامهم.

ينظر: الكتابِ (٤/ ١٧٣).

(٣) وتمام الرجز:

أنــا ابــن مــاويــة ....

وهو لعبيد الله بن ماويّة فى لسان العرب (٥/ ٢٣١)، وله أو لبعض السعديّين أو لفدكى ابن عبدالله فى الدرر (٦/ ٣٠٠)، وله أو لفدكى بن أعبد المنقرى أو لبعض السّعديّين فى المقاصد النحوية (٤/ ٥٥٩)، ولبعض السعديين فى شرح شواهد الإيضاح ص (٢٥٩)، والكتاب (٤/ ١٧٣)، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص (٤١٤)، والإنصاف (٢/ ٧٣٢)، وأوضح المسالك (٤/ ٣٤٦)، وشرح التصريح (٢/ ٣٤١)، ولسان العرب (حلق)، ومغنى اللبيب (٢/ ٤٣٤)، وهمع الهوامع (٢/ ١٠٧، ١٠٨).

ألا ترى أنَّ الكسرة فى الهاء إنَّما تكون إذا جاورت الكسرةَ أو الياء؛ فإذا زالت هذه المجاورةُ زالت الكسرة؛ كما أن ضمَّة الإعراب فى قولهم: «هذا نزق يا فتى[١]»، إذا زال عاملُها زالت؛ وكما أن «الرِّدُؤْ» إذا زال الوقف فيه فى الرفع زالت الضمة؟!

فإن قلت: فإنّ قومًا كرهوا أن يقولوا: هو الرِّدُؤْ، فى الوقف على المرفوع؛ فقالوا: هو الرِّدِئ، وقالوا: هذا عِدِل؛ لكراهة الضمّة بعد الكسرة. فهلّا كُرِه ﴿عَلَيهِمُو﴾ كما كَرِه هؤلاء ما ذكرت.

قيل[٢]: إنَّ هؤلاء إنَّما عدلوا عن الضمة إلى الكسرة؛ حيث وجدوا عنها مَنْدوحة؛ بأن أتبعوا الساكن الحركة التى قبله؛ كما أتبعوه الحركة التى قبله فى: «مُد» ونحوه. والذى يقرأ: ﴿عَلَيهِمُو﴾ لو لم يكسر الهاء ههنا لم يشاكل بها الياء، والمشاكلة بها واجبة؛ لِما تقدّم من الحجة فى ذلك. ولو لم يضمّ الميم لأتبع الياء والكسرة[٣] فى «عَلَيهِم» ما لا يشبهها من كسرة الميم لو كسرها، وكأنَّ ذلك إنَّما يجوز على نحو: «مِغِيرة» و: «أجوءك»، ونحو ذلك ممّا ليس بالكثير فى الاستعمال، ولا المتّجِه فى القياس.

ألا ترى أنَّ القياس تقرير هذه الحركات على أصولها؛ ومن ثَمّ لم يجز فى: «مُدير» و: «مُغير» ما جاز فى «مُغيرة» من كسر الأوّل؟!

على أن ما ذكرته من[٤] قولهم: هو الرِّدِئ؛ يشبه ألّايكون الأكثر؛ لأنَّه قال: وأمَّا ناس من بنى تميم فيقولون: هو الرِّدِئ، كرهوا الضمّة بعد الكسرة؛ لأنه ليس فى الكلام «فِعُل»؛ فتنكّبوه لذلك، واستنكروه.

قال أبو على: والقياس قول الأكثر؛ لأنَّ هذه الحركة فى أنَّها لا تلزم كقولهم: نَزُقٌ، فى الرفع؛ فكما لا مذهب عن ذلك فى الرفع، فكذلك ينبغى أن يكون الوقف؛ لاجتماع الوقف مع الإعراب فى أنَّه لا يلزم الكلمة؛ فلا ينبغى أن يُسامَ ترك القياس على الأكثر فى الاستعمال، والأصح فى القياس -إلى ما كان بخلاف هذه الصفة.

---

(١) فى أ: يا هذا.
(٢) زاد فى ب: له.
(٣) فى أ: والكسر.
(٤) فى أ: فى.

وكأنَّ هؤلاء الذين قالوا: هذا الرِّدِئ -كراهة الضمة بعد الكسرة- شبَّهوا الحركة التى تشبه حركات الإعراب بحركة البناء التى لا تفارق، وليس هذا بالمستقيم.

ألا ترى أنَّهم قالوا: يا زيدُ العاقلُ، و: لا رجل صاحبَ امرأة عندك؟ فجعلوا الحركة المشابهة للإعراب بمنزلة الإعراب؟! فكذلك[١] ينبغى أن تجعل الحركة المشابهة للإعراب فى الوقف بمنزلة الإعراب؛ فلا يكره فيه: هو الرِّدُؤُ؛ كما لم يكره: فَرُقٌ، و: لا يُتْبِع الأولَ؛ لأن إتباع الحركة ليس بمستمرّ استمرارَ حركة الإعراب التى الحركة فى: «الرِّدُؤْ» فى قياسها، ومشابهةٌ لها من حيث وصفنا.

على أنهم قالوا فى الوقف: رأيت الرِّدِئ، و: من البُطُؤْ، و: رأيت العِكِمْ، و: رأيت الحُجُرْ؛ فأتبعوا الأوسط تحريكَ الأول؛ فكذلك يكون قولهم: هذا الرِّدُؤْ، على هذا الحدّ، لا لكراهة الضمة بعد الكسرة؛ فكما لا يكون فى: رأيت الحُجُرْ، إلّا على الإتباع لما قبله؛ كذلك لا يكون فى هذا عِدِل إلا كذلك، لا لكراهة الضمّة بعد الكسرة.

ومثل قوله: ﴿عَلَيهِمُو وَلا الضَّالِّينَ﴾ فى أنَّه جعل حركة البناء بمنزلة الإعراب فى وقوع الضمّة بعد الكسرة؛ لمشابهتها حركة الإعراب -فى أنّها لا تلزم، ويتعاقب على الموضع غيرها- قول العرب من غير أهل الحجاز فى: رُدَّ، [وعَضَّ، وفِرّ][٢]، واستَعِدّ.

ألا ترى أنهم أَدْغموا فى الساكن المبنىّ كما أدغموا فى المعرب؛ نحو: هو يردُّ، و: يستعدّ؛ لمّا كان المبنىّ تتعاقب عليه الحركات[٣] -وإن كن لغير الإعراب- كالتحريك لالتقاء الساكنين، وإلقاء حركة الهمزة عليه فى التخفيف، وإلحاقهم الثقيلةَ أو الخفيفة به، والتحريكِ للإطلاق- أدغموا كما أدغموا المعرَب؛ لمشابهته له فى تعاقب هذه الحركات عليه، فكما صار غير المعرب بمنزلة المعرب لاجتماعهما فى الشَّبَه الذى ذكرنا، كذلك استجاز أن يوقع الضمة بعد الكسرة فى: ﴿عَلَيهِمُو﴾ كما وقعت بعدها فى المعرب؛ لمشابهته المعرب لتعاقب الحركات عليه، وإن لم يكن لاختلاف عامل.

---

(١) فى ب: وكذلك.
(٢) فى أ: وفر وعض.
(٣) فى أ: حركات.

والدليل على أن الإدغام فى باب: رُدّ، ونحوه إنما هو لما ذكرناه[١] من مشابهته المعرب لتعاقُب الحركات عليه - وإن كانت لغير الإعراب -: امتناعُهم من الإدغام حيث عَرِى من هذه المشابهة التى وصفنا، وذلك قولهم: رَدَدْتُ، و: رَدَدْنَا، و: يردُدْن.

فالذين أدغموا رُدَّ، فى الأمر بيَّنوا هذا الذى وصفناه من التضعيف المتَّصل بالضمير؛ لمّا كان موضعًا لا تصل الحركة إليه. فأمَّا قول بعضهم: ردَّتُ، و: ردَّنا؛ يريدون[٢]: رددت، و: رددنا - فمن النادر الذى إن لم يُعتدَّ به كان مذهبًا؛ لقلته فى الاستعمال. وأنَّه غير قوىّ فى القياس؛ فهو كالمقارب لـ : [من الطويل]

.... اليُجَدَّعُ[٣]

ومن حجَّة من قرأ: ﴿عَلَيهِمُو﴾ أن كسرة الهاء أصلها الضمة، وإنَّما أُبْدِل منها الكسرة؛ للاعتلال من [أجل][٤] الإتباع، كما أن الكسرة فى: التقاضى، والترامى، والتداعى -ونحو ذلك- أصلها الضمّ؛ من حيث كان مصدرَ «تَفَاعَل». فكما أن هذه الكسرة فى حكم الضمّة، والضمّة -التى هى الأصل- تُراعَى فى المعنى؛ بدلالة صرفهم له، وامتناعهم من أن يجعلونه من باب «حذارِ» -جمع حِذرِية- وغواشٍ؛ كذلك تكون الضمّة -التى هى الأصل فى ﴿عَلَيهِمُو﴾- مراعاةً فى المعنى؛ فلا ينبغى أن يُكره ذلك كما كُرِه «فِعُل»، ولا يكونُ بمنزلته؛ كما لم يكن «الترامى» بمنزلة «الغواشى»، و: «الْحَذَارِى»؛ لمَّا كان الأصل مراعى فى ذلك.

وإذا كانت الضمّة المرفوضة فى الاستعمال مراعاة فى اللفظ - للدليل الذى ذكرنا- فأن تراعى الضمة فى: ﴿عَلَيهِمُو﴾ أجدر؛ لأنَّها لم ترفض كما رفضت فى باب «التفاعُل».

ألا ترى أنَّ أهل الحجاز يستعملونه، وأنَّ من قال: ﴿بِهُو﴾ [القصص: ٨١]،

---

(١) فى أ: لما ذكرنا.
(٢) فى أ: يريد.
(٣) والبيت بتمامه:
يقول الخنى وأبغض العجم ناطقا إلى ربنا صوت الحمار ....
والبيت لذى الخرق الطهوى فى تخليص الشواهد ص(١٥٤)، وخزانة الأدب (١/ ٣١)، واللسان (جدع)، والدرر (١/ ٢٧٥)، وبلا نسبة فى الإنصاف (١/ ١٥)، واللسان (عجم،لوم)، ومغنى اللبيب (١/ ٤٩).
(٤) سقط فى أ.

﴿وبِدَارِهُو﴾ [القصص: ٨١] قال: ﴿عليهِمُو﴾، ومن قال: ﴿عليْهِمُو﴾ ضمَّ إذا عدا الياء(١) والكسرة؟!

ومما يقوّى ذلك، أنهم قد اعتبروا الحركات التى هى أصول فى غير هذا الموضع، وإن لم تكن فى اللفظ مستعملة؛ فجعلوا الحُكم لها. وذلك قولهم: عدتُ المريضَ، و: قلتُ الحقَّ؛ فعدَّوه إلى المفعول، وإن كان اللفظ على «فَعُلت»؛ لأن الأصل: «فَعَلْتُ». ولولا أن تلك الحركة مراعاة معتبرة لم يتعدّ هذا النحوُ.

ألا ترى أنا لم نعلم شيئًا على: «فَعُل» جاء متعديًا إلى المفعول [به](٢)؟!

ومما يؤكّد ذلك أن النقل وقع بالزيادة(٣)، وذلك نحو: أقلته: إذا جعلته يقول، وأبعت الفرس، وأخفت زيدًا.

وممّا يدلّ على ذلك أنَّهم قالوا: يسع، و: يطأ؛ فحذفوا الواو التى هى فاء كما يحذفونها فى باب: «يَعِدُ» و«يَزِنُ»؛ لمّا كان الأصل الكسر، وإنَّما فتح لحرف الحلق؛ فكما أن الفتحة ههنا فى حكم الكسر لمّا لم تكن الأصل، كذلك تكون الكسرة فى: ﴿عَلَيهِمُو﴾ فى حكم الضمّ؛ فلا يكون مكروهًا من حيث لم يجئْ «فعُل» ونحوه فى أصول الأبنية؛ إذ كان الأصل الضمّ، كما كان الأصل الكسر فى «يطأ» و«يسع» ونحوه.

ومما يبيّن ذلك: أن ما كان على: «فِعِل» لم يذكر سيبويه منه(٤) إلا: «إِبِلًا»(٥). وإذا جمعت(٦): «قِرْبة» و«سِدْرة» ونحوهما(٧): قلت: قِرِبات، وسِدِرات، فاستمرّ فيه توالى الكسرتين من أجل الجمع، ولم يُرفض ذلك، ولم يكره كما كُره فى أصل المقرر قبل الجمع. فكذلك: ﴿عَلَيهمو﴾ لا تكره فيه الكسرة قبل الضمة من أجل إعلال الإتباع، وإن كان قد كره فى بناء الآحاد، كما لم يكره توالى الكسرتين فى: «سِدِرات» من [أجل](٨) الجمع، وإن كان كره ذلك فى الآحاد؛ لأن الضمة بعد

---

(١) فى ب: الباء.
(٢) سقط فى ب.
(٣) زاد فى ب: منه.
(٤) فى أ: فيه.
(٥) فى ب: إبل.
(٦) زاد فى أ: نحو.
(٧) فى ب: نحوها.
(٨) سقط فى أ.

الكسرة ليس من أصل الكلمة؛ وإنما اجتلبه الاعتلال، كما اجتلب توالىَ الكسرتين الجمعُ.

ويؤكّد ذلك: أنَّهم قالوا فى «شَقِرة»: شَقَرىّ، وفى «نَمِر»: نَمرىّ. ولم يجئ فى شىء من هذا النحو إلّا فتح العين.

وقالوا: صِعِقِىّ، فكسروا الفاء مع العين؛ لمّا كان للاعتلال، ولم يكن من أصل البناء.

فأمّا وصل ابن كثير الميم بالواو فى: ﴿عَلَيهِمُو﴾؛ فلأن الأصل الواو، وإنَّما أتبع الياء ما يشبهها وترك ما لا يشبهها على الأصل، وكان تقرير الأصل [عنده أولى][١] من إتباع الكسرة الكسرة؛ لأنَّ إتباعَ الحركةِ الحركةَ على[٢] هذا النحو ليس بالمستمرّ.

فإن قلت: فقد جاء فى: ظُلُمات، و: سِدِرات، و: حَفَنات.

قيل: هذا التحريك ليس الغرض فيه الإتباع فقط.

ألا ترى أنَّه [قد][٣] يُفْصَل به بين الاسم والصفة، وكذلك: عِصِىّ، و: حِلِىّ، يفصل به بين الواحد والجميع، ولا يلزم الكسر. ومع ذلك فقد أبدل فيه ناس الفتحة من الضمة، والكسرة، فقالوا: رُكَبَات، و: سِدَرَات.

وقد أُسكن المفتوح فى الشعر، قال لبيد: [من الوافر]

رُحِلْنَ لِشُقَّةٍ وَنُصِبْنَ نَصْبًا لِوَغْرَاتِ الهَوَاجِرِ وَالسَّمُومِ[٤]

وقال ذو الرمة[٥]: [من الطويل]

---

(١) فى ب: أولى عنده.
(٢) فى أ: فى.
(٣) سقط فى ب.
(٤) ينظر ديوانه ص(١٨٥).
(٥) غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوى، من مضر، أبو الحارث، ذو الرمة: شاعر، من فحول الطبقة الثانية فى عصره. قال أبو عمرو بن العلاء: فتح الشعر بامرئ القيس وختم بذى الرمة. وكان شديد القصر، دميمًا، يضرب لونه إلى السواد. أكثر شعره تشبيب وبكاء أطلال، يذهب فى ذلك مذهب الجاهليين. وكان مقيمًا بالبادية، يحضر إلى اليمامة والبصرة كثيرًا. وامتاز بإجادة التشبيه. قال جرير: لو خرس ذو الرمة بعد قصيدته: «ما بال عينك منها الماء ينسكب» لكان أشعر الناس. وقال الأصمعى: لو أدركت ذا الرمة لأشرت عليه أن يدع كثيرًا من شعره، فكان ذلك خيرًا له. وعشق «مية» المنقرية واشتهر بها. له «ديوان شعر» فى =

أَبَتْ ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ خُفُوقًا وَرَفْضَاتِ الهَوَى فِى المَفَاصِلِ[(١)]

فكأنّه رأى ترك الحرف على أصله أولى من أن يصير به إلى ما لا يطرد.

فإن قلت: فقد حُكِى عن الخليل وهارون: أنّ ناسًا يقولون: ﴿مُرُدِّفِين﴾ [الأنفال:٩]. وقال: فهؤلاء يقولون: مُقُتّلين، فقاس على قولهم.

قيل[(٢)]: قد يمكن أن يقالَ: إنّ ذلك من قوله لا يدلّ على أنّه يرى القياس عليه؛ وإنّما أراد أنّ القياس[(٣)] على ما ذَكَرَ لو قيس.

فأمّا اطّراده فلا يستقيم بدلالة أن نحو: «مِغِيرة»، و«مِنِتِن» لا يطّرد، وإنما يُقتصر به على ما جاء؛ فكذلك ﴿مُرُدِّفين﴾.

وإنْ شئت قلت: إن هذا تحريك[(٤)] لالتقاء الساكنين؛ كما أن قولهم: «مدُّ» كذلك، فيكون هذا مستمرًا على لغتهم؛ كما أن: «رُدُّ» كذلك، وإن كان الساكن فى: «مُرُدِّفين» متقدمًا. وقد قال: إنَّها أقل اللغات.

ولم يحذف الواو فى ﴿عليهمو﴾ فى الوصل كما حذفها غيره؛ لأنَّها الأصل، وليس إثباتها من الأصول المرفوضة المطّرحة عندهم، كالواو إذا وقعت طَرَفا فى الأسماء وقبلها ضمة؛ لكنه مراد فى التقدير وإن كان محذوفًا من[(٥)] اللفظ عند قوم.

والدليل على ذلك اتّفاق الجمهور على إثباتها إذا اتّصل الضمير بها، وبذلك جاء التنزيل فى قوله: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [هود: ٢٨]. وهذا أقوى فى القياس، وأشيع فى الاستعمال ممّا حكاه عن يونس: من أنه يقول: أعطيتكُمُه؛ لأن مواضع الضمير وما يتّصل به قد رُدَّت فيها أشياء إلى أصولها فى غير هذا؛ كقولهم: والله، وحقك. فإذا وصلوه بالضمير[(٦)] قالوا: بِكَ لأفعلن.

= مجلد ضخم. توفى بأصبهان سنة ١١٧هـ، وقيل: بالبادية.
ينظر: الأعلام (٥/ ١٢٤).

(١) ينظر ديوانه ص(١٣٣٧)، وخزانة الأدب (٨/ ٨٧، ٨٨)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٢٤٧)، وشرح المفصل (٥/ ٢٨)، ولسان العرب (شنب)، والمحتسب (١/ ٥٦، ٢/ ١٧١)، والمقتضب (٢/ ١٩٢).

(٢) زاد فى أ: له.

(٣) فى أ: قياسه.

(٤) فى أ: تحرك.

(٥) فى أ: فى.

(٦) زاد فى ب: و.

أنشد أبو زيد: [من الوافر]

رَأَى بَـرْقًـا فَـأَوْضَـعَ فَـوْقَ بَـكْـرٍ فَلَا بِكِ مَا أَسَالَ وَلَا أَغَامَا[١]

ويدلك[٢] على ذلك -أيضًا-: أنّ ضمير المؤنث الذى بإزائه على حرفين، وذلك نحو: عليكنّ، و: بكنّ:

فالأول من التضعيف بإزاء الميم.

والثانى بإزاء حرف اللين.

فهذا مما يقوى أنّه لم يحذفه على وجه الاطّراح والرّفض؛ إنّما حذفه للتخفيف معتدًّا به فى الحكم وإن كان محذوفًا فى اللفظ.

فأمّا ما انفرد به ورش فى روايته عن نافع: من أن الهاء مكسورة، والميم موقوفة، إلّا أن تلقى[٣] الميمَ ألفٌ أصليّةٌ مثل: ﴿سَواءٌ عَلَيْهِمُو أَأَنْذَرتَهُمُو أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُون﴾ [البقرة: ٦] فالقياس فيها إذا لقيت الألف الأصلية وإذا لقيت غيرها سواء. وكأنه أحب الأخذ باللغتين مثل: ﴿لَا يَأْلِتْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]، و: ﴿لَا يَلِتْكُمْ﴾.

فإن قلت: إنَّه لمَّا أمِن سقوطها لالتقاء الساكنين، كما تسقط إذا كانت بعدها همزة وصل، وكان المد قبل الهمزة مستحبًّا؛ بدلالة أن القراء قد مدُّوا نحو: ﴿كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: ١٣] أكثر مما مدوا: ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍّ﴾ [النحل: ٩٦] -ويقوى ذلك اجتلاب من اجتلب الألف بين الهمزتين فى نحو: ﴿أَاْأَنْتَ﴾ [الأنبياء: ٦٢]- فهو قول.

[و][٤] قال أبو الحسن: إنما وقعت[٥] [هذه][٦] القراءة، بالمدّ؛ ليُفْهِّموا المتعلمين فيمدوا الهمزة إذا كانت قبلها ألف أو ياء [أو واو][٧] نحو: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ﴾

---

(١) البيت لعمرو بن يربوع فى جمهرة اللغة ص(٩٦٣)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٢٢٥)، ونوادر أبى زيد ص(١٤٦)، وبلا نسبة فى الحيوان (١/ ١٨٦، ٦/ ١٩٧)، والخصائص (٢/ ١٩)، ورصف المبانى ص(١٤٦)، وسر صناعة الإعراب (١/ ١٠٤، ١٤٤)، وشرح المفصل (٨/ ٣٤، ٩/ ١٠١)، ولسان العرب (أهل).

(٢) فى ب: يدل.

(٣) فى أ: يلقى.

(٤) سقط فى أ.

(٥) فى أ: وضعت.

(٦) سقط فى أ.

(٧) سقط فى ب.

[الزمر: ٧٣]، ونحو: ﴿قَالُوٓاْ ءَأَنتَ﴾ [الأنبياء: ٦٢].

قال: والعرب تفعل هذا فى حال التطريب، وإذا أراد أحدهم الرقة والترتيل.

القول فى اختلافهم[(١)] إذا حركوا الميم لساكن يلقاها:

كان ابن كثير، ونافع[(٢)]، وعاصم، وابن عامر يضمون الميم إذا لقيها ساكن؛ مثل قوله -تعالى-: ﴿عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ﴾ [البقرة: ٦١]، و: ﴿مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٣]:

فأما ضم ابن كثير ونافع[(٣)] فهو على قولهما بيِّن؛ لأن ابن كثير فى ذلك يتبع الميم واواً تثبت فى اللفظ إذا لم تلق ساكناً، وكذلك نافع فى رواية الأكثر عنه؛ لأن من روى عنه أن الميم مضمومة؛ فكأنه قد روى عنه إثبات الواو.

ألا ترى أنه ليس أحد يضمّ الميم ولا يتبعه الواو فى نحو[(٤)]: ﴿عَلَيْهُمُو﴾، و﴿عَلَيْهُمُو﴾، فإذا لقى الواوَ ساكن حُذفت وبقيت الميم على ضمها.

وأمَّا عاصم وابن عامر فكأنهما يريان أن حرف اللين الذى يتبع الميم - الواوُ دون الياء، وإن كانا قد حذفاه فى اللفظ؛ طلبًا للخفة[(٥)]، فإذا لزم التحريك لالتقاء الساكنين رَدّا حركة الأصل عندهما، وإن كانا قد حذفا الواو من اللفظ، وأثبتها

---

(١) فى ب: الحجة لاختلافهم.

(٢) إمام المدينة الشريفة ومقرئها: أبو رويم، ويقال: أبو الحسن نافع بن عبد الرحمن بن أبى نعيم الليثى مولاهم المدنى، قرأ على سبعين من التابعين. قال سعيد بن منصور: سمعت مالك بن أنس يقول: قراءة أهل المدينة سنة، قيل له: قراءة نافع؟ قال: نعم. وقال عبد الله ابن أحمد بن حنبل: سألت أبى: أى القراءة أحب إليك؟ قال: قراءة أهل المدينة، قلت: فإن لم يكن؟ قال: قراءة ابن عامر. وكان نافع إذا تكلم يشم من فيه رائحة المسك، فقيل له: أتتطيب؟ قال: لا، ولكنى رأيت فيما -يرى النائم النبى ﷺ- وهو يقرأ فى فىّ، فمن ذلك الوقت أشمّ من فىّ هذه الرائحة. فأصله من أصبهان، وكان أسود اللون حالكًا، وكان إمام الناس فى القراءة بالمدينة، انتهت إليه رئاسة الإقراء بها، وأجمع الناس عليه بعد التابعين، أقرأ بها أكثر من سبعين سنة، فمولده فى حدود سنة سبعين، وتوفى سنة تسع وستين ومائة، على الصحيح. فممن قرأ عليه: قالون، وورش.

تنظر ترجمته فى: أحاسن الأخبار فى محاسن السبعة الأخيار ص (٢٢)، (٢٤)، طبقات القراء (١/ ٨٩)، سير أعلام النبلاء (٧/ ٣٣٦)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٠٧، ٤٠٨)، العبر للذهبى (١/ ٢٥٧).

(٣) زاد فى ب: لذلك.

(٤) زاد فى أ: قوله.

(٥) فى أ: للتخفيف.

ابن كثير ونافع؛ لأن حذف مَن حذفها ليس على جهة الرفض - بدلالة أن كثيرًا منهم يقولون: ﴿كُنْتُمُو فَاعِلِينَ﴾ [يوسف: ١٠] و: عَلَيْهِمو مال - فإذا احتاجا إلى التحريك ردّا حركة الأصل كما رد الجميعُ حركة الأصل -التى هى الضم- فى قولهم: «مُذُ اليوم»؛ لمَّا احتيج [إلى التحريك](١) لالتقاء الساكنين.

ويدل على أن حركة الساكن المحرك فى التقاء الساكنين إذا كانت أصلًا كانت أولى من الحركة المجتلبة لالتقاء الساكنين -أن أحدًا(٢) لم يقل: «إليهُم اثنين»(٣)، فيكسر بعد الضمّ لما لم يقل أحد: «عَلَيْهُمِى». فلولا أن حركة الأصل أولى من المجتلبة لجاز تحريك هذا النحو بالكسر، كما حرّك غيره مما(٤) لا حركة له فى الأصل.

ومما يقوى تحريكهم إيّاه بالضم: أنه حرف ضمير كما أن الواو فى: «اخشَوا» كذلك، وكما اتّفق الجمهور على تحريك الواو فى: «اخشَوُوا» بالضم، وجعلوا «مُصْطَفَوُ الله» مثله؛ من حيث كان مثل: «اخشووُا» فيمن قال: أكلونى البراغيث، مع أن المحرك واو، كذلك حرّكوا الميم بالضم(٥)؛ لأنها مع الميم أسهل منها مع الواو. ومَن زعم أن تحريك ذلك بالضمّ؛ لأنه فاعل - دخل عليه قول من كسر فقال: «اخشوِا القوم»، وقولهم: اخشيِ القوم، وفى غير التقاء الساكنين: ذهبتَ وذهبتِ.

ومما يقوى تحريك الواو بالضمّ: أنّ قومًا شبّهوا التى لغير الضمير بها، فقالوا: ﴿لوُ استطعنا﴾ [التوبة: ٤٢]، فحرّكوها بالضمّ.

فأمّا: ﴿أوُ اخرجوا﴾ [النساء: ٦٦] و: ﴿أوُ انقص﴾ [المزمل: ٣]، فعلى حدّ: ﴿وقالتُ اخرج﴾ [يوسف: ٣١]؛ فدلّ قولهم ﴿لوُ استطعنا﴾ [التوبة: ٤٢]، وتشبيهُ غير الضمير بالضمير على استحكام الضمّة فى الواو؛ كما دلَّ قول من قال: منْهِم و: عليكِم، و: أحلامِكِم -على استحكام الكسرة فى: عليهِم، و: بهِم، وما أشبه ذلك.

الحجة لأبى عمرو فى قراءته: ﴿عليهِم الذلّة﴾ [البقرة: ٦١] ونحوه بكسر الميم: فأمّا قول أبى عمرو: ﴿عليهِمِ الذلّة﴾ [البقرة: ٦١] و: ﴿إليهِمِ اثنين﴾

---

(١) سقط فى أ.
(٢) فى أ: أحدًا منهم.
(٣) إشارة إلى الآية الرابعة عشرة من سورة يس.
(٤) فى ب: ما.
(٥) فى أ: بالضمة.

[يس: ١٤]، فتحريكه بالكسر ليس على حدّ قوله: ﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ﴾ [المزمل: ٢] و: ﴿أَحَدٌ . ٱللَّهُ﴾ [الإخلاص: ١ - ٢]، ولكن كأن الأصل عنده فى الوصل ﴿عَلَيۡهِمِى﴾، فحذف الياء استخفافًا، كما حذف عاصم وابن عامر ونافع فى إحدى الروايتين لذلك، فلمّا حَرَّكَ لالتقاء الساكنين، أتى بحركة الأصل التى هى الكسرة[١]، كما أتى أولئك بالضمّ؛ لأنَّ الكسر فى قوله: ﴿عَلَيۡهِمِ ٱلذِّلَّةُ﴾ [البقرة: ٦١] و ﴿إِلَيۡهِمِ ٱثۡنَيۡنِ﴾ [يس: ١٤] على قوله فى أنه أصل، نظير الضمّ فى قول ابن كثير، ونافع، وعاصم، وابن عامر؛ فكانت[٢] حركة الأصل أولى من أن تجتلب حركة؛ كما أنَّ[٣] تحريك «مُذْ» بالضمّ أولى. وعلى هذا قال سيبويه: فى ترخيم: «رادٍّ» -اسم رجل على قول من قال: يا حارِ-: يا رادِ أقبل؛ فحرَّك لالتقاء الساكنين بالحركة التى كانت للحرف فى الأصل، ولم يجعله بمنزلة ترخيم: «إسحارّ»؛ لأنَّ الراء الأولى فيه لا حركة لها فى الأصل كحركة عين «رادّ» فأتبع الحركة ما قبلها؛ لأنَّ حركة التقاء الساكنين تتبع كثيرًا ما قبلها؛ كقولهم: رُدُّ، و: عضَّ، و: فِرِّ، وكقولهم: انطلق.

فإن قلت: فقد قدَّمت أن حركة الإتباع لا تطرد، ولا يقاسُ عليها.

قيل له: ليس هذا بقياس، ولكنه مسموع؛ كما أن: «مِغِيرة» مسموع، وكما أن «حِلِىّ» و: «عِصِىّ» و: «مُرُدِّفين» كذلك، ومع ذلك فقد اطّردت هذه الحَرَكة فى[٤] قول من قال: رُدُّ، [و: عَضَّ، و: فِرِّ][٥] والأظهر فى: «مُرُدِّفين» أنه مطّرد فى بابه.

وممّا يقوّى تحريك هذه الميم بالكسر من جهة القياس: أنَّهم قد أتبعوا حركة الميم الدالة على اسم الفاعل الكسر، مع أنَّ ذلك يزيل صورة دلالتها على ما أريد فيها. فإذا جاز فى ذلك كان فى حركة علامة الضمير التى لا تتعلق بها دلالةٌ على معنًى أجوز.

وممّا يقوى إتباع الميم -فى الكسر- الهاء: أنّ حركة الإتباع قد جاءت[٦] عنهم مع حجز حرف بين الحركتين، وذلك قولهم: «أجُوءُك» فى «أجيئك»، ومِنْتِن.

---

(١) فى ب: الكسر.
(٢) فى أ: فكان.
(٣) فى أ: كان.
(٤) فى أ: على.
(٥) فى أ: وفر وعض.
(٦) فى أ: جاء.

وأما قولهم: أُنبُؤُك، ومنُحَدُر من الجبل -فإن قولهم: منْحَدُر، تبعت الضمة فيه ضمة الإعراب، كقولهم: ابنُمٌ، وامرؤٌ، وأخوك، وفوك، وذو مال.

فأمّا قولهم: أنبُؤُك، فإن شئت أتبعت ضمّة العين ضمّة الإعراب مثل: «مُنحَدُر»، وإن شئت أتبعتها ضمة همزة المضارعة، وإن كان الحرف قد حَجز مثل «منتن».

ومما يقوى ذلك، أن أبا عثمان قال: حدثنى محبوب بن الحسن القرشى[1] عن عيسى[2]، قال: كان عبد الله بن أبى إسحاق يقرأ: ﴿بين المِرْء وقلبه﴾ [الأنفال: ٢٤]، ويقول: رأيت مَرْءًا، و: هذا مُرْء.

ومن ذلك: أنّهم قد احتملوا من أجل إتباع الحركات ما رفضوه فى غيره، وذلك قولهم: يِخطِّف، ويِكتّب؛ فكسروا الياء فى المضارعة إتباعًا لما بعدها، ولولا ذلك لم تُكسر الياء؛ لأن من يقول: أنت تِعلم، لا يقول: هو يِعلم.

فأمّا ما حكاه من قولهم: هو يِئْبَى، فليس مما يعترض به؛ لشذوذه: فإنَّما الكسرة فى «يِخِطِّف» لاستحباب قائله الإتباع[3]، كما أنّ من قال: «يِيجل»، استجاز الكسر

---

(١) محمد بن الحسن بن هلال بن محبوب، أبو بكر محبوب وهو لقبه البصرى، مولى قريش، مشهور كبير، روى القراءة عن شبل بن عباد ومسلم بن خالد وأبى عمرو بن العلاء، روى القراءة عنه محمد بن يحيى القطعى وخلف بن هشام وروح بن عبد المؤمن وخليفة بن خياط وحدث عنه: أحمد بن حنبل ومحمد بن سنان القزاز وأخرج له البخارى، وقال ابن معين: ليس به بأس.
ينظر: طبقات القراء (٢/ ١٢٣).

(٢) عيسى بن عمر الثّقفىّ أبو عمر مولى خالد بن الوليد، نزل فى ثقيف، فنسب إليهم. إمام فى النّحو والعربية والقراءة، مشهور، أخذ عن أبى عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبى إسحاق، وروى عن الحسن البصرىّ والعجّاج بن رؤبة وجماعة، وعنه الأصمعىّ وغيره.
وصنّف فى النّحو: الإكمال، والجامع، وفيهما يقول تلميذه الخليل:

بطل النّحو جميعًا كلّه ... غير ما أحدث عيسى بن عمر
ذاك إكمال وهذا جامع ... فهما للنّاس شمس وقمر

قال السّيرافىّ: ولم يقعا إلينا ولا رأينا أحدًا ذكر أنّه رآهما. ويقال: إن له نيّفًا وسبعين مصنّفًا ذهبت كلّها. وكان يتقعّر فى كلامه، حكى عنه الجوهرىّ فى الصّحاح وغيره أنه سقط عن حمار، فاجتمع إليه النّاس، فقال: ما لى أراكم تكأكأتم علىّ كتكأكئكم على ذى جنّة، افرنقعوا عنّى. مات سنة تسع وأربعين - وقيل سنة خمس - ومائة.
ينظر: البغية (٢/ ٢٣٧ - ٢٣٨).

(٣) فى ب: للإتباع.

فى الياء مع امتناعه فى: «يِعلم»؛ ليتوصل بذلك إلى قلب الواو ياء؛ فكذلك[١] كسر فيما ذكرنا ليتوصل[٢] به إلى الإتباع.

قال أبو الحسن: من قال: «يِخِطِّف» كسر الخاء؛ لاجتماع الساكنين ثم كسر الياء، أتبع الكسرة الكسرة وهى قبلها، كما أتبعها إيّاها وهى بعدها. وإتباع الآخر الأوّل فى كلام العرب كثير، ويتبعون الكسرة الكسرة فى هذا الباب؛ يقولون: قِتِّلُوا، وفِتِّحوا يريدون: افتَتَحوا.

ومما يؤكد ذلك: أن أبا الحسن قال: رَوَى عيسى بن عمر أن بعض العرب يثقِّل كل اسم أوّله مضموم إذا كان على ثلاثة أحرف؛ نحو: العُسْر، واليُسر، والحُكم، والرُّحم.

ومن الإتباع قولهم: هذا فوك، ورأيت فاك، ومررت بِفيك. ومثله قولهم: ذو مال، إلا أن «ذو» لا يضاف إلى المضمر، لمّا حُذفت اللام من «فم» تبعت الفاءُ العين التى هى حرف الإعراب عندنا. فإن أضفته إلى المتكلم، قلت: هذا فِيَّ، و: رأيت فِيَّ، و: فى فِيَّ. ولا يجوز فى موضع النصب: فاى.

وإنما اتّفقت الألفاظ الثلاثة على لفظ واحد إذا أضاف المتكلم إلى نفسه؛ لأنّ حرف الإعراب ينقلب إلى الحرف المجانس للحركة التى تجب له.

ألا ترى أنّه يكون فى موضع الرفع واوًا، وفى [موضع][٣] الجرّ ياء، وفى [موضع][٤] النصب ألفًا، ثم تتبعه الفاء؟! فكذلك إذا أضافه إلى نفسه انقلبت ياء؛ لأنّ حركة الحرف الذى يلى الياءَ فى جميع [أحواله الكسر][٥]، فإذا كان كذلك وجب أن يكون ياء فى الأحوال الثلاث إذا أضفته إلى نفسك كما يكون فى الجرّ؛ لاجتماع الحركتين على لفظ واحد، وليس هذا فى موضع النصب إذا أضفته إلى نفسك بمنزلة: «عصاى»؛ لأنَّ حرف اللين فى: «عصاى» لا ينقلب بحسب الحركة التى تجب له كما ينقلب فى: «فيك».

---

(١) فى أ: قال: فكذلك.
(٢) فى ب: ليصل.
(٣) سقط فى ب.
(٤) سقط فى ب.
(٥) فى أ: أحوال الاسم.

فأمّا[١] افتراق الحركتين بأن إحداهما حركة إعراب، والأخرى حركة بناء -فليس ممّا يوجب اختلافًا فيما ذكرنا؛ كما لم يوجب فى قولهم: ابنُم.

ألا ترى أنهم أتبعوا النون فتحة التثنية فى قولهم: [من الطويل]

وَمِـنَّـا لَقِـيـطٌ وابـنَـمَـاهُ وَحَـاجِـبٌ مُؤَرِّثُ نِيرَانِ المَكَارِمِ لَا المُخْبى[٢]

كما أتبعوها فتحة النصب فيما أنشده أبو زيد: [من الطويل]

تَبُزُّ عَضَارِيطُ الـخَمِيسِ ثِيَابَها فَأَبأَستَ رَبًّا يَوْمَ ذَلِكَ وَابْنَمَا[٣]

وقد قال قائل فى قولهم: ابنم: إن النون إنما جعلت حركتها[٤] تابعة لحركة الميم؛ لأنَّها قد كانت تتحرك بهذه الحركات، فزيدت الميم فتبعته لذلك. وليس هذا بمستقيم؛ لأنَّهم قد فعلوا ذلك بـ «امرئٍ»، ولم يحذف منه شىء.

ألا ترى أنَّ الهمزة فى تخفيف: «امرئ» المسكّن الفاء تكون[٥] بين بين، ولا تحذف لتحرّك ما قبلها، فيقول: إنّ العين قد تحركت لحذف[٦] الهمزة، وجرى الإعراب عليها كما جرى على الباء من: «الخَبِ».

ويدلّ على بُعد اعتبار ذلك: أنَّهم أتبعوها الفاء فيما حكيناه عن ابن أبى إسحاق، مع أنَّها لا يجوز أن تتحرك بحركة إعراب؛ فتحريك النون من «ابنم» على حدّ تحريك الفاء من «المرء».

على أنَّهم قد قالوا: «غَدٌ» فحذفوا، و«غَدوٌ» فأتمّوا، ولم يفعلوا به ما فعلوا بـ «فم»، وهو مثله فى الزنة، وفى أن نُقِصَ مرّة وأُتمَّ أخرى.

وما[٧] ثبت مما ذكرناه من قولهم[٨]: فِىَّ -يدلّ على فساد قول من قال: إن هذه الكلمة[٩] معرَبة من مكانين.

---

(١) فى أ: فإنما.
(٢) وهو للكميت بن زيد فى ديوانه (١/ ١٢٥)، والأزهية ص(٢٤)، ولسان العرب (خبا)، والمقتضب (٢/ ٩٣)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(١٣٠٨).
(٣) البيت بلا نسبة فى اللسان (بأس).
(٤) فى ب: حركته.
(٥) فى ب: يكون.
(٦) فى أ: بحذف.
(٧) فى أ: مما.
(٨) زاد فى ب: فى.
(٩) فى ب: الكلم.

ألا ترى أنهم أتبعوا حركة البناء، كما أتبعوا حركة الإعراب فى هذا وفى تثنية: «ابنم» فى قوله: وابنماه؟!

والحركة التى تتبع الحركة على ضربين:

أحدهما: إتباع حركة ليست للإعراب [حركة ليست للإعراب][1] نحو: مِغيرة، ومِنْتِن، ويُعْفُر، وظُلُمَات.

والآخر: إتباع حركة ليست للإعراب حركة إعراب، وذلك مثل: امرُؤ، وابْنُم، وفوك، وأجُوءُكَ، وأنْبُؤُكَ، والحرف المذكور فى الكتاب بعكس هذه القسمة، من النادر الذى لا حكم له. وهو مثل تشبيههم حركة الإعراب بحركة البناء فى نحو: [من السريع]

... أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبِ ....[2]

شبهه بـ: عضْد.

فأمّا ما قيل من قولهم: ﴿فَلِإِمِّهِ﴾ [النساء: ١١]، فإنّه يذكر فى هذا الكتاب فى موضعه، إن شاء الله.

الحجة لحمزة والكسائى فى قراءتهما: ﴿عليهُمُ الذِّلة﴾ [البقرة: ٦١] و: ﴿من دونهُمُ امرأتين﴾ [القصص: ٢٣]:

فأمّا قول حمزة والكسائى: ﴿عليهُمُ الذِّلة﴾، و: ﴿من دونهُمُ امْرأتين﴾، فإنَّ

---

(١) سقط فى ب.

(٢) وتمام البيت:

فاليوم .... إثمًا من الله ولا واغل

والبيت لامرئ القيس فى ديوانه ص(١٢٢)، وإصلاح المنطق ص (٢٤٥، ٣٢٢)، والأصمعيات ص(١٣٠)، وجمهرة اللغة ص(٩٦٢)، وحماسة البحترى ص(٣٦)، وخزانة الأدب (٤/ ١٠٦، ٨/ ٣٥٠، ٣٥٤، ٣٥٥)، والدرر (١/ ١٧٥)، ورصف المبانى ص(٣٢٧)، وشرح التصريح (١/ ٨٨)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص(٦١٢، ١١٧٦)، وشرح شذور الذهب ص(٢٧٦)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٢٥٦)، وشرح المفصل (١/ ٤٨)، والشعر والشعراء (١/ ١٢٢)، والكتاب (٤/ ٢٠٤)، ولسان العرب (حقب، دلك، وغل)، والمحتسب (١/ ١٥، ١١٠)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١/ ٦٦)، والاشتقاق ص(٣٣٧)، وخزانة الأدب (١/ ١٥٢، ٣/ ٤٦٣، ٤/ ٤٨٤، ٨/ ٣٣٩)، والخصائص (١/ ٧٤، ٢/ ٣١٧، ٣٤٠، ٣/ ٩٦)، والمقرب (٢/ ٢٠٥)، وهمع الهوامع (١/ ٥٤).

تحريك حمزة الميم، فى: ﴿عليهُمُ﴾ و﴿لديهُمُ﴾، و﴿إليهُمُ﴾، خاصّةً بالضم مستقيمٌ حسنٌ؛ وذلك أنه يضم الهاء فى هذه الأحرف ولا يكسرها، فإذا ضمّها لم يكن فى تحريك الميم إلا الضمّ، ولم يجُز الكسر.

ألا ترى أنّه لم يكسر الميم أحد ممّن ضمّ الهاء نحو: عليهُم الذلةُ، وإنما يكسِر هذه الميم لالتقاء الساكنين مَن يكسر الهاء فيُتبعها حركة الميم؟

واجتماعهم على ذلك يدلّ على أنّ المحرّك لالتقاء الساكنين إذا كانت له حركة أسكن عنها -كان تحريكه بتلك الحركة التى كانت له[١] أولى من اجتلاب حركة لالتقاء الساكنين لم يتحرك الحرف بها فى غير التقائهما؛ وعلى هذا قالوا: مُذُ اليوم، فحركوا الذال بالضمّ؛ فكذلك تحريك حمزة هذه الميمَ فى: ﴿عليهُمُ﴾ والحرفين الآخرين بالضم.

وأمّا موافقة الكسائىّ له فى: ﴿عليهمُ﴾ و: ﴿لديهم﴾، واتفاقهما على تحريك الهاء من ضمير المجرور أو[٢] المنصوب المجموع بالضم إذا لقيت الميمُ ساكنًا -مع كسرهما هذه الهاء فى غير هذه المواضع إلّا ما انفرد به حمزة فى: ﴿عليهمُ﴾ [و﴿إليهمُ﴾ و: ﴿لديهمُ﴾][٣] - فوجهه: أن ذلك لغة، كما أن الكسر لغة؛ فكأنّهما أحبّا أن يأخذا باللغتين جميعًا، كما قرأ[٤] غيرهما: ﴿وَقَالُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦۚ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً﴾ [الأنعام: ٣٧] وكما قرئ ﴿وَلِتُكْمِلُواْ ٱلْعِدَّةَ﴾ [البقرة: ١٨٥] : ﴿ولتُكمّلوا العدة﴾ وكما قال: ﴿لا يَأْلِتْكم مِنْ أعمالكم شيئًا﴾، و﴿لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤] ونحو ذلك، ممّا قد أُخِذ فيه بلغتين وأكثر، نحو قوله: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣]. وفى ذلك توسعة وتسهيل وأخْذ بظاهر الخبر المأثور: «نَزَلَ القُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ». ومثل قولهما فى هذا من الأخذ باللغتين، ما رُوى عن نافع من قراءته مرة: ﴿عليهِمُو﴾ وأخرى: ﴿عليهم﴾.

فإن قلت: إن[٥] حركة التقاء الساكنين حركة غير معتدّ بها؛ لأدلة قامت على

---

(١) فى ب: لها.
(٢) فى أ: و.
(٣) فى أ: ولديهم وإليهم.
(٤) فى ب: قال.
(٥) فى ب: فإن.

ذلك، وإذا لم يعتدّ بها وجب ألّا تُتبع غيرَها؛ فيلزمُ ألّا تَضُمَّ الهاءَ معها كما لا تضمها[١] إذا لم تكن الميم متحركة؛ فإذا ضمَّ الهاء فى هذا الموضع دون غيره فكأنَّه أتبع حركة الهاء التحريك لالتقاء الساكنين.

قيل: إنّ هذا الكلام مما يجوز أن يرجّح به قول من خالفهما فى ذلك، وإذا[٢] تؤول قولهما على ما قدمناه لم يدخل هذا السؤال [عليه][٣].

فأما الأدلة على أنَّ التحريك لالتقاء الساكنين غير معتدٌّ به، فمنها أنَّهم [قد][٤] قالوا: رَمَت المرأة، وبَغت الأمة. فحذفوا الألف المنقلبة عن اللام؛ لسكونها وسكون تاء التأنيث؛ ولمّا حُركت التاء لالتقاء الساكنين لم تردّ[٥] الألف ولم تثبت[٦] كما لا تثبت[٧] فى حال سكون التاء. وكذلك: لم يَخَف الرجل، ولم يقُل القوم، ولم يَبع الناس، و ﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ﴾ [المزمل: ٢].

ولو كانت الحركة معتدًّا بها لثبتت العين كما ثبتت فى: لَم يقولا، ولم يخافا. ومِن ثم ثبتت العين مع الخفيفة والثقيلة[٨]، إذا قال: قُولن ذاك، وبِيعنَّ هذا.

فدلَّ أن التحريك ليس لالتقاء الساكنين.

فإن قلت: فقد جاء: [من الرجز]

أَجِـرِّهِ الـرُّمْـحَ وَلَا تُـهَـالَه[٩]

فردَّ الألف التى كانت حُذفت للجزم، واللام التى بعدها متحركة لالتقاء الساكنين؛ فهلّا دلّ ذلك على الاعتداد بحركة التقاء الساكنين، وقوّى ذلك قول من قال: ﴿عليهُمُ الذلّة﴾ [البقرة: ٦١]، و ﴿من دونهُمُ امرأتين﴾ [البقرة: ٢٣]، فضمّ الهاء لمّا انضمت الميم؟!

---

(١) فى ب: يضمها.
(٢) فى ب: فإذا.
(٣) سقط فى أ.
(٤) سقط فى ب.
(٥) فى ب: يرد.
(٦) فى ب: يثبت.
(٧) فى ب: يثبت.
(٨) فى أ: الشديدة.
(٩) تقدم.

فالقول: إنَّ ذلك من القلّة[١] بحيث إن لم يعتبر به المعتبر كان المذهب على أنّ الألف يجوز أن تكون على حدها فى: «منتزاح».

فإن قلت: فقد اعتد بحركة[٢] التقاء الساكنين فى موضع آخر، وذلك قوله[٣]: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [البينة: ١].

ألا ترى أنّ من يقول: لم يكُ زيد منطلقًا، إذا تحرك لالتقاء الساكنين، لم يحذف، كما أنه إذا تحرك بحركة الإعراب لم يحذف؟

فالقول: إن ذلك أوجه من الأول؛ من حيث كثر فى الاستعمال، وجاء به التنزيل؛ فالاحتجاج به أقوى.

فأما حذف الشاعر له مع تحركها بهذه الحركة كما يحذفها إذا كانت ساكنة، فإن هذه الضرورة من رد الشىء إلى أصله، نحو: [من البسيط]

... ... ضَنِنُوا[٤]

لأن الاستعمال فيه الإثبات [كما أعلمتك][٥]. فهذا يجرى مجرى: ﴿ٱسْتَحْوَذَ﴾ [المجادلة: ١٩] فى أن القياس كان على نظائره أن يُعَل، كما كان القياس فى النون أن يستعمل حذفها فى حال السعة إذا كانت الحركة غير لازمة، ولكن الاستعمال جاء بغيره.

ومن ذلك قولهم: «اضرب الاثنين»، و «اكتب الاسم». فحركت اللام من: «افعل» بالكسر؛ لالتقاء الساكنين. ثم لما حركت لام المعرفة من «الاثنين» و«الاسم»[٦] لم تسكن اللام من: «افعل» كما لم تسكنها فى نحو: «اضربِ القوم»؛

---

(١) فى أ: فى.
(٢) فى أ: بتحريك.
(٣) فى أ: قولهم.
(٤) جزء من عجز بيت لقعنب ابن أم صاحب وقبله:

مهلًا أعاذل قد جربت من خلقى ... أنــى أجــود لأقــوام وإن . . .

ينظر: الخصائص (١/ ١٦٠، ٢٥٧)، وسمط اللآلى ص(٥٧٦)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٣١٨)، والكتاب (١/ ٢٩، ٣/ ٥٣٥)، ولسان العرب (ظلل، ضنن)، والمنصف (١/ ٣٣٩، ٢/ ٣٠٣)، ونوادر أبى زيد ص(٤٤)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (١/ ٢٤٥)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/ ٢٤١)، وشرح المفصل (٣/ ١٢)، ولسان العرب (حمم)، والمقتضب (١/ ١٤٢، ٢٥٣، ٣/ ٣٥٤)، والمنصف (٢/ ٦٩).
(٥) سقط فى أ.
(٦) فى أ: الاسم والاثنين.

لأن تحريك اللام لالتقاء الساكنين؛ فهى فى تقدير السكون، فكما أن لام: «افعل» إذا وقع بعدها ساكن تحرك[١] ولا تسكن[٢]؛ فكذلك إذا وقعت بعدها حركة لالتقاء الساكنين، تُحرك من حيث كانت الحركة غير معتد بها؛ فصارت من أجل ذلك فى حكم السكون.

فإن قلت: كيف[٣] حُرّكت لام المعرفة فى: «اضرب الاثنين» لالتقاء الساكنين، وهلّا حرّكْتَ الثاء[٤]؛ لأنهما فى كلمة واحدة، والساكنان إذا التقيا فى كلمة واحدة حُرّك الثانى منهما، نحو: أين، وكيف؟!.

فالقول فى ذلك: إنّ لام المعرفة -وإن كانت بمنزلة ما هو من نفس الحرف لدخول العامل عليها، وأنّها أشدّ اتصالًا بالكلمة التى هى فيها من حرف التنبيه فى قولهم: «هذا»، ونحوه؛ لاكتساب[٥] الكلمة بها معنى لم يكن لها إذا لم تدخلها[٦]- فالقول: إنها قد جرت مجرى المنفصل منها؛ لمّا لم تكن أصلًا فيها كما كان فى التذكّر كذلك، وذلك قولهم: ألِى، إذا تذكروا، نحو: الخليل، والقوم؛ ولذلك كرِّرت فى قوله: [من الرجز]

بِالشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلِلْنَاهُ بَجَل[٧]

ويدل على أن التحريك للساكنين[٨] غير معتدّ به: أنهم قالوا فى الجزم: لم يضربا، ولم يضربوا، فحذفوا النون فى هذه المواضع، كما حذفوا الألف [والواو والياء][٩] السواكن إذا كُنّ لاماتٍ، من حيث عُودلن بالحركة، ولو كانت حركة النون

(١) فى ب: يحرك.
(٢) فى ب: يسكن.
(٣) فى ب: فكيف.
(٤) فى ب: التاء.
(٥) فى أ: لاكتساء.
(٦) فى ب: يدخلها.
(٧) الرجز لغيلان بن حريث فى الدرر (١/ ٢٤٥)، والكتاب (٤/ ١٤٧)، والمقاصد النحوية (١/ ٥١٠)، ولحكيم بن معيّة فى شرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٦٩)، وبلا نسبة فى رصف المبانى (٤١، ٧٠، ١٥٣)، وشرح الأشمونى (١/ ٨٣)، والكتاب (٣/ ٣٢٥)، واللامات ص(٤١)، ولسان العرب (طرا)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص(١٢١)، والمقتضب (١/ ٨٤، ٢/ ٩٤)، والمنصف (١/ ٦٦)، وهمع الهوامع (١/ ٧٩).
(٨) فى أ: للساكن.
(٩) فى ب: والياء والواو.

معتدًّا بها لحذفت هى من دون الحرف، كما فُعل ذلك بسائر الحروف المتحرّكة إذا لحقِها(١) الجزم.

ويدلّ على ذلك - أيضًا - اتفاقهم على أن المِثلين إذا تحرّكا ولم يكونا للإلحاق، أو شاذًا عن الجمهور -أدغموا الأوّل فى الآخِر، وقالوا: ارْدُدِ ابنك، واشمَم الريحان، فلم يدغموا فى الثانى إذا تحرك لالتقاء الساكنين، كما لم يدغموه قبل هذا التحريك؛ فدلّ ذلك على أنَّ التحريك لالتقاء الساكنين لا اعتداد به عندهم.

ويدلّ على ذلك أيضًا: أنَّ الواوات إذا تحرّكت بالضمّ، جاز أن تبدل منها الهمزة. نحو: أُقّتت، و: أدْؤُر، و: النّئور(٢).

و: [من الرجز]

كَـأَنَّ عَـيْـنَـيْـهِ مَـنَ الـغُـئُورِ(٣)

ولم يبدلوا الهمزة منها إذا تحركت بالضم لالتقاء الساكنين، كما لم يبدلوها منها إذا كانت ساكنة لمّا لم يكن بتحريك الساكنين اعتداد.

والذى حُكى من همز بعضهم لذلك يَجْرى مجرى الغلط.

وقد جعلوا ما لم يلزم من الحركات كما لم يلزم من حركة التقاء الساكنين فى أن لم يعتدّ به، كما لم يعتدّ بالتحريك لالتقائهما؛ وذلك لاجتماع الصنفين فى أنّ الحركة فيهما غير لازمة.

فمن ذلك قولهم: رَمَتا، و: غَزَتَا، لما لم تلزم حركة التاء وإنَّما هى لمجاورة الألف، لم يعتدّ بها؛ فلم تُردّ الألف المنقلبة عن اللام فى «فَعَلَ» كما لم تُردّ فى «رمت المرأة»؛ لمّا كانت حركة التاء غير لازمة؛ كما كانت فى «رمت المرأة» كذلك.

فإن قلت: فقد وقع الاعتداد بها فى قوله: [من المتقارب]

لَهَـا مَـتْـنَـتَـانِ خَـظَـاتَـا ....(٤)

---

(١) فى أ: لحقه.

(٢) النئور: دخان الشحم. ينظر: المعجم الوسيط (نأر).

(٣) الرجز للعجاج فى ديوانه (١/ ٣٤٦ - ٣٤٧)، ولسان العرب (حجل، صلل)، ومجمل اللغة (٢/ ١٤٢)، وديوان الأدب (٢/ ٣٩، ٣/ ٣٩٣)، وكتاب العين (٧/ ٨٤)، وتاج العروس (حجل، صلل)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (٢/ ١٤٠)، وتهذيب اللغة (٤/ ١٤٦، ٤٢١)، والمخصص (١/ ٥٣، ١٢٢)، وجمهرة اللغة ص(٤٤٠، ١١٧٧، ١٢٠٦).

(٤) جزء من صدر بيت، وبعده:

.... كـمـا أكـب عـلـى سـاعـديـه الـنـمـر =

فالقول فيه: إنّه بمنزلة ما تقدّم من قوله: ولا تُهاله.

وقد قيل: إنّه حذف منها نون التثنية، وليس ذلك عندنا بأوجه القولين؛ لأنَّ حذف نون التثنية إنَّما جاء فى الموصولة نحو: [من الكامل]

.... إنَّ عَـمَّـيَّ الـلَّذا قَـتَـلَا ....(١)

ونحو: [من المنسرح]

الـحَافِـظُو عَـوْرَةَ الـعَـشِـيـرَةِ .. ..(٢)

والحذوف تخصَّص ولا تقاس.

وكذلك قول من ذهب إلى الحذف فى قوله: [من الرجز]

= وهو لامرئ القيس فى ديوانه ص(١٦٤)، والأشباه والنظائر (٥/ ٤٦)، وإنباه الرواة (١/ ١٨٠)، والحيوان (١/ ٢٧٣)، وخزانة الأدب (٧/ ٥٠٠، ٥٧٣، ٥٧٦، ٩/ ١٧٦، ١٧٨)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٤٨٤)، وشرح اختيارات المفضل (٢/ ٩٢٣)، وشرح شواهد الشافية ص١٥٦، ولسان العرب (متن، خظا)، وبلا نسبة فى رصف المبانى ص(٣٤٢)، ومغنى اللبيب (١/ ١٩٧)، والمقرب (٢/ ١٨٧، ١٩٣)، والممتع فى التصريف (٢/ ٥٢٦).

(١) وتمام البيت:

أبـنـي كـلـيـب .... الـملوك وفككا الأغـلالا

وهو للأخطل فى ديوانه ص(٣٨٧)، والأزهية ص(٢٩٦)، والاشتقاق ص(٣٣٨)، وخزانة الأدب (٣/ ١٨٥، ٦/ ٦ ،والدرر (١/ ١٤٥)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٣٦)، وشرح التصريح (١/ ١٣٢)، وشرح المفصل (٣/ ١٥٤، ١٥٥)، والكتاب (١/ ١٨٦)، ولسان العرب (فلج، حظا، لذى)، والمقتضب (٤/ ١٤٦)، وتاج العروس (لذى)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢/ ٣٦٢)، وأوضح المسالك (١/ ١٤٠)، وخزانة الأدب (٨/ ٢١٠)، ورصف المبانى ص(٣٤١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص(٧٩)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص(٨٤)، والمحتسب (١/ ١٨٥)، والمنصف (١/ ٦٧).

(٢) جزء من صدر بيت، وبعده:

.... لا يـأتـيـهـم مـن ورائـنـا نـطـف

وهو لعمرو بن امرئ القيس فى خزانة الأدب (٤/ ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٦)، والدرر (١/ ١٤٦)، وشرح شواهد الإيضاح ص١٢٧)، ولقيس بن الخطيم فى ديوانه ص(١١٥)، وملحق ديوانه ص(٢٣٨)، ولعمرو بن امرئ القيس أو لقيس بن الخطيم فى لسان العرب (وكف)، ولشريح بن عمران، أو لمالك بن العجلان فى شرح أبيات سيبويه (١/ ٢٠٥)، ولرجل من الأنصار فى خزانة الأدب (٦/ ٦)، والكتاب (١/ ١٨٦)، وبلا نسبة فى أدب الكاتب ص(٣٢٤)، وإصلاح المنطق ص(٦٣)، وجواهر الأدب ص(١٥٥)، وخزانة الأدب (٥/ ١٢٢، ٤٦٩، ٨/ ٢٩، ٢٠٩)، ورصف المبانى ص(٣٤١)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٣٨)، والكتاب (١/ ٢٠٢)، والمحتسب (٢/ ٨٠)، والمقتضب (٤/ ١٤٥)، والمنصف (١/ ٦٧)، وهمع الهوامع (١/ ٤٩).

قَدْ سَالَمَ الحَيَّاتُ مِنْهُ القَدَمَا[(١)]

ولا[(٢)] يَقْوى ما ذهبوا إليه [من][(٣)] قول أبى دُؤاد[(٤)]: [من الهزج]

وَمَتْنَانِ خَظَاتَانِ كَزُحْلُوفٍ مِنَ الهَضْبِ[(٥)]

لأنّ هذا يكون تثنية، والأول مثال ماض كـ «غزا» أو[(٦)]: «رمى».

ومن ذلك قولهم: اضربِ الاجَل، لمّا كانت حركة اللام حركة الهمزة، ولم تكن لازمة فى قول من حقّق؛ كما لم تلزم حركةُ التقاء الساكنين -أقررت الكسرة على الباء؛ كما أقررتها فى «اضربِ الاثنين»؛ لاجتماع الحركتين فى أنّهما لا تلزمان.

وعلى هذا تقول: مِلَان، [من الطويل]

وَمَا أَنْسَ مِ الأَشْيَاءِ ....[(٧)]

فلا ترد النون التى حذفتها لالتقاء الساكنين؛ لأنّ اللام فى تقدير السكون من حيث كانت متحركة بحركة الهمزة. وعلى هذا تقول: ﴿قَالُ لَانَ جِئْتَ بِالحق﴾ [البقرة: ٧١] فلا تردّ الواو؛ كما لم تسكّن الباء فى قولهم: اضرِبِ الاجَل.

---

(١) الرجز للعجاج فى ملحق ديوانه (٢/ ٣٣٣)، وجمهرة اللغة ص(١١٣٩) لمساور بن هند العبسى فى لسان العرب (ضمز، ضرزم)، وللعجاج أو لمساور بن هند العبسى أو للدبيرى أو لعبد بنى عبس أو لأبى حيان الفقعسى فى خزانة الأدب (١١/ ٤١١)، وللدبيرى أو لعبيد ابن علس فى تاج العروس (ضرزم)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (١/ ٣٣١، ٣/ ٣١١)، وجمهرة اللغة ص(١١٣٩)، والمخصص (١٦/ ١٠٦)، وتاج العروس (شجعم).

(٢) فى أ: ومما.

(٣) سقط فى أ.

(٤) جارية بن الحجاج الإيادى، المعروف بأبى دؤاد: شاعر جاهلى. كان من وصّاف الخيل المجيدين. له «ديوان شعر».
ينظر: الأعلام (٢/ ١٠٦).

(٥) وهو فى ديوانه ص(٢٨٨)، والحماسة البصرية (٢/ ٣٢٧)، وسر صناعة الإعراب ص(٤٨٤، ٤٨٧)، وشرح شواهدالإيضاح ص(٤٩٩)، ولسان العرب (خظا)، والمعانى الكبير (١/ ١٤٥)، ولعقبة بن سابق فى الأصمعيات ص(٤١)، وبلا نسبة فى الممتع فى التصريف ص(٥٢٦).

(٦) فى ب: أو.

(٧) جزء من صدر بيت، وبعده:

.... لا أنسى قولها لجارتها: ما إن يعيش بأحورا

وهو لهدبة بن خشرم فى ملحق ديوانه ص(١٣٩)، وتهذيب اللغة (٥/ ٢٢٧)، ولابن أحمر فى ملحق ديوانه ص(١٨٠)، ولهدبة أو لابن أحمر فى لسان العرب (حور)، وتاج العروس (حور)، ولعروة بن الورد فى ديوانه ص(٦٣)، وكتاب الجيم (١/ ٢١٧)، =

ومن قال: ﴿قالوا لَان جئتَ بالحق﴾ فردّ الواو لحركة اللام -فإنَّ هذا على قياس قولهم: لَحْمر، لمّا جعلت الحركة بمنزلة اللازمة حُذفت همزة الوصل التى إنَّما تُجتلب لسكون اللام. وقياس هذا: أن يسكن الباء فى «اضربْ لَاجَل» ولا تكسرها[١] كما كسرها[٢] مَن لم يعتدّ بالحركة. وهذا مما يقوى قراءة حمزة والكسائى.

ألا ترى أن الحركة التى ليست بلازمة جُعلت بمنزلة اللازمة فى أن حُذفت همزة الوصل قبلها؟!

فكذلك يجعلان الحركة التى لالتقاء الساكنين -وإن كانت غير لازمة- بمنزلة اللازمة؛ فيختاران أن يُتبعاها المضمومة فى: ﴿عليهُمُ الذلة﴾ [البقرة: ٦١] و: ﴿من دونهُمُ امرأتين﴾ [القصص: ٢٢]، وإن لم يختارها فى غير هذا الموضع؛ ليكون الصوت من جنس واحد، وضربًا واحدًا.

وقد أخذ أبو عمرو بمثل[٣] ذلك -أيضًا- معهما. وذلك فى قراءته: ﴿وأنّه أهْلَك عاد لُّولَى﴾ [النجم: ٥٠].

ألا ترى أن حكم المدغم فيه أن يكون متحركًا ولا يكون ساكنًا؟! فإنما تجعله على لغة من قال: لَحْمر، كما تأوّله أبو عثمان.

فإن قلت: فلِم لا تحمله على قول من قال: اَلَحْمَر، فلم يسقط همزة الوصل؛ لأن الحركة غير لازمة، فلما أدغمت النون فى اللام الساكنة حرَّكتها، كما حركت: غُضِ، ونحوه، وإن كان [الحرف][٤] المدغم فيه ساكنًا؟

فالقول: إن ذلك لا يمتنع أن تُقدر القراءة عليه وتُتأوَّل، إلَّا أنَّه مثل الأول فى أن المدغم فيه ساكن، وأن الحركة التى هى بمنزلة المجتلبَة لالتقاء الساكنين تنزَّلت[٥] منزلة الثابتة غير المجتلبَة.

ومما يقوى قولهما، أنَّهم قالوا: «سَلْ و رَ رأيَك»؛ فأسقطوا همزة الوصل لما

= وأساس البلاغة (حور)، وبلا نسبة فى المخصص (٣/ ٤٩).

(١) فى أ: يكسرها.

(٢) فى أ: يكسرها.

(٣) فى ب: مثل.

(٤) سقط فى ب.

(٥) فى أ: نزلت.

تحركت الفاء، فكما شبهُوها ههنا[١] بالحركة اللازمة فحُذفت همزة الوصل، كذلك تكون[٢] فى قولهما الحركة غير اللازمة بمنزلة اللازمة؛ فيحسُن أن تضم[٣] لذلك الهاء التى كانا يكسرانها لتَتْبع حركة الميم التى قد تنزّلت منزلة اللازمة فى هذه المواضع.

وقد قال أبو الحسن: إنَّ ناسًا يقولون: اِسَلْ، فهؤلاء لم يسقطوا همزة الوصل لما كانت السين فى تقدير السكون، إلا أن إسقاط الهمزة مع «سَلْ» أكثر، وإثباتها فى قولهم: اَلَحْمَر، وقولهم: ﴿آَلَانَ جئت بالحق﴾ [البقرة: ٧١] أكثر، والقياس على ما ذكرت لك.

قال أبو عثمان: ولا يجوز عندى: اِسَلْ، وإنما جاز فى الألف واللام: اَلَحْمَر؛ لأنَّ الألف واللام بمنزلة حرف واحد.

ألا ترى أن ألف الاستفهام تلحق ألف اللام فتُمدّ ولا تحذف فى قولك: آلرجل قال ذاك؟! ويقولون: اَلَحْمَر، وليس كذا جميع أَلِفَات الوصلِ؛ لأنَّ الألف واللام بمنزلة «قد»، كما ذكر سيبويه. قال: ومن أثبت أَلِفَ «الآن» -وقبلها كلام- فقد أخطأ فى كل مذهب.

وممّا لم يعتد فيه بالحركة لمّا لم تلزم، قولهم: قعدتا، وضربتا، لما كانت الحركة من أجل الألف، والألف غير لازمة -استجازوا الجمع بين أربع متحركات، ولم يستجيزوا ذلك فى: «ضَرَبْتُ» ونحوه، وإنَّما استجازوا الموالاة بين هذه الحركات فى: «ضَرَبَتَا» كما قالوا: رَمَتا، و: قَضَتا، فلم يردوا الألف، فكما لم يردوا الألف -حيث كانت الحركة غير لازمة- كذلك لم يكرهوا الموالاة بين أربع متحركات من حيث لم تكن الحركة فى التاء لازمة؛ فكانت من أجل ذلك فى تقدير السكون كما كان فى تقديره فى: رمتا.

ومن الحجَّة لمن خالفهما ممَّن تقدم ذكر قوله، أن يقال: إنَّ التحريك لالتقاء الساكنين لا ينبغى أن يُتْبع غيرَه؛ لأنَّهم قد جعلوه تابعًا لغيره متقدمًا ومتأخّرًا، ولم يجعلوا غيره يتبعُه من حيث كان فى تقدير السكون بالأدلَّة التى تقدمت.

---

(١) فى أ: هنا.
(٢) فى أ: يكون.
(٣) فى ب: يضم.

فمِمَّا أُتبع ما قبله: انطَلْق، و: لم يَلْدَه[١]. لما لزم تحريك اللامين لالتقاء الساكنين أُتْبعا الفتحة التى قبلهما، ومن ثم قال سيبويه فى ترخيم [اسم][٢] رجل يسمى «إسحارّ» -على من قال: يا حارِ-: يا إسحارَ، أقبل. وكذلك قالوا: لا تضارَّ يا فتى. ومن ذلك: مدُّ، وفرِّ، وعضَّ.

ومما أتبع ما بعده قول من قال: ﴿وقالتُ اخرُج﴾ [يوسف: ٣١]، [و]﴿وعذابِنُ ارْكُض﴾ [ص: ٤١ - ٤٢]، [و]﴿أوُ انقُص﴾ [المزمل: ٣]، و ﴿عيونِنُ ادخُلوها﴾ [الحجر: ٤٥ - ٤٦]. وإذا[٣]كان على ذلك بعُد أن يُتْبع غيره؛ لِمَا تقدم من أنّه فى تقدير السكون.

فأمّا ما ذكره أبو بكر عن بعض من احتجّ لكسر الهاء فى: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ أنّ الهاء من جنس الياء؛ لأنَّ الهاء تنقطع إلى مخرج الياء - فليس بمستقيم؛ وذلك أنّ قوله: لأن الهاء تنقطع إلى مخرج الياء، لا يخلو من أن يريد به أنّه ينقطع إلى الجهة التى تخرج منها الياء، أو يريد بذلك أن الصوت بها يتّصل بمخرج الياء؛ كما أن صوت الشين استطال حتى خالط أعلى الثنيتين ، وكذلك صوت الهاء استطال حتى اتّصل بمخرج الياء؛ فصار من أجل ذلك بمنزلة الحروف الخارجة من مخرج الياء، كما صارت الشين بمنزلة الحروف التى تخرج من الموضع الذى بلغه استطالةُ صوته حتى أدغم فيها كثير من حروف ذلك الموضع: كالطاء وأختيها، والظاء وأختيها.

فإن كان أراد المعنى الأول فليس للهاء به اختصاص ليس لغيره؛ لمساواتها غيرها ممّا يخرج من مخرجها فى ذلك.

وإن كان أراد أن الصوت[٤] يستطيل حتى يتصل بمخرج الياء؛ كما استطال الصوت بالشين حتى خالط أعلى الثنيّتين -فأنت إذا اعتبرت الهاء فى مخرجها لم تَجِد لها هذه الاستطالة، ولم تجدها تتصل بمخرج الياء على حد ما اتصل صوت الشين بالموضع الذى اتصل به.

ولعل الذى حمل هذا القائل على ما قاله من ذلك: كون الهاء مهموسة رخوة،

(١) زاد فى ب: فاعلم.
(٢) سقط فى أ.
(٣) فى ب: فإذا.
(٤) زاد فى أ: بالهاء.

والحروف المهموسة إذا وقف عليها كان الوقف مع نفخ؛ لأنها لما لم تعترض على النفس اعتراض المجهورة، فتمنعها من أن يجرى معها كما منعت المجهورة حين خرجت مع النفس[١] وانسلّت معه، وهى -أيضًا- حرف رِخْو، والحروف الرِّخْوة يجوز أن يَجْرى فيها الصوت[٢]، وليست الشديدة كذلك؛ لأنَّك لو قلت: أَلَدّ، والحجّ، لم يجر فيهما الصوت إذا مددته كما يجرى الصوت فى الرخو، نحو: أَنْقَصّ وأَيْبَسّ. فلعل هذا الذى يتبع الصوت فى بعض الأحوال من النفخ فى المهموسة، وإمكان إجراء الصوت فى الرِّخْوة، جعله بمنزلة استطالة الشين، وليس هذا من ذلك فى شىء؛ وإنما المشابهة المعتبَرة بين الهاء والياء ما ذكرنا من مشابهتها الألف لخفائها، وأنَّها قد جُعلت متحركة بمنزلة هذه الحروف ساكنة. والألف تُقَرَّب من الياء بالإمالة؛ فكذلك قُرِّبت الهاء منها بأن أبدلت من حركتها الكسرة. وهذه المناسبات التى تكون بين الحروف توفق بينها، كما يوفِّق تقارب المخارج، أو هو آكد فى ذلك من تقارب المخارج.

ألا ترى أن الواو والياء قد جرَتا مجرى المِثْلين فى جواز إدغام كل واحدة[٣] منهما فى الأخرى؛ لما اجتمعا فيه من اللين، وأن النون أدغمت فى الياء على بعدٍ بين مخارجهما لما ذكرنا؟!

وأما ما ذكره عن بعض مَن احتجّ لحمزة من أنَّهم قالوا: ضَمُّ الهاء هو الأصل - وذلك أنَّها إذا انفردت من حروف تتصل بها، قيل: هم فعلوا-: فليس بمستقيم أيضًا، وليست الدلالة على أن ضمير الجميع المجرور أو المنصوب أصله الضمّ انضمامَ الهاء فى [قولهم][٤]: هم فعلوا؛ وذلك أن العلامتين وإن اتفقتا[٥] فى اللفظ فى الجمع، فهما مختلفتان، وليس اتفاقهما فى اللفظ بموجِب اتفاقهما فى التقدير والمعنى.

ألا ترى أن التاء فى «أنت» وإن كانت على لفظ التاء فى «فعلت»، فليست إياها ولا مِثلها فى المعنى؟! وكذلك الكاف فى: ذلك، و«أرأيتَك»، و«النّجاءك»، ونحو

---

(١) فى ب: التنفس.
(٢) فى ب: الصوت فيها.
(٣) فى أ: واحد.
(٤) سقط فى ب.
(٥) فى أ: اتفقا.

ذلك ممّا لحقه الكاف للخطاب مجرّدة من معنى الاسم -ليست كالكاف فى: «أكرمتك»، و«صادقتك»، ولا هو التى للفصل كالتى فى قولك للغائب: هو فعل، ولا الواو والألف والنون فى: قاما أخواك، وقاموا إخوتك.

و: [من الطويل]

.... يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُه[1]

بمنزلتها فى قولك: أخواك قاما، و: إخوتك قاموا، و: الهندات قمن، فليس الاتفاق فى اللفظ بموجب الاتفاقَ فى المعنى.

ألا ترى أن الهمزة فى الاستفهام على لفظ الهمزة فى النداء، وأن «هل» التى للاستفهام على لفظ «هل» التى بمنزلة قد؟ وإنّما الدلالة على أنّ أصل الهاء فى ﴿عَلَيْهِمْ﴾، [و: هذه دارهم][2] ونحو ذلك: الضم - أنّها إذا لم تجاورها الكسرة ولا الياء لم تكن إلا مضمومة، وإذا جاورتها الكسرة أو الياء جاز الكسر فيها؛ للإتباع والتقريبِ، وجاز الضمّ على الأصل؛ كقول أهل الحجاز فى ذلك، فكلّ موضع جاز فيه الكسر فالضمّ فيه جائز. والمواضع التى تختصّ باستعمال الضم فيها لا يجوز الكسر معها؛ فبهذا يُعلم أنّه الأصل، لا بما ذكره من اتفاق اللفظ.

فأمّا ضمُّ الهاء من «هم» فى قوله: هم فعلوا -فلا يدل على أنَّ أصل الهاء فى عليهم الضمّ؛ لأنّها ليس بها.

ومما يدلك[3] على اختلافهما: أنّك تقول فى واحدِ «هُمْ» - من [قولك: هم][4] فعلوا ذلك -: هو، قال: كما تقول فى واحدة «هنّ فعلن»: هى فعلت، فالواو والياء

---

(١) جزء من عجز بيت للفرزدق، وقبله:

ولكن ديافى أبوه وأمه بحوران ...

ينظر: ديوانه (١/ ٤٦)، والاشتقاق ص(٢٤٢)، وتخليص الشواهد ص(٤٧٤)، وخزانة الأدب (٥/ ١٦٣، ٥/ ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٣٩، ٧/ ٣٤٦)، والدرر (٢/ ٢٨٥)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٩١)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٣٣٦، ٦٢٦)، وشرح المفصل (٣/ ٨٩، ٧/ ٧)، والكتاب (٢/ ٤٠)، ولسان العرب (سلط، دوف)، وبلا نسبة فى الجنى الدانى ص(١٥٠)، والخزانة (٧/ ٤٤٦، ١١/ ٣٧٣)، والخصائص (٢/ ١٩٤)، ورصف المبانى ص(١٩، ٣٣٢)، وسر صناعة الإعراب ص(٤٤٦)، وهمع الهوامع (١/ ١٦٠).

(٢) فى أ: وإليهم ولديهم.

(٣) فى أ: يدل.

(٤) سقط فى أ.

من نفْس الكلمة. فأمّا الواو التى تلحق علامة المضمر المجرور أو المنصوب فى نحو: هذا له، و: ضربه، فزيادة لاحقة للكلمة؛ بدلالة سقوطها فى نحو: عليه، و: منه، وإن لم نقف على شىء من ذلك، وأنّه فى الغائب نظير الكاف للمخاطب والياء للمتكلم، وبدلالة ما جاء فى الشعر عند سيبويه نحو: [من الطويل]

.... لَه أَرِقَـــانِ(١)

وحكى أبو الحسن أنها لغة.

ومما بيّن أنّ كل واحد من هذه الأسماء التى للضمير ليس الآخرَ فى اللفظ -وإن اتفقا فى بعض الحروف-: تحريكك الواو والياء من «هو» و«هى»، وحرفُ المد اللاحقُ فى «عليه» فيمن أثبت ولم يحذف، وفى: داره، و: به، لم يحرّك فى موضع.

فإن قلت: فقد أُسكنت الياء من: «هى» و«هو» فى الشعر، كقوله: [من الرمل]

.... فَــإِذَا هِــىْ بِــعِــظَــام وَدمَــا(٢)

فإنَّ ذلك لا يؤخذ به فى التنزيل وحال السعة والاختيار، وإنَّما هذا تشبيه لفظى يستعمله الشاعر للضرورة من وجه بعيد؛ كأنَّه يقول ضمير وضمير، حرف لين وحرف لين.

وعلى هذا استجاز: [من الرجز]

... إِذْهِ مِــنْ هَــوَاكــا(٣)

---

(١) جزء من عجز بيت، وقبله:

فظلت لدى البيت العتيق أريغه ومطواى مشتاقان ....

وهو ليعلى بن الأحول الأزدى فى خزانة الأدب (٥/ ٢٦٩، ٢٧٥)، ولسان العرب (مطا، ها)، وبلا نسبة فى الخصائص (١/ ١٢٨، ٣٧٠)، ورصف المبانى ص(١٦)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٧٢٧)، والمحتسب (١/ ٢٤٤)، والمقتضب (١/ ٣٩، ٢٦٧)، والمنصف (٣/ ٨٤).

(٢) عجز بيت، وصدره:

فــقــدتــه فــأتــت تــطــلــبــه ....

وهو بلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(١٣٠٧)، والأشباه والأنظائر (٥/ ٩٧)، وتخليص الشواهد ص(٧٧)، وخزانة الأدب (٧/ ٤٩١، ٤٩٣)، والدرر (١/ ١١١)، ورصف المبانى ص(١٦)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٢٧٧)، وشرح المفصل (٥/ ٨٤)، ولسان العرب (برغز، أطم)، والمنصف (٢/ ١٤٨)، وهمع الهوامع (١/ ٣٩).

(٣) جزء من رجز، و قبله:

و: [من الطويل]

...بَـيْـنَـاهُ يَـشْـرِى ... ...[1]

كأنَّه حذفه من: «هو» و«هى» المسكنتين فى الشعر للضرورة، ولا يكون محذوفًا من المتحركة؛ لأنّ التشبيه فى ذلك لفظىّ، والتحريك يرتفع معه التشبيه الذى يقصده؛ فلا يصحّ له معه حذف الحرف لتحرّكه.

ألا ترى أن الياء إذا كانت لامًا أو غيرها فتحرّكت صارت بمنزلة الحروف الصحيحة، ولم يَجُزْ فيها الحذف الذى كان يجوز حيث يسكن الحرف؟!

وهذا الشَّبَه[2] اللفظى الذى أعمله الشاعر فى اضطراره مرفوض فى الكلام، غير مأخوذ به، ومن ثمّ قال سيبويه: ولم يفعلوا هذا بـ «ذاهى» و«من هى» ونحوهما. يريد: لم يفعلوه فى الكلام؛ لأنّه قد جاء: [من الطويل]

فَـبَـيْـنَـاه يَـشْـرِى[3] ....

كما قال: ﴿فألقى عَصَاه﴾ [الأعراف: ١٠٧].

وجاء: [من الرجز]

.... إذْهِ مِـنْ هَـوَاكَـا[4]

وجاء الاتفاق بين بعض حروف هذين الاسمين المضمرين، كما جاء ذلك فى

= دار لسعدى ....

وهو بلا نسبة فى الإنصاف ص(٦٨٠)، وخزانة الأدب (٢/ ٦، ٨/ ١٣٨، ٩/ ٤٨٣، ٥/ ٦٤)، والخصائص (١/ ٨٩)، والدرر (١/ ١٨٨)، ورصف المبانى ص(١٧)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٣٤٧)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٢٨٣)، ولسان العرب (هيا)، وهمع الهوامع (١/ ٦١).

(١) جزء من صدر بيت للعجير السلولى وتمام البيت:

فبيناه يشرى رحله قال قائل ... لمن جمل رخو الملاط نجيب

وهو للعجير السلولى فى خزانة الأدب (٥/ ٢٥٧، ٢٦٠، ٩/ ٤٧٣)، والدرر (١/ ١٨٨)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٣٣٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٢٨٤)، والكتاب ص(١٤١)، ولسان العرب (هدبد، ها)، وبلا نسبة فى الإنصاف ص(٥١٢)، وخزانة الأدب (١/ ١٥٠، ٥/ ٢٦٥)، والخصائص (١/ ٦٩)، ورصف المبانى ص(١٦)، وشرح المفصل (١/ ٦٨، ٣/ ٩٦).

(٢) فى أ: التشبيه.

(٣) تقدم قريبًا.

(٤) تقدم قريبًا.

المظهرة؛ كقولهم: الضَّيَّاط[١] والضَّيطار[٢]، والغوغاء، فيمن لم يصرف وفيمن صرف[٣]، وقاعٌ قَرِق[٤] وقرَقُوس[٥]، ودَمِثٌ ودِمَثْرٌ[٦]، وما أشبه ذلك.

(١) الضياط: المتمايل فى مشيته، وقيل: الضخم الجنبين، العظيم الاست كالضّيطان، قال نقادة الأسدى:

حتى ترى البجباجة الضّيّاطا يمسح لما حالف الإغباطا
بالحرف من ساعده المخاطا

والضّيّاط: المتبختر. والضّيّاط: التاجر، والمعروف الضّفّاط.
ينظر: لسان العرب (ضيط).

(٢) الضيطار: العظيم، وقيل: هو الضخم اللئيم، وقيل: غير ذلك، قال فى لسان العرب: الضّوطر: العظيم، وكذلك الضّيطر والضّيطار، وقيل: هو الضخم اللئيم، وقيل: الضّيطر والضّيطرى: الضخم الجنبين العظيم الاست، وقيل: الضّيطر العظيم من الرجال، والجمع: ضياطر وضياطرة وضيطارون، وأنشد أبو عمرو لعوف بن مالك:

تعرّض ضيطارو فعالة دوننا وما خير ضيطار يقلّب مسطحا؟

يقول: تعرض لنا هؤلاء القوم ليقاتلونا وليسوا بشىء؛ لأنه لا سلاح معهم سوى المسطح، وقال ابن برّى: البيت لمالك بن عوف النصرى؛ وفعالة: كناية عن خزاعة؛ وإنما كنى هو وغيره عنهم بفعالة لكونهم حلفاء للنبى ﷺ يقول: ليس فيهم شىء مما ينبغى أن يكون فى الرجال إلا عظم أجسامهم، وليس لهم مع ذلك صبر ولا جلد، وأى خير عند ضيطار سلاحه مسطح يقلبه فى يده؟ وقيل: الضّيطر اللئيم، قال الراجز:

صاح ألم تعجب لذاك الضّيطر؟

الجوهرىّ: الضّيطر الرّجل الضّخم الّذى لا غناء عنده، وكذلك الضوطر والضوطرى، وفى حديث على - عليه السلام- «من يعذلنى من هؤلاء الضياطرة» هم الضخام الذين لاغناء عندهم، الواحد ضيطار، والياء زائدة، وقالوا: ضياطرون، كأنّهم جمعوا ضيطرًا على ضياطر جمع السلامة، وقول خداش بن زهير:

وتركب خيلًا لا هوادة بينها وتشقى الرّماح بالضّياطرة الحمر

قال ابن سيده: يجوز أن يكون عنى أن الرماح تشقى بهم، أى أنهم لا يحسنون حملها ولا الطعن بها، ويجوز أن يكون على القلب أى: تشقى الضّياطرة الحمر بالرماح، يعنى: أنهم يقتلون بها. والهوادة: المصالحة والموادعة. والضّيطار: التاجر لا يبرح مكانه.
ينظر: اللسان (ضطر).

(٣) للعرب فى تعاملهم مع «غوغاء» مسلكان: منهم من جعلها مؤنثة، ومنعها من الصرف كعوراء. ومنهم من جعلها مذكرًا مصروفًا، كقضقاض، قال سيبويه فى الكتاب: وأما غوغاء، فمن العرب من يجعلها بمنزلة عوراء، فيؤنث ولا يصرف، ومنهم من يجعلها بمنزلة قضقاض، فيذكّر ويصرف، ويجعل الغين والواو مضاعفتين، بمنزلة القاف والضاد. ولا يجىء على هذا البناء إلا ما كان مردّدا. والواحدة غوغاء.
ينظر: الكتاب (٣/ ٢١٥).

(٤) قال فى اللسان: القرق- بكسر الراء- المكان المستوى، يقال: قاع قرق: مستو، قال يصف إبلًا بالسرعة:
=

فإن قلت: فلم لا تستدلّ بثبات الألف فى المؤنث فى نحو: «عليها» و«ضربها» [على] أن الواو و[1] الياء فى: «لَهُو»، و: «بِهِى» ليسا بزائدين[2] وإن سقطا فى بعض المواضع، لأنَّ الأصول قد تسقط أيضًا فيه[3]، نحو: [من الكامل]

كَنَوَاحِ رِيشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ ....[4]

و: [من الوافر]

.... دَوَامِى الأَيدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحَا[5]

= كأنّ أيديهن بالقاع القرق
أيدى نساء يتعاطين الورق

قال ابن برى: ويقال فيه أيضًا: القرق، بكسر القاف، قال المرار:

وأحلّ أقوام بيوت بينهم قرقا مدافعها بعاد الأرؤس

والقرِق والقرَق: القاع الطيب لا حجارة فيه. التهذيب: واد قرق وقرقر وقرقوس، أى: أملس، والقرَق المصدر، وأنشد:

تربعت من صلب رهبى أنقا
ظواهرًا مرًا ومرًا غدقا
ومن قياقى الصّوّتين قيقا
صهبًا وقربانًا تناصى قرقا

ينظر: اللسان (قرق).

(٥) قال فى اللسان: قاع قرقوس، مثال: قربوس، أى: واسع أملس مستو لا نبت فيه. ينظر: اللسان (قرمس).

(٦) أرض دمثر: سهلة. ينظر: اللسان (دمثر). وفى أ: دمثرة.

(١) فى ب: أو.

(٢) فى أ: زائدين.

(٣) زاد فى أ: فى.

(٤) صدر بيت لخفاف بن ندبة، وعجزه:

.... ومسحت باللثتين عصف الإثمد

ينظر: ديوانه ص(٥١٤)، والإنصاف (٢/ ٥٤٦)، وشرح شواهد المغنى (١/ ٣٢٤)، والكتاب (١/ ٢٧)، ولسان العرب (تيز)، (يدى)، وبلا نسبة فى سر صناعة الإعراب (٢/ ٧٧٢)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤١٦)، وشرح المفصل (٣/ ١٤٠)، ومغنى اللبيب (١/ ١٠٥)، والمنصف (٢/ ٢٢٩).

(٥) عجز بيت لمضرس بن ربعى، وصدره:

فطرت بمنصلى فى يعملات ....

ينظر: شرح أبيات سيبويه (١/ ٦٢)، وشرح شواهد الشافية ص(٤٨١)، ولسان العرب (ثمن)، (يدى)، وله أو ليزيد بن الطثرية فى شرح شواهد المغنى ص(٥٩٨)، ولسان العرب (جزز)، والمقاصد النحوية (٤/ ٥٩١)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢/ ٦٠)، والإنصاف =

وإذا كان كذلك لم يكن فيما ذكرت من سقوط حرف اللين دلالة على زيادته، وثبات الألف فى علامة المؤنث، وأنّها لا تحذف دلالة على أنّ الواو والياء فى ضمير المذكر فى حكم الألف.

قيل: لم يُستدلّ على زيادتها بالسقوط فقط؛ فيتجه هذا الكلام، فأمّا ثبات الألف فى ضمير المؤنث المفرد فليس بدالّ على أنّه من نفس الكلم؛ وإنّما ألحقت للفصل بين التأنيث والتذكير كما ألحقت السين أو الشين فى الوقف فى [نحو][1] قولهم: «أُكْرِمُكس[2]»، و«أكْرمُكش»[3] فى بعض اللغات لذلك، فكما أنّهما ليسا مع الكاف كلمة واحدة، وإنّما الأصل الكاف، ولحق هذان الحرفان للفصل بين التأنيث والتذكير - كذلك الألف اللاحقة لهاء الضمير فى التأنيث. وقد يكون من الزوائد ما يلزم فلا يحذف نحو نون «منطلق»، ونحو «ما» فى: آثِرًا ما، ونحو الألف المبدلة من التنوين فى النصب فى أكثر اللغات.

على أنّ ناسًا أجازوا حذف هذه الألف فى الوقف. قال أبو عثمان: أخبرنى أبو محمد التَّوّزى قال: أخبرنى الفراء قال: قوله: [من الطويل]

.... ونَهْنَهْتُ نَفْسِى بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَه[4]

أراد: بعد ما كدت أفعلُها -يعنى: الخَصْلة- فحذف الألف، وطرح حركة الهاء

= (٢/ ٥٤٥)، وجمهرة اللغة ص(٥١٢)، وخزانة الأدب (١/ ٢٤٢)، والخصائص (٢/ ٢٦٩)، وسر صناعة الإعراب ص (٥١٩، ٧٧٢)، والكتاب (١/ ٢٧، ٤/ ١٩٠)، ولسان العرب (خبط)، ومغنى اللبيب (١/ ٢٢٥)، والمنصف (٢/ ٧٣).

(١) سقط فى ب.

(٢) هى لغة هوازن، وتسمى: الكسكسة.

(٣) هى لغة ربيعة، وتسمى: الكشكشة.

(٤) عجز بيت ،وصدره:

فلم أر مثلها خباسة واحد ....

والبيت لامرئ القيس فى ملحق ديوانه ص(٤٧١)، وله أو لعمرو بن جؤين فى لسان العرب (خبس)، ولعامر بن جؤين فى الأغانى (٩/ ٩٣)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٣٣٧)، والكتاب (١/ ٣٠٧)، والمقاصد النحوية (٤/ ٤٠١)، ولعامر بن جؤين أو لبعض الطائيين فى شرح شواهد المغنى (٢/ ٩٣١)، ولعامر بن الطفيل فى الإنصاف (٢/ ٥٦١)،و بلا نسبة فى تخليص الشواهد ص(١٤٨)، وجمهرة اللغة ص(٢٨٩)، والدرر (١/ ١٧٧)، ورصف المبانى ص(١١٣)، وشرح الأشمونى (١/ ١٢٩)، ومغنى اللبيب (٢/ ٦٤٠)، والمقرب (١/ ٢٧٠)، وهمع الهوامع (١/ ٥٨).

على اللام. قال: ومن كلام أهل بغداد -الكسائى والفرّاء-: نحن جئناكَ بَهْ، طَرَح حركة الهاء على الباء، وهو يريد: نحن جئناك بها.

[قال أبو على][١]: وهذا الذى حكاه أبو عثمان عن الكسائى والفراء ليس بالشائع[٢] فى الاستعمال، ولا المتَّجه فى القياس؛ وذلك أن حركة الحرف التى هى له أولى من المجتلَبة، يدلّ على ذلك أنّ من ألقى حركة الحرف المدغم على الساكن الذى قبله فى نحو: استَعِدّ، إذا أمر فقال: امتدّ واعتدّ وانقدَّ -أقر الحركة التى [هي][٣] للحرف فيه، ولم يحذفها، ويُلقى على الحرف حركة الحرف المدغم؛ فكذلك الحركة التى هى الكسر فى: «بَهْ» أولى به من نقل حركة الموقوف عليه[٤].

ولا يشبه هذا قول الشاعر: [من الرجز]

.... إذ جَدَّ النَّقُر[٥]

ولا قولهم: هذا عِدِلْ؛ لأنَّ هذا التحريك إنَّما هو لكراهة التقاء الساكنين.

يدل على ذلك أنَّ الساكن قبل الحرف الموقوف عليه إذا كان ياء أو واوًا نحو: «عَون» و«زَيد»، لم يحرك لكون ما فيه من المدِّ بدلًا من الحركة، فاحتمل ذلك كما احتمل الإدغام فى نحو: عَون نّهشل، و: زيد دّاود، وما أشبه ذلك.

فإن قلت: فقد قال بعضهم: رِدَّ، فألقى حركة الحرف المدغم على الفاء وحذف حركتها التى هى الضمة.

فأقول: إن الذى فعل ذلك إنَّما شبهه بباب: قِيل، وبِيع، حيث وافقه فى اعتلال العين بالسكون، فجعله[٦] مثلها فى نقل الحركة إلى الفاء، كما جعلوها مثلها فى الحذف فى قولهم: ظِلت، ومِسْت. فكما استجازوا فيه الحذف فى العين كما حذف من[٧] بنات الياء والواو؛ كذلك استجازوا نقل حركة العين إلى الفاء. والأكثر الأشيع فى: «رِدّ» غيرُ ذلك.

---

(١) سقط فى أ.
(٢) فى ب: بالمتسع.
(٣) سقط فى ب.
(٤) زاد فى أ: إليه.
(٥) تقدم.
(٦) فى أ: فجعلوه.
(٧) فى أ: فى.

وممّا يدل على أنَّ حركة الحرف -التى له فى الأصل أولى به من الحركة المجتلبَة، أنَّ «مُذْ» لمّا حُركت لالتقاء الساكنين حركت بالضمَّة التى هى حركته فى الأصل ولم تكسر، وكذلك: ﴿عليهُمُ الذلة﴾.

ومما يُبعد ما حكاه أبو عثمان عنهم، من القول فى أن الألف لا تحذف فى الوقف كأختيها، حذفهم الألف من علامة الضمير، والألفُ لا تحذفُ فى الوقف كما تحذف الياء والواو.

فإن قلت: فقد قال بعضهم فى الوقف: رأيت زيد، فلم يبدل(١) من التنوين الألف.

وقال الأعشى: [من المتقارب]

.... وَآخُذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عُصُم(٢)

وقال(٣) لبيد(٤): [من الرمل]

.... وَرَهْطُ ابنِ المُعَلّ(٥)

---

(١) فى ب: تبدل.

(٢) عجز بيت، وصدره:

إلى المرء قيس أطيل السرى ....

ينظر: ديوانه ص(٨٧)، والخصائص (٢/ ٩٧)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٤٧٧)، وشرح شواهد الشافية ص(١٩١)، وبلا نسبة فى رصف المبانى ص(٣٥)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٦٧٦)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٩)، وشرح المفصل (٩/ ٧٠)، ولسان العرب (رأف).

والشاهد فيه قوله: «عصم»، والأصل: عصمًا، فوقف الشاعر عليه بالسكون على لغة ربيعة الذين يجيزون تسكين المنصوب المنوّن فى الوقف.

(٣) فى ب: وقد قال.

(٤) لبيد العامرى: لبيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامرى: أحد الشعراء الفرسان الأشراف فى الجاهلية. من أهل عالية نجد. أدرك الإسلام، ووفد على النبىّ ﷺ ويعد من الصحابة، ومن المؤلفة قلوبهم. وترك الشعر، فلم يقل فى الإسلام إلا بيتًا واحدًا، قيل: هو:

ما عاتب المرء الكريم كنفسه والمرء يصلحه الجليس الصالح

وسكن الكوفة، وعاش عمرًا طويلًا. وهو أحد أصحاب المعلقات ومطلع معلقته:

عفت الديار محلها فمقامها بمنى، تأبد غولها فرجامها

وكان كريمًا: نذر ألا تهب الصبا إلا نحر وأطعم. جمع بعض شعره فى ديوان.

ينظر: الأعلام (٥/ ٢٤٠).

(٥) تقدم.

وقالوا: ولو تر ما أهلُ مكة، وقُرِئ: ﴿حَشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١ ، ٥١] وهو فاعَل، فإذا[١] حُذفت الألف فى هذه الأشياء، فَلم لا يجوز أن يُحذف فى قوله: «أنْ أفعله» و: «نحن جئناكَ بَه».

قيل: لا يشبه هذا قولهم: لو[٢] تر ما، و«حاش لله»؛ لأنّ ذلك[٣] إنَّما حذف كما حذف «لا أبال»، و«لا أدْر»، بدلالة أنَّهما قد حُذفا فى الوصل أيضًا.

وأما «المُعَل» فحذفه؛ لإقامة القافية، وترْكُ إبدال الألف من النون فى «عُصُم» ليس بالمتسع.

ألا ترى أن سيبويه لم يحكه؟ وحذف الأعشى له لإقامة القافية- أيضًا- كحذْفِ[٤] ألف «مُعلًى»؛ فَحَذْف الألف من هاء الضمير ليس بالمتجِه.

قوله -عزّ وجلّ-: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[٧]

قرأ: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ -بخفض الراء-: نافع، وعاصم، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة والكسائى.

واختُلف عن ابن كثير: فرُوى عنه النصب والجر[٥].

قال أبو بكر فى الحجّة فى الجر: إنّهم قالوا: ينخفض على ضربين: على البدل من لـ «الذين»؛ ويستقيم أن يكون صفة للنكرة. تقول: مررت برجل غيرِك، وإنَّما وقع «غير» ههنا صفة لـ «لذين»؛ لأن «الذين» ههنا ليس بمقصود قَصْدهم؛ فهو بمنزلة قولك: إنّى لأمر بالرجل مثلِك فأكرمه.

قال: وقالوا: يجوز النصب على ضربين: على الحال، والاستثناء.

فأمّا الاستثناء فكأنّك قلت: إلّا المغضوبَ عليهم.

وأما الحال فكأنك قلت: صِراطَ الّذين أنْعَمْت عَلَيْهم لا مغضوبًا عليهم.

قال: ويجوز عندى النصب - أيضًا - على: أعنى. وقد حُكى عن الخيل نحو

---

(١) فى أ: وإذا.
(٢) فى أ: ولو.
(٣) فى أ: ذاك.
(٤) فى أ: كحذفه.
(٥) ينظر: التبيان للطوسى ١/ ٤٤، تفسير الطبرى ١/ ١٨٢، تفسير القرطبى ١/ ١٥٠، السبعة لابن مجاهد ١١١، ١١٢، الكشاف للزمخشرى ١/ ١١، المجمع للطبرسى ١/ ٢٨، المعانى للأخفش (١/ ١٨).

هذا، أنَّه أجازه على وجه الصفة والقطع من الأول؛ كما يجىء المدح. ومما يُحْتَجُّ به لمن يفتح أن [يقول: «غير» نكرة، فكرهت أن أصف المعرفة][(١)].

قال: والاختيار الذى لا خفاء به الكسر.

ألا ترى أن ابن كثير قد اختُلِفَ عنه. وإذا كان كذلك فأولى القولين[(٢)] به ما لم يخرج به عن إجماع قراء الأمصار.

ولعل الذى تنكّب الجر، إنما تنكبه فرارًا من أن ينعت «الذين أنعمت عليهم» بـ «غير»، وغير إذا أضيفت إلى المعرفة قد توصف به النكرة.

[قال أبو بكر][(٣)] والذى عندى أن «غير» فى هذا الموضع مع ما أضيفت إليه معرفة، وهذا شىء فيه نظر ولبس. فليفهم عنى ما أقول:

«اعلم أن حكم كل مضاف إلى معرفة أن يكون معرفة، وإنما تنكرت غير، ومثل، مع إضافتهما إلى المعارف من أجل معناهما، وذلك أنك إذا قلت: رأيت غيرك، فكل شىء تراه[(٤)] سوى المخاطب فهو[(٥)] غيره، وكذلك إذا قال: رأيت مثلك، فما هو مثله لا يُحْصى، يجوز أن يكون مثله فى خَلْقِهِ، وفى خُلُقه، وفى جاهه، وفى علمه، وفى نسبه. فإنَّما صارا[(٦)] نكرتين من أجل المعنى. فأمَّا إذا كان شىء معرفةٌ له ضد واحد، وأردت إثباته ونفى ضده، وعَلم ذلك السامع، فوصفته بـ: «غير»، وأضفت: غيرًا إلى ضده فهو معرفة، وذلك [نحو][(٧)] قولك: عليك بالحركة غير السكون، فغير السكون معرفة، وهى الحركة، فكأنك كَرَّرت الحركة تأكيدًا، فكذلك قوله: ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]؛ فالذين أنعم عليهم لا عقيب لهم إلا المغضوبُ عليهم، فكل من أُنعم عليه بالإيمان فهو غير مغضوب عليه، وكل من لم يغضب عليه فقد أنعم عليه. فغير المغضوب عليهم هم الذين أُنعم عليهم، فهو مساوٍ له فى معرفته. هذا الذى يسبق إلى أفئدة الناس وعليه

(١) فى ب: يقال: غير نكرة؛ فكره أن يوصف به المعرفة.
(٢) فى أ: القراءتين.
(٣) سقط فى أ.
(٤) فى ب: ترى.
(٥) فى أ: هو.
(٦) فى أ: صار.
(٧) سقط فى أ.

كلامهم. فمتى كانت ﴿غَيْرِ﴾ بهذه الصفة وقصد بها هذا القصد، فهى معرفة.

وكذلك لو عرف إنسان بأنه مثلك فى ضرب من الضروب، فقيل فيه: قد جاء مثلك، لكان معرفة إذا أردت المعروف بشبهك، والمعرفة والنكرة بمعانيهما، فكل شىء خَلَصَ لك بعينه من سائر أُمّته فهو معرفة.

ومن جعل ﴿غَيْرِ﴾ بدلًا فقد استغنى عن هذا الاحتجاج؛ لأن النكرة قد تبدل من المعرفة». انتهت الحكاية عن أبى بكر.

قال أبو على: قوله: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة:٧] قيل: إن المعنى بقوله: المغضوب عليهم اليهود؛ ويدل على ذلك قوله -تعالى-: ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ﴾ [المائدة: ٦٠] فهؤلاء اليهود؛ بدلالة قوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾ [البقرة: ٦٥] والضالون: النصارى؛ لقوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوٓا۟ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا وَضَلُّوا۟ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧].

فأمّا الخفض فى: ﴿غَيْرِ﴾، فعلى ما تقدم ذكره: من البدل أو الصفة. والفصل بين البدل والصفة أنّ البدل فى تقدير تكرير العامل، وليس كالصفة، ولكن كأنّه فى التقدير من جملتين بدلالة تكرير حرف الجر فى قوله: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف: ٧٥] وبدلالة بدل النكرة من المعرفة، والمظهر من المضمر. وهذا مما لا يجوز فى الصفة؛ فكما أعيدت اللام الجارة فى الاسم، فكذلك يكون العامل الرافع أو الناصب فى تقدير التكرير. وهو وإن كان كذلك فليس يخرج عن أن يكون فيه تبيين للأول؛ كما أنّ الصفة كذلك؛ ولهذا لم يجز سيبويه: بِى المسكينِ كان الأمر، ولا بك المسكينِ. كما أجاز ذلك فى الغائب نحو: مررت به المسكين.

فأما ما ذهب إليه بعض البغداديين فى قول الشاعر: [من مجزوء الكامل]

فَلأَحْشَأَنَّكَ مِشْقَصًا أَوْسًا أُوَيْسُ مِنَ الهَبَالَهْ(١)

من أنّ «أوسًا» بدل من كاف الخطاب، فليس الأمر فيه كما ذهب إليه؛ لأنّ أوسًا

(١) البيت لأسماء بن خارجة فى لسان العرب (حشأ)، (أوس)، (هبل)، وتاج العروس (حشأ)، (صيق)، (هبل)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (٥/ ١٣٨، ٦/ ٣٠٧، ١٣/ ١٣٨)، ومقاييس اللغة (٢/ ٦٥)، وديوان الأدب (١/ ٣٨٦)، والمخصص (٨/ ٦٦).

مصدر، من قولك: أُسته إذا أعطيته، وانتصب[1] أوس؛ لأن ما ذكر من قوله: «فلأحشأنك» يدل على: لأءُوسنّك فانتصب المصدر عنه، فإن جعلت الجار متعلقًا بالمصدر كان بمنزلة قوله: [من الطويل]

.... فَندلًا - زُرَيْقُ - المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ[2]

وإنما لم يجز البدل من ضمير المتكلم والمخاطب؛ لأن ذلك من المواضع التى [لا يحتاج][3] فيها عن التبيين؛ لوضوحه؛ وأنَّه لا يعرض [فيه][4] التباس كما يعرض فى علامة الغيبة.

ولما كان البدل قد حصل فيه شَبَهٌ من الأجنبى من حيث كان فى التقدير من كلامين، وحصل فيه شبه من الصفة من حيث بُيِّن به كما بُيِّن بالصفة، ولم يُستعمل ما يكون به من كلامين -أجراهما أبو الحسن مُجرى واحدًا، فقال - فيما روى عنه أبو إسحاق الزيادى[5] - فى قولهم: زيد ذهب عمرو أخوه، وقد سأله: أبدل هو أم صفة؟: فقال: ما أبالى أيّهما قلت.

---

(١) فى أ: فانتصب.

(٢) عجز بيت، وصدره:

على حين ألهى الناس جل أمورهم ....

والبيت لأعشى همدان فى الحماسة البصرية (٢/ ٢٦٢، ٢٦٣)، ولشاعر من همدان فى شرح أبيات سيبويه (١/ ٣٧١، ٣٧٢)، ولأعشى همدان أو للأحوص أو لجرير فى المقاصد النحوية (٣/ ٤٦)، وهو فى ملحق ديوان الأحوص ص(٢١٥)، وملحق ديوان جرير ص(١٠٢١)، وبلا نسبة فى الإنصاف ص(٢٩٣)، وأوضح المسالك (٢/ ٢١٨)، وجمهرة اللغة ص(٦٨٢)، والخصائص (١/ ١٢٠)، وسر صناعة الإعراب ص(٥٠٧)، وشرح الأشمونى (١/ ٢٠٤)، وشرح التصريح (١/ ٣٣١)، وشرح ابن عقيل ص (٢٨٩)، والكتاب (١/ ١١٥)، ولسان العرب (خشف)، (ندل).

والشاهد فيه: مجيء «ندلًا» مصدرًا نائبًا عن فعله، والمعنى: اندل ندلًا، بمعنى اخطف خطفًا.

(٣) فى ب: يستغنى.

(٤) سقط فى ب.

(٥) إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبى بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه: أبو إسحاق الزّيادىّ. قال ياقوت: كان نحويًا لغويًا راوية. قرأ على سيبويه كتابه ولم يتمّه، وروى عن أبى عبيدة والأصمعىّ، وكان يشبّه به فى معرفة الشّعر ومعانيه، وكان شاعرًا ذا دعابة ومزح. صنف: النّقط والشكل، الأمثال، شرح نكت سيبويه، تنميق الأخبار، أسماء السّحاب والرياح والأمطار. ومات سنة تسع وأربعين ومائتين.

ينظر: البغية (١/ ٤١٤).

قال أبو إسحاق قلت: أو كذا تقول فى المعطوف؟ قال: نعم. أقول: زيد ذهب عَمرو وأخوه.

وقال أبو الحسن فى هذه المسألة فى بعض كتبه: إن جعلت قولك: «أخوه» بدلًا لم يجز، وإن جعلته صفة جاز، وإنما لم يُجِزْهُ فى البدل لمّا كان على ما ذكرنا من أنّه فى تقدير جملتين؛ فكأنّه قد انقضى الكلام ولم يعد إلى الأول ذِكر. وإذا كان صفة جاز ذلك؛ لأن الصفة بمنزلة الجزء من الاسم الموصوف.

ألا ترى أنهم [قد][(١)] قالوا: لا رجل ظَرِيفَ، وهذا زيدُ بن عمرو. فتنزَّلت الصفة مع الموصوف بمنزلة اسم مضاف نحو: امرئ [القيس][(٢)]، وقد جَعل يونس صفة المندوب بمنزلة المندوب فى استجازته إلحاق علامة النُدْبة بها، وقد تَنزلت[(٣)] الصفة عندهم جميعًا منزلة الجزء من الاسم، وذلك إذا كان الموصوف لا يُعرف إلا بالصفة، فإذا كان كذلك لم يُستغن بالاسم[(٤)] الموصوف دون صفته. ومن ثم جعله سيبويه بمنزلة بعض الاسم فى قوله: [من الطويل]

.... إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبَ أَشْنَعَا[(٥)]

فجعل: «أشنعا» حالًا، ولم يجعله خبرًا؛ لأن فيما تقدم من صفة الاسم ما يدل على الخبر، فيصير الخبر لا يفيد زيادة معنى. فهذا مِما تَنَزَّلت[(٦)] فيه الصفة منزلة جزء من الاسم عنده؛ كما ذكرنا.

ومما يدل على مفارقة الصفة للبدل[(٧)] أَنَّك تصف بما لا يجوز فيه البدل؛ نحو

---

(١) سقط فى ب.

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى أ: نزلت.

(٤) فى أ: الاسم.

(٥) عجز بيت، وصدره:

بنى أسد هل تعلمون بلاءنا ....

وهو لعمرو بن شأس فى الأزهيّة ص(١٨٦)، وخزانة الأدب (٨/ ٥٢١)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٦٣)، والكتاب (١/ ٤٧)، ولحصين بن حمام فى المعانى الكبير ص (٩٧٣)، وبلا نسبة فى لسان العرب (شهب)، والمقتضب (٤/ ٩٦)، ويروى: «أشهب» مكان «أشنعا».

(٦) فى أ: تنزل.

(٧) فى أ: البدل.

الفعل والفاعل، والابتداء والخبر، نحو: مررت برجل قام أخوه، وبرجل أبوه منطلق.

ولو جعلت شيئًا من ذلك بدلًا لم يجز؛ من حيث لا يستقيم تكرير العامل، وجاز الوصف به، من حيث كان مشابهًا للوصل، فلم يكن فى تقدير تكرير العامل.

فمن جعل ﴿غَيْرِ﴾ فى الآية بدلًا، كان تأويله بيّنًا، وذلك أنّه لا يخلو من أن يجعل غيرًا معرفة أو نكرة.

فإن جعله معرفة فَبَدلُ المعرفة من المعرفة سائغ مستقيم؛ كقوله: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ . صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦-٧] [و]﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

وإن جعله نكرة فبدلُ النكرة من المعرفة فى الجواز كذلك؛ كقوله: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق: ١٥ - ١٦].

فإن قلت: إن النكرة التى هى بدل فى الآية على لفظ المعرفة الذى أُبدل منه، وليس ﴿غَيْرِ﴾ على لفظ الموصول المبدل منه؛ فهلا امتنع البدل لذلك؛ كما امتنع عند قوم له؟

قيل: إذا جاز بدل النكرة من المعرفة فيما كان على لفظ الأول، فلا فصل بين ما وافق الأول فى لفظه وبين ما خالفه؛ لاجتماع الضربين فى التنكير.

ويدل على جواز ذلك قوله: [من البسيط]

إِنَّا وَجَدْنَا بَنِى جَلَّانَ كُلَّهُمُ كَسَاعِدِ الضَّبِّ لَا طُولٍ وَلَا قِصَرِ(١)

وأنشد أبو زيد: [من الوافر]

فَلَا وَأَبِيكَ خَيْرٍ مِنْكَ إِنِّى لَيُؤْذِنُنِى التَّحَمْحُمُ وَالصَّهِيلُ(٢)

---

(١) وهو بلا نسبة فى خزانة الأدب (٥/ ١٨٣)، ولسان العرب (جلل). وهو فى الحيوان (٦/ ١١٢) برواية: «ولا عظم».

وفى البيت شاهدان:

أولهما: ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة إذا استفيد من البدل ما ليس فى المبدل منه كما هنا، فإن قوله: «طول» المنفى بدل من «ساعد الضب». ومعنى الطول وما عطف عليه موجود فى «ساعد الضب».

وثانيهما: إبدال النكرة من المعرفة، والنكرة بغير لفظ المعرفة.

(٢) البيت لشمير بن الحارث فى خزانة الأدب (٥/ ١٧٩، ١٨٠، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٧)، ولسان =

[وليؤذننى. يقال: آذنته وأذّنته إذا رددته][(١)].

فالبدل [كثير شائع][(٢)]، وهو الذى يختاره أبو الحسن فى الآية؛ وذلك لأنَّ[(٣)] «الذى» إنّما صيغ لأنْ يُتوصّل به إلى وصف المعارف بالجُمل، فإذا كان كذلك لم يحسن أن يُذهب بها مذهب الأسماء الشائعة التى ليست بمخصوصة.

فإن قلت: فقد جاء: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾، ثم قال: ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧] فدلّ أنّه يراد به الكثرة، وقال: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾[الزمر: ٣٣]، ثم قال ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٣٣].

وقد قيل فى قوله: [من الطويل]

إنَّ الَّذِى حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ[(٤)] ....

إنه أفرد، والمراد به الكثرة، ليس أن النون حُذفت كما حُذفت من قوله: [من الكامل]

.... اللَّذَا قَتَلَا المُلُوكَ[(٥)]

= العرب (أذن)، ونوادر أبى زيد ص(١٢٤)، وبلا نسبة فى شرح عمدة الحافظ ص(٥٨١)، والمقرب (١/ ٢٤٥).

والشاهد فيه قوله: «خير» -بالجر- حيث أبدله من المعرفة، وهو قوله: «أبيك»، وبتقدير الموصوف: أى: رجل خير منك، وهذا البدل بدل كل من كل، ومع اعتبار الموصوف يكون الإبدال جاريًا على القاعدة، وهى أنه إذا كان البدل نكرة من معرفة يجب وصفها. ويروى برفع «خير»، كأنه قال: هو خير منك.

(١) سقط فى أ.

(٢) فى ب: شائع كثير.

(٣) فى أ: أن.

(٤) صدر بيت، وعجزه:

.... هم القوم كل القوم يا أم خالد

وهو للأشهب بن رميلة فى خزانة الأدب (٦/٧، ٢٥ - ٢٨)، وشرح شواهد المغنى (٢/٥١٧)، والكتاب (١/١٨٧)، ولسان العرب (فلج)، (لذا)، والمؤتلف والمختلف ص (٣٣)، والمحتسب (١/١٥٨)، ومعجم ما استعجم ص(١٠٢٨)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٨٢)، والمقتضب (٤/١٤٦)، والمنصف (١/ ٦٧)، وللأشهب أو لحريث ابن مخفض فى الدرر (١/١٤٨)، وبلا نسبة فى الأزهية ص(٢٩٩)، وخزانة الأدب (٢/ ٣١٥، ٦/ ١٣٣، ٨/ ٢١٠)، والدرر (٥/ ١٣١)، ورصف المبانى ص(٣٤٢)، وسر صناعة الإعراب (٢/٥٣٧)، وشرح المفصل (٣/ ١٥٥)، ومغنى اللبيب (١/ ١٩٤، ٢/ ٥٥٢).

(٥) تقدم.

فجاءت فى هذه المواضع شائعة دالّة على الكثرة، فهلّا جاز أن يكون كالرَّجُل ونحوه ممّا يجوز وصفه بما توصف[١] به الأسماء الشائعة نحو: مثلك وخير منك؟

قيل: إن هذا قد جاء فيه كما جاء فى اسم الفاعل نحو قوله: [من مشطور الرجز]

إِنْ تَبْخَلِى يا جُمْلُ أَوْ تَعْتَلِّى
أَوْ تُصْبِحِى فِى الظَّاعِنِ المُوَلِّى[٢]

ونحو ما أنشده أبو زيد: [من الرجز]

بَاكَرَنِى بِسُحْرَةٍ عَوَاذِلِى وَلَوْمُهُنَّ خَبَلٌ مِنَ الخَبَلْ[٣]

ونحو: نعم القائم أخوك، وبئس الذاهبان صاحباك، إلّا أنّ مجيئه للتخصيص أكثر. وإنّما جاءت فى الآى شائعة لمشابهتها «مَنْ» و«ما» واجتماعِها معهما فى الصلة.

ألا ترى أنّ تعرف «الذى» بالصلة لا بالألف واللام؟! وإذا كان كذلك، كان المعنى المتعرَّف به لازمًا له لا يجوز[٤] إلقاؤه، كما جاز عند أبى الحسن إلقاء لام التعريف من[٥] قولهم: قد أمُرّ بالرجل غيرِك فيكرمنى، والقومُ فيها الجمَّاءَ الغفيرَ، والخمسة العشر درهمًا ونحو ذلك، وإذا لم يجز ذلك فى الذى للزوم المعنى المعرِّف للّذى، لم يحسن وصفه بما يوصف[٦] به الرجل ونحوه، ممّا قد يتنكَّر فيتنزّل[٧] لذلك منزلة الأسماء الشائعة، ويقدّر إلقاء الألف واللام منه؛ ليحسن بذلك

---

(١) فى ب: يوصف.

(٢) الرجز لمنظور بن مرثد فى خزانة الأدب (٦/ ١٣٢، ١٣٣، ١٣٥)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٢٦٧، ٣٤٥)، وشرح شواهد الشافية ص(٢٤٩)، ونوادر أبى زيد ص(٥٣).

والشاهد فيه: أنّ «أل» الموصولة المستعملة فى الجمع إذا لم تصحب موصوفها يجوز مراعاة لفظها، كما هنا، إذ المراد فى الظاعنين: المولين. ويجوز أن يكون الإفراد باعتبار أن موصوفها المقدر مفرد اللفظ، أى: فى الجمع الظاعن، وإنما حمل «أل» فى الوصفين على الجمع؛ لأن المعنى دل على أن المراد: إن تصبحى راحلةً مع الظاعنين.

(٣) البيت لعبدة بن الطيب فى نوادر أبى زيد ص(٤٠).

(٤) زاد فى ط: له.

(٥) فى أ: فى.

(٦) فى ب: وصف.

(٧) فى أ: فينزل.

وصفه بما توصف[(١)] به النكرة، أو تقدّر[(٢)] فى الصفة الألف واللام، كما يقدّره[(٣)] الخليل وسيبويه؛ ليصح بذلك كونه وصفًا لما فيه الألف واللام.

قال أبو عثمان: يجوز عندى: زيد هو يقول ذاك، وهو فصل، ولا أجيز: زيد هو قال ذاك؛ لأنى[(٤)] أجيز الفصل بين الأسماء والأفعال، ولا يجوز فى الماضية كما جاز فى المضارعة؛ وذلك أن سيبويه قد قال: إنى لأمر بالرجل خير منك فيكرمنى، وبالرجل يكرمنى، وهما صفة على توهمّ الألف واللام؛ فكذلك فى الفصل أتوَهم الألف واللام فى الفعل، ويكون[(٥)] بمنزلة إلغائه بين المعرفتين؛ كما أقول: كان زيد هو خيرًا منك، على توهُّم الألف واللام فى خير منك، ولا يجوز: كان زيد هو منطلقًا؛ لأنى أَقْدِر على الألف واللام، وإنما يجوز هذا فيما لا يُقْدَر فيه على الألف واللام.

وأمّا من قدّر: ﴿غَيْرِ﴾ صفة لِلّذين، وقدره معرفة كما[(٦)] ذكره أبو بكر، فإن وصفه لِلذين بـ: غير كوصفه له بالصفات المخصوصة، وقد حمله سيبويه على أنه وصف.

ومن لم يذهب بغيرِ هذا المذهبَ، ولم يجعله مخصوصًا، استجاز أن يصف ﴿الذين﴾ بـ: «غير» من حيث لم يكن الذين مقصودًا قصدهم، فصار مشابهًا للنكرة، من حيث اجتمع معه فى أنّه لم يُرَد به شىء معيّن.

ونظير ذلك ممّا دخله الألف واللام فلم يَختصّ بدخولهما عليه لمّا لم يكن مقصودًا قصدُه قولهم: قد أَمرّ بالرجل مثلك فيكرمنى، عند سيبويه، فوصف الرجل بمثلك لما لم يكن معيّنًا، وكذلك أجاز: مررت بأبى العَشَرَة أبوه، فترفع أبوه بأبى العشرة، إذا لم تكن العشرة شيئًا بعينه؛ لأنَّ هذا موضع يُحتاج فيه إلى خلاف التخصيص؛ لعمل الاسم عمل الفعل.

ألا ترى أن اسم الفاعل إذا كان لما مضى لم يعمل، وكذلك قال فى قوله: أمّا العبيد فذو عبيد: إذا لم يجعلهم عبيدًا بأعيانهم، جاز أن يقع موقع المصدر، وكذلك

---

(١) فى أ: وصف.
(٢) فى أ: يقدر.
(٣) فى أ: يقدر.
(٤) زاد فى أ: لا.
(٥) فى ب: تكون.
(٦) فى ب: لما.

قولهم: سير عليه الأبَدَ، والليلَ والنهارَ، والشهرَ والدهرَ؛ فلذلك وقعت فى جواب كم دون متى فى قولهم: سير عليه الليلُ والنهارُ، والدهرُ والأبدُ؛ فكما أن هذه الأشياء التى فيها الألف واللام لمّا لم يُرَد به شىء معيّن، جرت[١] مجرى النكرات؛ كذلك ﴿الذين﴾ إذا لم يُرَد به شىء معيّن، جاز أن يوصف بما يوصف به ما كان غير معيَّن.

ويقوِّى هذا الوجهَ: قولُ من رأى أنَّه إذا نصب كان منتصبًا على الحال، وهذا النحو إذا انتصب على الحال، كان شائعًا غير مخصوص؛ إذا[٢] لم يكن كالعراك وجَهدك وطاقتك. وحُكم الحال وما انتصب عليها أن يكون نكرة؛ كما أن ما انتصب على التمييز كذلك، ويكون العامل فى الحال ﴿أَنْعَمْتَ﴾، كأنه قال: أنعمت عليهم لا مغضوبًا عليهم، أى: فى حال انتفاء الغضب عنهم، كما أن قولهم: جاءنى زيد راكباً تقديره: جاءنى زيد فى حال الركوب، وهكذا يمثّلونه.

فإن قلت: كيف جاز هذا التقدير و«راكب» عبارة عن «زيد»، وهو [هو][٣] فى المعنى، وأنت لو قلت: جاءنى زيد[٤] فى حال نفسه، لم يستقم؟

فالقول: إن ترجمة راكب - وإنْ كان زيدًا فى المعنى - لا يمتنع أن يكون ما[٥] ذكرنا، وإن لم يحسن جاءنى زيد فى حال نفسه؛ لأنَّ راكبًا يدلّ على الركوب، وزيد لا يدلّ عليه.

ألا ترى أنهم قد قالوا: [من الوافر]

إِذَا نُـهِـىَ الـسَّـفِـيـهُ جَـرَى إِلَيْـه ....[٦]

---

(١) فى أ: جرين.
(٢) فى ب: إذ.
(٣) سقط فى أ.
(٤) فى أ: زيد جاءنى.
(٥) فى ب: بما.
(٦) صدر بيت، وعجزه:

.... وخـالـف والـسـفـيـه إلـى خـلاف

وهو لأبى قيس الأسلت الأنصارى فى إعراب القرآن ص(٩٠٢)، والأشباه والنظائر (٥/ ١٧٩)، وأمالى المرتضى (١/ ٢٠٣)، والإنصاف (١/ ١٤٠)، وخزانة الأدب (٣/ ٣٦٤، ٤/ ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨)، والخصائص (٣/ ٤٩)، والدرر (١/ ٢١٦)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص(٢٤٤)، ومجالس ثعلب ص(٧٥)، والمحتسب (١/ ١٧٠، ٢/ ٣٧٠)، وهمع الهوامع (١/ ٦٥).

أي: إلى السَّفَهِ، فأضمره لمَّا كان قد تقدَّم ما يدل عليه؟ فإذا كان فى ذكر «راكب» دلالة على الركوب؛ لم يمتنع أن تقول فى ترجمة جاءنى زيد راكبًا: جاءنى زيد فى حال ركوبه، فيُجعل(١) الركوب وقتًا لفعله؛ لأنَّ المصادر تكون ظروفاً نحو: مَقْدَم الحاج.

ومن هنا(٢) قال أبو الحسن وغيره فيها: إنَّها وقت، ولمَّا كان هذا معناها أجراها(٣) العرب مُجْرى الظرف، وإن كانت عبارة عن زيد ونحوه، فاستجازت أن تُعمِل فيها المعانى، كما أعملتها فى الظروف، ولم تجعله(٤) بمنزلة الظروف من حيث كان مفعولًا مختصًا، فلم تعْمل فيها المعانى متقدِّمة.

ويؤكد أنَّها عندهم بمنزلة الظروف: إخلاؤهم إيَّاها من الذِّكْر العائد إلى ذى الحال؛ كإخلائهم الظروف من ذلك؛ وذلك نحو قولهم: أتيتك وزيد قائم، ولقيتك والجيش قادم، فخلا من ذكر عائد، واستُغْنى بالواو عن ذلك؛ لما فيها من دلالة الاجتماع.

ومن ثَمَّ مثَّله سيبويه بـ: إذ فى قوله: إذ «طَائِفة»(٥)؛ حيث لم يَعُدْ من الجملة التى بعد الواو ذِكْر إلى مَن هذه الجملة حال لهم، وإذا كان الأمر على ما ذكرنا فى أمر الحال من أنَّه أشبه الظرف والمفعول به، فلم يكن بمنزلة المفعول به على حِدَته، ولا الظرف على انفراده - وجب أن يكون انتصابها على ضرب آخر غيرهما؛ كما أن حكمها غير حكم كل واحد [منهما](٦) على انفراده.

وكثيرًا ما يجتمع فى الشىء الواحد الشَّبَه من وجهين وأصلين:

فمن ذلك حروف الجر فى: مررت بزيد ونحوه هو من جهة بمنزلة جزء من الفعل، ومن أخرى بمنزلة جزء من الاسم: أما الجهة التى كان منها بمنزلة جزء من الفعل: فلأنَّه قد أنفذ الفعل إلى المفعول، وأوصله؛ كما أنّ الهمزة فى نحو:

---

(١) فى أ: فتجعل.
(٢) فى ب: ههنا.
(٣) فى أ: أجرته.
(٤) فى ب: يجعله.
(٥) فى توجيه قوله تعالى: ﴿يغش طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم﴾ [آل عمران: ١٥٤]، انظر الكتاب (١/ ٤٧).
(٦) سقط فى أ.

أذهبته، قد فَعَلْتُ ذلك، وكما أنّ تضعيف العين في خَرّجته وفرحته، قد فعل ذلك.
وأمّا كونه بمنزلة جزء من الاسم: فهو أنَّك قد عطفت عليه بالنصب في نحو: مررت بزيد وعمرًا، لمّا كان موضعُ الجارّ والمجرور نصبًا؛ ومن ثم قُدِّمت على الاسم في نحو: بمن تمرر أمرر به، وبمن تمر. وكذلك قولهم: لا أبالك، هو من وجه منفصل، ومن وجه متصل، فكذلك الحال: من وجه بمنزلة المفعول به، ومن وجه بمنزلة الظرف الذى هو مفعول فيه.

وفيما ذكرناه - من جواز خُلوّ الحال من ذِكر يعود منها إلى ذى الحال - ما يدلّ على جواز وقوع الأسماء التى ليست بصفات أحوالًا، نحو البُسْر والرُّطَبُ والقفيز، وما أشبه ذلك من الأسماء التى لا تناسب الفعل؛ وفى التنزيل: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ [هود: ٦٤].

وأمّا من ذهب إلى أن «غيرًا» منتصب بالاستثناء: فإن الاسم المنتصب فى الاستثناء ينتصب بالفعل الذى قبله أو بمعناه بتوسُّطِ إلّا.

ومما يدل على انتصابه بذلك - بتوسط هذا الحرف - أنَّ حروف الجر قد وقعت هذا الموقع فى نحو: جاءنى القوم حاشا زيدٍ وخلا زيدٍ، فكما أنّ حرف الجر قد أوصل الفعل أو معناه إلى المستثنى، فكذلك: «إلّا» قد أوصلت ذلك إلى ما بعدها.

ونظير: «إلا» فى الاستثناء - فى إيصالها الفعل إلى ما بعدها، وانتصاب الاسم بذلك - الواوُ فى قولهم: جاء البرد والطيالسةَ، واستوى الماء والخشبةَ؛ فانتصاب الاسم بعد «إلا» كانتصابه بعد الواو.

ألا ترى أنه لولا الواو، لم يصل الفعلُ إلى الاسم المنتصب على أنّه مفعول معه، كما أنّ «إلّا» فى الاستثناء لولا هى لم يصل الفعل ولا معناه إلى الاسم المستثنى.

وقد يَعمل[1] بواسطة الحروف عوامل؛ لولا توسّطها لم تعمل فيما تعمل[2] فيه مع دخول الحرف.

ألا ترى أنّ اسم الفاعل إذا كان لما مضى لم يعمل عمل الفعل عند عامة النحويين، وقد أجازوا جميعًا: هذا مارّ بزيد أمس، لمكان حرف الجر، وتقول:

---

(١) فى أ: تعمل.
(٢) فى ب: يعمل.

أنت أعلم بزيد منك بعمرو، وفى التنزيل: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [النجم: ٣٠].

فأما ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر: [من الطويل]

أَكَرَّ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمُ وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ القَوَانِسَا[١]

فعلى إضمار فعل يدلُّ عليه «أضربَ»، كما أن قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١١٧] على ذلك.

يدلّك على هذا أنّ: ﴿مَنْ﴾ لا يخلو من أن تكون موصولة أو استفهامًا: فإن كان صلة كان مختصًا، والمفعول به إذا كان مختصًا لم تعمل فيه المعانى، وإن كان استفهامًا فالذى يُعلَّق قبل الاستفهام - من الأفعال - ما جاز فيه الإلغاء وما شُبّه به، وليست المعانى بواقعة موقع الأفعال فى هذا الموضع، فعلمت بهذا أنّه على إضمار فعل.

فإن قلت: فإنّ الاسم فى هذا الباب قد انتصب من غير [أن يتوسَّط][٢] حرف، وذلك نحو: «غير»، فى قولهم: جاءنى القوم غيرَ زيد، فانتصب غير بالاستثناء من غير أن يتوسط الحرف، فهّلا دلّ ذلك على أن الفعل حيث ذكرْتَ لم يصل بتوسط الحرف؟

قيل: لا يدل هذا على ما ذكرته، وإنَّما وَصل الفعل إلى «غير» بغير حرف توسّط، ولم يصل إلى زيد ونحوه إلّا بالحرف؛ لأنّ: «غيرًا» مبهم، والأسماء المبهمة تعمل فيها عوامل لا تعمل فى المخصوصة.

ألا ترى أن: خلْفك وعندك ونحو ذلك قد عمل فيهما من المعانى ما لا يعمل فى المختصّ غير المبهم، وكذلك الحال والتمييز قد عمل فيهما ما لا يعمل فى غيرهما من الأسماء المختصة؛ فكما لم يُحتج إلى توسط الحرف فى عمل ما قبل «غير» فى «غير»، كذلك لم يُحتج إلى توسُّطه فى عمل ما قبل «سوى» فى الاستثناء فى «سوى»؛ لأنّها فى الإبهام بمنزلة «غير» فانتصب بأنه ظرف، والظروف تعمل فيها المعانى. فلمَّا اجتمعت «غير» معها فى ذلك، كان مثلَها فى الاستغناء عن توسط الحرف معها.

---

(١) تقدم.
(٢) فى أ: توسط.

ومما يدل على استغناء الفعل عن الحرف الذى يصل به مع «غير» أن: «غيرًا» فى قولك: أتانى القومُ غيرَ زيد، هم الآتون، فإذا كان إيّاهم فى [هذا](١) المعنى لم يكن بمنزلة المنصوب فى باب المفعول معه، ولا بمنزلة الاسم المنتصب بعد «إلا» فى الاستثناء، ولكنه مشابه للحال؛ من حيث كان المنصوبُ المرفُوعَ فى المعنى، ولم يكن مخصوصًا؛ كما أن الحال غير مخصوص(٢)، فلم يُحتج فيه إلى توسط الحرف لإيصال الفعل، كما لم يُحتج إلى ذلك فى الحال.

وممَّا جاء: ﴿غير﴾ فيه صفة قوله -عز وجل-: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥]:

فمن رَفع: غير كان وصفًا للقاعدين. والقاعدون غير مقصود قصْدهم؛ كما كان قوله -عز وجل-: ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] كذلك. والتقدير: لا يستوى القاعدون من المؤمنين الأصحَّاءُ والمجاهدون.

ومن نصبه، كان استثناء من القاعدين، وإن شئت كان من المؤمنين؛ لأن غيرًا واقع بعد الاسمين الموصولين، ولو وقع متقدمًا على المؤمنين، لم يكن استثناؤه إلَّا من القاعدين؛ لأنَّ العامل فى المستثنى ما فى الصلة، فلا يجوز أن يتقدم على الموصول.

ومن جر «غيرًا»، كان وصفًا للمؤمنين، والتقدير: لا يستوى القاعدون من المؤمنين الأصَّحاءِ.

فأمّا قوله -[سبحانه]-(٣): ﴿إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ﴾ [الأحزاب: ٥٣] فـ: ﴿غير﴾ حال من قوله: ﴿إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾، ولا يجوز أن يكون وصفًا للطعام؛ كما جاز أن يكون: ﴿غير﴾ فى الأخرى وصفًا للقاعدين [مَرّة](٤)، وللمؤمنين [أخرى](٥)؛ لأنَّ الناظرين هم المخاطَبُون، فهم غير الطعام. فكما أنَّك لو قلت: إلى طعام لا ناظرين إناه، لم يكن بُد من أن تقول: أنتم؛ لأن اسم الفاعل

---

(١) سقط فى أ.
(٢) فى أ: مخصوصة.
(٣) سقط فى أ.
(٤) سقط فى أ.
(٥) سقط فى أ.

إذا جرى على غير من هو له فلابد من إظهار الضمير فيه؛ فكذلك لو جعلت غيرًا صفة غير حال، للزم أن تظهر الضمير. وكذلك تقول: هذه شاة ذاتُ حَمْل مُثْقلَةٍ به هى، فتُظهر الضمير؛ لأنَّ اسم الفاعل للشاة، وقد جرى على الحمْل. ولو رفعت لم تحتج إلى الإظهار.

وأصل هذا: أنَّ الفعل، بما[1] يتضمّنه من الضمير، أقوى من اسم الفاعل مع ما يتضمنه[2] اسم الفاعل، فإذا أُظهر الضمير فى الفعل حيث أدّى إلى الإلباس، فأنْ يظهر الضمير فى اسم الفاعل أولى وأوجب.

فمن ثم قال أبو الحسن: إن هذا الضمير إذا لم يُظهر كان لحنًا. وليس قول من قال: إن إظهاره لا يلزم استدلالًا بقول الشاعر: [من الطويل]

أَمُسْلِمَتِى لِلْمَوْتِ أَنْتِ فَمَيِّتٌ وَهَلْ لِلنُّفُوسِ المُسْلَمَاتِ بَقَاء[3]

بمستقيم؛ لأنّ قوله: فميت يجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف، كأنّه قال: فأنا ميت.

وقال قوم: تقول: أنت غير القائم ولا القاعدِ، تريد: وغير القاعد، كما قال: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾. قالوا: ولم يجئ هذا فى المعرفة العَلَم، فلا يجوز: أنت غير زيد ولا عمرو. وهذا إن لم يسمع كما قالوا، فإنّه لا يمتنع أن يقاس فيجوزَ على ما سُمع؛ وذلك أنّ هذا إنّما جاء لِما فى: «غير» من معنى النفى؛ فكما أجازوا أن زيداً غير ضارب لمَّا كان المعنى معنى النفى؛ فجعلوه بمنزلة حرفه، ولم يجعل بمنزلة «مثل» وما كان نحوه من الأسماء المضافة، فكذلك يجوز أن يجعل [غير][4] بمنزلة حرف النفى فى المعرفة المؤقتة، فيكرَّر معه لا كما كرّر مع غير العَلَم.

فإن قلت: فإن من الناس مَن يحمل انتصاب زيد فى: «أنا زيدًا غيرُ ضارب» على مضمر، ولا يحملهُ على «ضارب» هذا كما لا يحمله عليه إذا قال: «أنا زيدًا مثل ضارب».

قيل: إن حمله على المعنى وعلى ما فى اللفظ من هذا العامل الظاهر أبين؛ لأنّهم قد

(١) فى أ: لما.
(٢) زاد فى ب: مما يتضمنه.
(٣) البيت لمجنون ليلى فى ديوانه ص (٤١)، الأغانى (٢/ ٤٤).
(٤) سقط فى أ.

حملوا الكلام على المعنى فى النفى فى مواضع غير هذا.

ألا ترى أنَّهم قالوا: «قلَّ رجلٌ يقول ذاك إلا زيد»؟ فجعلوا: «قلَّ» - وإن كان فعلًا - بمنزلة الحرف النافى لمّا كان مثلَه؛ فكذلك «غير» إذا كان معناه النفى جُعل بمنزلة حرف النفى؛ فلحقت: «لا» معه كما تَلحق مع حرف النفى. وقالوا: إنَّما سرْتُ حتى أدخلَها، فلم يجز الرفع بعد حتى؛ كما لم يجز بعد[1] حرف النفى إذا قال: ما سرت حتى أدخلَها؛ وذلك إذا احتقرَ السير إلى الدخول. ويدل على أن هذا يجرى مجرى النفى قوله: [من الطويل]

... وَإِنَّـــمَــــا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِى[2]

وقالوا: نَشَدْتك الله إلا فعلت، فإذا جازت فى هذه الأشياء[3] أن تجرى مجرى النفى فكذلك ما ذكرناه.

ومن جعل: ﴿غَيرِ﴾ استثناءً لم يمتنع على قوله دخولُ: «لا» بعد الحرف العاطف، كما لم يمتنع فى قولهم: «أنت غير [القاعد ولا القائم][4]». وذلك أن الاستثناء يشبه النفى.

ألا ترى أن قولك: «جاءنى القوم إلا زيدًا» بمنزلة قولك: «جاءنى القوم لا زيد»؛ فيجوز أن تدخل: «لا» حملًا على المعنى، ويجوز أن تجعلها زائدة[5] فى هذا الوجه، كما تجعلها[6] زائدة[7] فى قوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ [فاطر: ٢٢].

---

(١) فى أ: مع.

(٢) عجز بيت، وتمام صدره:

أنـا الـذائـد الـحـامـى الـذمـار... ....

وهو للفرزدق فى ديوانه (٢/ ١٥٣)، وتذكرة النحاة ص٨٥، والجنى الدانى ص(٣٩٧)، وخزانة الأدب (٤/ ٤٦٥)، والدرر (١/ ١٩٦)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٧١٨)، ولسان العرب (قلا)، والمحتسب (٢/ ١٩٥)، ومعاهد التنصيص (١/ ٢٦٠)، ومغنى اللبيب (١/ ٣٠٩)، والمقاصد النحوية (١/ ٢٧٧)، ولأميّة بن أبى الصلت فى ديوانه ص(٤٨)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢/ ١١١، ١١٤، ٧/ ٢٤٢)، وأوضح المسالك (١/ ٩٥)، ولسان العرب(أنن) وهمع الهوامع (١/ ٦٢).

(٣) فى أ: الثلاثة الأشياء.

(٤) فى أ: القائم ولا القاعد.

(٥) فى ب: زيادة.

(٦) فى أ: جعلتها.

(٧) فى ب: زيادة.

وإذا جاز دخول: «لا» مع الاستثناء فى[(١)] هذين الوجهين، فلا وجه لقول من أنكره. وكذلك يجوز زيادة: «لا» فى قول من جعلها حالًا أو صفة أو بدلًا.

وقد دخلت: «لا» زائدة فى مواضع كثيرة فى التنزيل وغيره:

فمن ذلك قوله -[تعالى]-[(٢)]: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد: ٢٩].

وقد أجاز سيبويه قياسًا على هذا: «أمَّا أنْ لا يكونَ يعلم فهو يعلم» على زيادة «لا». وقد جاء زيادتها فى الإيجاب كما جاء فى النفى.

قال [الشاعر][(٣)]: [من الكامل]

أَفَعَنْكِ لَا بَرْقٌ كَأَنَّ وَمِيضَهُ ... غَابٌ تَسَنَّمَهُ ضِرَامٌ مُثْقَبُ[(٤)]

وأنشد أبو عبيدة[(٥)]: [من الطويل]

وَيَلْحَيْنَنِى فِى اللَّهْوِ أَلَّا أُحِبَّهُ ....[(٦)]

---

(١) فى ب: من.

(٢) سقط فى أ.

(٣) سقط فى ب.

(٤) وهو لساعدة بن جؤيّة الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص(١١٠٣)، وأساس البلاغة (شيم)، ولسان العرب (شيم)، (لا)، وتهذيب اللغة (١٥/ ٤١٨)، وديوان الأدب (٣/ ٤٥٨)، وتاج العروس (شيم)، (لا)، وبلا نسبة فى المخصص (١٤/ ٦٥).
ويروى «تَشَيَّمَهُ» بدلًا من «تَسَنَّمَهُ».

(٥) معمر بن المثنى اللغوىّ البصرىّ: أبو عبيدة، مولى بنى تيم، -تيم قريش- رهط أبى بكر الصديق. أخذ عن يونس وأبى عمرو. وهو أوّل من صنّف غريب الحديث. أخذ عنه أبو عبيد وأبو حاتم والمازنىّ والأثرم وعمر بن شبّة. وكان أعلم من الأصمعىّ وأبى زيد بالأنساب والأيام، وكان أبو نواس يتعلّم منه ويصفه ويذمّ الأصمعىّ، سئل عن الأصمعىّ، فقال: بلبل فى قفص، وعن أبى عبيدة فقال: أديم طوى على علم.
صنّف: المجاز فى غريب القرآن، الأمثال فى غريب الحديث، المثالب، أيام العرب، معانى القرآن، طبقات الفرسان، نقائض جرير والفرزدق، الخيل، الإبل، السيف، اللغات، المصادر، خلق الإنسان، فعل وأفعل، ما تلحن فيه العامة، وغير ذلك.
ولد سنة اثنتى عشرة ومائة. ومات سنة تسع، وقيل: ثمان، وقيل: عشر، وقيل: إحدى عشرة ومائتين.
ينظر: البغية (٢/ ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦).

(٦) صدر بيت للأحوص، وعجزه:
.... ولِلَّهو داعٍ دائبٌ غيرُ غافلِ
ينظر: ديوانه ص(١٧٩)، والأزهية ص(١٥٦)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٦٣٤)، وبلا =

وقال -تعالى-: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢]، وفى الأخرى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ﴾ [ص: ٧٥].

ومن ذلك قول جرير: [من البسيط]

مَا بَالُ جَهْلِكَ بَعْدَ الحِلْمِ وَالدِّينِ وَقَدْ عَلَاكَ مَشِيبٌ حِينَ لَا حِينِ(١)

«لا» فيه زائدة، والتقدير: وقد علاك مشيب حينَ حين، وإنّما كانت زائدة؛ لأنّك إذا قلت: علاك مشيب حينًا، فقد أثبت حينًا علاه فيه المشيب.

فلو جعلت: (لا) غير زائدة، لوجب أن تكون نافية على حدّها فى قولهم: جئت بلا مال، وأُبتُ بلا غنيمة، فنفيت ما أثبتّ، من حيث كان النفى بـ: «لا» عامًّا منتظِمًا لجميع الجنس، فلمّا لم يستقم حملهُ على النفى؛ للتدافع العارض فى ذلك، حكمْتَ بزيادتها، فصار التقدير: حين حين.

وهذه الإضافة من باب: حَلقة فضةٍ، وخاتمُ حديدٍ؛ لأنّ الحين يقع على الزمان القليل كالساعة ونحوها.

يدل على ذلك قوله: [من الطويل]

... ... تُطَلِّقُهُ حِيناً وَحِيناً تُرَاجِعُ(٢)

ويقع على الزمان الطويل؛ كقوله -تعالى-: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ [الإنسان: ١] وعلى ما هو أقصر من ذلك؛ كقوله: ﴿تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ﴾ [إبراهيم: ٢٥]، فصار: حينَ حينٍ.

كقول الآخر: [من الطويل]

= نسبة فى تذكرة النحاة ص(٥٧٠)، والجنى الدانى ص(٣٠٢)، والصاحبى فى فقه اللغة ص(١٦٧)، ومغنى اللبيب (١/ ٢٤٨).
والشاهد فيه قوله: «أن لا أحبه» ؛ حيث يريد: أن أحبّه، فجاءت «لا» زائدة.

(١) وهو فى ديوانه ص(٥٥٧)، وخزانة الأدب (٣/ ٢٠٥، ٤/ ٤٧)، والدرر (٣/ ٨٣)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١٣٠)، والكتاب (٢/ ٣٠٥)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (١/ ١٩٧).
والشاهد فيه قوله: «حين لا حين»؛ حيث أضاف «حين» إلى «حين» مع اعتبار «لا» زائدة لفظًا ومعنى.

(٢) عجز بيت للنابغة الذبيانى، وصدره:
تناذرها الراقون من سوء سمها ....
ينظر: ديوانه ص(٣٤)، وجمهرة اللغة ص(٩٢٢)، وخزانة الأدب (٢/ ٤٥٩، ٤/ ٤٦، ٤٨)، وشرح شواهد الإيضاح ص(١٢٦، ١٥٢)، ولسان العرب (طور)، (نذر).

وَلَوْلَا يَـوْمُ يَـوْمٍ مَـا أَرَدْنَـا جَـزَاءَكَ وَالـقُـرُوضُ لَهَـا جَـزَاءُ[١]

وليس هذا كقوله: [من الرجز]

حَنَّتْ قَلُوصِى حِينَ لَا حِينَ مَحَنّ[٢]

لأنه فى قوله: لا حينَ مَحَنّ. نافٍ حيناً مخصوصاً لا ينتفى بنفيه جميع الأحيان؛ كما كان ينتفى بالنفى العام جميعها، فلم يلزم أن تكون: «لا» زائدة[٣] فى هذا البيت، كما لزم زيادتها فى [حين لا حين][٤].

فهذا الحرف يدخل فى النكرة على وجهين:

أحدهما: أن يكون زائداً كما مر فى بيت جرير.

والآخر: أن تكون غير زائدة، فإذا لم تكن زائدة كان على ضربين:

أحدهما: أن يكون: «لا» مع الاسم بمنزلة اسم واحد نحو: خمسة عشر؛ وذلك قولهم: غضبت من لا شىء، وجئت بلا مالٍ. فـ«لا» مع الاسم المنكور فى موضع جرّ بمنزلة: خمسة عشر.

ولا ينبغى أن يكون من هذا الباب قوله: [من الرجز]

حَنَّتْ قَلُوصِى حِينَ لَا حِينَ مَحَنّ

لأن (حين) ههنا منصوب نصبًا صحيحًا لإضافته، ولا يجوز بناء المضاف مع: «لا» كما جاز بناء المفرد معها. وإنَّما «حين» فى هذا البيت مضافة إلى جملة؛ كما أنَّها فى قوله: ﴿حِينَ لَا يَكُفُّونَ عَن وُجُوهِهِمُ ٱلنَّارَ﴾ [الأنبياء: ٣٩] كذلك، إلا أن الخبر محذوف وخبر «لا» يحذف كثيرًا. ونظير هذا فى حذف الخبر من الجملة المضاف إليها ظرف الزمان: قولهم: كان هذا إذ ذاك.

والآخر: ألَّا تعمل: «لا» فى اللفظ، ويراد بها معنى النفى[٥]، فتكون صورتها صورة

---

(١) وهو للفرزدق فى خزانة الأدب (٤/٤٦، ٦/٤٤٠)، والكتاب (٣/٣٠٣)، ولم أقع عليه فى ديوانه، وبلا نسبه فى الدرر (٣/٨٣)، وشرح شذور الذهب ص(١٠٠)، وهمع الهوامع (١/١٩٧).

(٢) الرجز بلا نسبة فى الخزانة (٤/ ٤٥، ٤٦، ٤٩)، والمقتضب (٤/٣٥٨).

(٣) فى ب: زيادة.

(٤) فى أ: لا حين محن.

(٥) زاد فى أ: فيه.

الزيادة، ومعنى النفى [فيه][(١)] مع هذا صحيح؛ وذلك كقول النابغة[(٢)]: [من البسيط]

... ... أَمْسَى بِبَلْدَةِ لَا عَمٌّ وَلَا خَالِ[(٣)]

وقال الشماخ[(٤)]: [من الوافر]

إِذَا مَا أَدْلَجَتْ وَصَفَتْ يَدَاهَا لَهَا إِدْلَاجَ لَيْلَةَ لَا هُجُوعِ[(٥)]

وقال رؤبة: [من الرجز]

لَقَدْ عَرَفْتُ حِينَ لَا اعْتِرَافِ[(٦)] ...

وبيت الكتاب: [من البسيط]

تَرَكْتَنِى حِينَ لَا مَالٍ أَعِيشُ بِهِ وَحِينَ جُنَّ زَمَانُ النَّاسِ أَوْ كَلِبَا[(٧)]

---

(١) سقط فى أ.

(٢) زياد بن معاوية بن ضباب الذبيانى الغطفانى المضرى، أبو أمامة: شاعر جاهلى، من الطبقة الأولى. من أهل الحجاز. كانت تضرب له قبة من جلد أحمر بسوق عكاظ فتقصده الشعراء فتعرض عليه أشعارها. وكان الأعشى وحسان والخنساء ممن يعرض شعره على النابغة. وكان أبو عمرو بن العلاء يفضله على سائر الشعراء. وهو أحد الأشراف فى الجاهلية. وكان حظيًّا عند النعمان بن المنذر، حتى شبب فى قصيدة له بالمتجردة (زوجة النعمان) فغضب النعمان؛ ففر النابغة ووفد على الغسانيين بالشام، وغاب زمنًا. ثم رضى عنه النعمان، فعاد إليه، شعره كثير، جمع بعضه فى ديوان صغير. وكان أحسن شعراء العرب ديباجة، لا تكلف فى شعره ولا حشو. وعاش عمرًا طويلًا. وتوفى نحو سنة ١٨ق. هـ.

ينظر: الأعلام (٣/ ٥٤، ٥٥).

(٣) عجز بيت، وصدره:

بعد ابن عاتكة الثاوى على أبوى ....

وهو فى ديوانه ص(١٨٨)، والأشباه والنظائر (٢/ ١٦٦)، وبغية الوعاة (١/ ٨٨، ٨٩)، وخزانة الأدب (٤/ ٥٠)، وبلا نسبة فى لسان العرب (لا).

والشاهد فيه قوله: «لا عمّ ولا خال» ؛حيث جاءت «لا» زائدة فى اللفظ، أى: غير عاملة فيه، ومرادةً فى المعنى، فصورتها صورة الزائدة.

(٤) الشماخ بن ضرار بن حرملة بن سنان المازنى الذبيانى الغطفانى: شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام. وهو من طبقة لبيد والنابغة. كان شديد متون الشعر، ولبيد أسهل منه منطقًا. وكان أرجز الناس على البديهة. جمع بعض شعره فى ديوان، شهد القادسية، وتوفى فى غزوة موقان سنة ٢٢هـ، وأخباره كثيرة. قال البغدادى وآخرون: اسمه معقل بن ضرار، والشماخ لقبه. ينظر: الأعلام (٣/ ١٧٥).

(٥) وهو فى ديوانه ص(٢٢٦)، ولسان العرب (وصف)، (لا)، وأساس البلاغة (وصف)، وتاج العروس (وصف)، (لا)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (١٥/ ٤١٨).

(٦) الرجز فى ديوانه ص(١٠٠)، ولسان العرب (لا)، وتهذيب اللغة (١٥/ ٤١٩)، وتاج العروس (لا).

(٧) وهو لأبى الطفيل عامر بن واثلة فى خزانة الأدب (٤/ ٣٩، ٤٠، ٤١)، والدرر (٣/ ١٤٨)، =

وهذا الوجه عكس ما [جاء فيما][1] أنشده أبو الحسن من قول الشاعر: [من البسيط]

لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفَانُ لَا ذُنُوبَ لَهَا ... إِلَيَّ لَامَتْ ذَوُو أَحْسَابِهَا عُمَرَا[2]

ألا ترى أن: «لا» فى المعنى زائدة[3]، وقد عملت، وفى قوله: ليلة لا هجوع، وبابِهِ معنى النفى فيه صحيح ولم تعمل.

ومما جاءت فيه «لا» زائدة: إنشاد من أنشد: [من الطويل]

أَبَى جُودُهُ لَا البُخْلَ وَاسْتَعْجَلَتْ بِهِ ... نَعَمْ مِنْ فَتًى لَا يَمْنَعُ الجُودَ قَاتِلَهْ[4]

[قال أبو الحسن: فسرته العرب: أبى جوده البخلَ، وجعلوا (لا) زائدة حَشْوًا وصلوا بها الكلام][5].

واختلفوا فى قول الشماخ: [من الوافر]

أَعَائِشُ مَا لأَهْلِكِ لَا أَرَاهُمْ ... يُضِيعُونَ الهِجَانَ مَعَ المُضِيعِ[6]

فروى التّوزىّ عن أبى عُبيدة: أنّ «لا» زائدة، وذهب غيره إلى أنّها ليست زائدة.

ومما يجوز أن تكون «لا» فيه زائدة[7] قول الشاعر: [من الطويل]

= والكتاب (٢/ ٣٠٣)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (١/ ٢١٨).
والشاهد فيه قوله: «حين لا مال»؛ حيث أضاف «حين» إلى «مال» وألغى عمل «لا».

(١) سقط فى أ.

(٢) وهو للفرزدق فى ديوانه (١/ ٢٣٠)، وخزانة الأدب (٤/ ٣٠ - ٣٢، ٥٠)، والدرر (٢/ ٢٢٦)، وشرح التصريح (١/ ٢٣٧)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٢٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٢/ ٣)، والخصائص (٢/ ٣٦)، ولسان العرب (غطف)، وهمع الهوامع (١/ ١٤٧).

(٣) فى ب: زيادة.

(٤) وهو بلا نسبة فى الجنى الدانى ص(٣٠٢)، والخصائص (٢/ ٣٥، ٢٨٣)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٦٣٤)، ولسان العرب (نعم)، (لا)، ومغنى اللبيب (١/ ٢٤٨).
والشاهد فيه قوله: «لا البخل» حيث جاءت «لا» زائدة دخولها كخروجها، وقيل: «لا» مفعولة، و «البخل» بدل منها، وقيل: غير ذلك.

(٥) ما بين المعكوفين سقط فى أ.

(٦) وهو فى ديوانه ص(٢١٩)، والأزهية ص(١٥٦)، والصاحبى فى فقه اللغة ص(١٦٧، ١٦٨)، ولسان العرب (ثبج).
والشاهد فيه قوله: «أعائش ما لأهلك لا أراهم»، يريد: «أعائش ما لأهلك أراهم»، فزاد «لا». وقوله: «أعائشَ» مرخم «عائشة» فى لغة من ينتظر.

(٧) فى ب: زيادة.

وَلَا يَنْطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنهُمُ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَائِنَا[١]

فأمَّا القول فى «مِنّا»، فإنَّه يجوز أن يتعلق بشيئين:

أحدهما: أن يكون: إذا جلسوا منّا، أى: إذا جلسوا مخالطين لنا؛ لأنّ (مِنّا) قد استعمل فى هذا المعنى.

ألا ترى أنَّه قد قال: وتقول: أنت منِّى فرسخين، فالمعنى: أنت مخالطى فى هذه المسافة، وملابِسى، فيكون التقدير: إذا جلسوا مخالطين لنا ومخالطين سوانا، و(لا) زائدة كما زيدت فى قوله: «أَفَعَنْكِ لَا بَرْق».

والوجه الآخر[٢]: أن يكون «مِنّا» متعلّقًا بما قبل؛ كأنه، مَن كان منهم مِنّا.

فإنْ قلتَ: كيف يصحُّ أن يكون مَن كان منهم مِنَّا؟

قيل: هذا يكون على وجهين:

أحدهما: أن يكون «منَّا» فى معنى المخالطة والملابسة -كما تقدَّم- فيكون «منهم» مستقَرّا، و «منّا» فى موضع حال، ولا يكون «منَّا» مستقَرًّا و «منهم» [فى موضع حال][٣] من قوله «منَّا»؛ لأنَّ الحال لا تتقدم[٤] على العامل إذا كان معنى، فإن جعلت العامل فى الحال كان جاز ذلك.

ويجوز -أيضًا- فى قوله: «من كان منهم منّا» أن يكون بينهم محالفة، فيجوز للحلف أن يقول: من كان منهم منا؛ لأنَّه يجوز - وإن كان من معشر آخرين - أن تقول: منا للحلْف، أو لِلوَلاء. وقد جاء: «مَوْلَى القَوْمِ مِنهُمْ».

وعلى هذا قوله: «الأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ»[٥] وقال -تعالى-: ﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ

---

(١) وهو للمرار بن سلامة العجلى فى خزانة الأدب (٣/ ٤٣٨)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٢٤)، والكتاب (١/ ٣١)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٢٦)، ولرجل من الأنصار فى الكتاب (١/ ٤٠٨)، وبلا نسبة فى الإنصاف (١/ ٢٩٤)، وشرح الأشمونى (١/ ٢٣٥)، وشرح ابن عقيل ص(٣١٥)، والمقتضب (٤/ ٣٥٠).

والشاهد فيه: وضع «سواء» موضع «غير»، وإدخال «من» عليها؛ لأنها لا تستعمل فى الكلام إلا ظرفًا.

ويروى: «قعدوا» بدلًا من «جلسوا».

(٢) فى أ: الثانى.

(٣) فى أ: حالًا.

(٤) فى أ: تقدم.

(٥) هو من حديث أبى أمامة: أخرجه أحمد فى المسند (٥/ ٢٥٨)، وأبو داود (١/ ٨١) كتاب الطهارة باب صفة وضوء النبى ﷺ (١٣٤)، والترمذى فى سننه (١/ ٨٦) كتاب الطهارة باب =

﴿بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٦٧]، أى: بعضهم يلابس بعضًا ويوالى بعضًا. وليس المعنى على النسل والولادة؛ لأنه قد يكون من نسل المنافق مؤمن، ومن نسل المؤمن منافق، فهذا كقوله: ﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٦٧]. وكذلك قوله: ﴿ذُرِّيَّةَۢ بَعْضُهَا مِنۢ بَعْضٍ﴾ [آل عمران: ٣٤] أى: بعضها يوالى بعضًا، ولا يتبرأ بعضهم من بعض.

ويجوز فى قوله: بعضها من بعْضٍ أن يكون المعنى: أنَّهم فى الآخرة متوالون، لا يتبرّأ بعضهم من بعض؛ كما يتبرأ الكافرون والفاسقون؛ ألا تراه قالَ: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ﴾ [البقرة: ١٦٦]، و: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٠] ونحو ذلك من الآى التى تدلُّ على هذا المعنى؛ فقوله: ﴿ذُرِّيَّةَۢ بَعْضُهَا مِنۢ بَعْضٍ﴾، أى: هم على خلاف صفة المنافقين والكافرين؛ لأنَّهم إخوان متوالون.

فأمّا قوله: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِكُمۚ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾ [النساء: ٢٥]:

فقد يكون المعنى -والله أعلم-: بإيمانكم بعضكم من بعض، أى: بعضكم يوالى بعضًا ويلابس بعضًا فى ظاهر الحكم؛ من حيث شَملكم الإسلام، فاجتمعتم فيه، وصرتم متكافئين متماثلين؛ لجَمْع الإسلام لكم، واستوائكم فى حكمه فى الديات والقصاص، والمناكح والتَّوَارث، ونحو هذا مما جمعهم الإيمانُ فيه.

وقال: [من الوافر]

إِذَا حَاوَلْتَ فِى أَسَدٍ فُجُورًا فَإِنِّى لَسْتُ مِنْكَ وَلَسْتَ مِنِّى[(١)]

وقال جرير[(٢)]: [من الوافر]

عَرِينٌ مِنْ عُرَيْنَةَ لَيْسَ مِنِّى بَرِئْتُ إِلَى عُرَيْنَةَ مِنْ عَرِينِ[(٣)]

= ما جاء أن الأذنين من الرأس (٣٧)، وقال: ليس إسناده بذاك القائم. وابن ماجه (١/ ٣٦٧) كتاب الطهارة باب الأذنان من الرأس (٤٤٤)، والدارقطنى (١/ ١٠٣)، كتاب الطهارة باب ما روى من قول النبى ﷺ: «الأذنان من الرأس».

(١) البيت للنابغة الذبيانى فى ديوانه ص١٢٧ ،وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٣٥)، والكتاب (٤/ ١٨٦).

(٢) جرير بن عطية بن حذيفة الخطفى بن بدر الكلبى اليربوعى، من تميم: أشعر أهل عصره. ولد ومات فى اليمامة. وعاش عمره كله يناضل شعراء زمنه ويساجلهم - وكان هجاء مرًّا فلم يثبت أمامه غير الفرزدق والأخطل. وكان عفيفًا، وهو من أغزل الناس شعرًا. توفى سنة ١١٠هـ. ينظر: الأعلام (٢/ ١١٩).

(٣) وهو فى ديوانه ص(٤٢٩)، ولسان العرب (عرن)، وتهذيب اللغة (٢/ ٣٤٠)، وتاج العروس =

وقال آخر - أظنُّه الراعى -: [من البسيط]

فَقُلْتُ مَا أَنَا مِمَّنْ لَا يُوَاصِلُنِى ولا ثَـوَائِىَ إِلَّا رَيْثَ أَحْتَمِلُ[1]

وأما قوله: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [الحديد: ٢٢]: فإن موضع قوله: فى الأرض يحتمل ضربين:

أحدهما: أن يكون مفعولًا فيه ظرفًا.

والآخر: أن يكون وصفًا.

فإن جعلته ظرفًا، احتمل أن يكون ظرفًا لـ: أصاب، واحتمل أن يكون لـ: مصيبة، ولا ذِكْر فيه على شىء من هذين التأويلين؛ كما أنّ قولك: بزيد، من: مررت بزيد، كذلك؛ ويؤكد ذلك ويحسنه دخول «لا» فى قوله: ﴿وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [الحديد: ٢٢]، فصار ذلك مثل: ما ضربت من رجل ولا امرأة.

والضرب الآخر: أن يكون صفة للنكرة، ويكون متعلقًا بمحذوف، وفيه ذكر يعود إلى الموصوف. وقوله: ﴿وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [صفة][2] معطوفة على صفة، فإذا كان كذلك، احتمل موضعُه ضربين:

أحدهما: أن يكون جرًّا على لفظ قوله: «من مصيبة».

والآخر: أن يكون رفعًا على موضع «من مصيبة».

فإن قلت: فإذا كان كذلك، فما وجه دخول «لا» فى قوله: ﴿وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ﴾، وليس الكلام على هذا التأويل بنفى؟

فالقول فى ذلك: إنَّه لما كان معطوفًا على ما هو منفىّ فى المعنى [وإن][3] لم يكن منفياً فى اللفظ - جاز أن يُحمل الكلام على المعنى، فتدخلَ: «لا» كما حملته على ذلك فى قوله: [من المنسرح]

... ... يَحْكِى عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا[4]

= (عرن)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٧٧٤).

(١) ورد عجز البيت هكذا:

.... وما ثوائى إلا ريث أرتحل

والبيت للراعى فى ديوانه ص١٩٧، وأساس البلاغة (ريث).

(٢) سقط فى أ.

(٣) سقط فى أ.

(٤) عجز بيت لعدى بن زيد، وصدره:

=

ألا ترى أنّ الضمير فى «يحكى» لمّا كان لـ: أحدِ المنفى، أجريته مُجْرى المنفىّ[١] فى استجازتك البدل منه، كاستجازتك البدل من نفس المنفىّ؛ فكذلك قوله: ﴿فى الأرض﴾؛ لما كان صفة لمنفى أجريته مُجْرى المنفى[٢] فاستجزت العطف عليه بـ: «لا». وإن شئت قلت: إنَّ «لا» زائدة، والأول أبين؛ لأنَّ الحمل على المعنى فى النفى قد جاء فى غير شىء.

ألا ترى أنَّهم قد قالوا: إنَّ أحدًا لا يقول ذاك إلّا زيد؛ لمّا كان فى المعنى منفيًّا؟! ومن العمل على المعنى قولهم: قد علمتُ زيدٌ أبو من هو، فكذلك يكون ما ذكرنا[٣].

* * *

= فـى لـيـلة لا تـرى بـهـا أحـدًا ....

والبيت فى ملحق ديوانه ص(١٩٤)، والدرر (٣/ ١٦٤)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١٧٦، ١٧٧)، والكتاب (٢/ ٣١٢)، ولعدى بن زيد أو لبعض الأنصار، وفى شرح شواهد المغنى ص(٤١٧)، ولأحيحة بن الجلاح فى الأغانى (١٥/ ٣١)، وخزانة الأدب (٣/ ٣٤٨، ٣٥٠، ٣٥٣)، وبلا نسبة فى الكتاب (٢/ ٣١٨)، ومغنى اللبيب ص(١٤٣)، والمقتضب (٤/ ٤٠٢)، وهمع الهوامع (١/ ٢٢٥).

والشاهد فيه رفع «كواكبها» بدلًا من الضمير فى «يحكى»؛ لأنه فى المعنى منفىّ. قال الشنتمرى: «ولو نصب على البدل من «أحد» لكان أحسن؛ لأن «أحدًا» منفىّ فى اللفظ والمعنى، والبدل منه أقوى».

(١) فى أ: النفى.

(٢) فى ب: النفى.

(٣) فى أ: ذكرناه.

بسم الله الرّحمن الرّحِيم(١)

[و](٢) من السورة التى يذكر فيها البقرة: قوله -[عز وجل]-(٣) : ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [٢].

قال أحمد بن موسى: قرأ نافع(٤): ﴿فِيهِ هُدًى﴾، و: ﴿عَلَيْهِ إِنَّهُ﴾ [البقرة: ٣٧] ﴿وما أَنْسَانيهِ إلَّا﴾ [الكهف: ٦٣]، وما أشبه ذلك إذا كان قبل الهاء ياء ساكنة حركها حركة مختَلسة من غير أن يبلغ بها الياء.

واختلف عن نافع: فروى المسيِّبى، عن نافع أنه أثبت الياء بعد الهاء [فى](٥) قوله: ﴿عَلَيهِى﴾، فيقول(٦) من ﴿كُتِبَ عَلَيْهِى أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاه﴾ [الحج: ٤].

وروى الكسائى، عن إسماعيل، عن نافع: أنه قرأ: ﴿عليهِى﴾؛ يُثبت الياء فى كل القرآن؛ فإذا كان قبلها واو ساكنة مثل: ﴿نَدْعُوهُ إِنَّهُ﴾(٧) [الطور: ٢٨] أو ألف مثل ﴿اجْتَبَاهُ وَهَدَاهُ﴾ [النحل: ١٢١] ضم الهاء ضمًّا من غير أن يبلغ بالضمة الواو.

فإذا كان قبل الهاء حرف غير [الياء والواو](٨) والألف وهو ساكن، حرك الهاء أيضًا حركة خفيفة من غير بلوغ واو؛ مثل: ﴿مِنهُ﴾ و﴿عَنهُ﴾، إلَّا فى قوله: ﴿وأشرِكْهُو فِى أَمْرِى﴾ [طه: ٣٢] فإن المسيِّبى روَى عنه الصلة بالواو فى هذا الحرف وحده.

فإذا كان ما قبل الهاء متحركًا، وكانت الحركة كسرةً كسر الهاء ووصلها بياء فى اللفظ؛ كقوله -[عز وجل]-(٩): ﴿وأُمِّهِى﴾(١٠) [عبس: ٣٥] و: ﴿صَاحَبَتِهِى﴾ [عبس: ٣٦]، ﴿وكُتُبِهِى ورُسُلِهِى﴾ [البقرة: ٢٨٥، و[النساء: ١٣٦] وما أشبه

---

(١) فى ب: بسم الله.
(٢) سقط فى أ.
(٣) فى ب: تعالى.
(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٢٦)، الإعراب للنحاس (١/ ١٢٩)، البحر المحيط (١/ ٣٣)، السبعة لابن مجاهد (١٣٠)، الغيث للصفاقسى (٦٩)، المجمع للطبرسى (١/ ٣٤).
(٥) سقط فى ب.
(٦) زاد فى ب: من.
(٧) فى ب: يدعوه.
(٨) فى ب: الواو والياء.
(٩) سقط فى ب.
(١٠) فى أ: وأمه وأبيه.

ذلك. فإذا كانت الحركة قبل الهاء ضمة أو فتحة، ضم الهاء ووصلها(١) بواو.

فمثل ما تَحَرك ما قبل الهاء فيه بالضمة قوله -[عز وجل]-(٢): ﴿فإنَّ اللهَ يَعْلَمُهُو﴾ [البقرة: ٢٧٠]، ﴿فهو يخلِفُهُو﴾ [سبأ: ٣٩].

ومثل ما تحرك ما قبل الهاء فيه بالفتحة قوله: ﴿خَلَقَهُو فَقَدَّرَهُو﴾ [عبس: ١٩]، و: ﴿يَسَّرَهُو﴾ [عبس: ٢٠]، ﴿فَأَقْبَرَهُو﴾ [عبس: ٢١] وما أشبه ذلك، يصل ذلك كله بواوٍ ويقف بغير واوٍ.

وكذلك مذهب أبى عمرو وعاصمٍ إلَّا فى قوله: ﴿وما أنسانيهِ إلا الشيطان﴾ [الكهف: ٦٣] فإن أبا بكر بن عياش، وحفصًا اختلفا فيه عن عاصم: فروى أبو بكر(٣) عن عاصم: ﴿وما أَنسَانِيْهِ﴾ بكسر الهاء من غير بلوغ ياء، ومثله: ﴿بما عَاهَدَ عَلَيهِ الله﴾ [الفتح: ١٠]، [و]﴿وَيَخلُد فِيهِ مُهَانًا﴾ [الفرقان: ٦٩]، ورَوى عنه حفص(٤) ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا﴾ بضم الهاء من غير واو.

---

(١) فى ب: ووصل الهاء.

(٢) فى ب: تعالى.

(٣) أبو بكر بن عيّاش بن سالم الأسدى، مولاهم الكوفى الحنّاط - بالنون - المقرئ، الفقيه، المحدّث، شيخ الإسلام، وبقية الأعلام، مولى واصل الأحدب.

وفى اسمه أقوال: أشهرها شعبة، فإن أبا هاشم الرّفاعى، وحسين بن عبد الأول، سألاه عن اسمه، فقال: شعبة. وسأله يحيى بن آدم وغيره عن اسمه، فقال: اسمى كنيتى. وأما النسائى فقال: اسمه محمد.

قرأ أبو بكر القرآن، وجوّده ثلاث مرات على عاصم بن أبى النّجود، وقال يحيى بن معين: ثقة. قال يوسف بن يعقوب الصفّار وغيره، ويحيى بن آدم، وأحمد بن حنبل: مات أبو بكر فى جمادى الأولى سنة ثلاث وتسعين ومائة. قلت: عاش ستا وتسعين سنة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٩٥ - ٤٩٧ - ٥٠٧).

(٤) حفص بن سليمان بن المغيرة أبو عمر بن أبى داود الأسدى الكوفى الغاضرى البزاز ويعرف بحفيص، أخذ القراءة عرضًا وتلقينًا عن عاصم وكان ربيبه ابن زوجته، ولد سنة تسعين، قال الدانى: وهو الذى أخذ قراءة عاصم على الناس تلاوة، ونزل بغداد فأقرأ بها وجاور بمكة فأقرأ -أيضًا- بها، وقال يحيى بن معين: الرواية الصحيحة التى رويت عن قراءة عاصم رواية أبى عمر حفص بن سليمان. وقال أبو هشام الرفاعى :كان حفص أعلمهم بقراءة عاصم، وقال الذهبى: أما فى القراءة فثقة ثبت ضابط لها بخلاف حاله فى الحديث.

قلت: يشير إلى أنه تكلم فيه من جهة الحديث:

قال ابن المنادى: قرأ على عاصم مرارًا وكان الأولون يعدونه فى الحفظ فوق أبى بكر بن عياش، ويصفونه بضبط الحروف التى قرأ على عاصم، وأقرأ الناس دهرًا وكانت القراءة التى أخذها عن عاصم ترتفع إلى على، رضى الله عنه. توفى سنة ثمانين ومائة على الصحيح، =

وكذلك اختلفا فى قوله: ﴿بِمَا عَـٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠] فضم حفصٌ الهاءَ وكسرها أبو بكر فى سائر القرآن. ومثله: ﴿ويخْلُدْ فيه مُهانا﴾؛ فإن حفصًا رَوى عن عاصم أنه يصل الهاء بياء، وحذفها أبو بكر عن عاصم. وهو مذهب حمزة، والكسائى، وابن عامر، إلَّا ما روى حفص عن عاصم فى ﴿أَنسَـٰنِيهُ﴾، و ﴿عَلَيْهُ ٱللَّهَ﴾ و ﴿فيهى مهانًا﴾ يشبع الكسرة.

فأمَّا ابن كثير: فإنَّه كان [يصل الهاء بياء فى كل ذلك إذا كان قبلها ياء [وبواو إذا كان قبلها][1] واو أو ألف أو حرف ساكن أو متحرك؛ فيقول: ﴿فِيْهِى هُدَى﴾، و ﴿إِلَيْهِى﴾، و﴿لَدَيْهِى﴾، و﴿عَلَيْهِى﴾، و﴿اجْتَبَاهُو﴾، و﴿هَدَاهُو﴾، و﴿مَا أَنْسَانِيْهُو إِلَّا﴾، و﴿مِنْهُو﴾، و﴿عَنْهُو﴾ وكل ما كان مثله فى القرآن.

قال أبو بكر محمد بن السرى: الاختيار فى: ﴿فيه﴾ الكسر بغير ياء ولا إدغام. وحكَى عن أبى حاتم أن ذلك قراءة العامة.

قال أبو بكر: وهو الأخف، وخط المصحف بغير ياء. قال: وأكره الإدغام؛ لأن مَنْ كسر، فالياءَ يريد، ومن أثبت الياء،لم يجز له أن يدغم؛ لأنَّه لم يلتق حرفان، ومع ذلك فهى من الحروف التى يكره إدغام بعضها فى بعض؛ لثقل ذلك.

قال: وقال أبو حاتم: يروى عن نافع أنَّه كان يدغم: ﴿فيه هدى﴾ ويُشمُّها شيئًا من الضم. قال: وإدغامه وإدغام أبى عمرو يدل على أنَّهما لم يكونا يزيدان على ضمَّة الهاء بلا واوٍ، وعلى كسرها بلا ياءٍ كقراءة العَوَام.

قال أبو حاتم: والضّم لغة مشهورة، وليس بعد الضم واو فى اللفظ. قال: ومن كان من لغته إدخال الواو مع المضموم، والياء مع المكسور، فقال: فيهو، وفيهى، لم يجز له الإدغام؛ لأنَّ بين الهاءين فى اللفظ حرفًا حاجزًا.

قال[2] أبو بكر[3]: وقال بعض أصحابنا: قراءة من قرأ: ﴿فيه هدى﴾، بإدغام الهاء فى الهاء، هو ثقيل فى اللفظ وجائز فى القياس؛ لأنَّ الحرفين من مخرج واحد، إلَّا أنَّه يثقل فى اللفظ؛ لأنَّ حروف الحلق ليست بأصلٍ فى الإدغام، والحرفان من كلمتين.

= وقيل: بين الثمانين والتسعين.
ينظر: طبقات القراء (١/ ٢٥٤ - ٢٥٥).

(١) سقط فى ب، وهو أيضًا سقط فى أ، إلا أنه مصوب فى الهامش.

(٢) فى أ: وقال.

(٣) زاد فى أ: قال.

وحَكى الأخفش أنَّها قراءة.

قال أبو بكر - فى رواية مَن رَوى عن أبى عمرو وغيره أنه كان يشمُّ ويدغم -: هذا محال، لا يمكن الإدغام مع شىء من هذا؛ وذلك أنَّه لا فَصل بين الحرفين إذا أدغما بحال من الأحوال، لا بقطع ولا حركة ولا ضرب من الضروب، وإنَّما يصيران كالحرف الواحد؛ للزوم اللسان لموضع واحد، وإنَّما كان أبو عمروٍ يختلس ويخفى فيظن به الإدغام؛ وكيف يكون متحرك مدغم؛ فيجب أن يكون متحركًا ساكنًا؟

قال: وقال أبو حاتم: أراد أبو عمرو ونافع الإخفاء؛ فلذلك أشما الضمَّ والكسر، ولو أدغما إدغامًا صحيحًا أسكنا الهاء الأولى.

قال: وكان من شأن أبى عمرو الإخفاء؛ لكراهية كثرة الحركات والإشباع. انتهت الحكاية عن أبى بكر.

قال أبو على: قوله -[تعالى]-(١): ﴿لَا رَيْبَۛ فِيهِۛ﴾. قال سيبويه: قالوا: أراب كما قالوا(٢): ألام، أى: صار صاحبَ ريبةٍ، كما قالوا: ألام، أى: استحق أن يلام، وأما رابنى فيقول: جَعَلَ فىَّ ريبةً، كما تقول: قطعت النخلَ، أى: أوصلتُ إليه القطع واستعملته فيه.

وقال أبو زيد: قد رابنى من فلان أمرٌ رأيته منه ريْبًا: إذا كنت مستيقنًا(٣) منه بالرِّيبة. فإذا أسأت به الظنّ، ولم تستيقن [بالريبة منه](٤)؛ قلت: قد أرابنى من فلان أمر هو فيه، إرابةً وقد أربتَ فأنت مُريب، إذا بلغك عنه شىء أو ظننته من غير أن تستيقنه.

وقال: [أنشدنا أبو علىّ](٥): [من الرجز]

كَأَنَّنِى أَرَبْتُهُ بِرَيْبِ(٦)

---

(١) سقط فى أ.
(٢) فى أ: يقال.
(٣) فى أ: متيقنًا.
(٤) فى ب: منه بالريبة.
(٥) فى أ: وأنشد.
(٦) الرجز لخالد بن زهير الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص(٢٠٧)، ولسان العرب (ريب)، (بزز)، (أتى)، وكتاب العين (٨/ ١٤٥)، والتنبيه والإيضاح (١/ ٨٨، ٨٩)، وجمهرة اللغة ص(٣٣٢، ١٠٢١) وتاج العروس (ريب)، (بزز)، (أتو)، وللهذلى فى ديوان الأدب (٣/ =

وقال أبو عُبيدة: لا رَيْب: لا شك.

وأما الهُدى فقال سيبويه: قلَّما يكون ما ضُمَّ أوله من المصدر منقوصًا؛ لأن فعَل لا تكاد [تراه][(١)] مصدرًا من [غير][(٢)] بنات الياء والواو.

وقال -أيضًا-: قد جاء فى هذا البيت - يعنى باب اعتلال اللام - المصدرُ على فُعَل؛ قالوا: هديته هُدًى. ولم يكن هذا فى غير هُدى؛ وذلك لأنَّ الفعل لا يكون مصدرًا فى هديته؛ فصار هُدَىً عوضًا منه.

قالوا: قريته قِرًى، وقليته قلًى، فأشركوا بينهما فى هذا؛ فصار عوضًا من الفعل فى المصدر فدخل كلُّ واحد منهما على صاحبه؛ كما قالوا: كِسْوَة وكسًى، وجِذْوَة وجذًى، وصوَّة[(٣)] وصُوًى؛ لأنَّ [فُعَلًا وفِعَلًا][(٤)] أخوان. ومن العرب من يقول: رِشْوة ورُشًا، ومنهم من يقول: رشوة ورشًا، وُحُبْوة[(٥)] وحِبًا، وأكثر العرب تقول: رِشًا وكِسًا وجِذًا.

قال أبو على: وقد يجوز أن يكون فُعَل مصدرًا اختُصَّ به المعتل وإن لم يكن فى الصحيح، كما كان كينونةٌ ونحوهُ مصادر، ولا يكون فَيْعلُولة عنده ولا فَعْلُولة عند من خالفه مصدرًا فى الصحيح.

ويؤكد الأول ما قاله من أنَّه قد يُستغنى بِفِعْلة نحو: الجِلْسة والرِّكبة عن المصدر.

ويقوّيه -أيضًا- أنَّ ناسًا من النحويين يزعمون أنَّه قد يُجْرى الأسماء التى ليست بمصادر مُجْرى المصادر فيقولون: عجبت من دُهْنك لِحْيَتَكَ.

= ٤١٨)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٢٣٠)، والمخصص (١٢/ ٣٠٣، ١٤/ ٢٤)، وكتاب العين (٧/ ٣٥٤).

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط فى أ.

(٣) الصّوّة: ما غلظ وارتفع من الأرض،و ما نصب من الحجارة؛ ليستدل به على الطريق. والجمع: صوًى وأصواء. وفى الحديث: «إن للدين صوى ومنارًا كمنار الطريق».
ينظر: المعجم الوسيط (صوه).

(٤) فى ب: فُعَل وفِعَل.

(٥) الحبوة • مثلثة: الاحتباء، وهو أن يجلس الرجل على أليتيه، ويضم فخذيه وساقيه إلى بطنه بذراعيه، ليستند. ويقال: احتبى بالثوب: أداره على ساقيه وظهره وهو جالس على نحو ما سبق، ليستند.
والحبوة ، أيضًا -: ما يحتبى به من ثوب وغيره.
ينظر: المعجم الوسيط (حبو).

وينشدون: [من الوافر]

... ... وَبَعْدَ عَطَائِكَ المِائَةَ الرِّتَاعَا[١]

وقال لبيد: [من الكامل]

بَاكَرْتُ حَاجَتَهَا الدَّجَاجَ ....[٢]

وفسَّروه على: باكرتُ حاجتى إليها، فأضيف إلى المفعول؛ كما يضاف المصدر إليه، فكذلك يكون الهُدى والسُرَى والتُّقى، وفى التنزيل: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ [آل عمران: ٢٨]. فكذلك يكون هذا النحو قد استُغْنى به عن المصدر؛ كما قالوا: هو يَدَعهُ ترْكًا شديدًا.

فإن قلت: فلم لا تجعل ﴿تقاة﴾ مثل رماة فى الآية، فيكون حالًا مؤكِّدة؛ فإنَّ المصدر أوجه؛ لأنَّ القراءة الأخرى: ﴿إلا أن تَتَّقُوا منهم تَقِيَّة﴾ بهذا[٣] أشبه، وإن كان هذا النحو من الحال قد جاء، وسنذكره فى موضعه -إن شاء الله-.

وقال أبو عبيدة: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]: بيانًا لهم.

وقال أبو الحسن: زعموا أنّ من العرب من يؤنِّث الهدى.

وأما الفعل من الهدى: فمتعدٍّ[٤] إلى مفعولين: يتعدى إلى الثانى منهما بأحد حرفى جَر: إلى، واللام:

---

(١) عجز بيت للقطامى، وصدره:

أكـفـرًا بـعـد رد الـمـوت عـنـى ....

ينظر: ديوانه ص(٣٧)، وتذكرة النحاة ص(٤٥٦)، وخزانة الأدب (٨/ ١٣٦، ١٣٧)، والدرر (٣/ ٦٢)، وشرح التصريح (٢/ ٦٤)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٨٤٩)، وشرح عمدة الحافظ ص(٦٩٥)، ولسان العرب (عطا)، (رهف)، ومعاهد التنصيص (١/ ١٧٩)، والمقاصد النحوية (٣/ ٥٠٥)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢/ ٤١١)، وأوضح المسالك (٣/ ٢١١)، والدرر (٥/ ٢٦٢)، وشرح الأشمونى (٢/ ٣٣٦)، وشرح شذور الذهب ص(٥٢٨)، وشرح ابن عقيل ص(٤١٤)، ولسان العرب (سمع)، (غنا)، وهمع الهوامع (١/ ١٨٨، ٢/ ٩٥).

(٢) جزء من صدر بيت، وبعده:

.... بسحرة لأعل منها حين هب نيامها

ينظر: ديوانه ص(٣١٥)، وخزانة الأدب (٣/ ١٠٤، ١٠٥)، والمعانى الكبير (١/ ٤٥٣).

(٣) فى أ: فهذا.

(٤) فى ب: فيتعدى.

فمن تعدّيه بـ: إلى: قوله -[عز وجل]-[١]: ﴿فَاهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَاطِ الْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٢٣]. ومنه [قوله][٢]: ﴿وَاهْدِنَا إِلَىٰ سَوَاءِ الصِّرَاطِ﴾ [ص: ٢٢].

ومن تعديه بـ: اللام قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَٰذَا﴾ [الأعراف: ٤٣]، وقوله: ﴿قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ﴾ [يونس: ٣٥].

فهذا الفعل بتعديه مرة بـ: اللام وأخرى بـ: إلى مثل «أوحى» فى قوله: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾ [النحل: ٦٨]؛ وقوله: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥].

وقد يحذف الحرف [من قولهم][٣]: هديته لكذا وإلى كذا، فيصل الفعلُ إلى المفعول الثاني؛ كما قال: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، أى: دُلنا عليه واسلك بنا فيه؛ فكأنّه[٤] سؤال واستنجاز لما وُعدوا به فى قوله: ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ﴾ [المائدة: ١٦] أى: سبل دار السلام؛ بدلالة قوله: ﴿لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ١٢٧].

وتكون إضافة الدار إلى السلام على أحد وجهين:

إمّا أن يراد به الإضافة إلى السلام الذى هو اسم من [أسماء][٥] الله -عز وجل- على وجه التعظيم لها والرفع منها؛ كما قيل للكعبة: بيت الله، وللخليفة: عبد الله.

وإمّا أن يراد بالسلام جمع سلامة؛ كأنّه: دار السلامة التى لا يلْقَوْن فى حلولها عنتًا ولا تعذيبًا؛ كما قال: ﴿الَّذِي أَحَلَّنَا دَارَ الْمُقَامَةِ مِنْ فَضْلِهِ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ﴾ [فاطر: ٣٥]. وسألوا ذلك؛ ليكونوا خلاف مَنْ قيل فيه: ﴿فَاهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَاطِ الْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٢٣]، و: ﴿قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا﴾ [الحديد: ١٣].

وقد يكون قوله: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ سؤالًا لأن يُلْطَف لهم بالتثبيت على الإيمان وطرق الهدى والدين؛ فلا يكونوا كمن وَصَفَ بقوله: ﴿وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧]، وقوله: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ [الممتحنة: ١].

(١) سقط فى ب.
(٢) سقط فى أ.
(٣) فى أ: فى قوله.
(٤) فى أ: وكأنه.
(٥) سقط فى أ.

ويقوى ذلك قوله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وقوله: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُمَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلْمُسْتَبِينَ. وَهَدَيْنَٰهُمَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الصافات: ١١٧-١١٨].

ويقوى الوجهَ الأوّلَ قولُهُ: ﴿وَٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَٰلَهُمْ. سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ﴾ [محمد: ٤-٥]، فهذا على الدلالة إلى طريق[1] الجنة والثواب.

فأمّا قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَٰنِهِمْ﴾ [يونس: ٩] فإنّه يكون؛ مثل قوله: ﴿سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ﴾ [محمد: ٥] بدلالة اتصال الحال به، وهو قوله: ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ فِى جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [يونس: ٩]، ويكون الظرف على هذا متعلقًا بـ: يهديهم. ويجوز أن يكون يهديهم فى دينهم كقوله؛ ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد: ١٧]، ويكون الحال فيه كقوله: ﴿هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥].

وكما أجاز سيبويه من[2] قولهم: «مررت برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به غدًا»، ويكون الظرف على هذا متعلقًا بـ: تجرى.

فأمّا قوله: ﴿وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ [النساء: ١٧٥]: فقوله: صراطًا مستقيمًا على فعل دلّ عليه يهديهم كأنه: يعرِّفهم صراطًا مستقيمًا، ويدلّهم عليه.

وإن شئت قلت: إنَّ معنى يهديهم إليه: يهديهم إلى صراطه، ويكون انتصاب صراط؛ كقولك: «مررت بزيد رجلًا صالحًا».

وقال أبو الحسن: يقال: «هَدَيت العروس إلى بعلها»، وتقول -أيضًا-: أهديتها إليه، وهُدِيَت له. وتقول: أَهديت له هديّة. وبنو تميم يقولون: هديت العروس إلى زوجها، جعلوه فى معنى: دللتها. وقَيسٌ تقول: أهديتها جعلوه بمنزلة الهديَّة.

وممّا يدلّ على أن الهُدى الدلالة - كما فسره أبو الحسن - أنّه قد قوبل به الضلال فى نحو قوله: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾ [البقرة: ١٩٨] أى: من قبل هداه، فلما دلَّ الفعل على المصدر أضمر.

---

(١) فى أ: طرق.
(٢) فى أ: فى.

وقال ابن مقبل: [من البسيط]

قَدْ كُنْتُ أَهْدِي وَلَا أُهْدَى فَعَلَّمَنِي حُسْنَ المَقَادَةِ أَنِّى فَاتَنِى بَصَرِى[١]

وقيل فى قوله: [من البسيط]

حَتَّى اسْتَبَنْتُ الهُدَى وَالبِيدُ هَاجِمَةٌ يَخْشَعْنَ فِى الآلِ غُلْفًا أَوْ يُصَلِّينَا[٢]

إن معنى: استبنتُ الهدى: أضاء لى النهار. هاجمة: كأنَّها مطرقة من البعد، وغلفًا: تلبس أغطية من السراب.

وقال أبو عمرو: غلفًا: ليس عليها شىء يسترها. وقوله: أو يصلّينا[٣]، كأنَّهن - مِمّا يرفعهنّ السراب ويضعهن - يصلِّين، وحكى أحمد بن يحيى عن بعض البغداديين يقال: هَدِىّ بيتِ الله، وأهل الحجاز يخففون، وتميم تثقّله. وواحد الهدِىّ: هدِيّة. وقد قرئ بالوجهين، ﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُۥ﴾ [البقرة: ١٩٦]، [و] ﴿والهَدِىُّ مَحِلَّه﴾.

ويقال: فلان هدىّ بنى فلان وهَدْيهم[٤]، أى: جارهم يحرم عليهم منه ما يحرم من الهدى. وأهديت الهَدْى إهداءً، وأهديت الهديّة إهداء، وهديت العروس إلى زوجها هِدَاءً، ويقال: أهديتها بالألف. ويقال: نظر فلان هِدية أمره، أى[٥]: جهة أمره، وما أحسن هَدْيه، أى: سَمْته وسكونه[٦]، وهديتُ الضالَّة أهْديها هِداية، وهديته الدينَ أهديه هُدًى، ورجل مهداء: كثير الهدايا، والمِهْدى[٧]: الطبق الذى يُهْدَى عليه.

وقال أحمد هدًى وأهدى واحد.

---

(١) ينظر الديوان ص (٧٤).

(٢) وهو لابن مقبل فى ديوانه ص(٣٢٣)، ولسان العرب (قمس)، (هجم)، (هدى)، وتاج العروس (قمس)، (هجم)، (هدى)، والمخصص (١١٧/١٠، ١٧/٢، ٧٧/١٥، ١٧/ ١٧).

ويروى: «يقسمن» بدلًا من «يخشعن».

(٣) فى أ: يصلين.

(٤) فى أ: وهدى بنى فلان.

(٥) زاد فى أ: من.

(٦) فى أ: سكوته.

(٧) فى ب: المهداء.

وأنشد: [من الطويل]

لَقَدْ عَلِمَتْ أُمُّ الأُدَيْبِرِ أَنَّنِى أَقُولُ لَهَا هَدِّى وَلَا تَذْخَرِى لَحْمِى(١)

انتهت الحكاية عنه.

قال أبو على: وواحد الهَدِىّ هدِيّة، مثل مَطِىّ ومَطِيّة.

قال: [من الوافر]

حَلَفْتُ بِرَبِّ مَكَّةَ وَالمُصَلَّى وَأَعْنَاقِ الهَدِىِّ مُقَلَّدَاتِ(٢)

وقال: [من الرجز]

مَتَى أَنَامُ لَا يُؤَرِّقْنِى الْكَرِى لَيْلًا وَلَا أَسْمَعُ أَجْرَاسَ المَطِى(٣)

ومن خفف الهَدْىَ فواحده هَدْيةٌ مثل شَرْية وشَرْى، وقالوا: هَدْىٌ للواحد، وقالوا: هَدِىّ للعروس.

قال: [من المتقارب]

بِرَقْمٍ وَوَشْمٍ كَمَا نَمْنَمَتْ بِمِيشَمِهَا المُزْدَهَاةُ الهَدِىُّ(٤)

قيل: إن ذلك من قوله: ﴿وَإِنِّى مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ﴾ [النمل: ٣٥].

فأمّا قوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] فيجوز أن تجعل: ﴿فيه﴾ خبرًا، ويجوز أن تجعله صفة:

فإن جعلته صفة أضمرت الخبر، وإن جعلته خبرًا كان موضعه رفعًا فى قياس قول سيبويه من حيث يرتفع خبر المبتدأ، وعلى قول أبى الحسن موضعه رفع من حيث كان خبرُ «إنَّ» رفعًا، فإن جعلت: ﴿فيه﴾ صفة، ولم تجعله خبرًا كان موضعه نصبًا فى قول من وصف على اللفظ؛ كما عطف على اللفظ فى قوله: [من الطويل]

(١) وهو لأبى خراش الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص(١١٩٨)، وأساس البلاغة (هدى)، وبلا نسبة فى لسان العرب (هدى)، وتهذيب اللغة (٦/ ٣٨٤)، وتاج العروس (هدى).

(٢) وهو للفرزدق فى ديوانه (١/ ١٠٨)، ولسان العرب (قلد)، (هدى)، وكتاب العين (٤/ ٧٧)، وتاج العروس (قلد)، وبلا نسبة فى المخصص (٤/ ١١٩، ١٣/ ٩٢).

(٣) وهو بلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٨٠١)، وجواهر الأدب ص(٨٦)، وخزانة الأدب (١٠/ ٣٢٣)، والخصائص (١/ ٧٣)، والدرر (٢/ ١٨٥)، والكتاب (٣/ ٩٥)، ولسان العرب (شمم)، (مطا)، والمنصف (٢/ ١٩١).

(٤) وهو لأبى ذؤيب فى شرح أشعار الهذليين ص(٩٨)، ولسان العرب (هدى)، والمخصص (٤/ ١٩)، وتاج العروس (هدى).

ويروى: «ووشى» بدلًا من «ووشم».

لَا أَبَ وَابْنًا[١] ....

ومَن وصف على الموضع كما عطف على الموضع فى قوله: [من الكامل]

... ... لَا أُمَّ لِى إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ[٢]

كان موضعه [على هذا رفعا][٣]. والموضع للظرف نفسه لا لِمَا كان يتعلق به؛ لأن الحكم له [من دون][٤] ما كان يكون الظرف منتصبًا به فى الأصل؛ ألا ترى أنَّ

(١) جزء من صدر بيت، وبعده:

.... مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا

وهو للربيع بن ضبع الفزارى فى خزانة الأدب (٤/ ٦٧، ٦٨)، وشرح التصريح (١/ ٢٤٣)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٢٠٧)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٥٥)، وللفرزدق أو لرجل من عبد مناة فى الدرر (٦/ ١٧٢)، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب (١/ ٤١٩، ٢/ ٥٩٣، ٨٤٧)، وأوضح المسالك (٢/ ٢٢)، وجواهر الأدب ص(٢٤١)، وشرح الأشمونى (١/ ١٥٣)، وشرح قطر الندى ص(١٦٨)، وشرح المفصل (٢/ ١٠١، ١١٠)، والكتاب (٢/ ٢٨٥)، واللامات ص(١٠٥)، واللمع ص(١٣٠)، والمقتضب (٤/ ٣٧٢)، وهمع الهوامع (٢/ ١٤٣).

(٢) عجز بيت، وصدره:

هذا لعمركم الصغار بعينه ....

وهو من أكثر الشواهد النحوية المختلف عليها، فهو لرجل من مذحج فى الكتاب (٢/ ٢٩٢)، وهو لضمرة بن جابر فى خزانة الأدب (٢/ ٣٨، ٤٠)، وهو لرجل من مذحج أو لضمرة بن ضمرة، أو لهمام أخى جساس ابنى مرّة فى تخليص الشواهد ص(٤٠٥)، وهو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرة فى شرح شواهد الإيضاح ص(٢٠٩)، وهو لرجل من بنى عبد مناف، أو لابن أحمر، أو لضمرة بن ضمرة أو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرة، أو لرجل من بنى عبد مناة فى الدرر (٦/ ١٧٥)، وهو لهنىّ بن أحمر أو لزرافة الباهلى فى لسان العرب (حيس)، وهو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرة أو لرجل من بنى عبد مناة أو لابن الأحمر، أو لضمرة بن ضمرة فى شرح التصريح (١/ ٢٤١)، ولابن أحمر فى المؤتلف والمختلف ص(٣٨)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٣٩)، ولرجل من مذحج أو لهمام أخى حسان بن مرة أو لضمرة بن ضمرة أو لابن أحمر فى شرح شواهد المغنى ص(٩٢١)، ولهمام بن مرّة فى الحماسة الشجرية (١/ ٢٥٦)، ولعامر بن جؤين الطائى أو منقذ بن مرة الكنانى فى حماسة البحترى ص(٧٨)، ولرجل من بنى عبد مناة بن كنانة فى سمط اللآلى ص(٢٨٨)، وبلا نسبة فى جواهر الأدب ص(٢٤١، ٢٤٥)، والأشباه والنظائر (٤/ ١٦٢)، وأمالى ابن الحاجب ص(٥٩٣، ٨٤٧)، وأوضح المسالك (٢/ ١٦)، ورصف المبانى ص(٢٦٧)، وشرح الأشمونى ص(١٥١)، وشرح ابن عقيل ص(٢٠٢)، وشرح المفصل (٢/ ٢٩٢)، وكتاب اللامات ص(١٠٦)، واللمع فى العربية ص(١٢٩)، ومغنى اللبيب ص(٥٩٣)، والمقتضب (٤/ ٣٧١).

(٣) فى ب: رفعًا على هذا.

(٤) سقط فى ب.

الضمير قد صار فى الظرف.

فأمّا قوله: ﴿لَا تَثۡرِيبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَۖ﴾ [يوسف: ٩٢] فلا يخلو قوله: ﴿عليكم﴾ و﴿اليوم﴾ من أن يكون تعلقهما بـ: ﴿تثريب﴾ الذى هو المصدر أو بغيره؛ فلا يجوز أن يتعلق بالمصدر؛ لأنه لو تعلق به؛ لكان صلة له.

ألا ترى أنَّ ما يتعلَّق بالمصدر يكون من تمامه ومن صلته؛ وإذا كان من تمامه لم يجز بناؤه على الفتح من دونه؛ كما أنَّ ما يتعلق باسم الفاعل فى نحو: لا آمرًا بالمعروف لك، إذا جعلت الباء من صلة الآمر، ولا ضاربًا رجلًا عندك، لا يجوز أن يبنى الاسم دونه؛ لأنّ البناء إنّما يكون فى آخر الاسم؛ كما أنّ التثنية والجمع كذلك؛ فكما لا يثنّى قبل أن يتمّ بصلته، كذلك لا يجعل مع الأول اسمًا واحدًا؛ كما أنّ: «لا خيرًا من زيد» كذلك. فإذا لم يجز تعلّقهما ولا تعلّق واحد منهما بالمصدر تعلّق بغيره(١). فيمكن أن يكون: ﴿عَلَيۡكُمُ﴾ صفة للمصدر؛ لأنّه نكرة، والجارُّ كان فى الأصل متعلقاً بمضمر يكون فى موضع الصفة، ويكون ﴿ٱلۡيَوۡمَۖ﴾ فى موضع الخبر؛ لأنه مصدر، فتكون أسماء الأحيان خبراً عنه.

ويجوز -أيضًا- أن يكون ﴿ٱلۡيَوۡمَۖ﴾ متعلقاً بما هو فى موضع الصفة، كما كان ﴿عَلَيۡكُمُ﴾ كذلك، فإذا حملته على هذا، أضمرت خبراً، وجعلت ﴿عَلَيۡكُمُ﴾ أيضاً مثله.

ويجوز أن يتعلق ﴿ٱلۡيَوۡمَۖ﴾ بـ ﴿عَلَيۡكُمُ﴾ على أن تكون ظرفاً له، فإذا حملته على هذا، أضمرت أيضاً خبراً.

ويجوز -أيضًا- أن يتعلق ﴿ٱلۡيَوۡمَۖ﴾ بـ: ﴿عَلَيۡكُمُ﴾ على أن يكون «عليكم» خبراً لا صفة؛ ومثل ذلك قوله: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ﴾ [هود: ٤٣]، ﴿ٱلۡيَوۡمَۖ﴾: معمول ﴿مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾، والجار متعلق بمحذوف.

وإن(٢) شئت جعلته صفة وأضمرت الخبر. ولا يكون ﴿ٱلۡيَوۡمَۖ﴾ ولا قوله ﴿مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾ من صلة ﴿عَاصِمَ﴾ فى قول سيبويه.

والبغداديّون - فيما حُكِى لنا عنهم - يجيزون فى هذا ونحوه أن يكون الظرف من صلة المنفى المبنى غير المنون.

---

(١) فى ب: بغيرهما.

(٢) فى أ: فإن.

فأما قوله -تعالى-: ﴿لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢] فإنْ جعلت ﴿بُشْرَىٰ﴾ فى موضع تنوين، جاز أن يكون يومئذ من صلته، وإن جعلته فى موضع الفتح للنفى - جاز أنْ يكون خبرًا؛ لأنَّ ﴿بُشْرَىٰ﴾ حدث، فلا يمتنع أن يكون خبره ظرفًا من الزمان؛ ويكون ﴿لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ صفةً لـ: ﴿بُشْرَىٰ﴾. وقد يكون تبيينًا: مثل: «لك» بعد «سُقْيًا».

ويجوز أن يكون ﴿لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ الخبر، ويكون ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ تبيينًا؛ مثل: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠].

وأكثر ما يكون هذا التبيين بحروف الجر، ولا يمتنع ذلك فى الظروف -أيضًا- لأنّ حرف الجر يقدر معها ويراد؛ فكأنه فى حكم الثبات.

وقول أمية: [من الوافر]

فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ لَهُمُ مُقِيمُ[1]

فإنْ[2] قلت: ما موضع «فيها» فى هذا الموضع؟ وكيف القول فيه؟

فإن قياس قول سيبويه أن يكون «فيها» فى موضع رفع؛ لكونها خبرًا عن الاسمين؛ كما أنّك لو قلت: لا رجل ولا غلام فيها، كان «فيها» خبرًا عنهما.

ألا ترى أنَّ «لا» مع «رجل» فى موضع اسم مرفوع على قول سيبويه، وخبره مرفوع؛ كما يرتفع خبر: لا رجلَ فى الدار.

وقياس قول أبى الحسن ألا يكون «فيها» خبرًا عنهما جميعًا؛ لأن ارتفاع الخبرين مختلِف فى قولهما. وذلك أن خبر «لا تأثيم» يرتفع [عند أبى الحسن يرتفع][3]

---

(١) وهو فى ديوانه ص (٥٤)، وتخليص الشواهد ص(٤٠٦، ٤١١)، والدرر (٦/ ١٧٨)، وشرح التصريح (١/ ٢٤١)، ولسان العرب (أثم)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٤٦)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٢/ ١٩)، وجواهر الأدب ص(٩٣، ٢٤٥)، وخزانة الأدب (٤/ ٤٩٤)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٤١٥)، وشرح الأشمونى (١/ ١٥٢)، وشرح شذور الذهب ص(١١٥)، وشرح ابن عقيل ص(٢٠٣)، ولسان العرب (فوه)، واللمع ص(١٢٩)، وهمع الهوامع (٢/ ١٤٤).

والشاهد فيه قوله: «فلا لغو ولا تأثيم»؛ حيث أعمل «لا» الأولى عمل «ليس»، أو أبطل عملها، وأعمل «لا» الثانية عمل «لا» النافية للجنس. وهذا جائز.

ويروى: «أبدًا» بدلًا من «لهم»، ورواية الديوان:

ولا لغو ولا تأثيم فيها ولا غول ولا فيها مليم
وفيها لحم ساهرة وبحر وما فاهوا به لهم مقيم

(٢) فى ب: إن.

(٣) فى ب: يرتفع عند أبى الحسن.

بـ «لا»، دون كونه خبرًا للابتداء، وخبر (لغو) مرتفع بالابتداء، فإذا[١] اختلف إعراب خبريهما، لم يجز أن يكون قوله: (فيها) خبرًا عنهما؛ لأنَّه يجب من ذلك أن يعمل فى «فيها» عاملان مختلفان؛ فإذا كان ذلك غير سائغ، علمت أن كونه خبرًا عنهما غير سائغ؛ وإذا لم يجز أن يكون خبرًا عنهما لاختلاف إعرابيهما[٢]، وجب أن يكون لكل واحد خبر، فلك أن تجعل «فيها» خبرًا عن تأثيم، ويكون ذِكْره يدلّ على خبر الأوّل.

كما أن قوله: [من المنسرح]

... وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ ...[٣]

دلَّ على خبر: نحن بما عندنا.

ويجوز أن تجعل «فيها» خبرًا عن الأوّل، وتحذف خبر «لا تأثيم»، ويدّل عليه ما تقدَّم من خبر الأول.

وقولهم: «لا خيرَ بخير بعده النار، ولا شرَّ بشر بعده الجنة». يجوز أن يكون «بخير» متعلقًا بمحذوف فى موضع رفع بأنّه خبر «لا»، وقولك: «بعده النار» الجملة فى موضع جر بكونه وصفًا لـ «خير» المجرور.

وقياس قول سيبويه: أن تكون «النار» و«الجنة» على هذا الوجه يرتفعان بالظرف؛ لكونهما صفتين[٤] للنكرة.

ويجوز أن تجعل «لا» بمنزلة «ليس» على قوله: [من الرجز]

---

(١) فى أ: وإذا.

(٢) فى أ: إعرابهما.

(٣) وتمام البيت:

نحن بما عندنا.... .... والرأى مختلف

وهو لقيس بن الخطيم فى ملحق ديوانه ص(٢٣٩)، وتخليص الشواهد ص(٢٠٥)، والدرر (٥/ ٣١٤)، والكتاب (١/ ٧٥)، والمقاصد النحوية (١/ ٥٥٧)، ولعمرو بن امرئ القيس الخزرجى فى الدرر (١/ ١٤٧)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٢٧٩)، وشرح شواهد الإيضاح ص(١٢٨)، ولدرهم بن زيد الأنصارى فى الإنصاف (١/ ٩٥)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣/ ١٠٠، ٦/ ٦٥، ٧/ ١١٦)، وأمالى ابن الحاجب (٢/ ٧٢٦)، وخزانة الأدب (١٠/ ٢٩٥، ٤٧٦)، وشرح الأشمونى (١/ ٤٥٣)، وشرح ابن عقيل ص(١٢٥)، والصاحبى فى فقه اللغة ص(٢١٨)، ولسان العرب (قعد)، ومغنى اللبيب (٢/ ٦٢٢)، والمقتضب (٣/ ١١٢، ٤/ ٧٣)، وهمع الهوامع (٢/ ١٠٩).

(٤) فى أ: صفة.

.... لا مستصرخ(١)

فتكون الباء حينئذ فى القياس كالباء التى تزاد فى خبر «ليس»(٢).

فإن لم تجعل «لا» بمنزلة «ليس» وجعلتها الناصبة(٣)، لم يجز أن تكون الباء فى خبرها؛ لأن خبرها مرفوع كخبر المبتدأ.

ألا ترى أنه قد حُكِيَ عن يونس؛ أنَّهم يقولون: لا رجلَ أفضلُ منك، فيرفعون «أفضل»؛ لأنه خبر، فكما لا تدخل الباء على خبر المبتدأ؛ كذلك لا تدخل على خبر «لا»؛ لأنَّها مع ما عملَت فيه بمنزلة المبتدأ.

وإن شئت أجزت دخول الباء؛ لمضارعتها «ليس»، وكون الكلام بها فى النفى بمنزلة «ليس»، فكما دخلت على خبر «ليس»، وكانت هى مثلها فى النفي، دخلت على خبرها -أيضًا- الباء.

ألا ترى أنَّه قد جاء: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾ [الأحقاف: ٣٣] فدخلت الباء حيث كان معنى الكلام النفي وكان المعنى: أليس الله بقادر.

وإن شئت أجزت دخول الباء على خبر المبتدأ على قياس قول أبى الحسن؛ لأنَّه قد أجاز فى قوله: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس: ٢٧] أن تكون الباء داخلة على خبر المبتدأ؛ لأنَّه قد جاء: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠] فيجوز على هذا أن تكون الباء داخلة على الخبر الذى هو فى موضع رفع.

وإن جعلت الهاء فى قوله: «بعده النار» لـ «خيرٍ» المنفى بـ «لا» كانت الجملة التى هى: «بعده النّار» «وبعده الجنة» فى موضع نصب بكونها صفة للاسم الذى عمل فيه «لا»؛ كأنَّه: لا خير بعده النار بخير؛ فيجوز فى الباء فى قولك: «بخير» ما جاز فيها إذا جعلت قولهم «بعده النار» صفة لخير الذى دخلت عليه الباء. وتقديره فى هذا

(١) وتمام الرجز:

بى الجحيم حينا ....

وهو للعجاج فى ديوانه (٢/ ١٧٣)، واللسان (طبخ)، (فخخ)، والتاج (فنخ)، (نفخ)؛ ولرؤبة فى اللسان (صدى)، والتاج (صدى)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى اللسان (طبخ)، (حشش).

(٢) قال سيبويه: «والنصب أجود وأكثر من الرفع؛ لأنك إذا قلت: «لا غلام» فهى أكثر من الرافعة التى بمنزلة: ليس». ينظر: الكتاب (٢/ ٣٠٤).

(٣) فى أ: النافية.

الوجه تقدير: لا رجل قام غلامه أفضلُ منك.

وأمّا ما ذهب إليه البغداديّون من استجازتهم إعمال أسماء الفاعلين والمصادر إذا بنيا مع «لا» على الفتح، فممّا يبيّن أنّه لم يكن ينبغى أن يُعملوه كما كان يُعْمل قبْلُ - أنّ ذلك بالبناء مع «لا» على الفتح قد فارق شَبَه الفعل؛ كما أن اسم الفاعل والمصدر[١] بالتصغير والوصف قد فارقا[٢] ذلك؛ فكما لا يعمل اسم الفاعل والمصدر مصغّرين ولا موصوفين، كذلك اسم الفاعل والمصدر إذا بنى كل واحد منهما مع «لا» على الفتح.

فإن قلت: إنَّ: «هَلُمّ» فى قول أهل الحجاز قد بنى الفعل فيه مع حرف قبله، وأُعمل عمل الفعل، وحقَّروا رُوَيْدًا وأعملوه عمل الفعل فى نحو: رُوَيْدَ عَلِيًّا، فكذلك ما تنكر أن يبنى[٣] الاسم مع ما قبله على الفتح ويُعْمَل.

وأنشد بيت الهذلىّ: [من الطويل]

رُوَيدَ عَلِيًّا جُدَّ مَا ثَدْىُ أُمِّهِمْ إِلَيْنَا وَلَكِنْ وُدُّهُمْ مُتَمَايِنُ[٤]

قيل: إنّ ما ذكرته فى «هلُمَّ» على هذا القول قليل، وكذلك «رُوَيْد»؛ ومع ذلك فإنّ «هلّم» إذا أعمل على قول أهل الحجاز، فإنّه ليس يُعْمَل كما يُعْمَل الفعل، ولكن كما تُعمل الأسماء التى [سمِّيَت بها الأفعال][٥]؛ نحو: عليك وَرُوَيْد.

يدلّك على أنّه على هذا الحدّ أُعمل، ليس على ما أعمل الفعل: أنَّهم جعلوه للاثنين والجمع، والمذكر والمؤنث على لفظ واحد.

فهذا ممّا يدلك أنّه بالبناء عندهم على هذا الحدّ الذى بُنى عليه خرج عندهم من حكم الفعل، ومن[٦] عمله على حدّ عمل الفعل؛ ففى هذا دلالة على أنَّهم إذا بنوه

---

(١) فى ب: المصادر.
(٢) فى أ: فارق.
(٣) فى ب: بنى.
(٤) وهو لمالك بن خالد الهذلى فى شرح أبيات سيبويه (١/ ١٠٠)، وللمعطل الهذلى فى معجم ما استعجم (٣/ ٧٣٧)، ولأحدهما فى شرح أشعار الهذليين (١/ ٤٤٧)، وللهذلى فى الكتاب (١/ ٢٤٣)، ولسان العرب (مأن)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٢/ ٤٨٨)، وشرح المفصل (٤/ ٤٠)، ولسان العرب (رود)، (مين)، والمقتضب (٣/ ٢٠٨، ٢٧٨).
(٥) فى ب: سمى بها الفعل.
(٦) فى ب: عن.

مع ما قبله، لم يُعملوه على حدِّ ما يُعمل الفعل، كما أعمله بنو تميم لمّا لم يبنوه مع الحرف الذى قبله.

وإذا كان أهل الحجاز قد فعلوا ذلك بـ: «هَلُمَّ» لمكان البناء الذى أحدثوه [فيه][(١)]، فكذلك ينبغى على قياس ما فعلوه من[(٢)] ذلك ألا يجوز إعمال اسم الفاعل والمصدر عمل الفعل إذا بنيا مع «لا» لخروجه بذلك عن شبَه الفعل.

فأمّا إعمالهم الفعل إذا لحقه [النون][(٣)] الخفيفة أو الثقيلة، مع أنّه يبنى مع كل واحد منهما: فإن ذلك ليس بمنزلة «هَلُمّ» المبنىّ مع ما قبله، ولكن بمنزلة البناء مع علامة الضمير، وبمنزلة التغيير الذى يلحق الآخِر للإعراب؛ نحو لحاق النون للإعراب، وحذف اللامات للجزم.

ألا ترى أن الخفيفة تجرى مجرى التنوين فى: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥] وفى «اضربًا[(٤)] القوم» فليس ذلك إذن كـ: «هلمَّ» المبنى على الفتح مع ما قبله.

فأمّا ما أجازه أحد شيوخنا - وهو أبو إسحاق الزجّاج[(٥)] - فى قوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢] من أنّه بمنزلة: حُلْو حامض - أى: هو كتاب وهو هدى - فالقول فى إجازة هذا على الوجه الذى ذكره مشكل؛ وذلك[(٦)] أن ارتفاعهما لا يخلو من أن يكون بأنهما خبر المبتدأ، أو يكون الثانى تابعًا للأول.

فإن قيل: يرتفع الاسمان بأنّهما خبر المبتدأ:

قيل: لَم نر شيئًا رافعًا يرفع اسمين على هذا الحدّ. وقد شبّهوا ارتفاع خبر المبتدأ بارتفاع الفاعل، وزعموا أنَّه ارتفع لمشابهة الفاعل.

---

(١) سقط فى أ.
(٢) فى أ: فى.
(٣) سقط فى ب.
(٤) فى أ: اضرب.
(٥) إبراهيم بن السرىّ بن سهل، أبو إسحاق الزّجّاج، قال الخطيب: كان من أهل الفضل والدّين، حسن الاعتقاد، جميل المذهب. كان يخرط الزّجاج، ثم مال إلى النّحو، فلزم المبرّد. وله من التصانيف: معانى القرآن، الاشتقاق، خلق الإنسان، فعلت وأفعلت، مختصر النّحو، خلق الفرس، شرح أبيات سيبويه، القوافى، العروض، النوادر، تفسير جامع المنطق، وغير ذلك. مات فى جمادى الآخرة سنة إحدى عشرة وثلاثمائة. وسئل عن سنّه عند الوفاة، فعقد سبعين.
ينظر: بغية الوعاة (١/ ٤١١-٤١٣).
(٦) فى ب: ذاك.

فإن قلت: إنّ الثانى تابع للأول؛ فليس يجوز أن يكون الثانى بدلًا من الأول؛ لأنّ الأول مراد، كما أن الثانى كذلك؛ ومن ثمّ لم يجز أن يكون الثانى صفة للأول؛ والصفة أبعد أن تجوز؛ لأنّك لا تصف الحلو بأنه حامض، وإما تخبر عن الأول أنه قد جمع الطّعمين، ولا مدخل هنا[١] لشىء من باقى التوابع. فإذا بَعُد هذان ولم يَخْلُ منهما ثبت إشكال المسألة. ولا يستقيم أن يجعل «حامض» خبر مبتدأ محذوف، وأنت تريد هذا المعنى؛ لأن الكلام يصير جملتين، وإنّما يراد فى المخبر عنه أنّه قد جمع الطعمين فى[٢] جملة واحدة؛ كأنّك قلت: مُزّ.

فإن قلت: أَجعلُ الاسمين موضعهما رفع[٣]؛ لوقوعهما موقع اسم مفرد يرتفع بأنّه خبر مبتدأ؛ كما يُجعل موضعُ الجملة رفعًا إذا وقع موقع الخبر:

فإنّ فى ذلك بعدًا[٤]؛ لأنّ هذا -وإن كان مشبِهًا للجملة فى أنّهما اسمان- فليس بها.

ألا ترى أنّك إذا سميت رجلًا: «عاقلة لبيبة»، أعملت فيه العوامل، ولم تجعله بمنزلة أن تسمّيه بـ: «زيدٌ منطلقٌ» وأنت تريد الجملة؛ فممّا نقول فى ذلك: إن هذين الاسمين لا يمتنع أن يقعا جميعًا خبرًا لمبتدأ. وإذا جاز أن يقع خبر المبتدأ جملة، ولم يمتنع ذلك - وإن كان الفاعل يمتنع أن يكون جملة - كان هذا أيضًا جائزًا أن يكون فى موضع خبر المبتدأ.

وقد جاء أشدُّ من هذا، وهو أنّ هذه الجُمَل قد وقعت موقع «خبر إنّ» فى مثل: «إن زيدًا أبوه منطلق»، و: «إن زيدًا قام أبوه». وإذا جاز هذا فى «إنّ» مع أنّ فيه نصبًا ظاهرًا، وحُكْمُ النصب ألّا يكون إلا برفع لفاعل أو مشبه به، ووقعت الجملة موقع الرافع الفاعل -فهذا أجوز.

واختلفوا فى ضربٍ من هذا؛ وهو قولهم: «أقائم الزيدان»، و:«إنَّ قائمًا الزيدان». فأجازوا: «أقائم الزيدان»، على أن يرتفع «قائم» بالابتداء ويسدَّ «الزيدان» مَسدَّ الخبر، فإذا ألحقتَ هذا الكلام «إنَّ»، ذهب أبو عثمان فيه إلى أنّه لا يجوز، وقال: لأنّ الكلام يبقى بلا رافع.

---

(١) فى ب: ههنا.
(٢) فى أ: وهو.
(٣) فى أ: رفعًا.
(٤) فى أ: فإن ذلك أبعد.

ألا ترى أن «الزيدان» يرتفعان بـ«قائم»، فلا يبقى شىء رافع يكون هذا النصب عنه.

وأجاز أبو الحسن: «إنَّ قائمًا الزيدان»، ومن حجَّته أن يقول: «إنّ» إذا جاز أن يقع فى موضعِ المُرتفعُ بها الجملةُ مع أن الجملة لا تكون فى موضع الفاعل -وقد وقعت فى موضع الفاعل فى باب «إنَّ»، فأن يقع الاسم المرتفع بـ«قائم» هنا أشبهُ؛ لأنَّه قد ثبت أنّه قد سَدَّ مَسَدَّ الخبر فى الابتداء؛ فإذا سَدَّ مسدّ الخبر فى الابتداء فأن يسدَّ مسدَّه ههنا أشبه؛ لأنَّه مفرد، وقد سدَّت الجملة مسدَّه. فسد ههنا[1] مسدّ فاعل «إنّ» كما سَدَّ مَسد الخبر مع المبتدأ.

فأمَّا ما يرجع من هذا الخبر الذى هو: «حُلْو حامض» ونحوه إلى المبتدأ: فالقول فيه أنَّه لا يخلو من أن يكون [الضمير][2] فى أحد الاسمين، أو فى كلٍّ واحد منهما ضمير، أو يكونَ فيهما ضمير واحد، أو لا يكونَ فى واحد منهما ضمير.

فلا يجب أن يكون فى أحد الاسمين دون الآخر؛ لأن كلّ واحد منهما إذا خَصَصته بتحمُّله الضميرَ، لم يكن بأولى بذلك من صاحبه، ولا يستقيم أن يكون فى كل واحد منهما ضمير؛ لأنَّك إن حمَّلت كلَّ واحد منهما ضميرًا لم يكن ذلك الغرض فى الإخبار.

ألا ترى أن الضمير إذا حَمَّلته كلَّ واحد منهما فالضمير فاعل؛ فتصير كأنَّك قد أخبرت عن المبتدأ بفعل كل واحد من اسمى الفاعل؛ كأنَّك قلت: حلا وحَمُض، وليس الغرض كذلك ولا المرادُ؛ إنَّما المراد: أن الأول قد جمع الطعمين.

ألا ترى أن أبا عمر قال فى تفسير ذلك: تُرش شيرين، فإذا كان ذلك مؤديًا إلى خلاف المعنى المراد لم يستقم.

ولا يجوز أن يكون ضميرٌ واحد فيهما جميعًا؛ لأنَّه يجب أن تَعْمل[3] الصفتان جميعًا فيه، وهذا ممتنع؛ كما يمتنع أن يعمل فعلان فى فاعل، وإذا كانت هذه الوجوهُ غير مستقيمة، ثبت أنه لا ضمير فى ذلك.

فإن قلت: فعلام يُحمل؟

قلنا: نحمله على المعنى، ونردّ الضمير [فى ذلك][4] إلى المبتدأ فى المعنى؛

---

(١) فى أ: هنا.
(٢) سقط فى أ.
(٣) فى ب: يعمل.
(٤) سقط فى أ.

كما فُعِل ذلك فى الصفة فى قولك: مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين.

ألا ترى أنه لا عائد فى لفظ(١) هذه الصفة إلى الموصوف، وإنما يرجع إليه الذكرُ فى المعنى؛ كأنك قلت: لا قاعد أبواه.

ونظير ما قلنا -أيضًا- فى المبتدأ قوله -[عز وجل]-(٢): ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ [البقرة: ٦]:

ألا ترى أن الذكر يرجع إلى هذا المبتدأ -أيضًا- على المعنى؛ فكما أن الكلام وتقديره محمول على المعنى، كذلك قى قولنا: هذا حلو حامض، الذكر عائد فى(٣) المعنى؛ كما أنَّه مما ذكرنا فى الصفة وفى قولهم: «مررت برجل قائم وقاعد» يعود الذكر على المعنى.

فإن قلت: فما تقديره فى الإعراب؟

فالقول أنَّه: كما أن الاسمين وقعا موقع مفردٍ فيما ذكرنا من عود الذكر إلى المبتدأ، كأنَّه قال فى «حلو حامض»: مُزٌّ، وفى «زيد ظريف كاتب»: جامع، فكذلك الاسمان وقعا موقع المفرد؛ كما تقع الجملة(٤) موقع المفرد فى هذا الموضع.

ونظير هذا -فى أن الصفتين جرتا مجرى الجملة فى بعض الوجوه- تسميتهم بـ: «عاقلة لبيبة» امرأة أو رجلًا.

ألا ترى أنهم لم يمتنعوا من الصرف، وحكَوا حال النكرة كما فعلوا ذلك فى الجمل؛ فهذان الاسمان إذا وقعا موقع خبر الابتداء -وإن لم يَجُز أن يقع بعد الفعل اسمان يسند(٥) الفعل إليهما- فإن المبتدأ قد وقع موضع خبره الجمل؛ نحو [قولهم](٦): زيد أبوه منطلق، وعمرو قام أبوه؛ فكما(٧) جاز هذا وإن امتنع فى الفاعل، وجاز: إن زيدًا أبوه منطلق، كذلك يجوز وقوع هاتين الصفتين موقع خبر

(١) فى أ: لفظة.
(٢) سقط فى ب.
(٣) فى ب: من.
(٤) فى أ: الجمل.
(٥) فى أ: مسند.
(٦) سقط فى أ.
(٧) فى ب: وكما.

المبتدأ[١] على حَدِّ ما وقعت[٢] الجمل، وإن لم يكونا جملة.

وأمَّا هاء الضمير فى قوله: ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢] فالهاء وحدها هى الاسم. قال سيبويه: «الهاء التى هى هاء الإضمار الياء التى بعدها -أيضًا- مع هذا أضعف؛ لأنّها ليست بحرف من نفس الكلمة ولا بمنزلته». فقد نصّ أنّ الزيادة التى تلحق الهاء ليست من نفس الكلمة؛ كما ترى.

ويدلّ على ذلك أنّه قد جاء فى الشعر نحو: [من الطويل]

... ... لَهْ أَرِقَانِ[٣]

فهذا يدلُّ على أنّ حرف المدِّ إنَّما لحقه فى الوصل للخفاء؛ كما لحقت الواوُ الهمزة فى نحو: كِنْدَأْوٍ[٤] للخفاء الذى فى الهمزة. ومن ثمَّ أبدلَ منها قومٌ الواو فى الوقف فى الرفع فقالوا: الكَلَو.

ويدلّ أيضًا على أنَّها على حرف واحد[٥] فى الأصل: أنَّها نظيرة الياء للمتكلم والكاف للمخاطب؛ فكما أنَّ كل واحد من ذلك على حرف مفرد، فكذلك الهاء ينبغى أن تكون الاسم وحدها بغير ياء أو واو لاحقة لها[٦].

فإن قلت: فلم لا تستدلّ بلحاق الألف للمؤنث أن الواو أو الياء بحذاء الألف؟

قيل: تكون الألف لاحقة لتبيين المؤنَّث من المذكّر؛ كما لحقت فى «أعطيتكاها» لذلك، وكما أن السين فى قول من قال: «أُكْرِمُكِسْ» لذلك؛ فكما أنّ الكاف حرف مفرد -وإنَّما لحقه حرف المدّ وغيره للتبيين- فكذلك [يكون][٧] لحاق الألف الهاءَ للمؤنث، إلَّا أنَّ الهاء لزمها الألف فى سائر[٨] اللغات - إلَّا فيما لا اعتداد به - لخفائها وخفة الألف والتبيين للفصل.

---

(١) فى ب: الابتداء.
(٢) فى أ: وقع.
(٣) تقدم.
(٤) الكندأو: هو الجمل الغليظ الشديد، على وزن «فِنعَلو». ذكره سيبويه. ينظر: الكتاب (٤/ ٢٦٩، ٢٧٠).
(٥) زاد فى أ: فى قوله.
(٦) فى ب: له.
(٧) سقط فى أ.
(٨) فى ب: جميع.

فإن قلت: فما حكم الهاء أن تكون، أمتحركة أم ساكنة؟

فالقول: أنَّها ينبغى أن تكون متحركة، على قياس الكاف والياء فى «لك» و«لىَ» فاعلم، ويكون ما جاء فى[1] الشعر من نحو: [من الوافر]

.... كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ ....[2]

[ومن الطويل]:

وَمَـا لَهُ مِـنْ مَـجْـدٍ تَـلِيـدٍ... ....[3]

جاء على الأصل، وحذف حرف المدّ الزائد معه.

والذين قالوا: [من الطويل]

... ... لَه أَرِقَــانِ[4]

فهى[5] لغة قوم فيما زعم أبو الحسن وغيره، شبَّهوه بالألف فى التثنية، وبالياء فى غلامى، فأسكنوه لذلك. وهو -أيضًا- على قياس إسكانهم الميم من: «عليكم» و: «عليهم» بعد حذف الواو منه.

وممّا يقوّى أنّها متحركة فى الأصل: لحاقُ حرف اللين له فى نحو: «ضربهو»، و: «مَرَّبهى»، ولو كان ساكنًا لم يوصل بذلك؛ كما لم يوصل حرف الروى إذا كان

---

(١) فى أ: من.

(٢) جزء من صدر بيت للشماخ، وتمام البيت:

لـــه زجـــل .... إذا طـلب الـوسـيـقـة أو زمـيـر

ينظر: ديوانه ص(١٥٥)، والخصائص (١/ ٣٧١)، والدرر (١/ ١٨١)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٣٧)، والكتاب (١/ ٣٠)، ولسان العرب (ها)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٢/ ٥١٦)، والأشباه والنظائر (٢/ ٣٧٩)، وخزانة الأدب (٢/ ٣٨٨، ٥/ ٢٧٠، ٢٧١)، ولسان العرب (زجل)، والمقتضب (١/ ٢٦٧)، وهمع الهوامع (١/ ٥٩).

والشاهد فيه: قوله: «كأنّه» حيث اختلس الضمة للضرورة الشعرية، والأصل: كأنّهو.

(٣) جزء من صدر بيت للأعشى، وبعده:

.... ومـــا لـــه من الريح حظ لا الجنوب ولا الصبا

ينظر: ديوانه ص(١٦٥)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٣٥)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٤٥٨)، والكتاب (١/ ٣٠)، وبلا نسبة فى الإنصاف ص(٥١٦)، وسر صناعة الإعراب ص(٦٣٠)، والمقتضب (١/ ٣٨، ٢٦٦).

والشاهد فيه قوله: «وما له من مجد» حيث اختلس ضمّة الهاء اختلاسًا، ولم يشبعها حتى تنشأ عنها الواو. ويروى: «وما عنده مجد تليد»، ولا شاهد على هذه الرواية.

(٤) تقدم.

(٥) فى أ: وهى.

ساكنًا، ولكان إذا وُصل بحرف لين؛ وجب أن يكسر كما كسر: [من الطويل]

... ... فَـاغْـنَ وَازْدَدِى[1]

وهذا مِثْل[2] المدّ فى نحو «آمين»، ولزم فى لغة الأكثر فى الوصل؛ لخفاء الهاء.

وقولُ الشاعر: [من الرجز]

أَجِـرّه الـرُّمـحَ وَلَا تُـهَـالَه[3]

إن شئت جعلتَ ألف[4] الرِّدف فيه كالألِف فى: [من الوافر]

.... مُنْتَزَاحِ[5]

وإن شئت قلت: ردّ الألف المنقلبة من العين، وجعل حركة التقاء الساكنين بمنزلة الحركة اللازمة.

فأمّا حذفهم له فى الوقف، فليس بدليل قاطع على زيادة هذه الحروف؛ لأنَّهم قد حَذَفوا فى الوقف الواو فى: ضربكم، وهذا لهم، والياءَ فى: عليهم، مع أنَّها من نفس الكلمة، وليست بزيادة؛ بدلالة أن المؤنّث الذى بحذائه ليس[6] النونُ الثانيةُ فيه بزيادة، ولكن إنَّما حُذِفتا فى الوقف؛ لأنَّهما حرفا عِلَّةٍ قد حُذِفا فى الوصل فى: «عليه»، و«منه»، [ونحو ذلك][7]. والوقف موضع قد يحذف منه[8] ما يَثْبت فى الوصل؛ نحو: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩]، [و] ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤] فلمّا حذِف فيه ما يَثْبُتُ فى الوصل -وهو من أصل الكلمة- وجب أن يلزم الحذفَ فيه ما قد استمرّ فيه الحذف فى الوصل؛ لاختصاص الوقف بالتغيير، فجعل تغييره الحذف؛ كما أَلْزَمَ الأكثرُ تاءَ التأنيث فى النداء الحذفَ؛ إذْ كان موضعًا قد يُحذف فيه

---

(١) جزء من عجز بيت لطرفة بن العبد، وقبله:

متى تأتنا نصبحك كأسًا روية وإن كنت عنها غانيًا ....

ينظر: ديوانه ص(٣٠)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٣٨)، وشرح المفصل (٧/ ٤٦)، والكتاب (٤/ ٢١٥)، ولسان العرب (غنا)، (صبح)، والمقتضب (٢/ ٤٩).

(٢) فى أ: من.

(٣) تقدم.

(٤) فى ب: الألف.

(٥) تقدم.

(٦) فى أ: ليست.

(٧) فى أ: ونحوه.

(٨) فى أ: فيه.

ما لا يتغيّر؛ نحو: آخر، وحارث، ومالك، وعامر. فلمّا حذف فيه هذا الذى لا يتغيّر، أُلزم الحذفَ فيه ما يتغير، وهو التاء فى طلحة، وسلمة، ونحو ذلك.

الحجّة لمن كسر الهاءَ من[1]: ﴿فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] ولم يلحقها الياء فيقول: ﴿فِيهِى هُدَى﴾[2].

أمّا كسر الهاء مع أنَّ أصلها الضم؛ فمن أجل الياء أو الكسرة اللّتين تقعان قبلها، والهاء تشبه الألف لموافقتها لها فى المخرج من الحلق، ولما فيها من الخفاء؛ فكما نَحَوْا بالألف نحو الياء بالإمالة من أجل الكسرة أو الياء كذلك كسروا الهاء للكسرة والياء؛ وذلك حسن ليتجانس الصوتان ويتشاكلا.

ألا تراهم كيف اتفقوا فى: «اصطبر»، و: «ازدجر»، و: «ازدان» على الإبدال من تاء الافتعال حرفًا مجانسًا لما قبله من الحروف فى الإطباق والجهر، فبحسب اتفاقهم فى هذا الموضع على ما ذكرت لك طلبًا لتشاكل الحروف يحسن الكسر فى الهاء فى: ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢]. والهاء -وإن كانت متحركة- والألف ساكنة فقد رأيتهم أجروها متحركة مُجرى الألف والياء والواو إذا كنّ سواكن فى القوافى فى نحو: خليلها، ومرامها. وقد تقدم ذكر كثير من ذلك فى فاتحة الكتاب.

وأمّا ترك إتباع الهاء الياء فى: ﴿فِيهِ هُدًى﴾. وما أشبهه فى الوصل: فلكراهة اجتماع حروف فيه[3] متقاربة؛ وقد كرهوا من اجتماع المتقاربة ما كرهوا من اجتماع الأمثال.

ألا ترى أنَّهم يدغمون المتقاربة كما يدغمون الأمثال؛ فالقبيلان من الأمثال والمتقاربة إذا اجتمعت خُفّفت تارة بالإدغام، وتارة بالقلب، وتارة بالحذف:

فما خفّف بالإدغام فنحو: رَدَّ، ووَدٌّ فى: وَتِد.

وما خفّف بالقلب: فنحو: [تقصيت وتقضيت][4] ونحو: ظَلْت ومَسْت ونحو: [من الطويل]

---

(١) فى أ: فى.
(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٢٦)، الإعراب للنحاس (١/ ١٢٩)، البحر المحيط (١/ ٣٣)، السبعة لابن مجاهد (١٣٠)، الغيث للصفاقسى (٦٩)، المجمع للطبرسى (١/ ٣٤).
(٣) فى ب: منه.
(٤) فى ب: تقضيت وتقصيت.

. . . . لَا أَمْلَاهُ حَتَّى يُفَارِقَا[١]

ونحو: طَسْت وَسِتٌّ[٢].

وما خفف بالحذف: فنحو[٣]: اسْطَاعَ، واسْتَخَذَ فلان مالًا - فيمن قدره استفعل من تخذت - واستحيت، وعَلْمَاءِ بنو فلان، وتَقَيْتَ تَتْقِى، وما أشبه ذلك.

وجهَةُ التشابه فى هذه الحروف أن الهاء من الحلق، والألفَ منه -أيضًا-، والياء قريبة من الألف وموافقة لها فى اللين، فمن ثمّ أُبدلت من الياء فى هذِى، فقالوا: هذِهْ، فلمّا اجتمعت هذه الحروف المتقاربة، خففوا بالحذف كما خفّف غيرها فيما[٤] أريتك بالحذف.

وممّا يحسّن الحذف ههنا - مع ما ذكرنا من اجتماع المتشابهة - أن الهاء حرف خفىّ، فإذا اكتنفها ساكنان من حروف اللين، كان كأن الساكنين قد التقيا، لخفاء الهاء، وأنّهم لم يعتدّوا بها للخفاء فى مواضع.

ألا ترى أنّ من قال: رُدُّ، فأتبع الضمّة الضمّة إذا وصل الفعل بضمير المؤنّث، قال: ردّها، فلم يُتبع الضمّ الضمّ؛ كما كان يُتْبع قبلُ، وجعله بمنزلة رُدَّا، فكما لم يعتدّ بها ههنا وجُعلت الدال فى حكم الملازِقَة للألف، كذلك إذا لم يعتدّ بها فى نحو: فيهى، و:عصاهو، و:خذوهو، صار كأن الساكنين قد التقيا. ولهذا حَذَف حرف لين[٥] بعد الهاء مَن حَذَف من العرب، وإن كان الساكن الذى قبلها ليس من حروف اللين نحو: منه.

ويذهب سيبويه إلى أنَّ الإتمام فى نحو: منهو، أجود من الحذف، وأن الحذف إذا كان قبل الهاء حرف اللين أحسن.

ولمن لم يُتْبع الهاء الياء ولا الواو فى نحو: «منه» و«عنه» - وهو قراءة نافع إلّا

---

(١) جزء من عجز بيت للأسود بن يعفر، وقبله:

فـآليـت لا أشـريـه حـتـى أمـلـه بـشـىء و . . . .

ينظر ديوانه ص(٥٣)، والأزمنة والأمكنة (١/ ٢٥٧)، والمحتسب (١/ ١٥٧)، ونوادر أبى زيد ص(٤٤)، وبلا نسبة فى شرح شواهد الشافية ص(٤٤١).

(٢) فى ب: مست.

(٣) زاد فى ب: قوله.

(٤) فى أ: فما.

(٥) فى ب: اللين.

فيما روى عنه من قوله: ﴿وأشرِكْهُو فى أمرى﴾ [طه: ٣٢] - أن يحتجّ فى حذف حرف اللين بعد الهاء، وإن لم يكن قبلها حرف لين، بترك اعتدادهم بها فى ردّها، وبقولهم: يريد أن تضربها فيقول: كما لم يعتدّوا بها فى هذه المواضع كذلك لا أَعتدّ بها فى: منه، فإذا أتبعْتُ الهاءَ حرفَ اللين فى: منه، فكأنى قد جمعتُ بين ساكنين؛ لأنَّ الهاء غير معتدّ بها عندهم؛ حيث أريتك.

ومِثْل الهاء -فى أنّه لمّا كان حرفًا خفيًّا لم يعتدّوا به حاجزًا- النونُ، وذلك فى قولهم: «هو ابن عمى دنيًا»، وفى قنية، لمّا كانت النون خفيّة صارت الواو كأنّها وليت الكسرة فقلبتها؛ كما قلبتها فى: غازية ومَحْنِية؛ ولو كان مكان النون حرف غيره، لم يكن فيما بعده القلب؛ نحو: جِرْو وعِدْوة، فهذا مِثْل الهاء فى أنّه للخفاء، لم يُعتدّ به حاجزًا؛ كما لم يعتدّ بالهاء.

الحجة لابن كثير فى إتباعه هذه الهاء فى الوصل الواو أو الياء، وتسويته بين حروف اللين وبين غيرها من الحروف إذا وقعت قبل الهاء:

من حجّته: أن الهاء -وإن كانت خفيّة- فليس يخرجها ذلك من أن تكون كغيرها من حروف المعجم التى لا خفاء فيها - نحو الراء والضاد - وأنَّ الهاء والنون عند الجميع فى وزن الشعْر بمنزلة الراء والضاد - وإن كان فى الراء تكرير وفى الضاد استطالة - وإذا[١] كان كذلك، كان حجزها بين الساكنين كحجز غيرها من الحروف التى لا خفاء فيها.

وأمّا اجتماع الحروف المتشابهة، فلم يكرهها فى هذا الموضع؛ كما لم يكره اجتماعها فى غيره.

ألا ترى أن كثيرًا[٢] قد قالوا: استطاع؛ فأتمّوا ولم يحذفوا منه شيئًا؛ وفى التنزيل: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًاۚ﴾ [آل عمران: ٩٧].

وقالوا جميعًا: استدار واستثار، فلم يحذفوا، وقالوا: سُدُس وعُتُدٌ وعِتْدان، ووَطَدَ يَطِدُ. والهاء -وإن كانت جرت متحرّكة فى القوافى مَجْرى غيرها ساكنًا[٣] فى نحو: خليلها -فقد جرت فى القوافى -أيضًا- مجرى غيرها من الحروف متحرّكة وساكنة:

(١) فى أ: فإذا.
(٢) زاد فى أ: منهم.
(٣) فى أ: ساكنة.

فالمتحركة نحو قوله: [من البسيط]

... ... سُودٌ قَوَادِمُهَا صُهْبٌ خَوَافِيهَا(١)

فهى حرف الروىّ؛ كالكاف فى: جواريكا.

والساكنة نحو قوله: [من المتقارب]

. . . . وَبَكِّى النِّسَاءَ عَلَى حَمْزَهْ(٢)

[من الكامل]

... ... وَتَقُولُ سُعْدَى وَارَزِيَّتِيَهْ(٣)

فهى ههنا كالياء والواو والألف.

وأما الإدغام فى ﴿فيه هدًى﴾: فلم يذكره أبو بكر أحمد بن موسى عن أحد منهم فى هذا الموضع من كتابه، فنقولَ فيه:

وما ذكره محمد بن السرىّ فى رواية مَن روى عن أبى عمرو وغيره أنّه كان يُشِمّ ويدغم - مِن(٤) أنّ ذلك محال لا يمكن - فإنَّ الإشمام لا يمتنع مع الإدغام، وذلك أنّ الإشمام عند النحويين ليس بصوت فيَفْصِلَ بين المدغَم والمدغَم فيه، وإنَّما هو تهيئة العضو لإخراج الصوت الذى هو الضم ليدلّ عليه، وليس بخارج إلى اللفظ؛ كما أن تبقية الإطباق مع الإدغام كما ذكرنا فى الضمّ؛ وإذا كان كذلك، لم يمتنع مع الإدغام كما لم يمتنع تبقية الإطباق معه.

ألا ترى أنَّه لا يمتنع "أن يُدْغَم ويهيِّئ(٥) العضو لإخراج الضمة إلى اللفظ، فلا

---

(١) عجز بيت، وصدره:

سكاء مخطومة فى ريشها طرق ....

وهو بلا نسبة فى لسان العرب (طرق)، وكتاب العين (٢/ ٧٣، ٥/ ٢٧٢)، وديوان الأدب (٢/ ٢٤٥).

(٢) تقدم.

(٣) عجز بيت لعبيد الله بن قيس الرقيات، وصدره:

تبكيهم دهماء معولة ....

ينظر: ديوانه ص(٩٩)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٥٤٩)، وشرح التصريح (٢/ ١٨١)، والكتاب (٢/ ٢٢١)، والمقاصد النحوية (٤/ ٢٧٤)، وبلا نسبة فى المقتضب (٤/ ٢٧٢). والشاهد فيه قوله: «وا رزيّتيه» ؛حيث ألحق هاء السّكت بالمندوب لبيان الحركة فى الوقف.

(٤) فى أ: فى.

(٥) فى أ: يهيأ.

يخرجها؛ كما لم يمتنع ذلك فى الوقف إذا قلت: هذا مَعن وعلى هذا قرءوا: ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١] فأشمُّوا النون المدغمة؛ لأنَّها كانت مرفوعة؛ ليدلّوا بالإشمام على الرَّفعة التى كانت فى الحرف؛ كما دَلّوا بإبقاء الإطباق على أنَّ الحرف المدغم كان مطبَقًا. ولو كان مكان الإشمام رَوْم الحركة، لامتنع الرَّوْم مع الإدغام؛ لأنَّه صوت يحجز.

ألا ترى أنَّهم يزعمون أنَّه يفصل بروم الحركة بين خطاب المذكر والمؤنث؛ نحو: ضربتكَ وضربتكِ، فهذا لا يمكن الإدغام معه؛ لأنَّ هذا الصوت يفصل وإن كان مُخْفًى غير مُشْبع؛ كما تفصل الحركة المشبعة الممطّطة.

ولعَّل أبا بكر ظنَّ أنّ القُرّاء ليس يَعنون بالإشمام ما يَعنى به النحويون فى أنَّه تهيئة العضو للصوت وهَمٌّ به، وليس بخروج إلى اللفظ. والذى أحسب أنّه من أجله ظنّ ذلك حكايتهُ عن أبى حاتم أنَّه: أراد أبو عمرو ونافع الإخفاء، فلذلك أشَمَّا الضمّ والكسر، والإشمام إنّما يكون عند النحويين فى الضمّ؛ فأمّا الكسر فلا إشمام فيه. وذلك أنّ الإشمام إنّما هو تحريك الشفتين يراه البصير دون الأعمى؛ فيستدلّ بذلك على إرادة الفاعل لذلك الضمّ، وليس هذا فى الكسر؛ لأنَّه لا فائدة فيه لبصير ولا لأعمى من حيث لا يظهر للرائى، فلمّا رأى أبا حاتم حكى ذلك فى الجرّ كما حكاه فى الضّم؛ قدَّر أنَّهم يَعْنون به الحركة دون ما يَعْنِى [بِهِ][1] النحويّون ممّا ذكرنا.

اختلفوا فى الهمز[2] من قوله -تعالى-: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [٣]:

فكان[3] ابن كثير، ونافع، وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائى يهمزون ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ وما أشبه ذلك؛ مثل: ﴿يَأْكُلُوْنَ﴾ [البقرة: ١٧٤] و: ﴿يَأْمُرُوْنَ﴾ [آل عمران: ٢١] و: ﴿يُؤْتُوْنَ﴾ [المائدة: ٥٥]، ساكنة [كانت الهمزة][4] أو متحركة؛ مثل ﴿يؤخركم﴾ [نوح: ٤] و: ﴿يُؤَدِّهِ﴾ [آل عمران: ٧٥]. إلا أنَّ حمزة كان يستحب ترك الهمز فى كل القرآن إذا أراد أن يقف[5].

---

(١) سقط فى ب.
(٢) فى أ: الهمزة.
(٣) فى أ: كان.
(٤) فى ب: الهمزة كانت.
(٥) ينظر: السبعة (١٣٠)، الغيث (٧٠).

والباقون يقفون بالهمز[(١)].

ورَوَى وَرْش عن نافع: تركَ الهمز الساكن؛ فى مثل: ﴿يُؤْمِنُوْنَ﴾ وما أشبهه، وكذلك المتحرك مثل ﴿يؤَدِّه﴾ [آل عمران: ٧٥] ﴿وَيُؤَخِّركُم﴾ [نوح: ٤] و: ﴿لا يؤاخذكم﴾ [البقرة: ٢٢٥] وما كان مثله.

وأمَّا أبو عمرو فكان إذا أدرج القراءة أو قرأ فى الصلاة، لم يهمز كلَّ همزة ساكنة؛ مثل: ﴿يُومِنُونَ﴾ و: ﴿يُومِنُ﴾ و: ﴿يَاخُذُونَ﴾ وما أشبه ذلك.

وقال أبو شُعَيب السوسى[(٢)] عن اليزيدى، عن أبى عمرو: إنَّه كان إذا قرأ فى الصلاة لم يهمز كل همزة ساكنة إلّا أنه كان يهمز حروفًا من السواكن بأعيانها، أذكرها إذا مررتُ بها، -إن شاء الله-.

فإذا كان سكون الهمزة علامة للجزم، لم يَترك همزَها؛ مثل: ﴿نَنسَأهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]، و: ﴿تسؤكم﴾ [المائدة: ١٠١]، [و] ﴿وهيئ لنا﴾ [الكهف: ١٠] [و] ﴿ويهيِّىء لكم﴾ [الكهف: ١٦]، و: ﴿اقرأ كتابك﴾ [الإسراء: ١٤]، [و] ﴿ومن يشأ يجعله﴾ [الأنعام: ٣٩] و: ﴿أنبئهم﴾ [البقرة: ٣٣] وما أشبه ذلك.

وروى الشمونىّ محمد بن حبيب[(٣)]، عن الأعشى[(٤)]، عن أبى بكر، عن عاصم:

---

(١) ينظر: الحجة لأبى زرعة ٨٤، السبعة لابن مجاهد ١٣٠، الغيث للصفاقسى ٧٠، المجمع للطبرسى (١/ ٣٧).

(٢) الإمام المقرئ المحدث، شيخ الرقة، أبو شعيب، صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم بن الجارود بن مسرح، الرستبى السوسى الرقى. ولد سنة نيف وسبعين ومائة. وجود القرآن على يحيى اليزيدى، وأحكم عليه حرف أبى عمرو. وسمع سفيان بن عيينة، وعبد الله بن نمير، وأسباط بن محمد، وجماعة. تلا عليه طائفة، منهم: أبو عمران موسى ابن جرير، وعلىّ بن الحسين، وحدث عنه: أبو بكر بن أبى عاصم، وأبو عروبة الحرانى، والحافظ أبو على محمد بن سعيد. قال أبو حاتم: صدوق. مات فى أول سنة إحدى وستين ومائتين، وقد قارب التسعين. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٨٠، ٣٨١).

(٣) محمد بن حبيب، أبو جعفر الشمونى الكوفى مقرئ ضابط مشهور، أخذ القراءة عرضًا عن أبى يوسف الأعشى وهو أجل أصحابه وأحذقهم، روى القراءة عنه عرضا إدريس بن عبد الكريم والقاسم بن أحمد الخياط و محمد بن عبد الله الحربى وحماد بن محمد بن حماد، تلقن القرآن من الأعشى، تلقينًا وكان يلقنه بالكوفة، وعبد الله بن محمد بن هاشم الزعفرانى قال قرأت عليه سنة أربعين ومائتين. ينظر: طبقات القراء (٢/ ١١٤، ١١٥).

(٤) يعقوب بن محمد بن خليفة بن سعيد بن هلال أبو يوسف الأعشى التميمى الكوفى، أخذ القراءة عرضًا عن أبى بكر شعبة وهو أجل أصحابه، روى القراءة عنه عرضًا وسماعًا محمد ابن حبيب الشمونى ومحمد بن غالب الصيرفى وأحمد بن جبير، وقرأ -أيضًا- على الأعشى =

أنّه لم يكن يهمز الهمزة الساكنة؛ مثل ﴿يُومِنُونَ﴾ وما أشبهه.

أخبرنا أحمد بن موسى قال: حدثنا محمد بن عيسى بن حَيّان المقرئ[(١)]، قال: حدثنا أبو هشام[(٢)] قال: سمعت أبا يوسف الأعشى يقرأ على أبى بكر فهمز: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾.

قال [ابن مجاهد][(٣)]: وحدثنى محمد بن عيسى بن حيّان المقرئ، قال: حدثنا أبو هشام، عن سُليم[(٤)]، عن حمزة؛ أنَّه كان إذا قرأ فى الصلاة، لم يكن يهمز.

أخبرنا أحمد بن موسى، قال: حدّثنا جعفر بن محمد الفِرْيابِىّ[(٥)] قال: حدَّثنا

= وعبد الحميد بن صالح ومحمد بن إبراهيم الخواص و عبيد بن نعيم ومحمد بن الجنيد وخلف بن هشام وعمرو بن الصباح، قال أبو بكر النقاش: كان الأعشى صاحب قرآن وفرائض ولست أقدم عليه أحدًا فى القراءة على أبى بكر ،ولا أقدم على يحيى بن آدم أحدًا فى الرواية عن أبى بكر فى الحروف.

قلت: لم أر أحدًا أرخ وفاته، وعندى أنه توفى فى حدود المائتين.

ينظر: طبقات القراء (٢/ ٣٩٠).

(١) محمد بن عيسى بن حيان، أبو جعفر البغدادى، شيخ، قال الدانى: مقرئ متصدر مشهور أخذ القراءة عن محمد بن يحيى القطعى وأبى هشام الرفاعى، روى القراءة عنه ابن مجاهد وأحمد بن محمد الدجاجى وأبو أحمد السامرى.

ينظر: طبقات القراء (٢/ ٢٢٤).

(٢) محمد بن يزيد بن رفاعة بن سماعة، وقال الخطيب البغدادى: محمد بن يزيد بن محمد بن كثير بن رفاعة بن سماعة، أبو هشام الرفاعى الكوفى القاضى، إمام مشهور.

قال العجلى: لا بأس به صاحب قرآن، وقال صالح جزرة: كوفى لا بأس به صاحب قرآن.

مات آخر يوم من شعبان ببغداد، وكان قاضيًا عليها سنة ثمان وأربعين ومائتين، وقال البخارى: يوم الأربعاء منسلخ شعبان. ينظر: طبقات القراء (٢/ ٢٨٠، ٢٨١).

(٣) سقط فى أ.

(٤) سليم بن عيسى بن سليم بن عامر بن غالب بن سعيد بن سليم بن داود، أبو عيسى، ويقال: أبو محمد الحنفى مولاهم، الكوفى المقرى، ضابط محرر حاذق، ولد سنة ثلاثين ومائة، وتوفى سنة ثمان وثمانين - وقيل سنة تسع وثمانين - ومائة، وقال ابن سعدان: سنة مائتين عن سبعين سنة وستة أشهر.

ينظر: طبقات القراء (١/ ٣١٨ - ٣١٩).

(٥) جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض، الإمام الحافظ الثّبت، شيخ الوقت، أبو بكر الفريابىّ القاضى. ولد سنة سبع ومائتين. وقال: أول ما كتبت الحديث سنة أربع وعشرين ومائتين. حدث عن: شيبان بن فرّوخ، ومحمد بن أبى بكر المقدّمى، وهدبة بن خالد، وقتيبة بن سعيد، وأبى مصعب الزّهرى، وإسحاق بن راهويه، وأبى الأصبغ عبد العزيز بن يحيى، ومنجاب بن الحارث، ومحمد بن مصفّى، وخلق كثير. وصنّف التّصانيف النّافعة. حدّث عنه: أبو بكر النّجّاد، وأبو بكر الشافعى، وأبو علىّ بن الصّواف، وأبو القاسم =

مِنْجاب بن الحارث(١) قال: حدثنا شَرِيك بن عبد الله(٢) قال: كان عاصم صاحب همز ومدّ وقراءة شديدة.

قال أبو زيد: الأمون: الناقة القويّة الظهر(٣). والأمانة: خلاف الخيانة، والأمْن: خلاف الخوف. قال أحمد بن يحيى: أَمُنَ فهو أَمِين؛ فهذا بمنزلة ظَرُف فهو ظريف. وقالوا: أمِنته فهو أمين؛ فهذا فعيل بمعنى مفعول؛ فتقول من هذا: امرأة أمين، ومن الأول: أمينة مثل: ظريفة.

وقال الشاعر: [من الوافر]

وَكُنْتَ أَمِينَهُ لَوْ لَمْ تَخُنْهُ وَلَكِنْ لَا أَمَانَةَ لِلْيَمَانِى(٤)

فهذا كأنّه المأمون، أى: أمِنك فخنته(٥).

= الطبرانى، وأبو الطاهر الذّهلى، وأبو بكر القطيعى، وأبو أحمد بن عدى، وأبو بكر الإسماعيلى. وقال أبو أحمد بن عدىّ: كنّا نشهد مجلس جعفر الفريابى، وفيه عشرة آلاف أو أكثر. قال أبو بكر الخطيب: الفريابىّ قاضى الدّينور من أوعية العلم. وقال القاضى أبو الوليد الباجى: جعفر الفريابىّ ثقة متقن. قال الدّارقطنى: مات الفريابىّ فى المحرم، سنة إحدى وثلاثمائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٤/ ٩٦ - ١٠٠).

(١) منجاب - بكسر أوله وإسكان النون ثم الجيم - ابن الحارث التميمى، أبو محمد الكوفى. عن القاسم بن معن وابن المبارك وطائفة. وعنه: مسلم وأبو زرعة. موثق. مات سنة إحدى وثلاثين ومائتين.

ينظر: الخلاصة (٣/ ٨٥).

(٢) شريك بن عبد الله، العلامة، الحافظ، القاضى، أبو عبد الله النّخعىّ، أحد الأعلام - على لين ما فى حديثه. توقّف بعضُ الأئمة عن الاحتجاج بمفاريده. قال أبو أحمد الحاكم: شريك بن عبد الله بن سنان بن أنس. ويقال: شريك بن عبد الله بن أبى شريك بن مالك بن النّخع، وجده قاتل الحسين -رضوان الله عليه- أدرك شريك عمر بن عبد العزيز، وسمع سلمة بن كهيل، ومنصور بن المعمر، وأبا إسحاق. ليس بالمتين عندهم.

قال النّسائى: ليس به بأس. قال عيسى بن يونس: ما رأيت أحدًا أورع فى علمه من شريك. قال خليفة بن خياط: شريك بن عبد الله بن أبى شريك، وهو الحارث بن أوس ابن الحارث بن الأذهل بن وهبيل بن سعد بن مالك بن النّخع، يكنى أبا عبد الله. مات سنة سبع أو ثمان وسبعين ومائة. مات بالكوفة فى أول شهر ذى القعدة سنة سبع. عاش اثنتين وثمانين سنةً.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٨/ ٢٠٠ - ٢١١).

(٣) فى ب: الظهيرة.

(٤) البيت للنابغة فى ديوانه ص١١٣، ولسان العرب (يمن)، ومجمل اللغة (١/ ١٣٤).

(٥) فى ب: فخنت.

وقول حسان: [من الخفيف]

وَأَمِينٍ حَدَّثْتُهُ سِرَّ نَفْسِى فَوَعَاهُ حِفْظَ الأَمِينِ الأَمِينَا(١)

قال بعضهم: كأنّه قال: حِفْظَ المؤتَمَنِ المؤتمِنَ: وقالوا: أُمَّان فى معنى الأمين.

قال الأعشى: [من مجزوء الكامل]

وَلَقَدْ شَهِدْتُ التَّاجِرَ الْـ أُمَّانَ مَوْرُودًا شَرَابُه(٢)

فأمين وأمّان كـ: كريم وكُرَّام، ومثله: حُسّان وحُسّانة، ورجل قُرَّاء(٣).

وأنشد غيره: [من الطويل]

وَعَنْسٍ أَمُونٍ قَدْ تَعَلَّلْتُ جُهْدَهَا عَلَى صِفَةٍ أَوْ لَمْ يَصِفْ لِيَ وَاصِفُ(٤)

فأَمُون يمكن أن يكون من الذى هو خلاف الخوف، كأنّه يؤمنُ عِثارها فى سيرها، أو يؤمن كلالها وَوُنِيُّها فيه. ويكون أمون فى معنى مأمون، أى: غير مخوف؛ كقولهم: طريق ركوب، أى يُرْكَب، وحَلوب وقتوب، أى: تحلب وتركب وتُقْتب. ويكون أمون مثل أمين؛ لأنّك قد تقول: خانت فى سيرها: إذا قصَّرتْ عمّا أراد منها راكبها فى المسير.

وقال [الله -تعالى-](٥): ﴿لَا تَخُونُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓا۟ أَمَـٰنَـٰتِكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٧]؛ فيجوز أن يكون: لا تخونوا ذوى أماناتكم، وهو أشبه بما قبله، وذوو الأمانة نحو: المودِع والمعير والموكِّل والشريك ومَن يَدُكَ فى ماله يَدُ أمانةٍ لا يَدُ ضمَان.

ومن هذا الباب: الكافر الموادِع؛ قال -تعالى-: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨].

ويجوز أن تكون الأمانات لا يراد معها حذف المضاف؛ لأنَّ «خنت» من باب «أعطيت» يتعدّى إلى مفعولين، ويجوز أن يقتصر على أحدهما. فإذا قدَّرت حذف المضاف؛ كان بمنزلة: أعطيت زيدًا، وإذا لم تقدِّره؛ كان بمنزلة أعطيت درهمًا.

---

(١) ينظر ديوانه (١/ ٢٣٧).

(٢) وهو فى ديوانه ص(٣٣٩)، ولسان العرب (تجر)، (أمن)، ومقاييس اللغة (١/ ١٣٤)، ومجمل اللغة (١/ ٢٠٦)، وتاج العروس (تجر، (أمن)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (١٥/ ٥١١)، والمخصص (١٥/ ٨٩)، وديوان الأدب (٤/ ١٧٦).

(٣) زاد فى أ: «قال أبو زيد: الأمون: الناقة القوية الظهر. وقد سبق ذكرها؛ فهى ههنا تكرار».

(٤) البيت لأوس بن حجر فى ديوانه ص (٦٤)، مجالس ثعلب ص (٣٨٠).

(٥) فى ب: جل من قائل.

وعلى هذا قول كثيِّر(١): [من الطويل]

فَأَخْلَفْنَ مِيعَادِي وَخُنَّ أَمَانَتِي وَلَيْسَ لِمَنْ خَانَ الأَمَانَةَ دِينُ(٢)

ويدلّك على تعدّى «خنت» إلى مفعولين قول أوس: [من الكامل]

خَانَتْكَ مَيَّةُ مَا عَلِمْتَ كَمَا خَانَ الإِخَاءَ خَلِيلَهُ لُبَدُ(٣)

وأنشد أبو زيد: [من الطويل]

فَقَالَ مُجِيبًا وَالَّذِى حَجَّ حَاتِمٌ أَخُونُكَ عَهْدًا إِنَّنِى غَيْرُ خَوَّانِ(٤)

والعهد كأنّه الأمانة، فـ: «أخونك(٥) عهدًا» كقولك: أخونك أمانة.

وقال أبو ذؤيب: [من الوافر]

---

(١) كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعى، أبو صخر: شاعر، متيم مشهور. من أهل المدينة. أكثر إقامته بمصر. وفد على عبد الملك بن مروان، فازدرى منظره، ولما عرف أدبه رفع مجلسه، فاختص به وببنى مروان، يعظمونه ويكرمونه. وكان مفرط القصر دميمًا، فى نفسه شمم وترفع. يقال له: «ابن أبى جمعة»، و: «كثير عزة»، و «الملحى»؛ نسبة إلى بنى مليح، وهم قبيلته. قال المرزبانى: كان شاعر أهل الحجاز فى الإسلام، لا يقدمون عليه أحدًا، وفى المؤرخين من يذكر أنه من غلاة الشيعة، وينسبون إليه القول بالتناسخ، قيل: كان يرى أنه «يونس بن متى». أخباره مع عزة بنت حميل الضمرية كثيرة. وكان عفيفًا فى حبه، قيل له: هل نلت من عزة شيئًا طول مدتك؟ فقال: لا، والله، إنما كنت إذا اشتد بى الأمر أخذت يدها فإذا وضعتها على جبينى وجدت لذلك راحة. توفى بالمدينة سنة ١٠٥هـ.

ينظر: الأعلام (٥/ ٢١٩).

(٢) ينظر: الأغانى (٥/ ٨٩).

(٣) ينظر البيت: فى ديوانه ص،٢٠٨ وبلا نسبة فى تاج العروس (وتد)، وجمهرة الأمثال (١/ ٩٠)، والدرة الفاخرة (١/ ٢٠٣)، ومجمع الأمثال (١/ ٢٨٣)، والمستقصى (١/ ١٣٣).

(٤) وهو للعريان بن سهلة فى خزانة الأدب (٦/ ٥٦، ٥٧)، ونوادر أبى زيد ص (٦٥)، وبلا نسبة فى تذكرة النحاة ص(٤٧٧)، وحاشية يس (١/ ١٤٧)، ولسان العرب (خون).

والشاهد فيه، قوله: «حجّ حاتم» يريد: حجّ حاتم إليه، فحذف «إليه». قال أبو على: قوله: «لا، والذى حجّ حاتم» يحتمل «الذى» ضربين:

إن عنى بـ «الذى» الكعبة، فذكر على إرادة البيت؛ كما يقولون: والكعبة، والبيت، والمسجد، فالضمير فى «حجّ» محذوف؛ لأنّ هذا الفعل متعدّ، يدل على ذلك قوله: ﴿فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ﴾ [البقرة: ١٥٨] [البقرة: ١٥٨]؛ فالمعنى: الذى حجّه حاتم.

وإن عنى بـ «الذى» الله – سبحانه – فالتقدير: لا، والذى حجّ له حاتم، فحذف «له» من الصلة. (خزانة الأدب ٦/ ٥٦ – ٥٧).

(٥) فى أ: وأخونك.

فَسَوْفَ تَقُولُ إِنْ هِىَ لَمْ تَجِدْنِى أَخَانَ العَهْدَ أَمْ أَثِمَ الحَلِيفُ(١)

ومما يدلّك(٢) على تقارب الكلمتين: استعمالهم إياهما فى القسَم؛ نحو: عهدِ الله وأمانةِ الله. وتقول: أَمِنْتُ الرجل: إذا لم تخفه، آمنُه؛ قال: ﴿هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٦٤]. وأمِنته وائتمنته: إذا لم تخش خيانته؛ قال [-عز وجل-](٣): ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٨٣]؛ فهذا كقوله [-تعالى-](٤): ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨].

قال أبو عبيدة: وقالوا فى مصدره: الأمْنُ والأَمَنَةُ والأَمَان. وفى التنزيل: ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ﴾ [الأنفال: ١١].

وقال -أيضًا-: ﴿أَمَنَةً نُّعَاسًا﴾ [آل عمران: ١٥٤].

وقولهم: آمن زيد يحتمل غير وجه:

يجوز أن يكون أمِنْته فآمن؛ فجاء المطاوع على أفعَل؛ كقولك(٥): كببته فأكَبَّ، وفى التنزيل: ﴿فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ﴾ [النمل: ٩٠]، وفيه: ﴿أَفَمَن يَمْشِى مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِۦٓ﴾ [الملك: ٢٢].

وقال: [من المتقارب]

... ... كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمِرْ(٦)

ومما يدلّك على ذلك تعدِّيه بالحرف.

وقال أبو عثمان: أجفل الغيم: إذا انقلع، وجَفَلته الريح، ولا يقال: أجفلته.

ويجوز فى: «آمن» أن يكون المعنى: صار ذا أَمن، مثل: أَجْرَبَ وأَقْطَفَ وأعاهَ، أى: صار ذا عاهة فى ماله، فكذلك(٧) آمن: صار ذا أمن فى ماله ونفسه بإظهار الشهادتين؛ كقولهم: أسلم، أى: صار ذا سَلْمٍ بذلك، وخرج عن أن يكون حَرْبًا

(١) ينظر: شرح أشعار الهذليين ص١٨٤، واللسان (حلف)، والتاج (حلف).
(٢) فى أ: يدل.
(٣) سقط فى أ.
(٤) سقط فى أ.
(٥) فى أ: كقوله.
(٦) تقدم.
(٧) فى ب: فلذلك.

مستحَلَّ المال والنفس؛ فهذا كأنَّه الأصل فى اللغة، ثم صار المؤمن والمسلم من أسماء المدح فى الشرع.

وسوَّت الشريعة بين التسمية بالمؤمن والمسلم؛ لقوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ . فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات: ٣٥-٣٦].

وقال أبو زيد: قالوا: ما آمنت أن أجد صحابة إيمانًا، أى: ما وثقت أن أجد صحابة، والإيمان: الثقة.

وقال أبو الصقر[١]: ما آمنت أن أجد صحابة إيمانًا، معناه: ما كدت أجد صحابة.

وقال أبو الحسن فى قوله -تعالى-: ﴿يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦١] أى: يصدّقهم، كما تقول: أما تؤمن لى بأن أقول كذا وكذا، أى: أما تصدقنى؟.

وقال أحمد بن يحيى: قالوا: رجل أَمَنَةٌ: إذا كان يثق بكل ما[٢] يسمعه[٣].

قال أبو على: فثقته بما يسمعه إنَّما هو لأمْنه الكذب فى المستمِع، وإذا[٤] أمِن كذِبه فقد صدَّقه. فيجوز[٥] فى آمن: أن يكون مما حكيناه عن أبى زيد وغيره من معنى الثقة والتصديق.

فأما قولهم: رجلٌ أَمَنة؛ فَوَصْفٌ[٦] بالمصدر. وحُكِى: رجل أُمَنَة، فهذا وَصْفٌ مثلُ هُزَأة ونُكَحَة. وقال: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٢]، فهذا من أجل قوله: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ﴾ [المائدة: ٤١].

فأمَّا قوله: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى

---

(١) رحمة بن محمد بن أحمد بن سعيد بن القاسم، أبو الصقر الكفرتوثى، مقرئ دمشق، أخذ القراءة عن على بن عبد الله الأزدى وإبراهيم بن حميد الكلابزى وإدريس بن عبد الكريم وأحمد بن الحسن بن عبد الله ومحمد بن أحمد بن عمر البابى وأحمد بن محمد الفيل، روى القراءة عنه أبو على الحسين بن على الرهاوى، قال الحافظ أبو العلاء: وأبو الصقر فى عداد المجهولين.

ينظر: طبقات القراء (١/ ٢٨٣، ٢٨٤).

(٢) فى أ: من.

(٣) فى ب: سمعه.

(٤) فى أ: فإذا.

(٥) فى أ: وقد يجوز.

(٦) زاد فى أ: وصف.

قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]؛ فنفى عنهم الإيمان، وأثبت لهم الإسلام، فلأنَّ الإيمان على التصديق والثقة؛ وكأنَّ المعنى: أنهم، وإن صاروا ذوى سلم، وخرجوا من أن يكونوا حربًا بإظهار الشهادتين، فإنَّهم لم يصدِّقوا ولم يثقوا بما دخلوا فيه، فلم يطابق اعتقاداتهم ما أظهروه من الشهادتين، ولم يوافقه.

فهذا فى المعنى مثل قوله: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ﴾ [المائدة: ٤١]، وإيمان المنافقين من هذا الضرب لإظهارهم بألسنتهم ما أمنوا به على دِمائهم وأموالهم، والباطن منهم خلاف الظاهر؛ ولذلك قرأ من قرأ: ﴿اتَّخَذُوا إِيمَانَهُم جُنَّةً﴾ [المنافقون: ٢]؛ فهؤلاء -وإن كانوا قد أظهروا الإسلام، وجرت عليهم أحكامه -فليسوا مسلمين مخلصين، ولا واثقين بما دخلوا فيه؛ كمن وُصِفَ فى قوله [-تعالى-][١]: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ ٱللَّهِۗ أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ﴾ [الرعد: ٢٨].

فأمَّا جمع من جمع بين هذه الآية وبين الأخرى، وهى قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢] وقوله: إنَّهما متدافعتان - لأنَّ الوجل خلاف الطمأنينة - فجهل وذهاب عمّا عليه الآيتان وما أريد بهما؛ وذلك أن الاطمئنان إنَّما يكون عن ثَلَج القلب وشرح الصدر بمعرفة التوحيد والعلم به، وما يتبع ذلك من الدرجة الرفيعة والثواب الجزيل.

والوجل: إنَّما يكون عند خوف الزيغ والذهاب عن الهدى، وما يُستحقّ به الوعيد فَتَوْجَلُ القلوب لذلك. فكلّ واحد من الحالين غير صاحبتها، فليس هنا[٢] إذن تضادٌّ ولا تدافعٌ.

وهذان المعنيان المفترقان فى هاتين الآيتين قد اجتمعا فى آية واحدة، وهى قوله: ﴿تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [الزمر: ٢٣]؛ لأنَّ هؤلاء قد سكنت نفوسهم إلى معتقدهم ووثِقوا به، فانتفى عنهم الشكّ والارتياب الذى يعرض لمن كان خلافهم ممن أظهر الإسلام تعوُّذًا، فحصل له حكمهُ دون العلم الموجِب لثلج الصدر[٣] وانتفاء الريب

(١) سقط فى ب.
(٢) فى ب: هما.
(٣) فى أ: الصدور.

والشكّ.

وقال -تعالى-: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَكَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ [الزخرف: ٦٩] كأنَّه صدَّقوا ووثِقوا، ثم قال: ﴿وَكَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾؛ لأنَّ بعض مَن يَعلم صدق ما أتى به النبى ﷺ[١] لم يدخلوا فى دينه وسلمه؛ كاليهود الذين علموا صدقه وجحدوه، وكفروا بما أتى به؛ قال: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٨٩]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ [البقرة: ١٥٩] فهؤلاء -وإن كانوا قد علموا واستيقنوا- فقد دخلوا فى جملة من ذمّ بقوله: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤].

وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدْخُلُواْ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨].

وقال: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُواْ قُل لَّا تَمُنُّواْ عَلَىَّ إِسْلَٰمَكُم بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الحجرات: ١٧].

فهذا يدلّ على أنَّ الإيمان من الأمن، أى: هداكم لما تُحرزون به أنفسكم وأموالكم فى العاجلة، ولا تخسرون معه أنفسكم وأهليكم فى الآجلة.

ويجوز أن يكون: هداكم للصدق وإن كان قد قال: ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾.

ألا ترى أنّه ليس كل من هُدِى إلى الصدق يصدِّق؛ كالمُعَاند الجاحد لما عَرَف؟!.

وقال بعض المتأوّلين فى قوله فى صفة التابوت: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٨]: [معنى][٢] مؤمنين: مصدّقين [لى][٣]؛ وذلك أنَّه لا يخلو من أن يراد به: أهل الإيمان بالله، أو يراد به: إن كنتم مصدقين [لى][٤].

فلا يجوز الأول؛ لكفرهم بالله فى تكذيبهم نبيهم؛ لقوله: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلْمُلْكُ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٢٤٧]؛ فأنكروا أن يُملّكُوا من مَلّكه نبيُّهم، قال: فإذا لم يجز هذا الوجه، ثبت الوجه الآخر الذى هو التصديق به.

وأمّا قوله: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]، فليس

---

(١) فى أ: عليه السلام.
(٢) سقط فى أ.
(٣) سقط فى أ.
(٤) سقط فى أ.

المؤمن هنا المطابقَ معتقدُه ما يظهره باللسان؛ ولكن المعنى: أن أكثرهم -مع إظهارهم الإيمان بألسنتهم- مشركون.

وقد يطلق على المظهر ذلك بلسانه اسم مؤمن، ولا يجوز أن يراد بذلك المدح، ولكنْ الاسْمُ الجارى على الفعل؛ وعلى هذا قوله: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ [الممتحنة: ١٠].

ألا ترى أن هذا على ما يظهرْنَهُ بألسنتهن من الشهادتين.

ومثل قوله: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦] قوله: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾ [النحل: ٨٣]، ومثله: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] فى قول من ذهب إلى أنَّ الشرك: الظلم؛ واحتجَّ بقوله: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]. والمعنى فيهما: أنَّهم إذا سئلوا: مَنْ خلقهم: قالوا: الله. ثم يجعلون له شريكًا، وقال السُّدّىّ(١) فى قوله: ﴿وَلَٰكِن لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٤٦]: القليل قولهم: الله ربنا، والجنة حقّ، والنَّار حقّ. فهذا قليل من إيمانهم، والقليل ليس بشىء.

فهذا مِثْل ما تقدَّم من أنَّه عبارة عن الفعل، وليس بمدح؛ كقوله: ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ فَضْلًا كَبِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤٧]؛ فـ: ﴿قَلِيلًا﴾ على قول السُّدّىّ وصف مصدر محذوف تقديره: فلا يؤمنون إلّا إيمانًا قليلًا، وهذا أوجه من أن يحمل القليل على أنَّهم ناس؛ لأن ﴿قَلِيلًا﴾ مفرد، وفى التنزيل: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ﴾ [الشعراء: ٥٤] إلّا أنَّه قد جاء فعيل مفردًا يراد به الكثرة؛ كـ«فعول»؛ نحو قوله: ﴿وَحَسُنَ أُو۟لَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩] وقال: ﴿وَلَا يَسْـَٔلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا . يُبَصَّرُونَهُمْ﴾

(١) السّدّى: إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبى كريمة الإمام المفسر، أبو محمد الحجازى ثم الكوفى الأعور السّدّى، أحد موالى قريش. حدّث عن أنس بن مالك، وابن عباس، وعبد خير الهمدانى، ومصعب بن مسعد، وأبى صالح باذام، ومرّة الطّيّب، وأبى عبد الرحمن السّلمى، وعدد كثير. حدث عنه شعبة، وسفيان الثورى، وزئدة، وإسرائيل، والحسن بن حىّ، وأبو عوانة، والمطلب بن زياد، وأسباط بن نصر، وأبو بكر بن عياش، وآخرون. وورد عنه أنه رأى أبا هريرة، والحسن بن على. قال النسائى: صالح الحديث. وقال يحيى ابن سعيد القطان: لا بأس به. وقال أحمد بن حنبل: ثقة، وقال مرّةً: مقارب الحديث.
قال خليفة بن خياط: مات إسماعيل السّدى فى سنة سبع وعشرين ومائة.
ينظر: سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٦٤ - ٢٦٥).

[المعارج: ١٠] فدلَّ عود الذِكْر مجموعًا إلى القبيلين على أنَّه أُريد بهما الكثرة.

وقال رؤبة: [من الرجز]

دَعْهَا فَمَا النَّحْوِيُّ مِنْ صَدِيقِهَا[١]

فإن جعلت القليل ناسًا، وجب ألا يكونوا دخلوا فى اللعن؛ فيكون: ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ استثناء من قوله: ﴿لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٤٦].

ويجوز أن يكون الاستثناء من قوله: ﴿فَلَا يُؤْمِنُونَ﴾، ويكون قولهُ: ﴿لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ﴾ واقعًا على الكفار منهم دون المُسْتَثْنَين.

وما قاله السُّدِّى هو القول: لأنَّه [قد][٢] قال: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٨]، و«ما» زائدة، والمعنى[٣]: يؤمنون قليلًا، أى: إيمانًا قليلًا.

وأمّا قوله: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧] فليس المعنى على: ما أنت بمصدِّق لنا ولو كنا صادقين عندك؛ لأنَّ الأنبياء لا تكذِّب الصادقين، ولكن المعنى: ما أنت واثقًا، ولا غير خِائف الكذب فى قولنا؛ ولو كنّا على الحقيقة صادقين عندك، لمَا خَلَونا من ظِنَّةٍ منك[٤] وتُهمة لك أنّا قد[٥] كَذبناك؛ لفرط محبَّتك ليوسف وإشفاقك عليه. وهذا المعنى متعالَمٌ فى استعمال الناس. فـ «مؤمن» هنا مِن آمن، أى: صار ذا أمْن، أو صار ذا ثقة، فنفى ذلك، أى: فلا تثق بأن الأمر كما تُخبر ولا تسكنُ نفسك إليه.

وأمّا قوله: ﴿فَلَا يُؤْمِنُواْ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ [يونس: ٨٨] فإنَّ قوله: ﴿فَلَا يُؤْمِنُواْ﴾ فى موضع نصب بالعطف على قوله: ﴿ليضلوا عن سبيلك﴾ [يونس: ٨٨] فلا يؤمنوا. ولم يَعطوا الأموال ليضلوا ويكفروا، ولكن لمّا اختاروا ذلك، فصار إليه

---

(١) الرجز فى ملحق ديوانه ص(١٨٢)، والأغانى (٢٠/ ٣٢١)، وتخليص الشواهد ص(١٨٤)، وجمهرة اللغة ص(٦٥٦)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٥٧٣)، وشرح شواهد الشافية ص(١٣٩)، وبلا نسبة فى شرح شافية ابن الحاجب (٢/ ١٤٠)، وشرح المفصل (٥/ ٤٩)، والمحتسب (١/ ٣١٧).

والشاهد فيه: أنّ «صديقًا» جاء جمعًا؛ لأنّ «من» للتبعيض، ولا يصحّ أن يكون «النحوىّ» بعض صديق واحد، بل يكون بعض الأصدقاء.

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى ب: فالمعنى.

(٤) زاد فى أ: فى.

(٥) فى أ: بأنا.

عاقبةُ أمرهم، كان بمنزلة قوله -تعالى-: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًاۗ﴾ [القصص: ٨]؛ لمَّا أدى التقاطهم إيَّاه إلى ذلك، وإن كان الالتقاط لغيره.

وأمَّا قوله: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِٱلْكِتَٰبِ كُلِّهِۦ﴾ [آل عمران: ١١٩]؛ [ففي قوله: ﴿وَتُؤْمِنُونَ بِٱلْكِتَٰبِ كُلِّهِۦ﴾][١] إنباء عن كون المؤمنين على خلاف صفةِ من ذكر في قوله: ﴿وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾ [النساء: ١٥٠]، وفي قوله: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١].

وأمَّا قولنا في صفة[٢] القديم -سبحانه-: «المؤمن المهيمن» فإنَّه يحتمل تأويلين:

أحدهما: أن يكون من «أَمِنَ» المتعدى إلى مفعول، فنقل بالهمزة، فتعدى إلى[٣] مفعولين؛ فصار من: «أمن زيد العذاب»، و: «آمنته العذاب»، فمعناه: المؤمن عذابَه من لا يستحقه. وفي هذه الصفة وصف القديم -عز وجل-[٤] [بالعدل][٥]؛ كما قال: ﴿قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِۚ﴾ [آل عمران: ١٨].

والآخر: أن يكون معناها المصدق، أي: المصدق الموحِّدين له على توحيدهم إياه؛ يدل على ذلك قوله: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨].

ألا ترى أنَّ الشاهد مصدق لما يشهد به؛ كما أنَّه مصدق من يشهد له، فإذا شهد- سبحانه- بالتوحيد، فقد صدَّق الموحدين.

فأمَّا قوله «المهيمن» فقال أبو الحسن في قوله: ﴿وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِۖ﴾ [المائدة: ٤٨]: إنَّه الشاهد، وقد روى في التفسير: أنه الأمين.

حدثنا أحمد بن محمد البصرى قال: حدثنا المؤمل[٦] قال: حدثنا إسماعيل[٧]،

---

(١) سقط في أ.
(٢) في ب: وصف.
(٣) في ب: بإلى.
(٤) في ب: سبحانه.
(٥) سقط في أ.
(٦) مؤمّل بن هشام اليشكرى البصرى. عن ابن عليّة وأبى معاوية وطائفة. توفى سنة ثلاث وخمسين ومائتين.
ينظر: الخلاصة (٣/ ٧٣).
(٧) إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم، الأسدى القرشى مولاهم، أبو بشر البصرى ابن عليّة، وهى أمّه مولاة لبنى أسد ابن خزيمة -أيضًا- الحافظ أحد الأئمة الأعلام. عن أيوب وعبد العزيز ابن رفيع وروح بن القاسم ويحيى بن سعيد التّيمى وخلق. وعنه: إبراهيم بن طهمان وأحمد =

عن أبي رجاء[(١)]، قال: سألت الحسن [عن][(٢)]: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨] قال: مصدقًا بهذه الكتب وأمينًا عليها.

والمعنيان متقاربان.

ألا ترى أن الشاهد أمين فيما يشهد به؟! فهذا التأويل موافق لما جاء فى التفسير من أنّه الأمين.

وإن جعلت الشاهد خلاف الغيبة، كان بمنزلة قوله: ﴿لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَىْءٌ﴾ [غافر: ١٦]، و: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [سبأ: ٣]، وقال: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٨].

وقالوا: إنه: مفيعل من الأمان، مثل: مبيطر[(٣)]، وأبدلت من الفاء التى هى همزة الهاء؛ كما أبدلت منها فى غير هذا الموضع.

وروى اليزيدى أبو عبد الله عن أبى عبيدة قال: لا يوجد [مثل][(٤)] هذا البناء إلا [فى][(٥)] أربعة أشياء: مبيطر، ومصيطر، ومبيقر[(٦)]، ومهيمن.

= وابن راهويه وعلى بن حجر وخلق كثير. قال شعبة: ابن عليّة ريحانة الفقهاء. قال أحمد: إليه المنتهى فى التثبت. وقال ابن معين: كان ثقة مأمونًا ورعًا تقيًا. قال عمرو بن زرارة: صحبت ابن علية أربع عشرة سنة فما رأيته ضحك فيها. قال الفلّاس: ولد سنة عشر ومائة، ومات سنة ثلاث وتسعين.
ينظر: الخلاصة (١/ ٨٣).

(١) محمد بن سيف الأزدى الحدّانى - بضم المهملة الأولى - أبو رجاء البصرى. عن الحسن وعكرمة وجماعة. وعنه: شعبة ويزيد بن زريع وجماعة. وثقه ابن معين.
ينظر: الخلاصة (٢/ ٤١٣).

(٢) سقط فى ب.

(٣) مبيطر: اسم فاعل من «بيطر»، يقال: بيطر الدابة، أى: شق حافرها؛ ليعالجها، ومن ثم فالمبيطر: هو الذى يقوم بعلاج الدواب.

(٤) سقط فى أ.

(٥) سقط فى ب.

(٦) مبيقر: اسم فاعل من بيقر، يقال: بيقر، أى: هاجر من أرض إلى أرض، وهجر البادية إلى الحضر، وتعب وكل، وهلك، وأفسد، ويقال: بيقر فى ماله، أى: أسرع فى إفساده، وحرص على جمع المال ومنعه. وبيقر، أى: شك فى الشىء وتحير. وبيقر الفرس، أى: قام على طرف حافر يده. وبيقر فى العدو، أى: أسرع فيه مطأطئًا رأسه. وبيقر المكان: اتخذه منزلًا.
ينظر: المعجم الوسيط (بقر).

قال أبو على: وليست الياء للتصغير، إنما هى التى لحقت فَعَل فألحقته[(١)] بالأربعة، نحو: دحرج وإن كان اللفظ قد وافق اللفظ.

وأما قولهم: الأَمَان فإنّه -وإن كان اسمَ حَدَث، وكان بزنة الجَمَال والذَّهَابِ والتَّمام- فقد صار كأنَّه لكثرته فى الاستعمال خارجًا عن أحكام المصادر.

ألا ترى أن قولهم: أعطيته أمانًا، ولك الأمان -صار بمنزلة الكف والمتاركة؛ فكأنَّه لما خرج بذلك عن بابه، صار بمنزلة قولهم: «لله درُّك» الذى زعم أنّه بمنزلة قولهم: «لله بلادك»؛ فلذلك لا تكاد تجده مُعمَلًا إعمال المصادر.

قال بعض المتأولين فى قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]، أىْ: يُؤْمِنُون إذا غابوا عنكُم، ولم يكونوا كالمنافقين الذين يقولون: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤].

ويقوى ما ذهب إليه هذا المتأول قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِٱلْغَيْبِ﴾ [الأنبياء: ٤٩] وقوله: ﴿وَخَشِيَ ٱلرَّحْمَٰنَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [يس: ١١].

وقال الهذلى: [من الطويل]

أَخَالِدُ مَا رَاعَيْتَ مِنْ ذِى قَرَابَةٍ فَتَحْفَظَنِى بِالغَيْبِ أَو بَعضِ مَا تُبْدِى[(٢)]

فالجارُّ والمجرور فى موضع حال، أى: تحفظنى غائبًا، ويخشون ربَّهم غائبين عن مَرآة الناس لا يريدون بإيمانهم تصنعًا لأحد، ولا تقربًا إليه رجاء المنالة[(٣)]، ولكن يخلصون إيمانهم لله تعالى.

ويجوز فيها وجه آخر، وهو أن هذه الآية كأنَّها إجمال ما فصل فى قوله: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، والموصوفون فيها خلاف من وصف فى قوله: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦]؛ فكفرهم بالملائكة ادعاؤهم إياهم بنات، كما وُبِّخُوا فى قوله: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾ [الزخرف: ١٦].

وقوله: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩] وكفرُهُم بالكتب: إنكارُهم لها فى قوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن

(١) فى ب: وألحقته.
(٢) ينظر ديوان الهذليين (١/ ١٥٩)، شرح أبيات المغنى (٧/ ١٣٥).
(٣) فى ب: لمنالة.

شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١] وكفرهم بإرسال الرسل: [إنكارهم][(١)] إرسالهم بنحو قوله- تعالى-: ﴿وَلَئِنْ أَطَعْتُم بَشَرًا مِّثْلَكُمْ﴾ [المؤمنون: ٣٤] وقوله[(٢)]: ﴿أَهَٰذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، وكفرهم بالآخرة: قولهم: ﴿لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي﴾ [سبأ: ٣].

فكل هذه الأمور غيب قد أنكروه ودفعوه فلم يؤمنوا به، ولم يستدلوا على صحته؛ فقال -تعالى-: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] أى: بهذه الأشياء التى كفر بها هؤلاء الذين ذكر كفرهم بها عنهم، وخصهم بالإيقان بالآخرة فى قوله: ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤] وإن كان الإيمان بالغيب قد شملها لما كان من كفر المشركين [بها][(٣)] وجحدهم إياها فى نحو ما حكى عنهم [من قولهم][(٤)]: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [الجاثية: ٢٤] فكان [فى][(٥)] تخصيصهم بذلك مدح لهم.

ونظير ذلك -فى أنَّه خصَّ بعدما عمّ- قوله: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١] فعم بقوله: «خلق» جميع مخلوقاته، ثم خص فقال: ﴿خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ [العلق: ٢] ويَقْرُبُ من هذا قوله: ﴿الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ حيث أريد تخصيص المسلمين بالكرامة فى قوله: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٣] فالباء على هذا الوجه ليست فى موضع الحال؛ كما كانت كذلك فى الوجه الأول؛ ولكنه فى موضع نصب بأنه مفعول [به][(٦)]؛ كما أنها مفعول فى قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٨]، و﴿إِنِّي آمَنتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [يس: ٢٥] والغيب: ما غاب عنك فلم تشهده، وقال: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [التغابن: ١٨].

قال[(٧)] أبو زيد: «بدا[(٨)] غيّبان العود»، إذا بدَت عروقه التى تغيبت منه، وذلك إذا

(١) سقط فى ب.
(٢) فى أ: وقولهم.
(٣) سقط فى أ.
(٤) فى أ: فى قوله.
(٥) سقط فى أ.
(٦) سقط فى أ.
(٧) فى أ: وقال.
(٨) فى ب: بدأ.

أصابه البُعاق من المطر؛ فاشتد السيل، فحفر أصول الشجر حتى تظهر عروقه.

وقوله: ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [هود: ١٢٣] مصدر مضاف إلى المفعول على الاتساع؛ فحذف حرف الجر؛ لأنَّك تقول: غبت فى الأرض، وغبت ببلد كذا؛ فتعديه بحرف الجر؛ فحذف الحرف وأضيف المصدر إلى المفعول به فى المعنى نحو: ﴿مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]، و: ﴿بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾ [ص: ٢٤]. ويحتمل وجهين:

أحدهما: ذوو غيب السموات والأرض، أى: ما غاب فيهما[١] من أولى العلم[٢] وغيرهم؛ كقوله: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤].

والآخر: أن يكون المعنى: ولله علم غيب السموات؛ ويدل على ذلك قوله: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٦]، و: ﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [المؤمنون: ٩٢].

وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ ثُمَّ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ ثُمَّ ٱزْدَادُوا۟ كُفْرًا﴾ [النساء: ١٣٧]، يعنى به: المنافقين. والإيمان[٣] الأول: دخولهم فى الإسلام وحقنهم الدماء والأموال[به][٤]، وكفرهم بعدُ: نفاقهم، وأن باطنهم على غير ظاهرهم، وإيمانهم بعدُ؛ يقيهم نفاقهم بقولهم: ﴿قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا﴾ فى قوله: ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ١٤]؛ فهذا الإظهار منهم للإيمان[٥] ثانية يدخلون به فى حكم الإسلام بعد الكفر؛ كما أنَّ من جاء من المؤمنات مظهرات للإسلام داخلاتٌ فى حكمه.

وقال: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠] فعُلِمْنَ مؤمنات بما أظْهَرْنَهُ من ذلك؛ فكذلك هؤلاء يكونون مؤمنين بإظهارهم الإيمان بعد ما عُلِمَ منهم من النفاق.

وكفرهم بعد هذا الإيمان الثانى قولهم: إذا خلَوا إلى أصحابهم[٦] ﴿إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤]، فما ازدادوه من الكفر إنَّما هو بقولهم: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤]؛ فهذا زيادة فى الكفر.

---

(١) فى ب: فيها.
(٢) فى ب: الغيب.
(٣) فى أ: فالإيمان.
(٤) سقط فى ب.
(٥) فى أ: الإيمان.
(٦) فى أ: شياطينهم.

ويدل على أن المستهزئ باستهزائه كافرٌ فيزداد به كفرًا إلى كفره قوله: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ﴾، وقال: ﴿إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلُهُمْ﴾ فإذا كان المُجَالِسُ[1] مثلهم -وإن لم يظهر ذلك ولم يعتقده- فالقائل لذلك أشد ذهابًا فى الكفر.

[بسم الله][2]

الإعراب

لا تخلو الألف فى «آمن» من أن تكون زائدة أو منقلبة، وليس فى القسمة أن تكون أصلًا:

فلا يجوز أن تكون زائدة؛ لأنّها لو كانت كذلك، لكانت[3] فاعَل، ولو كانت[4] فاعل، لكان مضارعه: يفاعل، مثل: يقاتل ويضارب فى مضارع قَاتَلَ وضَارَب؛ فلما كان مضارع «آمن»: «يؤمن»؛ دلَّ ذلك على أنّها غير زائدة.

فإذا لم تكن زائدة، كانت منقلبة، وإذا كانت منقلبة، لم يخل انقلابها من أن يكون عن الواو أو عن الياء أو عن الهمزة:

فلا يجوز أن تكون منقلبة عن الواو؛ لأنها فى موضع سكون، وإذا كانت فى موضع سكون، وجب تصحيحها، ولم يجز انقلابها، وبمثل هذه الدلالة لا يجوز أن تكون منقلبة عن الياء، فإذا لم يجز انقلابها عن الواو ولا عن الياء، ثبت أنها منقلبة عن الهمزة؛ وإنما انقلبت عنها ألفًا؛ لوقوعها ساكنة بعد حرف مفتوح؛ فكما أنها إذا خففت فى: رأس، وفأس، وبأس، انقلبت ألفًا؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها، كذلك قلبت فى نحو: آمَنَ، وآجَرَ، وآتَى، وفى الأسماء: نحو: آدَر[5] وآخر وآدم، إلَّا أنَّ الانقلاب ههنا لزمها لاجتماع الهمزتين، والهمزتان إذا اجتمعتا فى كلمة، لزم الثانيةَ منهما القلبُ بحَسَب الحركة التى قبلها إذا كانت ساكنة؛ نحو: آمن، اوتمن، ايذن، ايتنا.

---

(١) فى ب: المجانس.
(٢) سقط فى أ.
(٣) فى ب: لكان.
(٤) فى ب: كان.
(٥) الآدر: المصاب بالأدرة، وهى انتفاخ الخصية؛ لانسكاب سائل فيها.
ينظر: المعجم الوسيط (أدر).

ومن ثم قلنا فى «آوى»: إن الفاء منها همزة.

ألا ترى أنَّها لا تخلو من أن تكونَ أفعلَ أو فاعلَ أو فَعلَى:

فلا يجوز أن تكون فاعل؛ لأنّ مثل: طَابَق، وتَابَل مصروف فى المعرفة، وقد منعوا: «آوى» الصرف؛ فعلم بذلك أنه ليس مثل: «طابق».

ولا يجوز أن يكون: «فَعلَى»؛ لأنَّه لو كان إياها، لكانت الألف فى موضع سكون، وإذا كانت فى موضع سكون، وجب صحتها وانتفى انقلابها، فلو كانت العين واوًا، لوجب إدغامها فى الواو التى هى لام؛ كما وجب إدغام: حَوَّاء وعَوَّاء، ولا يجوز أن تكون الألف منقلبة عن الياء مع وقوع واو بعدها؛ لأنَّ ذلك مرفوض فى كلامهم غير موجود.

فإن قلت: فقد جاء خَيوان فى اسم هذا الموضع الذى باليمن[١]:

فالقول فى ذلك: أنه فَيعال وليس بـ: فَعلان، وإنما منع الصرف؛ لأنه جعل[٢] اسمًا [للبقعة أو البلدة][٣]؛ فلا يجوز إذن أن يكون فَعلَى.

فإذا لم يجز أن يكون فَاعَل ولا فَعلَى ثبت[٤] أنَّه أَفعَل، وإنَّما لم يصرف؛ [لأنه على زنة][٥] الفعل، وأنَّه علم؛ فهو مثل: آمن، ولو نكر -كما نَكروا عِرْسًا فى ابن عِرْس- لكان القياس صرفه.

فأمّا قراءة من قرأ: ﴿آتَينَا بها﴾ [الأنبياء:٤٧] فإنَّما هو: «فَاعَلْنا» وليس بـ «أفْعَلْنَا»، ولو كان «أفعلنا» لم تدخل الباء.

ألا ترى أنك تقول: جئت به، فإذا عديت بالهمزة قلت: أجأته، ولم تقل: أجأت به. وفى التنزيل: ﴿فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ﴾ [مريم:٢٣]؛ فكذلك قوله: ﴿أَتَيْنَا بِهَاۗ﴾ [الأنبياء: ٤٧]. لو كان: «أَفعَل»، لم يحتج إلى الباء.

[وكذلك][٦] تقول: أبى زيدٌ شُرْبَ الماء، فإذا فعلت أنت به الإباء، قلت: آبيته،

---

(١) ينظر: معجم البلدان لياقوت (خيوان).
(٢) فى ب: يجعل.
(٣) فى ب: لبقعة أو بلدة.
(٤) زاد فى أ: بهذا.
(٥) فى ب: لوزن.
(٦) سقط فى أ.

ولا تقول(١): آبَيْتُ به.

قال: [من البسيط]

قَدْ أُوبِيَتْ كُلَّ مَاءٍ فَهْىَ صَادِيَةٌ مَهْمَا تُصِبْ أُفُقًا مِنْ بَارِقٍ تَشِمِ(٢)

فإن قلت: فقد قرأ بعضهم: ﴿يُذْهِبُ بِالأَبْصَار﴾ [النور:٤٣]، فأثبت الباء مع النقل بالهمزة، فهلا أجزت فى: ﴿آتينا بها﴾ أن تكون: «أفعلنا بها» ولا تكون: «فاعلنا». فإنّ ما ذكرته هو قياس هذا القول، إلا أن الحمل عليه والردّ إليه ينبغى ألّا يجوز ما وجد عنه مندوحة.

فأمّا آجَرَ فهو فاعل؛ لأنّك تقول فى المضارع: يؤاجر، مثل: يقاتل، ولو كان أفعل، لكان يُؤْجِر. والذى جاء فى التنزيل من ذلك على «فَعَل»؛ لأنّ المضارع «يفعل» فى قوله: ﴿عَلَىٰٓ أَن تَأْجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٍۖ﴾ [القصص: ٢٧].

فأمّا حجة من قرأ: ﴿يؤمنون﴾ بتحقيق الهمز؛ فلأنّه إنّما كان ترك الهمز فى «أومن» لاجتماع الهمزتين؛ كما أنّ تركها فى «آمن» كذلك، فلما زال اجتماعهما مع سائر حروف المضارعة سوى الهمزة، ردّ الكلمة إلى الأصل فهمز؛ لأنّ الهمزة من الأمن والأمَنة: فاء الفعل.

ومما يقوى الهمز فى ذلك: أنّ من تركها إنّما يقلبها واوًا ساكنة، وما قبلها، متحرك بالضم، والواو الساكنة إذا انضم ما قبلها فقد استجازوا قلبها همزة.

قال محمد بن يزيد: أخبرنى أبو عثمان قال: أخبرنى الأخفش قال: كان أبو حية النُّميرى يهمز كل واو ساكنة قبلها ضمة.

وينشد: [من الوافر]

لَحُبُّ الْمُؤْقِدَانِ إِلَيَّ مُؤْسَى ....(٣)

---

(١) فى أ: تقل.

(٢) البيت لساعدة بن جؤية فى خزانة الأدب (٨/ ١٦٣ - ١٦٦)، والدرر (٥/ ٧٠)، وشرح أشعار الهذليين (٣/ ١١٢٨)، وشرح شواهد الإيضاح ص(١٥٠)، وشرح شواهد المغنى (١/ ١٥٧، ٢/ ٧٤٣)، ولسان العرب (أبى)، (صوى)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٧/ ٢٦٢)، وخزانة الأدب (٩/ ٢٦)، ومغنى اللبيب (١/ ٣٣٠)، وهمع الهوامع (٢/ ٥٧).

(٣) صدر بيت لجرير، وعجزه:

.... وجعدة إذ إضاءهما الوقود

ينظر: ديوانه ص(٢٨٨)، والأشباه والنظائر (٢/ ١٢، ٨/ ٧٤)، والخصائص (٢/ ١٧٥، =

وتقدير ذلك: أن الحركة لما كانت تلى الواو فى «مُؤسَى» صارت كأنها عليها، والواو إذا تحركت بالضمة، أبدلت منها الهمزة.

ومثل إبدالهم من الواو الساكنة المضموم ما قبلها الهمزة: استجازتُهُم الإمالة فى: مقلات، ومصباح؛ حيث كانت الكسرة كأنَّها على المستعلى، فصارت[١] مثل: قِفَاف وصِفَاف، فإذا جاز إبدال الهمزة من الواو التى ذكرنا واجتلابها، وإن لم تكن من الكلمة، فالهمزة التى هى أصل فى الكلمة أولى بالتقرير، وألّا تبدل[٢] منها الواو.

وحجة من لم يهمز أن يقول: [إنّ][٣] هذه الهمزة قد لزمها البدل فى مثالين من الفعل الماضى والمضارع، فالماضى نحو: آمَنَ[٤]، والمضارع نحو: أُومِن، ولم يجز تحقيقها فى هذه المواضع. وهذا القلب الذى لزمها فى المثالين إعلال لها، والإعلال إذا لزم مثالًا أتبع سائر الأمثلة العارية من الإعلال[٥]؛ كإعلالهم: يقوم لـ: قام، وإعلالهم: يُكْرِم من أجل أكْرَمَ، وأَعِدُ لـ: يَعِدُ؛ فوجب على هذا أن يختار ترك الهمز فى: ﴿يؤمنون﴾؛ اعتبارًا لما أرينا من الإعلال ليَتبع قولهم: ﴿يؤمنون﴾ فى الإعلال المثالين الآخرين لا على التخفيف القياسى فى نحو: جُونَة فى جُؤْنة، وبوس فى بُؤْس.

فإن قلت: فهلّا لم يجز غير القلب والتخفيف؛ كما لم يجز إلّا الإعلال فيما شبهته به وإلزامُه الحذف والقلب؟.

فالقول: إن القياس على ما أريناك.

ولم يلزم ما شبهنا به [من][٦] الحذف والقلب فى كل موضع.

= ١٤٦/٣، ١٤٩، ٣١٩)، وشرح شواهد الشافية ص(٤٢٩)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٩٦٢)، والمحتسب (٤٧/١)، وبلا نسبة فى سر صناعة الإعراب (٧٩/١)، وشرح شافية ابن الحاجب ص(٢٠٦)، ومغنى اللبيب (٢/ ٦٨٤)، والمقرب (١٦٣/٢)، والممتع فى التصريف (٩١/١، ٣٤٢، ٥٦٥/٢).

والشاهد فيه: همز الواو فى «المؤقدين» و «مؤسى»؛ لأنه قدّر ضمّة الميم على الواو، وهذا غير قياسى.

(١) فى ب: فصار.
(٢) فى ب: يبدل.
(٣) سقط فى أ.
(٤) فى ب: آمن وأومن.
(٥) فى أ: الاعتلال.
(٦) سقط فى أ.

ألا ترى أنّهم إذا قالوا: يُوعَد، و: ما أقْوَلَهُ، و: أَقْوِل بزيد، و: يُؤَكرَمُ في الشعر، وأُهَرِيق - لم يلزم الحذف والقلب.

وحدثنا على بن سليمان أن أحمد بن يحيى أخبرهم: يقال: قد اتَّمَن فلانٌ فلانًا، وقد اتَّمنته[1]، والأصل: ايتمن وايتمنته، ثم أدغمت الياء فى التاء، فشددت التاء. وفى الائتمام: قد اتَّمَمْت به مفتوح التاء.

هذا لفظ أحمد بن يحيى، واستثبتُّ أبا الحسن فى ذلك، فأثبته وصحَّحه، ولم أعلم لأصحابنا فى هذه المسألة نصًا. وقياس قولهم عندى: أن الإدغام فيها لا يجوز؛ لأنَّ الياء غير لازمة؛ فلا يكون مثل اتّسر واتعد.

ألا ترى أنّهم قالوا: لو بنيت مثل: افْعَل أو افعِل من أويت، لقلت: إيَّا وإيِّى، فقلبت الفاء ياء وأدغمتها فى الواو؛ كما تدغم فيها الياء التى من نفس الكلمة، وقالوا: لو بنيت مثل: افعوعل من أويت، لقلت: ايوَوَّى وايوَيَّا، على قول أبى الحسن، ولم تدغم الياء المنقلبة عن[2] الهمزة التى هى فاء فى الواو التى هى عين؛ لأنَّها غير لازمة؛ فكذلك الياء فى «ائتمنته» غير لازمة؛ لأنَّك إذا أسقطت همزة الوصل فى الدرج، نحو: قد ائتمن - رجعت الهمزة، وإذا لم يدغموا نحو: نُوى ورُوْيا، إذا خففوا الهمزة مع لزوم الواو فى قول أهل التخفيف، فألا يدغم ائتمن ونحوه أجدر.

فإن قلت: فقد أدغم قوم «رويا» فقالوا: رُيّا:

فالقول: إن الإدغام فى هذا أشبه؛ لما ذكرنا من لزومها، وتلك لما لم تلزم، كانت بمنزلة المنفصل؛ على أن أبا الحسن يحمل «رُيّا» فيمن أدغم على القلب؛ نحو: أخطيت فى اللام.

ويقوى ذلك: أن بعضهم كسر الفاء منها فقال: «رِيّا»، كما قالوا فى: «لُيّ»: لِيّ.

فإن قلت: فهل يجوز الإدغام فى المصدر من قوله: ﴿ءَاوَىٰٓ إِلَيۡهِ أَخَاهُۖ﴾ [يوسف: ٦٩]؟

---

(١) فى ب: ايتمنه.
(٢) فى أ: من.

فالقول إن ترك إدغام ذلك وامتناعه على قول الخليل(١) بيّن.

ألا ترى أنّه لم يدغم: أُووِمَ ولا يُووَمُ [و](٢) شبهه بسُوِير، فألّا يدغم هذا أجدر؛ لأنّها لما أبدلت ولزم إبدالها، صارت بمنزلة الألف الزائدة حتى أبدلت منها الواو فى التكسير؛ كما أبدلت من ألف: «ضارب»؛ فقالوا: أوادم(٣)؛ كما قالوا: ضوارب.

ومن قال: أُيِّمَ، وخالف الخليل، فينبغى ألّا يدغم هذا؛ لما ذكرنا من مشابهتها الزيادة، ولأنَّه مثل ما تركت العرب إدغامه فى(٤) قولهم: ديوان.

ألا ترى أنها أبدلت لاجتماع الهمزتين(٥)؛ كما أبدلت فى «ديوان»؛ لاجتماع المثلين، وكراهَةُ ذلك لأنّ كل واحد من الأمرين يتوصل به إلى إزالة المثلين، كما يتوصل بالآخر.

فأما قول الشاعر: [من البسيط]

جَيْش الْمِحَمَّيْنِ حَشَّ النَّارَ تَحْتَهُمَا غَرْثَانُ أَمْسَى بِوَادِ مُؤْهِبِ الْحَطَبِ(٦)

فمن أخذه من الأهبة والتأهب، همز -إن شاء- ومن أخذه من وهب، وجعل الفاء واوًا(٧)، لم يهمز، إلّا على قول من قال: مُؤْسَى، وقد تُؤُوِّل البيت على الأمرين جميعًا.

---

(١) قال سيبويه: وسألته - أى: الخليل -: كيف ينبغى له أن يقول: «أفعلت» فى القياس من «اليوم» - على من قال: أطولت وأجودت:- فقال: أيّمت، فتقلب الواو ههنا كما قلبتها فى «أيام». وكذلك تقلبها فى كلّ موضع تصح فيه ياء «أيقنت». فإذا قلت: أُفْعِل ومُفْعَل، ويُفْعَل، قلت: أُووِمَ ويُووَم ومُووَم؛ لأنّ الياء لا يلزمها أن تكون بعدها ياء كـ«فعّلت» من «بعت»، وقد تقع وحدها. فكما أجريت «فيعلت» و«فوعلت» مجرى «بيطرت» و«صومعت»، كذلك جرى هذا مجرى «أيقنت». وإذا قلت: «أفعل» من «اليوم»، قلت: أيّم؛ كما قلت: أيام. فإذا كسّرت على الجمع همزت فقلت: أيائم؛ لأنّها اعتلت ههنا كما اعتلّت فى «سيّد». والياء قد تستثقل مع الواو؛ فكما أجريت «سيّدًا» مجرى «فوعل» من «قلت»، كذلك تجرى هذا مجرى «أوّل».
ينظر: الكتاب (٤/ ٣٧٤).

(٢) سقط فى أ.

(٣) زاد فى أ: وأواخر.

(٤) فى أ: من.

(٥) زاد فى أ: المثلين.

(٦) البيت بلا نسبة فى أساس البلاغة (وهب).

(٧) فى ب: الواو.

اختلفوا فى قوله -عز وجل-(١): ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [٦]:

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو: ﴿آأَنْذَرْتَهُمْ﴾ بهمزة مطولة(٢)؛ وكذلك ما أشبه ذلك فى كل القرآن، مثل: ﴿ءَاانت قُلتَ لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ١١٦]، و: ﴿أَاءِلَٰهٌ مع الله﴾ [النمل: ٦٠]، و﴿أَائِنَّكُم﴾، وما كان مثله، وكذلك كانتْ قراءةُ الكسائى إذا خفف.

غير أن مدَّ أبى عمرو فى: ﴿آأَنذَرتَهُم﴾ أطول من مدّ ابن كثير؛ لأنّ من قوله أنّه يُدخل بين الهمزتين ألفًا، وابن كثير لا يفعل ذلك.

واختلف عن نافع فى إدخال الألف بين الهمزتين:

وأمّا عاصم، وحمزة، والكسائى - إذا حقق - وابن عامر فبالهمزتين ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ وما كان مثله فى القرآن من الهمزتين فى الكلمة الواحدة: فهو بتحقيق الهمزتين، وبتخفيف إحداهما، وبإدخال الألف بينهما.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]:

الكفر: خلاف الشكر؛ كما أن الذمّ خلاف الحمد؛ فالكفر(٣): ستر النعمة وإخفاؤها، والشكر: نشرها وإظهارها، وفى التنزيل: ﴿وَٱشْكُرُواْ لِى وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ [البقرة: ١٥٢]، وفيه: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِى لَشَدِيدٌ﴾ [إبراهيم: ٧].

وقال: [من الكامل]

... ... فِى لَيْلَةٍ كَفَرَ النُّجُومَ غَمَامُهَا(٤)

وقالوا: كَفَرَ كُفْرًا وكُفورًا، كما قالوا: شكر شكرًا وشكورًا.

---

(١) فى ب: جل وعز.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٢٨)، الإعراب للنحاس (١/ ١٣٤)، البحر المحيط (١/ ٤٧)، التبيان للطوسى (١/ ٦١)، التيسير للدانى (٣١، ٣٢)، تفسير القرطبى (١/ ١٨٥)، الحجة لابن خالويه (٦٥، ٦٦)، الحجة لأبى زرعة (٨٦)، السبعة لابن مجاهد (١٣٤)، الغيث للصفاقسى (٧٧)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٢٦)، المجمع للطبرسى (١/ ٤١).

(٣) فى أ: والكفر.

(٤) عجز بيت للبيد، وصدره:

يعلو طريقة متنها متواتر ....

ينظر: ديوانه ص(٣٠٩)، وجمهرة اللغة ص(٧٨٧)، وكتاب الجيم (٣/ ١٦٨)، وبلا نسبة فى المخصص (١٢/ ٢٣٨).

وفى التنزيل: ﴿لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾ [الفرقان: ٦٢]، [وقال]:[1] ﴿اعْمَلُوا آلَ دَاوُودَ شُكْرًا﴾ [سبأ: ١٣]، وقال -تعالى-: ﴿فَأَبَىٰ أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الإسراء: ٨٩]، وقالوا: الكفران، وقال: ﴿فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ﴾ [الأنبياء: ٩٤].

وقال الأعشى: [من المتقارب]

وَلَا بُدَّ مِنْ غَزْوَةٍ فِى الرَّبِيعِ حَجُونٍ تُكِلُّ الْوَقَاحَ الشَّكُورَا[2]

قال أحمد بن يحيى: الشَّكور: السريع القبول للسِّمَن.

قال أبو على: فكأن سرعة قبوله لذلك إظهار للإحسان إليه والقيام عليه.

وقالوا: أشكَرُ من بَرْوَقَة[3].

وأمّا قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾: فإنّ السواء والعدل والوسط والقصد والنَّصَف: ألفاظ يقرب بعضها من بعض فى المعنى.

قالوا للعدل: السواء.

قال زهير: [من الوافر]

أَرُونَا خُطَّةً لَا خَسْفَ فِيهَا يُسَوِّى بَيْنَنَا فِيهَا السَّوَاءُ[4]

وأنشد أبو زيد لعنترة: [من الطويل]

أَبِينَا فَلَا نُعْطِى السَّوَاءَ عَدُوَّنَا قِيَامًا بِأَعْضَادِ السَّرَاءِ المُعَطَّفِ[5]

والسواء: وسط الشىء.

وفى التنزيل: ﴿فَرَآهُ فِى سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٥٥].

وقال عيسى [بن عمر][6]: ما زلت أكتب حتى انقطع سوائى. والسواء: ليلة النصف من الشهر. وقالوا: سِىّ بمعنى سواء؛ كما قالوا: قِىّ وقِوَاء، وقالوا: سِيَّان

---

(١) سقط فى ب.
(٢) وهو فى ديوانه ص(١٤٩)، ولسان العرب (شكر)، (حجن)، (غزا)، وتهذيب اللغة (٦/ ٢٩٣)، ومقاييس اللغة (٣/ ٢٠٨)، وتاج العروس (شكر)، (حجن)، وبلا نسبة فى لسان العرب (رهب). ويروى: «المصيف رهب» بدلًا من «الربيع جحون».
(٣) البروقة: شجرة تخضرّ بالسحاب إذا نشأ قبل أن يمطر. ينظر: جمهرة الأمثال (١/ ٤٦٢).
(٤) ينظر: ديوانه ص(٨٤)، ولسان العرب (سوا)، والمخصص (١٢/ ١٦٠)، وتهذيب اللغة (١٣/ ١٢٦)، وتاج العروس (سوا). ويروى: «أرونى» بدلًا من «أرونا».
(٥) ينظر: ديوانه ص(٢٣١)، والمخصص (١٢/ ١٦٠)، وديوان المعانى (٢/ ٦٤)، ونوادر أبى زيد ص(١٢٢).
(٦) سقط فى أ.

فَثَنَّوْا، كما قالوا: مِثْلان. وقال [-عز وجل-][(١)]: ﴿تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ﴾ [النساء: ٤٢] فالمعنى: يَوَدُّون لو جعلوا والأرض سواء؛ كما قال: ﴿وَيَقُولُ ٱلْكَافِرُ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبًا﴾ [النبأ: ٤٠]، وقال: ﴿فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُم بِذَنۢبِهِمْ فَسَوَّىٰهَا﴾ [الشمس: ١٤] أى: سوى بلادهم بالأرض، وقال: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٧] أى: ونفسٍ وتسويتها، أى: وربِّ تسويتها، أو يكون: والذى سواها، أى: ونفس وخالِقِها؛ كما قال: ﴿ثُمَّ سَوَّىٰكَ رَجُلًا﴾ [الكهف: ٣٧] وقال: ﴿خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ﴾ [الانفطار: ٧] وقال: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّىَ بَنَانَهُۥ﴾ [القيامة: ٤] أى: نجعلها مع كفه صفحة[(٢)] مستوية لا شقوق فيها كخف البعير، فيعدم[(٣)] الارتفاق بالأعمال اللطيفة؛ كالكتابة والخياطة[(٤)] والخرْز والصياغة، ونحو ذلك من لطيف الأعمال التى يستعان عليها بالأصابع.

قال أحمد بن يحيى: من أَيمانهم: «لا والذى شقَّهن خمسًا من واحدة». يريدون: الأصابع من الكف.

وقيل فى: ﴿نُّسَوِّىَ بَنَانَهُۥ﴾ [القيامة: ٤]: نردُّها كما كانت.

قالوا: وذُكِرت البنان؛ لأنّه قد ذكرت اليدان؛ فاختص منها ألطفها.

وقالوا: قوم أسواء، أى: مستوون.

وأنشد أبو زيد: [من البسيط]

هَلَّا كَوَصْلِ ابنِ عَمَّارٍ تُوَاصِلُنِى ... لَيْسَ الرِّجَالُ وَإِنْ سُوُّوا بِأَسْوَاءِ[(٥)]

فأسواء: ليس يخلو من أن يكون جمع سِيٍّ أو سواء، فإن كان جمع: سى فهو مثل: مِثْل وأمثال، ونِقْض وأنقاض، وجِلْف وأجلاف. وإن كان جمع سواء، فهو مِثْل ما حكاه أبو زيد من قولهم جَوَاد وأجواد. وحكى -أيضًا- فى الاسم: حَيَاءَ الناقة وأحياء، ولا يمتنع جمعه[(٦)]، وإن كانوا لم يثنوه كما لم يمتنعوا من جمعه على

(١) سقط فى أ.
(٢) فى أ: صفحه مع كفه.
(٣) فى ب: ويعدم
(٤) فى أ: كالخياطة والكتابة.
(٥) البيت لرافع بن هريم فى لسان العرب (سوا)، وبلا نسبة فى المخصص (١٢/ ٦٠).
(٦) فى أ: وجمعه.

سواسية.

فأمَّا قوله: ﴿وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ٥٨]:

فقال أبو عبيدة: يضم أولها ويكسر، مثل: طُوى وطِوى، قال: وهو المكان النِّصف فيما بين الفريقين.

وأنشد لموسى بن جابر الحنفى(١): [من الطويل]

وَإِنَّ أَبَـانَـا كَـانَ حَـلَّ بِـبَـلْدَةٍ سوًى بَيْنَ قَيْسٍ قَيْسِ عَيْلَانَ والْفِزْرِ(٢)

قال: الفِزْر: سعد بن زيد مناة بن تميم.

ومثل «سِوًى» فى أنَّه فِعَل جاء وصفًا قولهم: قومٌ عِدًى: للغرباء. فأمَّا عِدى للأعداء فزعم أحمد بن يحيى وغيره: أنَّهم يقولون فيه: عِدًى وعُدًى؛ فهذا مثل سِوى وسُوى فى وصف المكان.

وقال أبو الحسن فى قوله: ﴿مكانًا سِوى﴾: إنَّها قد تضم فى هذا المعنى. قال: «والممدوتان فى ذا المعنى أيضًا». يريد بالممدودتين: ما يذكره من أن فى سوى وسواء أربع لغات، منهم من يفتح أوله ويمده، ومنهم من يكسر أوله ويقصره.

قال: وهاتان لغتان معروفتان. قال: ومنهم من يكسر أوله ويمده، ومنهم من يضم أوله ويقصره. وهاتان اللغتان أقل من تينك، والمضمومة الأولى أعرفهما، وقال: مكانًا سِوًى، أى: عدل(٣).

وأنشد: [من الطويل]

وَإِنَّ أَبَـانَـا كَـانَ حَـلَّ بِـبَـلْدَةٍ سِوًى بَيْنَ قَيْسٍ قَيْسِ عَيْلَانَ وَالْفِزْرِ

يقول: عدل.

---

(١) موسى بن جابر بن أرقم بن مسلمة (أو سلمة) بن عبيد، الحنفى: شاعر مكثر، من مخضرمى الجاهلية والإسلام. من أهل «اليمامة»، كان نصرانيًّا يقال له: «أزيرق اليمامة»، ويعرف بابن «الفريعة» أو بابن «ليلى» وهى أمه. وفى حماسة أبى تمام عدة مختارات من شعره.
ينظر: الأعلام (٧/ ٣٢٠).

(٢) وهو لموسى بن جابر فى الأغانى (١١/ ٣١٨)، ولسان العرب (سوا)، وليحيى بن منصور الحنفى فى جمهرة اللغة ص(٧٠٧)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص(٣٢٦)، وشرح ديوان الحماسة للتبريزى (١/ ١٧١)، وبلا نسبة فى المخصص (١٥/ ١٥١)، والاشتقاق ص(٢٤٥).
ويروى: «وجدنا» بدلًا من «وإن».

(٣) زاد فى أ: قال.

وقال فى قول الشاعر: [من الخفيف]

لَوْ تَمَنَّتْ حَلِيلَتِى مَا عَدَتْنِى أَوْ تَمَنَّيْتُ مَا عَدَوْتُ سِوَاهَا(١)

يقول: ما عدوتُ قصدها، قال: والقصد والعدل مشتبهان.

وأنشد: [من الكامل]

وَلأَصْرِفَنَّ سِوَى حُذَيْفَةَ مِدْحَتِى لِفَتَى الْعَشِىِّ وَفَارِسِ الأَجْرَافِ(٢)

قال: يريد لأصرفنَّ قصده، أى: عن قصده، أو لأصرفنَّ إلى غيره، ولأنَّ سواه غيره.

كما قال حسان: [من الطويل]

أَتَانَا فَلَمْ نَعْدِلْ سِوَاهُ بِغَيْرِهِ نَبِىٌّ أَتَى مِنْ عِنْدِ ذِى الْعَرْشِ هَادِيَا(٣)

قال: يقول: لم نعدل سوى النبى ﷺ(٤) بغيرِ سواه، وغيرُ سواه هو هو.

فأمَّا قوله: [من الطويل]

.... وما قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا(٥)

فإنه عدَّى «قصدت» باللام، وإنْ كان يعدّى بـ: «إلى»، كما عدّوا «أوصَيْتُ وهديت» بهما فى نحو: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾[النحل:٦٨]، وفى أخرى: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة:٥] وقال: ﴿وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ [النساء:١٧٥] وقال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا﴾ [الأعراف:٤٣].

---

(١) ينظر: شرح أبيات المغنى (٣/ ٢٢١)، تفسير القرطبى (١١/ ٢١٣).

(٢) البيت لحسان بن ثابت فى ديوانه ص(٣٩٢)، وبلا نسبة فى لسان العرب (سوا) ومجمل اللغة (٣/ ٩٩). ويروى: «الأحزاب» بدلًا من «الأجراف».

(٣) البيت فى مغنى اللبيب (١/ ١٦٠)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى شرح شواهد المغنى (٢/ ٤٦١).

(٤) سقط فى ب.

(٥) عجز بيت للأعشى، وصدره:

تجانف عن جلّ اليمامة ناقتى ....

ينظر فى: ديوانه ص(١٣٩)، والأشباه والنظائر (٥/ ١٦٤، ١٧٢)، والأضداد ص(٤٤، ١٩٨)، وخزانة الأدب (٣/ ٤٣٥، ٤٣٨، ٤٤١)، والدرر (٣/ ٩٤)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٣٧)، والكتاب (١/ ٣٢، ٤٠٨)، ولسان العرب (جنف)، (سوا)، وبلا نسبة فى الإنصاف (١/ ٢٩٥)، وشرح المفصل (٢/ ٨٤)، والصاحبى فى فقه اللغة ص١٥٤، والمحتسب (٢/ ١٥٠)، والمقتضب (٤/ ٣٤٩)، وهمع الهوامع (١/ ٢٠٢).

فأما سواء: فإنها تستعمل ظرفًا، تقول: إنَّ سواءك زيدًا، كما تقول: إن عندك زيدًا، فجعله الشاعر اسمًا فى قوله: «لِسَوائِكا»، وجعله بمنزلة «غير»؛ إذْ كانت بمعناها؛ وإذا كانت كذلك، أجمع عامة العرب -فيما زعم أبو الحسن- [على][١] أنهم يستعملونه ظرفًا، ولا يستعملونه اسمًا.

ومثل ذلك قولهم: وسْط - الساكن الأوسط - وهى تستعمل ظرفًا؛ فإذا اضطر الشاعر استعمله اسمًا؛ كقول الفرزدق[٢]: [من الطويل]

... ... صَلَاءَةُ وَرْسٍ وَسْطُهَا قَدْ تَفَلَّقَا[٣]

وقولِ القَتَّال الكلابى: [من الكامل]

مِنْ وَسْطِ جَمْعِ بَنِى قُرَيْظٍ بَعْدَ مَا هَتَفَتْ رَبِيعَةُ يَا بَنِى جَوَّابِ[٤]

فكذلك سواء؛ ولذلك شبهه بالظرف فى قولهم: «أتانى القوم سَواءك»،[٥] فقال: كأنه قال: أتانى القوم مكانك. واستدل على كونه ظرفًا بوصلهم «الذى» بها فى[٦] نحو: «أتانى الذى سواءك». [قال أبو على: سواك أشبه][٧].

وزعم أبو الحسن أن هذا الذى استعمل ظرفًا إذا تَكَلَّم به من يجعله ظرفًا فى موضع رفع، نصبوه استنكارًا منهم لرفعه؛ لأنه إنما يقع فى كلامهم ظرفًا، فيقولون:

---

(١) سقط فى ب.

(٢) همّام بن غالب بن صعصعة التميمى الدارمى، أبو فراس، الشهير بالفرزدق: شاعر، من النبلاء، من أهل البصرة، عظيم الأثر فى اللغة، كان يقال: لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب، ولولا شعره لذهب نصف أخبار الناس. يشبه بزهير بن أبى سلمى. وكلاهما من شعراء الطبقة الأولى، زهير فى الجاهليين، والفرزدق فى الإسلاميين. ولقب بالفرزدق، لجهامة وجهه وغلظه. وتوفى فى بادية البصرة سنة ١١٠هـ وقد قارب المائة. وأخباره كثيرة. وكان مشتهرًا بالنساء، زير غوان، وليس له بيت واحد فى النسيب مذكور. وقال المرتضى: كان يحسد على الشعر، ويفرط فى استحسان الجيّد منه.
ينظر: الأعلام (٨/ ٩٣).

(٣) تقدم.

(٤) وهو فى ديوانه ص(٦١)، ولسان العرب (وسط). ويروى أيضًا - كما فى ديوانه ص(٣٦)، والخصائص (٢/ ٣٦٩) - «يا بنى جوّاب». وانظر: «تحقيقات وتنبيهات فى لسان العرب» ص(١٧١).
ويروى: «خوار» بدلًا من «جواب».

(٥) فى ب: سواك.

(٦) فى أ: نحو.

(٧) سقط فى أ.

جاءنى سواءك، وفى الدار سواءك. وفى كتاب الله -تعالى-: ﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الجن: ١١].

وقال: ﴿مِّنْهُمُ ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الأعراف: ١٦٨].

وقال: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤].

وقال: ﴿يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ﴾ [الممتحنة: ٣].

قال: وتقول: معى فوق الخماسى ودون السداسى، ولك السداسى وفوقه، وجئتك بسداسى أو فوقه، وهو بالبصرة أو دونها، فكل ذلك نصب.

قال أبو الحسن: وأخبرنى بعض النحويين أنَّه سمع العرب يقولون: ارقبنى فى سَوائه؛ فأجراه مجرى «غير»، وجعله اسمًا.

قال أبو على: ولو تأوَّل متأول ما حكاه أبو الحسن من قولهم: «ارقبنى فى سَوائه» على «سواء» الذى هو الوسط، لا الذى[1] بمعنى «غير» - كما جاء فى التنزيل: ﴿فِى سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٥٥] - لكان مذهبًا.

فيجوز على ما تأوله أبو الحسن فى الآى وفى سواء فى قول الشاعر: [من المتقارب]

فَلَمْ يَبْقَ مِنْهَا سِوَى هَامِدٍ وَسُفْعِ الخُدُودِ، وَغَيْرُ النُّئِى[2]

أن يكون «سوى» فى موضع نصب، وإن كان فاعلًا؛ لأنه ظرف.

ويجوز أن يكون لما جعله اسمًا للضرورة، رفعه كما رفع «وَسْطًا» فى قوله[3]: [من الطويل]

... ... وَسْطُهَا قَدْ تَفَلَّقَا[4]

وجعله بمنزلة «غير» لما كان بمعناها.

ألا ترى أنَّه جعلها بمنزلة «غير» فى عطفها عليها فى قوله: «وغير النُّئى»؛ كأنَّه قال: فلم يبق غير هامد وغير النُّئى؟!

وقولهم فى الاسم العلم: سُوَاءة: ليس من هذا الباب.

---

(١) فى ب: التى.
(٢) البيت لأبى ذؤيب الهذلى فى ديوان الهذليين (١/ ٦٤).
(٣) فى ب: قولهم.
(٤) تقدم.

ألا ترى أن اللام منه همزة، وليست منقلبة؛ بدلالة قوله: [من الطويل]

فَأَبْلِغْ إِيَادًا إِنْ عَرَضْتَ وَطَيِّئًا وَأَبْلِغْ حَلِيفَيْنَا، وَمَنْ قَدْ تَسَوَّآ

وأما الإنذار: فإعلام معه تخويف، فكل منذر معلم، وليس كل معلم منذرًا، ولم يمتنع أن يوصف [به][1] القديم -سبحانه- فى نحو قوله: ﴿إِنَّآ أَنذَرْنَٰكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا﴾ [النبأ: ٤٠]؛ لأن الإعلام على الانفراد قد[2] جاز وصفه به. والتخويف -أيضًا- كذلك فى قوله: ﴿ذَٰلِكَ يُخَوِّفُ ٱللَّهُ بِهِۦ عِبَادَهُۥ﴾ [الزمر: ١٦].

فإذا جاز الوصف بكل واحد منهما على الانفراد، لم يمتنع إذا دلَّ لفظ على المعنيين اللذين جاز الوصف بكل واحد منهما منفردًا أن يوصف -سبحانه- به.

وأنذرتُ: فعل يتعدى إلى مفعولين؛ يدلك على ذلك قوله: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُواْ فَقُلْ أَنذَرْتُكُمْ صَٰعِقَةً مِّثْلَ صَٰعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾ [فصلت: ١٣].

وقال: ﴿إِنَّآ أَنذَرْنَٰكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا﴾ [النبأ: ٤٠].

وقال -تعالى-: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْىِ﴾ [الأنبياء: ٤٥] فتعديته بالباء يحتمل أمرين:

يجوز أن يكون لمَّا دل على التخويف، أُجرى مجراه؛ فتقول[3]: أنذرته بكذا؛ كما تقول: خوفته بكذا، ولذلك نظائر [كثيرة][4].

ويجوز أن يكون لمَّا لم يتعد إلى مفعولين، الثانى فيه الأول، عُدِّىَ إلى مفعول واحد؛ كما عدى «علمت» الذى بمعنى «عَرَفْتُ» إلى مفعول واحد؛ فلما أريد تعديته إلى مفعولين، زيدت الباء؛ لأنّ بناء الفعل على أفعل؛ فلا يجوز أن تدخل عليه همزة أخرى للثقل؛ كما أنَّه إذا أريد تعدية «عَلِمْت» الذى بمعنى «عَرَفْت» إلى مفعولين - زيدت عليه الهمزة أو ضُعِّفت العين. فإذا حذفت الباء تعدى الفعل إلى المفعول الآخر؛ كما تعدى: أمرتك الخير واخترتك الرجال.

فأمَّا قوله -عز وجل-: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْىِ﴾ [الأنبياء: ٤٥] فيحتمل أمرين:

يجوز أن يكون الوحى الموحَى؛ فسُمِّى بالمصدر مثل الخلق والصيد،

---

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: وقد.

(٣) فى ب: فقلت.

(٤) سقط فى ب.

والوحى[(١)]: هو العذاب؛ فيكون كقوله: ﴿إِنَّآ أَنذَرۡنَٰكُمۡ عَذَابٗا قَرِيبٗا﴾ [النبأ: ٤٠].

ويجوز أن يكون الوحى يراد به المَلَك؛ فيكون التقدير فى قوله [-تعالى-][(٢)]: ﴿قُلۡ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلۡوَحۡيِۚ﴾الأنبياء: ٤٥]: أنذركم بإنذار الملك أو[(٣)] بإخباره.

وقوله -تعالى-: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخۡشَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٥] مثل: إنَّما أنت معطى زيد، إذا أردت بالإضافة الانفصال، أى: منذر من يخشى الساعة؛ كما قال: ﴿وَهُم مِّنَ ٱلسَّاعَةِ مُشۡفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٤٩].

وقالوا: النذير والنُّذُر؛ كما قالوا: النكير والنُّكُر، فجاء المصدر على فعيل وعلى فُعُل. وفى التنزيل: ﴿فَكَيۡفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ [الحج: ٤٤]، وفيه: ﴿فَكَيۡفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ﴾ [القمر: ١٦، ١٨، ٢١، ٣٠، ٣٧، ٣٩]. فأمَّا قوله [-تعالى-][(٤)]: ﴿نَذِيرٗا لِّلۡبَشَرِ﴾ [المدثر: ٣٦] فقد قيل فيه قولان:

أحدهما: أن يكون حالًا من: ﴿قُمۡ﴾ [المدثر: ٢] المذكورة فى أول السورة.

والآخر: أن يكون حالًا من قوله: ﴿إِنَّهَا لَإِحۡدَى ٱلۡكُبَرِ﴾ [المدثر: ٣٥]. فإذا جعل «نذيرًا» حالًا مما فى «قُم»، فإن النذير اسم فاعل بمعنى المُنْذِر؛ كما أن السميع كالمُسْمِع والأليم كالمُؤْلِم.

وإن جعلته حالًا من قوله: ﴿لَإِحۡدَى ٱلۡكُبَرِ﴾ فليس يخلو[(٥)] الحال من أن يكون[(٦)] من المضاف أو من المضاف إليه: فإن كان من المضاف، كان العامل ما فى «إحدى» من معنى التفرد. وإن جعلت الحال من المضاف إليه، كان العامل فيها ما فى «الكُبر» من معنى الفعل.

وفى كلا الوجهين ينبغى أن يكون «نذيرًا» مصدرًا؛ لأنّ الأول المضاف مؤنث والمضاف إليه مؤنث مجموع، والمصدر قد يكون حالًا من الجميع؛ كما يكون حالًا من المفرد. تقول: جاءوا ركضًا؛ كما تقول: جاء ركضًا.

وأما قوله -تعالى-: ﴿وَجَآءَكُمُ ٱلنَّذِيرُۖ﴾ [فاطر: ٣٧]: فمن قال: «إن النذير

(١) فى ب: والموحى.
(٢) سقط فى أ.
(٣) فى أ: و.
(٤) سقط فى أ.
(٥) فى أ: تخلو.
(٦) فى أ: تكون.

النبى ﷺ» كان اسم فاعل كالمُنذِر، ومن قال: «إنه الشيب» كان الأولى أن يكون مصدرًا كالإنذار.

وقال أبو زيد: نذر ينذُر نذرًا، ووفّى بنذره، وأوفى نذره.

وقال أبو الحسن: العرب تقول: نذر ينذر على نفسه نذرًا، ونذرت مالى فأنا أنذُره؛ أخبرنا بذلك يونس عن العرب، قال: وفى كتاب الله -عز وجل-: ﴿نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٥].

وقال الشاعر: [من مجزوء الكامل]

هُـــمْ يَـــنْـــذُرُونَ دَمِـــى وَأَنْـــ ـذُرُ إِنْ لَقِـــيـــتُ بِـــأَنْ أَشُـــدَّا[١]

وقال عنترة[٢]: [من الكامل]

الشَّاتِمَى عِرْضِى وَلَمْ أَشْتُمهُمَا وَالنَّاذِرَيْنِ إِذَا لَمَ الْقَهُمَا دَمِى[٣]

ومثل الإنذار فى أنّه ضرب من العلم قولهم: اليقين، فكل يقين عِلْمٌ، وليس كل عِلْم يقينًا؛ وذلك أنّ اليقين كأنّه علم يحصل بعد استدلال ونظر؛ لغموض المعلوم المنظور فيه، أو لإشكال ذلك على الناظر.

يقوّى ذلك قوله -عز وجل-: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلۡمُوقِنِينَ﴾ [الأنعام: ٧٥]، ثم ذكر بعدُ ما كان من نظره واستدلاله؛ ولذلك لم يجز أن يوصف القديم -سبحانه- به، فليس كل علم يقينًا؛ لأنّ من المعلومات ما يعلم من غير أن يعترض فيه توقف أو موضع نظر؛ نحو: ما يُعْلَمُ

(١) البيت لعمرو بن معد يكرب فى شرح التبريزى (١/ ١٧٤).

(٢) عنترة بن شداد بن عمرو بن معاوية بن قراد العبسى: أشهر فرسان العرب فى الجاهلية، ومن شعراء الطبقة الأولى. من أهل نجد. أمه حبشية اسمها زبيبة، سرى إليه السواد منها. وكان من أحسن العرب شيمة ومن أعزهم نفسًا، يوصف بالحلم على شدة بطشه، وفى شعره رقة وعذوبة. وكان مغرمًا بابنة عمه «عبلة» فقل أن تخلو له قصيدة من ذكرها. اجتمع فى شبابه بامرئ القيس الشاعر، وشهد حرب داحس والغبراء، وعاش طويلًا، وقتله الأسد الرهيص أو جبّار بن عمرو الطائى. ينسب إليه «ديوان شعر» أكثر ما فيه مصنوع. و «قصة عنترة» خيالية يعدها الإفرنج من بدائع آداب العرب، وقد ترجموها إلى الألمانية والفرنسية، ولم يعرف واضعها.

ينظر: الأعلام (٥/ ٩١).

(٣) وهو فى ديوانه ص(٢٢٢)، والأغانى (٩/ ٢١٢)، وشرح التصريح (٢/ ٦٩)، والشعر والشعراء (١/ ٢٥٩)، والمقاصد النحوية (٣/ ٥٥١)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣/ ٢٢٥)، وشرح الأشمونى (٢/ ٣٠٩).

ببدائه العقول والحواسّ.

ويؤكد ما ذكرنا من ذلك قول رؤبة: [من الرجز]

يَا دَارَ عَفْرَاءَ وَدَارَ الْبِخْدِنِ
أَمَا جَزَاءُ الْعَارِفِ الْمُسْتَيْقِنِ
عِنْدَكِ إِلَّا حَاجَةُ التَّفَكُّنِ[١]

فوصفه العالم بالمستيقن؛ يقوى أنّه غيره.

ومما يبين ذلك ما تراه[٢] فى أشعارهم من توقُّفهم عند الوقوف فى الديار؛ لطول العهد، وتعفى الرسوم، ودروسها حتى يثبتوها بالتأمل لها والاستدلال عليها.

كقوله: [من الطويل]

وَقَفْتُ بِهَا مِنَ بَعْدِ عِشْرِينَ حِجَّةً فَلَأْيًا عَرَفْتُ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ[٣]

وقال: [من الطويل]

تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا ....[٤]

وقال: [من الكامل]

... ... أَمْ هَلْ عَرَفْتِ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ[٥]

---

(١) ينظر ديوانه ص(١٦١)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٦٩)، والكتاب (٢/ ١٨٨)، والمخصص (٣/ ٢٩، ٣٠)، وبلا نسبة فى لسان العرب (بخدن) وجمهرة اللغة ص(١١١٩)، والمخصص (٣/ ١٦١).

وينظر البيت الثالث فى: لسان العرب (فكن)، وتهذيب اللغة (١٠/ ٢٨٠)، تاج العروس (فكن)، وبلا نسبة فى كتاب العين (٥/ ٣٨٣).

(٢) فى أ: روى.

(٣) البيت لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ص(٧)، ولسان العرب (وهم) (لأى)، وبلا نسبة فى المخصص (٣/ ٣٠).

(٤) صدر بيت للنابغة، وعجزه:

.... لستة أعوام وذا العام سابع

ينظر: ديوانه ص(٣١)، وخزانة الأدب (٢/ ٤٥٣)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٤٧)، والصاحبى فى فقه اللغة ص(١١٣)، والكتاب (٢/ ٨٦)، ولسان العرب (عشر)، والمقاصد النحوية (٣/ ٤٠٦، ٤/ ٤٨٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٤/ ٢٦١)، وشرح التصريح (٢/ ٢٧٦)، وشرح شواهد الشافية ص(١٠٨)، والمقتضب (٤/ ٣٢٢)، والمقرب (١/ ١٤٧).

(٥) عجز بيت لعنترة، وصدره:

هل غادر الشعراء من متردم .... =

قال محمد بن السرى: قالوا فى قوله «بعد توهم»: توهمت الشىء: أنكرته. وعند التباس الأمر وإشكاله يُفْزَعُ إلى النظر، ويُرجع إلى الدليل.

فكذلك قول رؤبة: [من الرجز]

أَمَا جَزَاءُ الْعَارِفِ الْمُسْتَيْقِنِ

أى: المتوقف المتبين لآثارك ورسومك إلى أن يثبتك.

كقول عنترة فى ذلك.

ومن ذلك: الدراية، هى مثل ما تقدم فى أنّها ضَرْبٌ من العلم مخصوص، وكأنّه من التلطُّف والاحتيال فى تفهم الشىء.

أنشد أبو زيد: [من الطويل]

فَإِنَّ غَزَالَكَ الَّذى كُنْتَ تَدَّرى ... إِذَا شِئْتَ لَيْثٌ خَادِرٌ بَيْنَ أَشْبُلِ(١)

قال أبو زيد: تدّرى: تختل.

وقال آخر: [من الطويل]

فَإِنْ كُنْتُ لَا أَدْرِى الظِّبَاءَ فَإِنَّنِى ... أَدُسُّ لَهَا تَحْتَ التُّرَابِ الدَّوَاهِيَا(٢)

وأنشد أحمد بن يحيى: [من الرجز]

إِمَّا تَرَيْنِى أَدَّرِى وَأَدَّرِى ... غِرَّاتِ جُمْلٍ وَتَدَرَّى غِرَرِى(٣)

واختلفوا فى الدَّرِيَّة، وهو البعير الذى يستتر به الصائد من الوحش حتى يمكنه رميها:

فقال أبو زيد فيما حُكى عنه: هِى مهموزة؛ لأنّها تُدْرَأُ نحو الوحش، أى: تُدفع، فأمّا من لم يهمز، فإنّه يمكن أن يكون من الدرء الذى هو الدفع؛ فخفف.

= ينظر: ديوانه ص(١٨٦)، ولسان العرب (ردم)، وتهذيب اللغة (١٤/ ١١٧)، وجمهرة اللغة ص(٦٣٩)، ومقاييس اللغة (٢/ ٥٠٤، ٣/ ١٩٤)، وكتاب الجيم (١/ ٣٠٨)، وتاج العروس (ردم)، وأساس البلاغة (ردم)، (رمم)، وبلا نسبة فى المخصص (٣/ ٣٠).

(١) البيت بلا نسبة فى المخصص (٣/ ٣١).

(٢) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (درى)، وجمهرة اللغة ص(١٢٦٧)، والمخصص (٣/ ٣١، ١٤/ ٤)، وتاج العروس (درى).

(٣) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (درى)، وتهذيب اللغة (١٤/ ١٥٦)، وأساس البلاغة (درى)، والمخصص (٣/ ٣١، ١٤/ ٤)، وتاج العروس (درى).

ويمكن أن يكون من الادِّراء الذى هو الخَتْل؛ لأنَّ معنى الختل لها والاحتيال عليها فى الاستتار به عنها حتى يَرْمِىَ ظاهرًا.

فأمَّا الدريئة للحَلْقَة التى يُتعلَّم عليها الطعان: فرواها السكرى مهموزة فيما أنشده عن أبى زيد: [من الوافر]

كَـأَنَّ دَرِيـئَةً لَمَّـا الْتَـقَـيْـنَـا ... بِنَصْلِ السَّيْفِ مُجْتَمَعُ الصُّدَاعِ[١]

بخط السكرى: الدريئة: الحلقة يُتعلَّم عليها الطعن، ومجتمع الصداع: الرأس؛ [كذا رواها السكرى فى نوادر أبى زيد عن الرياشى.

روى ابن دريد:[٢] «فكان دريئة»][٣] وكذلك قول الجُهَنية صاحبة المرثية.

أنشده [مهموزًا][٤] [السكرى عن أبى حاتم][٥]: [من الكامل]

أَجَـعَـلْتَ أَسْـعَـدَ لِلرِّمَـاحِ دَرِيـئَةً ... -هَبِلَتْكَ أُمُّكَ- أَىَّ جَرْدٍ تَرْقَعُ[٦]

---

(١) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (أنن)، والمخصص (٣/ ٣١). وثبت فى هامش ب: بخط السكرى: الدريئة: الحلقة يتعلم عليها الطعن، ومجتمع الصداع: الرأس.

(٢) الإمام أبو بكر الأزدىّ اللغوىّ الشافعىّ: مولده بالبصرة سنة ثلاث وعشرين ومائتين، وقرأ على علمائها، ثم صار إلى عمان فأقام بها إلى أن مات. روى عن عبد الرحمن بن أخى الأصمعىّ، وأبى حاتم السّجستانىّ، وأبى الفضل الرّياشىّ. وكان رأس أهل هذا العلم، وروى عنه خلق، منهم أبو سعيد السّيرافىّ، والمرزبانىّ. وله من التّصانيف: الجمهرة فى اللغة، الأمالى، المجتنى، اشتقاق أسماء القبائل، الملاحن، المقتبس، المقصور والممدود، الوشاح، الخيل الكبير، الخيل الصغير، الأنواء، السلاح، غريب القرآن (لم يتم)، فعلت وأفعلت، أدب الكاتب، المطر، رواد العرب، السرج واللجام، تقويم اللسان (لم يبيض)، المقصورة (مدح بها الأمير أبا العباس إسماعيل بن عبد الله بن ميكال رئيس نيسابور). مات ليلة الأربعاء لثنتى عشرة ليلة بقيت من رمضان، سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة.

ينظر: بغية الوعاة (١/ ٧٦-٧٩).

(٣) ما بين المعكوفين سقط فى أ.

(٤) سقط فى ب.

(٥) سقط فى أ.

(٦) البيت لسعدى بنت الشمردل فى الأصمعيات ص(١٠٣)، والحماسة الشجرية (١/ ٣٠٦)، ونوادر أبى زيد ص(٧)، ولها أو لسلمى أو لتأبط شرًا أو لبعض الهذليين فى شرح شواهد الإيضاح ص(٣٩٠)، ولتأبّط شرًا فى سمط اللآلى ص(٣٦)، ولسلمى الجهنية فى لسان العرب (حضر)، وبلا نسبة فى لسان العرب (جرد).

والشاهد فيه قولها: «الجرد» بمعنى: الثوب الخلق، وروى: أى حرد، بالحاء.

الجَرد[١]: الثياب الخلقان[٢].

ويقال: دَرَيت الشيء ودريت به، قال سيبويه: وتَعديه بحرف الجر[٣] أكثر في كلامهم.

وأنشد أبو زيد: [من الطويل]

أَصْبَحَ مِنْ أَسْمَاءَ قَيْسٌ كَقَابِضٍ عَلَى المَاءِ لَا يَدْرِى بِمَا هُوَ قَابِضُ[٤]

فإذا قال: دريت الشيء، فكأنّ المعنى على ما عليه هذا الباب: تأتيت لفهمه وتلطفت، وهذا المعنى لا يجوز على العالِم بنفسه.

وقد أجاز أحد أهل النظر ذلك؛ واستشهد عليه بقول بعضهم: [من الرجز]

لَا هُمَّ لَا أَدْرِى وَأَنْتَ الدَّارِى[٥]

وهذا لا ثَبتَ فيه؛ لأنّه يجوز أن يكون من غلط الأعراب؛ فكأنّه سمع دريت وعلمت يستعمل كل واحد منهما موضع الآخر كثيرًا، فظَنَّ أنّهما في كل المواضع كذلك.

ومثل هذا من جفاء الأعراب ما أنشده بعض البغداديين: [من الرجز]

لَا هُمَّ إِنْ كُنْتَ الَّذِى بِعَهْدِى
وَلَمْ تُغَيِّرْكَ الأُمُورُ بَعْدِى[٦]

وقول العجّاج[٧]: [من الرجز]

فارتَاحَ رَبِّى وَأَرَادَ رَحمتِى[٨]

---

(١) في ب: بخطه الجرد.
(٢) زاد في ب: ضربه مثلًا.
(٣) في أ: جر.
(٤) البيت بلا نسبة في المخصص (٣/ ٣١، ٨/ ١٦).
(٥) الرجز للعجاج في ديوانه (١/ ١٢٠)، ولسان العرب (لهم)، وبلا نسبة في المخصص (٣/ ٣١)، وتاج العروس (درى)، ولسان العرب (درى).
(٦) الرجز بلا نسبة في اللسان (روح)، والمخصص (٣/ ٤)، ويروى «كعهدى» بدل «بعهدى»، و«السنون» بدل «الأمور».
(٧) عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعدى التميمى، أبو الشعثاء، العجاج: راجز مجيد من الشعراء. ولد في الجاهلية وقال الشعر فيها. ثم أسلم، وعاش إلى أيام الوليد بن عبد الملك، ففلج وأقعد. وهو أول من رفع الرجز، وشبهه بالقصيد. وكان لا يهجو. وهو والد «رؤبة» الراجز المشهور أيضًا. له «ديوان» في مجلدين.
ينظر: الأعلام (٤/ ٨٦ - ٨٧).
(٨) الرجز في ديوانه (١/ ٤٢١)، ولسان العرب (ذا)، وتهذيب اللغة (١٥/ ٣٨)، ومقاييس اللغة (٢/ ٤٥٧)، ومجمل اللغة (٢/ ٤٤٠)، والمخصص (٣/ ٤)، وكتاب العين (٣/ ٢٩٣)، =

وقول الآخر: [من الرجز]

يَا فَقْعَسِيُّ لِمْ أَكَلْتَهُ لِمَهْ
لَوْ خَافَكَ اللهُ عَلَيْهِ حَرَّمَهْ[١]

وقال أوس: [من الكامل]

أَبَنِي لُبَيْنَى لَا أُحِبُّكُمُ وَجَدَ الإِلَهُ بِكُمْ كَمَا أَجِدُ[٢]

وقالت امرأة من أَسَد: [من المتقارب]

أَشَارَ لَهَا آمِرٌ فَوْقَهُ هَلُمَّ فَأَمَّ إِلَى مَا أَشَارَا

تعنى: الله سبحانه.

فأمَّا شَعَرْتُ فمصدره: شِعْرة بكسر الأول؛ كالفِطْنة والدِّرْية. وقالوا: ليت شعرى، فحذفوا التاء مع الإضافة للكثرة.

وقد قالوا: ذهب بِعُذْرَتِها، وهو أبو عُذْرِها، ويروى أنّ عليًّا -عليه السلام- لمَّا قال له عَدِىّ بن حاتم: ما الذى لا يُنْسَى؟ قال: المرأة لا تَنْسَى أبا عُذْرِها، ولا قَاتِلَ واحدها.

وكأنّ «شعرت» مأخوذ من الشعار، وهو ما يلى الجسد؛ فكأنّ شعرت به علمته علم حِسّ. وقال الفرزدق: [من الطويل]

لَبِسْنَ الْفِرِنْدَ الخُسْرُوَانِيَّ فَوْقَهُ مَشَاعِرَ مِنْ خَزِّ الْعِرَاقِ الْمُفَوَّفُ[٣]

وفى الحديث: «أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ»[٤] أى: اجعلنها الشعار الذى يلى الجسد؛ كما أن المعنى فى البيت: لبسن الفرند الخسروانى مشاعر، فوقه المفوف من خَزّ العراق، أى: جعلنه[٥] الشعار.

= ولرؤبة فى تهذيب اللغة (٥/ ٢٢٠)، وتاج العروس (روح)، ولسان العرب (روح)، وليس فى ديوانه.

(١) الرجز لسالم بن دارة فى الحيوان (١/ ٢٦٧)، واللسان (روح، لوم)، وبلا نسبة فى الإنصاف ص(٢٩٩)، واللسان (لوم)، والمقاصد النحوية (٤/ ٥٥٥)، والمخصص (٣/ ٤).

(٢) ينظر ديوانه ص (٢١).

(٣) البيت فى المخصص (٣/ ٣٢)، وليس فى ديوانه.

(٤) أخرجه البخارى فى الجنائز (٣/ ١٥٠) باب غسل الميت ووضوئه بالماء والسدر (١٢٥٣)، ومسلم فى الجنائز (٢/ ٦٤٦ - ٦٤٧) باب فى غسل الميت (٣٦/ ٩٣٩)، ومالك فى الموطأ (١/ ٢٢٢) كتاب الجنائز، باب غسل الميت، والبغوى فى شرح السنة (٣/ ٢٢١) كتاب الجنائز، باب غسل الميت (١٤٦٦) من حديث أم عطية الأنصارية.

(٥) فى ب: جعلنها.

فقولهم: شعُرت: ضرب من العِلْم مخصوص. فكل(١) مشعور به معلوم، وليس كل معلوم مشعورًا به؛ ولهذا لم يجز في وصف الله -عز وجل- كما لم يجز في وصفه -سبحانه- دَرَى، وكان قول الله -تعالى- في [وصف](٢) الكفار: ﴿وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٢] أبلغ في الذم؛ للبعد عن الفهم من وصفهم بأنهم لا يعلمون؛ لأنَّ البهيمة قد تشعر من حيث كانت تُحسّ. فكأنَّهم وُصِفوا بنهاية الذهاب عن الفهم.

وعلى هذا قال -سبحانه-: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَن يُقْتَلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتٌۢ ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ وَلَٰكِن لَّا تَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٥٤] فقال: ﴿وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ ولم يقل ولكن لا تعلمون؛ لأَن المؤمنين إذا أخبرهم الله -عز وجل- بأنّهم أحياء، علموا أنّهم أحياء، فلا يجوز أن ينفي الله -تعالى- العلم عنهم بحياتهم؛ إذْ كانوا قد علموا ذلك بإخباره إيّاهم وتَيَقّنوه، ولكن يجوز أن يقال: ولكن لا تشعرون؛ لأنَّهم ليس كل ما علموه يشعرونه؛ كما أنه ليس كل ما علموه يُحِسُّونه بحواسِّهم، فلمّا كانوا لا يعلمون بحواسِّهم حياتهم - وإن كانوا قد علموه بإخبار الله إيّاهم - وجب أن يقال: لا تشعرون، ولم يجز أن يقال: ولكن لا تعلمون، على هذا الحدّ.

ومن ذلك النَّقَه:

قال أبو زيد: نَقِهَ عنّى القولَ يَنْقَهُ نَقَهًا ونقوهًا: إذا فهم عنك القول، قال: وتقول: نَقِهَ الرجلُ من مرضه يَنْقَهُ نقوهًا: إذا برىءَ، وهذا لا يجوز في وصف القديم [سبحانه](٣) كما أن الفهم الذى فسّر أبو زيد به النَّقَه لا يجوز في وصفه.

[بِسْم الله](٤)

الإِعرابُ

قوله [-تعالى-](٥): ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]: لفظه لفظ الاستفهام، ومعناه الخبر.

ومثل ذلك قولهم(٦): ما أبالى أشهدتَ أم غبت، وما أدرى أأقبلت أم أدبرت.

---

(١) فى أ: وكل.
(٢) سقط فى أ.
(٣) سقط فى ب.
(٤) سقط فى أ.
(٥) سقط أ.
(٦) فى ب: قوله.

وإنما جرى عليه لفظ الاستفهام -وإن كان خبرًا- لأن فيه التسوية التى فى الاستفهام.

ألا ترى أنَّك إذا استفهمت فقلت: أخرج زيد أم أقام؟ فقد استوى الأمران عندك فى الاستفهام، وعدم علم أحدهما بعينه؛ كما أنك إذا أخبرت فقلت(١): سواء علىّ أقعدت أم ذهبت، فقد سويت [بين](٢) الأمرين عليك؛ فلمَّا عمَّتهما التسويةُ، جرى على هذا الخبر لفظ الاستفهام؛ لمشاركته له فى الإبهام. فكلّ استفهام تسويةٌ، وإن لم يكن كل تسوية استفهامًا.

ومِثْلُ التسوية - فى هذا - الاختصاصُ فى نحو: أنا أفعل كذا أيُّها الرجل، و: اللهم اغفر لنا أيّتها العصابة؛ لمَّا كنت مختصًّا نفسك والعصابةَ فى هذا الكلام، جرى عليه لفظ النداء من حيث أردت الاختصاص الذى أردته فى النداء؛ كما جرى الاستفهام على التسوية؛ فمن ثَمَّ صار كل منادًى مختصًّا، وإن لم يكن كل مختصٍّ منادًى.

ولا يجوز فى هذا الموضع (أو) مكان (أم)؛ لأن المعنى: سواءٌ علىّ هذان.

ألا ترى أنك لو قلت: سواء علىّ القيام والقعود؛ لم يجز إلّا الواو.

وكذلك لو أظهرت المصدرين اللذين دَلّ عليهما لفظ الفعلين المذكورين فى قوله- تعالى-: ﴿ٱصۡلَوۡهَا فَٱصۡبِرُوٓاْ أَوۡ لَا تَصۡبِرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡۖ﴾ [الطور: ١٦] لقلت: سواء عليكم الجزع والصبر، ولم تقله بـ «أو»؛ كما قال -تعالى-: ﴿سَوَآءً ٱلۡعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلۡبَادِۚ﴾ [الحج: ٢٥] ولو قلت: سواء علىّ العاكف أو البادى، أو سواء علىّ الجزع أو الصبر، لكان المعنى: سواء علىّ أحدهما، وسواء علىّ أحدهما كلام محال؛ لأن التسوية لا تكون إلا بين شيئين فصاعدًا.

فإن قلت: فقد قال أبو عمرو: إن الأصمعى أنشدهم لرجل من هُذَيْل: [من البسيط]

وَكَانَ سِيَّانِ أَلَّا يَسْرَحُوا نَعَمًا ... أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ(٣)

---

(١) فى أ: قلت.

(٢) سقط فى ب.

(٣) البيت لأبى ذؤيب الهذلى فى خزانة الأدب (٥/ ١٣٤، ١٣٧، ١٣٨)، وشرح أشعار الهذليين ص(١٢٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٢٤٥)، وشرح شواهد المغنى ص(١٩٨)، ولسان العرب (سوا)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (٤/ ٨٩، ١١/ ٧٠)، والخصائص (١/ ٣٤٨، ٢/ ٤٦٥)، ورصف المبانى ص(١٣٢، ٤٢٧)، وشرح المفصل (٨/ ٩١)، ومغنى اللبيب ص(٦٣).

فأنشدهموه بـ: «أو»، و: «سِيَّان» مثل سواء.

ألا ترى أنه لا يستقيم: زيد أو عمرو سيان؛ كما لا يستقيم مع سواء، ولا تكون «أو» بمنزلة الواو؟!

فالقول فى ذلك: إنَّ هذا على ظاهر الاستحالة التى ذكرنا، وإنما استجاز هذا الكلام بـ «أو»؛ لأنَّه يراه يقول: جالس الحسن أو ابن سيرين؛ فيجوز له أن يجالسهما، ويسمعُ: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤] فلا يطيعهما؛ كما أنه إذا قيل له ذلك بالواو، كان كذلك. فلما رآها تجرى مجرى الواو فى نحو هذه المواضع، أجراها مُجراها مع سواء وسيّان.

فهذا كلام حقيقته ما ذكرنا، والذى سوَّغه عند قائله ما وصفنا؛ وكذلك قول المُحدَث: [من مجزوء الكامل]

سِيَّانِ كَسْرُ رَغِيفِهِ أَوْ كَسْرُ عَظْمٍ مِنْ عِظَامِه[1]

فأمّا قوله: مررت برجل سواء درهمُه، وهذا درهم سواء، فمعناه تامّ - فهذا يجوز الاقتصار به على اسم مفرد؛ وكذلك قوله -تعالى-: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ [القصص: ١٤] أى: كَمُلَ وتمّ. فهذا الفعل مثل هذا الاسم، ولو كان من التسوية بين الشيئين، لم يَستغنِ بفاعلٍ كما لم يستغن «سواء» عن اثنين فى نحو: ﴿سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ﴾ [الحج: ٢٥].

فأمّا قوله -تعالى-: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النجم: ٥ - ٦] فمعناه[2]: استقام؛ كقوله: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ [القصص: ٦٤]. ولا تكون المقتضية لفاعلين؛ لأن الضمير المرفوع لم يؤكد فى الآية؛ فقوله: ﴿وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النجم: ٧] جملة فى موضع الحال. ولم يثنَّ «سواء» كما ثنى «سيَّان»، وإن كانوا قد كسّروه فى قولهم: سواسية.

وحكى السكرى عن أبى حاتم إجازة تثنية سواء، ولم يصب ابن السجستانى فى ذلك؛ لأنّ أبا الحسن وأبا عُمَر زعما أن ذلك لا يثنى؛ كأنهم استغنَوا بتثنية «سِيّ» عن تثنية «سواء»؛ كما استغنَوا عن «وَدَع» بـ «ترك». وعلى ما قالا جاء التنزيلُ فى قوله:

(١) البيت لأبى محمد يحيى اليزيدى فى الخزانة (٤/ ٤٢٥)، وشرح أبيات المغنى(٢/ ٣١).
(٢) فى أ: معناه.

﴿سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِۚ﴾ [الحج: ٢٥] وقوله: ﴿ٱصْلَوْهَا فَٱصْبِرُوٓاْ أَوْ لَا تَصْبِرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْۖ﴾ [الطور: ١٦].

ف: «سَوَاءٌ» فى الآية مرتفع بالابتداء، وما بعده مما دخل عليه حرف الاستفهام فى موضع الخبر، والجملة فى موضع رفع بأنَّها خبر إنَّ.

فأمَّا قوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ :

فيستقيم أن يكون استئنافًا.

ويستقيم أن يكون حالًا من الضمير المنصوب على حَدّ: معه صَقْرٌ صائدًا به غدًا، و: ﴿بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥].

ويستقيم أن تجعله خبر «إنّ»؛ فيكونَ فى موضع رفع، ولا يكون لقوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ﴾ وما بعده موضع؛ من الإعراب، كما حكمنا على موضعه بالرفع فيما تقدَّم؛ لأنَّه الآن يصير اعتراضًا بين الخبر والاسم.

ألا ترى أنه [مما][1] يؤكد امتناعهم من الإيمان. وهذه الآية ينبغى أن تكون خاصَّة لقوم بأعيانهم[2]؛ لأن كثيرًا من الكفّار قد آمنوا.

فإن قلت: لم زعمتم أن (سواء) مرتفع[3] بالابتداء على ما عليه التلاوة، وأنت إذا قدَّرت هذا الكلام على ما عليه المعنى، فقلت: سواء عليهم الإنذار وتركه، كان (سواء) خبر ابتداء مقدَّمًا، فهلا قلت فيها ذلك -أيضًا- قبل تقدير الكلام بالمعنى؟

فالقول فى هذا: أن (سواء) مرتفع[4] حيث ذكرنا بالابتداء، وإن كان فى قولهم[5]: «سواءٌ عليهم الإنذار وتركه» يرتفع بأنَّه خبر مقدم. وذلك أنه لا يخلو فى قوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] من أن يرتفع بأنه مبتدأ أو خبر مبتدأ:

فإن رفعته بأنه خبر، لم يجز؛ لأنَّه ليس فى الكلام مخبر عنه؛ فإذا لم يكن مخبر عنه بطل أن يكون خبرًا؛ لأنَّ الخبر إنّما يكون عن مخبر عنه، فإذا فسد ذلك، ثبت

---

(١) سقط فى أ.
(٢) فى ب: بعينهم.
(٣) فى ب: يرتفع.
(٤) فى ب: يرتفع.
(٥) فى ب: قوله.

أنّه مبتدأ.

وأيضًا فإنَّه لا يجوز أن يكون خبرًا؛ لأنه قبل الاستفهام؛ وما قبل الاستفهام لا يكون داخلا فى حيّز الاستفهام، فلا يجوز إذن أن يكون الخبرُ عمّا فى الاستفهام متقدِّمًا على الاستفهام.

فإن قلت: كيف جاز أن تكون الجملة التى ذكرتها فى[1] الاستفهام خبرًا عن المبتدأ، وليست هى هو، ولا له ذِكْر فيها؟

فالقول فى ذلك: إنَّه كما جاز أن يحمل المبتدأ على المعنى، فيجعل خبره ما لا يكون إيّاه فى المعنى، ولا له فيه ذِكر، كذلك جاز فى الخبر؛ لأنَّ كلَّ واحد منها يحتاج أن يكون صاحبَه فى المعنى. فما جاز فى أحدهما من خلاف ذلك جاز فى الآخر؛ وذلك قولهم: «تسمع بالمعيدى خير من أن تراه»[2].

(١) فى ب: من.

(٢) المثل رواه الأصمعى: «تسمع بالمعيدىّ لا أن تراه»، ورواه غيره: «أن تسمع بالمعيدىّ خير من أن تراه». وهو لشقّة بن ضمرة، والمعيدى: تصغير معدّىّ، والدال تخفف وتثقل فى هذا المثل، والأصل التثقيل، وقال بعضهم: هو منسوب إلى «معيد»، وهو اسم قبيلة، وأنشد:

سيعلم ما يغنى معيد ومعرض إذا ما تميم غرّقتك بحورها

والمثال للنّعمان بن المنذر. أخبرنا أبو أحمد قال: أخبرنا محمد بن سلم بن هارون قال: حدثنا القاسم بن يسار قال: حدثنا عكرمة الضبى قال: كان أصل قولهم: «تسمع بالمعيدى لا أن تراه» أن رجلًا من بنى تميم - يقال له: ضمرة - كان يغير على مسالح النعمان بن المنذر، حتى إذا عيل صبر النعمان كتب إليه: أن ادخل فى طاعتى، ولك مائة من الإبل، فقبلها وأتاه، فلما نظر إليه ازدراه، وكان ضمرة دميمًا، فقال: «تسمع بالمعيدى لا أن تراه» ؛ فقال ضمرة: مهلًا أيها الملك، إن الرجال لا يكالون بالصيعان؛ وإنما المرء بأصغريه: قلبه ولسانه، إن قاتل قاتل بجنان، وإن نطق نطق ببيان. قال: صدقت، لله درك! هل لك علم بالأمور وولوج فيها؟ قال: والله، إنى لأبرم منها المسحول، وأنقض منها المفتول، وأجيلها حتى تجول، ثم أنظر إلى ما تئول، وليس للأمور بصاحب، من لم ينظر فى العواقب. قال: صدقت، لله درك! فأخبرنى ما العجز الظاهر، والفقر الحاضر، والداء العياء، والسوأة السوآء؟ قال ضمرة: أما العجز الظاهر فهو الشاب القليل الحيلة، اللزوم للحليلة، الذى يحومُ حولها، ويسمع قولها، إن غضبت ترضّاها، وإن رضيت تفدّاها. وأما الفقر الحاضر فالمرء لا تشبع نفسه، وإن كان من ذهب خلسه. وأما الداء العياء فجار السوء، إن كان فوقك قهرك، وإن كان دونك همزك، وإن أعطيته كفرك، وإن منعته شتمك، فإن كان ذاك جارك فأخل له دارك، وعجّل منه فرارك، وإلا فأقم بذلّ وصغار، وكن ككلب هرار. وأما السوءة السوآء فالحليلة الصخابة، الخفيفة الوثابة، السليطة السبابة، التى تعجب من غير عجب، وتغضب من غير غضب، الظاهر عيبها، المخوف غيبها، فزوجها لا تصلح له حال، =

ألا ترى أن «خير» خبر عن «تسمع»، وكما أخبر عنه كذلك عطف عليه فى قولهم: تسمع بالمعيدى لا أن تراه، والفعل لا يعطف عليه الاسم كما لا يخبر عنه؛ إلّا أنّ المعنى لمّا كان على الاسم، استجيز فيه الإخبار عنه والعطف عليه.

وجاز دخول «لا» على الاسم من غير تكرير؛ كما جاز فى قولهم: هذان لا سواء؛ لأن الخبر لم يظهر فى الموضعين جميعًا.

ونظير ما فى الآيةِ من أن خبر المبتدأ ليس المبتدأ ولا له فيه ذِكْر ما أنشده أبو زيد: [من الطويل]

فَإِنَّ حَرَامًا لَا أَرَى الدَّهْرَ بَاكِيًا عَلَى شَجْوِهِ إِلَّا بَكَيْتُ عَلَى عَمْرِو[(١)]

فإن قلت: أيجوز أن توقع الجملة التى من الابتداء والخبر موقع التى من الفعل والفاعل فى نحو: سواء علىَّ أقمت أم قعدت؛ فتقول: سواء على أدرهمٌ مالُكَ أم دينارٌ، وما أبالى أقائمٌ أنت أم قاعدٌ؟

فالقول فى ذلك: إنّ أبا الحسن يزعم أنّ ذلك لا يحسن؛ قال: وكذلك لو قلت: ما أبالى أتقوم أم تقعد؟ لم يحسن؛ لأنّه ليس معه الحرف الذى يجزم.

ومما يدلّ على ما قال: أن ما جاء فى التنزيل من هذا النحو جاء مع المثال الماضى؛ كقوله [-تعالى-][(٢)]: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾ [إبراهيم: ٢١] وقوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦] و: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]. وقال: [من الطويل]

سَوَاءٌ عَلَيْكَ الْيَوْمَ أَنْصَاعَتِ النَّوَى بِخَرْقَاءَ أَمْ أَنْحَى لَكَ السَّيْفَ ذَابِحُ[(٣)]

وقال: [من الخفيف]

مَا أُبَالِى أَنَبَّ بِالحَزْنِ تَيْسٌ أَمْ لَحَانِى بِظَهْرِ غَيْبٍ لَئِيمُ[(٤)]

= ولا ينعم له بال، إن كان غنيًا لم ينفعه غناه، وإن كان فقيرًا أبدت له قلاه، فأراح الله منها بعلها، ولا متّع بها أهلها. فأعجب النعمان حسن كلامه، وحضور جوابه؛ فأحسن جائزته، واحتبسه قبله.

ينظر: جمهرة الأمثال (١/ ٢١٥ : ٢١٦).

(١) البيت لعبد الرحمن بن جمانة المحاربى فى: لسان العرب (حرم)، وتاج العروس (حرم).

(٢) سقط فى أ.

(٣) البيت لذى الرمة فى ديوانه ص (٨٧٣)، وخزانة الأدب (١١/ ١٥٢، ١٥٣)، وبلا نسبة فى المقتضب (٣/ ٢٩٨). والشاهد فيه قوله: «أنصاعت» حيث جاءت الهمزة للتسوية.

(٤) البيت لحسان بن ثابت فى ديوانه ص(٨٩)، والأزهية ص(١٢٥)، والحيوان (١/ ١٣)، =

فهذا[1] الكلام - وإن كان قد جرى عليه حرف الاستفهام للتسوية - فهو خبر، فلمّا كانوا قد حذفوا حرف الجزاء، واستمرَّ حذفه لطول الكلام؛ حيث لو أُظهِر لم يمتنع - وذلك نحو: لأضربنَّه ذهب أو مكث - لزم حذف الحرف ههنا[2]؛ لإغناء حرف الاستفهام عنه؛ لمقاربة الشرط الاستفهامَ فى اجتماعهما فى أَنَّهما ليسا بخبر، وأنّهما يقتضيان الجواب، وبعض الحروف قد يُغنى[3] عن بعض.

ألا ترى أنَّ «أَنْ»: لم تظهر فى قولهم: ما كان زيد ليقوم، وأنَّ «أنْ» قد أغنى عن اللام الجارَة فى نحو: أتيتك أنْ اجترّ مودة زيد، ونحو ذلك، وكذلك حروف العطف إذا نُصِب بها؛ فكذلك حروف المجازاة لمّا كانوا قد حذفوه فى قولهم: «لَأَضْرِبَنَّهُ ذهَبَ أو مَكث»، واستمرَّ حذفه مع أنّه [لا حرف][4] يكون بدلًا منه، كان حذفه فى باب: سواء وما أبالى؛ للزوم ما ذكرنا من الحرف له أولى.

ولم يجز أن يقع موقع التى من الفعل والفاعل التى من الابتداء والخبر؛ كما لم يجز ذلك فى قوله: «لأضربنَّه ذهب أو مكث»، وغير ذلك من المواضع التى يراد فيها الجزاء، ولم يقع إلّا التى من الفعل والفاعل؛ لتدلّ على الجزاء، كما لم تقع[5] إلّا التى من الفعل والفاعل فى نحو: عسى زيد أن يقوم، وكاد يذهب، وبابهما. ولم يستعملوا المصدر ليجرى ذكر المثال الذى يدل على الزمان فى الكلام لِمَا أرادوا من تقريبه؛ وإن كان المصدر غير ممتنع استعماله ههنا؛ كما قالوا:

«عسى الغُوَيْرُ أَبْؤسًا»[6]

= وخزانة الأدب (١١/ ١٥٥، ١٥٧)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١٤٧)، والكتاب (٣/ ١٨١)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٣٥)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٧/ ٥٠)، وأمالى ابن الحاجب (١/ ٤٤٥، ٢/ ٧٤٦)، وجواهر الأدب ص(١٨٦)، وخزانة الأدب (١١/ ١٧٢)، والمقتضب (٣/ ٢٩٨).

(١) فى أ: وهذا

(٢) فى ب: هنا.

(٣) فى أ: تغنى.

(٤) سقط فى أ.

(٥) فى أ: يقع.

(٦) قولهم: عسى الغوير أبؤسًا، قال بعضهم: يضرب مثلًا للرجل يخبر بالشر فيتّهم به. والغوير: تصغير غار، وقيل: «عسى» فى هذا الموضع يعمل عمل «كان». والصحيح أنه على إضمار أن، أى: عسى الغوير أن يكون أبؤسًا. وأصله أن قومًا حذروا عدوًّا لهم؛ =

فإذا كانوا قد امتنعوا من استعمال الاسم والمصدر هنا، مع أن المعنى فى استعماله غير فاسد، فألَّا يستعمل حيث معناه الجزاء ولا يصح المعنى فى غير الفعل أجدر.

وأما[١] قوله: ﴿عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣] فإنَّما وقع ﴿أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ فى موضع: أم صمتُّم: وجاز ذلك ههنا[٢] لتقدم التى من الفعل والفاعل، فحسن لتقدُّمها أن توقع بعدها التى من الابتداء والخبر؛ كما جاز ذلك فى الجزاء؛ لأنَّها ههنا[٣] بعد حرف؛ كما أنَّه ثَمَّ بعد الفاء أو[٤] إذا. ولو لم يتقدم ﴿أَدَعَوْتُمُوهُمْ﴾، لم يجز، كما أنَّه لو لم يتقدم الشرط فى نحو: إن تأتنى فلك درهم، أو: فعمرو مكرم، ونحو ذلك - لم يجز وقوع التى من الابتداء والخبر موقع التى من الفعل والفاعل.

ومثل ذلك - فى وقوع التى من اسمين موقع الفعل والفاعل - قوله: ﴿هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِى مَا رَزَقْنَٰكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ﴾ [الروم: ٢٨] فقوله: ﴿فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ﴾ واقعة موقع التى من الفعل والفاعل، كأنَّه قال: هل لكم مما ملكت أيمانكم شركاء فيساووكم، أى: فكما لا يساويكم مماليككم فى أموالكم فيكونون فيها أمثالكم؛ كذلك لا تسوُّوا ما اتخذتموه آلهة بمن يملكهم، وبمن خلقهم وبرَأهم.

وجاز ذلك لوقوعها بعد الحرف، وأنّ تقدم الاستفهام[٥] فى قوله: ﴿هَل لَّكُم﴾

= فاستكنوا منه فى غار، فقال بعضهم: «عسى الغوير أبؤسًا» يقول: لعل البلاء يجىء من قبل الغار. فكان كذلك، احتال العدو حتى دخل عليهم من وهى كان فى قفا الغار فأسروهم. وقال آخرون: المثل لعمر بن الخطاب - رضى الله عنه - وأصله أن رجلًا وجد غلامًا منبوذًا، فقال له عمر: «عسى الغوير أبؤسًا»، أى: عسى أنك صاحبه، فشهد له بالصلاح والستر، فقال: رَبِّهِ فيكون ولاؤه لك. والأبؤس: جمع بأس، مثل: فلس وأفلس، وكلب وأكلب، والصحيح أن عمر تمثل به، والمثل قديم.

ينظر: جمهرة الأمثال (٢/ ٤٥).

(١) فى ب: فأما.
(٢) فى ب: هنا.
(٣) فى ب: هنا.
(٤) فى أ: و.
(٥) فى أ: حرف الاستفهام.

يضارع تقدم الشرط؛ فلذلك جاز هذا.

وإذا كان الموضع موضع جزاء، ثبت أنَّ وقوع المضارع لا يحسن في نحو: سواء عليَّ أتقوم أم تذهب؛ كما لا يحسن في قوله: لأضربنه يمكث أو يذهب، على حدّ: لأضربنه ذهب أو مكث.

وأمّا التقاء الهمزتين في: ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] وتحقيقهُمَا:

فمن حُجّة من حقَّقهما أن يقول: إن الهمزة حرف من حروف الحلق، فكما اجتمع المثْل مع مثله في[١] سائر حروف الحلق؛ نحو فهً وفهِهت، وكَعًّ وكععت، كذلك حكم الهمزة.

وممّا يجوّز ذلك ويسوِّغه: أن سيبويه زعم أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وأناس معه. قال سيبويه: وقد تتكلم ببعضه العرب وهو رديء.

ومما يقويّ ذلك في[٢] استعمالهم له [قولهم][٣]: رآس وسآل وتذأَّبت الريح ورأَّيت الرجل. فكما جمَع الجميع بينهما إذا كانتا عينين، كذلك يجوز الجمع بينهما في غير هذا الموضع.

وممّا يقوى ذلك أنَّهم قد أبدلوا منها غيرها في نحو: يُهريق وهِيّاك؛ كما أبدلوها من غيرها في نحو رأيت رَجُلأ، وهذه حُبْلأ في الوقف[٤]. فكما جرت مجرى سائر الحروف المعجمة في إبدالها من غيرها وإبدال غيرها منها؛ كذلك تكون سبيلها في اجتماعها [مع مثلها][٥]، كما اجتمع سائر الحروف مع أمثالها.

والحجَّةُ [لقول من][٦] قال: ﴿أانْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، فلم يجمع بين الهمزتين وخفّف الثانية أن يقول: إن العرب قد رفضت جمعهما في مواضع من كلامهم:

---

(١) في ب: مع.
(٢) في ب: من.
(٣) سقط في أ.
(٤) قال سيبويه في باب الوقف في الواو والياء والألف: وزعم الخليل أن بعضهم يقول: رأيت رجلأ فيهمز، وهذه حبلأ، وتقديرهما: رجلع وحبلع؛ فهمز لقرب الألف من الهمزة حيث علم أنه سيصير إلى موضع الهمزة، فأراد أن يجعلها همزة واحدة، وكان أخفّ عليهم.
ينظر: الكتاب (٤/١٧٦، ١٧٧).
(٥) سقط في أ.
(٦) في ب: لمن.

من ذلك: أنَّهم لمّا اجتمعتا فى آدم وآدَر وآخر، ألزموا جميعًا الثانية البدل، ولم يحقّقوا الثانية، ولما كسَّروا وحقّروا جعلوا هذه المبدلة بمنزلة ما لا أصل له فى الهمز، فقالوا: أواخر وأويخر، فأبدلوا منها الواو؛ كما أبدلوها ممّا هو ألف لا يناسب الهمزة؛ نحو: ضوارب وضويرب.

ففى هذا دلالة بيّنة على رفضهم اجتماعهما.

ألا ترى أنهم لم يرجعوها فى التحقير والتكسير؛ كما رجعوا الواو فى ميقات وميعاد، والياء من مُوسر فى قولهم: مواقيت ومياسير؟!

ففى ذلك دلالة بيّنة على رفضهم لجمعهما.

ومن ذلك أنّا لم نجد كلمةً عينها همزة ولامها كذلك؛ كما وجدنا ذلك فى سائر أخوات الهمزة من الحلقية؛ كقولهم: مهاهٌ(١) وفهٌّ(٢) ويدعّ اليتيم(٣)

---

(١) المهاه – بالهاء – يقال: سير مهه ومهاه، أى: رفيق. وكل شىء مهه ومهاه ومهاهه ما النساء وذكرهن، أى: كل شىء يسير حسن إلا النساء، أى: إلا ذكر النساء، فنصب على هذا، والهاء من «مهه» و«مهاه» أصلية ثابتة كالهاء من «مياه» و«شفاه»، وقال اللحيانى: معناه كل شىء قصد إلا النساء، قال: وقيل كل شىء باطل إلا النساء. وقال أبو عبيد فى الأجناس: ما النساء وذكرهن، أى: دع النساء وذكرهن. والمهاه: الطّراوة والحسن، قال:

كفى حزنًا أن لا مهاه لعيشنا ... ولا عمل يرضى به الله صالح

وهذه الهاء إذا اتصلت بالكلام لم تصر تاء، وإنما تصير تاء إذا أردت بالمهاة البقرة. وفى المثل: كل شىء مهه ما النساء وذكرهن، أى: أن الرجل يحتمل كل شىء حتى يأتى ذكر حرمه؛ فيمتعض حينئذ، فلا يحتمله. وقوله مهه: أى يسير، ومهاه: أى حسن، ونصب «النساء» على الاستثناء، أى: ما خلا النساء، وإنما أظهروا التضعيف فى «مهه»؛ فرقا بين «فَعَل» و«فَعْل». قال ابن برى: الرواية بحذف «خلا»، وهو يريدها، قال: وهو ظاهر كلام الجوهرى. وروى: كل شىء مهه إلا حديث النساء. قال ابن الأثير: «المهه» و«المهاه»: الشىء الحقير اليسير، وقيل: المهاه: النضارة والحسن؛ فعلى الأول: أراد كل شىء يهون ويطرح إلا ذكر النساء، وعلى الثانى يكون الأمر بعكسه، أى: أن كل ذكر وحديث حسن إلا ذكر النساء. وفى حديث طلاق ابن عمر: قلت: فمه أرأيت إن عجز واستحمق؟ أى: فماذا، للاستفهام، فأبدل الألف هاء؛ للوقف والسكت، وفى حديث آخر: ثم مه؟ وليس بعيشنا مهه ومهاه، أى: حسن، قال عمران بن حطان:

فليس لعيشنا هذا مهاه ... وليست دارنا هاتا بدار

قال ابن برى: الأصمعى يرويه: مهاة، وهو مقلوب من الماء، قال: ووزنه: فلعة، تقديره: مهوة، فلما تحركت الواو قلبت ألفًا، ومثله قوله:

ثمّ أمهاه على حجره

قال: وقال الأسود بن يعفر:

=

ومحَّ(١) وألحَّ وضَغِيغة(٢) ومخٌّ.

فأن لم يجمعوا بين الهمزتين فى الموضع الذى جُمع فيه بين أخواتها، وكرّرت، دلالة على رفضهم لجمعهما.

وإذا لم يتوال ذلك فى بنات الثلاثة، فألّا يتوالى ذلك فى بنات الأربعة أولى.

فأمّا نحو: نأنأ(٣) وطأطأ وبأبأ الصبىُّ أباه(٤)، فقد حجز الحرف بينهما؛ وإنّما الذى ينكر تواليهما من غير أن يحجز بينهما شىء؛ ومن ثم قال أبو الحسن فى بناء مثل: قِمَطْر من قرأت: قِرأْىٌ، فلم يكرِّر الهمزة؛ كما تكرّر سائر اللامات؛ نحو جَلْبَبَ(٥) وقُعْدُد(٦) وعُوطَط(٧).

= فــإذا وذلــك لا مــهــاه لــذكــره والـدهـر يـعـقـب صـالـحًـا بـفـسـاد

ابن بزرج: يقال ما فى ذلك الأمر مهه، وهو الرجاء.

ينظر: اللسان (مهه).

(٢) فهَ عن الشىء يفهَ فهًا: نسيه، وأفهه غيره: أنساه. والفهّ: الكليل اللسان، العيى عن حاجته، والأنثى: فهة.

ينظر: اللسان (فهه).

(٣) يدع اليتيم: يدفعه دفعًا عنيفًا بجفوة. ينظر: المعجم الوسيط (دعع).

(١) محّ الثوب – كـ «ملّ» – مححا: خلق وبلى، فهو محّ. ينظر: المعجم الوسيط (محح).

(٢) الضّغيغة: الروضة الناضرة المتخيلة. أبو عمرو: الروضة الضّغيغة والمرغدة والمغمغة والمحجلة والمرغة والحديقة، قال أبو حنيفة: يقال هم فى ضغيغة من الضّغائغ: إذا كانوا فى خصب وسعة وكلأ كثير. وأقمنا عند فلان فى ضغيغ، أى: خصب. وقال أبو عمرو: الضغيغة الروضة. وقال أبو صاعد الكلابى: ضغيغة من بقل ومن عشب: إذا كانت الروضة ناضرة. وأقمت عنده فى ضغيغ دهره: أى قدر تمامه.

ينظر: اللسان (ضغغ).

(٣) نأنأ فى الرأى نأنأة: خلط فيه ولم يحكمه. ونأنأ عنه: قصر وعجز. ونأنأ الصبى: أحسن غذاءه. ونأنأ فلانًا عما يريد: كفّه.

ينظر: المعجم الوسيط (نأنأ).

(٤) بأبأ الصبى أباه: قال له: بابا. ينظر: المعجم الوسيط (بأبأ).

(٥) جلببه: ألبسه الجلباب.

ينظر: المعجم الوسيط (جلبب).

(٦) القعدد: الجبان، والخامل يقعد عن المكارم. ينظر: المعجم الوسيط (قعدد).

(٧) عوطط: – قال فى اللسان –: قال الكسائى: إذا لم تحمل الناقة أول سنة يطرقها الفحل فهى عائط وحائل، فإذا لم تحمل السنة المقبلة –أيضًا– فهى عائطُ عُوطٍ وعُوطَطٍ، زاد الجوهرى: وعائطُ عِيطٍ، قال: وجمعها عُوط، وعِيط، وعِيطَط، وعُوطَط، وحُول، وحُولَل، قال: ويقال: عاطت الناقة، تعوط، قال: وقال أبو عبيد: وبعضهم يقول: =

ومن ذلك أنهم ألزموا باب: رَزِيئة وخطيئة القلب عمّا يؤدى إلى اجتماع همزتين فيه، فقالوا: خطايا ورزايا. فلو كان لاجتماعهما عندهم مَسَاغ، ما رفضوا ذلك الأصل؛ كما أنَّه [لو][1] كان لتحرك العَيْنات فى نحو: قال وباع مجاز، ما ألزموهُما القلب.

فإن قلت[2]: فقد حُكى عن بعضهم: خطائىء، بتحقيق الهمزتين؛ فذلك يجرى مَجرى الأصول المرفوضة؛ نحو: [من البسيط]

... ... ضَنِنُوا[3]

والأَظْلَلِ[4]

ولو جاز الاعتداد بذلك، وبما[5] أشبهه، لجاز أن يقال فى تكسير مطية: مطائىء؛ لقول[6] بعضهم: سَماءٍ، فإذا كانوا قد رفضوا ذلك فى حال السعة والاختيار- مع أنَّه أسهل من اجتماع الهمزتين - فأن يُرْفَضَ[7] اجتماعُ الهمزتين أجدر.

ومن ذلك أنهم إذا بنَوا اسم فاعل من ناء وساء وشاء وجاء، قالوا: شاءٍ وناءٍ، فرفضوا الجمع بينهما فى هذا الطرَف - كما رفضوه أولًا فى آدم وآخَر - إما بالإبدال، وإما بالقلب؛ كما يقوله الخليل، وأخَذوا - على قول النحويين غير

= «عوطط» مصدر، ولا يجعله جمعًا، وكذلك «حُولَل».
ينظر: اللسان (عوط).

(١) سقط فى أ.
(٢) فى ب: قال.
(٣) تقدم.
(٤) وتمام الرجز:

تشكو الوجى من أظلل وأظلل

للعجاج فى ديوانه (١/ ٢٣٦)، والخصائص (٣/ ٨٧، ١٦١)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣١٠)، وكتاب الصناعتين ص(١٥٠)، ولسان العرب (ظلل)، (ملل)، ونوادر أبى زيد ص(٤٤)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١/ ٥١)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/ ٢٤٤)، والكتاب (٣/ ٥٣٥)، والمقتضب (١/ ٢٥٢، ٣/ ٣٥٤)، والممتع فى التصريف (٢/ ٦٥٠)، والمنصف (١/ ٣٣٩).
(٥) فى أ: ما.
(٦) فى أ: كقول.
(٧) فى أ: يرفضوا.

الخليل - بما رفضوه فى غيره من توالى الإعلالين؛ فلولا أنَّ اجتماعهما عندهم أبعد من توالى الإعلالين، لم يأخذوا بتواليهما المرفوض من كلامهم فى هذا الموضع؛ كما أن إخلاء الفعل من الفاعل لولا أنّه أبعد عندهم من الإضمار قبل الذكر، لم يأخذوا بالإضمار قبل الذكر فى مثل: نعم رجلًا، وضربنى وضربت زيدًا لَمَّا كان يلزمهم فى هذه المواضع إخلاء الفعل من الفاعل.

ومن ذلك: أن مَن قال: هذا فرجّ، وهو يجعلّ، فضاعف فى الوقف حرصًا على البيان - لم يضاعف نحو النبأ والرشأ؛ لكنه رفض هذا الضرب من الوقف، وما كان يحرص عليه من البيان؛ لَمَّا كان يلزمه الأخذ بما تركوه، والاستعمال لما رفضوه من اجتماع الهمزتين.

ومن ذلك: أنَّ الهمزة إذا كانت مفردة غير متكررة، كرهها[١] أهل التخفيف حتى قلبوها أو حذفوها؛ لئلا يلزمهم تحقيقها، وقد وافقهم فى بعض ذلك أهل التحقيق؛ كموافقتهم لهم فى يرى. فلمّا كرهوا ذلك فى الإفراد، وجب إذا تكررتا ألا يجوز إلا التغيير.

ألا ترى أنّ الواو المفردة المضمومة لمّا كنت مخيّرًا فى تصحيحها وقلبها، ثم انضم إليها أخرى، لزم قلبها، وامتنع تصحيحها الذى كان يجوز فيها قبل التكرر؛ فكذلك الهمزة إذا انضمت إليها أخرى، لزم رفضهما وامتنع جمعهما؛ كما كان ذلك فى الواوين؛ فكما لم يجمع أحد بين هاتين الواوين كذلك يجب ألا يُجمع بين الهمزتين.

ومن ذلك: أنَّ ناسًا - إذا اجتمعتا من كلمتين - فصلوا بينهما بالألف فى نحو:

[من الطويل]

.... آأَنْتَ زَيْدُ الأَرَانِبِ[٢]

كما فصلوا بين النونات فى نحو: اخشَيْنانّ.

فكما ألزموا [الفصل][٣] بين النونات بالألف؛ كذلك يلزم فى «آأنت»؛ لئلا

---

(١) فى أ: كرهه.

(٢) جزء من عجز بيت لذى الرمة، وقبله:

تطالَلت فاستشرفته فعرفته فقلت له: ....

وهو فى ملحق ديوانه١٨٤٩، واللسان (آ)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (١٥/ ٦٨٤).

(٣) سقط فى ب.

تجتمع الهمزتان. بل ذلك فى الهمزتين ينبغى أن يكون ألزم؛ لِما قدّمنا؛ لرفضهم لهما وجمعهم فى التضعيف بين أكثر من حرفين؛ نحو: ردَّد وشدَّد. فإذا كانوا قد ألزَموا النون فى «اخشينان» الفصل بين ما يجتمع مثلُه، فأن يُلزموها بين ما رفضوا الجمع بينهما أجدر.

فهذه الأشياء تدلّ على رفض اجتماع الهمزتين فى كلامهم.

فأمّا جمعهما وتحقيقهما فى ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [٦] فهو أقبح من تحقيقهما فى[١] كلمتين منفصلتين؛ نحو: قرأ أبوك، ورَشَأ أخيك؛ لأنّ الهمزة الأولى من ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ تنزَّل منزلة ما هو من الكلمة نفسِها؛ لكونها على حرف مفرد.

ألا ترى أنّهم قالوا: لهْو وفهْو، و: ﴿لَهوَ خَيرُ الرازِقينَ﴾ [الحج: ٥٨] ولهْى، فخفَّفوا ذلك كله؛ كما خفَّفوا عضُدًا فقالوا: عضْد؛ فكذلك الأولى فى ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[٦] لمّا لم تنفصل من الكلمة، صارت بمنزلة التى فى آخر، كما نزّلت الحروف المفردة التى ذكرتها[٢] منزلة فاء الفعل فى عضد وفخذ.

فأمَّا إذا كانتا من كلمتين فاجتماعهما فى القياس أحسن من هذا.

ألا ترى أن المِثلين إذا كانا فى كلمة نحو: يردّ ويعضّ، لا يكون فيهما إلا الإدغام؟! ولو كانا منفصلين نحو: يد داود، لكنت فى الإدغام والبيان بالخيار؛ فعلى هذا تحقيق الهمزتين فى: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ وما أشبهه أبعد منه فى الكلمتين المنفصلتين.

وممَّا يقوّى ترك الجمع بين الهمزتين[٣]: أنَّهم قد قالوا فى جمع ذؤابة: ذوائب؛ فأبدلوا من الهمزة التى هى عينٌ واوًا فى التكسير؛ كراهية[٤] للهمزتين مع فصل حرف بينهما.

فإذا كرهوهما مع فصل حرف بينهما حتى أبدلوا الأولى منهما فأن يكرهوهما مجتمعتين غير مفصول بينهما بشىء أجدر.

وإذا كان الجمع بينهما فى: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ من البعد ما أريتك فالجمع بينهما فى «أئمة» أبعد؛ لأنَّ الهمزتين لا تفارقان الكلمة، وهمزة الاستفهام قد تسقط فى الإخبار

---

(١) فى ب: من
(٢) فى أ: ذكرناها.
(٣) زاد فى أ: من أأنذرتهم.
(٤) فى ب: كراهة.

وغيره. فكلَّما كانتا أشد لزومًا للكلمة، كان التحقيق فيهما[١] أبعد.

وممَّا يدلُّ على ضَعف جمع الهمزتين، وأن مذهب الجمهور من العرب رفضه: عِزّتها فى باب أجأ وآءة، وإنَّما قَلَّ ذلك من حيث لم يستجيزوا اجتماع الهمزتين، فأجرَوا نحو أجأ ذلك المُجْرَى؛ لمَّا كان الفصل بحرف واحد قد جرى فى كلامهم مَجْرَى غير الفصل. وذلك [نحو][٢] قولهم: هو ابن عمى دِنيا، وقِنْية وعِلْية وعِليان، وهما من علوت. وكذلك رفضوا «إفعُل» من حيث رفضوا «فِعُل»، وإن كان الفصل فى «إفْعُل» قد وقع بالحرف، فلما لم يعتد بالحرف الفاصل، وقَلَبت الكسرةُ الواو ياء؛ كما قلبته فى ثِيَرة وسياط، ولم يكن بالفصل اعتداد، كذلك لم يكن الفصل بالحرف فى نحو «أجأ» فصلًا، فرُفض ذلك كما رفض التحقيق فى جاءٍ ونحوه.

فأمّا تحرك الجيم فى: «أجأ» وسكون الحرف فى «دِنيا» فإن الحركة فى هذا النحو قد لا يُعتدّ بها لقلّتها.

ألا ترى استجازتهم لحذفها فى الزحاف؟.

ومثل دِنيا -فى أن الحرف الفاصل لم يُعتدّ به- قولهم: مَغْدِىّ فى معدوّ، ومَرْضِىّ ومسْنِيّة، ومثله: صُيّم وقُيّل. ونحو ذلك، ومثله: قائل وبائع، جُعل الحرفان كأنَّهما وقعا طَرَفًا حيث كان الفاصل بينهما وبين الطرَف حرفًا [واحدًا][٣]. ومثله: أُوليّاءِ أوقعت الألِف التى آخِرًا قبل الآخر بحرف، لمّا كان الفاصل بينه وبين الطرَف حرفًا واحدًا. ومثله: أوائل وعيائل.

ولو كان الفاصل حرفين؛ كطواويس - لم يُعَلّ[٤]. فكما أنَّ الحرف المفرد فى هذه المواضع لم يَفْصل؛ كذلك فى باب: «أجأ» لم يفصل، فقلّ ذلك لمّا كان الحرف المفرد فى هذه المواضع غير معتدّ به.

وإذا لم يُعتدّ به، صارت الهمزتان كأنَّهما قد التقتا[٥]، والتقاؤهما مِمّا قد رفضوه،

---

(١) فى ب: منهما.
(٢) سقط فى أ.
(٣) سقط فى ب.
(٤) فى أ: ولم.
(٥) فى ب: التقيا.

فكذلك رفضوا ما كان فى حكم التقائهما.

فإن قلت: إن سيبويه قد ذهب فى ألاءة وأشاءة ونحوهما إلى أن اللام يجوز أن تكون همزة، وقد جاء من ذلك حروف.

قيل: لم يكن هذا مثل أجأ؛ للفصل بالزيادة.

ألا ترى أنّ الفاصل الذى لم يُعتدّ [به](١) فى: «أوائل» لمّا انضم إليه حرف آخر فى: «طواويس»، اعتُدّ به فصلًا، وإن كان زائدًا فلم يعلّ الحرف، فكذلك الفصل ههنا(٢) لمّا وقع بالزيادة، لم يمتنع الحكم عنده بأن اللام همزة؛ كما امتنع حيث كان الفصل حرفًا واحدًا. وقد وُجِدت الزيادة تسوِّغ فى تألف الحروف ما لولا مكانُها لم يَسُغ.

ألا ترى أنّه ليس مثلِ «قِنْرٍ» بلا فاصل بين النون والراء، وقد قالوا: شِنِّير، وقالوا: الشَّنَار، وقالوا: سِنَّوْر وسَنَوَّر، فأْتَلَف لفصل الزيادة ما لم يكن يأتلف لولا فصلها؟ فكذلك فصل الزيادة بين الهمزتين فى ألاءة وأشَاءة فيما ذهب إليه. وجاء ذلك فى طأطأ ونأنأ ودأدأ؛ للفصل الواقع بينهما، ولأنَّ ما يعرض فى الثلاثة من كثرة التصرّف لا يعرض فى هذا الباب.

واعلم أن قول سيبويه: ليس من كلام العرب أن تلتقى همزتان فتُحقَّقا، وقوله فى باب الإدغام(٣): إن ابن أبى إسحاق وناسًا معه يحقِّقون الهمزتين، وقد تكلّم ببعضه العرب، وهو ردىء - ليس على التدافع، ولكن لأنّه لم يُعتدّ بالردىء، أو يكون لم يُعتد بالتقاء المحقَّقتين لقلّة ذلك بالإضافة إلى ما خفِّف إذا اجتمعا. وقد عمل ذلك فى أشياء، نحو: إنقَحْل(٤) فعلى هذا يحمل ذلك -أيضًا- من قوله.

---

(١) سقط فى ب.

(٢) فى أ: هنا.

(٣) نص عبارة سيبويه: «وزعموا أن ابن أبى إسحاق كان يحقق الهمزتين وأناس معه. وقد تكلم ببعضه العرب، وهو ردىء؛ فيجوز الإدغام فى قول هؤلاء. وهو ردىء. ينظر: الكتاب (٤/ ٤٤٣).

(٤) إنقحل: يقال: رجل إنقحل، وامرأة إنقحلة - بكسر الهمزة - مخلقان من الكبر والهرم، أنشد الأصمعى:

لما رأتنى خلقًا إنقحلا

وقد يقال «الإنقحل» فى البعير، قال ابن جنى: ينبغى أن تكون الهمزة فى «إنقحل» للإلحاق بما اقترن بها من النون من باب «جردحل»، ومثله ما روى عنهم من قولهم: =

قالوا: فلمّا رأيناهم قد رفضوا اجتماع الهمزتين فى هذه المواضع، لم نجمع بينهما، وخفَّفنا الثانية؛ لأنَّ فى تخفيفها تقريبًا من الألف.

ألا ترى أنَّ الهمزة إذا كانت مبتدأة لم تخفف؛ لأنَّ فى تخفيفها تقريبًا من الساكن؟ فكما أن الساكن لا يبتدأ به كذلك ما قرُب من الساكن.

فكما جرت مجرى الساكن فى تقريبهم إيّاها منه، كذلك تجرى مجراه إذا خففنا الثانية؛ فتصير بعد الأولى كالألف بعدها. فكما لم تكره الألف بعدها فى نحو أَآدم وأَآخر، كذلك المخفَّفة بعدها فى[1]: ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ لا تكره بعدها، كما تكره إذا حُقّقت لما أرينا، مما دلّ على رفض العرب الجمع بينهما محقَّقتين.

وحجة من فصل بين الهمزتين بألف، وخفف الهمزة الثانية مع الفصل بينهما بالألف. وهو الثبّت عن أبى عمرو عندنا؛ لأن سيبويه زعم أن ذلك هو الذى يختاره أبو عمرو.

وقد قال أحمد بن موسى: إن خلفًا[2] رَوَى عن أبى زيد ذلك فى اختلاف الهمزتين؛ نحو ﴿آينَّكم﴾ [الأنعام: ٩]، و: ﴿آءُنزِلَ﴾ [ص: ٨] أنّه بألف بين الهمزتين وتليين الثانية، ولم يَفْصِل سيبويه فى حكايته عن أبى عمرو بين المتفقَتين والمختلفتَين.

= إنزَهْو، وامرأة إنزهوة: إذا كانا ذوى زهو، ولم يحك سيبويه من هذا الوزن إلا «إنقحلًا» وحده.

ينظر: اللسان (قحل).

(١) زاد فى أ: نحو.

(٢) خلف بن هشام بن ثعلب، وقيل: طالب بن غراب، الإمام الحافظ الحجة، شيخ الإسلام، أبو محمد البغدادى البزار، المقرئ. مولده سنة خمسين ومائة. وسمع مالك بن أنس، وحماد بن زيد، وأبا عوانة، وأبا شهاب الحناط عبد ربه، وشريكًا القاضى، وحماد بن يحيى الأبح، وأبا الأحوص، وعدة. وتلا على سليم، وعلى أبى يوسف الأعشى، وغيرهما، وحمل الحروف عن يحيى بن آدم، وإسحاق المسيبى، وطائفة، وتصدر للإقراء والرواية. روى عنه القراءة عرضًا: أحمد بن يزيد الحلوانى، وسلمة بن عاصم، ومحمد بن الجهم السمرى، وأحمد بن أبى خيثمة، ومحمد بن يحيى الكسائى، وأحمد بن إبراهيم الوراق، وإدريس الحداد، وآخرون. وحدّث عنه: مسلم فى «صحيحه»، وأبو داود فى «سننه» وأبو زرعة، وأبو حاتم. وله اختيار فى الحروف صحيح ثابت ليس بشاذ أصلًا، ولا يكاد يخرج فيه عن القراءات السبع، وأخذ عنه خلق لا يحصون. توفى خلف فى سابع شهر جمادى الآخرة سنة تسع وعشرين ومائتين، وقد شارف الثمانين.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٧٦-٥٨٠).

ألا ترى أنه قال: وأما أهل الحجاز فمنهم من يقول ﴿آإنّك﴾، و: ﴿آأنت﴾ [المائدة:١١٦]، ثم قال: وهى التى يختار أبو عمرو؛ فلم يفصل بينهما. وسيبويه وأبو زيد أضبط لمثل هذا من غيرهما.

من حجّته أن يقول: إنِّى أدخلت الألف بينهما، وإن جعلت الثانى بيْن بينَ؛ لأنَّها إذا كانت على هذه الصفة فهى فى حكم المتحرك(١)، وتخفيفى إياها بأن جعلتُها بين الألف والهمزة ليس يخرجها عن أن تكون همزة متحركة، وإن كان الصوت بها أضعف.

ألا ترى أنَّها إذا كانت مخفّفة فى الوزن مثلها إذا كانت محققة؟

ولولا ذلك لم يتَّزن قوله: [من البسيط]

أَأَنْ رَأَتْ رَجُلًا أَعْشَى ... .(٢)

لأنَّه كان يجتمع فيه ساكنان.

وكذلك قول الآخر: [من الرمل]

كُلُّ غَرَّاءَ إِذَا مَا بَرَزَتْ ....(٣)

ويدلّ على أنَّ المخفّفة من الهمزتين فى حكم المحقَّقة عند العرب: أنَّهم أبدلوا الهمزة الثانية إبدالًا فى المواضع التى اجتمعت فيها همزتان فى كلمة واحدة ولم يخفّفوا الثانية. وذلك نحو: آدم، وجاءٍ، وخطايا.

ألا ترى أن: «آدم» لو كان قلبها فيه على حدّ القلب فى راسٍ وفاسٍ وراي، لكنت

---

(١) فى أ: المتحركة.

(٢) جزء من صدر بيت للأعشى، وبعده:

.... أضرَّ به ريب المنون ودهر مفسد خبل

ينظرديوانه ص(١٠٥)، والإنصاف (٢/ ٧٢٧)، وجمهرة اللغة ص(٨٧٢)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٧٥)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/ ٤٥)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٢٦٢)، وشرح شواهد الشافية ص(٣٣٢)، والكتاب (٣/ ١٥٤، ٥٥٠)، ولسان العرب (قبل)، (منن)، وبلا نسبة فى شرح المفصل (٣/ ٨٣)، والمقتضب (١/ ١٥٥).

والشاهد فيه قوله: «أأن» يريد: «ألأن»، فحذف حرف الجرّ (اللام).

(٣) صدر بيت، وعجزه:

.... ترهب العين عليها والحسد

وهو بلا نسبة فى شرح المفصل (٩/ ١١٨)، والكتاب (٣/ ٥٤٩، ٥٥١) والشاهد فيه قوله: «إذا»؛ حيث خففت همزتها، فقرئت بين بين؛ لأنها مكسورة بعد همزة مفتوحة.

إذا كسّرته، رددت الهمزة فى التكسير؛ كما أنّك لو كسّرت فاسًا وراسًا ورايًا لقلت: أرؤس وأرْآء. فلو كنت فى راىٍ إذا خفّفت إنّما خففت على حد التخفيف فى: «آدم»، لقلبت الهمزة فى التكسير ياء أو واوًا، فقلت: أرْواء أو أرياء، ولكنت تقول إذا جمعت: رايا على فعول: رُيِيّ فتقلبها ياء، كما قلبوها فى أَيِمَّة ياء لمّا تحركت بالكسر.

ألا ترى أنّك إذا قلبتها فى ذئبٍ وبئرٍ ياء للكسرة التى قبلها، فكذلك تقلبها ياء فى أيِمّة للكسرة التى عليها. وقال أبو زيد فى جمع رأى: أرْآء ورِئىّ بتحقيق الهمز فيهما.

وأنشد غيره: [من البسيط]

وَلَا يُشَارِكُ فِى أَرْآئِهِ أَحَدًا

وقال الراعى[1] فى جمع نُؤْيٍ: [من الطويل]

وَأَنْآءِ حَيٍّ تَحْتَ عَيْنٍ مَطِيرَةٍ عِظَامِ الْقِبَابِ يَنْزِلُونَ الرَّوَابِيَا[2]

وكذلك الهمزة فى: «رأيت جائيًا» لم تقلبها كما تقلبها فى تخفيف المِئَر إذا قلت: مِيَر.

وإن اتفق اللفظتان كما اتفق اللفظ فى بريّة وخطيّة، وإن كان برِيّة قلبها للإبدال غير التخفيف، وقلب خطيّة للتخفيف، كما كان لفظها فى رالٍ وباسٍ إذا خففت كلفظها فى: آدم، فكذلك قولك: رأيت جائيًا وشائيًا وسائيًا ونائيًا، لا يكون القلب فيه على حدّ ميرة وذيب.

ولو كان كذلك، لجعلتها بين بينَ إذا قلت مررت بجاء؛ كما أنّك لو قلت: مررت برجلٍ جئز، لجعلتها بين بينَ، وجعلتها كذلك فى موضع الرفع إذا قلت: هذا جاءٍ فى قول سيبويه الذى زعم أنّه قول العرب، والخليل، وقلبتها ياء فى قول أبى

---

(١) عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل النميرى، أبو جندل: شاعر من فحول المحدثين. كان من جلة قومه، ولقب بالراعى؛ لكثرة وصفه الإبل. عاصر جريرًا والفرزدق. وكان يفضل الفرزدق، فهجاه جرير هجاء مرًا. وهو من أصحاب «الملحمات» وللمعاصر ناصر الجانى: «الراعى النميرى: شعره وأخباره» . توفى سنة ٩٠هـ.
ينظر: الأعلام (٤/١٨٨، ١٨٩).

(٢) البيت فى ديوانه ص٢٧٩، واللسان (عين)، والتاج (عين)، والمعانى الكبير ص٤٠٩، والمذكر والمؤنث للأنبارى ص(١٩٤)، وبلا نسبة فى المخصص (٥/١٢٨، ١٦/١٨٥).
ويروى: «البيوت» بدل «القباب».

الحسن؛ فقلت: جائئ، فتحرّك الياء بالضمّ ولا تحذفها.

فلمّا لم يكن على واحد من هذين الأمرين، علمت أنّهم قلبوها قلبًا، فلمّا لم يخفّفوا الهمزة فى هذه المواضع التى أُلزمت القلب فيها لاجتماع الهمزتين، ولكن قلبوها قلبًا، علمنا أن المخفّفة التخفيف القياسى فى حكم المحقّقة عندهم إذ[1] رفضوا المخفَّفة التى بين بينَ فى المواضع التى أرينا، مع المحقّقة؛ كما رفضوا المحقّقتين. فإذا رفضوها رَفْضها، لم يجز أن يجتمعا؛ كما لم يجز أن يجتمع المحققتان، وإذا لم يجز اجتماعهما مخفّفة الآخر منهما كما لم يجز اجتماعهما محقّقتين فى: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ لزم ألّا يجمع بينهما، ولا سبيل إلى ترك الجمع بينهما إلّا بأن تُحذف إحداهما، أو تُقْلَب، أو يُفْصَل بينهما بالحاجز الذى هو الألف.

فلما لم يجز الحذف فى واحد منهما، ولا القلب؛ لأنّه ليس من المواضع التى تقلب فيها الهمزة، ثبت وجوب الفصل بينهما بالألف، ووجب إلزام الفصل بينهما بها؛ إذ كان الجميع قد ألزموا الفصل بها بين الأمثال فى قولهم: اخشَيْنانّ، مع أن هذه الأمثال قد جمعوا بينهن فى [نحو][2] ردَّد وشدّد وقضّض، وما أشبه ذلك.

فإذا ألْزَموا الفصل بها بين الأمثال التى لم يرفضوا الجمع بينها فى نحو ما ذكرنا، فأن يُلْزِموا الفصل بها بيْن ما رفضوا الجمع بينه من الهمزتين والهمزات أولى.

وإذا كان كذلك ثبت أن أَوْلَى هذه الوجوه وأصحّها فى مقاييس العربية الفصل بينهما بالألف. وإذا[3] لزم الفصل بها، ففَصَلَ، خفّف الثانية على لغة أهل الحجاز؛ كما خفَّفوها فى نحو: هباءة وقراءة.

ألا ترى أن الألف التى للفصل بمنزلة التى فى هباءة، وأنّهم خفَّفوا الهمزة المفتوحة بعدها؛ كما خفَّفوا المكسورة والمضمومة بعدها فى نحو المسائل وهذا جزاء زيد؟ وما رواه أبو زيد وسيبويه، والعباس بن الفضل، عن أبى عمرٍو من إلحاق الألف للفصل بين الهمزتين المختلفة حركتاهما، نحو: ﴿آءُنزِل﴾ و﴿آءُلقِى﴾ كإلحاقه إياها بين الهمزتين المتّفقة حركتاهما؛ نحو: ﴿آأنذَرْتَهُمْ﴾ أثبتُ فى القياس من رواية من حَكَى عنه الفصل.

---

(١) فى أ: إذا.
(٢) سقط فى ب.
(٣) فى أ: فإذا.

ألا ترى أن هذه الألِف إنما فُصِل بها كراهةً لاجتماع الهمزتين، وأنّ الحركة الفاصلة بينهما، وهى حركة الهمزة الأولى، سواء كان فتحة أو ضمة أو كسرة:

فأمّا حركة الهمزة الثانية فبعد التقاء الهمزتين؛ فإذا كان كذلك فلا فصل بين: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، و: ﴿أَءُلْقِىَ ٱلذِّكْرُ﴾ [القمر: ٢٥]، و: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ﴾ [الأنعام: ١٩] من طريق القياس.

وإذا اختلفت الرواية وكان أحد الفريقين أضبط، وعضَد الضبطَ والثَّبْتَ القياسُ، وموافقةُ الأشباه، كان الأخذ بما جَمع هذين الوصفين أولى وأرجح. وما رُوِى عن أبى عمرو من قوله: ﴿آأنذرتَهُم﴾ إنَّما هو عندنا على الاستئناف دون الدَّرْج. ولو أدرج القراءة فقال: ﴿سَوَاءٌ عَلَيهِم آأَنْذَرْتَهُمْ﴾ لوجب فى قياس قول أبى عمرو الذى حكاه عنه سيبويه أن يحذف الهمزة الأولى من: ﴿أأَنْذَرْتَهُمْ﴾ لسكون ما قبلها، ويُلْقِىَ حركتها على الميم؛ فإذا فعل ذلك، لزم أن يحذف الألف التى كانت مجتلبة للفصل، ويخفّف الثانية؛ كما كان خفّفها وقد فصَل بينها وبين الأولى بالألف، فيجعلها بين بينَ فيقول: ﴿عليهم أأنذرتهم﴾.

وكذلك قياس قوله فى: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ﴾ [الأنعام: ١٩] أن يقول: «قُل إئِنَّكُمْ لَتَشهَدُونَ﴾.

ألا ترى أنَّك لو حذفت النون [الأولى][(١)] من «اخشَيْنانّ» فقلت: اخشَينّ يا هذه، أو اخشَيَنَّ يا هذا، لحذفت[(٢)] الألف؛ لزوال ما أردت الفصل بها[(٣)] بين النونات؟

فإن قلت: فكيف يستقيم له أن يحذف حرفًا قد كان أثبته؛ فإنّ ذلك لا يمتنع فيما يلزم من حكم الوصل والوقف.

ألا ترى أنّك إذا وصلت قوله: ﴿فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٨٣] قلت: ﴿فليؤد الذيتُمِن أمانته﴾؟ وإن شئت همزت، فحذفت الياء من: «الذى» وهمزةَ الوصل، وقلبت الواو التى كانت فى قولك: «أُوتُمِن» ياء أو همزة، فهذا أكثر فى التغيّر مما ذكرت لك من حذف الألف المجتلَبة للفصل، ولا خلاف فى ذلك بين الناس، فكذلك حكم حذف الألف المجتلَبة للفصل بين النونات إذا وُصِلت الهمزة

---

(١) سقط فى أ.
(٢) فى أ: فحذفت.
(٣) فى أ: به.

الأولى بما قبلها من الساكن.

[بسم الله][1]

قوله -تبارك وتعالى-[2]: ﴿غِشَٰوَةٞ﴾ فى سورة البقرة [٧]:

قرءوا كلهم رفعًا؛ إلَّا أنَّ المفضل الضبىَ روى عن عاصم: ﴿وعلى أبصارهم غِشاوةً﴾ بالنصب[3].

قال أبو على: قالوا: ختم على كذا يختِم؛ قال [-تعالى-][4]: ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخۡتِمۡ عَلَىٰ قَلۡبِكَۗ﴾ [الشورى: ٢٤]، وقال: ﴿ٱلۡيَوۡمَ نَخۡتِمُ عَلَىٰٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ [يس: ٦٥] والمصدر الخَتْم. وقالوا: طَبَع عليه، بمعنى: ختم عليه. وقد قالوا: طبعه، فعُدِّى بلا حرف. ولا يمتنع ذلك فى القياس فى «ختم».

قال: [من الطويل]

كَـأَنَّ قُـرَادَىْ زَوْرِهِ طَـبَـعَـتْـهُـمَـا بِطِينٍ مِنَ الجولَانِ كُتَّابُ أَعْجَمَا[5]

وقد روى عن الحسن - فى قوله -تعالى-: ﴿رَّحِيقٖ مَّخۡتُومٍ خِتَٰمُهُۥ مِسۡكٞۚ﴾ [المطففين: ٢٥، ٢٦]-: أنَّه قالَ: مَقْطعه مسك. وأظنّ [أن][6] أبا عبيدة اعتبر ما روى عن الحسن فى تفسير [هذه][7] الآية؛ لأنَّه قال فى قوله: ﴿يُسۡقَوۡنَ مِن رَّحِيقٖ مَّخۡتُومٍ. خِتَٰمُهُۥ﴾: له ختام، أى: عاقبة ختامِه مسك[8]، أى: عاقبته.

---

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: عز وجل.

(٣) ينظر: الإعراب للنحاس (١/ ١٣٦)، الإملاء للعكبرى (١/ ٩)، البحر المحيط (١/ ٤٩)، التبيان للطوسى (١/ ٦٣)، تفسير القرطبى (١/ ١٩١)، الحجة لابن خالويه (٦٧)، السبعة لابن مجاهد (١٣٩)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٢٩)، المجمع للطبرسى (١/ ٤٣)، المعانى للفراء (١/ ١٣)، تفسير الرازى (١/ ١٨٦).

(٤) سقط فى أ.

(٥) وهو لملحة الجرمى فى لسان العرب (بندك)، (عجم)، ولعدى بن الرقاع فى ديوانه ص(٩٨)، والتنبيه والإيضاح (٢/ ٤٧)، ولعدى بن الرقاع، أو لملحة الجرمى فى تاج العروس (قرد)، ولسان العرب (قرد)، ولابن ميادة فى ديوانه ص(٢٥٥)، وأساس البلاغة (قرد)، وجمهرة اللغة ص(٥٦٦)، وبلا نسبة فى المخصص (٢/ ٢٢، ١٤٨).
ويروى: «أعجم» بدل «أعجما».

(٦) سقط فى ب.

(٧) سقط فى ب.

(٨) أخرجه ابن جرير فى تفسيره (١٢/ ٤٩٨) (٣٦٦٨٧).

وأنشد لابن مقبل: [من البسيط]

مِمَّا يُفَتَّقُ فِى الحَانُوتِ نَاطِفُهَا   بِالفُلْفُلِ الجَوْنِ وَالرُّمَّان مَخْتُومُ(١)

فتأوّل الختام على العاقبة ليس على الختم الذى هو الطبع، وهذا قول الحسن: مقطعه مسك.

ولا يستقيم أن يُتأوّل المختوم فى الآية فى صفة الرحيق على معنى الختم الذى هو الطبع لقوله: ﴿وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِّلشَّٰرِبِينَ﴾ [محمد: ١٥]، وقال: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ . بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾ [الواقعة: ١٧]، وقال [-عز وجل-](٢): ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ . بَيْضَآءَ لَذَّةٍ لِّلشَّٰرِبِينَ﴾ [الصافات: ٤٦] فقوله: ﴿بَيْضَآءَ﴾ مثل قوله: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِـَٔانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا۠ . قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٍ﴾ [الإنسان: ١٥ - ١٦] أى: قوارير كأنّها فى بياضها من فضة.

فهذا على التشبيه لا على أن القوارير من فضة.

قال: [من الرجز]

حَـلْبَـانَـةٍ رَكْـبَـانَـةٍ صَـفُـوفِ
تَـخْـلِطُ بَـيْـنَ وَبَـرٍ وَصُـوفِ(٣)

أى: كأن يديها فى إسراعها فى السير يدا خالطةٍ وبرًا بصوف، فالمعنى على التشبيه وإن لم يُذكر حرفه.

[و](٤) قال: [من الطويل]

...   .   فَهُنَّ إِضَاءٌ صَافِيَاتُ الغَلَائِلِ(٥)

---

(١) وهو فى ديوانه (٢٦٨)، ويروى الشطر الأول:
صرف ترقرق فى الناجود ناطلها   ....

(٢) سقط فى ب.

(٣) الرجز بلا نسبة فى اللسان (حلب)، (صفف)، (صوف)، (ضفف)، والتنبيه والإيضاح (١/ ٦٩)، وتهذيب اللغة (٥/ ٨٤)، والتاج (حلب)، (صفف)، (صوف)، (ضفف)، وجمهرة اللغة ص (٢٨٤، ٣٢٧). ويروى «ضفوف» بدل «صفوف».

(٤) سقط فى أ.

(٥) عجز بيت، وصدره:
عـلـيـن بـكـديـون وأشـعـرن كـرة   ....
وهو للنابغة الذبيانى فى ديوانه ص(١٤٧)، وجمهرة اللغة ص(١٢٦، ١٢٤٥)، وخزانة الأدب (٣/ ١٦٧)، ولسان العرب (وضأ)، (كرر)، (غلل)، (كدن)، (أضأ)، والمعانى الكبير ص(١٠٣٦)، وبلا نسبة فى شرح المفصل (٥/ ٢٢)، والمعانى الكبير ص(١٠٣٣).

ومثل قوله -تعالى-: ﴿خِتَٰمُهُۥ مِسْكٌ﴾ [المطففين: ٢٦]، قوله -تعالى-: ﴿كَانَ مِزَاجُهَا زَنجَبِيلًا﴾ [الإنسان: ٥] المعنى فيها: أنّها فى طِيب الرائحة وسطوعها، وأَرَجها كأرَج المسك والكافور.

فأمّا قوله: ﴿كَانَ مِزَاجُهَا زَنجَبِيلًا﴾ [الإنسان: ١٧] فإنّه يدلّ على لذاذة المطعم؛ لأنّ الزنجبيل يَحْذِى اللسان.

وزعموا: أنَّ ذلك من أجود الأوصاف للخمر عند العرب.

قال الأعشى: [من البسيط]

.... معتقة فهوة مُزَّة ....[1]

ومثل تشبيهها بالزنجبيل فى الآية للذاذة المطعم قوله: [من المتقارب]

كَأَنَّ القَرَنْفُلَ وَالزَّنْجَبِيـ لَ بَاتَا بِفِيهَا وَأَرْيًا مَشُورَا[2]

فهذا يريد به طِيب الطعم؛ لذكره مع ما يُطْعَم، ويدلّ على أنّهم يقصدون ما يَحذى اللسان بالوصف بطيب الطعم قول ابن مقبل: [من البسيط]

... نَاطَفُهَا بِالفُلْفُلِ الجَوْنِ وَالرُّمَان مَخْتُوم[3]

فأمّا قوله -تعالى-: ﴿رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الاحزاب: ٤٠]:

ف: «خاتِم» اسم فاعل من خَتَمهم، أى: صار آخِرَهُم. والأحسن أن تجعله اسم فاعل؛ ماض ليكون معرفة؛ لأن قبله معرفة، وحكم المعطوف أن يكون مشاكلًا للمعطوف عليه.

وقد يجوز أن يُنوى بالانفصال، وإن كان ذلك فيما مضى، على أن يحكى الحال التى كان عليها، وإن كانت القصّة فيما مضى؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨]، فحَكى ما كان.

---

(١) وتمام البيت:

نازعتهم قضب الريحان... .... راووقها خضل

وهو فى ديوانه ص١٠٩، واللسان (مزز)، وتهذيب اللغة (٩/ ٢٨٦، ١٣/ ١٧٧)، والمخصص (١١/ ٧٦، ١٤/ ١٧٩)، والتاج (مزز). ويروى: «متكئًا» بدل «معتقة».

(٢) وهو للأعشى فى ديوانه ص (١٤٣)، واللسان (شور)، (زنجبيل)، وتهذيب اللغة (١١/ ٢٦٠، ٤٠٤)، وجمهرة اللغة ص (١٢٦٣)، وكتاب العين (٦/ ٢٨٠)، والمخصص (٥/ ١٥)، (١٤/ ٢٤١)، والتاج (شور)، (زنجبيل)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص (٧٣٥).

(٣) تقدم.

وروى أن الحسن قرأ: ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ كأنَّه جعل النبى ﷺ هو الذى خُتِم به(١).

فأمَّا قول الشاعر: [من الوافر]

إِذَا فُضَّتْ خَوَاتِمُهَا وفُكَّتْ   يُقَالُ لَهَا دَمُ الْوَدَجِ الذَّبِيحُ(٢)

فليس تخلو الخواتم من أحد أمرين:

إما أن تكون جمع الخاتَم الملبوس، أو تكون جمع المصدر:

فإن كان جمع الملبوس، فقد حذف المضاف من الكلام، والتقدير: إذا فض ختم خواتمها، وأضيفت الخواتم إليها لِمَا كان من الختم عليها بها، ولحقت علامة التأنيث؛ لأنّ القصد - وإن كان للختم فى المعنى - فقد جرى فى اللفظ على الخواتم، فلحقت العلامة لذلك.

وإن كان جمعَ المصدر، فليس يخلو من أن يكون للختم أو للختام:

فإن كان جمعًا للختام، كان بمنزلة قولهم للجزاء الجوازى.

قال الحطيئة: [من البسيط]

مَنْ يَفْعَلِ الخَيْرَ لَا يَعْدَمْ جَوَازِيَهُ   لَا يَذْهَبُ العُرْفُ بَيْنَ اللهِ وَالنَّاسِ(٣)

وقالوا فى جمع اليُعَار: اليواعر.

قال: [من الطويل]

...   .   لَهَا بَيْنَ جَرْسِ الرَّاعِيَيْنِ يَوَاعِرُ(٤)

وفى جمع الدخان: الدواخن؛ فكذلك تكون الخواتم إذا كان جمع الختام.

---

(١) انظر تفسير ابن جرير (١٠/ ٣٠٥).

(٢) وهو لأبى ذؤيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص ١٧٢، واللسان (ذبح)، والتاج (ذبح). ويروى: «بجت» بدل «فكت».

(٣) وهو فى ديوانه ص(١٠٩)، والخصائص (٢/ ٤٨٩)، وشرح الأشمونى (٣/ ٥٨٧). والشاهد فيه: أنّ «جوازيه» جمع «جاز»، ويجوز أن يكون جمع «جزاء»، وجاز أن يجمع «جزاء» على «جواز»؛ لمشابهة المصدر اسم الفاعل.
ويروى صدر البيت:
من يفعل الحسنات الله يشكرها   ....

(٤) عجز بيت وصدره:
لنا ثلة مقصورة حضنية   ....
والبيت لرجل من بنى سعد، جاهلي. ويروى: «الراغبين» مكان «الراعيين». ينظر: النوادر (٣٤، ٣٥).

وإن كان جمع خَتْم، فقد قالوا: حُرَّة وحرائِر، وكَنَّة وكَنَائِن.

وقالوا: مَشَابِه فى جميع شَبَه، وملامح فى جمع لَمْحة؛ فَجَمْع «ختم» على «خواتم» أسهل؛ لأن فواعل إنما هو جمع فاعل، وفاعل قد جاء فى المصادر؛ مثل العاقبة والعافية، و«ما باليت به بالة»، والفالج، وفى حروف أخر.

فإن كان الخواتم جمع المصدر، كان الكلام على ظاهره، وكان المفضوض هو الخواتم أنفسَها؛ من حيث كان جمع خَتْم، لا المضاف المحذوف.

فأمَّا قوله: [من الوافر]

.... يُقَالُ لَهَا دَمُ الْوَدَجِ الذَّبِيحُ(١)

فوَصفَ الدم بالذبيح، فليس يريد بالذبيح المذبوح الذى تُفْرَى أوداجه وينهر دمه، وإنما أراد بالذبيح: المذبوح، أى: المشقوق؛ كما قال: [من البسيط]

نَامَ الخَلِيُّ وَبِتُّ اللَّيْلَ مُشْتَجِرًا كَأَنَّ عَيْنَيَّ فِيهَا الصَّابُ مَذْبُوحُ(٢)

أى: مشقوق.

وكذلك قول الآخر: [من الرجز]

.... فَارَةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ فِى سُكِّ(٣)

أى: شُقَّت وقالوا: أخذه الذُّباح، وهو - فيما زعموا - تشقّق يكون فى أظفار الأحداث أو أصابعهم. فالذبح: الشقّ. وقيل لما يُذَكّى الذبيحةَ: ذَبح؛ لأنَّه ضرب من الشقّ؛ فقالوا: ذُبِحَتِ الشاة، وذُبحت البقرة.

وقالوا فى الإبل: نُحِرَتْ؛ لمَّا كانت توجأ فى نحورها.

فوصف الدم بأنّه ذبيح، والمعنى أن الدم مذبوح له؛ كما أن قوله: ﴿بِدَمٍ كَذِبٍۚ﴾

---

(١) تقدم

(٢) وهو لأبى ذؤيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص(١٢٠)، ولسان العرب (صوب)، (شجر)، (حرف)، والتنبيه والإيضاح (١/ ١٠٦)، وتاج العروس (شجر)، ومجمل اللغة (٣/ ٢٥٤)، وتهذيب اللغة (٤/ ٤٧١، ٤٧٤)، وأساس البلاغة (ذبح)، وللهذلى فى تاج العروس (صوب)، وبلا نسبة فى لسان العرب (ذبح)، ومقاييس اللغة (٣/ ٢٤٧، ٣٢٧)، وديوان الأدب (٢/ ٤٠٢)، وتاج العروس (ذبح).

(٣) الرجز لمنظور بن مرثد، وهو بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢/ ٢٠١)، وأسرار العربية ص (٤٧)، وجمهرة اللغة ص(١٣٥)، وشرح المفصل (٤/ ١٣٨، ٨/ ٩١).

[يوسف: ١٨] معناه: مكذوب فيه، وليل نائم، أى: يُنام فيه؛ وكذلك نهار صائم.

وأمَّا[(١)] قول الفرزدق: [من الوافر]

فَبِتْنَ بِجَانِبَيَّ مُصَرَّعَاتٍ وَبِتُّ أَفُضُّ أَغْلَاقَ الْخِتَامِ[(٢)]

فكأنه من المقلوب، أى: أفض ختام الأغلاق.

ألا ترى أنَّ الأغلاق والأقفال المختوم عليها إنَّما يُفَضُّ الختم الذى عليها، والفضّ إنَّما هو تفريق أجزاء الختم، وتفريق غيره، وفى التنزيل: ﴿حَتَّىٰ يَنفَضُّواْ﴾ [المنافقون: ٧] أى: يتفرقوا فيبقى رسول الله ﷺ بلا أنصار ولا أتباع.

والختام - فى بيت الفرزدق - لا يخلو من أن يكون واحدًا أو جمعًا، فأمّا الذى[(٣)] فى الآية فقد تأوله أبو عبيدة على أنه واحد.

فإن قلت: إنه فى البيت جمع ختم؛ لأن لكل غَلَق ختمًا فجمع الختم، فهو قول؛ لأن المصادر قد تجمع؛ كقوله: [من البسيط]

هَلْ مِنْ حُلُومٍ لأَقْوَامٍ فَتُنْذِرَهُمْ ...[(٤)]

وتقول[(٥)] إن الختام الذى تأوله أبو عبيدة على أنه مفرد إنَّما هو فى خاتمة الشىء الذى هو آخره وخلاف فاتحته، والختم الذى يعنى به الطبع معنى غيره، فليس يلزم إذا أفرد ذاك أن يفرد هذا -أيضًا-.

وقال الأعشى: [من الطويل]

... ... وَتُتْرَكُ أَمْوَالٌ عَلَيْهَا الخَوَاتِمُ[(٦)]

---

(١) فى ب: فأما.

(٢) وهو فى ديوانه ص (٨٣٦)، واللسان (غلق)، (ختم)، وأساس البلاغة (فضض)، والتاج (غلق).

(٣) فى ب: التى.

(٤) صدر بيت، وعجزه:

.... ما جرب الناس من عض وتضريس

وهو لجرير فى ديوانه ص (١٢٨)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٥٠٨، ٥٥٩)، وشرح شواهد المغنى (١/ ١٦٨)، واللسان (١٢/ ١٤٦).

(٥) فى ب: يقول.

(٦) عجز بيت، وصدره:

يقلن حرام ما أحل بربنا ....

فيجوز[١] أن يكون [تقديره][٢] عليها نقش الخواتم، فحذف.

ويمكن[٣] أن يكون جمع الختم[٤] على الخواتم، كما جمع الهجر على الهواجر.

وقال: [من الطويل]

... ... مُقِيمٌ عَلَى قَوْلِ الخَنَا وَالهَوَاجِرِ[٥]

وأما الغِشاوة فلم أسمع منه فعلًا مصرَّفًا بالواو. فإذا لم نعلم منه ذلك، وكان معناها معنى ما اللام منه الياء من غشى يغشى بدلالة قولهم: الغِشْيان، ومعناه ما غطَّى الشيء وعلاه، فغمره وستره؛ كقوله تعالى: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨] و ﴿إِذ يَغشَاكُمُ النُّعَاسُ﴾ [الأنفال: ١١]، و﴿وَٱسْتَغْشَوْا۟ ثِيَابَهُمْ﴾ [نوح: ٧]، و﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَىٰ . فَغَشَّىٰهَا مَا غَشَّىٰ﴾ [النجم: ٥٣ - ٥٤]، وقال الأعشى: [من الطويل]

وَوَلَّى عُـمَـيْرٌ وَهْـوَ كَـابٍ كَـأَنَّـمَـا يُطَلَّى بِوَرْسٍ أَوْ يُغَشَّى بِعِظْلِمِ[٦]

فالغِشاوة من الغِشْيان كالجِبَاوة من جَبَيت في أنَّ الواو كأنَّها بدل من الياء؛ إذ[٧] لم يصرَّف منه فعل، كما لم يصرَّف من الجباوة.

قال سيبويه: قالوا: غشيته غِشْيانًا كالحِرْمان. وإنَّ شئت قلت: إن غَشِي يغشى

= وهو في ديوانه ص (١٢٩)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٨١)، وبلا نسبة في الخصائص (٢/ ٤٩٠)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٦٦٦، ٧٦٩)، وشرح المفصل (١٠/ ٢٩).

(١) في ب: هو على ضربين يجوز.

(٢) سقط في ب.

(٣) في ب: وعلى.

(٤) في ب: ختما.

(٥) عجز بيت، وصدره:

وإنك يا عامر بن فارس قرزل ....

وهو لسلمة بن الخرشب في اللسان (هجر)، وبلا نسبة في اللسان (لقا)، والمحتسب (١/ ٥٧).

ويروى: «معيد على قيل» بدل «مقيم على قول».

(٦) وهو في ديوانه ص(١٧٧)، واللسان (حصص)، وتهذيب اللغة (٣/ ٤٠٠)، والتاج (حصص).

ويروى: «كأب كأنه» بدل «كاب كأنما» ، و: «بحص» بدل «بورس».

(٧) في أ: وإن.

مثل رضى يرضى، ولام الكلمة الواو بدلالة غشاوة وغَشْوة، ويكون الغِشيان كعِلْيان ودنيا ونحو ذلك. وقوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ﴾ [البقرة: ٧] فى المعنى مثل: ﴿صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ﴾ [البقرة: ١٨]، وكذلك قوله تعالى: ﴿صُمّٞ وَبُكۡمٞ فِي ٱلظُّلُمَٰتِۗ﴾ [الأنعام: ٣٩]؛ لأنَّ وصف البصر بالكون فى الظلمات بمنزلة الوصف بالعَمى.

وكذلك وصفه بكون الغشاوة عليه؛ لأنَّه فى هذه الأحوال كلِّها لا يصحّ به إبصار؛ فقوله[1]: «فى الظلمات» متعلق بمحذوف.

وروى لنا عن الكسائى: غِشَاوة وغَشَاوة وغُشاوة، وعن غيره.

ويذهب قوم من المتأوِّلين إلى أنَّ معنى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ﴾ [البقرة: ٧]: ختم عليها بأن طَبَع عليها ووَسَمها سِمَة تدل على أن فيها الكفر؛ ليعرفهم من يشاهدهم من الملائكة بهذه السمة، ويَفْرُقوا بينهم وبين المؤمنين الذين فى قلوبهم الشَّرْحُ والطمَأْنينة اللذان وُصفوا بهما فى قوله -تعالى-: ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِ﴾ [الزمر: ٢٢]، وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَتَطۡمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكۡرِ ٱللَّهِۗ﴾ [الرعد: ٢٨].

والختم والطبع واحد، وهما سِمة وعلامة فى قلب المطبوع على قلبه. وكما ختم على قلب الكافر وطبع، فوسم بسمة تعرف بها الملائكة كفره؛ كذلك وسم قلوب المؤمنين بسمات تعرفهم الملائكة بها كما عرفوا بها الكفار؛ ومن ثَمَّ قال بعض المتأوّلين فى قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعۡ مَنۡ أَغۡفَلۡنَا قَلۡبَهُۥ عَن ذِكۡرِنَا﴾ [الكهف: ٢٨] أى: لم نَسِم قلبه بما نَسِم به قلوب الذاكرين لله؛ لأنَّ الله تعالى وسم قلوب الذاكرين[2] بسمات تُبيّن لمن شاهدها من الملائكة أنَّهم مؤمنون؛ كما قال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡإِيمَٰنَ﴾ [المجادلة: ٢٢] أى علامته؛ فإذا لم يَسِمهم بهذه السِّمة، فقد أغفلهم.

ومثل ما تأولوا فى هذا من أنَّه علامة يُعرف بها الكافر من المؤمن: مناولة الكتاب باليمين وبالشِّمال، فى أنَّ المناولة باليمين علامة أن المناوَل باليمين من أهل الجنة، والمناوَل بالشِّمال من أهل النار.

وقوله: ﴿بَلۡ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيۡهَا بِكُفۡرِهِمۡ﴾ [النساء: ١٥٥] يحتمل أمرين: أى: طَبع

(١) فى أ: وقوله.
(٢) فى أ: المؤمنين.

عليها وختم جزاءً للكفر وعقوبة عليه؛ كقوله: [من الطويل]

نَـزائِع مَـقْـذُوفًا عَـلَـى سَـرَواتِـهـا بِمَا لَمْ تُخَالِسْهَا الغزَاةُ وتُرْكَبُ[١]

وكقولهم: «بما لا أُخشَّى بالذئب» [فيمكن][٢] أن يكون قوله: بل طبع الله عليها بكفرهم، أى طبع عليها بعلامة كفرهم؛ كما تقول: طَبع عليه بالطين، وختم عليه بالشمع.

ويجوز أن يكون قوله -تعالى-: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌۖ﴾ [البقرة: ٧] وصفًا للذى ذُمَّ بهذا الكلام بأن قلبه ضاق عن قبول الحكمة والإسلام، والنظر والاستدلال على توحيد الله -تعالى- وقبول شرائع أنبيائه [عليهم السلام][٣] فلم ينشرح له ولم يتَّسع لقبوله؛ فهو خلاف مَن ذكر فى قوله -تعالى-: ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦۚ﴾ [الزمر: ٢٢].

ومثل ذلك قوله -تعالى-: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤].

ومثله: ﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا فِىٓ أَكِنَّةٍ مِّمَّا تَدْعُونَآ إِلَيْهِ وَفِىٓ ءَاذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنۢ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت: ٥].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ﴾ [البقرة: ٨٨] إنَّما هو جمع أغلف، أى: فى غلاف؛ كقوله: ﴿قُلُوبُنَا فِىٓ أَكِنَّةٍ﴾، ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِۖ لَهُمْ قُلُوبٌ﴾ [الأعراف: ١٧٩].

ويقوِّى ذلك أن المطبوع على قلبه وُصف بقلة الفهم بما يسمع من أجل الطَّبْع، فقال: ﴿بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٥٥] وقال: ﴿وَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [التوبة: ٨٧].

ومما يبيّن ذلك قوله -تعالى-: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم﴾ [الأنعام: ٤٦] فعدل الختمَ على القلوب بأخذه السمعَ والبصرَ؛ فدلَّ هذا

---

(١) وهو لطفيل الغنوى فى ديوانه ص (٢٣)، واللسان (سهب)، وتهذيب اللغة (٦/ ١٣٧)، والتاج (سهب).
ويروى: «تسهب» بدل «تركب».

(٢) فى أ: وقد يجوز.

(٣) سقط فى أ.

على أنّ الختم على القلب هو أن يصير على وصفٍ لا يُنتفع به فيما يُحتاج فيه إليه؛ كما لا يُنتفع بالسمع والبصر مع أخذهما، وإنّما يكون ضِيقه بألّا يتّسع لما يُحتاج إليه من النظر والاستدلال الفاصل بين الحقّ والباطل.

ومن ذلك قوله [تعالى][١]: ﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥] فهذا كلام كالمَثَلِ، أى: من يستحقّ الإضلال عن الثواب يجعل صدره ضيّقًا فى نهاية الضِّيق؛ لما كان القلب محلًّا للعلوم والاعتقادات؛ بدلالة قوله تعالى: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٩]؛ فوصفُه[٢] بالضيق، وأنّه على خلاف الشرح والانفساح دلّ [على][٣] أنّه لا يعى علمًا، ولا يستدلّ على ما أريد له ودُعِىَ إليه؛ كما وُصِفَ الجبان بأنّه لا قلب له، لمّا أريد به المبالغة فى وصفه بالجُبْن؛ لأنّ الشجاعة محلها القلب، فإذا لم يكن القلب الذى يكون محلّ الشجاعة لو كانت فألّا تكون الشجاعة أولى.

ومن ثَمّ قالوا فى النعامة[٤]: جؤجؤه هواء، أى: ذو هواء؛ فهو فارغ من القلب؛ فهذا كما وصفوها بالشِّراد لجبنها؛ فقال: [من الوافر]

وَأَشْرَد بِالْوَقِيطِ مِنَ النَّعَامِ[٥]

وقال[٦]: [من الكامل]

أَسَدٌ عَلَىَّ وَفِى الحُرُوبِ نَعَامَةٌ   رَبْدَاءُ تَجْفَلُ مِنْ صَفِيرِ الصَّافِرِ[٧]

وقال: [من المديد]

---

(١) سقط فى أ.
(٢) فى ب: فوصف.
(٣) سقط فى ب.
(٤) فى أ: الظليم.
(٥) عجز بيت، وصدره:

وهم تركوك أسلح من حبارى ....

وهو لأوس بن غلفاء فى اللسان (لفف)، (لقم)، والأصمعيات ص(٢٣٣)، ولدجاجة ابن عتر فى جمهرة اللغة ص(٨٨٦)، وبلا نسبة فى التاج (حبر). ويروى عجزه هكذا:

.... رأت صقرًا، وأشرد من نعام

(٦) زاد فى أ: أيضًا.
(٧) وهو لرجل من الخوارج فى جمهرة اللغة ص (٩٢٣)، ولعمران بن حطان فى الأغانى (١٨/ ١٢٢).

ويروى: «فتخاء تفرق» بدل «ربداء تجفل».

فَـالْهَـبِـيـتُ لَا فُـؤَادَ لَهُ وَالـثَّـبِـيـتُ ثَـبْـتُـهُ فَـهَـمُـهُ(١)

وأنشد أبو زيد: [من الوافر]

لَقَدْ أَعْجَبْتُمُونِى مِنْ جُسُومٍ وَأَسْلِحَةٍ وَلَكِنْ لَا فُؤَادَا(٢)

وقال: [من البسيط]

حَارِ بْنَ كَعْبٍ أَلَا أَحْلَامَ تَزْجُرُكُمْ عَنَّا وَأَنْتُمْ مِنَ الجُوفِ الجَمَاخِيرِ(٣)

وأنشد أبو زيد: [من الوافر]

وَلَا وَقَّـافَـةٍ وَالْخَـيْـلُ تَـرْدِى وَلَا خَـالٍ كَـأُنْـبُـوبِ الْيَـرَاعِ(٤)

وقال الراعى: [من الكامل]

وَغَدَوْا بِصَكِّهِمُ وَأَحْدَبَ أَسْأَرَتْ مِنْهُ السِّيَاطُ يَرَاعَةً إِجْفِيلَا(٥)

فكما وُصِف الجبان بأنَّه لا قلب له، وأنَّه مجوَّفٌ، وأنَّه يراعة؛ لأنَّه إذا كان كذلك بَعُدَ من الشجاعة، ومن الفهم؛ لعدمه القلب، كذلك وصف مَن بَعُد عن قبول الإسلام بعد الدعاء إليه، وإقامة الحجّة عليه بأنَّه مطبوع على قلبه، وضيّق صدره، وقلبُه فى كنان، وفى غِلاف.

قال أبو زيد: قالوا: رجل مفئود للجبان، وخلافُ ما ذكره أبو زيد: رجل مُشيَّع للشجاع. فهذا إمَّا أن يكون أريد(٦) [به](٧): يُشيّع(٨) قلبه، أى: ليس بمصاب فى

---

(١) وهو لطرفة بن العبد فى ديوانه ص(٨٦)، وتهذيب اللغة (٦/ ٢٤٠)، ومقاييس اللغة (١/ ٣٩٩، ٦/ ٢٨)، ومجمل اللغة (٤/ ٤٦٢)، وتاج العروس (ثبت)، وديوان الأدب (١/ ٤٠٠، ٢٧٢)، وبلا نسبة فى المخصص (٣/ ٤٤).

(٢) لبرج بن مسهر الطائى. فى النوادر ص(٧٨).

(٣) وهو لحسان بن ثابت فى ديوانه ص(١٧٨)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٥٥٤)، وشرح شواهد المغنى (١/ ٢١٠)، والكتاب (٢/ ٧٣، ٧٤)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٦٢)، وبلا نسبة فى شرح شواهد الإيضاح ص(١٠٧)، واللسان (قوا). ويروى: «الأحلام» بدل «أحلام» و: «عنى» بدل «عنا».

(٤) لمرداس بن حصين، من بنى عبد الله بن كلاب، شاعر جاهلى، ينظر: النوادر (٥ - ٦).

(٥) وهو فى ديوانه ص٢٣٧، واللسان (يرع)، (جفل)، ومقاييس اللغة (١/ ٢٢٦، ٢/ ٨٨، ٤/ ٤٦٥)، والتاج (يرع)، (جفل)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٧٧٧). ويروى: «السباط» بدل «السياط».

(٦) فى أ: أراد.

(٧) سقط فى ب.

(٨) فى أ: شيع.

فؤاده، وإمَّا أن يكون معه من نفسه شِيعة يثبّتونه.

وأمّا قوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥] فالمعنى: أن هذا الضيّق الصدرِ عن الإسلام نهايةَ الضيق إذا دُعِيَ إلى الإسلام - من ضيق صدره منه، ونفوره عنه، وعن استماع الحكمة - كأنّه يراد على ما لا يقدر عليه من مصْعَدٍ فى السماءِ، أو حمل على ما يشبهه من(١) الامتناع.

ورُوى عن ابن مسعود(٢) أنّه سأل رسول الله ﷺ: «هَلْ يَنْشَرِحُ الصَّدْرُ؟(٣) فَقَالَ(٤): نَعَمْ، يَدْخُلُ القَلْبَ النُّورُ. فقال ابن مسعود: وهل لذلك علامةٌ؟ قال: نَعَمْ. التَّجَافِي عَنْ دَارِ الغُرُورِ، وَالإِنَابَةُ إِلَى دَارِ الخُلُودِ، وَالاسْتِعْدَادُ لِلْمَوْتِ قَبْلَ المَوْتِ»(٥). فقول(٦) رسول الله ﷺ لابن مسعود: «يَدخُلُهُ النُّورُ» كما فى الآية من قوله تعالى: ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [الزمر: ٢٢].

وقد رُوى عن سعيد بن جُبير(٧)، عن ابن عباس(٨) فى قوله عز وجل: ﴿ٱللَّهُ نُورُ

(١) فى أ: فى.

(٢) عبد الله بن مسعود بن غافل - بمعجمة ثم فاء مكسورة بعد الألف - ابن حبيب بن شمخ - بفتح المعجمة الأولى وسكون الميم - ابن مخزوم بن صاهلة بن كاهل بن الحارث بن تميم ابن سعد بن هذيل الهذلى، أبو عبد الرحمن الكوفى، أحد السابقين الأولين، وصاحب النعلين، شهد بدرًا والمشاهد، تلقن من النبى ﷺ سبعين سورة. قال علقمة: كان يشبه النبى ﷺ فى هديه ودلّه وسمته. قال أبو نعيم: مات بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين عن بضع وستين سنة.

ينظر: الخلاصة (٢/ ٩٩) (٣٨١٤).

(٣) فى أ: تنشرح الصدور.

(٤) فى ب: قال.

(٥) أخرجه بمثله البيهقى فى الشعب (٧/ ٣٥٢) (١٠٥٥٢)، وذكره السيوطى فى الدر، وابن جرير فى تفسيره (٥/ ٣٣٦) (١٣٨٦١)، وذكره السيوطى فى الدر (٣/ ٨٣) وعزاه لابن أبى شيبة وابن أبى الدنيا وابن جرير وأبى الشيخ وابن مردويه والحاكم والبيهقى فى الشعب من طرق عن ابن مسعود.

(٦) فى أ: فقال.

(٧) سعيد بن جبير الوالبى مولاهم الكوفى الفقيه أحد الأعلام. روى عن: ابن عباس وابن عمر وعبد الله بن مغفل وعدى بن حاتم وخلق. وعنه: الحكم وسلمة بن كهيل وسليم الأحول، وسليمان الأعمش وأيوب وعمرو بن دينار وخلائق. وقال اللالكائى: ثقة إمام حجة. قال عبد الملك بن أبى سليمان: كان يختم فى كل ليلتين. قال ميمون بن مهران: مات سعيد وما على ظهر الأرض أحد إلا وهو محتاج إلى علمه. قتل سنة خمس وتسعين كهلًا، قتله الحجاج فما أمهل بعده. قال خلف بن خليفة عن أبيه: شهدت مقتل ابن جبير، فلما بان =

﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ مَثَلُ نُورِهِۦ﴾ [النور: ٣٥] قال: مثل نوره الذى أعطاه المؤمن كمشكاة، والمشكاة كَوَّة فيها مصباح(١). وقوله: ﴿نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍۗ﴾ [النور: ٣٥] قال: مَثَل قلب المؤمن نور على نور يشرح(٢) صدره للإسلام.

وقال أبو الحسن: ﴿خَتَمَ الله على قُلُوبِهم﴾؛ لأنَّ ذلك كان لعصيانهم [الله تعالى](٣)، فجاز ذلك اللفظ؛ كما يقال: أهلكَته فلانةُ: إذا أعجب بها وهى لا تفعل به شيئًا؛ لأنَّه هلك فى اتباعها، أو يكون خَتَمَ: حَكم أنَّها مختوم عليها.

وكذلك: ﴿فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًاۖ﴾ [البقرة: ١٠] على هذا(٤) التفسير، والله أعلم.

الإعراب

حجَّة من رفع فقال: وعلى أبصارهم غِشاوةٌ: أنَّه رأى الغشاوة لم تُحْمَلْ على «ختم».

ألا ترى أنّه قد جاء فى الأخرى: ﴿وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً﴾ [الجاثية: ٢٣] فكما لم تحْمل فى هذه على ﴿خَتَم﴾ كذلك لا تحمل فى هذه التى فى مسألتنا. فإذا لم يحملها على (ختم)، قطعها عنه، وإذا قطعها عن (ختم)، كانت

= الرأس قال: لا إله إلا الله، لا إله إلا الله، فلما قالها الثالثة لم يتمها، رضى الله عنه.
ينظر: الخلاصة (١/ ٣٧٤، ٣٧٥).

(٨) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف الهاشمى، أبو العباس المكى ثم المدنى ثم الطائفى، ابن عم النبى ﷺ وصاحبه وحبر الأمة وفقيهها وترجمان القرآن، روى ألفًا وستمائة وستين حديثًا. اتفقا على خمسة وسبعين، وانفرد البخارى بثمانية وعشرين، و مسلم بتسعة وأربعين، روى عنه أبو الشعثاء، وأبو العالية، وسعيد بن جبير، وابن المسيب، وعطاء بن يسار وأمم. قال موسى بن عبيدة: كان عمر يستشير ابن عباس، ويقول: غوّاص. وقال سعد: ما رأيت أحضر فهمًا، ولا ألب لبًا، ولا أكثر علمًا، ولا أوسع حلمًا من ابن عباس، ولقد رأيت عمر يدعوه للمعضلات. وقال عكرمة: كان ابن عباس إذا مر فى الطريق قالت النساء: أمرّ المسك أو ابن عباس؟ وقال مسروق: كنت إذا رأيت ابن عباس قلت: أجمل الناس، وإذا نطق قلت: أفصح الناس، وإذا حدّث قلت: أعلم الناس. مناقبه جمة. قال أبو نعيم: مات سنة ثمان وستين. قال ابن بكير: بالطائف، وصلى عليه محمد ابن الحنفية.
ينظر: الخلاصة (٢/ ٦٩، ٧٠).

(١) أخرجه ابن جرير فى تفسيره (٩/ ٣٢٤) (٢٦١٠٧).
(٢) فى أ: لشرح.
(٣) فى أ: لله.
(٤) فى ب: ذا.

مرفوعة: إمّا بالظرف، وإمّا بالابتداء.

وأمّا إذا نصب: فلا يخلو فى نصبها من أن يحملها على (ختم) هذا الظاهر، أو على فِعل آخر غيره.

فإن قال: أحملها على الظاهر؛ كأنى قلت: وختم على قلبه غشاوة، أى بغشاوة، فلمّا حَذَف الحرف، وَصَل الفعل، ومعنى: ختم عليه بغشاوة مثل: جعل على بصره غشاوة.

ألا ترى أنّه إذا ختمها بالغِشاوة، فقد جعلها فيها. واستدلّ على جواز حمل غشاوة على (ختم) هذا الظاهر؛ بقوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ﴾ [النحل: ١٠٨] فقال: طبع فى المعنى كـ: «خَتَمَ»، وقد حمِلت الأبصار على «طبع»؛ فكذلك تحمل على «ختم».

قيل: لا يحسن ذلك؛ لأنّك تفصل بين حرف العطف والمعطوف به؛ وهذا عندنا إنّما يجوز فى الشعر؛ ولا يختلفون: أنَّ ذلك فى العطف[1] على المجرور قبيح، والمنصوبُ والمرفوع بمنزلته فى القياس.

ألا ترى أنَّ حرف العطف فى المجرور ليس هو الجارّ، إنّما هو يُشْرِك فيه؛ وكذلك فى المرفوع والمنصوب ليس هو الرافع ولا الناصب، إنّما يُشْرِك فيهما. فإنّما قبح الفصل فيهما؛ لأنَّ ما يقوم مقامهما لا يُتَّسَعُ فيه الاتساع الذى فى الأصل.

ألا ترى أنهم لم يتّسعوا فى «إنَّ» وأخواتها اتساعهم فى الفعل، ولم يُتّسع فى الظروف، ولا فى الأسماء المسمَّى بها الأفعال اتساعهم فى الفعل، ولا فى الصفات المشبَّهة بأسماء الفاعلين اتّساعهم فى أسماء الفاعلين، ولا فى عشرين اتّساعهم فى ضاربين وحَسَنين؛ فكذلك لا يُتّسع فى حرف العطف الذى يُشْرِك فيما يُعْطَفُ عليه اتّساعهم فى نفس المعطوف عليه.

وقد ذهب إلى التسوية بين الجارّ وبين الناصب والرافع فى العطف الكسائىُّ والفراء. وقد جاء هذا الفصل فى الشعر.

أنشد أبو زيد: [من الطويل]

أَتَعْرِفُ أَمْ لَا رَسْمَ دَارٍ مُعَطَّلَا مِنَ العَامِ تَغْشَاهُ وَمِنَ عَامِ أَوَّلَا

---

(١) فى ب: المعطوف.

قِطَارٌ وَتَارَاتٍ خَرِيقٌ كَأَنَّهَا مُضِلَّةُ بَوٍّ فِى رَعِيلٍ مُعَجَّلا(١)

وقال: [من الوافر]

... ... وَآوِنَةً أُثَالَا(٢)

فإن قال: لا أعطفه على هذا الفعل الظاهر الذى هو (ختم)، ولكنى أحمله على فعل أضمره، فأضمر: وجعل، ويكون ذلك بمنزلة الظاهر؛ لدلالة ما تقدم عليه؛ فإن هذا -أيضًا- ليس بالسهل؛ ألا ترى أن مثل [من مجزوء الكامل]:

... ... مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحَا(٣)

و: [من الرجز]

شَرَّاب أَلْبَانٍ وَتَمْرٍ وَأَقِطْ(٤)

و: [من الرجز]

عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا(٥)

---

(١) هما للقحيف العقيلى فى خزانة الأدب (٥/ ١٣١)، ولسان العرب (رعل)، ونوادر أبى زيد ص(٢٠٨).
ويروى «يغشا» بدل «تغشاه».

(٢) جزء من عجز بيت، وقبله:
أبو حنش يؤرقنا وطلق وعمار.... ....
وهو لابن أحمر فى ديوانه ص(١٢٩)، والحماسة البصرية (١/ ٢٦٢)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٨٧)، والكتاب (٢/ ٢٧٠)، ولسان العرب (حنش)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٢١)، وبلا نسبة فى الأزمنة والأمكنة (١/ ٢٤٠)، والإنصاف (١/ ٣٥٤)، وتخليص الشواهد ص(٤٥٥)، والخصائص (٢/٣٧٨)، وشرح الأشمونى (١/ ١٦٣)، وشرح ابن عقيل ص(٢٢٣).

(٣) عجز بيت، وصدره:
يا ليت زوجك قد غدا ....
وهو بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢/١٠٨، ٦/ ٢٣٨)، وأمالى المرتضى (١/ ٥٤)، والإنصاف (٢/ ٦١٢)، والخصائص (٢/ ٤٣١)، وشرح شواهد الإيضاح ص(١٨٢)، وشرح المفصل (٢/ ٥٠)، ولسان العرب (رغب)، (زجج)، (مسح)، (قلد)، (جدع)، (جمع)، (هدى)، والمقتضب (٢/ ٥١).

(٤) الرجز بلا نسبة فى الإنصاف (٢/ ٦١٣)، واللسان (زجج)، (طفل)، والمقتضب (٢/ ٥١).

(٥) لا يعرف قائله، وقيل: لذى الرمة، وليس فى ديوانه. ويورد بعضهم لهذا الشطر صدرًا، هكذا:
لما حططت الرحل عنها واردا ....
ويجعله بعضهم صدرًا، ويورد له هذا العجز:

=

لا تكاد تجده فى حال سعة واختيار، فإذا كان النصب تعترض فيه هذه الأشياء، فلا نظر فى أن الرفع أحسن، والقراءة به أولى، وتكون الواو عاطفة جملة على جملة.

[بسم الله](١)

اختلفوا فى ضم الياءِ وفتحِها وإدخالِ الألف فى قوله -جلّ وعزّ-: ﴿يُخَٰدِعُونَ﴾ [٩]:

فقرأ ابنُ كثيرٍ، ونافعٌ، وأبو عمرٍو: ﴿يُخَٰدِعُونَ . . . وَمَا يُخَٰدِعُونَ﴾ بالألِفِ فيهما(٢).

وقرأ عاصِمٌ، وابنُ عامرٍ، وحمزة، والكسائيُ: ﴿يُخَادِعُوْنَ. . . وَمَا يَخْدَعُوْنَ﴾ بفتح الياء بغير ألف.

[قال أبو على](٣): قال أبو زيد: خَدَعْتُ الرجلَ أخدعُه خِدْعًا، الخاءُ كسرٌ، وخديعةً، قال: وقالوا: «إنك لَأَخْدَعُ من ضَبٍّ حرشتَه».

وقال أبو زيد -أيضًا-: يقالُ: «لأَنَا أخدعُ من ضَبٍّ حَرَشْتَهُ»، وقد حَرَش الرجل الضبَّ يحرُشُه حرشًا: إذا مَسحَ بيدهِ على فَمِ جُحْرِهِ يتسمَّعُ(٤) الصوتَ، فربما أَقْبلَ وهو يُرَى أنَّ ذلك حيةٌ، وربَّما أروحَ ريحَ الإنسان، فَخَدَعَ فى جُحرِه يَخْدَع خَدْعًا: إذا رجع فى الجحرِ فذَهَب ولم يَخْرُجْ.

= .... حتى شتت همالة عيناها

والبيت مع هذا العجز من شواهد شرح أبيات المغنى (٧/ ٣٢٣)، والخصائص (٢/ ٤٣١)، والكشاف (٣/ ٤٢٢)، مغنى اللبيب، (٢/ ٦٣٢)، واللسان (زجج، قلد، علف)، والتاج (علف)، قال الفراء فى تفسيره (١/ ١٤): أنشدنى بعض بنى أسد يصف فرسه. وأنشد البيت.

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٢٨)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٠)، البحر المحيط (١/ ٥٧)، التيسير للدانى (٧٢)، تفسير الطبرى (١/ ٢٧٧)، تفسير القرطبى (١/ ١٩٦)، الحجة لابن خالويه (٦٨)، الحجة لأبى زرعة (٨٧)، السبعة لابن مجاهد (١٣٩)، الغيث للصفاقسى (٨٢)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٣٢)، الكشف للقيسى (١/ ٢٢٤ - ٢٢٧)، المجمع للطبرسى (١/ ٤٦)، المعانى للأخفش (١/ ٣٨)، تفسير الرازى (١/ ١٩٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٠٧).

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: فيسمع.

وقال أحمد بنُ يحيى، عن ابنِ الأعرابيِّ: الخادِعُ: الفاسِدُ من الطعامِ ومن كلِّ شيءٍ؛ وأنشَد: [من الرمل]

أَبْيَضُ اللَّوْنِ لَذِيذٌ طَعْمُهُ طَيِّبُ الرِّيقِ إِذَا الرِّيقُ خَدَعْ[1]

خَدَعَ: فَسَدَ وتغيَّر.

وقال أبو عبيدةَ: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٩] يَخدَعون، وأنشد أبو زيد: [من الوافر]

وَخَادَعْتُ المَنِيَّةَ عَنْكَ سِرًّا فَلَا جَزِعَ الأَوَانِ وَلَا رُوَاعَا[2]

وقال أبو عبيدةَ أيضًا: يخادِعونَ الله والذين آمنوا فيما يُظْهِرون مما يستخْفون خلافَه.

قال الله -تعالى-: ﴿وَمَا يُخَادِعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُم﴾ [البقرة: ٩] إنما تقعُ الخديعةُ بهم والهَلَكَةُ.

والعربُ تقول[3]: خادعتُ فلانًا إذا كنتَ تخادِعه، وخدعتُهُ: إذا ظَفِرتَ به.

قال بعضُ المتأولين - أظنُّه الحسنَ - قال: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾ وإن خادعوا نبيه؛ لأن الله تعالى بعث نبيَّه ﷺ بدينِه، فمن أطاعه فقد أطاع الله -تعالى-؛ كما قال -تعالى-: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠]؛ فعلى هذا مَن خادعه فقد خَادَعَ الله.

فقد ذهبَ هذا المتأوِّلُ إلى أن معنى ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾: يخادعون نبيَّه ﷺ، وفى تأويله تقويةٌ لقولِ أبى عبيدة: يخادعون: يَخْدَعُون.

ألا ترى أنه قد جاء فى الأخرى: ﴿وَإِن يُرِيدُوٓاْ أَن يَخۡدَعُوكَ فَإِنَّ حَسۡبَكَ ٱللَّهُۚ﴾ [الأنفال: ٦٢] فجاء المثالُ على «يفعل».

ومثل قوله: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾ فى إرادة مضافٍ محذوف - على قول من ذكرناه - قولُهُ -تعالى-: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [الأحزاب: ٥٧] التقدير: يؤذون أولياء

---

(١) وهو لسويد بن أبى كاهل فى ديوانه ص(٢٤)، واللسان (خدع)، ومجمل اللغة (٢/ ١٦٥)، والتاج (خدع)، وشرح اختيارات المفضل ص (٨٦٨)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (١/ ١٥٩)، ومقاييس اللغة (٢/ ١٦١)، وديوان الأدب (٢/ ٢٠٨).

(٢) وهو لمنقذ بن عرفطة فى التاج (أرب)، ومعجم البلدان (إراب). ويروى: «تلان» بدل «الأوان».

(٣) زاد فى أ: قد.

الله؛ لأنَّ الأذى لا يصل إلى الله -تعالى-؛ كما أن الخِدَاعَ لا يجوزُ عليه؛ فهى مثل قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟﴾ [الأحزاب: ٥٨] وفيما أنشده أبو زيد دلالة على صحة تفسير أبى عبيدة أنَّ «يخادِعون»: «يخدعون».

ألا ترى أنَّ المنية لا يكون منها خداع؛ كما لا يكون من الله - سبحانه - ولا من رسوله، [عليه السلام][1]؟ فكذلك قوله: ﴿وما يُخَادِعُونَ إلا أنفسهم﴾ [البقرة: ٩] يكون على لفظ «فاعَلَ» وإن لم يكن الفعل إلا من واحد؛ كما كان الأول كذلك. وإذا كانوا قد استجازوا لتشاكل الألفاظ وتشابهها أن يُجْرُوا على الثانى طلبًا للتشاكل ما لا يصح فى المعنى على الحقيقة، فأن يُلْزَمَ ذلك ويُحافَظَ عليه فيما يصحُّ فى المعنى أجدر وأولى.

وذلك نحو قوله: [من الوافر]

أَلَا لَا يَجْهَلَنْ أَحَدٌ عَلَيْنَا فَنَجْهَلَ فَوْقَ جَهْلِ الجَاهِلِينَا[2]

وفى التنزيل: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤] والثانى قصاص وليس بعدوان، وكذلك ﴿وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، وقوله: ﴿فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ﴾ [التوبة: ٧٩] ونحو ذلك. فأن يُلْزَمَ التشاكل فى اللفظ مع صحة المعنى أولى.

ومما يؤكد ذلك قوله: [من الرجز]

مِنَ الْعِينِ الْحِيرِ[3]

وقول أمِّ تأبَّطَ شرًّا: ليس بِعُلْفُوفٍ تَلُفُّهُ هُوف.

---

(١) سقط فى ب.

(٢) وهو لعمرو بن كلثوم فى: ديوانه ص(٧٨)، ولسان العرب (رشد)، وأمالى المرتضى (١/ ٥٧، ٣٢٧، ٢٢/ ١٤٧)، والبصائر والذخائر (٢/ ٨٢٩)، وبهجة المجالس (٢/ ٦٢١)، وجمهرة أشعار العرب (١/ ٤١٤)، وخزانة الأدب (٦/ ٤٣٧)، وشرح ديوان امرئ القيس ص(٣٢٧)، وشرح شواهد المغنى (١/ ١٢٠)، وشرح القصائد السبع ص(٤٢٦)، وشرح القصائد العشر ص(٣٦٦)، وشرح المعلقات السبع ص(١٧٨)، وشرح المعلقات العشر ص(٩٢)، وعيون الأخبار (٢/ ٢١١)، وبلا نسبة فى لسان العرب (خدع)، والمخصص (٣/ ٨١)، وأساس البلاغة (جهل).

(٣) الرجز بلا نسبة فى أدب الكاتب ص (٦٠٠)، وشرح المفصل (٤/ ١١٤، ١٠/ ٧٩)، واللسان (حور)، والممتع فى التصريف (٢/ ٤٥٦)، والمنصف (١/ ٢٨٨)، ونوادر أبى زيد ص(٢٣٦).

وقد جاء هذا المثال للفاعل الواحد نحو: عاقبتُ اللصَّ، وطارقْتُ النعل، وعافاه الله.

وحجة من قرأ: ﴿يُخَٰدِعُونَ﴾ أنَّ «فاعَل» هنا بمعنى «فَعَل» فيما فسره أهل اللغة، فإذا كانا جميعًا بمعنى، وكانَ «فعَل» أولى بفعل الواحد من «فَاعَل» من حيث كان أخصَّ به، كان الأولى أليقَ بالموضع من «فَاعَل» الذى هو فى أكثر الأمر أن يكون لفاعِلَيْنِ؛ إذ كانوا قد استعملوهما جميعًا، ولم يكن «خادَعَ» بمنزلة «عاقبت اللص» الذى لم يستعمل فيه إلا «فاعَل» ورُفض معه «فَعَل».

ويدل على صحة ما ذهبنا إليه: قولُهُ تعالى فى الآية الأخرى فى صفة المنافقين- أيضًا-: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]، فكما وقع الاتفاق هنا على «فاعَل» الجارى على «فَعَل» كذلك يكون فى قوله -تعالى-: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ﴾.

ولمن قرأ ﴿يُخَادِعُون﴾ وجه آخر، وهو أن ينزِّلَ ما يخطر بباله ويهجس فى نفسه من الخَدْعِ منزلة آخر يجازيه[1] ذلك ويفاوضه[2] إياه؛ فعلى هذا: يكون الفعل كأنَّه من اثنين، فيلزم أن يقول: «فاعَلَ»، وهذا فى كلامهم غيرُ ضيق.

ألا ترى الكميت أو غيره قال فى ذكره حمارًا أراد الورود: [من الطويل]

تَـذَكَّـرَ مِنْ أَنَّـى وَمِـنْ أَيْـنَ شِـرْبُـهُ يُؤَامِرُ نَفْسَيْهِ كَذِى الهَجْمَةِ الأَبِلْ[3]

فجعل ما يكون منه من وروده الماء أو ترك الورود والتمثيل بينهما بمنزلة نفسين.

وعلى هذا قوله: [من البسيط]

... ... وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ؟![4]

وقولهم: أنا أفعَلُ كذا وكذا أيها الرجل.

وعلى هذا المذهب قرأ من قرأ: ﴿قَالَ اعلَم أَنَّ الله عَلَى كُلِّ شَىءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، فنزَّل نفسه - عند الخاطر الذى يخطرُ له عند نظره - منزلة مناظر له غيرِه.

---

(١) فى ب: يجاريه.
(٢) فى أ: يقاوضه.
(٣) البيت فى ديوانه (٢/ ٩٧)، والتاج (أبل)، واللسان (أبل).
(٤) تقدم.

وأنشد الطوسى عن ابن الأعرابى(١): [من المنسرح]

لَمْ تَـدْرِ مَـا لَا وَلَسْـتَ قَـائِلَهَـا عَـمْـرَكَ مَـا عِـشْـتَ آخِـرَ الأَبَـدِ
وَلَمْ تُـؤَامِـرْ نَـفْـسَـيْـكَ مُـمْـتَـرِيًـا فِـيـهَـا وَفِـى أُخْـتِـهَـا وَلَـمْ تَـكَـدِ(٢)

وأنشد بعض البصريين لرجل من فزارة: [من الطويل]

يُؤَامِرُ نَفْسَيْهِ وَفِى العَيْشِ فُسْحَةٌ أَيَسْتَرْبِعُ الذَّوْبَانَ أَمْ لَا يَطُورُهَا(٣)

قال: الذوبان: الأعداء.

وأنشد أحمد بن يحيى، عن ابن الأعرابى: [من الطويل]

وَكُنْتَ كَذَاتِ الطِّنْءِ لَمْ تَدْرِ إِذْ بَغَتْ تُؤَامِرُ نَفْسَيْهَا أَتَسْرِقُ أَمْ تَزْنِى(٤)

فهذه فى المعنى كقوله: [من الطويل]

أَنَـخْتُ قَلُوصِى وَاكْتَلأْتُ بِعَيْنِهَا وَآمَرْتُ نَفْسِى أَىَّ أَمْرَىَّ أَفْعَلُ(٥)

[إلَّا أنَّ من](٦) ثَنَّى النفس، جعل ما يهجس فى نفسه من الشىء وخلافه(٧) نفسَيْن، ونزَّل الهاجس منزلة من يخاطبه وينازله فى ذلك؛ فكذلك يكون قوله: ﴿وَمَا يُخَادِعُونَ﴾ على هذا.

---

(١) محمد بن زياد أبو عبد الله بن الأعرابىّ من موالى بنى هاشم. قال الجاحظ: كان نحويًّا عالمًا باللغة والشعر، ناسبًا كثير السماع من المفضل بن محمد الضبى، راوية للأشعار، حسن الحفظ لها، ولم يكن أحد من الكوفيين أشبه رواية برواية البصريين منه. وكان يزعم أن الأصمعى وأبا عبيدة لا يحسنان قليلًا ولا كثيرًا. وكان أحول أعرج. قال ثعلب: شاهدت ابن الأعرابى، وكان يحضر مجلسه زهاء مائة إنسان، كل يسأله أو يقرأ عليه ويجيب من غير كتاب. وله من الكتب: النوادر، الأنواء، صفة المحل، صفة الدرع، الخيل، مدح القبائل، معانى الشعر. تفسير الأمثال، النبات، الألفاظ، نسب الخيل، نوادر الزبيريين، نوادر بنى فقعس، النبت والبقل. مات بـ«سُرّ من رأى» سنة ثلاثين – وقيل: سنة إحدى وثلاثين – ومائتين، وقيل: سنة ثلاث وثلاثين ومائتين. ومولده ليلة مات أبو حنيفة لإحدى عشرة خلت من جمادى الآخرة سنة خمسين ومائة.
ينظر: البغية (١/ ١٠٥، ١٠٦).

(٢) وهما بلا نسبة فى اللسان (نفس)، والتنبيه والإيضاح (٢/ ٣٠٨).

(٣) وهو بلا نسبة فى اللسان (نفس)، والتنبيه والإيضاح (٢/ ٣٠٢)، والتاج (نفس).
ويروى: «أيسترجع الذؤبان» بدل «أيستربع الذوبان».

(٤) ينظر البحر (١/ ٥٧)، اللسان (طنأ).

(٥) وهو لكعب بن زهير فى ديوانه ص٥٥، واللسان (كلأ)، وأساس البلاغة (كلأ)، والتاج (كلأ)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (٥/ ١٣٢)، ويروى «بعيرى» بدلًا من «قلوصى».

(٦) فى أ: ألا ترى أنه.

(٧) زاد فى أ: به.

بسم الله

قوله -عزّ وجلّ-: ﴿فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًاۖ﴾ [١٠]:

قرأ حمزةُ: ﴿فَزادَهُمُ الله مَرَضًا﴾ بكسر الزاى[١].

وكذلك «شاء» و«جاء» و«طاب» و«ضاق» و«خاف»[٢] و«ضاقت»، وفتح الزاى من ﴿زَاغَتِ الأَبْصَارُ﴾ [الأحزاب: ١٠].

وكسر الزاى من قوله: ﴿فَلَمَّا زاغُوا﴾ [الصف: ٥].

وفتح الزاى فى ﴿أَزَاغَ الله قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥].

وكسر الراء من: ﴿بَل رَانَ عَلَى قُلُوبِهِم﴾ [المطففين: ١٤].

وفتح الجيم من ﴿فَأَجَاءَهَا﴾ [مريم: ٢٣].

وكان ابن عامر يكسر من ذلك كلِّه ثلاثة أحرف: «فَزادَهُم»، و«شاءَ»، و«جاءَ».

وكان نافع يُشِمُّ الزاىَ من ﴿فزادهم﴾ الإضجاع فى رواية خلف عن إسحاق، وابن جماز، وإسماعيل بن جعفر، [عنه][٣]، وكذلك أخوات ﴿فزادهم﴾ لا مفتوح ولا مكسور.

قال ابن سعدان، عن إسحاق: كل ذلك بالفتح.

قال ابن سعدان: وكان إسحاق إذا لفظ ﴿فزادَهم﴾ كأنه يشير إلى الكسر قليلًا؛ فإذا قلت له: إنك تُشِيرُ إلى الكسرِ، قال: لا، ويأبى إلا الفتح.

وقال ابن جماز: كان نافع يُضجع من ذلك كله قوله: ﴿وخاب﴾ [طه: ٦١].

[و][٤] حدثنا ابن مجاهد قال: أخبرنى عبد الله بن أحمد بن حنبل[٥]، عن أبى موسى الهروى، عن عباس، عن خارجة[٦]، عن نافع، مكسورة يعنى ﴿خاب﴾.

---

(١) إتحاف الفضلاء (١٢٨)، الإملاء (١/ ١٠)، البحر المحيط (١/ ٥٩) التبيان (١/ ٧١)، الحجة لان خالويه (٦٨)، الحجة لأبى زرعه (٨٨)، المحتسب (١/ ٧٤).

(٢) فى ب: وخاف وضاق.

(٣) سقط فى أ.

(٤) سقط فى ب.

(٥) عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانى، أبو عبد الرحمن البغدادى الحافظ. عن أبيه المسند والتفسير، وثقه الخطيب، مات سنة تسعين ومائتين.
ينظر: الخلاصة (٢/ ٣٩).

(٦) خارجة بن مصعب بن خارجة، الإمام العالم المحدث، شيخ خراسان مع إبراهيم بن طهمان، أبو الحجاج الضبعى السرخسى. ارتحل، وأخذ عن: عمرو بن دينار، وزيد بن =

وقال خلف، وابن سعدان، عن إسحاق، عن نافع: ﴿بَل رّانَ﴾، الراء بين الفتح والكسر.

قال محمد بن إسحاق، عن أبيه، عن نافع: ﴿بَل رَّانَ﴾ مفتوحة الراء.

وكان عاصم لا يميل شيئًا من ذلك إلّا قوله: ﴿بَل رَّانَ عَلى قُلُوبِهم﴾ فى رواية أبى بكر عنه، وروى حفص عنه[1] الفتح.

وكان الكسائى يقول فى ذلك كلِّه كقول عاصم ويميل: ﴿بَل رَّانَ﴾.

وروى أبو عُبَيْدٍ، عن الكسائى فى: ﴿شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٠] و: ﴿جَاءَ﴾ [النساء: ٤٣] بين الفتح والكسر.

وقال نُصَيْرُ بنُ يوسف[2] وغيره عنه: إنَّه فتحها.

وكان ابنُ كثير، وأبو عمرو يفتحان ذلك كلَّه.

قوله -تعالى-: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠]:

قالوا: زاد يزيد زيادة وزَيدًا، وفى التنزيل: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]،

وقالوا: زَيْدًا؛ أنشد أبو زيد: [من الطويل]

كَذَلِكَ زَيْدُ المَرْءِ ثُمَّ[3] انتِقَاصُهُ[4] ....

= أسلم، وبكير بن الأشج، وعبد الملك بن عمير، وأيوب السختيانى، وشريك بن أبى نمر، وعمرو بن يحيى المازنى، ويونس بن عبيد، وطبقتهم. حدث عنه: عبد الرحمن بن مهدى، وعيسى بن موسى غنجار، ووكيع، وحفص بن عبد الله النيسابورى، ويحيى بن يحيى، ويزيد بن صالح الفراء، ونعيم بن حماد، وجماعة. روى مسلم، عن يحيى بن يحيى، قال: هو مستقيم الحديث عندنا. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه. وقال النسائى: متروك الحديث. وقال الجوزجانى: يرمى بالإرجاء. قال ولده مصعب: توفى أبى سنة ثمان وستين ومائة، وله ثمان وسبعون سنة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٧/ ٣٢٦ - ٣٢٨).

(١) فى ب: عنه حفص.

(٢) نصير بن يوسف بن أبى نصر: أبو المنذر الرازى ثم البغدادى النحوى، أستاذ كامل ثقة.
قال أبو عبد الله الحافظ: كان من الأئمة الحذاق لا سيما فى رسم المصحف وله فيه تصنيف. قلت: مصنفه هذا رواه، وقال الأستاذ أبو محمد سبط الخياط: وكان ضابطًا عالمًا بمعنى القراءات ونحوها ولغتها. انتهى، مات فى حدود الأربعين ومائتين.
ينظر: طبقات القراء (٢/ ٣٤٠ - ٣٤١).

(٣) فى أ: بعد.

(٤) صدر بيت وعجزه: =

و«زدت» فعل يتعدى إلى مفعولين[1]؛ قال: ﴿وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: ١٣]، وقال: ﴿زِدْنَٰهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ﴾ [النحل: ٨٨]، وقال: ﴿وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ﴾ [البقرة: ٢٤٧].

وأما قوله تعالى: ﴿فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٧٣] فالمعنى: زادهم قولُ الناس لهم إيمانًا، أُضمِرَ المصدرُ فى الفعل، وأسند الفعل إليه؛ وكذلك قوله: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾ [فاطر: ٤٢] أى: ما زادهم مجىء النذير، وقال: ﴿وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ ۚ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّآ إِيمَٰنًا﴾ [الأحزاب: ٢٢] أى: ما زادهم نظرهم إليهم و[2] رؤيتهم لهم إلّا إيمانًا.

ومثلُ ذلك من إضمار المصدر فى الفعل لدلالة الفعل عليه قوله -تعالى-: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال: ٧٣] أى: إلا تفعلوا هذه الموالاة.

ومثل ذلك كثير فى التنزيل وغيره.

وقال تعالى: ﴿وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِا۟ئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُوا۟ تِسْعًا﴾ [الكهف: ٢٥] أى: ازدادوا لُبْثَ تسع؛ فحذف المصدَرُ وأقيم المضافُ إليه مقامه، فانتصاب «تسع» على هذا انتصابُ المفعول به لا انتصاب الظرف؛ كما أن المضاف لو ظهر وأضيف إلى التسع كان كذلك.

وأما المرض: فقال أبو عبيدة فى تأويله: شك ونفاق؛ كأنه جعل ما فى قلوب المنافقين من ذلك خلاف ما فى قلوب المؤمنين من اليقين والإيمان.

وقيل: إن[3] قوله تعالى: ﴿فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٣٢] أى: فجور.

وقال سيبويه: أمرضته: جعلته مريضًا، ومرَّضته: قمت عليه ووليته.

[و][4] قال السدى: فزادهم الله مرضًا، أى: زادهم عداوةُ الله مرضًا. وهذا فى حذف المضاف كقول من قال فى: ﴿يُخَادِعُونَ اللهَ﴾: إنَّ المعنى يخادعون

= .... وتكراره فى إثره بعدما مضى

وهو لحسان السعدى فى النوادر ص(١١٢).

(١) زاد فى أ: و.
(٢) فى ب: أو.
(٣) زاد فى أ: فى.
(٤) سقط فى أ.

رسول الله، ومثله فى حذف المضاف قوله: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٢] المعنى: من ترك ذكر الله؛ كما قال فى صفة المنافقين: ﴿يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢].

ويجوز أن يكون المعنى: أنَّهم إذا ذُكِرَ الله قسَتْ قلوبهم خلاف المؤمنين الذين قيل فيهم: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢].

الإعراب

قال: زادهم، فلم ينقُلْ حركة العين التى هى الكسرة التى نقلت فتحة العين من «زاد» إليها إلى الفاء؛ كما نُقِلَتْ فى «زدت»(١)، وشذ ذلك فى الاستعمال والقياس؛ لمَا كان يؤدى إليه من التباس «فَعَل» بـ «فُعل»، ولأنَّ الألف إذا ثبتت فى زاد وباع - والذى يوجب قلبها ألفًا هو تقدير الحركة فيها - صارت الحركةُ بانقلاب الحرف إلى الألف بمنزلة الثابتة فى الحرف، فلما كان كذلك، وكان الحرف -الذى هو متحرك بها- ثابتًا غير محذوف لم ينقل عنه؛ ولذلك لم تنقل الحركة التى تجب للَّام فى «مصطَفَوْن» و«الأعلَون» ونحوهما إلى ما قبلها؛ كما نقل فى «قاضون» و«غازون» و«رامون».

وعلى هذا: لم يُقدّرْ حذف الحركة من الألف فيمن روى: [من الطويل]

... ... كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِى أَسِيرًا يَمَانِيَا(٢)

وقوله: [من الرجز]

... ... وَلَا تَـرَضَّـاهَـا وَلَا تَـمَـلَّقِ(٣)

ونحو ذلك، كما قدرنا حذفها من قوله: [من الوافر]

أَلَمْ يَـأْتِيـكَ وَالأَنْـبَـاءُ تَـنْـمِـى ...(٤)

---

(١) فى أ: زيدت.
(٢) تقدم.
(٣) تقدم.
(٤) صدر بيت، وعجزه:

.... بِـمَـا لاقَـت لَـبُـون بَـنِـى زِيَـاد

وهو لقيس بن زهير فى الأغانى (١٧/ ١٣١)، والدرر (١/ ١٦٢)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٣٤٠)، وشرح شواهد الشافية ص(٤٠٨)، وشرح شواهد المغنى ص(٣٢٨، ٨٠٨)، والمقاصد النحوية (١/ ٢٣٠)، ولسان العرب (أتى)، وبلا نسبة فى أسرار العربية =

و: [من البسيط]

.... لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ(١)

لأن الياء قد جاء متحركًا فى نحو: [من الطويل]

... غَيْر مَاضِي ....(٢)

وليس الألف كذلك؛ لأنه فى ثباتها ألفًا كأن الحركة ثابتة فيها؛ فلا يصح نقلها إلى غيرها من الحروف مع ثباتها فى الموضع الذى هى ثابتة فيه. وليس كذلك: بِعْت وقُلْت وخِفْت؛ لأنَّك فى هذه المواضع قد حذفت الحروف، والحروف إذا حذفت قد تنقل حركاتها إلى ما قبلها.

ألا ترى «الخَبَ» فى التخفيف، وَضَوًا، ومَوَلة، وجَيَل، ونحو ذلك.

وقد تنقل حركة الحرف المتحرك(٣) إلى ما قبله والحرف ثابت غير محذوف؛

= ص(١٠٣)، والأشباه والنظائر (٥/ ٢٨٠)، والإنصاف (١/ ٣٠)، وأوضح المسالك (١/ ٧٦)، والجنى الدانى ص(٥٠)، وجواهر الأدب ص(٥٠)، والخصائص (١/ ٣٣٣، ٣٣٧)، ورصف المبانى ص(١٤٩)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٨٧، ٢/ ٦٣١)، وشرح الأشمونى (١/ ١٦٨)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/ ١٨٤)، وشرح المفصل (٨/ ٢٤، ١٠/ ١٠٤)، والكتاب (٣/ ٣١٦)، ولسان العرب (قدر)، (رضى)، (شظى)، (يا)، والمحتسب (١/ ٦٧، ٢١٥)، ومغنى اللبيب (١/ ١٠٨، ٢/ ٣٨٧)، والممتع فى التصريف (٢/ ٥٣٧)، والمنصف (٢/ ٨١، ١١٤، ١١٥)، وهمع الهوامع (١/ ٥٢).

(١) جزء من عجز بيت، وقبله:

هجوت زبان ثم جئت معتذرًا من هجو زبان ....

وهو بلا نسبة فى الإنصاف (١/ ٢٤)، والدرر (١/ ١٦٢)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٦٣٠)، وشرح التصريح (١/ ٨٧)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/ ١٨٤)، وشرح شواهد الشافية ص(٤٠٦)، وشرح المفصل (١٠/ ١٠٤)، ولسان العرب (يا)، والمقاصد النحوية (١/ ٢٣٤)، والممتع فى التصريف (٢/ ٥٣٧)، والمنصف (٢/ ١١٥)، وهمع الهوامع (١/ ٥٢).

(٢) جزء من صدر بيت، وتمام البيت:

فيومًا يوافينى الهوى .... ويومًا ترى منهن غولًا تغول

وهو لجرير فى ديوانه ص(١٤٠)، والخصائص (٣/ ١٥٩)، وشرح الأشمونى (١/ ٤٤)، وشرح المفصل (١٠/ ١٠١)، والكتاب (٣/ ٣١٤)، ولسان العرب (غول)، (مضى)، والمقاصد النحوية (١/ ٢٢٧)، والمقتضب (١/ ١٤٤)، والمنصف (٢/ ١١٤)، ونوادر أبى زيد ص(٢٠٣)، وبلا نسبة فى شرح المفصل (١٠/ ١٠٤)، والمقتضب (٣/ ٣٥٤)، والممتع فى التصريف (٢/ ٥٥٦)، والمنصف (٢/ ٨٠).

(٣) فى أ: المتحركة.

نحو قَوْل من قال: قَتّل فى اقتتل، فإذا حُذف، كان نَقْلُ حركته إلى ما قبله أَوْلَى ليدلَّ على المحذوف؛ كما أُجْمِعَ على ذلك فى حذف الهمزة[١] فى التخفيف.

فأمّا وجه قول من أمال الألف من[٢] «زاد»، فهو أنّه أراد أن يدل بالإمالة على أن العين ياء؛ كما أميلت الألف فى «حبالى»؛ ليُعْلَمَ أن الواحد من هذا الجمع قد كانت الإمالة جائزة فيه، وكما أبدلت الواو من الهمزة المنقلبة عن الحرف الزائد فى «هَراءَى» و«أداءى» و«عَلاءى»[٣]،؛ ليعلم أن الواو كانت ظاهرة فى الواحد، ورفضوا أن يبدلوا منها الياء؛ كما أبدلت منها فى «خطايا» و«مطايا»؛ ليعلم أن الواو كانت ثابتة فى آحاد هذه الجموع.

وكما صحَّحُوا الواو فى «مَقَاتِوَة»؛ ليُعلِموا أن الواو فى واحده، وهو «مَقْتَوِىّ»، قد صحَّت.

وكذلك صحّحُوا الواو فى «سَوَاسِوة» فيما حكاه أبو عمر، وأبو عثمان عن أبى عبيدة؛ ليُعْلَم أنَّه من مضاعَف الأربعة.

فكما حافظوا على هذه الحروف فى هذه المواضع، فألزموها ما يدل عليها؛ كذلك أمال من أمال الألف؛ ليحافظ على الحرف الذى هو الأصل.

ومما يقوِّى قول من أمال (زاد) ونحوه ليدل بالإمالة على الياء أن الجميع أبدلوا من الضمة كسرة فى بِيض وعِين وجِيدٍ، جمع أَبْيَضَ وأعيَن[٤] وجَيْداء لتصح الياء، ولا[٥] تنقلب إلى الواو. فكما حوفظ على تصحيح الياء فى هذه الأشياء، كذلك حوفظ عليها بإمالة الألف نحْوَها؛ لتدلَّ عليها. يدلك على ذلك أنّ الذين أمالوا نحو: «زادَ»، و«باعَ»، و«نابِ»، و«عابِ»، لم يميلوا نحو: عاذَ، وعاد، ولا بابًا، ومالًا، ولا ما أشبه ذلك مما العَينُ فيه[٦] واو؛ حيث لم تكن فى الكلمة ياءٌ ولا كسرةٌ فتُنحى الألفُ بالإمالةِ نحوهما.

ومما يقوى الإمالة فى «زاد» ونحوه: أنَّه اجتمع فيه أمران كلُّ واحد منهما يوجب

---

(١) فى ب: الهمز.
(٢) فى ب: فى.
(٣) فى أ: هراوى، وأداوى، وعلاوى.
(٤) فى ب: أعين وأبيض.
(٥) فى أ: فلا.
(٦) فى ب: منه.

الإمالة:

وهو لَحَاقُ الكسرةِ أول «فَعَلْت».

والآخر: أن تمال الألف ليعلم أنَّها من الياء.

فإذا كان كل واحدة من هاتين الخلتين على الانفراد توجب الإمالة فى هذا النحو، فإذا اجتمعتا، كان أجدر أن توجباها وتجْلباها.

ومما يقوِّى الإمالة فى: زاد وباع وكال ونحو ذلك: أنَّ الحروف المستعلية والراء إذا كانت مفتوحةً تمنعان(١) الإمالة.

ألا ترى أنَّ من أمال نحو: عالم، وسائل، لم يُمِلْ نحو ظالم، وغانم، وراشد، ولم يُمل: رابيًا فى قوله: ﴿فَٱحْتَمَلَ ٱلسَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًاۚ﴾ [الرعد: ١٧]؛ لمكان المستعلى والراء المفتوحة، ولم يجعلوهما فى هذا الموضع تمنعان(٢) الإمالة كما منعتا فى غيره. فلولا تأكُّد الإمالة فى [ألفات](٣) هذه الأفعال، لَمَا أمالوها مع ما يَمْنَع من الإمالة فى غير هذا الموضع.

قال سيبويه: بلغنا عن ابن أبى إسحاق أنَّه سمع كثيِّرَ عزةَ يقول: صار مكان كذا. فإذا(٤) لم يمنع المستعلى أولًا فى «صار»، لم يمنع(٥) آخرًا فى «زاغ»، وإذا لم يمنعها المستعلى، لم تمنع الراء فى نحو: ﴿بَلْۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم﴾ [المطففين: ١٤].

[بسم الله](٦)

اختلفوا فى ضمِّ الياء والتشديد، وفتحها والتخفيف فى قوله -تعالى-: ﴿بِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ﴾ [١٠]:

فقرأ ابن كثيرٍ، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر: ﴿بِمَا كَانُوا يُكَذِّبُوْنَ﴾، بضم الياء وتشديد الذال(٧).

(١) فى أ: تمنع.
(٢) فى أ: يمنعان.
(٣) سقط فى أ.
(٤) فى ب: وإذا.
(٥) فى ب: يمتنع.
(٦) سقط فى أ.
(٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٢٩)، البحر المحيط (١/ ٦٠)، التيسير للدانى (٧٢)، تفسير الطبرى (١/ ٢٨٤)، الحجة لابن خالويه (٦٨)، الحجة لأبى زرعة (٨٨)، السبعة لابن =

وقرأ [حمزة وعاصم][(١)]، والكسائي: ﴿يَكْذِبُون﴾ بفتح الياء وتخفيف الذال.

[قال أبو علي][(٢)]: كذب يكذب كَذِبًا وَكِذَابًا؛ قال: ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [سبأ: ٨].

[و][(٣)] قال الأعشى: [من مجزوء الكامل]

... ... وَالـمَـرْءُ يَـنْـفَـعُـه كِـذَابُـهْ[(٤)]

فالكذب[(٥)] كالضحك واللعب.

قال سيبويه: والكِذَاب كالكِتاب والحجاب. وفي التنزيل: ﴿وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا﴾ [النبأ: ٢٨]، فالكِذَّاب على وزن الإكرام، ولم يجئ المصدر كمصادر دحرج وصعرر؛ ليُعلم أن الفعل ليس للإلحاق؛ كما لم يجئ أصمَّ وأعدّ على وزن قردد وجَلْبَبَ.

وحكى أبو زيد بيتًا ذكر أنه لجُرَيْبَةَ بن الأَشْيَم، جاهلي وهو: [من الكامل]

فَإِذَا سَمِعْتَ بِأَنَّنِي قَدْ بِعْتُهُ بِوِصَالِ غَانِيَةٍ فَقُلْ كُذُّبْذُبُ[(٦)]

قال أبو زيد: كُذُّبْذُب: كاذب.

وحُكي عن أبي عُمَرَ في تفسيره: كَذِب.

فالكلمة على تفسير أبي زيد: صفة، وعلى ما حُكي من تفسير أبي عمر: اسم؛

= مجاهد (١٤١)، الغيث للصفاقسي (٨٣)، الكشاف للزمخشري (١/ ٣٣)، الكشف للقيسي (١/ ٢٢٧، ٢٢٩)، المجمع للطبرسي (١/ ٤٧)، المعاني للأخفش (١/ ٤٠)، تفسير الرازي (١/ ١٩٤)، النشر لابن الجزري (٢/ ٢٠٧، ٢٠٨).

(١) في ب: عاصم وحمزة.

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في أ.

(٤) عجز بيت، وصدره:

فـصـدقـتـه وكـذبـتـه ....

وهو في شرح شواهد الإيضاح ص (٦٠٦)، واللسان (صدق)، ولم أقع عليه في ديوانه، وهو بلا نسبة في شرح المفصل (٦/ ٤٤).

(٥) في أ: والكذب.

(٦) البيت في اللسان (كذب)، والتنبيه والإيضاح (١/ ١٣٣)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة (١٠/ ١٧٣)، والمخصص (٣/ ٨٥)، وجمهرة اللغة ص٣٠٤، وإصلاح المنطق ص١٨٩، والتاج (كذب). ويروى: «بعتكم» بدل «بعته».

فيكون المبتدأ المضمر: القائل ذلك كاذب، وعلى القول الآخر ما سمعت كَذِبٌ.

وهذه الكلمة تُحكى فيما شذ عن سيبويه من[(١)] الأبنية، ولولا ثقة أبى زيد وسكون النفس إلى ما يرويه، لكان ردها مذهبًا؛ لكونه على ما لا نظير له.

ألا ترى أن العين إذا تكرر مع اللام فى نحو: صَمَحْمَح وجَلَعْلَع لا يكرَّر[(٢)] إلا مرتين، وقد تكررت فى هذه ثلاث مرات. ومع ذلك فقد قالوا: مَرْمَرِيس، فتكررت الفاء مع العين فيها ولم تتكرر فى غيرها، ولم يلزم من أجل ذلك أن يُرَدَّ ولا يُقْبَلَ؛ فكذلك ما رواه أبو زيد من هذه الكلمة.

والكذب: ضرب من القول، وهو نُطْقٌ، كما أن القول نُطْقٌ.

فإذا جاز فى القول -الذى الكَذِبُ ضربٌ منه- أن يُتَّسَعَ فيه فيجعلَ غيرَ نطق فى نحو: [من الرجز]

قَدْ قَالَتِ الأَنْسَاعُ لِلْبَطْنِ الْحَقِ[(٣)]

ونحو قوله فى وصف الثور: [من الرجز]

فَكَّرَ ثُمَّ قَالَ فِى التَّفْكِيرِ[(٤)]

وجاز[(٥)] أن يُجعلَ فى هذه المواضع وغيرها غيرَ نُطْق، فكذلك يجوزُ فى الكذب أن يُجعل غيرَ نطق فى نحو قوله: [من الوافر]

... ... كَذَبَ القَرَاطِفُ وَالقُرُوفُ[(٦)]

فيكونُ فى ذلك انتفاءٌ لها؛ كما أنَّه أُخبِرَ عن الشىءِ على خلافِ ما هو به، كان انتفاءَ للصدق فيه، وكذلك قولُ الآخر: [من المتقارب]

---

(١) فى أ: فى.

(٢) فى أ: تكرر.

(٣) الرجز لرؤبة فى جمهرة اللغة ص(٩٤٥)، وليس فى ديوانه، ولأبى النجم فى أساس البلاغة (حنق)، وبلا نسبة فى لسان العرب (حنق)، (قول)، (وحى)، وتهذيب اللغة (٤/ ٦٧)، وتاج العروس (حنق)، والمخصص (٣/ ٨٥)، وأساس البلاغة (قول).

(٤) الرجز للعجاج فى ديوانه (١/ ٣٦٦). ويروى: «ميلين» بدل «فكر».

(٥) فى أ: فجاز.

(٦) جزء من عجز بيت، وقبله:

وذبيانية أوصت بنيها بأن ....

وهو لمعقر بن حمار البارقى فى إصلاح المنطق ص١٥، ٦٦، ٢٩٣، وسمط اللآلى ص٤٨٤، واللسان (كذب)، واللسان (شمس)، (قرطف).

إِذَا الـمُعْـسِيَاتُ كَذَبْـنَ الصَّبُـو حَ خَـبَّ جَرِيُّكَ بِالـمُحْصَنِ[١]

أى: إذا انتفى الصبوح منهن، فلم يوجد فيهن؛ أَطْعَمْتَ من مُدَّخَرِ الطعامِ وغيرِ ألبان هذه الإبل التى يُظَنُّ أن فيها[٢] الصبوح، فجَعلَ كونَ الشيء على خلافِ ما يُظَنُّ كذِبًا وإن لم يكن قولًا، فعلى هذا قالوا: «كذب القراطف» أى: هو منتفٍ ليس له وجود؛ كما أن «كَذَب» فى الخبر على ذلك، فكذلك «كذب الصَّبُوحُ»، أى: ليس يوجد، و«كذب القراطف» أى: فأَوْجِدُوها بالغارة، وكذلك «كذب عليكم العسل»، و«حَمَل فلم يُكذِّب»، [أى: لم يجعل الحملةَ فى حكم غير الحملة، ولكنه أوجدها وأوقعها، وقالوا: «حَمَل عليه ثم أكذب»، يعنون: كَذَب][٣]، وعلى هذا قالوا: حملة صادقة، وصدق القوم القتال.

وقال: [من الطويل]

فَإِنْ يَكُ ظَنِّى صَادِقِى وَهْوَ صَادِقِى ... ...

فكما وصفوه بالكذب، وصفوه بخلافه الذى هو الصدق، وكذلك قوله: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ [الواقعة: ٢] أى: هى الواقعة وغير منتفٍ كونها.

والكاذبة يشبه أن تكون[٤] مصدرًا؛ كالعاقبة والعافية ونحو ذلك؛ فالفعل الذى هو «كَذَب» فى هذا النحو ينبغى أن يكون الفاعل مسندًا إليه، وعليك: مُعَلَّقةٌ[٥] به.

فأمَّا ما رُوى من قول مَن نظر إلى بعيرٍ نضوٍ فقال لصاحبه: «كَذَبَ، عليك البِزرَ والنَّوى» بنصب البزر، فإن «عليك» فيه لا يتعلق بـ «كذب»، ولكنه يكون اسم الفعل، وفيه ضمير المخاطب، فأما «كذب» ففيه ضمير الفاعل؛ كأنه قال: كذَب السِّمَنُ، أى: انتفى من بعيرِك فأوجِدْهُ بالبزْرِ والنَّوى، وهما مفعولا «عليك» وأضمر السِّمَن؛ لدلالةِ الحال عليه من مشاهدة عدمه.

---

(١) البيت بلا نسبة فى اللسان (جرا، عسا)، وتهذيب اللغة (٣/٨٦)، والتاج (جرا، عسا). ويروى: «منعن» مكان «كذبن».

(٢) فى ب: فيهن.

(٣) بدل ما بين المعكوفين فى أ: وقالوا: حمل عليه ثم أكذب، يعنون: كذب. أى: لم يجعل الحملة فى حكم غير الحملة، ولكنه أوجدها وأوقعها.

(٤) فى ب: يكون.

(٥) فى أ: وعليكم متعلقة.

فأمَّا قوله: [من الطويل]

كَذَبْتُ عَلَيْكُمْ أَوْعِدُونِى وَعَلِّلُوا بِىَ الأَرْضَ وَالأَقْوَامَ قِرْدَانَ مَوْظَبَا(١)

فإنَّ معنى (كذبتُ عليكم): لستُ لكم، وإذا لم أكن لكم ولم أُعِنْكم، كنت منابذًا لكم ومنتفيةً نصرتى عنكم، وفى(٢) ذلك إغراء منه لهم به، فهو مثل: «كذب القراطف».

وقال أبو زيد: قد كَعَّ الرجلُ عن الأمرِ فهو يَكِعُّ: إذا أراد أمرًا ثم كفَّ عنه مكذِّبًا عند قتالٍ أو غيره. قال: وتقول: احرنجم الرجل فهو محرنجم، وهو الذى يريد الأمرَ ثم يكذِّب فيرجع، فقد استعمل أبو زيد هذه اللفظة كما ترى فى الموضع الذى ينتفى فيه ما كان أريد فلم يوقَع.

وكذلك قول أبى دُوَاد: [من الرمل]

قُلْتُ لَمَّا فَصَلَا مِنْ قُنَّةٍ كَذَبَ الْعَيْرُ وَإِنْ كَانَ بَرَحْ(٣)

يقول: لما فصل الفرس والحمار، أخذ الحمار على يمين الفارس، وذاك أنَّه يصعب الطعن من ناحية يمين الفارس، فقال: كذب العَير، فإنَّه يُطعَن وإن بَرَحَ، فجعَل تقديرَه انتفاءَ الطعن عنه كذبًا منه.

فهذا الأصل فى هذه الكلمة، وليس كما ذكر بعضُ رواةِ اللغة: أنّ «كذب» يجىء زيادةً فى الحديث.

فأمَّا قول عنترة: [من الكامل]

كَذَبَ الْعَتِيقُ وَمَاءُ شَنٍّ بَارِدٌ إِنْ كُنْتِ سَائِلَتِى غَبُوقًا فَاذْهَبِى(٤)

فإنْ شئتَ قلت فيه: إن المعنى فى «كَذَبَ» أنَّه لا وجود للعتيق الذى هو التمر،

---

(١) وهو لخداش بن زهير فى اللسان (كذب)، (وظب)، (أرض)، وتهذيب اللغة (١٠/ ١٧٢، ١٤/ ٤٠١)، والتاج (كذب)، (وظب)، وإصلاح المنطق ص(٢٩٣)، ونوادر أبى زيد ص(١٧)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (٥/ ١٦٨).

(٢) فى ب: ففى.

(٣) وهو فى ديوانه ص(٣٠١)، واللسان (كذب)، ومقاييس اللغة (٥/ ١٦٨)، وجمهرة الأمثال (٢/ ١٦٦)، والميدانى (٢/ ١٦٣)، وتهذيب اللغة (٤/ ٤٢٣)، والتاج (كذب).
ويروى: «نصلا» بدل «فصلا».

(٤) وهو فى ديوانه ص(٢٧٣)، واللسان (كذب)، ولخزز بن لوذان فى الكتاب (٤/ ٢١٣)، واللسان (نعم)، ولعنترة أو لخزز فى اللسان (عتق)، وبلا نسبة فى سر صناعة الإعراب (٢/ ٥٢١)، والصاحبى فى فقه اللغة ص(٦٨).

فاطلبيه، وإذا لم تجدى التمرَ فكيف تجدين الغَبوق؟

وإن شئت قلت: إن الكلمة لما كثر استعمالها فى الإغراء بالشىءِ والبعثِ على طلبه وإيجادِه، صار كأنَّه قال بقوله لها: عليكِ العتيق، أى: الزميه[١]، ولا يريد بها نفيه، ولكن إضرابَها عما عداه؛ فيكون العتيق فى المعنى مفعولًا به، وإن كان لفظه مرفوعًا مثل: سلامٌ عليك ونحوه مما يراد به الدعاء، واللفظ على الرفع.

وحَكى محمد بن السرِىّ، عن بعض أهل اللغة - فى «كذب العتيق» -: أنّ مُضرَ تنصب به. وأن اليمن ترفع به، وقد تقدم ذكر وجه ذلك.

ومن الكذب الذى ليس فى الإخبار؛ كقوله: كذب القراطف - قول ذى الرُّمَّة: [من الطويل]

وَلِلشَّوْلِ أَتْبَاعٌ مَقَاحِيمُ بَرَّحَتْ ... بِهِ وامْتِحَانُ المُبْرِقَاتِ الكَوَاذِبِ[٢]

فـ «الكواذب»: النوق التى تُظهِر أنها قد لَقِحْنَ وليس كذلك[٣]، فيردهن الفحل إلى الطَّروقَة. وقريب من ذلك قوله: [من الطويل]

إِذَا قُلْتُ عَاجٍ أَوْ تَغَنَّيْتُ[٤] أَبْرَقَتْ ... بِمِثْلِ الخَوَافِى لَاقِحًا أَوْ تَلَقَّحُ[٥]

فـ «المتلقِّح»: التى تُرى أن بها لَقَاحًا، وليست كذلك، فهى مثل «الكواذب» فى بيته الآخر.

ومما يبيِّن أن الكذبَ فى هذه الأشياءِ التى ليست من القولِ على ما تأولنا: قول الأعشى: [من الوافر]

إِذَا مَا الآثِمَاتُ وَنَيْنَ حَطَّتْ ... عَلَى العِلَّاتِ تَجْتَزِعُ الإِكَامَا[٦]

قالوا: الآثمات: البِطاءُ اللواتى لا يصدُقْن فى السير.

فهذا يدلك على صحة ما ذكرناه فى قولهم: حَمَل فلم يُكَذِّب، وكَذَب عليك الحجُّ، وكذب عليكم العسلُ.

---

(١) فى أ: بالعتيق فالزميه.
(٢) ينظر: ديوانه (١/ ٢١٠)، وروايته: (وفى الشول) بدل «وللشول».
(٣) فى ب: كذاك.
(٤) فى ب: تغيبت.
(٥) البيت لذى الرمة فى ديوانه (٢/ ١٢٢٠).
(٦) انظر ديوانه ص(١٩٧).

ألا ترى أن الإثم كالكذب كما أن البِرّ كالصدق؟

قال أبو على: حجة من قال: ﴿يَكْذِبُون﴾ [البقرة: ١٠] - بفتحِ الياءِ وتخفيف الذال: أن يقول: إن ذلك أشبه بما قبل الكلمة وبما بعدها، فالذى قبلها مما يدل على الكذب «ويَكذبون» - قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]:

فقولهم: آمنا بالله كذِبٌ منهم، فلهم عذابٌ أليم بكذبهم؛ هذا الذى تقدم قولهم له وحكايتهُ عنهم.

وما بعدها قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤]:

فقولهم إذا خلوا إلى شياطينهم: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ دلالة على كذبهم فيما ادعوه من إيمانهم، وإذا كان أشبه بما قبله وما بعده كان أولى.

ومما يدل على ترجيح ذلك أن يقال: إن قوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾ لا يخلو من أن يراد به المنافقون أو[1] المشركون أو الفريقان جميعًا:

فإن كان المعنيُّون بذلك المنافقين فقد قال الله فيهم: ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١].

وإن كانوا المشركين فقد قال: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ﴾ [المؤمنون: ٩٠ ، ٩١]، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ﴾ [الصافات: ١٥٢ ، ١٥٣].

وإنْ كان [المعنيّ][2] به الفريقين فقد أخبر عنهم جميعًا بالكذب الذى يلزم أن يكون فِعْلُهُ «يَكذِبون» دون «يُكذِّبون».

وحجةُ من قال: ﴿يُكَذِّبُونَ﴾ أن يقول: يدل على التثقيل قولُهُ تعالى: ﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا۟ عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا۟﴾ [الأنعام: ٣٤]، وقوله تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ﴾ [يونس: ٣٩] ﴿وَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل لِّى عَمَلِى وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ﴾ [يونس: ٤١]، ﴿وإن يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك﴾ [فاطر: ٤١] ﴿وَٱلَّذِينَ

---

(١) فى أ: و.
(٢) فى ب: الذين عنوا.

﴿كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ﴾ [البقرة: ٣٩] ونحو ذلك من الآي.

فإن قلت: فكيف جاء: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾ [الأنعام:٣٣]، والمعنى[١]: لا يجدونك كاذبًا؛ لأنَّهم قد عرفوا أمانتك وصدقَك، وعُرِفْتَ بذلك فيهم.

قال أبو طالب: [من الكامل]

إِنَّ ابْـنَ آمِـنَـةَ الأَمِـيـنَ مُـحَـمَّـدا ... ...

يؤكد ذلك قوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣] أى بِرَدِّ آيات الله، أو إنكار آيات الله يجحدون، أى: يجحدون ما عرفوه من صدقك وأمانتك.

ومثل ذلك قوله -تعالى-: ﴿وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُواْ بِهَا﴾ [الإسراء: ٥٩] أى: ظلموا بِرَدِّها أو الكفر بها؛ فكما أن الجارّ فى قوله: ﴿فَظَلَمُواْ بِهَا﴾ من صلة ﴿ظلموا﴾ كذلك يكون من صلة الظلم فى قوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣].

و«يجحدون» محذوف المفعول للدلالة عليه، والتكذيب أكبر[٢] من الكذب؛ لأنَّ كلَّ من كذَّبَ صادقًا فقد كذَب؛ وليس كلُّ من كذَبَ كان مكذِّبًا لغيره.

[بسم الله][٣]

اختلفوا فى [ضم][٤] أوائل هذه الحروف وأخواتها وكسرها:

فقرأ الكسائى: ﴿قِيلَ﴾ [١١] و﴿غِيضَ﴾ [هود: ٤٤] و﴿سىءَ﴾ [هود: ٧٧، والعنكبوت: ٣٣] و﴿سيئَتْ﴾ [الملك: ٢٧] و﴿حيلَ﴾ [سبأ: ٥٤] و﴿سيقَ﴾ [الزمر: ٧١، ٧٣] و﴿جىءَ﴾ [الزمر: ٦٩، والفجر: ٢٣]، بضم أول ذلك كله[٥].

---

(١) فى أ: فالمعنى.
(٢) فى أ: أكثر.
(٣) سقط فى أ.
(٤) سقط فى ب.
(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٢٩)، الإملاء للعكبرى (١/ ١١)، البحر المحيط (١/ ٦١)، التبيان للطوسى (١/ ٧٤)، التيسير للدانى (٧٢)، تفسير القرطبى (١/ ٢٠١)، الحجة لابن خالويه (٦٩)، الحجة لأبى زرعة (٨٨)، السبعة لابن مجاهد (١٤١)، الغيث للصفاقسى (٨٣)، الكشف للقيسى (١/ ٢٢٩ - ٢٣٢)، المجمع للطبرسى (١/ ٤٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٠٨).

وكان نافع يضم من ذلك حرفين: ﴿سىءَ﴾، و﴿سيئَتْ﴾، ويكسر ما بقى.

وكان ابن عامر يضم أولَ: ﴿سيق﴾ و﴿سىء﴾ و﴿سيئت﴾ و﴿حيل﴾، ويكسر ﴿غِيض﴾ و﴿قِيل﴾ و﴿جِىءَ﴾ فى كل القرآن: الغينَ والجيم والقاف، هذه رواية ابن ذكوان[١] عنه.

وقال الحلوانى،[٢] عن هشام بن عمار[٣]، بإسناده عنه فى كلهِّن مثل الكسائى.

---

(١) عبد الله بن أحمد بن بشر - ويقال: بشير - ابن ذكوان بن عمرو بن حسان بن داود بن حسنون بن سعد بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر، أبو عمرو وأبو محمد القرشى الفهرى الدمشقى، الإمام الأستاذ الشهير الراوى الثقة، شيخ الإقراء بالشام وإمام جامع دمشق، أخذ القراءة عرضًا عن أيوب بن تميم وهو الذى خلفه فى القيام بالقراءة بدمشق، قال أبو عمرو الحافظ: وقرأ على الكسائى حين قدم الشام، وروى الحروف سماعًا عن إسحاق بن المسيبى عن نافع، روى القراءة عنه ابنه أحمد وأحمد بن أنس. قال أبو زرعة الدمشقى: لم يكن بالعراق ولا بالحجاز ولا بالشام ولا بمصر ولا بخراسان فى زمان ابن ذكوان أقرأ عندى منه، وقال الوليد بن عتبة الدمشقى: ما بالعراق أقرأ من ابن ذكوان. ولد يوم عاشوراء سنة ثلاث وسبعين ومائة، وتوفى يوم الاثنين لليلتين بقيتا من شوال - وقيل: لسبع خلون منه - سنة اثنتين وأربعين ومائتين.
ينظر: طبقات القراء (١/ ٤٠٤ - ٤٠٥).

(٢) أحمد بن يزيد بن أزداذ - ويقال: يزداذ - الصفار الأستاذ أبو الحسن الحلوانى، قال الدانى: يعرف بأزداذ، إمام كبير عارف صدوق متقن ضابط خصوصًا فى قالون وهشام، قرأ بمكة على أحمد بن محمد القواس وبالمدينة على قالون، رحل إليه مرتين، وإسماعيل وأبى بكر ابنى أبى أويس، فيما ذكره الهذلى، وبالكوفة والعراق على خلف وخلاد وجعفر بن محمد الخشكنى وأبى شعيب القواس وحسين بن الأسود والدورى. توفى سنة نيف وخمسين ومائتين.
ينظر: طبقات القراء (١/ ١٤٩ - ١٥٠).

(٣) هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة: أبو الوليد السلمى - وقيل: الظفرى - الدمشقى، إمام أهل دمشق وخطيبهم ومقرئهم ومحدثهم ومفتيهم، ولد سنة ثلاث وخمسين ومائة، أخذ القراءة عرضًا عن أيوب بن تميم وعراك بن خالد وسويد بن عبد العزيز والوليد بن مسلم وصدقة بن خالد ومدرك بن أبى سعد وعمر بن عبد الواحد، وروى الحروف عن عتبة بن حماد وعن أبى دحية معلى بن دحية عن نافع، وروى عن مالك بن أنس وسفيان بن عيينة والدراوردى ومسلم بن خالد الزنجى وخلق، وروى عن ابن لهيعة بالإجازة. روى القراءة عنه أبو عبيد القاسم بن سلام قبل وفاته بنحو أربعين سنة.
وقال النسائى: لا بأس به، وقال الدارقطنى: صدوق كبير المحل، وكان فصيحًا علامة واسع الرواية. مات سنة خمس وأربعين ومائتين، وقيل: سنة أربع وأربعين.
ينظر: طبقات القراء (٢/ ٣٥٤ - ٣٥٦).

وروى عُبَيْد بن عقيل،(١) عن شبل بن عبَّاد(٢)، عن ابن كثير: ﴿سِىءَ﴾ و ﴿سِيئت﴾ بضم السين مثل نافع.

وكان ابن كثير، وعاصم، وأبو عمرو، وحمزة يكسرون أوائل هذه الحروف كلِّها.

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ قَالُوٓاْ﴾ [البقرة: ١١] قال: يقول قولًا وقيلًا، مثل ذَكر يذكر ذكرًا.

و«المِقْوَل»: الملك أو المعظم، قال العَجَّاج يصف الثور: [من الرجز]

كَأَنَّهُ مُتَوَّجٌ رُومِىُّ
أَوْ مِقْوَلٌ تُوِّجَ حِمْيَرِىُّ(٣)

وقالوا: قَيْلٌ، وهو فَيْعِل مخفف كَمَيْتٍ. يدلُّكَ(٤) على ذلك ظهورُ الياء فيه، والعين أعلت بالحذف كما أعلت بالقلب. والقياس فى جمع: قَيْلٍ أقوال؛ مثل: مَيْت وأموات.

وروى فى الحديث: «إِلَى الأَقْيَالِ العَبَاهِلَةِ»(٥)، والقياس: الأقوال إذا كان جمع

---

(١) عبيد بن عقيل بن صبيح، أبو عمرو الهلالى البصرى، راو ضابط صدوق، روى القراءة عن أبان بن يزيد العطار وأبى عمرو بن العلاء، وعن هارون الأعور عنه، وعن شبل بن عباد وعيسى بن عمر، ومسلم بن خالد. روى القراءة عنه خلف بن هشام وسليمان بن داود الزهرانى وإبراهيم بن سعيد الزهرانى ومحمد بن سعدان ومحمد بن يحيى القطعى، وأبو حاتم السجستانى فى قول الهذلى، ولا يصح؛ بل على القطعى عنه، سئل عنه أبو حاتم الرازى فقال: صدوق. وقال البخارى: مات فى رمضان سنة سبع ومائتين.
ينظر: طبقات القراء (١/ ٤٩٦).

(٢) شبل بن عباد، أبو داود المكى، مقرئ مكة، ثقة ضابط، هو أجل أصحاب ابن كثير، مولده- فيما ذكر الأهوازى - سنة سبعين، وعرض على ابن محيصن، وعبد الله بن كثير، وهو الذى خلفه فى القراءة، روى القراءة عنه عرضا إسماعيل القسط مع أنه عرض على ابن كثير -أيضًا-، وابنه داود بن شبل وعكرمة بن سليمان، وعبد الله بن زياد، وحسن بن محمد، ووهب بن واضح ومحمد بن سبعون، وروى عنه القراءة من غير عرض عبيد بن عقيل، وعلى بن نصر، ومحمد بن صالح المرى، وأبو حذيفة موسى بن مسعود، ويحيى بن سعيد المازنى، قيل: إنه مات سنة ثمان وأربعين ومائة، قال الذهبى: وأظنه وهمًا؛ فإن أبا حذيفة إنما سمع منه سنة نيف وخمسين، ثم قال: بقى إلى قريب سنة ستين ومائة بلا ريب.
ينظر: طبقات القراء (١/ ٣٢٣ - ٣٢٤).

(٣) الرجز فى ديوانه (١/ ٥١٦)، وبلا نسبة فى المخصص (٣/ ١٣٥).

(٤) فى أ: يدل.

(٥) أخرجه أبو عبيد فى غريب الحديث (١/ ٢٦٨) من طريق ابن لهيعة عن أشياخه (من حضرموت) يرفعونه.

فيعل من القول.

ويجوز أن يكون «الأقيال» جمع قَيِّلٍ الذى هو فيعِل؛ من قولهم: تقيَّل أباه: إذا أشبهه؛ كأنَّ كلَّ مَلِك يشبه الآخَرَ فى ملكه، كما قيل له: «تُبَّع»، لمّا كان يَتْبَعُ مَنْ قبله.

وقال أبو زيد: اقتَلْ عَلَيَّ كذا، أى: احتَكِمْ.

وأنشد: [من الطويل]

فَلَوْ أَنَّ مَيْتًا يُفْتَدَى لَفَدَيْتُهُ بِمَا اقْتَالَ مِنْ حُكْمٍ عَلَيَّ طَبِيبُ[(١)]

وقد اتسعوا فى «القول»؛ فاستعملوه فى غير اللفظ.

قال العجّاج يصف ثورًا: [من الرجز]

فَكَّرَ ثُمَّ قَالَ فِى التَّفْكِيرِ

إِنَّ الْحَيَاةَ الْيَوْمَ فِى الْكُرُورِ[(٢)]

وقد أُجرِىَ القولُ -أيضًا- مُجرى الاعتقادِ والمذهب فى نحو: هذا قولُ أَهْلِ العدل، وهذا قولُ أبى حنيفة، يعنون بذلك رأيَهُمْ واعتقاداتهم، ليس اللفظ.

وعلى هذا قالوا: قيل فى ذلك قولٌ، فأسندوا إليه «قيل».

ومعنى النهى فيما روى: «إِنَّ الله يَنْهَاكُمْ عَنْ قِيلٍ وَقَالٍ»[(٣)]: المجادَلَةُ بالباطل لِيُدْحَضَ به الحقُّ، وليس على النهى عن الخوضِ فى العربية وتعلُّمها؛ لأنَّ الحضَّ على النظر فيها قد كثرت الروايةُ به عن السلف، [رحمهم الله].

حدثنا إسماعيل بنُ محمد، قال: حدثنا محمد بن عيسى العطار، قال: حدثنا كثير بن هشام[(٤)]، قال: حدثنا عيسى بن إبراهيم[(٥)]، عن الحكم بن عبد الله، عن

---

(١) وهو لكعب بن سعد الغنوى فى الأصمعيات ص(٩٧)، واللسان (قول)، والتاج (قول)، وجمهرة أشعار العرب (٧١٠)، وبلا نسبة فى المخصص (٣/ ١٣٥)، وديوان الأدب (٣/ ٤٤٥)، ومقاييس اللغة (٥/ ٤٥).

ويروى صدر البيت:

ومنزلة فى دار صدق وغبطة ....

ويروى: «وما» بدل «بما».

(٢) تقدم.

(٣) هو من حديث المغيرة بن شعبة: أخرجه بنحوه البخارى (٤/ ١٠٤) كتاب الزكاة باب قول الله تعالى ﴿لا يسألون الناس إلحافا﴾ (١٤٧٧) وأطرافه فى (٨٤٤، ٢٤٠٨، ٥٩٧٥، ٦٣٣٠، ٦٤٧٣، ٦٦١٥، ٧٢٩٢)، ومسلم (١/ ٤١٤-٤١٥) كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب استحباب الذكر بعد الصلاة (١٣٧، ١٣٨/ ٥٩٣).

(٤) كثير بن هشام بن سهل الكلابى الرقى. عن جعفر بن برقان وشعبة، وعنه أحمد وإسحاق =

الزهرى،(١) عن سالم،(٢) عن أبيه(٣) قال: مَرَّ عُمَرُ بن الخطابِ(٤) على قوم يرمون

= وعباس بن محمد وابن معين، ووثقه. مات سنة سبع ومائتين. ينظر: الخلاصة (٢/ ٣٦٤).

(٥) عيسى بن إبراهيم الشَّعيرى - بفتح المعجمة، وكسر المهملة - البركى - بكسر الموحدة - أبو إسحاق البصرى مولى بنى هاشم. عن حماد بن سلمة وعبد العزيز بن مسلم. وعنه أبو داود، قال أبو حاتم: صدوق. قيل: توفى سنة ثمان وعشرين ومائتين.
ينظر: الخلاصة (٢/ ٣١٦).

(١) محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة القرشى الزهرى أبو بكر المدنى، أحد الأئمة الأعلام وعالم الحجاز والشام. عن ابن عمر وسهل بن سعد، وأنس ومحمود بن الربيع وابن المسيب وخلق. وعنه أبان بن صالح وأيوب وإبراهيم ابن أبى عبلة وجعفر بن برقان وابن عيينة وابن جريج والليث ومالك وأمم. قال ابن المدينى: له نحو ألفى حديث. قال ابن شهاب: ما استودعت قلبى شيئًا فنسيته. وقال الليث: ما رأيت عالمًا قط أجمع من ابن شهاب. وقال أيوب: ما رأيت أعلم من الزهرى. وقال مالك: كان ابن شهاب من أسخى الناس وتقيًا، ما له فى الناس نظير. قال إبراهيم بن سعد: مات سنة أربع وعشرين ومائة. ينظر: الخلاصة (٢/ ٤٥٧).

(٢) سالم بن عبد الله بن عمر العدوى المدنى الفقيه أحد السبعة - وقيل: السابع - أبو سليمان بن عبد الرحمن. وقيل: أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، قاله أبو الزناد. عن أبيه، وأبى هريرة ورافع بن خديج وعائشة. وعنه ابنه أبو بكر وعبيد الله بن عمر وحنظلة بن أبى سفيان. قال ابن إسحاق: أصح الأسانيد كلها الزهرى عن سالم عن أبيه. وقال مالك: كان يلبس الثوب بدرهمين. وعن نافع: كان ابن عمر يقبّل سالمًا، ويقول: شيخ يقبل شيخًا. وقال البخارى: لم يسمع من عائشة. مات سنة ست ومائة على الأصح.
ينظر: الخلاصة (١/ ٣٦١).

(٣) عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوى، أبو عبد الرحمن المكى، هاجر مع أبيه، وشهد الخندق وبيعة الرضوان. له ألف وستمائة حديث وثلاثون حديثًا، اتفقا على مائة وسبعين، وانفرد البخارى بأحد وثمانين، و مسلم بأحد وثلاثين. وعنه بنوه سالم وحمزة، وعبيد الله، وابن المسيب ومولاه نافع وخلق. فى الصحيح: عبد الله رجل صالح. قال شمس الدين ابن الذهبى: كان إمامًا متينًا واسع العلم كثير الاتباع وافر النسك كبير القدر متين الديانة عظيم الحرمة، ذكر للخلافة يوم التحكيم وخوطب فى ذلك، فقال: على ألا يجرى فيها دم. قال أبو نعيم: مات سنة أربع وسبعين. ينظر: الخلاصة (٢/ ٨١).

(٤) عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزّى العدوى، أبو حفص المدنى، أحد فقهاء الصحابة، ثانى الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة، وأول من سمى أمير المؤمنين، له خمسمائة وتسعة وثلاثون حديثًا، اتفقا على عشرة، وانفرد البخارى بتسعة، و مسلم بخمسة عشر. وعنه أبناؤه عبد الله وعاصم وعبيد الله وعلقمة بن وقاص وغيرهم. شهد بدرًا، والمشاهد إلا تبوك. وولى أمر الأمة بعد أبى بكر -رضى الله عنهما- وفتح فى أيامه عدة أمصار. أسلم بعد أربعين رجلًا. عن ابن عمر مرفوعًا: «إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه»، ولما دفن قال ابن مسعود: ذهب اليوم بتسعة أعشار العلم. استشهد فى آخر سنة ثلاث وعشرين، ودفن فى أول سنة أربع وعشرين، وهو ابن ثلاث وستين، وصلى عليه =

رِشْقًا فقال: بئس ما رميتم. قالوا: يا أمير المؤمنين، إنا قومٌ متعلمين. فقال: والله لَذَنْبُكُمْ فى لحنكم أشدُّ على من ذنبكم فى رميكم؛ سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «رَحِمَ الله رَجُلًا أَصْلَحَ مِنْ لِسَانِهِ»[(١)].

وقد أجرَوا: «أتقول» مُجرى «أتظن»، فقالوا: أتقولُ زيدًا منطلقًا؟ ولم يُجْرِ أكثر العرب حروف المضارعة الأخر[(٢)] مُجرى التاء؛ قال: لأنَّ المخاطب لا يكاد يُسْتَفْهَمُ عن ظنِّ غيرِه.

فمن ذلك قوله: [من الكامل]

... ... فَمَا تَقُولُ بَدَالَهَا[(٣)]

(ما) نَصْبٌ؛ لكونها فى موضع المفعول الأول، والجملة فى موضع المفعول الثانى.

قال: وبنو سُلَيْم يجعلون جميع الأمثلةِ بمنزلة الظن.

والتَّقَوُّل: تفعُّل من القول، وقد غلب عليه الاستعمال فيما كان باطِلًا وغير صِدْق؛ كما أن الاختلاق كذلك، وفى التنزيل: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة: ٤٤].

وزعم بعض المفسِّرين أنَّها نزلت لمَّا قالوا: ﴿لَوْلَا ٱجْتَبَيْتَهَاۚ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِـَٔايَةٍ قَالُواْ لَوْلَا ٱجْتَبَيْتَهَاۚ﴾ [الأعراف: ٢٠٣] وقال: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا ٱخْتِلَٰقٌ﴾ [ص: ٧].

فأمَّا الإقالة فى البيع: فليس من هذا الباب؛ لأنَّهم قد قالوا: قِلْتُه البيعَ [وأقَلته][(٤)]. حكاه سيبويه وأبو زيد؛ فدل قولهم: قِلْتُه على أن العين ياءٌ، ولكنَّ

= صهيب، ودفن فى الحجرة النبوية، ومناقبه جمة.
ينظر: الخلاصة (٢/ ٢٦٨).

(١) أخرجه ابن عدى فى الكامل (٥/ ٢٥٠) فى ترجمة عيسى بن إبراهيم الهاشمى، وقال: هذا حديث منكر، لا أعلم رواه عن الزهرى غير الحكم الأيلى، وهو منكر متروك الحديث ولا يروى عن الحكم غير عيسى هذا وعن عيسى كثير بن هشام. ثم قال: وعامة رواياته لا يتابع عليها، وكذا أخرجه العقيلى فى الضعفاء (٤/ ٣٩٥) فى ترجمة المذكور وقال: حديثه غير محفوظ ولا يعرف إلا به.

(٢) فى أ: الأخرى.

(٣) تقدم.

(٤) سقط فى أ.

الإقالة من قولهم: تَقَيَّلَ أباه: إذا نَزَع إليه فى الشَّبَه؛ فكذلك الإقالة عَوْدُ المِلْك بين المتقايلين إلى ما كان قبل عقد البيع.

ألا ترى أنّه فَسْخٌ بين المتعاقدين وإن كان بيعًا آخر فى حق الثالث.

حجة من قال: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾ [١١]؛ فأشمّ الضمةَ الكسرةَ وأمال بها نحوها: أن ذلك أدلُّ على «فُعِل».

ألا ترى أنّهم قد قالوا: كِيد زيدٌ يفعل، وما زِيلَ يفعلُ، وهم يريدون «فَعَل». فإذا حرَّكوا الفَاء هذه التحريكة، أمن بها التباسُ الفعلِ المبنى للفاعل بالفعل المبنى للمفعول، وانفصل بها، فدلّت عليه، وكان أشدَّ إبانة للمعنى المراد.

ومن الحجة فى ذلك: أنهم(١) أشمّوا نحو: «رُدّ» و«عُدّ» وما أشبه ذلك من التضعيف المبنى على «فُعِل»، مع أنَّ الضمة الخالصة تلحق فاءه؛ فإذا كانوا قد تركوا الضمة الصحيحة إلى هذه فى الموضع، الذى تصح فيه(٢) الضمة فإلزامها حيث يلزم الكسر فيه فى أكثر اللغات أجدر. ودلَّ استعمالهم هذه الحركَةَ فى «رُدَّ» ونحوه من التضعيف على تمكُّنها فى «قُيل» و«بُيع» وكونِها أمارة للفعل المبنيّ للمفعول به، ولولا ذلك، لم تُتْرَكِ الضمة المحضة إليها فى قولهم: رُدَّ ونحوه.

ومن الحجة فى ذلك: أنّهم قالوا: أنتِ تغزين، فألزموا الزاىَ إشمامَ الضمة و «زين» من «تغزين» بمنزلة «قيل»، فكما ألزم الإشمام هنا كذلك يلزم ذلك فى «قيل».

ألا ترى [أن](٣) من قال: قُيل وبُيع، قال: اخْتِير وانقُيد، فأشمّ ما بعد الخاءِ والنونِ لمّا كان بمنزلة «قُيل» و«بُيع».

فكما أُلزِمَ الإشمامَ نحوُ «تغزين»؛ لينفصل من باب «ترمين»، كذلك أُلزِمَ «قُيل» و«بُيع» الإشمامَ فى الضمة؛ لينفصل من الفعل المبنى للفاعل فى «كِيد» و«زِيل»؛ وليكون أدلَّ على فُعِل.

فإن قلت: فهلّا أُلزِمَ القافُ فى «قيل» ونحوه إشمامَ الضمة كما ألزم ذلك فى «تغزين»؟

---

(١) زاد فى ب: قد.
(٢) فى أ: فيها.
(٣) سقط فى أ.

فالقول: أنَّ هذه الحركة لمَّا لم تكن ضمةً خالصة ولا كسرةً محضةً، ضَعُفت فى الابتداء؛ لخروجها عمَّا عليه الحركاتُ اللاحقة أوائلَ الكلِم المبتدأِ بِها.

ألا ترى أنَّ أبا عمرو أخذ بذلك فى الإدراج فيما حكاه عنه سيبويه فى قوله -تعالى-: ﴿يا صالح ائتِنا﴾[1] ولم يأخذ به فى الاستئناف.

فإن قلت: فهل يلزم أبا عمرو فى قراءته: ﴿يا صالح ائتنا﴾ أن يقرأ: ﴿وَمِنْهُم مَنْ يقول ائذَنْ لى﴾ [التوبة: ٤٩] فيشِمّ الضمة نحو الكسرة؟

فالقول: أن ذلك لا يلزم؛ لأنَّ هذا الإشمام والإمالة بالضمة نحو الكسرة إنَّما جاء فيما ليس بحركة إعراب، والضمة فى «يقول» ضمة إعراب، والتى فى ﴿يا صالح ائتنا﴾ وإن كانت مشابِهَةً لحركة الإعراب، فهى حركةُ بناء، فلا يلزم ذلك فى قوله [تعالى][2]: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي﴾.

ومما يدلُّك على أنَّ هذه التحريكةَ قد صارتْ أمارةً لبناء الفعل للمفعول به، وأنَّها مما يختصُّ به الفعل: أنَّك لو سميت بمثل «قيل» و«بيع» شيئًا، وخلَعت منه الضميرَ إن كان فيه، لأخلصت الكسرةَ فقلت: «قِيلٌ» و«بِيعٌ»؛ فدلَّ هذا من مذهب سيبويهِ على أن هذه الحركة أمسُّ عنده بالفعل، وأشد لزومًا له من الأمثلة التى تختص بالفعل، ولا تكون فى الاسمِ نحو: ضُرِب وضورِب وضُرِّب.

ألا ترى أنَّك لو سميت بشىء من ذلك مجردًا من الضمير، لم تغيره عن بنائه إلى ما يختص الاسم وقد رأى تغيير هذه الحركة وإخلاصهَا كسرة.

ومما يقوى قولَ من قال: ﴿قُيلَ﴾ أن هذه الضمة المنحوَّ بها نحو الكسرة قد جاءت فى نحوِ قولهم: شربت من المنْقُرِ، وهذا ابن عُور، وابن بُور، فأمالوا هذه الضمات نحو الكسرة، لتكون[3] أشدَّ مشاكلة لما بعدها وأشبهَ به وهو كسر الراء، فإذا أخذوا بهذا لِتُشاكل اللفظ، وحيث لا يميَّزُ معنى من معنى آخر فأن يَلزموا ذلك حيث يزيلُ اللبس ويخلِّصُ معنى من معنى أجدرُ وأولى.

---

(١) نص عبارة سيبويه - كما فى الكتاب (٣٣٨/٤) -: «وزعموا أن أبا عمرو قرأ: ﴿يا صالحيتنا﴾ جعل الهمزة ياءً، ثم لم يقلبها واوًا».

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى أ: ليكون.

حجة من قال: ﴿قيلَ﴾ [١١]، فأخلص الكسرة، ولم يحرك بضمةٍ[١] ممالة نحو الكسرة:

الحروف التى تنقل حركاتها إلى ما قبلها على ضربين:

أحدهما: أن يكون نقلًا من حرف صحيح.

والآخر: أن يكون نقلًا من حرف علة.

فحروف الصحة التى تنقل حركاتها إلى ما قبلها على ضربين:

أحدهما: أن يكون فى تضعيف.

والآخر: أن يكون فى غير تضعيف.

فأما التضعيف، فنحو: أعدَّ، وأصمَّ، واستَعَدَّ، ومَفَرٌّ، ومَرَدٌّ؛ فما قبل حرف التضعيف فى هذه الأشياء إذا كان ساكنًا ولم يك مَدَّةً، أُلقِيَتْ حركة المضاعف عليه، وإذا كان متحركًا حُذفت الحركة ولم تُلْقَ على شىءٍ، نحو: اعتدَّ واشتدَّ.

وأما غير التضعيف، فعلى ضروبٍ:

منها نَقلُ الحركة من الهمزة إلى الحرف الذى قبلَها إذا لم يكن الحرف للمدِّ فقط.

ومنها نقْلُ حركةِ افتَعل ويَفتعل نحو يهتدِى ويقتدِى.

ومنها الحرَكة فى الوقفِ، وهى[٢] على ضربين:

أحدهما: أن يكون حركةَ إعراب.

كقوله: [من الرجز]

... إِذْ جَـــدَّ الـــنَّـــقُـــرْ[٣]

والآخر: أن يكون حركة البناء، نحو: اضرِبُه وقُدُه، فهذا نقلُ الحركة من حروفِ الصحَّة.

وأمَّا نقل الحركةِ من حروف العلة، فنحو الفعل من القول والبيع.

والفعل فيه على ضربين:

أحدهما: أن يكون فاعله ضميرًا يتصل بالفعل.

والآخر: أن يكون ظاهرًا لا يتصل به.

---

(١) فى ب: ضمة.

(٢) فى أ: وهو.

(٣) تقدم.

فإذا بُنى الفعل للفاعل الظاهر، قيل: قام زيد، وباع عمرو، فلا تُنقل فى هذا حركة العين عن موضعها.

وقد شذّ قولهم: كِيدَ زيد يفعل، وما زِيل، فلا تُنقل الحركة فى[١] غير هذا إلى الفاء؛ كما تنقل إذا اتصلت[٢] بضمير المخاطب والمتكلم، نحو: قمت، وبعت، فنقلت الحركة التى كانت للعين إلى الفاء.

فأما حجَّةُ من قال: «قِيل» - فحرك الفاء بالكسر - أَنَّهم يزعمون أنَّ هذه اللغة هى الأصل، وما عداها داخل عليها؛ يدلُّ على ذلك: أنَّ الأصل فُعِلَ، فنقلت حركة العين إلى الفاء، كما نقلت حركة العين إلى الفاء إذا بنيتَ الفعل للفاعل من[٣] «قلت»؛ لأنَّ حركة العين من[٤] «فعَلْتُ» الضمة فى بناء الفعل للفاعل بعد نقل «فَعَلْت» إلى «فَعُلت»، نقلت[٥] الضمة إلى الفاء، كما نقلت الحركة التى هى الكسرة إلى الفاء، إذا بنيت الفعل للمفعول؛ فلحق الإعلال العين بالقلب؛ لاجتماع المقاربة[٦] كما يلحق[٧] اللام فى: غزا، ورمى؛ لتوالى ذلك.

ولو فَصَل السكونُ لصحَّ كما صح نحو: «غَزو»، و«رَمى»، وأتْبعَ المضارعُ الماضى، ولحق الإعلالُ فى «قيل» العينَ وما قبلها.

أمَّا الإعلال فى العين فيقلبها إلى الألف، وما قبلها اعتَلَّ بنقل حركةِ العين إليها وحذف حركتها، ولحق الإعلال فى باب العين العينَ وما قبلها؛ كما لحق اللامَ وما قبلها فى باب «غزا» و«رمى».

وإنما نُقلت الحركة فى «قِيل» إلى الفاء؛ لِيُعلم بذلك حركة العين.

ألا ترى أنَّك إذا سمعت الضمة فى «قلت»؛ والكسرة فى «بِعت»، علمت أن حركة العين فى «باع» كسرة؛ كما تعلم أنها فى «قُلت» ضمة، وإذا سمعت: «قيل»، و«بيع»، علمت أن حركة العين الكسرة إذا بُنى الفعل للمفعول به على «فُعِلَ»؛

---

(١) فى ب: من.
(٢) فى ب: اتصل.
(٣) فى أ: فى.
(٤) فى أ: فى.
(٥) فى أ: فنقلت.
(٦) فى أ: المتقاربة.
(٧) فى أ: لحق.

فجعلت حركة العين إذا كانت واوًا الضمة، وإذا كانت ياء الكسرة؛ لأن الضمة من جنس الواو، كما أن الكسرة من جنس الياء؛ فلهذه المجانسة فُعِلَ هذا ليس لأنَّ الضمة تدل [على][(١)] أنّ العين واو، ولا الكسرة تدلُّ على أنَّ العين ياء.

ألا ترى أنَّهم قد جمعوا بين خِفت وهِبت فى الكسرة وإحداهما من الواو[(٢)]، والأخرى من الياء[(٣)] وقد قلنا فى ذلك فى غير هذا الموضع.

[بسم الله:

قال][(٤)]: [قوله -تعالى-: ﴿مستهزئون﴾][(٥)] [١٤] حمزة يقف على: ﴿مُسْتَهْزِئُون﴾ بغير همز[(٦)]، وكأنَّه يريد الهمز، ويشير إلى الزاى بالكسر؛ كما كان يفعل فى الوصل، وهذا لا يضبطه الكتاب.

وكذلك كان يفعل بقوله: ﴿لِيُوَاطِئُوا﴾ [التوبة: ٣٧]، و: ﴿ويَسْتَنْبِئُونَكَ﴾ [يونس: ٥٣]، و: ﴿مُتَّكِئُونَ﴾ [يس: ٥٦]، و: ﴿فَمَالِئُونَ﴾ [الصافات: ٦٦]، و: ﴿الخَاطِئُونَ﴾ [الحاقة: ٣٧]، و: ﴿الصَّابِئِينَ﴾ [البقرة: ٦٢ ، والحج: ١٧]، و﴿الصَّابِئُونَ﴾ [المائدة: ٦٩].

والباقون يصِلون بالهمز، ويقفون -أيضًا- كما يَصِلون.

قال أبو زيد: هزئت به هُزْءًا ومَهزأة، وأنشد غيره: [من مجزوء الوافر]

أَلَا هَــزِئَتْ بِــنَــا قُــرَشِــيَــ ... ـــةٌ يَــهْــتَــزُّ مَــوْكِــبُــهَــا[(٧)]

وقالوا: هزئت منه.

أنشدنا على بن سليمان: [من الرجز]

(١) سقط فى ب.
(٢) فى ب: الياء.
(٣) فى ب: الواو.
(٤) سقط فى أ.
(٥) سقط فى ب.
(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٢٩، ١٣٠)، البحر المحيط (١/ ٦٩)، السبعة لابن مجاهد (١٤٢)، الغيث للصفاقسى (٨٦).
(٧) وهو لابن قيس الرّقيات فى ديوانه ص(١٢١)، ولسان العرب (هزز)، والمعانى الكبير ص(١١٧٥)، والأغانى (٢١/ ٢٠١)، والمؤتلف والمختلف ص(١٩٧)، والكامل ص(٨١٠، ٨١٢)، وبلا نسبة فى لسان العرب (وكب)، وجمهرة اللغة ص(١٣٢، ٣٧٨)، والمعانى الكبير ص(٤٨٤).

وَهَــزِئَتْ مِــنْ ذَاكَ أُمُّ مَــوْءَلَهْ[(١)]

ومعنى يستهزئون: يهزءون؛ كما أن قوله: ﴿وَإِذَا رَأَوْا ءَايَةً يَسْتَسْخِرُونَ﴾ [الصافات: ١٤] يسخرون، ومثل هذا: قَرَّ، واستقر، وقالوا: علا قِرْنه واستعلاه، وقال أبو زيد: استعلى عليه.

وقال أوس: [من الطويل]

وَمُسْتَعْجِبٍ مِمَّا يَرَى مِنْ أَنَاتِنَا وَلَوْ زَبَنَتْهُ الحَرْبُ لَمْ يَتَرَمْرَمِ[(٢)]

وقد جاء استفعل فى معنى أفعل، كما جاء فى معنى فَعَل. قالوا: استجاب وأجاب.

وأنشد أبو زيد: [من الطويل]

... ... فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ[(٣)]

أى: لم يجبه.

وقالوا: استخلف لأهله، وأخلف لأهله.

قال: [من الطويل]

وَمُسْتَخْلِفَاتٍ مِنْ بِلادِ تَنُوفَةٍ لِمُصْفَرَّةِ الأَشْدَاقِ حُمْرِ الحَوَاصِلِ[(٤)]

وقال آخر: [من الطويل]

... ... سَقَاهَا فَرَوَّاهَا مِنَ المَاءِ مُخْلِفُ[(٥)]

---

(١) ينظر: الأصمعيات ص٢٣٤، ويروى: «منى بنت» بدلًا من «من ذاك».

(٢) وهو فى ديوانه ص(١٢١)، ولسان العرب (رمم)، وتاج العروس (عجب)، ومقاييس اللغة (٢/ ٣٨٠، ٤/ ٦٤٤)، وأساس البلاغة (زبن)، (عجب)، وبلا نسبة فى لسان العرب (عجب)، ومجمل اللغة (٢/ ٣٦٣)، وجمهرة اللغة ص(١٩٩)، وتاج العروس (مصع)، وكتاب العين (١/ ٣١٨، ٧/ ٣٧٤).

(٣) عجز بيت، وصدره:

وداع دعا يا من يجيب إلى الندى ....

وهو لكعب بن سعد الغنوى فى الأصمعيات ص(٦٩)، واللسان (جوب)، والتنبيه والإيضاح (١/ ٥٥)، وجمهرة أشعار العرب ص(٧٠٥)، والتاج (جوب)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (١١/ ٢١٩).

(٤) البيت لذى الرمة فى ديوانه ص(١٣٤٥)، واللسان (خلف)، وتهذيب اللغة (٧/ ٣٩٥)، والتاج (خلف)، وبلا نسبة فى المخصص (٩/ ١٦١).

(٥) عجز بيت، وصدره:

كأن دموعى سح واهية الكلى .... =

وقال [عز وجل][(١)]: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧].
وقال: ﴿كُلَّمَآ أَوْقَدُواْ نَارًا لِّلْحَرْبِ﴾ [المائدة: ٦٤].
قال أبو زيد: [و][(٢)] قالوا: رجل هُزَأَة: يهزأ بالناس، وهُزْأَة: يهزأ به الناس.
اختلف النحويون فى تخفيف الهمزة فى: ﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾:
فقال سيبويه: تجعلها إذا خففتها بين بين، فتقول: ﴿يستهزِوون﴾؛ وزعم أن جعلها بين بين، قول العرب والخليل؛ وكذلك قال فى الهمزة المكسورة إذا كان ما قبلها مضمومًا نحو: «مَرْتَعُ إِبِلك» تجعلها بين بين.
ويذهب أبو الحسن فى «يَستَهزِئُونَ»: إلى أن يقلب الهمزة ياء قلبًا صحيحًا، ولا يجعلها بين بين كما ذهب إليه سيبويه والخليل.
فأمَّا إذا كانت مكسورة وقبلها ضمة: فإنَّه لا يخلو من أن تكون[(٣)] فى كلامٍ متصل أو منفصل:
فإن كان متصلا: قلبها واوًا؛ مثل: «بِأَكْموك».
وإن كان منفصلا: قلبها ياء مثل: «عبدُ يِخْوتِك»، وسنذكر قوله بعد ذكر ما احتج بِه لسيبويه.
قال أبو عثمان: سأل مروان بن سعيد المهلبىُّ[(٤)] أبا عمر الجَرمى[(٥)] فى مجلس أبى الحسن الأخفش، فقال: كيف تخفف همزة «جُؤَن»؟ فقال: «جُوَن»، فجعلها

= والبيت للحطيئة فى ديوانه ص(٢٣٦)، واللسان (خلف).
(١) سقط فى ب.
(٢) سقط فى أ.
(٣) فى ب: يكون.
(٤) مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبى صفرة المهلبىّ النحوى، أحد أصحاب الخليل المتقدمين فى النحو، المبرزين. قال ياقوت: سمعت بعض النحويين ينسب إليه هذا البيت:
ألقى الصّحيفة كى يخفّف رحله ... والزّاد حتّى نعله ألقاها
ينظر: البغية (٢/ ٢٨٤).
(٥) صالح بن إسحاق، أبو عمر الجرمى البصرى مولى جرم بن زبان، من قبائل اليمن، وكان يلقب بالكلب، وبالنباح؛ لصياحه حال مناظرة أبى زيد. قال الخطيب: كان فقيهًا عالمًا بالنحو واللغة، دينًا ورعًا حسن المذهب، صحيح الاعتقاد. قدم بغداد، وأخذ النحو عن الأخفش ويونس، واللغة عن الأصمعى وأبى عبيدة، وحدث عنه المبرد. وكان جليلًا فى الحديث والأخبار، وناظر الفراء. وانتهى إليه علم النحو فى زمانه. ومات سنة خمس =

واوًا خالصة.

فقال له مروان: لم لا جعلتها بين بين، فنحوت بها نحو الألف؟

قال: فقال: مِن قِبل أن الألف لا تقع بعد ضمة، فكذلك[١] ما قرب منها.

فقال: فكيف تخفف همزة «مِئَر»؟.

فقال: «مِيَر»، فجعلها ياء خالصة مثل الأولى فى العلة.

فقال له مروان: فكيف تخفف همزة «يستهزئون»؟

فقال أبو عمر «يستهزوون»، فجعلها بين بين، ونحا بها -لانضمامها- نحو الواو.

قال أبو عثمان: وهو قول سيبويه.

فقال[٢] له مروان: لِم لا صيرتها ياء؛ لأن الواو المضمومة لا تقع بعد كسرة؟

قال أبو على: يريد مروان أن الكسرة لا تقع بعدها الواو المضمومة، فكذلك ينبغى ألا يقع بعدها ما قرب من الواو المضمومة بالتخفيف.

كما أنَّ الضمة والكسرة، لمَّا لم تقع بعدهما الألف، فكذلك لم يقع بعدهما ما قَرُبَ منهما[٣] بالتخفيف، فقلبت الهمزة بعدهما قلبًا؛ فكذلك كان يلزم أن نُبدِل من الهمزة المضمومة بعد الكسرة ياء إذا لم تَقَعْ بعد الكسرة واو مضمومة فى موضع، فكذلك ما قرب من الواو المضمومة من الهمز بالتخفيف ينبغى ألا يقع[٤] بعدها واو[٥].

قال أبو عثمان: فقال أبو عمر وأجاد عندى: هى -وإن لم يكن مثلها فى الكلام- فأنا أقدِر [على][٦] أن ألفظ بها، وتلك الأولى لا أقدر على أن ألفظ بها إذا نحوت بها نحو الألف وقبلها كسرة أو ضمة.

قال أبو عثمان: وهذا قولى، وحجتى فيه هذه[٧].

= وعشرين ومائتين. وله من التصانيف: التنبيه، وكتاب السير، وكتاب الأبنية، وكتاب العروض، ومختصر فى النحو، وغريب سيبويه، وغير ذلك.
ينظر: البغية (٢/ ٨ - ٩).

(١) فى أ: وكذلك.
(٢) فى أ: قال: فقال.
(٣) فى أ: منها.
(٤) فى ب: تقع.
(٥) زاد فى ب: رجع إلى كلام أبى عثمان.
(٦) سقط فى ب.
(٧) فى أ: ذلك.

وأما الأخفش فكان يقول: ﴿يَستَهزِيُونَ﴾ إذا خفف، فيجعلها ياء خالصة من أجل الكسرة التى قبلها. انتهت حكاية أبى عثمان.

قال أبو على: إنْ قال قائل: إذا لم يجعلها بين بين، فلِمَ قلبها ياء للكسرة التى قبلها، وهلَّا قَلبها واوًا لتحركها بالضمة؟

قيل: إنَّه إذا ترك أن يجعلها بين بين، فلا يخلو من أن يقلبها ياء أو واوًا، فلا يجوز أن يقلبها واوًا [و][1] قبلها كسرة؛ لخروجه [إلى ما][2] لا نظير له.

ألا ترى أنّه ليس واو مضمومة قبلها كسرة؟

وإذا لم يجعلها بين بين؛ كما جعلها غيره؛ لكراهته تقريبها من واو مضمومة قبلها كسرة: فأن يُرْفَضَ قلبُها إلى نفس الواو المضمومة المكسور ما قبلها أجدر، فإذا لم يجز قلبها واوًا، صارت مثل[3]: «شِيوخ»، و﴿فِى بِيُوتٍ أَذِنَ اللهُ﴾ [النور: ٣٦] على أنَّ ﴿يستَهزيون﴾ أسوغ فى[4] هذا؛ لأن الضمة فيها إعراب، فليست بثابتة ثبات عين «فُعُول»، فهو مثل «فِخذ» فى الرفع ليس مثل «فِعُل» المرفوض من كلامهم.

ويقوِّى قلبها إلى الياء: أنَّها فى [«جُوَن» و«مِيَر»][5] قد قُلبت إلى الحرف المجانس لما قبلها من الحركة وهى متحركة؛ فكذلك فى ﴿يستهزيون﴾ تقلب إلى الحرف المجانس لما قبلها من الحركة مع كونها متحركة.

فإن قال قائل: فهلا قلبها إلى الحرف الذى منه حركتها؛ كما قلبها إلى الحرف الذى منه حركتها فى «أيِمَّة»، ولم يقلبها إلى ما يجانس الحركة التى قبلها كما لم يقلبها[6] فى «أئمة» إلى ما يجانس الحركة التى قبلها.

ألا ترى أنَّك لم تقل «أامّة» [و][7] لكن قلبتها إلى الياء لما تحركت بالكسرة؟

قيل: لم يجز أن تُقلب إلى ما ذكرت فى «يستهزئون»[8] لخروجها إلى ما لا مثل

---

(١) سقط فى أ.
(٢) فى ب: عما.
(٣) فى ب: نحو.
(٤) فى أ: من.
(٥) فى أ: جؤن ومئر.
(٦) فى ب: تقلبها.
(٧) سقط فى أ.
(٨) فى أ: يستهزيون.

له فى كلامهم.

وجاز فى «أئِمة» أن تُقلب إلى الحرف الذى منه حركتها من حيث لزم إلقاء حركة المدغم فيه على ما قبله، ولولا ذلك، لقلبتها على ما قبلها من الحركة كما قلبتها فى إناء وآنية، ولكن لما لزم إلقاء حركة المدغم عليها كما لزم فى «أخِلَّة» ونحوه، وجب تحريكها[١]، ولمَّا وجب تحريكها[٢]، وجب قلبها إلى الياء لتحركها بالكسرة؛ إذ لم يمكن قلبها إلى الحرف المجانس للحركة التى قبلها، ولم يجز إسكانها وقلبها ألفًا؛ لأنها فاء؛ كالفاء فى «أخِلَّة» ونحوه، وليس فى «يستهزئون» حركة لمدغم يلزم أن تلقيها عليها، فتقلبها إلى ما يجانس حركتها دون ما يجانس الحركة التى قبلها.

فإن قلت: كيف استجاز أن يَقْلِبَ الهمزةَ ياء محضةً فى «يستهزئون»، ويحركَها بالضم، وليس ياءٌ هى لامٌ على هذا الوصف تتحرك بالضمة؟

فإن ذلك فيما أصله الهمزة لا يمتنع، وإن لم يجز فيما أصله غير الهمز؛ لأنَّ الهمزة لما كانت منويَّةً كانت فى تقدير الثبات.

ألا ترى أنَّه - [وإن][٣] خففها تخفيفًا قياسيًا - لم يقلبها قلبًا إلى الياء، وإذا كان كذلك، لم يمتنع ثباتها وتحريكها، وإن لم يجز ذلك فى الياءات التى ليس أصلها هَمَزَات، كما لم تمتنع الواو الساكنة من أن تقع قبل الياء مبينة[٤] غير مدغمة[٥] إذا كان أصلها الهمزة نحو نُؤْى، ورُؤيا وإن كان فيما يمتنع ذلك فيما أصله غير الهمز من الواوات.

ومما يدلُّك على صحة ذلك من قوله، أنها فى قولهم جميعًا تثبت ساكنة فى الجزم. فكما جاز أن تخالف[٦] الياءات التى هى لامات عند الجميع فى السكون للجزم؛ كذلك جاز عنده أن تخالفهن[٧] فى الحركة أيضًا.

وقال أبو الحسن فى كتابه فى القرآن: من زعم أن الهمزة المضمومة لا تتبع

(١) فى ب: تحركها.
(٢) فى ب: تحركها.
(٣) سقط فى أ.
(٤) فى ب: مبينا.
(٥) فى ب: مدغم.
(٦) فى ب: يخالف.
(٧) فى ب: يخالفهن.

الكسرة إذا خفّفت دخل عليه أن يقول: هذا قارِوٌ، وهؤلاء قارِوُون، ويستهزوون، قال: وليس هذا من كلام من خفف من العرب.

قال أبو على: وجه دخول هذا عليه ولزومه له عنده أن الهمزة إذا كانت مفتوحةً وكان ما قبلها مفتوحًا، فخففت، جاز تخفيفها؛ فكذلك إذا كانت مكسورة وما قبلها مفتوح.

وكذلك إذا كانت مضمومة وما قبلها مفتوح؛ وذلك أنَّها إذا كانت مفتوحة، وما قبلها مفتوح، أو مضمومة أو مكسورة وما قبلها مفتوح، فإنَّك فى ذلك كله تقرب الهمزة من الحرف الذى منه حركتها، فتقرب المفتوحة من الألف، والمكسورة من الياء الساكنة، والمضمومة من الواو الساكنة.

فكما أن الألف والواو والياء الساكِنَيْنِ يجوز أن تقع(١) كل واحدة(٢) منها بعد الفتحة نحو: دار، وبيت، وثوب؛ كذلك جاز أن تخفِّف الهمزة بعدها فتقربها بالتخفيف من هذه الحروف السواكن.

فإذا كانت الهمزة مفتوحة وقبلها ضمة أو كسرةٌ، خففتها بالقلب إلى الحروف التى حركتها منها بلا خلاف. وذلك نحو التُودَة، وجُوَن، ومِيَر، وذِيَب، وإنما قلبتها إليهما؛ لأنَّك [إذا](٣) خففت المفتوحة بعد الكسرة فى «مِيَر» قربتها من الألف، والألف لا تكون قبلها كسرة، وكذلك «جون» إذا خففتها، قربتها من الألف، والألف لا تكون(٤) قبلها ضمة، فلما لم تكن(٥) بعدَ الكسرة ألف ولا بعد الضمة كذلك، لم يكنْ بعدهما ما قربته منه، فَقلِبَتْ قلبًا لذلك إلى الواو أو إلى الياء.

فإن كانت مضمومة وقبلها كسرة، فخففتها مثل «يستهزئون»، و«من عند أُختك»، فلا يخلو إذا خففتها من أن تنحو بها نحو الحرف الذى منه حركتها.

فإن قلت: أقربها منه.

فأقول: يَسْتَهْزِوُون(٦) -لم يستقم؛ لأنَّك تقربها من واو ساكنة، والواو الساكنة

(١) فى ب: يقع.
(٢) فى ب: واحد.
(٣) سقط فى أ.
(٤) فى أ: يكون.
(٥) فى أ: يكن.
(٦) فى ب: يستهزيون.

لا تكون[١] قبلها كسرة، فلا يجوز إذًا أن تقربها من الواو الساكنة فتجعلها بين بين؛ كما لم يجز ذلك فى جُوَن، ومِيَر، ولزمك قلبها ياءً على حسب الحركة التى قبلها؛ كما قلبتها ياءً أو واوًا فى جُوَن، ومِير؛ بحَسَب الحركة التى قبلها؛ إذ لم يجز أن تكون بين بين؛ لتقريبك إياها بالتخفيف من الواو الساكنة، والواو الساكنة لا تكون قبلها كسرة.

وإذا لم تكن قلبتها إلى الياء، فقلت: «يستهزئون» حيث لم تكن بعد الكسرة واو ساكنة كما قلبتها بعد الكسرة أو الضمة إذا كانت مفتوحة إلى الياء أو إلى الواو؛ حيث لم يجز أن تكون[٢] بعد الكسرة والضمة ألف؛ فقد بان أن جعلها بين بين غير مستقيم للكسرة التى قبلها مع كونها مضمومة.

فإن قلت: لا أقلبها ياء ولا أُتْبِعُها الحركة التى قبلها، ولكن أُتْبِعُهَا الحركة التى عليها وهى الضمة، فأقلبها واوًا؛ إذْ لم يجز أن أُتْبِعَهَا الكسرةَ التى قبلها.

لزمك أن تقول: هذا قارِوٌ، فتصحح الواو بعد الكسرة؛ إذْ لم يكن سبيلٌ إلى أن تجعلها بين بين.

وأنت قد قلت: لا أتبعها الكسرةَ التى قبلها فأقلبها إلى الياء.

فأقول: قَارِئٌ، ويستهزيون؛ فبَقِيَ أن تقلبها واوًا؛ فتجعلها من جنس الحركة التى تحركت بها فتقول: قاروٌ؛ لتكون قد خففتها؛ إذْ لا سبيل إلى أن تجعلها بين بين، ولا تنقلب ياء عندك، فهذا وجه لزوم قلبه إياها واوًا، وهذا ليس عليه أحد ممن يخفف الهمز؛ فإن لم يقلبها ياءً، خرجتْ بترك قلبها ياء عن قول العرب فيها إذا قلبتها واوًا فقلت: قارِوون ويستهزوون.

وكذلك إذا كانت الهمزة مكسورةً وقبلها ضمةٌ عكس قولك: «قارئ» و«يستهزئون»، فإنك تقلبها واوًا، فتقول: مررت بأكمُوِك، فقلبتَ الهمزة على الحركة التى قبلها كما أتبعتها فى «يستهزئون» الحركة التى قبلها بأن قلبتها ياءً؛ كذلك فى «أكْمُوِك» تتبعها الحركة التى قبلها، بأن تقلبها واوًا فتجعلها من جنس الضمة التى قبلها، فتقولَ: بأكمُوك، ولا يجوز: بأكمُيك؛ فتجعلُها على حركتها كما لم يقولوا:

(١) فى أ: يكون.
(٢) فى ب: يكون.

قارِوٌ؛ فيجعلوها على حركتها، ولا(١) يتبعوها ما قبلها.

ولا يجوز أن تجْعَلَ: «بأكموك» بين بين؛ لأنَّك تقربها من الياء الساكنة، فكما لا تكون الياءُ الساكنةُ بعد الضمة كذلك لا تكون الهمزة المكسورة بعد الضمة بين بين على قياس قولهم: «جُوَن»، و«مِيَر»، والاتفاق الواقع فى ذلك.

فإن قلت: فإذا لم تجعلها بين بين لِمَا قلت من أنَّها تُقَرَّب من الياءِ الساكنةِ، والياءُ الساكنةُ لا تكون بعد الضمةِ فهلّا قلبتها ياءً ولم تقلبها واوًا؛ لأنَّك قد تجد الياءَ المكسورةَ فى كلامهم تقعُ بعد ضمةٍ؟

ألا ترى أنّك لو قلت: «صُيِدَ فى هذا المكان»، لجاز كما يجوز: «عُوِر فى هذا المكان»؟ فما الذى جعل قلبها إلى الواو عنده فى «أكموِك» من قلبها إلى الياء فى «أكميك» لما أريناك من «صُيِد».

فالقول: أن قلبها إلى الواو أولى؛ لأنَّك قد وجدتَهم فى تخفيف الهمْز يتبعونَ الهمزةَ حركة ما قبلها كثيرًا، وقد وجدْتَهم قلبوا عكس هذا على ما قبلها؛ وذلك قولهم: ﴿يسْتهزيون﴾، و«قاريٌ»؛ فكما أتبعوا هذه الهمزة حركة ما قبلها كذلك يُتبعون الهمزةَ فى «أكموك» حركةَ ما قبلَها ويقلبونها إليه، فيكون لذلك أولى وأقوى فى القياس من قلبِها إلى الياءِ على حركة نفسها.

ومما يدلُّ على أن قلبَها إلى الواو فى المتصلِ أقوى من قلبها إلى الياءِ: أن ما جاء فيه الواوُ من المتصلِ مصححةً أكثر مما جاء فيه الياءُ؛ ألَا تراهم قالوا: «عُوِر فى هذا المكان»، و«حُوِل فيه»، و«اجتُوِرَ»(٢)، و«اعتُوِرَ»، والياء إنما جاء فى «صُيِد فيه»، و«حُيِيَ به»، و«عُيِيَ به» فيمن بَيَّن، ولم يُدغم.

ومع ذلك: فإنَّ أبا الحسن قد جوَّز على قياس «أكمِيك» فى المنفصِل، فقال: إلَّا أن تكون المكسورةُ مفصولة، فتكون على موضعِها؛ لأنَّها قد بَعُدت، يريد بقوله «على موضعِها» أنَّها تقلب إلى جنسِ حركتها. والواو قد تقلبُ إلى الياءِ مع هذا؛ وذلك نحو:(٣) «غلامُ يخوانِك»، و﴿المَكْرُ السَّيِّئ يِلَّا﴾ [فاطر: ٤٣] فلما وَجَدَ لقلبها إلى الياء طريقًا -بدلالة «صُيِد فيه» كما وجد لقلبها إلى الواو طريقًا- أَلزمَ الواوَ

(١) فى أ: فلا.
(٢) زاد فى ب: اعتون.
(٣) زاد فى أ: هذا.

المتصل؛ لتكون على ما قبلها مثل جُوَن ومِير وقارى. فإنَّها قلبت على ما قبلها وجَعَلَ المنفصلَ بالياء وقال: لأنَّ الواو تقلب إلى الياء، فأخذ بالأمرين [جميعًا][(١)]، ورأى القلب إلى الواو فى الاتصال أولى، وجعل المنفصلَ بالياء؛ لأنَّ الضمة بالانفصال قد بَعُدت، فجعلها على حركة نفسِها.

فإنْ قلت: أفليس قد أتبعوها حركةَ نفسِها فى المتصلِ فى قولهم: «أيِمَّة»، ولم يُتبعوها حركة ما قبلها فيقلبوها ألفًا، ويقولوا: «أامة»، فهلا جاز فى قولهم: بأكمُوِك، أن يتبعوها حركةَ نفسِها، فيقولوا: بأكمُيِك كما فعلوا[(٢)] فى (أَيمة)؟

فالقول: أن هذا ليس كـ «أيمة»؛ وذلك أنَّ التى فى «أيمة» لزم إلقاء حركة المدغم عليها، فلما لزم إلقاءُ حركة المدغم عليها، لم يجد[(٣)] بدًّا من تحريكها، ولما لم يجد بدًّا من تحريكها، كانت حركتها أولى أن تقلب إليها من أن تُجعَلَ على ما قبلها مع تراخى تلك عنها وقُرْبِ الكسرةِ منها.

ألَا ترى أنَّها لو قُلِبَتْ على ما قبلَها من الفتحة، فقلبت ألفًا وحركةُ المدغَم التى يلزم إلقاؤُها عليها الكسرةُ، لم يستقم؛ لأنَّ الألفَ لا تُحرَّك؟

فقلبت الهمزةُ فى «أيِمَّة» على حركتها لذلك

فأمَّا ما حكاه محمد بن السرى فى كتابه فى القراءات، عن أبى الحسن من أنَّه قال: مَن زعم أن الهمزة المضمومة لا تتبعُ الكسرة إذا خففت، دخل عليه أن يقول: هذا قارِئٌ[(٤)]، وهؤلاء [قاريون، ويستهزيون][(٥)] .

وقال: قال: -يعنى: أبا الحسن-: وليس هذا من كلام من خفف من العرب إنَّما يقولون: يستهزيون؛ فخطأ فى النقل، أتراه يُلزِمُ الخليلَ وسيبويه أن يقولوا هذا فى المتصل، وقد رآهم قالوا ذلك فى المنفصل نحو: من عند أختك؟ ويسمعهم يقولون: إنَّه قول العرب، فيُلزمهم قولَهم؟ وما يقولون: إنَّه قول العرب! هذا ما لا يظن.

---

(١) سقط فى ب.
(٢) فى ب: فعل.
(٣) فى أ: تجد.
(٤) فى أ: قارو.
(٥) فى أ: قاروون ويستهزوون.

وأبو الحسن قد فصَل بين المتصل والمنفصل فى «أكمُوكَ» و«غلام يخوانِكَ»، فقلب المتصل واوًا، والمنفصلَ ياءً. هذا الذى حكاه عنه غلط فى النقل؛ وإنّما هو دَخَلَ عليه أن يقول: هذا قارِوٌ -بالواو- كما حكيناه عنه.

وكذلك رواه أبو عبد الله اليزيديُّ[١] عنه فى كتابه فى «المعانى»، ثم ما حكاه عن أبى الحسن من قولهم: إنّما يقولون ﴿يستهزيون﴾ على ماذا تحملُه: على التحقيق أم على جعلها بين بين؟ فإن حمله على التحقيق، لم يَجُز؛ لأنَّ الكلامَ ليس فيه؛ إنَّما الكلامُ على التخفيف؛ فإن حملته على جعلها بين بين فقد أَثْبَتَّ إذن ما أنكره وما لم يقله أحد من أهل التخفيف عنه، هذا خطأ عليه فاحش فى النقل.

وأمَّا ما ذكره محمد بن يزيد فى هذه المسألة فى كتابه المترجَم بالشرح من قوله: والأخفش لا يقول إلا كما يقولُ النحويون: هذا عبد بِيِلك، ولكن يخالف فى «يستهزئون»؛ فهذا الإطلاق يوهم أنَّه لا يفصل بين [المنفصل والمتصل][٢]، وقد فَصَل أبو الحسن بين «أكمُوكَ» و«عبدُ يخوانك»، فينبغى إذا كان كذلك ألَّا ترسَل الحكاية عنه حتى تقيَّد، ويُفصلَ بين المتصل والمنفصل كما فصل هو.

اختلفوا فى قوله -تعالى-: ﴿فِى طُغْيَـٰنِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥] و: ﴿فِىٓ ءَاذَانِهِم﴾ [١٩]: قال أبو عمر الدُّورى[٣]، ونُصَيْر بن يوسف النحوى: كان الكسائى يُميل الألف

---

(١) ابن اليزيدى العلامة، شيخ العربية، أبو عبد الله، محمد بن العباس بن محمد بن أبى محمد يحيى بن المبارك اليزيدى البغدادى. كان رأسًا فى نقل النوادر وكلام العرب، إمامًا فى النحو. له كتاب: «الخيل»، وكتاب: «مناقب بنى العباس»، وكتاب: «أخبار اليزيديين»، ومصنّف فى النحو. أدّب أولاد المقتدر. توفى فى جمادى الآخرة سنة عشر وثلاثمائة عن ثنتين وثمانين سنة وثلاثة أشهر.
ينظر: سير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٦١).

(٢) فى ب: المتصل والمنفصل.

(٣) الإمام العالم الكبير، شيخ المقرئين، أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان، ويقال: صهيب الأزدى، مولاهم الدورى الضرير، نزيل سامرّاء. ولد سنة بضع وخمسين ومائة فى دولة المنصور. وتلا على إسماعيل بن جعفر، وسمع منه، وتلا على الكسائى بحرفه، وعلى يحيى اليزيدى بحرف أبى عمرو، وعلى سليم بحرف حمزة، وجمع القراءات وصنّفها. وحدث أيضًا عن: أبى إسماعيل إبراهيم بن سليمان المؤدب، وإبراهيم بن أبى يحيى، وإسماعيل بن عيّاش، وسفيان بن عيينة، وأبى معاوية وطائفة. روى عنه: الإمام أحمد، وهو من أقرانه، ونصر بن على الجهضمى، وروى هو عنهما. قال أبو حاتم: صدوق. توفى سنة ست وأربعين ومائتين. زاد بعضهم: فى شوال.
ينظر: سير أعلام النبلاء (١١/ ٥٤١ - ٥٤٣).

فى ﴿طُغْيَانِهِمْ﴾، و[فى][1] ﴿آذَانِهِمْ﴾[2].

وقال غيرهما: كان يفتح.

وقال أبو الحارث الليث بن خالد[3]، وغيرُه: كان الكسائى لا يميل هذا وأشباهه.

والباقون يفتحون.

قال أبو على: «الطغيان»: مصدر طغى، كـ «الكُفْران، والعُدْوان، والرضوان».

[قال أبو على][4]: وحكى أبو الحسن: طغا يطغو، وقالوا: يطغى فى المضارع، وفى التنزيل: ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ﴾ [طه: ٨١]، فألِف «طغا» تكون منقلبة عن[5] الياء، فيمن قال: طغيت، وعن الواو فيمن قال: طغوت.

وقالوا: طغوت، وقالوا: تطغى، كما قالوا: صَغَوت تَصغى، ومَحَوْتَ تَمحَى؛ ففتحت العين فى المضارع للحلقى.

وحكى بعضهم طَغِيتَ تَطْغَى؛ ف: «تطغى» على هذا مثل: يَفْرَقُ، لا مثل: يصغَى، ويجوز على هذا أن تكسرَ حرف المضارعة منه فتقول: تِطْغَى، وإن جعلته مضارع طغوتُ أو طغيتُ، لم يجز ذلك فيه.

فأمّا قوله تعالى: ﴿فَأُهْلِكُواْ بِالطَّاغِيَةِ﴾ [الحاقة: ٥] فيحتمل ضربين:

أحدهما: أن يكون مصدرًا كالعافية والعاقبة، أى: بطغيانهم.

والآخر: أن يكون صفة، أى[6] بالريح الطاغية.

وقوله: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَىٰهَآ﴾ [الشمس: ١١] فالواو مبدلة من الياء؛ لأنّه اسم

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٣٠)، الحجة لابن خالويه (٧٠)، السبعة (١٤٣)، الغيث (٩٠).

(٣) الليث بن خالد، أبو الحارث البغدادى، ثقة معروف، حاذق ضابط، عرض على الكسائى وهو من جلة أصحابه، وروى الحروف عن حمزة بن القاسم الأحول وعن اليزيدى، روى القراءة عنه عرضًا وسماعًا سلمة بن عاصم صاحب الفراء، ومحمد بن يحيى الكسائى الصغير، والفضل بن شاذان، ويعقوب بن أحمد التركمانى، وقد غلط الشذائى فى نسبه فقال: الليث بن خالد المروزى وكذا الأهوازى. فقال المروزى الحاجب: وذاك رجل آخر قديم محدث من أصحاب مالك يكنى أبا بكر، توفى سنة مائتين أو نحوها، ويقال له: البلخى -أيضًا- وهذا مات سنة أربعين ومائتين.

ينظر: طبقات القراء (٢/ ٣٤).

(٤) سقط فى ب.

(٥) فى أ: من.

(٦) فى أ: كأنه.

مثلُ التَّقوى والرَّعوى والبَقْوَى؛ لأنّ لغة(١) التنزيل الياء بدلالة الطغيان المذكور فيه في مواضع.

فأما ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ﴾ فلا دلالة فيها على الياء ولا الواو. وإن جعلت «طَغْوَى» من لغة من قال: طَغَوْت، كان الواو فيها من نفس الكلمة كالدَّعوى والعَدْوى.

وحجة من أمال «الطغيان» هي أن الألف قد اكتنفها شيئان، كلٌّ واحد منهما يجلبُ الإمالة، وهما الياء التي قبلها، والكسرة التي بعدها، فإذا كان كلٌّ واحد منهما على انفراده يُوجِبُ الإمالة في نحو «السَّيَال»، و«الضَّيَاح»، و«مررت ببابه»، و«بداره»، فإذا اجتمعا كانا أوجب للإمالة.

فإن قلت: إنَّ أول الكلمة حرف مستَعْلٍ مضموم، وكلّ(٢) واحد من المستعلى والضم يمنع الإمالة، فهلا مَنعاها هنا أيضًا؟

فالقول: أن المستعلى لما جاءت الياء بعده، وتراخى عن الألف بحرفين لم يمنع الإمالة.

ألا ترى أنَّ قومًا أمالوا نحو «المناشيط» لتراخى المستعلى عن الألف مع أن المستعلى بعد الألف، فإذا تراخى في «طغيان» عنها بحرفين مع أنَّه قبل الألف؛ كان أجدرَ بالإمالة.

ألا ترى أنَّهم قد أمالوا نحو: صِفَاف، وقِبَاب، ولم يميلوا نحو: مِرَاض، وفراض، لمّا كان المستعلى متأخرًا عن الألف. وقالوا: ﴿بطارِدِ﴾ [هود: ٢٩]، و ﴿بقادرٍ﴾ [يس: ٨١] لمّا تقدم المستعلى الألف، ولم يميلوا «فارِق» و«بارِض»؟

وأما ﴿في آذانهم﴾: فجازت فيها الإمالة كما جازت في «مررت ببابه»؛ لمكان كثرة الإعراب، وهي حسنة جائزة. والإمالة في «طغيانهم» أحسن.

[بسم الله](٣)

﴿اشْتَرَوُاْ الضَّلَالَةَ﴾ [١٦]:

قال أحمد بن موسى: ضَمّ الواو اتفاق.

قال أبو علي: الواو في ﴿اشْتَرَوُا﴾ ساكنة، فإذا سقطت همزة الوصل للدرج،

---

(١) في أ: اللغة.

(٢) في ب: فكل.

(٣) سقط في أ.

التقَتْ مع الساكن المبدَل من لام المعرفة، فالتقى ساكنان، فحركتَ الأوَّل منهما لالتقاءيهما، ولا يخلو التحريك فيها من أن يكون[١] بالضمِّ أو بالكسر، فصار الضمُّ أولى بها ليفصل بالضمِّ بينها وبين واو «أو» و«لَو»، فحركت بالضم دون الكسر لذلك.

ومما يدلك[٢] على تقدم التحرك بالضم على الكسر لالتقاءيهما: أنَّهم قد حرّكوا هذه الواو فى غير هذا الموضع بالضم لالتقاء الساكنين، واتفق الجميع فيه على التحريك بالضم دون غيره؛ وذلك فى قوله: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، و ﴿لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ﴾ [التكاثر: ٦] فدلَّ اتفاقهم على تحريك هذه بالضمِّ على أنها فى ﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ﴾ محرّكة بالضمِّ -أيضًا- لالتقاء الساكنين؛ كما حرّكت [به][٣] فى ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ و﴿لَتَرَوُنَّ الجحيم﴾.

ويدلّ على تقدُّم ذلك على الكسر ما جاء من ضمهم لها فى: «مُصْطَفَوُ الله»؛ فكما حرَّكوا هذه الواو بالضمِّ، كذلك ينبغى أن تحرّك بالضمِّ فى: ﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ﴾؛ لاتفاقهما فى الدّلالة على الجمع.

ويدل على تقرر ذلك فى هذه الواو أنَّهم شبهوا بها الواو التى فى «أو»، و«لو»، فحرَّكوها بالضم تشبيهًا بقوله: ﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ﴾.

وكما شبهوا التى فى «أوْ» بالتى تدل على الجمع.

كذلك شبهوا التى للجمع بها؛ فأجازوا فيها الكسرَ، كما أجازوا فى: ﴿لوُ اسْتَطَعْنَا﴾ [التوبة: ٤٢] الضمّ تشبيهًا بالتى للجمع، وليس هذا بالوجه؛ كما أنَّ الكسر فى: ﴿لَا تَنسَوِا الفَضلَ﴾ [البقرة: ٢٣٧] ليس بالوجه.

ومثل هذا - فى أنَّ كل قبيل من الواوين شُبِّهَ بالآخر -: إجازتهم الجر فى «الضارب الرجل»؛ تشبيهًا بـ «الحسن الوجه»، وإجازتهم النصب فى «الحسن الوجهَ» تشبيهًا بـ «الضاربِ الرجلَ»، والنصبُ فى «الضاربِ الرجل» الوجهُ. والجرُّ فى «الحسنِ الوجهِ» الوجهُ؛ إلّا أنَّ الكسرَ فى: ﴿ولا تنسوِ الْفَضْلَ﴾ أقبح وأقل فى الاستعمال من «الحسن الوجهَ».

ويدلُّ على تقدُّم التحريك بالضمِّ فى هذه الواو لالتقاء الساكنين: أنَّ قومًا أبدلوا

(١) فى ب: تكون.
(٢) فى ب: يدل.
(٣) سقط فى ب.

منها الهمزة، فقالوا: ﴿اشْتَرَءُوا الضَّلَالَةَ﴾ كما يبدلون من الواو المضمومة، فلو كان تحريكها بالكسر متعارفًا، لكان جديرًا ألا يهمزوا؛ لأنَّها كانت تشبه حركة الإعراب لتعاقب الحركتين عليها، كما تتعاقب حركة الإعراب على المعرب.

ألا ترى أن حركة [غير](١) الإعراب لَمَّا تعاقبت على ما كان مضاعفًا أدغم فى قول عامة العرب غير أهل الحجاز؛ كما أن حركات الإعراب لمَّا تعاقبت على المعرب أدغم.

فتحريك من حرَّكها بالضمِّ دلالة على أنَّه جعلها بمنزلة سائر الواوات المضمومة التى تبدل الهمزة منها، ولا يدخلها غير الضمِّ، نحو التى فى الغُؤور والنّؤور وأسْؤُقٍ وأَنؤُرٍ.

وليس إبدال هذه الواو همزة -وإن كان فيه ما استدلْلنا به من تمكن تحركها بالضم- فى هذا الموضع بالقياس؛ لأنّ تحريكها بالضمّ إنَّما هو لالتقاء الساكنين، والتحريك لالتقاء الساكنين فى تقدير السكون؛ لما تقدَّم من الدِّلالة على ذلك. فإذا كان كذلك، فكأنَّه قد أبدل الهمزة من واو ساكنةٍ، والهمزةُ لا تبدل من الواو الساكنة.

ولو استقام أن تبدل من هذه الواو الهمزة إذا تحرَّكَتْ بهذه الحركة، لاستقام أن تبدل منها إذا تحركت بحركة الإعراب، لأنَّها مثلها فى أنَّها ليست بلازمة، إلَّا أنَّ إبدال الحركة لالتقاء الساكنين همزةً أوجهُ لموافقتها نحو: «أدؤر» فى(٢) أنَّ الحركتين فيهما حركتا بناء لا حركتا إعراب.

وقد شبهوا غير اللازم باللازم فى مواضع؛ نحو إدغامهم الواو فى «رُويا» و«رُوية» وما أشبه ذلك، وليس قول مَن قال: إنّ هذه الواو إنَّما حركت بالضمِّ لالتقاء الساكنين؛ لأنَّه فاعل فى المعنى، فجعلت حركة التقاء الساكنين فيه كحركة الإعراب- بمستقيم.

ألا ترى أنَّ الياء فى: اخشَيِ القوم يا امْرَأةُ، فاعلةٌ فى المعنى، واتفقوا(٣) على تحريكها بالكسر! وقد كسر ناس الواو فى: ﴿اشْتَرَوِا الضَّلَالَةَ﴾، ﴿ولا تَنسَوِا الفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ فلو كان كما ذهب إليه مَنْ ذكرنا قوله، لم يجز اختلاف الحركات فيه كما لم

(١) سقط فى أ.
(٢) فى ب: وفى.
(٣) فى أ: فاتفقوا.

يجز ذلك فى حركة الإعراب إذا كان معربًا.

وأمّا[١] ما حكاه أحمد بن يحيى، عن الفراء من[٢] أن قوله: ﴿اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ﴾ إنما حرّكها بالحركة التى كانت تجب لِلام الفعل من الضمة، فإنَّه ذهب فى ذلك إلى أن الحركة فيها ليست لالتقاء الساكنين، كما يذهب إليه سيبويه وأصحابه.

وهذا الذى ذهب إليه الفراء[٣] لا يستقيم من غير جهة:

منها: أن «اشترى»، و«اصطفى» وما أشبه ذلك إنما انقلبت اللام فيه ألفًا لتقدير الحركة فيها، ولولا تقديرها لم تنقلب؛ كما لم تنقلبا فى: «لَو»، و«كى»، فإذا انقلبا لذلك، لم يستقم أن يُقدّر نقل الحركة عنها؛ لأن ثباتها ألفًا بمنزلة كون الحركة معها، فكيف[٤] يقدر نقلها إلى موضع وهى فى حكم الثبات فى الحرف المتحرك بها؟ ومن ثم لم ينقلوا الحركة فى: قال، وباع، وهاب، وخاف، إلى الفاء، كما نقلوا فى قلتُ، وطلتُ، وبعتُ، وخِفتُ، وهِبتُ.

ألا ترى أنَّها فى تقدير الثبات مع الألف؟

ويمتنع ذلك من وجه آخر: وهو أنّا رأينا الحركات إنَّما تُلْقَى على الحروف التى تكون قبل الحروف التى تُنقل منها، ولا تُنقل إلى ما بعد الحروف المنقولة منها الحركة.

ألا ترى أن بعت، وقلت، وخفت، وهِبت، ومِست وظِلْت، فيمن نقل حركةَ عينيهما، وأحَستُ كذلك، وكذلك أقام، وأقال، وأصَمّ، وأيَلّ، وأعَدّ، وأمَدّ، وأخِلة، وأيمَّة، وكذلك نقل حركات الهمز فى التخفيف نحو جَيَل، وحَوَبَة، والمَرَة، والجَيَة، والخبِ، والعِبِ. وكذلك يَمُدُّ، ويعِفُّ، ويشَمّ، وكذلك من نقل فى [قَتّل، وخَطَّف][٥]، و«يَهدِّى»، إنما ينقل إلى الحرف الذى قبل الحرف المنقولة منه الحركة. وكذلك قولهم: قاضُون وغازُون، ومشترون[٦]، ونحو ذلك. فإذا كان

---

(١) فى أ: فأما.
(٢) فى ب: فى.
(٣) زاد فى أ: فى ذلك.
(٤) فى أ: وكيف.
(٥) فى ب: خطف وقتل.
(٦) فى أ: مستهزون.

الأمر فى ذلك على ما وصفنا، ولم نجدْ فى هذه الأصول شيئًا على ما ادَّعاه - ثبت فساد ما ذهب إليه لدفع الأصول له وتعرِّيهِ من دلالةٍ تَدُلُّ عليه.

ووجه آخر، وهو: أن الحركة فى: «اشتروا الضلالة»، و«مصطفوُ القوم»، و«اخشيِ القوم يا هذه»؛ لا تخلو من أن تكون منقولة من اللام كما قاله، أو حركةً لالتقاء[(١)] الساكنين كما ذهب إليه غيره:

فلو كانت حركةَ نَقل كما قال، لوجب أن يتحرك الحرف الذى نُقِلَتْ إليه بها، التقى مع الساكن أو لم يلتق.

ألا ترى أن سائر ما نُقِلَتِ الحركةُ إليه؛ نحو ما ذكرنا قَبْلُ يتحرَّكُ بالحركة المنقولة إليه، وفى أن هذه الحروف: الواوَ فى اشتروا، وفى مصطفو القوم، والياء فى اخشيِ الله يا هذه، لا تتحرك حتى تلتقى مع ساكن منفصل منها دلالةٌ على أنَّها تحركت من حيث تحركت الحروفُ الساكنةُ الملتقية[(٢)] مع سواكن أُخر منفصلة منها نحو: ﴿بعذابٍ ارْكُضْ﴾ [ص: ٤١ ، ٤٢] و﴿أَحَدُنِ الله﴾ [الصمد: ٢ ، ٣] ﴿أَوِ انقُصْ﴾ [المزمل: ٣] و«اذهبِ اذهب»، وما أشبه ذلك مما تحرك لالتقاء الساكنين، فأما تحريكها بالضمِّ، وتحريك هذه الحروف التى ذكرناها بغيره من الحركات فمسألة أخرى.

ولو لم يكن فى ذلك إلّا أن الياء التى هى مثل الألف فى اللين نقل حركتها إلى ما قبلها فى: «قاضون»، و ﴿أولئِكَ هُمُ العَادُون﴾ [المؤمنون: ٧] لكانَ كافيًا، فَعُلم[(٣)] منه أن حركة اللام المنقلبة ألفًا لا تنقل إلى ما بعدها؛ كما لم تنقل فى «العادون» إلى ما بعده.

اختلفوا فى قوله [عز وجل][(٤)]: ﴿بِٱلْهُدَىٰ﴾ [١٦] وما أشبه ذلك فكان نافع لا يفتح ذوات الياء، ولا يكسر مثل قوله: ﴿الهُدَى﴾، [و﴿الهَوى﴾][(٥)]: و﴿العَمى﴾ [فصلت: ١٧]، و﴿استوَى﴾ [البقرة: ٢٩] و﴿أَعْطَى﴾، و﴿أكْدَى﴾

(١) فى أ: للالتقاء.
(٢) فى أ: المنقلبة.
(٣) فى ب: تعلم.
(٤) فى ب: تعالى.
(٥) سقط فى أ.

[النجم: ٣٤]، وما أشبه ذلك، [كانت](١) قراءته وسطًا فى(٢) ذلك كله، وكذلك ﴿يَحْيَى﴾، و﴿مُوسَى﴾، و﴿عِيسَى﴾، و﴿الأُنثَى﴾، و﴿لِلْيُسرَى﴾، و﴿لِلعُسرَى﴾، و﴿رَأَى﴾، و﴿نَأَى﴾.

وقال المسيِّبى: كان «نافع» يفتح ذلك كلَّه، والأول قول قالون، وورش عن نافع.

وكان «ابن كثير» يفتح ذلك كلّه.

وأما أبو عمرو: فكان يقرأ من ذلك ما كان [من](٣) رءوس الآى بين [الكسرِ والفتح](٤) مثل آيات سورة: ﴿طه﴾، و﴿النجم﴾ و﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ﴾، و﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، و﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾، و﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا﴾، [و﴿دَحَاهَا﴾](٥) و﴿طَحَاهَا﴾، فإذا لم يكن رأس آية، فتح؛ مثل: ﴿قَضَىٰٓ أَجَلًاۖ﴾ [الأنعام: ٢] [و﴿الهُدَى﴾](٦)، و﴿ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩] و﴿أَزْكَى﴾ و﴿فَسَوَّاهُنَّ﴾، و﴿أَحْيَا﴾ فإنَّه بالفتح كلِّه.

فإذا كان الاسم مؤنثًا على فِعلى أو فُعلى أو فَعلى مثل: ﴿ذِكْرَى﴾ [الأنعام: ٦٨] و﴿ضِيزَى﴾ [النجم: ٢٢]، و﴿بِٱلْأُنثَىٰ﴾ [النحل: ٥٨]، و﴿شَتَّى﴾ [طه: ٣]، وما أشبه ذلك: فهو بين الفتح والكسر، وإذا كانت راء بعدها همزة وبعد الهمزة ياء، كَسَرَ الهمزةَ وفتح الراءَ؛ مثل: ﴿رَءَا كَوْكَبًاۖ﴾ [الأنعام: ٧٦] و﴿رَءَآ أَيْدِيَهُمْ﴾ [هود: ٧٠] وإذا(٧) جاءت راء بعدها ياء، كسرَ الراءَ مثل قوله: ﴿هَل تَرَى﴾ [الحاقة: ٨]، و«يَرَى»، و«النَّصَارَى»، و«أَرَى». فإذا سقطت الياء فى الوصل لساكن لقيها، لم يُمِلِ الراء؛ كقوله [تعالى](٨): ﴿حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥]، و﴿ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ﴾ [التوبة: ٣٠]، و﴿تَرَى ٱلَّذِينَ﴾ [الزمر: ٦٠]؛ لأن الإمالة إنَّما كانت من أجل الياء فلما زالت الياء، زالت الإمالة.

وروى عبد الوارث(٩)، وعباس بن الفضل، عن أبى عمرو إمالة ذلك كُلِّه،

(١) سقط فى أ.
(٢) فى أ: من.
(٣) سقط فى أ.
(٤) فى ب: الفتح والكسر.
(٥) سقط فى أ.
(٦) سقط فى أ.
(٧) فى أ: فإذا.
(٨) سقط فى أ.
(٩) عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان، الإمام، الثبت، الحافظ، أبو عبيدة العنبرى، مولاهم =

استقبله ساكن[(١)] أو لم يستقبله.

والمعروف عن أبى عمرو ترك الإمالة فى مثل: ﴿نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥].

وكان عاصم يفتح فى رواية أبى بكر ذلك كلّه إلّا: ﴿رأى﴾، ﴿ورَمى﴾، ﴿ورآه﴾، و﴿نأى﴾ فى سورة بنى إسرائيل [الآية: ٨٣] وفتح التى فى السجدة [فصلت: ٥١] و﴿أَعْمَىٰ﴾ [الإسراء: ٧٢] فإذا سقطت الياء لساكن لقيها فى الوصل، أمال الراء وفتح الهمزة مثل: ﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٧].

ورَوى خلف، عن يحيى بن آدم[(٢)]، عن أبى بكر، عن عاصم: أنّه كان يميل الراء والهمزة من[(٣)] قوله تعالى: ﴿رأى الشَّمْسَ﴾ [الأنعام: ٧٨]، و﴿رأى القَمَر﴾ [الأنعام: ٧٧]، و﴿رأى الَّذينَ ظَلَمُوا﴾ [النحل: ٨٥] وما كان مثله.

وكان غير خلف يروى عن يحيى، عن أبى بكر، عن عاصم فى ذلك بفتح الهمزة بعد كسر الراء مثل حمزة. وأما حفص: فروى عن عاصم ذلك كلّه بالفتح، إلّا قوله: ﴿مَجْرَاهَا﴾ [هود: ٤١] فإنه أمالها.

وكان حمزة يُميل ذوات الياء، مثل: ﴿أَعْطَى﴾ و﴿اتَّقَى﴾ و﴿اسْتَوَى﴾. وما أشبه

= البصرى، التنورى، المقرئ. حدث عن: يزيد الرّشك، وأيوب السختيانى، وأيوب بن موسى، وشعيب بن الحبحاب، والجعد أبى عثمان، وعمرو بن عبيد. وقرأ القرآن عرضًا على أبى عمرو، وأقرأه، وقرأ -أيضًا- على حميد بن قيس المكى. وكان مولد عبد الوارث فى سنة اثنتين ومائة، تلا عليه محمد بن عمر القصبى، وأبو معمر المقعد، وعمران بن موسى القزّاز. وحدث عنه: ولده عبد الصمد، وأبو معمر عبد الله بن عمرو المقعد، وهو راوية كتبه، ومسدد بن مسرهد، وقتيبة بن سعيد، وبشر بن هلال، وعبيد الله بن عمر القواريرى، وعلى بن المدينى، وخلق سواهم. وكان عالمًا مجودًا، من فصحاء أهل زمانه، ومن أهل الدين والورع، إلا أنه قدرى مبتدع. مات فى المحرم سنة ثمانين ومائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٨/ ٣٠٠ - ٣٠٣).

(١) فى أ: الساكن.

(٢) يحيى بن آدم بن سليمان، العلامة، الحافظ، المجود، أبو زكريا الأموى، مولاهم الكوفى، صاحب التصانيف، من موالى خالد بن عقبة بن أبى معيط. ولد بعد الثلاثين ومائة، ولم يدرك والده، كأنه توفى وهذا حمل. روى عن: عيسى بن طهمان، ومالك بن مغول، وفطر ابن خليفة، ويونس بن أبى إسحاق، ومسعر بن كدام، وسفيان الثورى، وحمزة الزيات. وثقه يحيى بن معين والنسائى. وقال أبو حاتم: ثقة كان يتفقه. توفى غريبًا ببلد «فم الصّلح» فى سنة ثلاث ومائتين، فى شهر ربيع الأول، فى النصف منه.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٩/ ٥٢٢ - ٥٢٧).

(٣) فى أ: فى.

ذلك، و﴿أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ [النجم: ٤٤] و﴿يَحيَى مَنْ حَيَّ﴾ [الأنفال: ٤٢]، ولا يُميل: ﴿أَحْيَاكم﴾ و﴿أَحيَا﴾ إلّا إذا كان قبل الفعل واو. ويُميل ﴿موسى﴾، و﴿عيسى﴾، و﴿يحيى﴾، ولا يميل ذوات الواو مثل قوله: ﴿والَّليلِ إِذَا سَجَا﴾ [الضحى: ٢] و﴿دَحَاهَا﴾، و﴿طَحَاها﴾، و﴿تَلَاها﴾، ويميل ﴿ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ﴾ [النور: ٣٠] و﴿الأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] وكلّ فعل من ذوات الواو زيدت فى أوله ألف فإنه يميله.

وكان الكسائى يُميل ذلك كلّه، ويُميل: ﴿فَأَحْيَاكُمْ﴾ و﴿أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾، ويُميل ذوات الواو إذا كُنَّ مع ذوات الياء مثل: ﴿وَضُحَاهَا﴾ و﴿الضُّحَى﴾، لا يفتح شيئًا من ذلك، وكذلك ﴿دَحَاهَا﴾.

واتفقا على[1] ترك الإمالة فى قوله [تعالى][2]: ﴿ثُمَّ دَنَا﴾ [النجم: ٨]، و﴿مَا زَكَا مِنْكُمْ﴾ [النور: ٢١]، و ﴿دَعَا﴾ [آل عمران: ٣٨] ﴿وعَفَا﴾ [البقرة: ١٨٧]، وما أشبه ذلك.

وابن عامر يفتح ذلك كلّه.

أبو عمرو يميل الكاف من ﴿الكَافِرِيْنَ﴾ فى موضع الخفض والنصب إذا كان جمعًا، وإذا كان واحدًا؛ كقوله [تعالى][3]: ﴿أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ [البقرة: ٤١] أو جمعًا فى موضع رفع مثل قوله: ﴿قل يَا أَيُّها الكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: ١] لم يمل.

وكذلك روى أبو عمر الدُّورى، ونُصير بن يوسف النحوى -جميعًا- عن الكسائى ولم يَرو ذلك عن الكسائى إلا أبو عمر ونصير.

والباقون لا يميلون.

قال أبو على: أما إمالة نافع ﴿الهدى، [والهوى][4]، والعمى، واستوى، وأعطى، وأكدى، ويحيى، وموسى، وعيسى، والأنثى، واليسرى، والعسرى، ورأى، ونأى﴾ فحسنة؛ لأنَّها ألفات منقلبة عن الياء، أو فى حكم المنقلب عنها، فأمالوها؛ ليدلوا على أن أصلها الياء، أو فى حكم ذاك. وإذا كانوا قد أمالوا شيئًا من الأسماء التى على ثلاثة أحرف، نحو: العَشا والكِبا والمَكا مع أنها منقلبة عن الواو،

---

(١) فى ب: فى.
(٢) سقط فى أ.
(٣) سقط فى أ.
(٤) سقط فى أ.

فلا نظر فى حسن إمالة ما كان انقلابه من هذه الألفات عن الياء، أو كان فى حكم ذلك؛ لتدل الإمالة والانتحاء بالألف نحو الياء على الياء.

ومثل ذلك فى إلزام الكلمة ما يدل على الحرف الذى وقع الانقلاب عنه: إبدالهم من الهمزة المعترضة فى الجمع الواوَ؛ ونحو: هَراوى وأداوى؛ ليدل ذلك على الواو التى كانت اللام فى إداوة وهِراوة.

ومثله -أيضًا- قول من قال: «قيل»[(١)] فانتحى بالكسرة نحو الضمة؛ ليدل على أن الأصل فُعِلَ.

ومثل ذلك قولهم: أنت تَغزين يا هذه؛ فأشموا الزاى الضمة؛ لتدل على الواو المحذوفة التى هى لام الفعل، فكذلك إمالة الألف نحو الياء لتدل على أنَّ انقلابها عن الياء دون الواو.

ومما يؤكد ذلك: أنَّ قومًا قالوا هذا ماشّ، وهذا جادّ، فأمالوا؛ ليدلوا على الكسرة التى تكون فى إظهار المثلين وفى عين الفعل فى الدَّرْج.

وأما قصده فى الإمالة بها نحو الياء وتوسُّطه فى ذلك: فلأنَّه كره أن يبالغ فى الانتحاء نحو الياء، فيصير كأنّه عائد إلى الياء التى كرهوها حتى أبدلوا منها الألف؛ وهكذا ينبغى أن تكون الألف فى الإمالة.

قال وكان ابن كثير يفتح ذلك كلَّه. وحُكى عن ابن عامر أنَّه كان يفتح ذلك كلّه.

[قال أبو على:][(٢)]؛ الحجة له أنَّه كره الإمالة فى نحو: هُدى، وعَمَى، واستوى؛ لأنَّه كره أن ينحو نحو الياء، وقد كان كرهها وفرّ منها حتى قلبها ألفًا، فكره أن يعود إلى مقاربة ما كان رفضه، وهو قول الأكثر فيما زعم سيبويه، أعنى ألا يميل ما كان انقلابه من الألفات عن الياء؛ كما أن الأكثر مَن يقول «رُدّ»، فيصحح الضمة ولا ينحو بها نحو الكسرة؛ لأنَّه قد كان كرهها حتى أذهبها بالإدغام.

ومما يؤكد ترك الإمالة فى هذا الضرب -لأنّ فيها انتحاء نحو ما كان كرهه-: تركهم الإمالة فى جادّ ومجادّ ونحوه من المضاعف؛ لأنه فرَّ مما تُحَقَّقُ فيه الكسرة التى كانت تقع بعد الألف لو لم تدغم، فلم يعد إلى ما يدل عليها من الإمالة بعد

(١) زاد فى أ: فيشم.
(٢) سقط فى أ.

رفضه لها، ولم يميلوا فى الجر فقالوا: مررت برجل جادٍّ.

فأمَّا من أمال ذلك فى الجر، فكما أمال: مررت بماله، لا على ما يمال من نحو: عابد وعالم، وهذا قول الأكثر.

قال سيبويه: وكثير من العرب وأهل الحجاز لا يميلون هذه الألف.

قال: وأما أبو عمرو فكان يقرأ من ذلك ما كان من رءوس الآى بين الكسر والفتح، مثل آيات سورة: ﴿طه﴾، و﴿النجم﴾، و﴿عبس وتولى﴾، و﴿الضحى والليل﴾، و﴿الشمس وضحاها﴾، و﴿دحاها﴾، [و﴿طحاها﴾][1]، فإذا لم تكن[2] رأس آية، فتح.

قال أبو على: إنَّما أمال الألفات فى رءوس الآى؛ لأنّ الفواصل بمنزلة القوافى فى أنّها مواضع وقوف؛ كما أنَّ أواخر البيوت كذلك، وقد فصَلوا بين الوصل والوقف؛ فأمالوا إذا وقَفوا، ولم يميلوا إذا وصلوا، وذلك قولُهم فى الوقف: يريد أن يضربها، ومنّا، [ومنها][3]، وبنا، ونحو ذلك، فإذا وصلوا نصبوا، فقالوا: يريد أن يضربها زيد، وأن يضربا زيدًا، ومنا زيد.

وإنَّما حملهم على هذا الفصل بين الوقف والوصل: أنّهم أرادوا فى الوقف تبيينَ الألف، فكما بيَّنوها بأن قلبوا من الألف الياء فى نحو هذه أفعَى، كذلك بينوها بأن نَحَوا بها نحو الياء. فإذا وَصَلَ تَرَكَ الإمالة؛ كما يترك إبدال الياءِ منها فيقول: «هذه أفعى فاعلم»؛ لأنَّ الألف فى الوصل أبين منها فى الوقف، فعلى هذا فَصل أبو عمرو بين رءوس الآى وغيرها.

وأما تسويته بين «ضُحاها»، و«طحاها»: فليشاكل بينها فى اللَّفظ؛ لأنَّ الفواصل كالقوافى، فاستحب الملاءمة بين بعضِ الفواصل وبعض، كما استحبوا ذلك فى القوافى، وأمال «طحاها» ونحوها لذلك ولأنَّ الإمالةَ فى نحو: «طحا» و«غزا» سائغة.

وأما إمالة ما كان آخره ألف التأنيث نحو: ﴿ذِكرى، وأنثى، وشتى﴾: فلأن هذه الألفات تبدل منها الياء، ولا تبدل منها الواو -أبدًا- فصارت بمنزلة ما أصلها الياء؛

---

(١) سقط فى أ.
(٢) فى أ: يكن.
(٣) سقط فى أ.

فأمالها لذلك[١]. وإمالتها وترك إمالتها -جميعًا- كثيران.

قال: فإذا كانت الراء بعدها همزة وبعد الهمزة ياء، كسر الهمزة وفتح الراء؛ يريد بالياء الألف، ولعله سمّاها ياء؛ لأنّ الكتّاب يكتبونها ياء؛ وذلك نحو: ﴿رأى أَيْدِيَهُمْ﴾ [هود: ٧٠]؛ فأمال الفتحة التى على الهمزة من «رأى» نحو الياء؛ لِتميلَ الألفُ بإمالة الفتحة نحو الياء، وتَرَكَ الراء مفتوحة؛ لأنّها لم تَلِ الألف، فتركَهَا على فتحتها ولم يغيرها.

قال: فإذا[٢] جاءت راء بعدها ياء، كسر الراء مثل قوله: ﴿ترى، ونرى، والنصارى، وأرى﴾.

قوله: بعدها ياء، يريد بها الألف الممالة -أيضًا-.

فإن قلت: فهلّا لم يُمِلِ الألف ههنا[٣]؛ لأنَّ الراء مفتوحة، والراء إذا كانت مفتوحةً منعت الإمالة؛ كما تمنعها الحروف المستعلية؟

فالقول: أن فتح الراء هنا لا يمنع[٤] الإمالة كما أن المستعلية أنفسها لم تمْنع منها فى نحو: سقى وصفا، وكذلك الراء فى ﴿النصارى﴾.

قال: فإذا سقطت الياء فى الوصل لساكن لقيها، لم يُمِلِ الراء؛ كقوله [تعالى][٥]: ﴿حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥]، و﴿ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ﴾ [التوبة: ٣٠]، ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ﴾ [سبأ: ٦].

قال أبو على: هذا الذى ذهب إليه أبو عمرو مذهبٌ، وللعرب فى هذا مذهبان:

أحدهما: ألّا يميلوا بالفتحة نحو الكسرة؛ لأنَّ إمالتها إنَّما كانت لتَميل الألف نحو الياء، فلما سقطت الألف لالتقاء الساكنين صحّح الفتحة ولم يملها[٦]؛ لسقوط الألف التى كانت الفتحة تمال لتميلها.

قال سيبويه: قالوا: لم يضربها الذى تعلم، فلم يميلوا؛ لأنَّ الألف قد ذهبت.

---

(١) فى ب: بذلك.
(٢) فى أ: وإذا.
(٣) فى ب: هنا.
(٤) فى ب: لم تمنع.
(٥) سقط فى أ.
(٦) فى ب: يميلها.

والآخر: أن يُميل الفتحة نحو الكسرة وإن كانت الألف قد سقطت؛ لأنَّ الألف لمَّا كان حذفها لالتقاء الساكنين - والتقاءُ الساكنين غير لازم - صارت الألف كأنَّها في اللفظ.

وقد رَوى أحمد بن موسى هذا الوجه الثانى - أيضًا - عن أبى عمرو، فقال: رَوى عبد الوارث، وعباس بن الفضل، عن أبى عمرو إمالةَ ذلك كلِّه، استقبله ساكن أو لم يستقبله.

قال أحمد: والمعروف عن أبى عمرو ترك الإمالة فى مثل: ﴿نَرَى ٱللَّهَ جَهۡـرَةٗ﴾ [البقرة: ٥٥].

وقد حَكى هذا الوجهَ أبو الحسن، وحَكى الأولَ الذى حكيناه عن سيبويه، فقال: إن شئت تركت الإمالة على حالها؛ قال: وذلك نحو: ﴿فلما رأى القمر﴾ [الأنعام: ٧٧] و ﴿فى القتلى الحر﴾ [البقرة: ١٧٨] و﴿هدى للمتقين﴾ [البقرة: ٢].

قال: وكان عاصم يفتح فى رواية أبى بكر ذلك كلَّه، إلَّا رأى، ورمى، ورآه، ونأى فى سورة بنى إسرائيل، وفتح التى فى السجدة [فصلت: ٥١] و ﴿أعمى﴾ [الإسراء: ٧٢]، فإذا سقطت الياء لساكن لقيها فى الوصل، أمال الراء وفتح الهمز مثل: ﴿رأى القمر﴾.

قال: وكان غير خلف يَروِى عن يحيى، عن أبى بكر، عن عاصم فى ذلك [كلِّه](١) بفتح الهمزة بعد كسرة الراء مثل حمزة.

وأمَّا حفص فروَى عن عاصم ذلك كلَّه بالفتح إلَّا قوله: ﴿مَجراها﴾؛ فإنَّه أمالها.

قال أبو على: الفتح فى ذلك هو الأصل، وأمَّا الإمالة فى: ﴿رأى، ورآه، ونأى﴾ فإنّه أمال فتحة الهمزة لتميل الألفُ المنقلبة عن الياءِ فى رأيت، ونأيت نحو الياء، فلما أمال فتحة الهمزة لما ذكرناه أمال فتحةَ الراء لإمالة فتحة الهمزة، وكما(٢) أمالوا الألف لإمالة الألف فى نحو رأيت عمادا، كذلك أمالوا الفتحة فى [راء](٣): «رأى» لإمالة فتحة الهمزة؛ ألا تراهم أمالوا الفتحة فى الراء من نحو: من الضرر؛

---

(١) سقط فى أ.
(٢) فى أ: فكما.
(٣) سقط فى أ.

لكسرة الراء، والفتحةَ فى الطاء من نحو: رأيت خَبَط الريف؛ لكسرة الراء، فكذلك أمالوا الفتحة للفتحة الممالة؛ لأنَّ الفتحة الممالة منتحى بها نحو الكسرة؛ كما أنَّ الألف الممالة منتحى بها نحو الياء، فكما أمالوا الألف الآخرة فى «رأيت عمادا» لإمالة الألف الأولى التى أميلت للكسرة، كذلك أميلت الفتحة فى راء «رأى» لإمالة الفتحة من[١] همزتها.

فأمّا فتحه الهمزةَ إذا سقطت الألف لساكن لقيها، وتبقيتُه الإمالة فى الراء مع فتحة الهمزة: فكان القياس أن يُخْلِصَ فتحةَ الراء ولا يميلها؛ لزوال ما كان[٢] أميلت له كما حكاه سيبويه فى[٣] قولهم: لم يضربها الذى تعلم.

ولما فعله عاصم من إمالة فتحة الراء مع تفخيمه فتحة الهمزة: وجه ظاهر، وقياس صحيح؛ وذلك أنهم قد قالوا: رِحْمَه الله، فكسروا الراء لكسرة حرف الحلق الذى هو العين، ثم أسكنوا الحاء فبقيت الراء على كسرتها، ولم يردُّوها إلى الفتحة التى كانت الأصل فى «فَعِل»، فكذلك بَقَّى فى «رِأَى» إمالة فتحة الراء مع زوال الإمالة عن فتحة الهمزة.

ومما يثبت ذلك قوله: [من الطويل]

... ... وَإِنْ شِهْدَ أَجْدَى فَضْلُهُ وَجَدَاوِلُهُ[٤]

وممّا يقوى ذلك قولهم: صِعِق، ثم نسبوا إليه فقالوا: صِعَقى، فقرروا كسرة الصاد وإن كانت كسرة العين التى لها كُسِرَتِ الصاد قد زالت.

فأمّا إمالة فتحة الراء من قوله [تعالى][٥]: ﴿وَلَكِنَّ الله رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧]: فإنّ إمالة الراء فى «رأى»، أحسن من إمالتها[٦] فى «رمى»؛ لأنَّ الراء فى «رأى»[٧]

---

(١) فى أ: فى.
(٢) فى ب: كانت.
(٣) فى أ: من.
(٤) عجز بيت، وصدره:

إذا غاب عنا غاب عنا فراتنا ....

والبيت للأخطل فى ديوانه ص(٢٢٤)، والدرر (٥/ ١٩٩)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٤١)، والكتاب (٤/ ١١٦)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (٢/ ٨٤).
(٥) سقط فى أ.
(٦) فى ب: إمالة الراء.
(٧) زاد فى ب: و«نأى».

بعدها[١] همزة. والكسر [فى الفاء إذا كانت بعدها همزة][٢] أو غيرها من حروف الحلق قد كثر.

قال أبو الحسن: وقد ذكروا أنَّها لغة، ووجهه ما تقدم من أنَّه لمّا أمال الميم، أمال الراء لإمالتها.

وليس اختلاف رواية الرواة فى هذه الحروف عنه بِتَدافع؛ لأنَّه إذا كان لكل قراءة من ذلك وجه فقد يجوز أن يكون رأى أن يقرأ بكل واحدة منها، ويجوز أن يكون رأى القراءة ببعض ذلك، ثم انتقل عنه إلى وجه آخر.

ويُقوِّى الوجهَ الأول ما رواه أبو بكر عنه من إمالة «نأى» فى سورة بنى إسرائيل، وفتْح التى فى السجدة.

وأمّا[٣] إمالة حمزة مثل: ﴿أعطى، واتَّقى، واسْتَوَى، وأماتَ وأحْيا﴾ إلا إذا كان قبل الفعل واو: فيمكن أن يكون لمّا رأى الإمالة وتركها سائغين جائزين أخذ بهما جميعًا؛ فقرأ بعضَ ذلك ممالاً، وبعضًا غير ممال على نحو ما رُوى عن عاصم.

وإمالته: موسى، وعيسى، ويحيى: قد تقدَّم القولُ فى ذكر وجهه.

وتركُ إمالته ذوات الواو مثل: ﴿والليل إذا سجا﴾، و ﴿طحاها﴾، و ﴿تلاها﴾ حسنٌ جميل؛ لأنَّه لا ياء هنا ينحو بالألف نحوها؛ ليدلَّ[٤] عليها؛ فلم يُمل الألف المنقلبة عن الواو؛ إذْ كانت الإمالة فى الألف المنقلبة عن الياء قد تُترك، وفتح الألف فى نحو: رمى. فإذا جاء التفخيم فى بنات الياء، فبنات الواو أجدر.

والذين أمالوا نحو: طحا، أمالوا؛ لأن اللام قد تنقلب ياء، والعِدّة على ما هى عليه نحو: ﴿غُزَّى﴾ [آل عمران: ١٥٦].

وأمّا إمالة[٥] ﴿ذلكُمْ أَزْكَى لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٢] و ﴿الأعلى﴾ [الأعلى: ١].

وكلٌ فعل من ذوات الواو زيدت فى أوله الهمزة[٦]، فحسنة؛ لأنّ الألف فى هذه العِدّة قد صارت فى حكم المنقلب عن الياء لموافقتها لها فى التثنية وغيرها.

---

(١) فى ب: بعدهما.
(٢) سقط فى أ.
(٣) فى أ: فأما.
(٤) فى ب: لتدل.
(٥) فى ب: إمالته.
(٦) فى ب: همزة.

ألا ترى أنَّك تقول: الأزكيَان، والأعليَان، وتقول: أعليت زيدًا، وزكَّيته؛ فلما صارت[(١)] فى حكم المنقلب عن الياء، أمالها كما يُميل ما انقلب عن الياء.

وموافقة الكسائى له فى ذلك، واختصاص الكسائى بإمالة ﴿وأحيا﴾ فى ذلك حسنٌ؛ لأنَّ الواو إذا لحقت أولًا فى هذا النحو، فلا شىء فيه يمنع الإمالة؛ كما لا شىء فيه يمنع منها إذا لم تَلحق فى قياس العربية. ولعل حمزة اتبع فى ذلك أثرًا؛ لأنَّ القراءة ليست موقوفة على مقاييس العربية دون اتباع الأثر فيها، أو أحبَّ أن يجمع بين الأمرين الجائزين [فيها][(٢)].

وأمَّا اختصاص الكسائى من دون حمزة بإمالته ذوات الواو إذا كنَّ مع ذوات الياء فى مثل: ﴿والشَّمس وضُحَاهَا﴾، ﴿والضُّحَى﴾، و ﴿دَحَاهَا﴾، وأنَّه لا يفتح من ذلك شيئًا؛ بل يسوى بين ذوات الياء وذوات الواو فى هذه الفواصل - فهو فى ذلك موافقٌ لأبى عمرو، وقد تقدَّم ذكر وجه ذلك عند ذكرنا لقول أبى عمرو.

قال: واتفقا فى ترك الإمالة فى قوله [تعالى][(٣)]: ﴿ثُمَّ دَنَا﴾ [النجم: ٨]، و﴿مَا زَكَا مِنكُمْ﴾ [النور: ٢١]، ودعا، وعفا، وقد تقدَّم ذكر وجه[(٤)] ذلك.

قال: أبو عمرو يُميل الكاف من «الكافرين» فى موضع الخفض والنصب إذا كان جمعًا، وإذا كان واحدًا مثل: ﴿أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٤١]، أو جمعًا مرفوعًا مثل ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [الكافرون: ١] لم يمل، وكذلك رواه بعضهم عن الكسائى.

قال أبو على: إمالته «الكافرين» فى موضع [الخفض والنصب][(٥)] إنَّما هى للزوم الكسرة الراءَ بعد الفاء المكسورة، والراءُ لما فيها من التكرير تجرى مجرى الحَرفَيْن المكسورَيْن، وكلَّما كثرت الكسرات، غلبت الإمالة وحسنت. فلمَّا كانت الراء فى «الكافرين» قد لزِمتها الكسرة، والفاء قبلها مكسورة أيضًا - حسنت الإمالة.

فأمَّا الواحد المجرور نحو: ﴿أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٤١] فإنَّما لم يمله كما أمال الجميع؛ لأنَّ كسرةَ الإعراب غير لازمة فيه لزوم الكسرة للراء فى «الكافرين»؛ فلم

---

(١) فى ب: صار.
(٢) سقط فى ب.
(٣) سقط فى ب.
(٤) فى ب: نحو.
(٥) فى ب: النصب والخفض.

يلزم أن يُميل الواحد من حيث أمال الجميع، ومع ذلك فإنّ الراء لما كانت مشبَّهة بالمستعلى للتكرير الذى فيها، ولم يُمل قوم «كافرًا» فى الرفع والنصب، كما لم يميلوا - نافقًا، وشاحطًا - لم يميلوها فى الجر - أيضًا - وأتبعوا الجرَّ الرفعَ والنصبَ، فتركوا الإمالة فيه كما تركوها(١) فيهما.

وأمَّا تركه إمالة الألف فى الرفع نحو: ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ فللزوم الراء فيه الضمةَ، والراءُ تمنع الإمالة إذا انضمت أو انفتحت كما تجلبها إذا انكسرت.

حدثنا أحمد بن موسى: قال: اتفقوا على ﴿يَخْطَفُ﴾ [٢٠] أنَّ طاءه مفتوحة.

واختلفوا فى: ﴿فَتَخْطَفُهُ﴾ [الحج: ٣١]:

فقرأ نافع: ﴿فَتَخَطَّفُهُ الطَّيرُ﴾ بفتح التاء والخاء والطاءِ مشددة.

قال أبو على: أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن السّرِى أنَّ خطِفَ يخطَفُ أعلى من خَطَف يخطِفُ.

[و](٢) قال أبو الحسن: زعم يونس أن خَطِفَ يَخْطَفُ أكثر فى كلام العرب، وأنَّها قراءة أبى عمرو، قال: وكذلك [كان](٣) يقرأ: ﴿إِلَّا مَنْ خَطِفَ ٱلْخَطْفَةَ﴾ [الصافات: ١٠].

قال: والقراء لم يقرءوا إلا يخطَف، وخَطِف مثل عَلِمَ(٤)، ولا نعلمُ أحدًا قرأ الأخرى.

فأما قوله [تعالى](٥): ﴿فَتَخَطَّفُهُ الطيرُ﴾ فنذكره فى موضعه، إن شاء الله.

قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠]:

كان حمزة يَسكت على الياء من ﴿شَيْءٍ﴾ قبل الهمزة سكتة خفيفة، ثم يهمز فيقول: ﴿شَىءٍ قَديرٌ﴾، وكذلك يَسكت على اللام من ﴿الآخِرَة﴾ [البقرة: ٩٤] و ﴿الأَرض﴾ [البقرة: ٢٢] و ﴿الأَسماء﴾ [البقرة: ٣١] وما أشبه ذلك.

وغيره من هؤلاء القراء يصل الياء من ﴿شىء﴾ بالهمز واللام من ﴿الأرض﴾

---

(١) فى ب: تركوه.
(٢) سقط فى أ.
(٣) سقط فى أ.
(٤) زاد فى ب: قال.
(٥) سقط فى أ.

وأخواتها بالهمز بلا سكتة.

قال أبو على: الحجة لحمزة فى ذلك: أنَّه أراد بهذه الوُقَيْفَةِ التى وقفها تحقيقَ الهمزة وتبيينها، فجعل الهمزة بهذه الوُقَيْفة التى وقفها قبلها على صورة لا يجوز فيها معها إلَّا التحقيق؛ لأنَّ الهمزة قد صارت بالوُقَيفةِ مضارعة للمبْتَدأ بها، والمبْتَدأُ بها لا يجوز تخفيفها.

ألا ترى أنّ أهل التخفيف لا يخَفّفونها مبتدَأة؛ فكذلك هذه الوقيْفة آذَنَتْ بتخفيفها لموافقتها بها صورة ما لا يُخفَّف من الهمزات.

وقد زادوا مَدّ الألف إذا وقعت قبل الهمزة نحو: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ [الحج: ٦٣].

ألا ترى أن المَدَّ الذى فى الألف قبل الهمزة أزيدُ من المَدّ الذى فى الألف فى(١) نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]؛ ليكون ذلك أبيَن للهمزة، فكذلك وقف حمزة هذه الوُقيفة الخفيفة؛ ليكون أبيَن للهمزة؛ كما مدوا جميعًا الألف زيادة مَدّ؛ ليكون أبيَن للهمزة.

[و](٢) رَوى ورش عن نافع أنَّه كان يُلقِى حركة الهمزة على اللام التى قبلها مثل: ﴿الَارض﴾، و﴿الاخرة﴾ و ﴿الاسماء﴾ ويُسقط الهمزة؛ وكذلك إذا كان الساكن آخر كلمة والهمزة أول الأخرى ألقى حركتها على الساكن وأسقطها مثل: ﴿قَدَ افْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١]، و ﴿مَنِ الَه﴾ [القصص: ٧١]، ونحو ذلك؛ إلا أن يكون الساكن الأول واوًا قبلها ضمة مثل: ﴿قالُوا أَنْصِتُوا﴾ [الأحقاف: ٢٩]، أو ياء قبلها كسرة مثل: ﴿فِى أَنفُسِكُم﴾ [البقرة: ٢٣٥] فإنَّه لم يكن يُلقى حركة الهمزة عليها، فإذا انفتح ما قبل الواو والياء وهى ساكنة، ولقيتها همزة، ألقى عليها حركة الهمزة، وأسقط الهمزة مثل: ﴿خَلَوا الَى شَيَاطِينِهِم﴾ [البقرة: ١٤] و﴿نَبأَ ابنَىَ ادم﴾ [المائدة: ٢٧] وما كان مثله.

قال أبو على: أما إلقاء نافع حركة الهمزة المتحركة على لام المعرفة فى نحو: ﴿الارض، والاخره، والاسماء﴾ وحذف الهمزة، فذلك قياس مستمرٌ فى الهمزةِ المتحركةِ إذا خففت، وقبلها ساكن غيرُ الألف، وسواءٌ كان ذلك فى كلمةٍ واحدة؛

---

(١) فى أ: من.

(٢) سقط فى ب.

كقوله: ﴿الخَبَ في السَّمَوات﴾ [النمل: ٢٥] أو في كلمتين منفصلتين مثل: ﴿قَدَ افلَحَ﴾، و ﴿مَنِ الَهٌ﴾، فإذا خُفِّفَت الهمزة، فحذفت، وألقيت حركتها على لام المعرفة الساكنة، كان فيها لغتان:

منهم: من يحذف همزة الوصل فيقول: لَحْمَر.

ومنهم: من لا يحذفها وإن تحرك ما بعدها فيقول: ألَحْمَر.

فأما وجه حذف هذه الهمزة فى التخفيف، فإنها إذا أريد تخفيفها لم تَخلُ من أن تُحذف، أو تُجعل بين بين، فلو جعلتها بين بين وقبْلها ساكن لم يستقم، كما لا يستقيم أن يجتمع ساكنان.

ألا ترى أنهم لم يخففوا الهمزة مبتدأة، وأنهم رفضوا تخفيفها على هذه الحال، كما رفضوا الابتداء بالحرف الساكن؛ فكما كانت فى حكم الساكن فى الابتداء، كذلك إذا جعلتها بين بين بعد الساكن؟

ومما يُبيِّن وجوب حذفها: أن الحركة فى التقدير كأنَّها تلى الحرف المتحرك بها والحرف قبلها؛ يدلُّك على ذلك: أنَّها لا تخلو من أن تكون قَبله أو بعده:

فلا يجوز أن تكون قبله؛ لأنَّها لو كانت كذلك لكانت الياء من اليسار لا تنقلب واوًا، والواو من الوعد لا تنقلب ياء فى ميعاد و(١) موسر.

ألا ترى أنَّ الميم لا تقلب هذين الحرفين؟ فلما انقلبا، علمت أن الموجب لقلبهما ملازمتهما الياء أو الواو.

فإذا خُفِّفت الهمزة قبل ساكن لم تُحذف، نحو: رأيته؛ لأنَّ الحركة قد فَصَلت - وإنْ أضعف الصوت بها - بين الهمزة المخففة والساكن.

فأمَّا ترك نافع [أن يلقى](٢) حركة الهمزة فى التخفيف على الواو إذا انضمَّ ما قبلها نحو: ﴿قالُوا أنصتوا﴾ [الأحقاف: ٢٩] وعلى الياء إذا انكسر ما قبلها نحو: ﴿فى أَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٥]: فإنَّ ذلك لا يمتنع فى قياس العربية، وقد قال أهل التخفيف فى: اتبعوا أمره: اتبعُوَ مْرَه، وفى: اتبعى أمره: اتبعِيَ مْرَه، فلم يَفصلوا بين هذا الحرف اللين إذا كانت حركة ما قبله منه، وبينه إذا لم تكن حركة ما قبله منه.

---

(١) فى ب: أو.
(٢) فى ب: لأن تلقى.

وقد فَصَل نافع بينهما فخفَّف بعدما لم تكن حركتها منها؛ نحو: ﴿خَلوِلى﴾ [البقرة: ١٤] و﴿نَبأ ابنىَ ادم﴾ [المائدة: ٢٧] فألقى حركة الهمزة من «إلى» على الواو من ﴿خَلوا﴾، وحركة الهمزة من ﴿نَبأَ ابنىْ آدَمَ﴾ على ياء التثنية من «ابنى»، وليست حركة ما قبل كل واحد منهما منه، فيجوز أن يكون أراد الأخذ بالأمرين: بالتخفيف، والتحقيق، إلَّا أنَّه حقق الهمزة بعد الواو والياء إذا كانت حركة ما قبلهما منهما؛ لأنَّه لو خفف ولم يحقق فى [نحو][1] قوله: ﴿قالوا أَنْصِتُوا﴾ لاختل بالتخفيف زيادة المدّ الذى[2] فى الواو إذا أُلْقِىَ عليها حَركةُ الهمزة، فأحب أن يَسْلم المدّ ولا يُخلّ به.

وخفَّف فى: ﴿خَلَوا إلى﴾ و ﴿ابنى آدم﴾؛ لأنَّه لمَّا لم تكن حركة ما قبلهما منهما، أَمِن اختلال المدّ بالتخفيف.

فأمَّا إلقاء حركة الهمزة على ياءِ ﴿فى﴾ من قوله: ﴿فِى أَنْفسكم﴾ [البقرة: ٢٣٥] فلا يمتنع فى القياس؛ وذلك أنَّها ليست كالتى فى «خطيئة»؛ لأنَّها من نفس الكلمة، فهو مثل: يرمىَ خاه.

فإن قلت: فهل يجوز أن تُدغَم فى المنفصل؛ كما جاز إدغامها فى المتصل؛ نحو: فىَّ خير فتجيز: فِيّدها سوار؟ فالقول: أن إدغامها فى المنفصل لا ينبغى أن يجوز من حيث جاز فى المتصل.

ألا ترى أنَّك تقول: هذا قاضىّ، [ووضعته فى][3] فِىّ، فتدغِم فيما هو غير منفصل، ولا يجوز أن تُدِغم: هذا قاضى يَاسر، ولا يغزو واقد؛ لِما يختل من المدّ؟

وعلى هذا لم يجيزوا الإدغام فى ظلموا واقدًا، واظلمى ياسرًا، وكان الإدغام فى هذا أبعد لمعاقبة الألف الواو إذا قلت: ظَلما، فصار بمنزلة سايرَ وسُويِرَ، ولا يكون تخفيف الهمزة بعدَ «فى»، [كما][4] قال أبو عثمان فى مِيئل: إنه يلزم أن تكون الهمزة فيها بعد الياء على قياس قول الخليل بين بين؛ وذلك أن الخليل لم يدغم «أُووِم»، فلما لم يدغمه، صار عنده بمنزلة سوير وقووِل، والياء فى «ميئل» هى التى

---

(١) سقط فى أ.
(٢) فى ب: التى.
(٣) فى أ: وسمعته من.
(٤) سقط فى أ.

لم يدغمها فى مثلها ولا فى مقاربها، فصار بمنزلة الألف التى لم تدغم فى شىء، ولم يَنْبَغِ أن تُلقى عليها حركة الهمزة؛ كما لم تُلق على الألف، فلزم أن تجعل الهمزة بعدها بين بين كما كانت بعد الألف كذلك.

وهذه الياء التى فى «فى» وإنْ لم تُدْغَمْ فى المنفصل، كما لم يدغموا: هو يرمى ياسرًا، فقد أُدغمت فى المتصل كما أدغم قاضىّ، فلا يمْتنع أن تخفَّف الهمزة بعدها. وتُلقى حركتها عليها؛ كما أُلقيت على الياء من «يقضى» وما أشبهه.

وأما[١] تخفيف الهمزة فى[٢] قوله: شىء، فإنَّه يكون بحذفها وإلقاء حركتها على الياء؛ كما كان فى «ضوء وسوءة»: ضَوٌ وسَوَةٌ؛ فكذلك تقول: شَىٌ.

وقد قال قوم فى تخفيف الهمزة فى المنفصل نحو: أبو أيوب: أبُويُّوب، فأبدلوا من الهمزة الواو لمَّا كان قبلها واو، وفعلوا ذلك فى المنفصل؛ لأمنهم الالتباس بباب قوّة وجَوّ. وشبه قوم به المتصل فقالوا: ضوٌّ وسوَّة، وهو ذُوّنَسِه فى ذو أَنَسِه.

وقد حُكى أن قومًا قالوا فى الياء: أنا أرمىَّ باك، فى أنا أرمى أباك، فقياسُ هؤلاء أن يقولوا فى تخفيف شىء: شىّ؛ كما قالوا فى ضوء: ضَوّ، وسَوّة، ومَوَّلة.

وقد قال: إن من قال: سوَّة قال: سِىّ، يريد فى[٣] نحو قوله: ﴿سِيٓءَ بِهِمۡ﴾ [هود: ٧٧].

فأمَّا ما قاله فى[٤]: مَسُوّ، فينبغى أن يكون أبدل من الهمزة الواو، وأدغم الواو التى هى عين فيها؛ لأن المبقّى عنده عين الفعل، وواو مفعول محذوفة.

وقياس قول أبى الحسن فى «مسوء» بالتخفيف[٥] القياسىّ: مَسُوّ؛ كما يقول[٦] فى مقروءة: مقروَّة، وفى [قياس][٧] قول سيبويه: مَسُوٌ، [ومَقْرُوٌ][٨]؛ لأنَّ الواو العين وليست المدة التى فى مثل الهدوء، فتقول فى تخفيفه: الهدوّ. وإنَّما «مسُوّ»

---

(١) فى أ: فأما.
(٢) فى أ: من.
(٣) فى أ: من.
(٤) فى ب: من نحو.
(٥) فى ب: فى التخفيف.
(٦) فى أ: تقول.
(٧) سقط فى ب.
(٨) سقط فى أ.

الذى ذكره على قوله «سَوَّة» كما قالوا فى المنفصل: أَوَّنْتَ؛ فهذا التخفيف على القولين جميعًا.

فأمَّا القياس فعلى ما أعلمتك فى القولين.

فأمَّا قولهم: الكمأة والمرأة، فقياسهما الكمَة والمرَة، وقد قالوا: الكماة والمراة. والقول فى وجه ذلك: أنَّ الذى قال: الكماة، قدَّر أن حركة الكاف على الميم، كما أنَّ الذى قال: مُؤسى، قدرها على الواو، فلذلك استجاز همزها، فإذا قدرها عليها، صارت الميم فى تقدير الحركة، والهمزة بعدها مفتوحة، فكان ينبغى أن يجعلها بين بين، ولا يقلبها ألفًا، إلَّا أنَّه استجاز القلب لأنَّهم قد قالوا فى الكلامِ: مِنْسَاة، فقلبوا.

وجاء فى الشعر: [من الكامل]

... ... لَا هَنَاكِ الْمَرْتَعُ[(1)]

ونحوه، وإن شئت قلتَ: إنَّه قدر الحركة التى على الهمزة على العين، فلمَّا انفتحت العين، صارت الهمزة فى تقدير السكون، فلمَّا خففتها، قلبتها ألفًا كالتى فى راس وفاس.

والوجه الأول أقيس؛ لأنَّ الحركة التى بعد الكاف فى «الكَمْأَة» أقربُ إلى الميم من التى على الهمزة.

ألا ترى أن الهمزة تحجز بينها وبين الميم، فحركة الكاف أقرب إليها.

وهذا الوجه - أيضًا - لا يمتنع؛ لأنَّ الحركة والحرف كأنَّهما معًا لِقُرْبِ ما بينهما، وإن كان فى الحقيقة أحدهما يلى الآخر بلا كبير فصل.

ذكر اختلافهم فى إمالة الألف التى تليها الراء

قال أحمد بن موسى: كان نافع لا يميل الألف التى تأتى بعدها راء مكسورة؛

---

(١) جزء من عجز بيت للفرزدق، وقبله:

راحت بمسلمة البغال عشية فارعى فزارة ....

ينظر: ديوانه (١/ ٤٠٨)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٩٤)، وشرح شواهد الشافية ص(٣٣٥)، وشرح المفصل (٩/ ١١١)، والكتاب (١/ ١٨٤)، والمقتضب (١/ ١٦٧)، ولعبد الرحمن بن حسان فى ديوانه ص(٣١)، وبلا نسبة فى الخصائص (٣/ ١٥٢)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٦٦٦)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/ ٤٧)، ولسان العرب (هنا)، والمحتسب (٢/ ١٣٢)، والمقرب (٢/ ١٧٩)، والممتع فى التصريف ص(٤٠٥).

مثل:

﴿مِنَ النَّارِ﴾ و﴿مِن قَرَارٍ﴾، و﴿الأَبْرَارِ﴾ و﴿الأَشْرارِ﴾ و﴿دارَ البوَارِ﴾ و﴿الأَبْصَارِ﴾ و﴿بِقنطَارٍ﴾، و﴿بِدِينَارٍ﴾ و﴿ديارِهِم﴾، و﴿عَلَى آثارِهِمْ﴾؛ بل كان فى ذلك كلِّه بين الفتح والكسر، وهو إلى الفتح أقرب.

وكان ابن كثير، وابن عامر، وعاصم: يفتحون ذلك كلَّه.

قال أبو على: قد تقدم ذكر وجه قولهم فى تركِ الإمالة.

وقول أحمد [ابن موسى][1] فى حكايته عن نافع: لا يميل الألف التى تأتى بعدها راء مكسورة، يريد به[2] - إن شاء الله - لا يميل الفتحة نحو الكسرة إمالة شديدة فيميل[3] الألف نحو الياء كثيرًا، ولكن لا يشبع إمالة الفتحة نحو الكسرة؛ فيخف لذلك إجناح الألف وإضجاعها؛ لأنَّ أحمد قد قال بَعدُ: كان فى ذلك كلِّه بين الفتح والكسر، وهو إلى الفتح أقرب. وإذا زال عن الفتح الخالص، فهو إمالة، وإن كان بعض الإمالة أزيدَ من بعض.

ووجهُ حُسْنِ إمالة الألف إذا كان بعدها راء مكسورة: أنَّ الراء حرف فيه تكرير؛ وذلك يتبين فيها إذا وُقف عليها؛ فكأنَّ الكسر متكرر، وإذا تكرر الكسر، ازدادت الإمالة حُسْنًا؛ ليتجانس[4] الصوت.

فكما أنَّها إذا انضمت أو انفتحت، مَنعت الإمالة؛ لأنَّ كلَّ واحد من الحرفين المضموم والمفتوح كأنّه متكرر، والفتح والضمُّ يمنعان الإمالة؛ كذلك إذا تكرر الكسر جلبها، كما أنّه إذا انضمَّ أو انفتح منعها؛ كما يمنعها الحرف المستعلى فى نحو: طالب، وظالم، وناقد، ونافق.

قال أحمد: وأمَّا الكسائى فرَوى عنه أبو الحارث: أنَّه لم يُمِلْ من ذلك شيئًا، إلَّا إذا تكرَّرَتِ الراء فى موضع الخفض مثل: ﴿الأشرار﴾، و ﴿الأبرار﴾، و﴿من قرار﴾.

وكان أبو عمر الدُّورِىُّ يروى عنه: أنَّه كان يميلُ كلَّ ألف بعدها راء مكسورة.

قال أبو على: ما رواه عن الكسائى فى إمالة مثل ﴿الأبرار﴾ و﴿الأشرار﴾ ونحو

---

(١) سقط فى ب.
(٢) فى ب: إن.
(٣) فى ب: فتميل.
(٤) فى أ: لتجانس.

ذلك مما تتكرر[١] فيه الراء مستقيمٌ[٢] فى قياس العربية ظاهر الوجه؛ وذلك أنّ الراء المكسورة إذا غَلبَتِ المستعلى فى نحو: قارب، وطارد؛ فجازت الإمالة مع المستعلى لمكانها، فأنْ تغلب الراءَ المفتوحةَ فى نحو: من ﴿الأشرار﴾ أولى؛ لأنَّ الراء لا استعلاء فيها.

ورواية أبى عمر الدُّورِىِّ أنَّه كان يميل كلَّ ألف بعدها راء مكسورة أقيس؛ لأنَّ الإمالة إنَّما يجلبها ويحسِّنها التكرر الذى كأنَّه فى الراء، فإذا كان كذلك، فسواء كانت قبل الألف التى تميلها الراءُ راء أو غيرها.

قال أحمد: وأمَّا حمزة فكان لا يميل من ذلك شيئًا إلَّا قوله: ﴿الأَشْرَارِ﴾، و﴿القَرَارِ﴾، و﴿ذاتِ قَرَار﴾ و﴿القَهَّارِ﴾، و﴿البَوارِ﴾، وكل ذلك بين الكَسْرِ والتفخيم. ذكر ذلك خلف وأبو هشام عن سُلَيْم عنه فى هذين الحرفين.

قال أبو على: ما[٣] رواه من تخصيص حمزةَ بإمالة[٤] ﴿الأشرار﴾، و﴿القرار﴾ والحروف الأخر دون ما عداها من الكلم مما كان فى قياسها [و][٥] على صورتها - فالقياس فى ذلك وفى غيرها واحد، ولعله تبع فى ذلك أثرًا تَرَكَ القياس إليه، أو أحبَّ أن يأخذ بالوجهين، وكره أن يرفض أحدهما، ويستعمل الآخر مع أن كل واحد مثل الآخر فى الحسن والكثرة.

قال أحمد: وكان أبو عمرو يُمِيلُ كلَّ ألف بعدها راء فى موضع اللام من الفعل، وهى مكسورة، والكلمة فى موضع خفض إلا فى أحرف يسيرة؛ مثل قوله تعالى: ﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النساء: ٣٦] و﴿جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: ٢٢]؛ فإنَّه كان لا يميل فى هذين الحرفين إلا ما رواه عنه عبيد الله بن معاذ[٦]، عن أبيه، عن أبى

---

(١) فى ب: تكرر.
(٢) فى أ: فمستقيم.
(٣) فى أ: فما.
(٤) فى ب: بالإمالة.
(٥) سقط فى ب.
(٦) عبيد الله بن معاذ بن نصر بن حسان، الحافظ الأوحد الثقة، أبو عمرو العنبرى البصرى. حدث عن: أبيه، ومعتمر بن سليمان، ويحيى بن سعيد القطان، وخالد بن الحارث، ووكيع ابن الجراح، وطبقتهم. حدث عنه: مسلم، وأبو داود، والبخارى والنسائى بواسطة، وأبو زرعة، وأبو حاتم. قال أبو داود: كان يحفظ نحوًا من عشرة آلاف حديث: أحاديث أشعث بمسائله المعقّدة، وأحاديث معتمر، وأحاديث خالد. ورأيته يدرس حديث سفيان الثورى =

عمرو: ﴿والجارِ ذِى القُربَى﴾ [النساء: ٣٦] والجار ممالة.

فإذا كانت الراء فى موضع العين كعين «فاعل»، لم يُمِلْ ألف «فاعل»؛ كقوله - عز وجل-: ﴿بَارِدٌ وَشَرَابٌ﴾ [ص: ٤٢] و﴿ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤] و﴿بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، و﴿مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ﴾ [الصافات: ٧] وما كان مثل ذلك.

وروى عنه محبوب بن الحسن، وعباس، والأصمعى: ﴿بِخَارِجِينَ﴾ [البقرة: ١٦٧] ممالة، ولم يَروها غيرهم؛ وهذا خلاف ما عليه العامَّة من أصحابه مع فتح الإمالة لاستعلاء الخاء.

على أنَّه قد رَوى اليزيدىّ عنه: ﴿كالفَخَّار﴾ [الرحمن: ١٤] ممالة، وقرأ ﴿بقنطار﴾ [آل عمران: ٧٥].

قال أبو على: أما ما رُوِىَ عن أبى عمرو مِنْ إمالته - كل ألف بعدها راء فى موضع اللام - فقد تقدم القول فى حُسن الإمالة فى ذلك.

وأمَّا ما رُوِىَ عنه من أنَّه إذا كانت الراء فى موضع العين كعين «فاعِل» لم يمل ألف «فاعل»؛ كقوله تعالى: ﴿باردٌ وشرابٌ﴾ و﴿البارىء المصور﴾، و﴿بارئكم﴾، و﴿من كل شيطان مارد﴾، ونحوه، فلعله تبع فى ذلك أثرًا؛ وذلك أن الإمالة فى ألف «فاعِل» إذا كانت الراء عينًا أقوى من الإمالة فى الألف إذا كانت الراء لامًا؛ لأنَّ الكسرة فى العين لازمة غير مفارقة، وكسرة اللام قد تنتقل عنها للرفع والنصب، وبحسب لزوم ما يوجب الإمالة تحسن الإمالة، ولا يكون غير اللازم كاللازم.

ألا ترى أنَّه قد يكون من الأشياء أشياء لا تلزم فلا يعتد بها لانتفاء لزومها.

وأمَّا ما رواه عنه محبوب، وعباس، والأصمعى فى قوله تعالى: ﴿بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ فإمالته حسنة؛ لمكان كسرة الراء. فأمَّا الحرف المستعلى فى قوله: ﴿بِخارِجينَ﴾ فلا يمنع الإمالة، وإمالتُه أقْوى فى قياس العربيةِ من إمالة ﴿بقنطار﴾ لما أعلمتك من لزوم الراء الكسرة، وليست فى قوله ﴿بقنطار﴾ ولا قوله ﴿كالفَخَّار﴾ كذلك.

= على ابنه، وكان فصيحًا. وقال أبو حاتم الرازى: ثقة. وقال البخارى: مات سنة سبع وثلاثين ومائتين.
ينظر السير: (١١/ ٣٨٤ - ٣٨٥).

قال سيبويه: مما تغلب فيه الراء قولك: [غارم وقارب][(١)]، وطارد، وكذلك جميع المستعلية إذا كانت الراء مكسورة بعد الألف التى تليها؛ وذلك أنَّ الراء لما كانت تقوى على كسر الألف فى «فَعَال» فى الجر، و«فُعَالِ» لِما ذكرنا من التضعيف، قويت على هذه الإمالة.

وإنَّما قويت عليها؛ لأنَّك تضع لسانك فى موضع استعلاء، ثم يَنحدر، فصارت المستعلية ههنا، وجواز الإمالة فيها بمنزلتها فى صِفَاف وقِفَاف.

ولو قلت: ناقة فارق، وإبل مفارِيق، لم تُمل الألف ههنا مع المستعلى؛ لأنَّه عكس ما تقدَّم.

ألا ترى أنَّك لو أملتَ «فارقًا» لانحدرتَ بالإمالة، ثم أصعدت بالمستعلى[(٢)]؟ فالإصعاد بعد الانحدار يثقل، ولا يثقل الانحدار بعد الاستعلاء؛ فلذلك أملتَ طاردًا، وقاربًا، وغارمًا، ولم تمل فارقًا، والذين يميلون «قاربًا» يفخمون الألف فى «قادر»؛ لأن الراءَ بَعُدَت.

وزعم أنَّ قومًا يقولون: مررت بقادر، فيميلون للراء.

قال: وسمعنا من نثق به من العرب يقول: [من الطويل]

عَسَى الله يُغْنِى عَنْ بِلادِ ابْنِ قَادِرِ ....[(٣)]

قال: وكان عبد الله بن كثير، وابنُ عَامِر، وعاصم: يفتحون الياء فى هذا الباب كلِّه:

﴿فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، و﴿أَحْيَا﴾ [النجم: ٤٤]، و﴿نَمُوت وَنَحْيَا﴾، و﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَىَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢]، و﴿فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾

---

(١) فى ب: قارب وغارم.
(٢) فى ب: المستعلى.
(٣) صدر بيت وعجزه:

.... بمنهمر جون الرباب سكوب

وهو لهدبة بن الخشرم فى ديوانه ص(٧٦)، وخزانة الأدب (٩/ ٣٢٨)، والكتاب (٣/ ١٥٩، ٤/ ١٣٩)، ولسماعة النعامى فى شرح أبيات سيبويه (٢/ ١٤١)، وشرح التصريح (٢/ ٣٥١)، ولسان العرب (عسا)، ولسماعة أو لرجل من باهلة فى شرح شواهد الإيضاح ص(٦٢٠)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٤/ ٣٥٨)، وشرح الأشمونى (٣/ ٧٧١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص(٦٧٨)، وشرح المفصل (٧/ ١١٧، ٩/ ٦٢)، واللمع ص(٣٣٣)، والمقتضب (٣/ ٤٨، ٦٩).

[النحل: ٦٥]، و﴿هُوَ الَّذِى أَحْيَاكُمْ﴾ [الحج: ٦٦]، وما كان مثله.

قال أبو على: قد[١] مضى ذكر الحجة لمن لم يُمِلْ هذه الألفات.

قال: وكان نافع يقرأ ذلك كلَّه بين الإمالة والتفخيم.

قال أبو على: قد مضى ذكر الحجة فى ذلك.

قال: وكان أبو عمرو لا يميل من ذلك إلا ما كان فى رءوس الآى إذا كانت السورة أواخر آياتها الياء؛ مثل: ﴿أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ فإنَّه كان يلفِظ بهذه الحروف فى هذه المواضع بين الإمالة والتفخيم، ويفتح سائر ذلك.

قال أبو على: قد تقدَّم ذكر الحُجَّةِ لذلك، وهو أنَّ أواخر الآى موضعُ وقوف، والوقف رأيناه قد أوجب إعلالًا فى الموقوف عليه، وتغييرًا عمَّا [كان][٢] عليه فى الوصل.

ألا ترى أنَّهم قد أبدلوا من النون الساكنة الألف فى الاسم والفعل، وأبدلوا من التاء الهاء فى نحو: رحمة، ومن الألف الياء أو[٣] الواو [فى][٤] نحو: أفعَىْ وأفْعَو، وزادوا فيه فى نحو: هذا فَرَجّ وهو يجعلّ.

ونقصوا منه فى نحو: [من الكامل]

.... وَبَـــعْـــضُ القَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفرْ[٥]

فكما غُيِّرَ موضع الوقف بهذا النحو من التغيير، كذلك غُيِّرَتِ الألف بأن نُحِىَ بها نحو الياء، وكان ذلك حسنًا؛ إذْ أبدلوا من الألف الياء فى الوقف فى نحو[٦]: أفعَى،

---

(١) فى أ: وقد.

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى أ: و.

(٤) سقط فى أ.

(٥) عجز بيت، وصدره:

وأراك تــفــرى مــا خــلــقــت... ....

وهو لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ص(٩٤)، والدرر (٦/ ٢٩٧)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٤٧١)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٤٤)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٢٧٠)، وشرح المفصل (٩/ ٧٩)، والكتاب (٤/ ١٨٥، ٢٠٩)، ولسان العرب (خلق)، (فرا)، والمنصف (٢/ ٤٧، ٢٣٢)، وبلا نسبة فى شرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٣٠٢).

والشاهد فيه: حذف الياء من «يفرى»؛ لأجل القافية.

(٦) زاد فى ب: قوله.

فلذلك[(١)] قربوا الألف منها، فليست الإمالة ههنا لتدُلَّ على انقلاب الألف عن الياء، ولكن لتقرب من الياء التى أبدلت من الألف للوقف؛ ولهذا أمال قوم من العرب نحو: لم يضربها، فإذا أدرج قال: لم يضربها زيدٌ.

قال: وكان حمزة لا يُمِيلُ من ذلك إلَّا الفعل الذى فى أوله الواو؛ مثل: ﴿نموت ونحيا﴾ [المؤمنون:٣٧] و﴿أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ [النجم:٤٤] و﴿وَيَحْيَا مَنْ حَيَّ﴾ [الأنفال:٤٢] ﴿وَلَا يَحْيَا﴾ [الأعلى:١٣]، كان يُميل هذه الحروف أشَدَّ من إمالة أبى عمرو ونافع.

[قال أبو على][(٢)]: يشبه أن يكون بالَغ فى إجناح الألف ليقربها من الياء؛ إذ كانوا قد أبدلوا من الألف الياء فى نحو: أفعَىْ فى الوقف، فبالغ فى الإجناح؛ ليقربها من الياء التى أبدلوها من الألف فى الوقف.

قال: وكان الكسائى يُمِيلُ ذلك كلَّه - كان قبل الفعل واو أو فاء - أو لم يكن قبله ذلك، مثل: ﴿أَحيَاكُمْ﴾ [الحج:٦٦] وما أشبهه.

قال أبو على: قد مضى ذكر الحجة لذلك، وما ذهب إليه الكسائى من ترك الفصل بين الفعل الذى قبله واو أو فاء، وبين ما ليس قبله من ذلك شىء، هو الوجه فى قياس العربية.

اختلفوا فى الهاء من قوله تعالى: ﴿فَهُوَ﴾، [النجم:٣٥] ﴿وَهِىَ﴾ [هود:٤٢]إذا كان قبلها [لام، أو واو][(٣)]، أو ثم، أو فاء:

فقرأ ابن كثير، وعاصم، وابن عامر، وحمزة: و﴿هُوَ﴾ ، و﴿فهُوَ﴾ [٢٩]، و﴿لَهُوَ﴾ [الحج:٥٨]، و﴿ثم هُوَ﴾، [﴿فهِى﴾، و﴿هِى﴾ بتثقيل][(٤)] ذلك كله فى جميع القرآن.

وقرأ الكسائى بتخفيف ذلك كلِّه وتسكين الهاء[(٥)].

---

(١) فى ب: فكذلك.
(٢) سقط فى أ.
(٣) فى أ: واو أو لام.
(٤) فى ب: وهى فهى يثقل.
(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٣٢)، الإملاء للعكبرى (١/٦١)، البحر المحيط (١/١٣٦)، التيسير للدانى (٧٢)، تفسير القرطبى (١/٢٦١)، الحجة لابن خالويه (٧٣)، الحجة لأبى زرعة (٩٣)، السبعة لابن مجاهد (١٥٠)، الغيث للصفاقسى (٩٩)، الكشف للقيسى (١/٢٣٤)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٠٩).

وكان أبو عمرو يضم الهاء فى قوله: ﴿ثم هُوَ﴾ فى سورة القصص [آية: ٦١] ويسكنها فى كل القرآن.

واختلف عن نافع: فرُوى عنه التثقيل، ورُوى عنه التخفيف.

قال أبو على: مَنْ قال: [وهُو، فهُو][١]، ولهُو، وثم هُو - فوجهه ظاهر؛ وذلك أن الهاء[٢] كانت متحركة قبل دخولِ هذه الحروف عليها، فدخلت هذه الحروف، ولم تتغير عما كانت عليه [من][٣] قبل، كما لم تتغير سائر الحروف سوى ألف الوصل عما كان عليه فى الابتداء به والاستئناف له.

ومثل الهاء فى «هُو» و«هى» فى تغييره فى الوصل عما كان عليه فى الابتداء به - لامُ الأمر فى نحو: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا﴾ [الحج: ٢٩].

وأما تسكين أبى عمرو هذه الهاء مع الواو، والفاء، واللام: فلأن هذه الكلم لمّا كنّ على حرف واحد أشبهت فى حال دخولها الكلمة ما كان من نفسها؛ وذلك لأنّها لم تنفصل منها لكونها على حرف واحد كما لم تنفصل الباء من سَبُع ونحوه[٤] منه - خفَّفَ الهاءَ منها كما خُفِّفت العيْنات من سبْع وعضْد ونحوهما، ولم يستقمْ عنده أن يجعل «ثُمَّ» بمنزلة الفاء وما كان على حرف؛ لأنَّه قد يجوز أن تنفصل منها وتنفرد عنها، وليست الواو والفاء ونحوهما كذلك، فمِنْ ثم قالَ: ثُمَّ هو.

وقد جعلوا فى غير هذا ما كان من الحروف على حرف واحد إذا اتصل بكلمة بمنزلة ما هو منها؛ فاستجازوا فى ذلك ما استجازوا فى الحرف الذى هو منها؛ وذلك قولهم: لعمرى، ورَعَمْلى، فقلبوه كما قلبوا مسائية وقِسيّا، ونحو ذلك. وكذلك قول من قال: كائن أبدل الألف من الياء كما أبدلها فى[٥]: طائى ونحو ذلك.

وقرأ الكسائى بتخفيف ذلك كلّه، ولم يَفصِل كما فصَل أبو عمرو؛ كأنّه جعل الميم المتحركة من[٦] «ثم هْو» بمنزلة الواو، فخفّف الهاء معها كما خفَّفها مع الواو.

---

(١) فى أ: فهو وهو.
(٢) سقط فى ب.
(٣) سقط فى أ.
(٤) فى ب: وغيره.
(٥) فى ب: من.
(٦) فى أ: فى.

[و][(١)] مثل تخفيف «فهْو» و«لهْو» - لِتنزيلهم ذلك منزلة ما ذكرناه - قولهم: «أراكَ منتفْخًا» لمَّا كان «تَفِخًا» مثل كِتف خفف؛ فكذلك فهْو.

ومثله قول العجاج: [من الرجز]

فَبَاتَ مُنْتَصْبًا وَمَا تَكَرْدَسَا[(٢)]

فيمن رواه هكذا.

ومثل ذلك قول من قرأ: ﴿وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ﴾ [النور: ٥٢] لمّا كان ﴿تَقِهِ﴾ مثل كتف.

ومثل ذلك ما حكاه الخليل من قولهم: انطَلْق، لما كان ﴿طَلِق﴾ من انطلِق مثل: كتف، أسكن ثم حرّك لالتقاء الساكنين.

ومثل ذلك ما أنشده الخيل: [من الطويل]

أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِى وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ[(٣)]

فهذه الأشياء متصلة، وقوله: وهْو، [و][(٤)] فهْو، ولهْو، فى حكمها، وليس كذلك «ثم هو».

ألا ترى أن «ثُمَّ» منفصل من «هو»؛ لإمكان الوقوف عليها وإفرادها مما بعدها، وليست الكلم التى على حرف واحد كذلك، وقد يُستخَف فى المنفصلة أشياء لا تستخف فى المتصلة وما فى حكمها، فكذلك يَحْتمل «ثم هو» للانفصال، ولا يكون «وهو» و«فهو» ونحو ذلك مثلها؛ لكونها فى حكم الاتصال.

وللكسائى أن يقول: إن «ثُمَّ» مثل الفاء، والواو، واللام، فى أنهنَّ لَسْنَ من الكلمة كما أنَّ «ثُمَّ» ليست[(٥)] منها، وقد جعلوا المنفصل بمنزلة المتصل فى أشياء.

---

(١) سقط فى ب.

(٢) الرجز للعجاج فى ديوانه (١/ ١٩٧)، والخصائص (٢/ ٣٣٨)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٢٥٩)، ولسان العرب (كردس)، وبلا نسبة فى شرح شافية ابن الحاجب (١/ ٤٥)، وشرح المفصل (٩/ ١٤٠)، ولسان العرب (نصب)، (نصص).

والشاهد فيه قوله: «منتصْبًا» ؛ حيث سكّن الصاد للضرورة. ويروى: «منتصًّا»، ولا شاهد فى هذه الرواية.

(٣) تقدم.

(٤) سقط فى أ.

(٥) فى ب: ليس.

ألا ترى أنَّهم أدغموا نحو: يدّ داود[(١)]، وجعلّ لك، كما أدغموا: رَدَّ وغلّ.

وقالوا: لم يضربها مَلِق، فامتنعوا من الإمالة لمكان المستعلى وإن كان منفصلًا، كما امتنعوا من إمالة «نافق» ونحوه من المتصلة؟

ومما يقوى قوله فى ذلك: أنَّه قد جاء من هذا النحو فى المنفصل أشياء أجريت مجرى المتصل؛ مثلُ قوله: [من السريع]

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحقِبٍ[(٢)]

فـ «رَبْ غَ» مثل: سَبع، وقد أُسْكِن.

وأنشد أبو زيد: [من الرجز]

قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرْ لَنَا سَوِيقَا[(٣)]

وقول أبى عمرو أرجح عندنا.

فإن قلت: فلم لا تجعل قوله «اشتر لنا سويقا» على أنَّه أجرى الوصل مجرى الوقف؛ كما فعلوا ذلك فى: [من الرجز]

.... سَبْسَبَّا[(٤)]

[من الرجز]

.... وعَيْهَلّا[(٥)]

ونحو ذلك مما قد أجرى الوصل فيه مجرى الوقف؟

---

(١) فى ب: يداوون.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) تقدم.

(٥) وتمام الرجز:

ببازل وجناء أو ....

الرجز لمنظور بن مرثد فى خزانة الأدب (٦/ ١٣٥، ١٣٦)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٧٦)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٢٧٦)، وشرح شواهد الشافية ص(٢٤٦)، ولسان العرب (عهل)، ونوادر أبى زيد ص(٥٣)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢/ ٣٨٠)، وجواهر الأدب ص(٩٤)، والإنصاف ص(٧٨٠)، وخزانة الأدب (٤/ ٤٩٤)، والخصائص (٢/ ٣٥٩)، ورصف المبانى ص(١٦٢)، وسر صناعة الإعراب ص(١٦١، ٤١٧)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٣١٨)، وشرح المفصل (٩/ ٦٨)، والكتاب (٤/ ١٧٠)، ولسان العرب (جدب)، (ملظ)، (بدل)، (قندل)، (فوه)، (دمى)، والمحتسب (١/ ١٠٢، ١٣٧)، والممتع فى التصريف (١/ ١١١)، والمنصف (١/ ١١).

فالقول: أنَّ ذلك، وإن أمكن أن يقال، فما ذكرناه أولى؛ لأنَّا رأيناهم قد أجروا المنفصل مجرى المتصل فى الكلام كقولهم: «عَبْشَمْس»، فأجروه وإن كان منفصلًا مجرى المتصل؛ فكذلك يُحمل قوله: «اشترْ لنا سويقا» على ذلك، لا على مذهب الضرورة إذا أمكن توجيهه على غيرها.

واختلفوا فى تحريك الياء التى تكون اسمًا للمتكلم إذا انكسر ما قبلها؛ مثل قوله- عز وجل-: ﴿إنِّىَ أعلم﴾ [٣٠]، و﴿عَهْدِىَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤]، و﴿رَبِّيَ اللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨].

فكان أبو عمرو يفتح ياء الإضافة المكسور ما قبلها عند الألف المهموزة المفتوحة والمكسورة إذا كانت متصلة باسم أو بفعل ما لم يَطُل الحرف:

فالخفيف ﴿إِنِّىَ أَرَى﴾ [الأنفال: ٤٨]، و﴿أَجْرِىَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ﴾ [يونس: ٧٢، وهود: ٢٩].

والثقيل مثل: ﴿ولا تفتنىَ ألا﴾ [التوبة: ٤٩]، و﴿من أنصارىَ إلى الله﴾ [الصف: ١٤]، و﴿ذرونىَ أقتل موسى﴾ [غافر: ٢٦]، و﴿فأنظرنىَ إلى﴾ [الحجر: ٣٦]، ﴿فاذكرونىَ أذكركم﴾ [البقرة: ١٥٢] ﴿سبيلىَ أدعو﴾ [يوسف: ١٠٨] ﴿وبين إخوتىَ إن ربى﴾ [يوسف: ١٠٠] و﴿أرنىَ أنظر﴾ [الأعراف: ١٤٣] و﴿يصدقنىَ إنى﴾ [القصص: ٣٤] وما كان مثله.

قال أبو بكر، أحمد [بن موسى][(١)]: وقد بينت آخر كل سورة ما يحرك منها[(٢)] ليقرب مأخذه.

قال: ولا يحرِّكُ الياءَ التى ذكرت لك عند الألف المضمومة؛ كقوله: ﴿عَذَابِىٓ أُصِيبُ﴾ [الأعراف: ١٥٦] ﴿فَإِنِّىٓ أُعَذِّبُهُۥ﴾ [المائدة: ١١٥]، ﴿إِنِّىٓ أُرِيدُ﴾ [المائدة: ٢٩] وما كان مثله.

فإذا استقبلت ياءَ الإضافة ألفُ وصل، حركها - طالت الكلمة التى الياء متصلة بها أو لم تطل - مثل: ﴿يَا لَيتَنِىَ اتَّخَذْتُ﴾ [الفرقان: ٢٧]، وما كان مثله.

وكان ابن كثير لا يستمر على قياس واحد كما فعل أبو عمرو.

---

(١) سقط فى ب.
(٢) فى أ: فيها.

قال أبو بكر، أحمد: فجعلت ما حَرَّكَ من الياءات مذكورًا فى آخر كل سورة.

وكان نافع يحرك ياء الإضافة المكسور ما قبلها عند الألف المكسورة والمفتوحة والمضمومة وألف الوصل إلا حروفًا قد ذكرتها لك.

فمما لم يحرِّك ياءه عند ألف الوصل ثلاثة أحرف فى الأعراف: ﴿إِنِّى اصْطَفَيْتُكَ﴾ [الآية: ١٤٤] وفى طه: ﴿أَخِى اشْدُدْ﴾ [الآية: ٣٠ ، ٣١] وفى الفرقان: ﴿يَا لَيْتَنِى اتَّخَذْتُ﴾ [الآية: ٢٧].

ورَوى أبو خُلَيد[1] عن نافع: ﴿يَا لَيْتَنِىَ اتَّخَذْتُ﴾ محركة.

ومما تَرَكَ تحريكَ يائه عند الألف المقطوعة المتصلةِ بالفعل المجزوم قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُونِى أَذْكُرْكُمْ﴾ و﴿أَنْظِرْنِى إِلَى﴾، فى الأعراف، والحِجر [٣٦]، و ص[٧٩] وفى مريم: ﴿فاتّبعنِى أَهْدِكَ﴾ [٤٣]، وفى النمل [١٩]، والأحقاف [١٥]: ﴿أَوْزِعْنِىَ أَنْ﴾، [غافر: ٢٦]: ﴿ذَرُونِى أَقْتُلْ﴾، و﴿ادْعُونِى أَسْتَجِبْ﴾ [غافر: ٦٠]، و﴿ولا تفْتِنِى ألا﴾ [التوبة: ٤٩] و﴿وَتَرْحَمْنِى أَكُنْ﴾ [هود: ٤٧]، و﴿أَرِنِى أَنْظُرْ﴾ [الأعراف: ١٤٣] و﴿يُصَدِّقُنِىٓ إِنِّىٓ﴾ [القصص: ٣٤]، ﴿آتُونِى أُفْرِغْ﴾ [الكهف: ٩٦].

وقد اختُلف فى بعض هذه الحروف عنه.

ومما لم يحرِّك ياءه عند الألف المقطوعة وهو مع فعل غير مجزوم فيما ذكر أحمد ابن جماز، وإسماعيل بن جعفر قوله: ﴿بِعَهْدِى أُوفِ﴾ [البقرة: ٤٠]، و﴿أَنِّى أُوفِى الْكَيْلَ﴾ [يوسف: ٥٩]، و﴿فى ذُرِّيَتِى إِنِّى﴾ [الأحقاف: ١٥]، و﴿وتَدْعُونَنِى إِلَى النَّار﴾ [غافر: ٤١]، و﴿أَنَّ مَا تَدْعُونَنِى إِلَيْهِ﴾ [غافر: ٤٣].

قال أبو على: حجة من فتح هذه الياء إذا تحرك ما قبلها أن أصل هذه الياء الحركة؛ لأنَّها بإزاء الكاف للمخاطب؛ فكما فتحت الكاف كذلك تفتح الياء.

فإن قلت: إنَّ الحركة فى حروف اللين مكروهة.

---

(١) عتبة بن حماد، أبو خليد الحكمى الدمشقى البلاطى القارئ المعروف، روى القراءة عن نافع وله عنه نسخة، روى عنه القراءة هشام بن عمار وأحمد بن عبد العزيز الصورى، وعبد الرحمن بن أحمد بن عبدة، حكى عنه عباس بن الوليد بن مرثد أنه قرأ الموطأ على مالك فى أربعة أيام، قال هشام: اختلف هو وأيوب القارى فى ﴿وما يشاءون﴾ فقال أبو خليد لأيوب: إنك فى هذا واهم - يعنى بالغيب - والله، إنى لأثبتها كما نثبت أنك عتبة ابن حماد.

ينظر: طبقات القراء (١/ ٤٩٨).

قيل: الفتحة من بينها لا تُكره فيها، وإن كُرِهَتِ الحركتان الأخريان.

ألا ترى أن «القاضى» ونحوه، يُحرّك بالفتح؛ كما تحرك[١] سائر الحروف التى لا لين فيها؟

أو لا ترى أنَّ الياء فى ﴿غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١] ونحوها تثبت فى النصب ولا تحذف كما تحذف فى الوجهين الآخرين، فتجرى فى النصب مجرى «مساجد» ونحوها من الصحيح؛ فكذلك الياء. وإن[٢] تحرك ما قبلها، يلزم أن تُحرك بالفتح كما حركت الكاف بها؛ لأنَّها قد جرت مجراها، ومجرى الحروف الصحيحة إذا تحركت بالفتح؟

ومما يدل على استحقاقها التحرك بالفتح: أنَّها إذا سكن ما قبلها، اتفقوا على تحريكها بالفتح، نحو: هذا بشراىَ، وغلاماىَ، وهذا قاضِىَ، ورأيت غلامَىَّ، فاجتماعهم على تحريكها بالفتح فى هذا النحو يدل على أن ذلك أصلها إذا تحرك ما قبلها.

ويدل على لزوم تحركها بالفتح: تحريكهم النون فى فَعَلْنَ، ويَفْعَلْنَ، وهو حرفُ ضمير كالياء، فكما اتفقوا على تحريك النون - وهى اسم كذلك - يلزم أن تُحَرَّكَ الياء.

فإن قلت: ما تُنكر أن تكون النون فى «فَعَلْنَ» إنَّما حركت لالتقاء الساكنين فى فَعَلْنَ ويَفْعَلْنَ؟

ألا ترى أن ما قبلها لا يكون إلا ساكنًا، فلما كان إسكانها يؤدى إلى التقاء الساكنين حُركت لذلك، وحركة التقاء الساكنين غير معتد بها؟

قيل: الذى يدلُّ على أن تَحْرِيكَهَا من حيث كانت اسمًا أنَّها نظير الكاف، وقد حركوا تاء المخاطب والمتكلم أيضًا.

فأمَّا الألف فى «قاما»، و«يقومان»، والواو فى «فَعلوا»، و«يفعلون»، فإنَّما أُسكِنتا؛ لأنَّ الألف إذا حُركت انقلبت، والواو إذا انضم ما قبلها، كرِه أكثر الحركات فيها، ومع ذلك فإنها جُعلت فى السكون مثل الألف، كما جعلت الكسرة فى «مسلمات» بمنزلة الياء فى «مسلمين»، ومع ذلك فما فيهما من المد قد صار عوضًا

---

(١) فى أ: يحرك.
(٢) فى أ: فإن.

فيهما من الحركة.

وحجة من أسكن أن الفتحة مع الياء قد كُرهت فى الكلام، كما كرهت الحركتان الأخريان فيها.

ألا ترى أنَّهم قد أسكنوها فى الكلام فى حال السعة إذا لزم تحريكها بالفتحة؛ كما أسكنوها إذا لزم تحريكها بالحركتين الأخريين؟ وذلك قولهم: قَالِى قَلَا، وبادى بَدا، ومعد يكرب، وحَيْرِى دَهر، فالياء فى هذه المواضع فى موضع الفتحة التى فى آخر أول الاسمين، نحو حضْرَ مَوت، وبعْلَبكّ، وقد أسكنت كما أسكنت فى الجر والرفع.

ومما يؤكد الإسكان فيها أنَّها مشابهة للألف، والألف تسكن فى الأحوال الثلاث؛ فكما أُسكنت الألف فيها، كذلك تُسكن الياء؛ والدليل على شبه الياء الألف[1] قربها منها فى المخرج، وإبدالهم إياها منها فى نحو: طائىٌ وحارىٌ فى النسب إلى: طيِّىء والحِيرة، وقولهم: حاحيت وعاعيت.

و: [من الرجز]

لَنَضْرِبَنْ بِسَيْفِنَا قَفَيْكَا[2]

فكما تسكن الألف فى الأحوال الثلاث كذلك تسكن [الياء][3] فيها.

والدليل على صحة هذه الطريقة أن العرب قد فعلت ذلك بها فى الكلام وحال السعة فيما أريناكه[4].

وأسكنوها -أيضًا- فى الشعر فى موضع النصب لهذه المشابهة، وكثر ذلك فى الشعر حتى ذهب بعضهم إلى استجازته[5] فى الكلام.

فأمَّا حجة أبى عمرو فى فتحِ الياءَ مما رآه خفيفًا مع الهمزة، فهى أن الهمزة قد

---

(١) فى أ: للألف.

(٢) الرجز لرجل من حمير فى خزانة الأدب (٤/٤٢٨، ٤٣٠)، وشرح شواهد الشافية (ص٤٢٥)، وشرح شواهد المغنى (٤٤٦)، ولسان العرب (تا)، والمقاصد النحوية (٤/ ٥٩١)، ونوادر أبى زيد ص(١٠٥)، وبلا نسبة فى الجنى الدانى ص(٤٦٨)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٢٨٠)، وشرح الأشمونى (١/ ١٣٣، ٣/ ٨٢٣)، شرح شافية ابن الحاجب (٣/ ٢٠٢)، ولسان العرب (قفا)، ومغنى اللبيب (١/ ١٥٣)، والمقرب (٢/ ١٨٣)، والممتع فى التصريف (١/ ٤١٤).

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: أرينا.

(٥) فى أ: استجادته.

فُتِحَ[(١)] لها ما لم يكن يُفتح لو لم يجاور الهمزة.

ألا ترى أنهم فتحوا نحو: يقرأ، ويبرأ، ولولا الهمزة، لم يفتح شيء من ذلك.

فإذا فتح لها ما لا يفتح إذا لم يجاور الهمزة فأن يفتح لها ما قد يفتح[(٢)] مع غيرها أحرى.

والمفتوحة والمكسورة سيان في إتباع الياء لها في التحريك بالفتح.

ألا ترى أنَّهم قد غيروا للهمزة المكسورة الحرف الذى قبلها، فقالوا: الضئين، وصَأى صئيًا، ورجل جئز، وشهد، ولم يفعلوا ذلك في رءوف، فكذلك لم تفتح الياء [قبل][(٣)] الهمزة المضمومة في نحو: ﴿عَذَابِى أُصِيبُ﴾، كما فتحت قبل المفتوحة والمكسورة في نحو: ﴿سَبِيلِىَ أَدعُو﴾ [يوسف: ١٠٨] و ﴿إِخوَتِىَ إِنَّ رَبِّى﴾ [يوسف: ١٠٠]؟

فإن قلت: إن ما ذكرته من التغيير للهمزة المفتوحة والمكسورة إنَّما جاء في المتصل، نحو: يقرأ، ويبرأ، والضئين، والضئِى، وجئز، وما فعله أبو عمرٍو من فتح الياء مع المفتوحة والمكسورة منفصل.

قيل: يشبِّه المنفصلَ بالمتصل هنا؛ كما شبهه به في: ﴿يا صالحُ يْتِنَا﴾ [الأعراف: ٧] لِما فعلَته العرب من تشبيه المنفصل بالمتصل في مواضع كثيرة، قد ذكرنا منها أشياء في هذا الكتاب.

ومن قال: إنَّه إنَّما فتح الياء مع الهمزة لتتبين الياء معها؛ لأنَّها خفية، كما بينوا النونَ مع حروف الحلق، وأخفَوْها مع غيرها؛ فإنَّا لا نرى أنَّ أبا عمرو اعتبر هذا الذى سلكه هذا القائل، ولو كان كذلك، لحرَّك الياء مع الهمزة إذا كانت مضمومة؛ لأنَّ النون تُبَيَّن مع الهمزة، مضمومة كانت أو مكسورة أو مفتوحة، ومع ذلك فإنَّ النون تُبَيَّن مع سائر حروف الحلق، ولسنا نعلم أبا عمرو يفتح الياء مع سائر حروف الحلق[(٤)].

---

(١) في أ: فتحوا الهاء.
(٢) في أ: فتح.
(٣) سقط في ب.
(٤) ثبت ههنا في ب: يتلوه - إن شاء الله، وبه القوة - في الجزء الثاني: «فإن قلت: فإن الهمزة قد تفتح لها ما قبلها وإن كانت مضمومة».
والحمد لله رب العالمين؛ كما هو أهله ومستحقه، وصلى الله على محمد النبى وآله وسلم تسليمًا.

فإن قلت: فإن الهمزة قد يُفْتَحُ(١) لها ما قبلها وإن كانت مضمومة نحو: يقرأ فى موضع الرفع؛ فهلا فتح الياء فى ﴿عَذَابِيَ أُصِيبُ﴾ [الأعراف:١٥٦] كما فتح قبل المفتوحة والمكسورة فى نحو: ﴿سَبِيلِيَ أَدْعُو﴾ [يوسف:١٠٨]، و: ﴿إِخْوَتِيَ إِنَّ رَبِّى﴾ [يوسف: ١٠٠].

فأقول(٢): إن هذه الضمة إن كانت للإعراب، لم تكن فى حكم الضمة عندهم.

ألا ترى أنهم قد قالوا: نَمِرٌ، وكَتِفٌ، ونحو ذلك فى الرفع، ورفضوا الضمة بعد الكسرة فى كلامهم، فلم يجئ فيه فِعْلٌ، فإذا كان كذلك، لم يلزمه أن يفتح الياء قبل الهمزة المضمومة لما ذكرت؛ لأنها عندهم لما لم تثبت، لم تكن فى حكم الضم(٣).

وأما ما رآه(٤) من ذلك غير مستخف؛ فأسكن الياء فيه، فهو حسن؛ وذلك أن هذه الياء إذا لم تحرك إذا كانت مع ما يستخف؛ فلأن(٥) تكره(٦) حركتها مع ما لا يستخف أجدر، وقد كرهوا الحركة فيما تتوالى فيه الحركات، وإن كانت للإعراب، فزعم أبو الحسن: أن بعضهم قال: ﴿رُسُلْهُمْ﴾ [إبراهيم: ١٠].

ونحو هذا ما أنشده سيبويه من قوله: [من الرجز]

إِذَا اعْوَجَجْنَ قُلْتُ صَاحِبْ قَوِّمِ(٧)

ونحوه قول جرير: [من البسيط]

سِيرُوا بَنِى العَمِّ فَالأَهْوَازُ مَنْزِلُكُمْ ... ونَهْرُ تِيرى ولا تَعْرِفْكُمُ العَرَبُ(٨)

فأما حد المستخف والمستثقل: فإن جعل ما زاد على الثلاثة غير مستخف، كان مذهبًا.

---

(١) فى ب: تفتح.
(٢) فى أ: فالقول.
(٣) فى أ: الضمة.
(٤) فى ب: رواه.
(٥) فى أ: فأن.
(٦) فى ب: يكره.
(٧) الرجز لأبى نخيلة فى شرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٩٨)، وشرح شواهد الشافية ص(٢٢٥)، وبلا نسبة فى الكتاب (٤/ ٢٠٣)، ولسان العرب (عوم).
(٨) البيت فى ديوانه ص(٤٤١)، والأغانى (٣/ ٢٥٣)، وجمهرة اللغة ص(٩٦٢)، وخزانة الأدب (٤/ ٤٨٤)، والخصائص (١/ ٧٤)، وسمط اللآلى ص(٥٢٧)، ولسان العرب (شتت، عبد)، ومعجم البلدان (نهر تيرى)، والمعرب ص(٣٨)، وبلا نسبة فى الخصائص (٢/ ٣١٧).

وإن جعل المستثقل ما توالى فيه أربع حركات كان مذهبًا؛ لأنك قد علمت استثقالهم له برفضهم إياه فى الشعر، إلا فى موضع الزحاف، وإذا لم يستخف الأربعة فالخمسة أجدر بألا تستخف.

[بسم الله][١]

كلهم قرأ: ﴿أَنۢبِئۡهُم﴾ [٣٣] بالهمز[٢].

وكذلك روى بعض رواة المكيين عن ابن كثير ﴿أَنْبِئْهِمْ﴾ بكسر الهاء والهمز[٣].

قال أحمد: وهذا خطأ لا يجوز.

قال أبو على: النبأ: الخبر، ﴿عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلۡعَظِيمِ﴾ [النبأ: ٢] أى: الخبر.

وقالوا منه: نَبَّأْتُهُ وَأَنْبَأْتُهُ. ﴿وَنَبِّئۡهُمۡ عَن ضَيۡفِ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ [الحجر: ٥١] أى: أخبرهم عن ضيفه.

وضَمَّ الهاء، إلا ما روى[٤] عن ابن عامر ﴿أَنْبِئْهِمْ﴾ بكسر الهاء مع الهمز، و ﴿يُنَبَّؤُاْ ٱلۡإِنسَٰنُ يَوۡمَئِذِۭ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ﴾ [القيامة: ١٣] أى يخبر به، فهذا كقوله -تعالى-: ﴿يَوۡمَ تَشۡهَدُ عَلَيۡهِمۡ أَلۡسِنَتُهُمۡ وَأَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [النور: ٢٤].

وقال الله - تعالى -: ﴿وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمۡ لِمَ شَهِدتُّمۡ عَلَيۡنَاۖ قَالُوٓاْ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَنطَقَ كُلَّ شَيۡءٖ﴾ [فصلت: ٢١]، و: ﴿هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيۡكُم بِٱلۡحَقِّۚ﴾ [الجاثية: ٢٩].

ومن ثم قرأ من قرأ: ﴿هُنَالِكَ تَتْلُو كُلُّ نَفْسٍ ما أَسْلَفَتْ﴾ [يونس: ٣٠] بالتاء، [فهذه][٥] الآى فى معنى إخبار الإنسان بأعماله، وتوقيفه عليها، و: ﴿أَنۢبِـُٔونِي بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١]: أخبرونى بها، و: ﴿يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡۖ﴾ [البقرة: ٣٣]: أخبرهم، فلما كان النبأ مثل الخبر، كان «أنبأته عن كذا»، بمنزلة: أخبرته عنه، و«نبأته عنه»، مثل: خبرته [عنه][٦]، و«نبأته به»، مثل: خبرته به.

وهذا مما يصحح ما ذهب إليه سيبويه من أن معنى «نبئت زيدًا»: نُبِّئت عن زيد،

---

(١) سقط فى أ.

(٢) زاد فى أ: قال.

(٣) ينظر: الدر المصون (١/ ١٨٤)، المحرر الوجيز (١/ ١٢٢)، والبحر المحيط (١/ ٢٩٨)، والمحتسب (١/ ٦٦).

(٤) فى ب: رواه.

(٥) سقط فى أ.

(٦) سقط فى ب.

فحذف حرف الجر؛ لأن «نبأت» قد ثبت أن أصله «خبرت» بالآى التى تلوناها[١]، فلما حذف [حرف الجر][٢] وصل الفعل إلى المفعول الثانى؛ فـ«نبأت» يتعدى إلى مفعولين: أحدهما يصل إليه بحرف جر، كما أن «أخبرته عن زيد» كذلك.

فأما المتعدى إلى ثلاثة مفعولين، نحو: «نبأت زيدًا عمرًا أبا فلان»، فهو هذا فى الأصل، إلا أنه حمل على المعنى، فعدى إلى ثلاثة مفعولين، وذلك أن الإنباء الذى هو إخبارٌ: إعلامٌ؛ فلما كان إياه فى المعنى، عدى إلى ثلاثة مفعولين، كما عدى الإعلام [إليهم][٣]، ودخول هذا المعنى فيه، وحصول مشابهته للإعلام، لم[٤] يخرجه عن الأصل الذى هو له من الإخبار، وعن أن يتعدى إلى مفعولين: أحدهما يتعدى[٥] إليه بالباء، أو بـ «عن»، نحو: ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ﴾ ونحو قوله: ﴿فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِۦ﴾ [التحريم:٣] كما أن دخول معنى أخبرنى فى «أرأيت» لم يخرجه عن أن يتعدى إلى مفعولين، كما كان يتعدى إليهما إذا لم يدخله معنى أخبرنى به، إلا أنه امتنع من أجل ذلك أن يرفع المفعول به بعده على الحمل على المعنى؛ من أجل دخوله فى حيز الاستفهام؛ فلم يجز: «أَرَأَيْتَك زيدٌ أبو من هو؟» كما جاز: «علمت زيد أبو من هو؟»، «ورأيت زيدٌ أبو من هو؟» حيث كان المعنى: علمت أبو من زيد؛ فكذلك دخول معنى الإعلام فى الإنباء، والتنبىء لم يخرجهما عن أصلهما وتعديهما إلى مفعولين:

أحدهما: يصل إليه الفعل بحرف الجر، ثم يتسع فيحذف [الحرف][٦]، ويصل الفعل إلى الثانى.

فأما من قال: إن الأصل فى نبئت على خلاف ما ذكرنا، فإنه لم يأت على ما ادعاه بحجة ولا شبهة.

فأما قوله: ﴿نَبِّئْ عِبَادِىٓ أَنِّىٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الحجر:٤٩] فيحتمل ضربين:

---

(١) فى أ: تلوتها.
(٢) فى أ: الحرف.
(٣) سقط فى أ.
(٤) فى أ: لمن.
(٥) فى أ: تعدى.
(٦) سقط فى أ.

أحدهما: أن يكون ﴿نَبِّئْ﴾ بمنزلة أعلم، ويكون [قوله][1]: ﴿أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ قد سد مسد المفعولين، كما أنه فى قولك: «علمت أن زيدًا منطلق»، قد سد مسدهما؛ فتكون ﴿نَبِّئْ﴾ هذه المتعدية إلى ثلاثة مفعولين.

ويجوز أن يكون ﴿نَبِّئْ﴾ بمنزلة: «خَبِّرْ عبادى بأنى»، فحذف الحرف، فـ«أن» فى قول الخليل على هذا: فى موضع جر، وعلى قول غيره: فى موضع نصب.

فأما قوله: ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ﴾ [آل عمران: ١٥]:

فإن جعلت اللام متعلقة بـ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾؛ جاز الجر فى «جنات» على البدل من «خير».

وإن جعلته صفة لـ«خير»؛ لأنه نكرة، جاز الجر فى «جنات» أيضًا.

وإن جعلتها متعلقة بمحذوف، لم يجز الجر فى «جنات»، وصار مرتفعًا بالابتداء أو بالظرف، ولم يجز غير ذلك؛ لأن اللام - حينئذ - لا بد لها من شىء يكون خبرًا عنه.

فأما قوله: ﴿قَدْ نَبَّأَنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾ [التوبة: ٩٤] فلا يجوز أن تكون ﴿مِنْ﴾ فيه زيادة على ما يتأوله أبو الحسن من زيادة ﴿مِنْ﴾ فى الجواب؛ لأنه يحتاج إلى مفعول ثالث.

ألا ترى أنه لا خلاف فى أنه إذا تعدى إلى الثانى، وجب تعديه إلى المفعول الثالث، وإن قَدَّرتَ تَعدِيته[2] إلى مفعول محذوف، كما تؤول قوله: ﴿يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنبِتُ الْأَرْضُ مِن بَقْلِهَا﴾ [البقرة: ٦١] - لزم تعديته إلى آخر، فإن جعلت ﴿مِنْ﴾ زائدة[3]، أمكن أن تضمر مفعولا ثالثا، كأنه: نبأنا الله أخباركم مشروحة.

ويجوز أن تجعل ﴿مِنْ﴾ ظرفًا غير مستقر، وتضمر المفعول الثانى، والثالث كأنه: نبأنا الله من أخباركم ما كنتم تسرونه تنبيئًا، كما أضمرت فى قوله -عز وجل-: ﴿أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمُ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٢٢].

أما قوله -عز وجل-: ﴿وَيَسْتَنبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ﴾ [يونس: ٥٣] فيكون «يستنبئونك»: يستخبرونك، فيقولون: «أحقٌّ هو»؟ ويكون: «يستنبئونك»: يستعلمونك،

---

(١) سقط فى ب.
(٢) فى أ: تعديه.
(٣) فى ب: زيادة.

والاستفهام قد سد مسد المفعولين.

ومما يتجه على معنى الإخبار دون الإعلام قوله -عز وجل-: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هَلۡ نَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ رَجُلٖ يُنَبِّئُكُمۡ إِذَا مُزِّقۡتُمۡ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ [سبأ:٧] فالمعنى: يخبركم، فيقول لكم: إذا مزقتم، وليس على الإعلام؛ ألا ترى أنهم قالوا: ﴿أَفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةُۢ﴾ [سبأ:٨].

[قال أبو علي][١]: فأما قوله -عز وجل-: ﴿أنبئهم﴾ [٣٣] فحجة من قرأ بضم الهاء ظاهرة؛ وذلك أن أصل هذا الضمير أن تكون الهاء مضمومة فيه.

ألا ترى أنك تقول: ضربهُم وأَنبأهُم، وهذا لهُم، وإنما تكسر الهاء إذا وليتها كسرة أو ياء، نحو: بهِم وعليهِم، وهذا -أيضًا- يضمه قوم؛ فلا يجانسون بكسرتها الكسرة التى قبلها، ولا الياء، ولكن يضمونها على الأصل، نحو: بهُم، وبِهُو، وبدارِهُو، وعليهُمْ، وقد تقدم ذكر ذلك فى أول الكتاب.

فأما وجه قراءة من قرأ: ﴿أَنبِئِهِمْ﴾ بكسر[٢] الهاء، والذى قبلها همزة مخففةٌ، فإن لكسر[٣] الهاء وجهين من القياس على ما سمع منهم:

أحدهما: أنه أتبع كسرة[٤] الهاء الكسرة التى قبلها، والحركة للإتباع قد جاء مع حجز السكون وفصله بين المتحركين.

ألا ترى أن أبا عثمان قد حكى عن عيسى عن ابن أبى إسحاق: هذا المُرْءُ، ورأيت المَرْءَ، و[مررت][٥] بالمِرْءِ، فأتبعوا مع هذا الفصل، كما أتبعوا فى اللغة الأخرى: هذا امْرُؤٌ، ورأيت امْرَأً، وبامْرِئٍ، وكذلك: أخوك، وأخاك، وأخيك؛ فكذلك يكون قوله: ﴿أنبِئهِمْ﴾، أتبعت كسرة الهاء الكسرة التى على الباء.

ومما يثبت ذلك: أن أبا زيد قال: قال رجل من بكر بن وائل: أخذت هذا مِنْهِ يا فتى، ومِنْهِمَا، ومنهِمِى، بكسر[٦] الاسم المضمر فى الإدراج والوقف.

---

(١) سقط فى ب.
(٢) فى ب: فكسر.
(٣) فى ب: لكسره.
(٤) فى ب: كسر.
(٥) سقط فى أ.
(٦) فى أ: منهم فكسر.

قال: وحكى[١] عنه، وقال: لم أعْرِفِهِ، ولم أضْرِبِهِ، بكسر كل هذا.

قال أبو زيد: وقال: لم أضربِهِما، بكسر[٢] الهاء مع الباء.

ففيما حكاه أبو زيد: ما يعلم منه أن الإتباع مع حجز الساكن بين الحركتين، مثله إذا توالت الحركتان فلم يحجز بينهما شيء.

ألا ترى أنه قال: مِنِهِ، ومِنِهِمَا، ومِنِهِمِى، فأتبع الكسر الكسر مع حجز السكون[٣] بينهما، كما أتبع فى: لم أضرِبِهِ، ولم أضرِبِهِما، ولم أعرِفِهِ، وإن لم يحجز بينهما شيء.

فكذلك قوله -تعالى-: ﴿أَنبِئْهِمْ﴾ أتبع الكسرة فى الهاء الكسرة التى قبلها.

والوجه [الآخر][٤]: أنه لم يعتد بالحاجز الذى بين الكسرة والهاء لسكونها، فكأن الكسرة وليت الهاء، والكسرة إذا وليت[٥] الهاء كسرت نحو: به، ويكون تركهم الاعتداد فى ﴿أَنبِئْهِمْ﴾ بالسكون كتركهم الاعتداد به فى قولهم: هو ابن عمى دِنْيَا، وَقِنْيَةٌ[٦].

ألا ترى أنه من الدنو، وقالوا: قِنْوَةٌ؛ فكما قلبت الواو ياء فى عارية ومحنية؛ لانكسار ما قبلهما، كذلك قلبوها مع حجز الساكن فى دِنْيَا؛ فإذا رأيتهم لم يعتدوا

---

(١) فى ب: وقال.
(٢) فى أ: فكسر.
(٣) فى أ: الساكن.
(٤) سقط فى أ.
(٥) فى أ: وليتها.
(٦) «هو ابن عمى دنيا» - قال فى اللسان: وقالوا: هو ابن عمى دِنْيَةً، ودِنْيًا: منون، ودِنْيَا: غير منون، ودُنْيَا. مقصورٌ؛ إذا كان ابن عمه لَحًّا. قال اللحيانى: وتقال هذه الحروف -أيضًا- فى ابن الخال والخالة، وتقال فى ابن العمة -أيضًا- قال: وقال أبو صفوان: هو ابن أخيه وأخته دِنْيَا، مثل: ما قيل فى ابن العم وابن الخال، وإنما انقلبت الواو فى «دِنْيَةً» و«دِنْيَا» ياء، لمجاورة الكسرة وضعف الحاجز، ونظيره: فِتْيَةٌ وعِلْيَةٌ، وكأن أصل ذلك كله: دُنْيا، أى: رحما أدنى إلى من غيرها. وإنما قلبوا؛ ليدل ذلك على أنه ياء تأنيث«الأدنى»، و«دِنْيَا» داخلة عليها. قال الجوهرى: هو ابن عم دِنْيٍ ودُنْيا ودِنْيا ودِنْيَةٍ. التهذيب: قال أبو بكر: هو ابن عم دِنْيٍ ودِنْيَةٍ ودِنْيا ودُنْيا. وإذا قلت: دُنْيا-إذا ضممت الدال-لم يجز الإجراء. وإذا كسرت الدال جاز الإجراء وترك الإجراء. فإذا أضفت«العم» إلى معرفة لم يجز الخفض فى «دِنْيٍ»، كقولك: ابن عَمك دِنْىٌ ودِنْية، و: ابن عمك دِنْيَا، لأن «دِنْيَا» نكرة ولا يكون نعتًا لمعرفة. ابن الأعرابى: والدُّنا ما قرب من خير أو شر.
ينظر: اللسان (دنا).

بالحاجز إذا كان ساكنًا؛ كذلك يجوز ألا يعتد به حاجزا في قراءة ابن عامر، وما روى عن ابن كثير.

ولو ترك تاركُ الهمز في: ﴿أنبئْهِمْ﴾؛ فقال: ﴿أَنْبِيهِمْ﴾ لكان لكسر الهاء وجهان:

أحدهما: أنه لما خفف الهمزة لسكونها [وانكسار ما](١) قبلها فقلبها ياء كذيب ومِيْرَةٍ، أشبهت الياء التي هي غير منقلبة عن الهمزة؛ فكسر الهاء بعدها، كما تكسر «هم» بعد: ﴿ترميهِم﴾ و ﴿يهديهِم﴾.

ويقوى ذلك: أن منهم من أدغم الواو الساكنة المنقلبة عن الهمزة في الياء، كما تدغم الواو التي ليست منقلبة، وذلك في قولهم: رُيًّا، ورُيَّةٌ.

ويقوى ذلك إيقاعهم الألف المنقلبة عن الهمزة ردفًا؛ كإيقاعهم المنقلبة عن الياء أو(٢) الواو.

وذلك [نحو](٣) قوله: [من الطويل]

... ... على رَالِ(٤)

كما تقول: على بال. والوجه ألا تكسر الهاء على هذا المذهب، كما أن الوجه ألا تدغم.

والوجه الآخر: أن تقلب الهمزة إلى الياء قلبًا، وهذا وإن كان سيبويه لا يجيزه إلا في الشعر، فإن أبا زيد يرويه عن قوم من العرب، وإذا اتجهت له هذه الوجوه لم ينبغ أن يُخطَّأ، وإن أمكن أن يقال: إن غيره أبين وجهًا منه وأظهر.

فأما «آدم»: فقال بعض أهل اللغة: إن الآدم من الإبل والظباء: الأبيض، وما سوى ذلك، فالآدم الذي ليس بأبيض على ما يتكلم به الناس فيقولون: «رجل آدم» للذي ليس بأبيض، ورجلٌ أسمر، وهو أصفى من الآدم. قال: ولا تقول العرب للرجل: «أبيض»، من اللون، إنما يقولون: «أحمرُ»، قال: وقال رسول الله ﷺ:

---

(١) في ب: وانكسارها.
(٢) في أ: و.
(٣) سقط في ب.
(٤) جزء من عجز بيت لامرئ القيس، وقبله:

وصم صلاب ما يقين من الوجى كـأن مكـان الـردف منـه ....

ينظر: ديوانه ص(٣٦)، واللسان (رأل ، قطا ، وقى)، والتاج (رأل، قطا، وقى) وبلا نسبة في المخصص (٥٦/٨).

«بُعِثْتُ إِلَى الأَسْوَدِ وَالأَحْمَرِ»(١) وإنما «الأبيض»: البعيد من الدنس، النقى، قال: ويقال: ظبى آدمُ، وظبيةٌ أدماءُ، وبعيرٌ آدمُ، وناقةٌ أدماء للأبيضين.

قال أبو الحسن: ﴿أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡۖ﴾ الهاء مضمومة إذا همزت، وبها نقرأ؛ لأن الهاء لا يكسرها إلا ياءٌ، أو كسرةٌ، ومن العرب من يهمز ويكسر، وهى قراءة، وهى رديئة فى القياس، فإذا خففت الهمزة فكسر الهاء أمثل شيئًا لشبهها بالياء.

اختلفوا فى قوله -تعالى-: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيۡطَٰنُ عَنۡهَا﴾ [٣٦]:

فقرأ حمزة وحده: ﴿فَأَزَالَهُمَا﴾ بألف خفيفة، وقرأ الباقون: ﴿فأزلَّهما﴾ مشددا بغير ألف.

قال أبو بكر أحمد: وروى أبو عبيد: أن حمزة قرأ: ﴿فَأَزالَهُمَا﴾ بالإمالة، وهذا غلط(٢).

[بسم الله](٣)

حجةُ حمزة فى قراءته ﴿فَأَزَالَهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا﴾: أن قوله: ﴿يَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ وَكُلَا مِنۡهَا﴾ [البقرة:٣٥] تأويله: اثْبُتَا فَثَبَتَا، فأزالهما الشيطان، فقابل الثبات بالزوال، الذى هو خلافه.

ومثل ذلك قوله [-عز وجل-]: ﴿فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡبَحۡرَۖ فَٱنفَلَقَ﴾ [الشعراء:٦٣] تأويله: فضرب فانفلق.

---

(١) أخرجه مسلم (١/ ٣٧٠ - ٣٧١) كتاب المساجد ومواضع الصلاة (٣/ ٥٢١)، وأحمد فى المسند (٣/ ٣٠٤) بلفظ: [. . . وبعثت إلى كل أحمر وأسود . . .] من حديث جابر بن عبدالله، وفى الباب عن أبى موسى الأشعرى، وابن عباس:

* حديث أبى موسى الأشعرى: أخرجه أحمد فى المسند (٤/ ٤١٦)، وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد (٨/ ٢٦١)، وقال: رواه أحمد متصلاً ومرسلاً والطبرانى ورجاله رجال الصحيح.

* حديث ابن عباس: أخرجه أحمد (١/ ٣٠١)، وذكره الهيثمى فى المجمع (٨/ ٢٦١)، وقال: رواه أحمد والبزار والطبرانى بنحوه، ورجال أحمد رجال الصحيح غير يزيد بن أبى زياد وهو حسن الحديث.

(٢) ينظر: السبعة (١٥٣)، والدر المصون (١/ ١٩٢)، وطيبة النشر (٤/ ١٨)، والعنوان (٦٩)، وإعراب القراءات السبع وعللها (١/ ٨١)، وحجة القراءات (٩٤)، وشرح شعلة (٢٦١)، وإتحاف الفضلاء (١/ ٣٨٨).

(٣) سقط فى أ.

ومثله: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦] أى: فحلق، فعليه فدية.

ونسب الفعل إلى الشيطان؛ لأن زوالهما عنها إنما كان بتزيينه ووسوسته، وتسويله، فلما كان ذلك منه سبب زوالهما عنها أسند الفعل إليه.

ومثل هذا قوله - عز وجل- : ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧] فالرمى كان للنبى ﷺ حيث رمى فقال: «شَاهَتِ الوجوهُ»(١) إلا أنه لما كان بقوة الله وإرادته نسب إليه.

ومما يقوى قراءته قوله -تعالى-: ﴿فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٣٦] فقوله: فأخرجهما فى المعنى قريب من: «أزالهما».

ألا ترى أن إخراجه إياهما منها، إزالةٌ منه لهما عما كانا فيه.

فإن قال قائل: ما ننكر أن يكون فاعل «أخرجهما»، لا يكون ضمير الشيطان، ولكن المصدر الذى ذكر فعله كقولهم: من كذب كان شرا له، فالدلالة على أن [فاعل «أخرجهما»](٢) ضمير الشيطان - قوله فى الأخرى: ﴿يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٧].

ففاعل «أخرجهما»: الشيطانُ؛ كما بين ذلك فى هذه [الآية](٣).

ويقوى قراءته -أيضًا- تأويل من تأول أن: ﴿أَزَلَّهما﴾ من «زَلَّ»، الذى هو عثر.

ألا ترى أن ذلك قريب من الإزالة فى المعنى.

فإن قال قائل: فإنه إذا قرأ: ﴿فأزالهما﴾ كان قوله بعد: ﴿فأخرجهما﴾ تكريرًا، فالقراءة الأخرى أرجح؛ لأنها لا تكون على التكرير.

قيل: إن قوله -عز وجل-: ﴿فَأَخْرَجَهُمَا﴾ ليس بتكرير لا فائدة فيه، ألا ترى أنه قد يجوز أن يزيلهما عن مواضعهما، ولا يخرجهما مما كانا فيه من الدعة والرفاهية، وإذا كان كذلك لم يكن تكريرًا غير مفيد، وعلى أن التكرير فى مثل هذا الموضع لتفخيم القصة وتعظيمها بألفاظ مختلفة ليس بمكروه ولا مجتنب، بل هو مستحبٌّ

---

(١) أخرجه مسلم فى صحيحه (٣/ ١٤٠٢) كتاب الجهاد والسير باب فى غزوة حنين (٨١/ ١٧٧٧) من حديث سلمة بن الأكوع، وفى الباب عن أبى عبد الرحمن الفهرى: أخرجه الدارمى فى سننه (٢/ ٢١٩ - ٢٢٠) فى كتاب السير، باب قول النبى ﷺ: «شاهت الوجوه».

(٢) فى ب: فاعله.

(٣) سقط فى ب.

مستعمل، كقول القائل: أزلت نعمته، وأخرجته من ملكه، وغلظت عقوبته. وقالوا: زال عن موضعه، وأزلته، وفى التنزيل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَاۚ﴾ [فاطر: ٤١]، ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ [إبراهيم: ٤٦].

وقال الهذلى: [من الكامل]

فَأَزَالَ خَالِصَهَا بِأَبْيَضَ نَاصِحٍ مِنْ مَاءِ أَلْهَابٍ بِهِنَّ التَّأْلَبُ[١]

فهذا على ضربين:

أحدهما: أن يريد: أزال خلوص خالصها بماء أبيض شاب هذه العسل به، فحذف المضاف.

أو يكون: وضع «خالصها» موضع «خلوصها»، كقولهم: العاقبة والعافية، وقوله: [من الطويل]

... ... ولا خارِجًا مِنْ فِىَّ زُورُ كلامِ[٢]

فى قول من جعل: «لا أشتم» جوابًا للقسم. والخالص من الماء: الأبيض الصافى، فاستعاره للعسل؛ لأنهم يصفونها بالبياض فى نحو: [من الطويل]

وَمَا ضَرَبٌ بَيْضَاءُ يَأْوِى مَلِيكُهَا[٣] ....

---

(١) البيت لساعدة بن جؤية الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص(١١١٢)، واللسان (نصح، فرط)، وتهذيب اللغة (٤/ ٢٥٠)، والتاج (نصح، فرط)، ونسب خطأ إلى أبى كبير الهذلى فى التاج (لهب). ويروى: «مفرطها» بدلًا من «خالصها».

(٢) عجز بيت للفرزدق، وصدره:

على حلفةٍ لا أشتم الدهر مسلمًا ....

والبيت فى ديوانه (٢/ ٢١٢)، وأمالى المرتضى (١/ ٦٣ - ٦٤)، وتذكرة النحاة ص(٨٥)، وخزانة الأدب (١/ ٢٢٣، ٤/ ٤٦٣، ٤٦٥)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٧٠)، وشرح المفصل (٢/ ٥٩، ٦/ ٥٠)، والكتاب (١/ ٣٤٦)، واللسان (خرج)، والمحتسب (١/ ٥٧)، والمقتضب (٤/ ٣١٣)، وبلا نسبة فى شرح شافية ابن الحاجب (١/ ١٧٧)، ومغنى اللبيب (٢/ ٤٠٥)، والمقتضب (٣/ ٢٦٩).

والشاهد فيه قوله: «ولا خارجًا»، حيث نصب «خارجًا»؛ لوقوعه موقع المصدر النائب عن فعله، أى: لا يخرج زور كلام خروجًا.

(٣) صدر بيت لأبى ذؤيب الهذلى، وعجزه:

.... إلى طنف أعيا براقٍ ونازل

والبيت فى شرح أشعار الهذليين ص(١٤٢)، ولسان العرب (ضرب، طنف، ملك، =

وأنشد السكرى للعجاج: [من الرجز]

مِنْ خَالِصِ المَاءِ وَمَا قد طَحْلَبَا[(١)]

حجة من قرأ: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [٣٦] أن «أزلّهما» يحتمل تأويلين:

أحدهما: كسبهما الزلة.

والآخر: أن يكون «أزل» من «زل» الذى يراد به: عثر.

فالدلالة[(٢)] على الوجه الأول ما جاء فى التنزيل من تزيينه لهما تناول ما حظر عليهما جنسه بقوله: ﴿مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ...﴾ [الأعراف: ٢٠] إلى قوله: ﴿لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ وقوله -عز وجل-: ﴿فَوَسْوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ لِيُبْدِىَ لَهُمَا مَا وُۥرِىَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَٰتِهِمَا﴾ [الأعراف: ٢٠].

وقد نسب كسب الإنسان الزلة إلى الشيطان فى قوله -عز وجل-: ﴿إِنَّمَا ٱسْتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا۟﴾ [آل عمران: ١٥٥]، واستزل وأزل كقولهم: استجاب وأجاب، واستخلف لأهله وأخلف؛ فكما أن «استزلهم» من «الزلة»، والمعنى فيه كسبهم الشيطان الزلة - كذلك قوله- تعالى -: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ﴾.

والوجه الآخر: أن يكون: ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ من: زل عن المكان؛ إذا عثر فلم يثبت عليه؛ ويدل على هذا قوله -تعالى-: ﴿فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٣٦] فكما[(٣)] أن خروجه عن الموضع الذى هو فيه انتقالٌ منه[(٤)] إلى غيره، كذلك: عثاره فيه وزليله[(٥)].

فأما قوله -تعالى-: ﴿فَإِن زَلَلْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ فَٱعْلَمُوٓا۟﴾

= عيا)، والتنبيه والإيضاح (١/١٠٧)، وتهذيب اللغة (١٢/ ٢٠، ١٣/ ٣٦٣)، وتاج العروس (ضرب، طنف، ملك)، وأساس البلاغة (طنف)، وبلا نسبة فى المخصص (٥/ ١٤).

(١) ينظر: ملحق ديوانه (٢/ ٢٦٨)، واللسان (خلص).

(٢) فى أ : الدلالة.

(٣) فى أ: كما.

(٤) فى أ: عنه.

(٥) فى أ: «وزلته». وزلته وزليله كلاهما صواب؛ لأن مصدر «زل» يأتى «زلّا»، و «زليلًا»، و «مزلة».

ينظر: اللسان (زلل).

[البقرة: ٢٠٩] فيحتمل وجهين:

أحدهما: «زللتم» من «الزلة»، كأن المعنى: فإن صرتم ذوى زلة.

ويجوز أن يراد به: العثار؛ فشبه المعنى بالعين؛ فاستعمل الذى هو العثار، والمراد به: الخطأ وخلاف الصواب.

ومن هذا الباب قول ابن مقبل: [من البسيط]

يَكَادُ يَنْشَقُّ عَنْهُ سَلْخُ كَاهِلِهِ زَلَّ العِثَارِ وثَبْتُ الوَعْثِ والغَدَرِ(١)

السَّلْخُ: مصدر سلخته سلخًا، إلا أنه أريد به فى هذا المكان: المسلوخ. ألا ترى أن المنشق إنما يكون الإهاب دون الحدث.

وقوله: «زل العثار»، أى: زل عند العثار، يريد: أنه لفطنته يزل عن الموضع الذى يعثر فيه فلا يعثر، ويكون المصدر فى هذا الموضع يراد به المفعول كأنه: المكان المعثور فيه.

ومثل ذلك قوله: [من الوافر]

عَلَى حَتِّ البُرَايَةِ ....(٢)

أى: عند البراية.

وقول النابغة: [من الكامل]

... ... رَابِى المَجَسَّةِ ...(٣)

أى: عند المَجَسَّةِ.

(١) ينظر: ديوانه ص(١٠١).

(٢) جزء من صدر بيت للأعلم الهذلى، وبعده:

.... زمخرى السَّـ ـواعِدَ ظل فى شرى طوال

والبيت فى شرح أشعار الهذليين ص(٣٢٠)، ولسان العرب (حتت ، سعد، زمخر)، والتنبيه والإيضاح (١/ ١٦١)، ومقاييس اللغة (١/ ٢٣٣ ، ٢/ ٢٨)، وتاج العروس (سعد، زمخر، برى، شرا)وللهذلى فى جمهرة اللغة ص(١١٤٥ ١٢٠٩)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (٢/ ٧٣ ، ٧/ ٣٨ ، ٦٦٩)، وجمهرة اللغة ص(٧٧).

(٣) جزء من عجز بيت، وتمامه:

وإذا طعنت طعنت فى مستهدفٍ .... بالعبير مقرمد

والبيت فى ديوانه ص(٩٧)، ولسان العرب (قرمد)، ومقاييس اللغة (٢/ ٧٦ ، ٦/ ٤)، وتهذيب اللغة (٦/ ٢١٢ ، ٩/ ٤١٠)، وتاج العروس (قرمد ، حزر، حصف، هدف)، وبلا نسبة فى لسان العرب (هدف)، والمخصص (١١/ ٢١٢).

ومثله: [من الكامل]

... ... بَضَّةُ المُتَجَرِّدِ(١)

أى: عند المتجرّد، أى: التجريدُ.

ومثله للبيد: [من الرمل]

... ... صَائِبُ الجِذْمَةِ ....(٢)

أى: صائبٌ عند الجِذْمة، يقول: هو قاصد عند القطع، ومثله قول أوس: كُشُف اللِّقَاء، أى: عنده.

فأما قوله: «زل»، فإنه صفة، ككهل، وغَيْل(٣)، وفَسْل(٤)؛ مما يدلك على ذلك مقابلته بثبت الذى هو خلافه.

والغدر فيما فسر عن أبى عمرو -فى أكثر ظنى-: مكانٌ متعاد.

والوعث: السهل الذى تسوخ فيه أخفاف الإبل، والمعنى فى: «ثبت الوعث»،

---

(١) جزء من عجز بيت للنابغة، وتمامه:

مخطوطة المتنين غير مفاضة ريا الروادف بضة المتجرد

ينظر: تهذيب اللغة (بضض)، وأساس البلاغة (بضض، حطط)، والعين (٣/ ١٩)، وتاج العروس (حطط)، ولسان العرب (حطط).

وهو - أيضًا - جزء من عجز بيت لطرفة، تمامه:

رحيب قطاب الجيب منها رفيقة بجس الندامى بضة المتجرد

ينظر: ديوان طرفة ص(٣٠)، وخزانة الأدب (٤/ ٣٠٣، ٨/ ٢٢٨)، والمحتسب (١/ ١٨٣)، وهو بلا نسبة فى شرح التصريح (٢/ ٨٣).

(٢) جزء من عجز بيت، وتمام البيت:

يغرق الثعلب فى سرته .... من غير فشل

ينظر: ديوانه ص(١٨٨)، واللسان (غرق، جذم)، وتهذيب اللغة (١٦/ ١٣٥)، وجمهرة اللغة ص(١٣٣٠)، وديوان الأدب (١/ ٢٠٠)، وكتاب العين (٢/ ٣٤٠)، والتاج (غرق)، وبلا نسبة فى اللسان (خذم)، والتاج (خذم).

(٣) الغيل: اللبن الذى ترضعه المرأة ولدها وهى حامل، والماء الجارى على وجه الأرض. والغيل من الغلمان: العظيم السمين. والغيل من الأرض: الذى تراه قريبًا وهو بعيد. والغيل: الشجر الكثير الملتف. والجمع: أغيال وغيول.

ينظر: المعجم الوسيط (غيل).

(٤) الفسل: قضبان الكرم تقلع للغرس. والفسل من كل شيء: الرذل الردىء. والجمع: أَفْسُلٌ وفُسُولٌ. ويقال: رجل فسل: لا مروءة له. ودرهم فسل: زائف.

ينظر: المعجم الوسيط (فسل).

أى: ثبتٌ عند الوعث؛ كما كان فى المعنى فى: «زل العثار»، أى: زل عند العثار، وإذا كان «الغدر» هذا الذى فسر.

فما أنشده أبو زيد: [من الرجز]

يَخْبِطْنَ بِالأَيْدِى مَكَانًا ذَا غَدَرْ(١)

تقديره: مكانًا غدرا.

وتأويل إدخال قوله: «ذا» فيه أنه يوصف بهذا؛ كأنه قال: مكانًا صاحب هذا الوصف.

ومن هذا الباب قولهم: «مَنْ أُزِلَّتْ إليه نعمةٌ فليشكرها» كأنه زلت النعمة إليه، أى: تعدت، «وأَزْلَلْتُها أنا إليه»، عديتها، كما أن قوله: [من الرجز]

قَـامَ إِلَى مَـنْـزَعَـةٍ زَلْخٍ فَـزَلّ(٢)

معناه: تعدَّى من مكانه إلى مكان آخر.

وكذلك قوله: [من الطويل]

وَإِنِّـى وَإِنْ صَـدَّتْ لَمُـثْـنٍ وَقَـائِلٌ عَلَيْـهَا بِمَـا كَـانَـتْ إِلَيْنَـا أَزَلَّتِ(٣)

تقديره: أزلَّتْهُ؛ ليعود الضمير إلى الموصول.

وأما «الشيطان» فهو: «فيعال»، من: شطن، مثل: البيطار، والغيداق(٤)، وليس بـ«فعلان» من قوله: [من البسيط]

.... وَقَدْ يَشِيطُ عَلَى أَرْمَاحِنَا البَطَلُ(٥)

---

(١) الرجز بلا نسبة فى اللسان (فلطس)، وجمهرة اللغة ص١٢٦٨، والمخصص (٢/ ٣٣)، والتاج (فلطس)، وتهذيب اللغة (١٣/ ١٤٧).

(٢) الرجز بلا نسبة فى اللسان (زلج ، زلخ، نزع)، والتاج (زلخ)، وأساس البلاغة (زلخ ، نزع). ويروى (مرتبة زلج) بدل (منزعة زلخ).

(٣) البيت لكثير عزة فى ديوانه ص(١٠١)، واللسان (زلل)، وتهذيب اللغة (١٣/ ١٦٥)، وأمالى القالى (٢/ ١٠٩)، وتزيين الأسواق (١/ ١٢٤)، والتاج (زلل)، ويروى: (وصادق) بدل «وقائل».

(٤) الغَيْداق من الغلمان: الرَّخص الناعم، ومن الرجال: الكريم الجواد، ومن الخيل: الطويل الواسع الجرى، ومن العيش: الواسع المخصب.
ينظر: المعجم الوسيط (غدق).

(٥) عجز بيت، وصدره:
قد نخضب العير من مكنون قائله ....

ألا ترى أن سيبويه حكى: «شَيْطَنْتُهُ فَتَشَيْطَنَ»، فلو كان من «يشيط» لكان «شَيْطَنْتُهُ» «فَعْلَنْتُهُ»، وفي أنا لا نعلم هذا الوزن [جاء](١) في كلامهم ما يدلك أنه: «فَيْعَلْتُهُ»، مثل: بَيْطَرْتُهُ، ومثل: هَيْنَمَ، وفي قول - أمية - أيضًا دلالة عليه.

وهو قوله: [من الخفيف]

أَيُّمَا شَاطِنٍ عَصَاهُ عَكَاهُ ثُمَّ يُلْقَى فِي السِّجْنِ وَالأَكْبَالِ(٢)

فكما أن: شاطن فاعل، والنون لامٌ، كذلك «شيطان» «فيعالٌ».

ولا يكون «فعلان» من «يشيط».

فإن قلت: فقد أنشد الكسائي -أو غيره -: [من الطويل]

وَقَدْ مَنَّتِ الخَذْوَاءُ مَنًّا عَلَيْهِم وَشَيْطَانُ إِذْ يَدْعُوهُمُ وَيُثَوِّبُ(٣)

ففي ترك صرف «شيطان» دلالة على أنه مثل: سعدان، وحمدان.

قيل: لا دلالة في ترك صرف «شيطان» على ما ذكرت.

ألا ترى أنه يجوز أن يكون: قبيلة، ويجوز أن يكون: اسم مؤنث؛ فلا يلزم صرفها لذلك، لا لأن النون زائدة(٤)؟

اختلفوا في قوله -عز وجل -: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ [٣٧]: في رفع الاسم ونصب الكلمات، ونصب الاسم ورفع الكلمات:

فقرأ ابن كثير وحده: ﴿فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِماتٌ﴾ بنصب الاسم ورفع الكلمات(٥).

= والبيت للأعشى في ديوانه ص(١١٣)، وشرح المفصل (٥/ ٦٤)، واللسان (شيط).

(١) سقط في أ.

(٢) البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص(٥١) وجمهرة اللغة ص(٩٤٧)، وكتاب الجيم (٢/ ٢٩٢)، والتاج (عكا)، ويروى: «الغل» بدل « السجن».

(٣) البيت لطفيل الغنوي في ديوانه ص(٤٩)، واللسان (شيط، شطن، خذا)، والتاج (شيط)، والحيوان (١/ ٣٠٠)، وبلا نسبة في التاج (خذا). ويروى «متت» بدل «منت».

(٤) قال سيبويه: «وسألته - يعني: الخليل - عن رجل يسمى: دهقان، فقال: إن سميته من التَّدَهْقُن، فهو مصروف. وكذلك «شيطان» إن أخذته من التَّشَيْطُن، فالنون عندنا في مثل هذا من نفس الحرف إذا كان له فعل يثبت فيه النون. وإن جعلت «دهقان» من «الدَّهق»، و «شيطان» من «شيَّط» لم تصرفه. ينظر: الكتاب (٣/ ٢١٧ ، ٢١٨).

(٥) ينظر: السبعة (١٥٣)، حجة القراءات (٩٤)، وإعراب القراءات (١/ ٨٢)، والعنوان (٦٩)، وشرح الطيبة (٤/ ١٩)، وشرح شعلة (٢٦١)، وينظر إتحاف الفضلاء (١/ ٣٨٨).

وقرأ الباقون: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ برفع الاسم ونصب الكلمات.

قال أبو على: قالوا: «لقى زيد خيرًا» فتعدى الفعل إلى مفعول واحد.

وفى التنزيل: ﴿إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الأنفال: ١٥]، وفيه: ﴿إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَٱثْبُتُواْ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ﴾ [الأنفال: ٤٥]، ﴿لَقَدْ لَقِينَا مِن سَفَرِنَا هَٰذَا نَصَبًا﴾ [الكهف: ٦٢]، فإذا ضَعَّفت العين منه، تعدى إلى مفعولين، فقلت: «لَقَّيت زيدًا خيرًا»؛ فيصير الاسم الذى كان الفاعل المفعول الأول.

قال(١): ﴿وَلَقَّىٰهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا﴾ [الإنسان: ١١] وليس تضعيف العين ههنا، على حد فَرَّحْتُهُ(٢) وأفرحْتُهُ(٣)، وخَرَّجْتُهُ وأَخْرَجْتُهُ؛ ألا ترى أنك إذا قلت: «ألقيت كذا»، فليس بمنقول من لقيته، كـ«أشربته» من «شربته»؛ يدل على أنه ليس بمنقول منه، أنه لو كان كذلك لتعدى إلى مفعولين، كما تعدى «لقيت»، فلما لم يتعد إلى الثانى إلا بحرف الجر، نحو: «ألقيت بعض متاعك [بعضه](٤) على بعض»؛ علمت أنه استئناف بناء على حدة، وليست الهمزة همزة نقل كالتى فى قولك: «ضربت زيدًا»، و: «أضربته إياه»، و«شربت الماء» و«أشربته الماء»، فجعلوا «ألقيته» بمنزلة «طرحته»، فى تعديه إلى مفعول واحد.

فأما مصدر «لقيت»، فقال أبو زيد: لقيته لقيةً واحدةً فى(٥) التلاقى والقتال، ولقيته لقاء ولقيانا ولقاة.

فأما قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا وَرَضُواْ بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [يونس: ٧] أى: بدلا من الآخرة كما قال: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]، ومعنى ﴿مِنَ ٱلْآخِرَةِ﴾ أى: بدلا منها، كما قال: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾ [الزخرف: ٦٠] أى: بدلا منكم.

ومثل هذا قوله: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا ٱلنَّاسُ وَيَأْتِ بِـَٔاخَرِينَ﴾ [النساء: ١٣٣]، وقوله: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِنۢ بَعْدِكُم مَّا يَشَآءُ كَمَآ أَنشَأَكُم مِّن ذُرِّيَّةِ

(١) فى أ: وقال.
(٢) فى ب: فرح.
(٣) زاد فى ب: وخرج.
(٤) سقط فى أ.
(٥) فى أ: من.

﴿قَوْمٍ ءَاخَرِينَ﴾ [الأنعام: ١٣٣].

وقال الراعي: [من الكامل]

أَخَذُوا المَخَاضَ مِنَ الفَصِيلِ غُلُبَّةً ظُلْمًا وَيُكْتَبُ لِلأَمِيرِ أَفِيلَا(١)

وقال آخر: [من الوفر]

كَسَوْنَاهَا مِنَ الرَّيْطِ اليَمَانِي مُلاءً فِي بَنَائِقِهَا فُضُولُ(٢)

أي: بدلا من الرَّيْط.

ويكون قوله: ﴿لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا﴾ [يونس: ٧]، أي: لا يخافون ذلك؛ لأنهم لا يؤمنون بها؛ فلا(٣) يوجلون منها كما يوجل المؤمنون المصدقون بها، المعنيون بقوله: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٥]، وقال: ﴿وَهُم مِّنَ ٱلسَّاعَةِ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٤٩] فيكون الرجاء هنا الخوف.

كما قال: ﴿لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ [نوح: ١٣].

وكما قال: [من الطويل]

إِذَا لَسَعَتْهُ النَّحْلُ لَمْ يَرْجُ لَسْعَهَا ....(٤)

وقد يكون «لا يرجون» الرجاء الذي خلافه اليأس، كما قال: ﴿قَدْ يَئِسُوا۟ مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ كَمَا يَئِسَ ٱلْكُفَّارُ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْقُبُورِ﴾ [الممتحنة: ١٣] أي: من الآخرة، فحذف «من الآخرة»؛ لتقدم ذكرها؛ كما قال: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ [إبراهيم: ٤٨] فحذف المتأخر لدلالة ما تقدم عليه. ويجوز أن تكون: كما يئس الكفار من حشر أصحاب القبور.

ومن ذلك قوله: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا﴾

---

(١) البيت في ديوانه ص(٢٤٢)، وتذكرة النحاة ص(٣١١)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٦٠٧)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٣٦)، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص(٢٧٣)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٨٨)، وشرح المفصل (٦/ ٤٤)، ومغني اللبيب (١/ ٣٢٠).

(٢) البيت بلا نسبة في اللسان (طها). ويروى: «مسوحًا» بدل «ملاء».

(٣) في أ: ولا.

(٤) صدر بيت، وعجزه:

.... وخالفها في بيت نوب عواسل

والبيت لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين ص(١٤٤)، واللسان (نوب، خلف، رجا)، وتهذيب اللغة (١٥/ ٤٩٨)، والتاج (خلف، رجا)، وكتاب العين (٦/ ١٧٧، ٨/ ٣٧٩).

[الفرقان: ٢١].

وقال: ﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٣١]، فالمعنى -والله أعلم-: بالبعث، كما قال: ﴿بَلْ كَانُواْ لَا يَرْجُونَ نُشُورًا﴾ [الفرقان: ٤٠].

ويقوى ذلك [قوله -جل وعز-](١): ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً﴾ [الأنعام: ٣١]، وعلى هذا قوله: ﴿بَلْ هُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ كَٰفِرُونَ﴾ [السجدة: ١٠].

فأما قوله: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ سَلَٰمٌ﴾ [الأحزاب: ٤٤] فالمعنى: يوم يلقون ثوابه، فهم(٢) خلاف من وصف بقوله: ﴿فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾ [مريم: ٥٩].

وقوله: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّكُم مُّلَٰقُوهُ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، أى: ملاقون جزاءه: إن ثوابًا، وإن عقابا.

وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]، أى: ملاقو ثواب ربهم، خلاف من وصف بقوله: ﴿لَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُواْ﴾ [البقرة: ٢٦٤].

وقوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا﴾ [النور: ٣٩] ونحو ذلك مما يدل على إحباط الثواب وأنهم إليه راجعون، أى: يصدقون بالبعث ولا يكذبون به.

كما حكى عن المنكرين له فى نحو: ﴿أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الواقعة: ٤٧]، ونحو قولهم فيه: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام: ٢٥].

والظن ههنا: العلم، وكذلك قول المؤمن: ﴿إِنِّى ظَنَنتُ أَنِّى مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٠] فأما الآية الأولى التى هى قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦] أى: ثوابه - فقد يجوز ألا يكون منهم القطع على ذلك والحتم به؛ بدلالة قول إبراهيم: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢] فأما قوله: ﴿إِنِّى ظَنَنتُ أَنِّى مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٠] فلا يكون إلا على العلم والتيقن؛ لأن صحة الإيمان إنما يكون بالقطع على ذلك والتيقن [به](٣) والشاك فيه لا إيمان له.

ويقال: لقيته ولاقيته، فمن «لاقيت» قوله: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّكُم مُّلَٰقُوهُ﴾ [البقرة: ٢٢٣] و: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]، وقال: ﴿تَحِيَّتُهُمْ

---

(١) سقط فى ب.
(٢) فى أ: وهم.
(٣) سقط فى أ.

﴿يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ سَلَـٰمٌ﴾ [الأحزاب: ٤٤]، ولو كان «يلاقونه»؛ كقوله: ﴿أَنَّكُم مُّلَـٰقُوهُ﴾ [البقرة: ٢٢٣] كان حسنًا، وقال: ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البقرة: ١٤].

وقال: [من الرجز]

يَا نَفْسُ صَبْرًا كَلُّ حَيٍّ لاقِ[١]

كأنه: لاقٍ منيته وأجله.

وقال آخر: [من الطويل]

فَلاقَى ابْنَ أُنْثَى يَبْتَغِي مِثْلَ مَا ابْتَغَى مِنَ القَوْمِ مَسْقِيَ السِّمَامِ حَدَائِدُهْ[٢]

وقال [آخر][٣]: [من الطويل]

وَكَانَ وَإِيَّاهَا كَحَرَّانَ لَمْ يُفِقْ عَنِ المَاءِ إِذْ لَاقَاهُ حَتَّى تَقَدَّدَا[٤]

وأما قوله: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَـٰبَ فَلَا تَكُن فِى مِرْيَةٍ مِّن لِّقَآئِهِۦ﴾ [السجدة: ٢٣]، فيكون على إضافة المصدر إلى المفعول، مثل: ﴿بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾ [ص: ٢٤] ﴿وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ﴾ [الروم: ٣]؛ لأن الضمير للروم، وهم المغلوبون؛ كأنه: لما قيل: ﴿فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ﴾ [الأعراف: ١٤٥] أي: بجد واجتهاد، أعلمنا أنه أخذ بما أُمِرَ به، وتلقاه بالقبول؛ فالمعنى: من لقاء موسى الكتاب، فأضيف المصدر إلى ضمير الكتاب، وفي ذلك مدحٌ له على امتثاله ما أُمِرَ به، وتنبيهٌ على الأخذ بمثل هذا الفعل؛ كقوله: ﴿ٱتَّبِعْ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٠٦]، و: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَـٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٨].

ويجوز أن يكون الضمير لموسى، والمفعول به محذوف؛ كقوله: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ﴾ [فاطر: ١٤] فالدعاء مضافٌ إلى الفاعل، والمفعولون محذوفون.

---

(١) الرجز بلا نسبة في الدرر (٦/ ٢٣٩)، ورصف المباني ص(٤١)، وسر صناعة الإعراب ص (٣٤١)، وهمع الهوامع (٢/ ١٥٧).

(٢) البيت لمضرس بن ربعي الأسدي في شرح أبيات سيبويه (١/ ٤٥٢)، وله أو لأبي خالد القفعسي في شرح شواهد الإيضاح ص(٣٩٧)، ولرجل من بني أسد في الكتاب (٢/ ٤٥).

(٣) سقط في ب.

(٤) البيت لكعب بن جعيل في الشنتمري، وبلا نسبة في الأزهية ص(٢٣٢)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٣١)، والكتاب (١/ ٢٩٨).
ويروى: «فكان» بدل «وكان».

ومثل ذلك فى إضافة المصدر إلى الفاعل، وحذف المفعول به قوله: ﴿لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [غافر: ١٠] وهذا على قياس من قرأ: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾؛ لأن موسى هو اللاقى، كما أن آدم هو المتلقى.

ويجوز أن يكون الضمير لموسى فى قوله: ﴿مِّن لِّقَآئِهِۦ﴾ [السجدة: ١٢٣]، ويكون الفاعل محذوفًا، والمعنى: من لقائك موسى، ويكون ذلك فى الحشر والاجتماع للبعث، أو فى الجنة؛ فيكون كقوله: ﴿فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَن لَّا يُؤْمِنُ بِهَا﴾ [طه: ١٦].

فأما قوله: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥] فإنه يكون يوم تلاقى الظالم والمظلوم، والجائر والعادل، وتلاقى الأمم مع شهدائها كقوله: ﴿وَنَزَعْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا﴾ [القصص: ٧٥].

ومثل يوم التلاقى قوله: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ ٱلْجَمْعِ﴾ [التغابن: ٩]، وقوله: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [النساء: ٨٧]، ونحو ذلك من الآى.

وقوله: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يَوْمَئِذٍ يَتَفَرَّقُونَ﴾ [الروم: ١٤]، فإن هذا التفرق بعد الاجتماع والتلاقى الذى أضيف اليوم إليهما، وذلك بعد الأخذ للمظلوم من الظالم، وقد بيّن هذا بقوله: ﴿فَرِيقٌ فِى ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِى ٱلسَّعِيرِ﴾ [الشورى: ٧] فأما قوله: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ وَأُمِّهِۦ وَأَبِيهِ﴾ [عبس: ٣٤، ٣٥]، وقد قال: ﴿يَوْمَ ٱلْجَمْعِ﴾ [الشورى: ٧]، و: ﴿يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥] - فليس يراد بالفرار المضاف إليه اليوم: الشّراد ولا النّفار، وأنت قد تقول لمن تكلم: «فررت مما لزمك»، لا تريد بذلك: بعادًا فى المحل.

وتقدير ﴿يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ﴾: يوم يفر المرء من موالاة أخيه، أو[1] من نصرته كما كانوا، أو من مساءلة أخيه؛ لاهتمامه بشأنه:

فالفرار من موالاته يدل عليه قوله: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُوا۟ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟﴾ [البقرة: ١٦٦].

وأما الفرار من نصرته على حد ما كانوا يتناصرون فى الدنيا، فيدل عليه قوله: ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِى مَوْلًى عَن مَّوْلًى شَيْـًٔا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ إِلَّا مَن رَّحِمَ ٱللَّهُ﴾ [الدخان: ٤١، ٤٢].

---

(١) فى أ: و.

والمسألة يدل عليها قوله: ﴿وَلَا يَسْئَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾ [المعارج: ١٠].

وقد روى أن بعضهم قرأ: ﴿يَوْمَ التَّنَادِّ﴾ [غافر: ٣٢] وكأنه اعتبر يوم يفر المرء من أخيه؛ فجعل «التناد» تفاعلا من: «ند البعير»: إذا شرد ونفر، وليس ذلك بالوجه؛ ألا ترى أنه لا[١] يسهل أن تقول: نددت مما لزمك، ولا ناددت منه، كما تقول: فررت منه؟

ونرى سيبويه يستعمل فى هذا المعنى: «فر»، كثيرًا، ولا يستعمل: «ند»؛ فليس هذا الاعتبار -إذن- بالوجه.

وأما التنادى الذى عليه الكثرة والجمهور، فإنه يدل عليه قوله: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ﴾ [القمر: ٦]، [وقوله][٢]: ﴿يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَٰمِهِمْ﴾ [الإسراء: ٧١]، و﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ٥٢].

فالتنادى أشبه بهذه الآى؛ ألا ترى أن الدعاء والنداء يتقاربان به، [وفى التنزيل][٣] ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا﴾ [مريم: ٣]، ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [آل عمران: ٣٩] وقال: ﴿فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَغْلُوبٌ﴾ [القمر: ١٠]، فقد استعمل كل واحدٍ من النداء والدعاء فى موضع الآخر، وليس «التناد» و«الفرار» كذلك.

وأما قوله: ﴿كَلِمَٰتٍ﴾ فالكلمات: جمع كلمة، والكلمة: اسم الجنس، لوقوعها[٤] على الكثير من ذلك والقليل، قالوا: «قال امرؤ القيس فى كلمته»، يعنون: قصيدته، و«قال قسٌّ فى كلمته»، يعنون: خطبته.

وقال ابن الأعرابى: يقال: «لفلان كلمة شاعرة»، أى: قصيدة. وقد قيل لكل واحد من الكلم الثلاث: كلمة؛ فالكلمة كأنها اسم الجنس، لتناولها الكثير والقليل.

كما أن الليل لما كان كذلك وقع على الكثير منه أو القليل:

فالكثير نحو قوله: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِبَاسًا﴾ [النبأ: ١٠]، ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [القصص: ٧٣]، ومن ثم جعله سيبويه فى جواب «كم»، إذا قيل: «سير عليه الليل والنهار».

---

(١) فى ب: ليس.
(٢) سقط فى ب.
(٣) سقط فى ب.
(٤) فى أ: لوقوعه.

وأما[(١)] وقوعه على القليل، وما هو دون ليلة فنحو قوله: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ. وَبِالَّيْلِ﴾ [الصافات: ١٣٧-١٣٨].

فكذلك «الكلمة» قد وقعت على القليل والكثير:

فأما وقوعها [على الكثير][(٢)] فنحو ما قدمناه.

وأما وقوعها على القليل، فإن سيبويه قد أوقعها على الاسم المفرد، والفعل المفرد، والحرف المفرد.

فأما الكلام: فإن سيبويه قد استعمله فيما كان مؤلفًا من هذه الكلم، فقال: لو قلت: إن يضرب يأتينا؛ لم يكن كلامًا.

وقال -أيضًا-: «إنما يحكى: فقلت ونحوه، ما كان كلامًا، لا قولا»، فأوقع الكلام على المتألف.

وعلى هذا الذى استعمله جاء التنزيل، قال -تعالى-: ﴿سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ إِذَا انطَلَقْتُمْ إِلَىٰ مَغَانِمَ لِتَأْخُذُوهَا ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ قُل لَّن تَتَّبِعُونَا﴾ [الفتح: ١٥]، فالكلام المذكور ههنا -والله أعلم- يعنى به قوله: ﴿فَإِن رَّجَعَكَ اللَّهُ إِلَىٰ طَائِفَةٍ مِّنْهُمْ فَاسْتَأْذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُل لَّن تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَن تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا﴾ [التوبة: ٨٣].

ألا ترى قوله: ﴿كَذَٰلِكُمْ قَالَ اللَّهُ مِن قَبْلُ﴾ [الفتح: ١٥] والكلمات المذكورة فى قوله -عز وجل-: ﴿فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ [البقرة: ٣٧] فيما فسر هى قولهما: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا...﴾ الآية [الأعراف: ٢٢].

وسئل بعض سلف المسلمين عما يقوله المذنب؟ فقال: يقول ما قال أبوه [آدم][(٣)]: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا...﴾ الآية [الأعراف: ٢٣]، وما قاله موسى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي﴾ [القصص: ١٦]، وما قاله يونس: ﴿لَّا إِلَٰهَ إِلَّا أَنتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، وما قالته[(٤)] الملكة: ﴿إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ﴾ [النمل: ٤٤].

وأما الكلمات فى قوله -عز وجل-: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾

---

(١) فى أ: فأما.
(٢) سقط فى أ.
(٣) سقط فى ب.
(٤) فى أ: قالت.

[البقرة: ١٢٤] - فالمراد بها: انقياده لأشياء امتحن بها، وأخذت عليه، منها: الكوكب، والشمس، والقمر، والهجرة، فى قوله: ﴿إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّيٓ﴾ [العنكبوت: ٢٦] والختان، وعزمه على ذبح ابنه.

فالمعنى: وإذ ابتلى إبراهيم ربه بإقامة كلماتٍ [أو بتوفية كلمات، والتقدير: ذوى كلمات][١]، أى: يعبر بها عن هذه الأشياء المسميات، وعلى هذا وصف فى قوله: ﴿وَإِبْرَٰهِيمَ ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ﴾ [النجم: ٣٧].

فإن قلت: فهل يجوز أن يكون «الكلم»: المتكلم به، كما أن «الصيد»: هو المصيد، و«الضرب»: [هو][٢] المضروب، و«النسخ»: المنسوخ؟

فالقول: إن هذا إنما جاز[٣] فى المصادر، وليس قولهم: «الكلم» بمصدر.

فإن قلت: فقد أجرى قومٌ من العلماء ما كان من بناء المصدر مجرى المصدر، واستشهدوا على ذلك بأشياء، منها قوله[٤]: [من الوافر]

... ... وَبَعْدَ عَطَائِكَ المِائَةَ الرِّتَاعَا[٥]

فالقول: إنا لا[٦] نعلم لهم نصًا على ذلك.

ومما ينبغى أن يحمل فيه الكلمات على الشرع؛ كقوله: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَـٰتٍ﴾ [البقرة: ١٢٤] - قوله: ﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَـٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ﴾ [التحريم: ١٢] فـ«الكلمات» -والله أعلم- تكون: الشرائع التى شرعت لها دون القول؛ لأن ذلك قد استغرقه قوله -تعالى-: ﴿وَكُتُبِهِۦ﴾ فكأن المعنى: صدقت بالشرائع؛ فأخذت بها، وصدقت بالكتب؛ فلم تكذب بها.

ومما يحمل من «الكلم» على أنه «قول» قوله -عز وجل-: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٧١] فهذا -والله أعلم- يعنى به: قوله: ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩]، أى: قال من أجل خلقه: كن، فيكون؛ فسمى: «كلمة»؛ لحدوثه عند قول ذلك.

---

(١) سقط فى أ.
(٢) سقط فى ب.
(٣) فى ب: جاء.
(٤) فى ب: قولهم.
(٥) تقدم.
(٦) فى ب: لم.

وقوله: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُوا۟﴾ [الأعراف: ١٣٧] هى -والله أعلم- قوله: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً...﴾ الآية [القصص: ٥].

[وقوله][١]: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [الأنعام: ١١٥] وهو كقوله: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ﴾ [ق: ٢٩]، أى: لا خلف[٢] فيه ولا تبديل له.

و«الكلمات»[٣] تقديرها: ذوو الكلمات، أى: ما عبر عنه بها من: وعد ووعيد، وثواب وعقاب.

وقوله -عز وجل-: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ [الفتح: ٢٦]: [حدثنا يوسف ابن يعقوب الأزرق[٤] بإسناده][٥] عن مجاهد، قال: لا إله إلا الله.

وقد يجوز أن تكون «كلمة التقوى»: شرائعه، التى أمروا بالأخذ لها والتمسك بها.

وأما قوله - عز وجل -: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَآئِكُمْ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا. مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: ٤٥-٤٦] - فسألنى أحد شيوخنا عنه؟ فأجبت بأن التقدير: وكفى بالله نصيرًا من الذين هادوا.

فقوله: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ [النساء: ٤٦] متعلق بالنصرة، كقوله[٦]: ﴿فَمَن يَنصُرُنَا مِنۢ بَأْسِ ٱللَّهِ إِن جَآءَنَا﴾ [غافر: ٢٩] أى: من يمنعنا.

---

(١) سقط فى ب.
(٢) فى أ: خلاف.
(٣) فى أ: فالكلمات.
(٤) الشيخ العالم الثقة، أبو بكر، يوسف بن يعقوب بن الحافظ إسحاق بن بهلول، التنوخى الأنبارى، ثم البغدادى الكاتب. ولد سنة ثمانٍ وثلاثين ومائتين.
وسمع من: جده، وبشر بن مطر، والزبير بن بكار، والحسن بن عرفة، ويعقوب بن شيبة الحافظ، وعدة. حدث عنه: ابن المظفر، والدراقطنى، وأبو الحسين بن جميع، وأبو الحسين بن المتيم، وإبراهيم بن خرشيذ وآخرون، حتى قيل: إن الحافظ أبا يعلى الموصلى، روى عنه، وهذا غلط؛ بل جاء ذكر أبى يعلى زائدًا فى إسناد الحديث.
قال القاضى أبو القاسم التنوخى: كان يوسف الأزرق كاتبًا جليلاً متصرفًا، وكان متخشنًا فى دينه، أمارًا بالمعروف. توفى فى آخر سنة تسع وعشرين وثلاثمائة.
ينظر: سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٨٩)، تاريخ بغداد (١٤/ ٣٢١ - ٣٢٢)، الأنساب (١/ ٢٠٠ - ٢٠١)، المنتظم (٦/ ٣٢٥)، العبر (٢/ ٢١٩)، مرآة الجنان (٢/ ٢٩٦).
(٥) سقط فى أ.
(٦) فى أ: كما قال.

فيكون: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ﴾ [النساء: ٤٦] -على هذا- حالا من ﴿ٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾، تقديره: [و][١]كفى بالله مانعًا لهم منكم؛ محرفين الكلم.

وأكثر الناس - فيما علمت - يذهبون إلى أن المعنى: «من الذين هادوا يحرفون الكلم»، أى: فريقٌ يحرفون الكلم، فحذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه؛ كقوله: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ﴾ [الروم: ٢٤] أى: أنه يريكم فيها البرق، أو يريكموها البرق، وهذا أشبه بقوله[٢]: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ سَمَّـٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّـٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ﴾ [المائدة: ٤١]، فكما أن ﴿يُحَرِّفُونَ﴾ فى هذه الآية صفة لقوله: ﴿سَمَّـٰعُونَ﴾ كأنه قال: ومن الذين هادوا فريق سماعون للكذب، أى: يسمعون؛ ليكذبوا فيما يسمعونه منه، ويحرفونه عنه، سماعون لقوم آخرين لم يأتوك، يحرفون الكلم؛ فكما أن «يحرفون» -هنا- صفةٌ لقوله: ﴿سَمَّـٰعُونَ﴾، كذلك يكونُ فى الآية الأخرى.

فإن قُلْتَ: فلم لا يكون حالا من الضمير الذى فى قوله: ﴿لَمْ يَأْتُوكَ﴾؟

فإن ذلك ليس بالسهل فى المعنى؛ ألا ترى أن المعنى: ومن الذين هادوا فريق يسمعون من النبى ﷺ؛ ليكذبوا فيما يسمعونه، ويحرفون بكذبهم فيه، فإذا كان كذلك لم يكن حالا من الضمير الذى [فى][٣]: ﴿لَمْ يَأْتُوكَ﴾؛ لأنهم إذا لم يأتوا لم يسمعوا فيحرفوا، فإذا كان كذلك، كان وصفًا ولم يكن حالا، وتكون[٤] «يحرفون» على قياس ما قلناه فى قوله: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا. مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ﴾ [النساء: ٤٥، ٤٦] - حالا من الضمير الذى فى اسم الفاعل، كأنه: سماعون محرفين للكلم، أى: مقدرين تحريفه؛ كقوله: معه صقرٌ صائدًا به غدًا. و﴿هَدْيًۢا بَـٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥].

وقد يجوز أن يكون التحريف المعنى بقوله: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: ٤٦] - ما كانوا يقصدونه فى قولهم: ﴿رَٰعِنَا﴾ [البقرة: ١٠٤] من السب، وخلاف ما يقصده المسلمون إذا خاطبوا رسول الله ﷺ، من المراعاة.

---

(١) سقط فى أ.
(٢) فى ب: لقوله.
(٣) سقط فى أ.
(٤) فى أ: يكون.

قال[١] أبو زيد: «قال الصقيل: ما كلمت فلانا إلا مشاورة، تقول: أشرت إليه وأشار إلى» فهذا على أمرين:

أحدهما: أن يكون استثناء منقطعًا.

والآخر: على كلامك المشاورة، كقولك: عتابك السيف.

فأما «النطق» و«المنطق» فكان القياس فى «المنطق» فتح العين؛ لأنه من «نطق»، لكنه قد جاء على الكسر؛ كما قال: ﴿إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٥] وقال: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

وقد استعمل رؤبة «الكلام» فى موضع «النطق» فقال: [من الرجز]

لَوْ أَنَّنِى أُوتِيتُ عِلْمَ الحُكْلِ عِلْمَ سُلَيْمَانَ كَلَامَ النَّمْلِ[٢]

فهذا إنما أراد به قوله: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَـٰنُ دَاوُۥدَ ۖ وَقَالَ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ﴾ [النمل: ١٦]؛ فعبر بالكلام بما عبر عنه بالمنطق.

وقول أوس: [من الطويل]

فَفَاءُوا وَلَوْ أَسْطُو عَلَى أُمِّ بَعْضِهِمْ أَصَاخَ فَلَمْ يَنْطِقْ وَلَمْ يَتَكَلَّمِ[٣]

على هذا تكرير.

وقال: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَـٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥]؛ لأنها جمادٌ، لا كلام لها.

وقال: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [النور: ٢٤] والشهادة[٤]: كلام وقول.

وقال: ﴿وَقَالُوا۟ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا ۖ قَالُوٓا۟ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [فصلت: ٢١].

ومن ذلك قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَعَصَوُا۟ ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢]؛ لأن ما ذكر من جوارحهم تشهد عليهم، فقيل: لا

---

(١) فى أ: وقال.

(٢) ينظر ديوانه ص(١٣١)، واللسان (حكل ، فطحل)، وتهذيب اللغة (٤/ ١٠١)، وجمهرة اللغة ص(٥٦٢)، ومجمل اللغة (٢/ ٩٤)، والتاج (حكل، فطحل)، وبلا نسبة فى المخصص (٢/ ١٢٢)، وديوان الأدب (١/ ١٥٨)، ومقاييس اللغة (٢/ ٩١).
ويروى: «أو» بدل «لو».

(٣) البيت فى ديوانه ص(١٢٣)، واللسان (سطا).

(٤) فى أ: فالشهادة.

يكتمون؛ لما كان إظهار ذلك وإبداؤه بجوارحهم.

و«القول»، و«الكلام»، و«المنطق»، يستعمل كل واحد من ذلك في موضع الآخر، ويعبر بكل واحدٍ منها كما عبر بالآخر.

قال: ﴿وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٦].

وقال: ﴿عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ﴾ [النمل: ١٦].

وقال عن الهدهد: ﴿فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ﴾ [النمل: ٢٢].

فأما قوله: ﴿هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِٱلْحَقِّ﴾ [الجاثية: ٢٩] فهو في المعنى: كقوله: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا﴾ [الكهف: ٤٩].

وقوله: ﴿وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ كِتَٰبًا﴾ [النبأ: ٢٩] أي: كل شيء من أعمالهم، كما قال: ﴿وَكُلُّ شَىْءٍ فَعَلُوهُ فِى ٱلزُّبُرِ . وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ﴾ [القمر: ٥٢، ٥٣]، وقال: ﴿أَحْصَىٰهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُ﴾ [المجادلة: ٦].

وقال: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ [الإسراء: ١٣].

وقال: ﴿هُنَالِكَ تَبْلُوا۟ كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ﴾ [يونس: ٣٠].

وأنشد أبو الحسن: [من الخفيف]

صَدَّهَا مَنْطِقُ الدَّجَاجِ عَنِ الْـ ... قَصْدِ وَصَوْتُ النَّاقُوسِ فَاجْتَنَبْتَنَا

وأنشد: [من الرجز]

فَصَبَّحَتْ وَالطَّيْرُ لَمْ تَكَلَّم
خَابِيَةً طُمَّتْ بِسَيْلٍ مُفْعَمِ(١)

وقال: [من المتقارب]

فَلَمْ يَنْطِقِ الدِّيكُ حَتَّى مَلأْ ... تُ كُوبَ الرَّبَابِ لَهُ فَاسْتَدَارَا(٢)

فوضع كل واحد من «الكلام» و«النطق» موضع الصوت في قوله: [من البسيط]

لَمَّا تَذَكَّرْتُ بِالدَّيْرَيْنِ أَرَّقَنِي ... صَوْتُ الدَّجَاجِ وَقَرْعٌ بِالنَّوَاقِيسِ(٣)

---

(١) الرجز بلا نسبة في اللسان (طمم، فعم، كلم)، والتاج (فعم). ويروى: «جابية» بدل «خابية».

(٢) البيت للأعشى في ديوانه ص(٤٧).

(٣) البيت لجرير في ديوانه ص(١٢٦)، والحيوان (٢/ ٣٤٢)، وسمط اللآلي ص(٥٤)، وشرح =

وإنما يعنى: انتظاره صوت الديكة. ولم نر «النطق» مسندًا إلى القديم.

كما أضيف إليه «الكلام» فى قوله: ﴿حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، وقد جاءت هذه الكلمة فى اللغة فيما يطيف بالشىء ويحيط به كقوله: النطاق والمنطقة.

وقال: [من الكامل]

مِنْ خَمْرِ ذِى نَطَفٍ أَغَنَّ مُنَطَّقٍ وَافَى بِهَا لِدَرَاهِمِ الإِسْجَادِ[١]

فإذا كان كذلك لم يكن قولُ أوس: [من الطويل]

... ... لَمْ يَنْطِقْ وَلَمْ يَتَكَلَّمِ

تكريرًا، وكان كل واحد منهما لمعنى غير الآخر.

وأنشد بعض البغداديين: [من الطويل]

فَإِنْ تَنْطِقِ الهَجْرَاءَ أَوْ تَشْرَ فِى الخَنَا فَإِنَّ البَغَاثَ الأَطحلَ اللونِ يَنْطِقُ[٢]

فأسند إلى البغاث «النطق».

الإعراب: الأفعال المتعدية إلى المفعول به على ثلاثة أضرب:

منها ما يجوز فيه أن يكون الفاعل له مفعولا به.

ومنها: ما يجوز أن يكون المفعول به فاعلا له، نحو: أكرم بشرٌ بكرًا[٣]، وشتم زيد عمرا[٤]، وضرب عبد الله زيدا.

ومنها: ما لا يكون فيه المفعول به فاعلا له نحو: دققت الثوب، وأكلت الخبز، وسرقت درهما، وأعطيت دينارا، وأمكننى الغوص.

ومنها: ما يكون إسناده إلى الفاعل فى المعنى كإسناده إلى المفعول به، وذلك نحو: أصبت، ونلت، وتلقيت [ولقيت][٥]، تقول[٦]: نالنى خيرٌ، ونلت خيرا،

= شواهد الإيضاح ص(٤٥٢)، وشرح شواهد المغنى(١/ ١٦٧)، واللسان (دجج، نقس)، والمعانى الكبير ص(٨٧)، ومعجم ما استعجم ص(٩٦).

(١) البيت للأسود بن يعفر فى ديوانه ص(٢٩)، واللسان (سجد)، ومقاييس اللغة (٣/ ١٣٤)، وتهذيب اللغة (١٠/ ٥٦٩ - ٥٧٠)، والتاج (سجد)، وبلا نسبة فى مجمل اللغة (٣/ ١٢٠). ويروى: «كدراهم» بدل «الدراهم».

(٢) ينظر: اللسان (بغث).

(٣) فى أ: عمرًا.

(٤) فى أ: بكرًا.

(٥) سقط فى ب.

(٦) فى أ: وتقول.

وأصابنى خير، وأصبت خيرا، ولقينى زيد، ولقيت زيدًا، وتلقانى [زيد][(١)]، وتلقيته.

قال: [من الطويل]

إِذَا أَنْتَ لَمْ تُعْرِضْ عَنِ الجَهْلِ وَالخَنَا أَصَبْتَ حَلِيمًا أَوْ أَصَابَكَ جَاهِلُ[(٢)]

[و][(٣)]قال: ﴿وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ﴾ [آل عمران: ٤٠] [و] ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٨]، وكذلك: أفضيت إليه، وأفضى إلى، وقال سبحانه: ﴿وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾ [النساء: ٢١].

وإذا كانت معانى هذه الأفعال على ما ذكرنا، فنصب ابن كثير لآدم ورفعه للكلمات[(٤)] فى المعنى، كقول من رفع «آدم» ونصب لكلمات.

ومن حجة من رفع: أن عليه الأكثر، ومما يشهد للرفع قوله: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾ [النور: ١٥] فأسند الفعل إلى المخاطبين، والمفعول به كلام يتلقى، كما أن الذى تلقاه[(٥)] آدم [من ربه][(٦)] كلام متلقى، فكما أسند الفعل إلى المخاطبين، فجعل التلقى لهم، كذلك يلزم أن يسند الفعل إلى آدم، فيجعل التلقى له دون الكلمات.

ومن ذلك قول القائل: «فى آيات تلقيتها عن عمى، تلقاها عن أبى هريرة»، فجعل الكلام مفعولا به، وأسند الفعل إلى الآخذ له دون الكلام، فكذلك ينبغى أن يكون فى الآية.

ومما يقوى الرفع فى «آدم» أن أبا عبيدة قال فى تأويل قوله: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة: ٣٧] أى: قبلها فإذا كان آدم القابل، فالكلمات مقبولة.

ومثل هذه الآية فى إسناد الفعل فيها مرة إلى الكلمات ومرة إلى آدم قوله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤].

---

(١) سقط فى ب.
(٢) البيت لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ص(٣٠٠)، والمخصص (١٥/ ١٦١). ويروى: «تقصر» بدل «تعرض».
(٣) سقط فى أ.
(٤) فى ب: الكلمات.
(٥) فى أ: تلقى.
(٦) سقط فى ب.

وفى حرف عبد الله فيما قيل: ﴿لا يَنَالُ عَهْدِى الظَّالِمُونَ﴾ فلمن رفع أن يقول: ﴿وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَّيْلًا﴾ [التوبة: ١٢٠] فأسند الفعل إليهم، ولم يقل: ولا ينالهم من عدوٍ نيل، والنيل: يكون مصدرًا كالبيع، ويكون الشىء الذى ينال، مثل: الخلق، والصيد، وضرب الأمير.

وقوله: [من الرجز]

تِفْرِجَةُ(١) القَلْبِ قَلِيلُ النَّيْلِ(٢)

يجوز أن يكون المعنى: قليل ما ينال، كما يقال: قليل الكسب، ويكون قليل النيل: قليلٌ ما ينيل، وكلاهما ذم.

وقال تعالى: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَۚ﴾ [آل عمران: ٩٢].

وحجة من قرأ بالنصب قوله: ﴿لَا يَنَالُهُمُ ٱللَّهُ بِرَحْمَةٍۚ﴾ [الأعراف: ٤٩] ولم يقل: لا ينالون الله برحمة كما قال تعالى: ﴿وَلَٰكِن يَنَالُهُ ٱلتَّقْوَىٰ مِنكُمْۚ﴾ [الحج: ٣٧] فكما أسند الفعل إلى التقوى دون اسم الله -سبحانه- كذلك كان يمكن لا ينالون الله برحمةٍ أى: مرحومًا به، يرحمون عباده به، وكأن المعنى فى ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا﴾ [الحج: ٣٧]: لن ينال قربة الله أو ثواب الله قربة لحومها ودمائها، أو ثوابهما؛ لأن ذلك ليس بقربة على حد ما يتقربون به، ويتنسكون فلا يقبله، ولا يثيب عليه، من حيث كان معصية، ولكن يقبل من ذلك ما كان عن تقوى الله وطاعته دون ما كان من المعاصى التى قد كرهها ونهى عنها، وكأن المراد بـ «ينال»: معنى القبول، كما قال: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَأْخُذُ ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ [التوبة: ١٠٤] فمعنى قبوله التوبة أن يبطل به ما كان يستحق من العقوبات التى تكفرها التوبة، وأخذ الصدقات هو الجزاء عليها والإثابة من أجلها.

---

(١) تِفْرِجَةٌ: التِّفْرِج والتِّفرِجة: هو الضعيف الجبان.
ينظر: اللسان (فرج).

(٢) الرجز بلا نسبة فى اللسان (فرج)، والتاج (فرج).
ويروى:
تفرجة القلب بخيل بالنيل ... يلقى عليه النيدلان بالليل
وهو بهذه الرواية لحريث بن زيد الخيل فى شرح شواهد الإيضاح ص(٦٢٣)، وبلا نسبة فى رصف المباني ص(٣٣١)، وسر صناعة الإعراب (١/ ١١١)، (٢/ ٤٤٤)، واللسان (فرج، ندل)، والممتع فى التصريف (١/ ٢٢٨)، والمنصف (١/ ١٠٦)، والتاج (ندل).

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -تعالى-: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ﴾ [٤٨]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿ولا تُقْبَلُ﴾ بالتاء[1].

وقرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿ولا يُقْبَلُ﴾ بالياء.

وروى يحيى بن آدم وابن أبى أمية والكسائى وغيرهم عن أبى بكر وحفصٌ عن عاصم بالياء.

وروى الحسين الجعفى عن أبى بكر عن عاصم بالتاء.

[قال أبو على][2]: المعنى فى قوله: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة: ٤٨]: لا يقبلُ فيه منها شفاعةٌ، فمن ذهب إلى أن: «فيه» محذوفة من قوله: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ﴾ [البقرة:٤٨] جعل «فيه» محذوفة بعد قوله: ﴿يقبل﴾.

ومن ذهب إلى أنه حذف الجار، وأوصل الفعل إلى المفعول، ثم حذف الراجع من الصفة كما يحذف من الصلة، كان مذهبه فى قوله: ﴿لا يقبلُ﴾ -أيضًا- مثله.

وحذف الهاء من الصفة يحسن، كما يحسن حذفها من الصلة.

ألا ترى أن الفعل لا يتسلط بحذف المفعول منه على الموصوف، كما لا يتسلط بذلك على الموصول.

فمما حذف منه الراجع من الصفة قوله: [من الوافر]

... ... وَمَا شَىْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ[3]

وقول الأسود بن يعفر: [من الطويل]

وَفَاقِرِ مَوْلاهُ أَعَارَتْ رِمَاحُنَا سِنَانًا كَقَلْبِ الصَّقْرِ فِى الرُّمْحِ مِنْجَلَا[4]

---

(١) ينظر: حجة القراءات (٩٥)، شرح الطيبة (٤/ ٢٣)، وشرح شعلة (٢٦١)، والعنوان (٦٩)، وإتحاف فضلاء البشر (١/ ٣٩٠).

(٢) سقط فى ب.

(٣) عجز بيت، وصدره:

أبحت حمى تهامة بعد نجد .....

وهو لجرير فى ديوانه (١/ ٨٩)، والكتاب (١/ ٨٧ ، ١٣٠)، والمقاصد النحوية (٤/ ٧٥)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٤٠٢)، وشرح التصريح (٢/ ١١٢)، ومغنى اللبيب (٢/ ٥٠٣ ، ٦١٢ ، ٦٣٣).

(٤) البيت فى ديوانه ص(٥٦)، واللسان (نهم)، وشعراء النصرانية ص(٤٨٥)، وبلا نسبة فى كتاب العين (٤/ ٦١).

ويروى: «وفاقد» بدل «وفاقر» ،و: «كنبراس النهامى» بدل «كقلب الصقر فى الرمح».

فالهاء العائدةُ إلى المنكور الموصوف محذوفةٌ، وهى المفعول الأول لـ «أعارت». وموضعُ الجملة جر، كما أن موضع الجملة التى هى ﴿تقبل﴾ نصبٌ بالعطف على الجملة التى هى وصفٌ لما قبلها.

ومن الحذف قوله: [من الرجز]

تَـرَوَّحِـى أَجْـدَرَ أَنْ تَـقِـيـلِى
غَـدًا بِـجَـنْـبَـىْ بَـارِدٍ ظَـلِـيـلِ(١)

المعنى: تأتى مكانًا أجدرَ أن تقيلى فيه، فحذف الجار، فوصل الفعل ثم حذف الضمير.

ومما لم يحذف فيه الراجع من الصفة قوله: [من الرجز]

فِى سَاعَةٍ يُحَبُّهَا الطَّعَامُ(٢)

وهذا فى المعنى قريبٌ من قوله: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْـَٔازِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَـٰظِمِينَ ۚ مَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر:١٨].

فالمعنى: ما للظالمين فيه من حميم ولا شفيع يطاع، وليست الجملة التى هى: ﴿مَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ﴾ [غافر: ١٨] صفة كما كانت فى الآية الأخرى صفة.

ومثل ذلك قوله: ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِى مَوْلًى عَن مَّوْلًى شَيْـًٔا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ . إِلَّا مَن رَّحِمَ ٱللَّهُ﴾ [الدخان: ٤١-٤٢]. وقبول الشىء: هو تلقيه والأخذ به وخلاف الإعراض عنه، ومن ثم قيل لتجاه الشىء: قبالته، وقالوا: أقبلت المكواة الداء، أى: جعلتها قبالته.

قال: [من الطويل]

... ... وَأَقْبَلْت أَفْوَاهَ العُرُوقِ المَكَاوِيَا(٣)

---

(١) الرجز لأحيحة بن الجلاح فى شرح التصريح (٢/١٠٣)، والمقاصد النحوية (٤/٣٦)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣/٢٩١ ، ٣٩٠)، وخزانة الأدب (٥/٥٧)، وشرح الأشمونى (٢/٣٨٥).

(٢) الرجز بلا نسبة فى اللسان (حبب)، والتاج (حبب)، وجمهرة اللغة ص(١٣١٨)، والمخصص (١٢/٢٤٣ ، ١٤/٧٥).

(٣) عجز بيت، وصدره:

شَـرِبْـتُ الـشُّـكَـاعـى والـتَـدَذْتُ أَلِدَّةً ......

والبيت لعمرو بن أحمر الباهلى فى ديوانه ص(١٧١)، ولسان العرب (لدد، شكع، قبل)، وجمهرة اللغة ص(١٢١٣)، وتهذيب اللغة (١/ ٢٩٥ ، ١٤/٦٨)، ومقاييس =

ويجوز أن يكون المخاطبون بذلك اليهود؛ لأنهم زعموا أن آباءها الأنبياء تشفع لها، فأويسوا من ذلك.

وقريب من هذا قوله: ﴿قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُمْ﴾ [المائدة:١٨] فأما الشفاعة فنراها من «الشفع» الذى هو خلاف «الوتر».

قال: [من الكامل]

وَأَخُو الأَبَاءَةِ إِذْ رَأَى خِلَّانَهُ تَلَّى شِفَاعًا حَولَهُ كَالإِذْخِرِ(١)

فكأنه سؤالٌ من الشفيع، يشفع سؤال المشفوع له.

وليس معنى ﴿لا تقبل منها شفاعة﴾ أن هناك شفاعة لا تقبل.

ألا ترى أن فى قوله: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء:٢٨] انتفاء الشفاعة عمن سوى المرتضين، فإذا كان كذلك، كان المعنى لا تكون شفاعة فيكون لها قبول، كما أن قوله: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة:٢٧٣] معناه: لا يكون منهم سؤال فيكون منهم إلحافٌ، كقوله: [من الطويل]

عَلَى لَاحِبٍ لَا يُهْتَدَى لِمَنَارِهِ إِذَا سَافَهُ العَوْدُ الدِّيَافِيُّ جَرْجَرَا(٢)

وقوله: [من السريع]

لا يُفْزِعُ الأَرْنَبَ أَهْوَالُهَا وَلَا تَرَى الضَّبَّ بِهَا يَنْجَحِرْ(٣)

فأما قوله: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِن بَعْدِ أَن يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَن يَشَاءُ وَيَرْضَىٰ﴾ [النجم:٢٦]- فالمعنى: لا تغنى شفاعتهم أن لو شفعوا ليس أن هناك

= اللغة (٥/ ٢٣)، وأساس البلاغة (قبل، لدد)، وتاج العروس (لدد، شكع، قبل)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٨٧٠).

(١) البيت لأبى كبير فى شرح أشعار الهذليين ص(١٠٨٣)، واللسان (ذخر، شفع، تلل)، والتاج (تلل)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (١/ ٤٦)، والمخصص (١١/ ٤٦ ، ١٩٨).

(٢) البيت لامرئ القيس فى ديوانه ص(٦٦)، ولسان العرب (ديف، سوف، لحق)، وتهذيب اللغة (٥/ ٧٠ ، ١٣/ ٩٢ ، ١٤/ ١٩٨)، وأساس البلاغة (سوف)، وتاج العروس (ديف، لحف، سوف)، وبلا نسبة فى لسان العرب (نسا)، ومقاييس اللغة (٢/ ٣١٨)، ومجمل اللغة (٢/ ٣٠٤).

ويروى: «بمناره» بدل «لمناره».

(٣) البيت لابن الأحمر فى ديوانه ص(٦٧)، وأمالى المرتضى (١/ ٢٢٩)، والخصائص (٣/ ١٦٥ ، ٣٢١).

ويروى: «تفزع» بدل «يفزع».

شفاعة مثبتة.

ومثله: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [سبأ: ٢٣].

ومثله: ﴿يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِىَ لَهُۥ قَوْلًا﴾ [طه: ١٠٩] فأطلق على المعنى الاسم، وإن لم يحدث.

كما قال: [من البسيط]

لَمَّا تَذَكَّرْتُ بِالدَّيْرَيْنِ أَرَّقَنِي صَوْتُ الدَّجَاجِ وَقَرْعٌ بِالنَّوَاقِيسِ(١)

والمعنى: انتظار أصواتها، فأوقع عليه الاسم، ولما يكن. فإضافة الشفاعة إليهم كإضافة الصوت إليها.

ويدلك على أن المعنى فى قوله: ﴿لَا تُغْنِى شَفَاعَتُهُمْ﴾ ما ذكرنا -الآيةُ التى تقدم ذكرها، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ صَفًّا لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [النبأ: ٣٨] والشفاعة: كلام.

فأما قوله: ﴿إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٦] فالمعنى: لمن يشاء شفاعته على إضافة المصدر إلى المفعول به، الذى هو مشفوعٌ له، ثم حُذِفَ المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، فصار اللفظ: لمن يشاؤه، أى يشاء شفاعته، ثم حذف الهاء من الصلة.

فأما قوله: ﴿ويرضى﴾، فتقديره: [و](٢) يرضاه، كما أن قوله: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨] العائد منه إلى الموصول محذوف، فكذلك العائد من ﴿يرضى﴾.

وأما قوله: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨] فإنما يعنون بقولهم: «عند الله»، فى البعث؛ لأن منهم من قد كان معترفًا(٣) بالبعث والنشور كالأعشى فى قوله: [من المتقارب]

بِأَعْظَمَ مِنْكَ تُقًى لِلْحِسَابِ إذا النَّسَمَاتُ نَفَضْنَ الغُبَارَا(٤)

---

(١) تقدم.
(٢) سقط فى ب.
(٣) فى أ: يعترف.
(٤) وهو فى ديوانه ص(١٠٣)، واللسان (نسم)، والتاج (نسم).

[وقول زهير[1]][2]: [من الطويل]

يُؤَخَّرْ فَيُوضَعْ فِى كِتَابٍ فَيُدَّخَرْ لِيَوْمِ الحِسَابِ أَوْ يُعَجَّلْ فَيُنْقَمِ[3]

وقد كذبهم الله فى قولهم ذلك بقوله: ﴿قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [يونس:١٨] وقوله: ﴿وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُوا۟ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُوا۟ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ﴾ [الأحقاف:٦]. فالمصدر مضاف إلى الفاعلين، والمعنى: كانوا[4] بعبادتهم إياها كافرين ومثل هذا قوله: ﴿وَقَالَ شُرَكَآؤُهُم مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ﴾ [يونس:٢٨] فالشركاء فى هذه الآية هم الآلهة التى كانوا يعبدونها.

وكذلك فى قوله: ﴿وَإِذَا رَءَا ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ شُرَكَآءَهُمْ قَالُوا۟ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ شُرَكَآؤُنَا ٱلَّذِينَ كُنَّا نَدْعُوا۟ مِن دُونِكَ﴾ [النحل:٨٦] فإنما أضيف الشركاء إلى الذين أثبتوهم شركاء لادعائهم شركتهم للقديم -سبحانه وتعالى- عن ذلك.

وقد جاء إضافة هؤلاء الشركاء -أيضًا- إلى الله -تعالى- فى قوله: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَآءِى﴾ [فصلت:٤٧] فهذا لم يثبت به شركاء لله -تعالى- وإنما أضافهم إليه على حسب ما كانوا يضيفونهم إليه، فحكى ذلك.

وعلى هذا قوله: ﴿وَقَالُوا۟ يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾ [الزخرف:٤٩] وهذا مما يعلم به أن المضاف إذا كان له ضرب من الملابسة بالمضاف إليه، جازت إضافته إليه.

= ويروى: «منه» بدل «منك»، و: «فى الحساب» بدل «للحساب».

(١) زهير بن أبى سلمى، ربيعة بن رياح المزنى، من مضر: حكيم الشعراء فى الجاهلية. وفى أئمة الأدب من يفضله على شعراء العرب كافة. قال ابن الأعرابى: كان لزهير فى الشعر ما لم يكن لغيره، كان أبوه شاعرًا، وخاله شاعرًا، وأخته سلمى شاعرة، ابناه كعب وبجير شاعرين، وأخته الخنساء شاعرة. ولد فى بلاد «مُزَيْنَة» بنواحى المدينة، وكان يقيم فى الحاجر (من ديار نجد)، واستمر بنوه فيه بعد الإسلام. قيل: كان ينظم القصيدة فى شهر وينقحها ويهذبها فى سنة، فكانت قصائده تسمى «الحوليات» ،أشهر شعره معلّقته التى مطلعها:

أمن أمّ أوفى دمنة لم تكلم.

توفى سنة ١٣ ق هـ.

ينظر الأعلام (٣/ ٥٢).

(٢) فى أ: وقوله.

(٣) ينظر: ديوانه ص(١٨)، وجمهرة أشعار العرب (١٠٧).

(٤) فى أ: وكانوا.

وعلى هذا قوله: [من الطويل]

... ... لِتُغْنِىَ عَنِّى ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا(١)

فأضاف الإناء إلى الشارب؛ لشربه منه، وإن كان ملكًا للمشروب لبنه، أو فى يده على غير وجه الملك.

ومن ذلك قوله: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ قُل لِّلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر:٤٣، ٤٤] فهذا مثل قوله: ﴿وَيَقُولُونَ هَٰؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللَّهِ﴾ [يونس:١٨].

وقوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٤] فهذا](٢) معناه: [الشفاعة](٣) فى الآخرة.

وإنما نسبت الشفاعة إليه سبحانه إبطالا لشفاعة من ادعيت شفاعتهم لهم من الآلهة، ونفيًا لها، وإعلامًا أن الملائكة فى الآخرة لا يشفعون إلا لمن أذن لهم فى الشفاعة له، فنسبت الشفاعة إلى الله لما لم تكن إلا بأمره وإذنه فيها، وإن كانت الملائكة فاعليها فى الحقيقة، فأما فى الدنيا فقد تكون الشفاعة لغير الله.

والضمير فى ﴿مِنْهَا﴾ من قوله: ﴿ولا تُقْبَلُ مِنْهَا﴾ عائدٌ إلى «نفس» على اللفظ، [و](٤) فى قوله: ﴿وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ على المعنى؛ لأنه ليس المراد المفرد فلذلك جُمِعَ.

فأما حجة من قال: ﴿ولا تُقْبَلُ﴾ فألحق علامة التأنيث، فهى أن الاسم الذى أسند إليه هذا الفعل مؤنث، فيلزم أن يلحق المسند -أيضًا- علامة التأنيث؛ ليؤذن لحاق العلامة بتأنيث الاسم، كما ألحق الفصل حيث ألحق؛ ليؤذن بأن الخبر معرفة أو

---

(١) عجز بيت، وصدره:

إذا قيل قدنى قال بالله حلفة .....

والبيت لحريث بن عناب فى خزانة الأدب (١١/ ٤٣٤، ٤٣٥)، والدرر (٤/ ٢١٧)، ومجالس ثعلب ص(٦٠٦)، والمقاصد النحوية (١/ ٣٥٤)، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد ص(١٠٧)، شرح المفصل (٣/ ٨)، والمقرب (٢/ ٧٧).

والشاهد فيه: أن جواب القسم يفتح بلام «كى».

(٢) سقط فى ب.

(٣) سقط فى ب.

(٤) سقط فى أ.

قريب [من المعرفة][١].

ومما يقوى ذلك أن كثيرًا من العرب إذا أسندوا الفعل إلى المثنى أو المجموع، ألحقوه علامة التثنية أو الجمع.

كقوله: [من السريع]

أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ ...[٢] ...

وقوله: [من الطويل]

... ... يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُهْ[٣]

فكما ألحقوا هاتين العلامتين لتؤذنا بالتثنية والجمع، كذلك ألحقت علامة التأنيث الفعل ليؤذن بما فى الاسم منه، وكانت هذه العلامة أولى من لحاق علامتى التثنية والجمع؛ للزوم علامة التأنيث الاسم، وانتفاء لزوم هاتين العلامتين الاسم، وبحسب لزوم المعنى تلزم علامته.

ألا ترى أن ما لا يلزم فى كلامهم قد لا يعتد به اعتداد اللازم، كالواو الثانية فى قوله: ﴿وُرِىَ﴾ [الأعراف: ٢٠] فبحسب لزوم [علامة][٤] التأنيث[٥] الاسم يحسن إلحاقه الفعل.

وقد قال تعالى: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ مُشْرِقِينَ﴾ [الحجر: ٧٣]، ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ بِٱلْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٤١]، فكما تثبت العلامة فى هذا النحو، كذلك ينبغى أن تثبت فى نحو قوله: ﴿تُقْبَلُ﴾.

ومن حجة من لم[٦] يلحق: أن التأنيث فى الاسم ليس بحقيقى، وإذا كان كذلك

---

(١) فى أ: منها.

(٢) جزء من صدر بيت، وبعده:

.... عِنْدَ القَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا واقِيَهْ

والبيت لعمرو بن ملقط فى تخليص الشواهد ص(٤٧٤)، وخزانة الأدب (٩/ ٢٢)، وشرح التصريح (١/ ٢٧٥)، وشرح شواهد المغنى (١/ ٣٣١)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٥٨)، ونوادر أبى زيد ص(٦٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٢/ ٩٨)، ورصف المبانى ص(١٩)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٧١٨)، وشرح المفصل (٣/ ٨٨)، والصاحبى فى فقه اللغة ص(١٧٧)، ومغنى اللبيب (٢/ ٣٧١).

(٣) تقدم.

(٤) سقط فى أ.

(٥) زاد فى أ: فى.

(٦) فى أ: لا.

حُمِلَ على المعنى فذكّر.

ألا ترى أن الشفاعة والتشفع بمنزلة، كما أن الوعظ والموعظة، والصيحة والصوت كذلك، وقد قال تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧٥] ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ﴾ [هود: ٦٧]، فكما لم تلحق العلامة ههنا، كذلك يحسن ألا تلحق فى قوله: ﴿ولا تُقْبَلُ﴾ لاتفاق الجميع فى أن ذلك تأنيثٌ غير حقيقى، وكلا الأمرين قد جاء به التنزيل كما رأيت.

ومما يقوى التذكير أنه قد فصل بين الفعل والفاعل بقوله: ﴿مِنْهَا﴾، والتذكير يحسن مع الفصل، كما حكى من قولهم: حضر القاضى اليوم امرأة.

فإذا جاء التذكير فى الحقيقى مع الفصل فغيره أجدر بذلك.

فأما ما قاله أحمد بن يحيى: من أن التذكير أجود لقول ابن مسعود: «ذَكِّرُوا القُرْآنَ» فإن قول ابن مسعود لا يخلو من أن يريد به التذكير الذى هو خلاف التأنيث، أو يريد به معنى غير ذلك. فإن أراد به خلاف التأنيث، فليس يخلو من أن يريد [به](1): ذكروا فيه التأنيث الذى هو غير حقيقى، أو التأنيث الذى هو حقيقى، فلا يجوز أن يريد التأنيث الذى هو غير حقيقى؛ لأن ذلك قد جاء منه فى القرآن ما لا يكاد(2) يحصى كثرة، كقوله: ﴿وَلَلدَّارُ ٱلْـَٔاخِرَةُ﴾ [الأنعام: ٣٢] وكقوله: ﴿ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ﴾ [الحج: ٧٢] وقوله تعالى: ﴿وَٱلْتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ﴾ [القيامة: ٢٩] و ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ﴾ [إبراهيم: ١٠] و ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧] ﴿وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ﴾ [ق: ١٠] ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَآءَ﴾ [المؤمنون: ٢٠] ﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾ [الرعد: ١٢].

فإذا ثبت هذا النحو فى القرآن على الكثرة التى تراها؛ لم يجز أن يريد هذا، وإذا لم يجز أن يريد ذلك، كان إرادته به التأنيث الحقيقى أبعد، كقوله: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾ [آل عمران: ٣٥] وقوله: ﴿وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ ٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ﴾ [التحريم: ١٢] و ﴿كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَٰلِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا﴾ [التحريم: ١٠] ﴿وَقَالَتْ لِأُخْتِهِۦ قُصِّيهِ فَبَصُرَتْ بِهِۦ عَن جُنُبٍ﴾ [القصص: ١١].

فإن قلت: إنما يريد: إذا احتمل الشىء التأنيث والتذكير، فاستعملوا التذكير وغلّبوه.

---

(١) سقط فى ب.
(٢) فى ب: يكاد لا.

قيل: هذا -أيضًا- لا يستقيم، ألا ترى أن فيما تلونا: ﴿وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ﴾ [ق: ١٠] و ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧] فأنث مع جواز التذكير فيه.

يدلك على ذلك قوله فى الأخرى: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠] وقوله: ﴿مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا﴾ [يس: ٨٠] ولم يقل: «الخضر» ولا «الخضراء»، وقوله: ﴿ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾ [الرعد: ١٢] ولم يقل: الثقيل، كما قال: ﴿مُّنقَعِرٍ﴾. فهذه المواضع يعلم[١] منها أن ما ذكرت ليس بمراد ولا بمذهب؛ [فإذن لا يصح][٢] أن يريد بقوله: «ذكروا القرآن»: التذكير الذى هو خلاف التأنيث، وإذا لم يرد ذلك، كان معنى غيره: فمما يجوز أن يصرف إليه قول ابن مسعود، أنه يريد به الموعظة والدعاء إليه، كما قال: ﴿فَذَكِّرْ بِٱلْقُرْءَانِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ﴾ [ق: ٤٥] إلا أنه حذف الجار.

وإن كان قد ثبت فى الآية، وفى قوله: ﴿وَذَكِّرْهُم بِأَيَّىٰمِ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ٥] على القياس الذى ينبغى أن يكون عليه.

ألا ترى أنك تقول: ذكر زيد العذاب والنار، فإذا ضعفت العين قلت: ذكرت زيدًا العذاب، وذكرته النار.

فإذا ألحقت الجار كان كقوله: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] وإذا حذف كان كقوله: ﴿وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ﴾ [النحل: ١٥].

فمما جاء بغير الجار قولها: [من الوافر]

يُذَكِّرُنِى طُلُوعُ الشَّمْسِ صَخْرًا وَأَذْكُرُهُ لِكُلِّ غُرُوبِ شَمْسِ[٣]

ومما يدل على صحة ما ذكرنا من أن الأصل ألا يلحق الجار أن النسيان الذى هو خلاف الذكر لما نقل بالهمزة التى هى فى حكم تضعيف العين، لم تلحق الباء المفعول الثانى، وذلك قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾ [الكهف: ٦٣].

ويمكن أن يكون معنى قوله: «ذَكِّرُوا القُرْآنَ» [أي][٤]: لا تجحدوه ولا تنكروه، كما أنكره من قال فيه: ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [النحل: ٢٤] لإطلاقهم عليه لفظ

---

(١) زاد فى أ: أن.
(٢) فى أ: فإذا لم يصح، لم يصح.
(٣) البيت للخنساء فى ديوانها ص(٨٩).
(٤) سقط فى أ.

التأنيث، فهؤلاء لم يذكروه، لكنهم أنثوه بإطلاقهم التأنيث على ما كان مؤنث اللفظ، كقوله: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا﴾ [النساء: ١١٧] ف «إناثٌ» جمع «أنثى»، وإنما يعنى [به][1] ما اتخذوه آلهة، كقوله: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ . وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ [النجم: ١٩، ٢٠].

وقال العجاج فى صفة المنجنيق: [من الرجز]

أَوْرَدَ حُذًّا[2] تَسْبِقُ الأَبْصَارَا
وكُلَّ أُنْثَى[3] حَمَلَتْ أَحْجَارَا[4]

فسماها أنثى لتأنيثهم للفظها.

وكذلك قول الفرزدق: [من الطويل]

وَكُنَّا إِذَا الْجَبَّارُ صَعَّرَ خَدَّهُ ضَرَبْنَاهُ تَحتَ الأُنْثَيَيْنِ عَلَى الكَرْدِ[5]

و«الأنثيان» يريد بهما: الأذنين، وهذا النحو كثيرٌ فى كلامهم.

اختلفوا فى إلحاق الألف وإخراجها من قوله -تعالى-: ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا﴾ [٥١] و ﴿وَوَٰعَدْنَٰكُمْ﴾ [طه: ٨٠]:

فقرأ أبو عمرٍو وحده ذلك كله بغير ألفٍ.

وقرأ الباقون ذلك كله بالألف[6].

---

(١) سقط فى أ.

(٢) حذًّا: جمع أحذ، وهو السهم الذى خفف غراء نصله، ولم يُفْتَق. ينظر: اللسان (حذذ).

(٣) أنثى حملت أحجارًا: يعنى بها: المنجنيق.
ينظر: اللسان (أنث، حذذ).

(٤) الرجز فى ديوانه (٢/ ١١٦ - ١١٧)، واللسان (أنث، حذذ، بقر، خبر)، والتاج (أنث، بقر)، والمخصص (١٦/ ١٠٣، ١٧/ ٧)، وبلا نسبة فى اللسان (حجر)، والتاج (حجر)، والمخصص (١٣/ ١٨٩، ١٥/ ١٩٠).

(٥) البيت فى ديوانه (١/ ١٧٨)، وجمهرة اللغة ص(١٣٢٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٤٤٤)، ولسان العرب (درأ، نبب، أنث، كرد، كون)، ولذى الرمة (برواية أخرى للصدر) فى لسان العرب (أنث)، وللفرزدق أو لذى الرمة بهذه الرواية فى المعانى الكبير (٢/ ٩٩٤)، وبلا نسبة فى أدب الكاتب ص(٤٩٥)، وسمط اللآلى ص(٣٧٨).
والشاهد فيه أنه يعنى بالأنثَيين: الأذنين؛ لأن الأذن مؤنثة، كما قيل للخصيين: الأنثيان؛ لأن الخصية مؤنثة.
ويروى: «الجياد» بدل «الجبار».

(٦) ينظر: شرح الطيبة (٤/ ٢٣ - ٢٤)، وحجة القراءات (٩٦)، والعنوان (٦٩)، وينظر: إتحاف فضلاء البشر (١/ ٣٩١)، وشرح شعلة (٢٦١).

قال أبو على: قالوا: وَعَدْتُهُ، أَعِدُهُ، وَعْدًا، وعِدَةً، ومَوْعِدًا ومَوْعِدةً، قال الله تعالى: ﴿إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤] وجاء «وعد» فى الخير والشر. قال: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [المائدة: ٩] وقال عز وجل: ﴿أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًا﴾ [طه: ٨٦] فتقول على هذا: وعدته خيرًا.

وقال عز وجل: ﴿ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الحج: ٧٢] فتقول على هذا: وعدته شرًّا. وقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا﴾ [الكهف: ٥٩] فـ «الموعد»: مصدر «وعد»، وهو فى الإهلاك.

فأما «الإيعاد» فإنه يكون فى التهديد.

قال: [من الرَّجز]

أَوْعَدَنِى بِالسِّجْنِ وَالأَدَاهِمِ(١)

وقال: [من الطويل]

وَمُوْعِدُنَا بِالقَتْلِ يَحْسِبُ أَنَّهُ سَيُخْرِجُ مِنَّا القَتْلُ مَا القَتْلُ مَانِعُ(٢)

و«الوعيد»: نَحْوٌ من «الإيعاد» فى أنه تهديدٌ بشرٍّ، قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِى وَخَافَ وَعِيدِ﴾ [إبراهيم: ١٤].

وقال: ﴿فَذَكِّرْ بِٱلْقُرْءَانِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ﴾ [ق: ٤٥] وقال أحمد بن يحيى: أوعدته، وتسكت. أو تجىء بالباء: أوعدته بشر، ولا تقول: أوعدته الشر.

قال أبو على: ولا يمتنع فى نحو هذا فى القياس أن يحذف الحرف فيصل الفعل. ويدل على ذلك ما قدمناه(٣). من قوله: «أوعدنى بالسجن».

فأما «الميعاد» فى قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ [آل عمران: ٩] فإن هذا

(١) الرجز للعديل بن الفرخ فى خزانة الأدب (٥/ ١٨٨، ١٨٩، ١٩٥)، والدرر (٦/ ٦٢)، المقاصد النحوية (٤/ ١٩٠)، وبلا نسبة فى إصلاح المنطق ص(٢٢٦، ٢٩٤)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٢٤)، وشرح الأشمونى (٢/ ٤٣٩)، وشرح التصريح (٢/ ١٦٠)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص(٢١)، وشرح شذور الذهب ص(٥٧٢)، وشرح ابن عقيل ص(٥١٠)، وشرح المفصل (٣/ ٧٠)، ولسان العرب (وعد، رهم)، ومجالس ثعلب ص(٢٧٤)، وهمع الهوامع (٢/ ١٢٧).

والشاهد فيه قوله: «أوعدنى... رجلى» ؛حيث أبدل الاسم الظاهر «رجلى» من ضمير الحاضر، وهو الياء فى «أوعدنى» بدل بعض من كل.

(٢) البيت لابن كراع، انظر: المعانى الكبير (٢/ ٩٠٣).

(٣) فى أ: قدمنا.

البناء قد جاء في الأسماء والصفات: فالاسم نحو: المصباح والمفتاحُ والصفة نحو: المطعان، والمطعام. و«الميعاد»(١): اسمٌ، كما أن «الميقات» كذلك، وليس يخلو من أن يكون من «أوعد»، أو «وعد»، فإن كان من «أوعد»، فإن «أوعد» تختص(٢) بالتهديد، وإن كان من «وعد» في التهديد وخلافه كما تقدم ذكره، فلا(٣) إخلاف للميعاد، وقد أوقع على الإخلاف الكذب.

أنشد أبو عبيدة: [من الوافر]

أَتُـوعِـدُنِـى وَرَاءَ بَـنِـى رِيَـاحٍ كَذَبتَ لتَقْصُرَنَّ يَدَاكَ دُونِى(٤)

فإن قلت: إن التكذيب واقع في الاستفهام، والاستفهام لا يحتمل الصدق ولا الكذب، فإن هذا الاستفهام تقرير، والتقرير عندهم مثل الخبر.

ألا ترى أنهم لم يجيبوه بالفاء كما لم يجيبوا الخبر، وقد قال: ﴿لَا تَخْتَصِمُوا۟ لَدَىَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِٱلْوَعِيدِ مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [ق:٢٨،٢٩] وأما «الموعود» فصفة.

قال: [من الطويل]

لَعَـلَّكَ وَالـمَـوْعُـودُ حَـقٌّ لِقَـاؤُهُ بَدَا لَكَ فِى تِلْكَ القَلُوصِ بَدَاءُ(٥)

التقدير: الأمر الموعود حق لقاؤه.

ومن جوز مجيء المصدر على مفعول، جاز عنده أن يكون «الموعود» مثل «الوعد». [وقولهم](٦): «وعدت»(٧): فعل يتعدى إلى مفعولين يجوز فيه الاقتصار

---

(١) في أ: فالميعاد.

(٢) في أ: يختص.

(٣) في أ: بلا.

(٤) البيت لجرير في ديوانه ص(٤٢٩)، واللسان (ورى)، والتاج (ورى).

(٥) البيت لمحمد بن بشير في ديوانه ص(٢٩)، والأغاني (١٦/ ٧٧)، وخزانة الأدب (٩/ ٢١٣، ٢١٥)، والدرر (٤/ ٢٠)، وشرح شواهد المغني ص(٨١٠)، وللشماخ بن ضرار في ملحق ديوانه ص(٤٢٧)، ولسان العرب (بدا)، وبلا نسبة في الخصائص (١/ ٣٤٠)، وسمط اللآلي ص(٧٠٥)، وشرح شذور الذهب ص(٢١٨)، ومغني اللبيب ص(٣٨٨)، وهمع الهوامع (١/ ١٤٧).

والشاهد فيه قوله: «لعلَّك والموعودُ حَقٌّ...» ،حيث اعترض بين ما أصله المبتدأ، (وهو الكاف في «لعلَّك») والخبر (وهو قوله: «بدا لك»)،-قوله- «والموعود حقّ لقاؤه».

(٦) سقط في أ.

(٧) في أ: ووعدت.

على أحدهما كأعطيت، وليس كظننت، قال: ﴿وَوَٰعَدْنَٰكُمْ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنَ﴾ [طه: ٨٠] فـ «جانب» مفعولٌ ثانٍ، ولا يكون ظرفا لاختصاصه، والتقدير: [و][١]وعدناكم إتيانه، أو مكثًا فيه.

وكذلك قول الشاعر: [من السريع]

فَوَاعِدِيهِ سَرْحَتَىْ[٢] مالِكٍ.... ...[٣]

إنما هو: عديه[٤] إتيانهما أو مكثًا عندهما، أو نحو ذلك من الأحداث التى يقع الوعد عليها دون الأعيان.

فأما قوله: ﴿وَعَدَكُمُ ٱللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا﴾ [الفتح: ٢٠] فإن «المغنم» يكون «الغنم» كما أن «المغرم» يكون «الغرم» فى قوله -عز وجل-: ﴿فَهُم مِّن مَّغْرَمٍ مُّثْقَلُونَ﴾ [ن: ٤٦].

فإن قلت فقد قال: ﴿تَأْخُذُونَهَا﴾ والغنم الذى هو حدث لا يؤخذ، إنما يقع الأخذ على الأعيان دون المعانى-:

فالقول: إنه قد يجوز أن يكون المغنوم الذى هو العين، سمى باسم المصدر مثل الخلق والمخلوق، ونحو ذلك.

---

(١) سقط فى ب.

(٢) قول الشاعر ههنا: «سرحتى مالك»، يجوز أن يريد بالسرحة معناها الحقيقى، ويجوز أن يكون قد كنى بها عن المرأة؛ كما اشتهر ذلك فى أشعارهم؛ قال فى اللسان: «وأما قول حميد بن ثور:

أبى الله إلا أن سرحة مالك على كل أفنان العضاه تروق

فإنما كنى بها عن المرأة. قال الأزهرى: العرب تكنى عن المرأة بالسرحة النابتة على الماء ومنه:

يا سرحة الماء قد سدت موارده أما إليك طريق غير مسدود
لحائم حام حتى لا حراك به محلأ عن طريق الورد مردود

كنى بالسرحة النابتة على الماء عن المرأة لأنها حينئذ أحسن ما تكون.

ينظر: اللسان (سرح).

(٣) صدر بيت، وعجزه:

...... أو الربا بينهما أسهلا

وهو لعمر بن أبى ربيعة فى الكتاب (١/ ٢٨٣)، وله أو لغيره من الحجازيين فى شرح أبيات سيبويه (١/ ٤٢٨)، وبلا نسبة فى اللسان (وعد).

(٤) فى ب: واعديه.

وأنشد أحمدُ بن يحيى: [من الطويل]

ضَوَامِنُ مَا جَارَ الدَّلِيلُ ضُحَى غدٍ مِنَ البُعْدِ مَا يَضْمَنَّ فَهْوَ أَدَاءُ[1]

أى: مؤدى أو ذو أداءٍ.

وجمعك لـ «المغانم»، وهو مصدر، إنما هو كالمذاهب والمجارى، ونحو ذلك من المصادر المجموعة، فإذا كان كذلك وجب أن تقدر مضافًا محذوفًا، كأنه: وعدكم الله تمليك مغانم أو إيراثها، وكذلك لو جعلت «المغنم» اسمًا للأعيان المغنومة كالأموال والأرضين.

فأما قوله: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ﴾ [المائدة: ٩] وقوله عز وجل: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ ثم قال: ﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ﴾ [النور: ٥٥] فإن الفعل لم يعد فيه إلى مفعول ثان.

وقوله[2] عز وجل: م﴿لَهُم مَّغْفِرَةٌ﴾ و﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ﴾ تفسير للوعد وتبيينٌ له، كما أن قوله ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] تفسير للوصية فى قوله -عز وجل-: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوْلَٰدِكُمْ﴾ [النساء: ١١].

وأما قوله: ﴿أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًا﴾ [طه: ٨٦] وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ ٱلْحَقِّ﴾ [إبراهيم: ٢٢] فإن هذا ونحوه يحتمل أمرين:

يجوز أن يكون انتصاب الوعد بالمصدر.

ويجوز أن يكون انتصابه بأنه المفعول الثانى.

وسمى الموعود به: الوعد، كما سمى المخلوق بالخلق، فإذا حملته على هذا فينبغى أن تقدر حذف المضاف.

ويؤكد الوجه الأول قوله: ﴿أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًا﴾ [طه: ٨٦].

وأما قوله: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧] فإن «إحدى الطائفتين» فى موضع نصب بأنه المفعول الثانى، و«أنها لكم»: بدل منه، والتقدير: وإذ يعدكم الله ثبات إحدى الطائفتين أو ملك إحدى الطائفتين، ونحو هذا مما يدل عليه «لكم».

---

(١) وهو بلا نسبة فى اللسان(ضمن).

(٢) فى أ: ولكن قوله.

ألا ترى أن: «أنَّ» وما بعدها فى تأويل المصدر، والطائفتان: العير والنفير.

وأما قوله -عز وجل-: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا﴾ الآية [المؤمنون: ٣٥]، فمن قدر فى «أن» الثانية البدل، فإنه ينبغى أن يقدر محذوفًا ليتم بذلك الكلام، فيصح البدل، فيكون التقدير عنده: أيعدكم أن إخراجكم إذا متم؛ ليكون اسم الزمان خبرًا عن الحدث المراد؛ إذ لا يصح أن يكون خبرًا عن المخاطبين من حيث كانوا أعيانًا، فيكون ﴿أنكم﴾ الثانية بدلًا من الأولى.

ومن قدر فى الثانية التكرير لم يحتج إلى تقدير محذوف.

ومن رفع ﴿أنكم﴾ الثانية بالظرف -كأنه قال: أيعدكم أنكم يوم الجمعة إخراجكم- لم يحتج إلى ذلك -أيضًا- وقد قلنا فيها فى مواضع من مسائلنا.

وأما قوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤] فالجملة فى موضع جر؛ لأنها صفة للنكرة وقد عاد الذكر منها إلى الموصوف، والفعل متعدٍّ إلى مفعول واحد.

ألا ترى أن الذكر يعود إلى المصدر، وقد قال إبراهيم لأبيه: [﴿لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾ [الممتحنة: ٤]][1]، [﴿سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّىٓ﴾ [مريم: ٤٧]][2]، وقال ﴿وَٱغْفِرْ لِأَبِىٓ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الشعراء: ٨٦]، وقال: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ﴾ [إبراهيم: ٤١]، وقال: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ إلى قوله ﴿إِلَّا قَوْلَ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾ [الممتحنة: ٤].

والمعنى: لقد كان لكم فيهم أسوة حسنة فى تبرئهم من كفار قومهم، وإن كانوا ذوى أنساب منهم وأرحام، فتأسوا بهم فى ذلك.

ألا تراه قال -تعالى-: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [المجادلة: ٢٢]، وقال: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٢٨]، وقال: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١] فالمعنى: تأسوا بإبراهيم وبقومه فى معاداتهم لأنسبائهم وذوى قرابتهم، وترك موالاتهم لهم لمخالفتهم إياهم فى دينهم وكفرهم.

فأما استغفار إبراهيم لأبيه مع أنه كان مخالفًا له فى التوحيد، فلا ينبغى لكم أن

---

(١) سقط فى ب.
(٢) سقط فى أ.

تستغفروا لمن كفر من آبائكم كما استغفر؛ لأن الاستغفار [كان منه][(١)] بشرط وعلى تقييد، فلا تطلقوا أنتم ذلك لمن خالفكم فى توحيد الله -عز وجل- فإن استغفاره لأبيه كان مقيدًا، وإن كان قد جاء مطلقًا فى بعض المواضع، فإنه إنما كان من إبراهيم على التقييد الذى جاء فى مواضعه.

وقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُوٓا أَنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَآ﴾ [الكهف: ٢١] فالمعنى فيه، وفى قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ﴾ [الجاثية: ٣٢] أن وعد الله بالبعث حق فى نحو قوله: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧]؛ فإذا عاينوا ذلك وشاهدوه وجب أن يعلموا: أن الذى وعدوا به من البعث والنشور بعد الموت، مثل الذى عاينوه، فيلزمهم الاعتراف به لمشاهدتهم له، وعلمهم إياه من الوجه الذى لا يدخله ارتيابٌ ولا تشكك، والساعة لا ريب فيها؛ لأنها إنما هى يوم البعث، وقد علموا البعث والإحياء بعد الموت على ما ذكرنا[(٢)].

ومثل هذه قوله -عز وجل-: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ۚ كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٧٣] المعنى: فقلنا: اضربوا المقتول ببعض البقرة، فضربوه به فحيى، ﴿كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾، أى: يحييهم للبعث مثل هذا الإحياء الذى عوين وشوهد، ومثل ذلك -إلا أنه فى النبات- قوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ۚ كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الأعراف: ٥٧] وقوله: ﴿بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا﴾ [الكهف: ٤٨] أى: موعدًا للبعث، فجحدتم ذلك؛ فقال -تعالى-: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَءَاتٍ﴾ [الأنعام: ١٣٤] وقال تعالى: ﴿بَل لَّهُم مَّوْعِدٌ لَّن يَجِدُوا مِن دُونِهِۦ مَوْئِلًا﴾ [الكهف: ٥٨] وقال: ﴿وَٱلْيَوْمِ ٱلْمَوْعُودِ﴾ [البروج: ٢] وقال: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ ۚ وَعْدًا عَلَيْنَآ﴾ [الأنبياء: ١٠٤] دل[(٣)] قوله: ﴿نُّعِيدُهُۥ ۚ وَعْدًا﴾ على: «وعد» فانتصب «الوعد» لدلالة الإعادة عليه فى قياس قول سيبويه.

فأما قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥] فالمعنى: لا تصرحوا للمعتدة بلفظ النكاح والتزويج، ولكن عرضوا به، ولا تصرحوا.

وذلك نحوُ ما حدثنا أحمد بن محمد البصرى: قال: حدثنا المؤمل بن هشام،

(١) فى أ: منه كان.
(٢) فى ب: ذكرناه.
(٣) فى أ: أن.

قال: حدثنا إسماعيل بن علية عن ليث عن مجاهد فى قوله: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِۦ مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ﴾ [البقرة: ٢٣٥] قال: يقول: إنك لجميلة، وإنك لنافقةٌ، وإنك إلى خير.

وقوله: ﴿إِلَّآ أَن تَقُولُوا۟ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ [البقرة: ٢٣٥] أى: معروفًا منه الفحوى والمعنى دون التصريح، ويكون: ﴿إِلَّآ أَن تَقُولُوا۟ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ فتعرضوا بذلك؛ لأن التصريح به مزجورٌ عنه، فهو منكر غير معروف.

فأما قوله -عز وجل-: ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [البقرة: ٥١] فليس يخلو تعلق الأربعين بالوعد من أن يكون على أنه ظرفٌ أو مفعولٌ ثانٍ، فلا يجوز أن يكون ظرفًا؛ لأن الوعد ليس فيها كلها، فيكون جواب «كم»، ولا فى بعضها، فيكون كما يكون جوابًا لـ «متى»، وإنما الموعد تقضى الأربعين، فإذا لم يكن ظرفًا، كان انتصابه بوقوعه موقع المفعول الثانى.

والتقدير: وعدنا موسى انقضاء أربعين ليلة، أو: تتمة أربعين ليلة، فحذفت المضاف، كما تقول: اليوم خمسة عشر من الشهر، أى: تمامه.

وفسر أن الأربعين: ذو القعدة، وعشرٌ من ذى الحجة.

ومثل ذلك فى المعنى قوله: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] أى: انقضاء ثلاثين [ليلة](١) ﴿وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة﴾ [الأعراف: ١٤٢] فالميقات هو الأربعون، وإنما هو ميقاتٌ وموعدٌ؛ لما روى من أن القديم -سبحانه- وعده أن يكلمه على الطور.

فأما انتصاب «الأربعين» فى قوله: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] فكقولك: تم القوم عشرين رجلا، والمعنى: تم القوم معدودين هذا العدد، وتم الميقات معدودًا هذا العدد.

وقد جاء «الميقات» فى موضع «الميعاد»، كما جاء «الوقت» فى موضع «الوعد» فى قوله: ﴿إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ﴾ [الحجر: ٣٨].

ومما يبين تقاربهما قوله: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا﴾ [الأعراف: ١٤٣].

---

(١) سقط فى ب.

وفى الأخرى ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [البقرة: ٥١].

وقال: ﴿وَٱلْيَوْمِ ٱلْمَوْعُودِ﴾ [البروج: ٢].

وقال: ﴿إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ﴾ [الحجر: ٣٨].

وقال: ﴿إِلَىٰ مِيقَٰتِ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الواقعة: ٥٠].

فإن قلت: لم لا يكون الوقت فى قوله: ﴿إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ﴾ [الحجر: ٣٨] الوقت الذى يراد به الزمان، كقولك: هذا وقت قدوم الحاج؛ تريد به: الأوان الذى يقدمون فيه؟ فإن ذلك يبعد.

ألا ترى أن اليوم لا يخلو من أن تريد به وضح النهار، أو البرهة من الزمان، ولو قلت: برهة الزمان أو يوم الزمان؛ لم يكن ذلك بالسهل.

وليس هذا كقوله: [من الوافر]

وَلَوْلَا يَوْمُ يَوْمٍ ....[1]

ولا كقوله: [من الرجز]

.... حِينَ لا حِينَ مَحَنّ[2]

وأنت تريد به حين حين؛ لأن إضافة الاسمين ههنا كإضافة البعض إلى الكل.

الحجة[3] لمن قرأ: ﴿وَٰعَدْنَا﴾ [البقرة: ٥١] أن يقول: قد ثبت أن الله -تعالى- قد كان منه وعدٌ لموسى، عليه السلام.

ولا[4] يخلو موسى من أن يكون قد كان منه وعدٌ، أو لم يكن:

فإن كان منه وعدٌ، فلا إشكال فى وجوب القراءة بـ ﴿واعدنا﴾.

وإن لم يكن منه وعدٌ؛ فإن ما كان منه من قبول الوعد والتحرى لإنجازه، والوفاء به، يقوم مقام الوعد، ويجرى مجراه.

فإذا كان كذلك كان بمنزلة الوعد، وإذا كان مثله، وفى حكمه، حسن القراءة بواعدنا، لثبات التواعد من الفاعلين، كما قال: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٥] لما كان الوعد من الخاطب والمخطوبة.

---

(١) تقدم.
(٢) تقدم.
(٣) فى أ: والحجة.
(٤) فى أ: فلا.

ومما يؤكد حسن القراءة بـ ﴿واعدنا﴾ أن: «فاعل» قد يجيء من(١) فعل الواحد نحو: عافاه الله، وطارقت النعل، وعاقبت اللص. فإن كان الوعد من الله -سبحانه- ولم يكن من موسى -عليه السلام- كان من هذا الباب، وإن كان من موسى موعدٌ، كان الفعل من فاعلين، فإذا كان منهما لم يكن نظرٌ فى حسن ﴿واعدنا﴾.

وحجة من قرأ: ﴿وَعَدْنَا﴾ [البقرة: ٥١] بلا ألف: قوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ﴾ [المائدة: ٩] [و] ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ﴾ [النور: ٥٥].

وقال: ﴿أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًا﴾ [طه: ٨٦] ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٧] [و] ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ ٱلْحَقِّ﴾ [إبراهيم: ٢٢] [و] ﴿وَعَدَكُمُ ٱللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا﴾ [الفتح: ٢٠].

فكل هذا وعدٌ من الله -عز وجل- عباده، وهو على «فَعَلَ» دون «فَاعَلَ»، فكذلك الموضع المختلف فيه، ينبغى أن يحمل على المتفق عليه، وعلى ما كثر فى التنزيل من لفظ «وعد» دون «واعد» فى هذا الموضع.

[و](٢) اختلفوا فى قوله -سبحانه-: ﴿ٱتَّخَذْتُمُ﴾ [٥١] و: ﴿وَأَخَذْتُمْ﴾ [آل عمران: ٨١] و: ﴿لَتَّخَذْتَ﴾ [الكهف: ٧٧].

فأظهر الذال فى ذلك كله ابن كثير وعاصم فى رواية حفص.

وأدغمها الباقون وأبو بكر بن عياش عن عاصم -أيضًا- معهم(٣).

[قال أبو علي](٤) قال أبو زيد: تقول: اتخذنا مالا، فنحن نتخذه اتخاذًا، وتخذت أتخذ تخذًا.

قال أبو على: اتخذ: افتعل، وفعلت منه: تخذت، قال: ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧].

وقال: [من الطويل]

---

(١) فى أ: على.

(٢) سقط فى أ.

(٣) وكذا أظهرها رويس.

ينظر: السبعة (١٥٤)، ينظر إتحاف الفضلاء (١/ ٣٩١)، اللباب (٢/ ٧١).

(٤) سقط فى ب.

وَقَدْ تَخِذَتْ رِجْلِي إِلَى جَنْبِ غَرْزِهَا نَسِيفًا كَأُفْحُوصِ[(١)] القَطَاةِ المُطَرِّقِ[(٢)]

ولم أعلم «تخذت» تعدى إلا إلى مفعول واحد.

فأما: «اتخذت» فإنه فى التعدى على ضربين:

أحدهما: أن يتعدى إلى مفعول واحد.

والآخر: أن يتعدى إلى مفعولين.

فأما تعديه إلى مفعول واحد فنحو قوله: ﴿يَٰلَيْتَنِى ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٧]، و: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾ [الزخرف: ١٦]، [و] ﴿وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً﴾ [مريم: ٨١]، [و] ﴿لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّٱتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ﴾ [الأنبياء: ١٧].

وأما ما تعدى إلى مفعولين، فإن الثانى منهما الأول فى المعنى قال[(٣)]: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُمْ جُنَّةً﴾ [المجادلة: ١٦].

وقال: ﴿لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ [الممتحنة: ١] ﴿فَٱتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا﴾ [المؤمنون: ١١٠].

فأما قوله -عز وجل-: ﴿وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِۦمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]:

فإن من أجاز زيادة ﴿مِن﴾ فى الإيجاب؛ جاز على قوله أن يكون قد تعدى إلى مفعولين.

---

(١) الأفحوص: مَجْثَمُ القطاة؛ لأنها تفحصه، وكذلك المفحص، يقال: ليس له مفحص قطاة. قال ابن سيده: والأفحوص: مبيض القطا؛ لأنها تفحص الموضع ثم تبيض فيه، وكذلك هو للدجاجة.

ينظر: اللسان (فحص).

(٢) البيت للممزق العبدى فى الأشباه والنظائر (١/ ٢٦٠)، والأصمعيات ص(١٦٥)، وتذكرة النحاة ص(١٤٦)، والحيوان (٢/ ٢٩٨)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٤٠٢)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٦٨٠)، ولسان العرب (فحص، نسف، طرق)، والمقاصد النحوية (٤/ ٥٩٠)، وللمثقب العبدى فى لسان العرب (حدب)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٣٨٨ ، ٥٤١ ، ٧٥٧ ، ٨٤٨ ، ١١٩٢)، والخصائص (٢/ ٢٨٧).

وفى البيت شاهدان: أولهما قوله: «تخذت»؛ فإن أصله «اتَّخذت»، ولكن لما كثر استعماله على لفظ الافتعال، توهموا أن التاء أصلية، فبنوا منه «فَعِل يَفْعَل». والثانى قوله: «المطرق»، وهى التى تضيق عن بيضتها شيئًا، ولم يؤنث الصفة للموصوف المؤنث؛ لحمله على النسب، أى: قطاة ذات تطريق.

(٣) فى أ: فقال.

ومن لم يجز ذلك، كان عنده متعديًا إلى مفعول واحد.

ونظير «اتخذ» فيما ذكرناه من تعديه إلى مفعول واحد مرة، وأخرى إلى مفعولين الثاني منهما الأول في المعنى: «جعلت».

قال: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١] أي: خلقهما.

فإذا تعدى إلى مفعولين كان الثاني الأول في المعنى؛ كقوله: ﴿وَٱجْعَلُواْ بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً﴾ [يونس: ٨٧]، [و] ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ [القصص: ٤١]، [و] ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [السجدة: ٢٤].

فعلى الخلاف الذي تقدم ذكره: ﴿وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩].

فأما قوله: ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [البقرة: ٥١].

وقوله: ﴿بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥٤].

[و] ﴿ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُواْ ظَٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٨]:

[و] ﴿وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا﴾ [الأعراف: ١٤٨].

فالتقدير في ذلك كله: اتخذوه إلهًا، فحذف المفعول الثاني.

الدليل على ذلك: أن الكلام لا يخلو من أن يكون على ظاهره، كقوله: ﴿كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾ [العنكبوت: ٤١].

و[قوله][1]: [من الرجز]

مُتَّخِذًا مِنْ عِضَوَاتٍ[2] تَوْلَجا[3]

أو يكون على إرادة المفعول، فلا يجوز أن يكون على ظاهره دون إرادة المفعول الثاني؛ لقوله -عز وجل-: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ ٱلْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِي

---

(١) سقط في أ.

(٢) عضوات: جمع عضة، وهي كل شجر له شوك.
ينظر: اللسان (عضه).

(٣) الرجز لجرير في ديوانه ص(١٨٦ - ١٨٧)، ولسان العرب (دلج، ولج، ضعا)، والتنبيه والإيضاح (١/ ٢٢٣)، وكتاب العين (٢/ ١٩٥)، وتاج العروس (دلج، ضعا)، وبلا نسبة في لسان العرب (تلج)، ومقاييس اللغة (٣/ ٣٦٢)، ومجمل اللغة (٣/ ٢٨٢)، وديوان الأدب (٢/ ٣٦)، والمخصص (٧/ ١٨٢).
ويروى: «ضعوات» بدل «عضوات».

ﭐلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۚ﴾ [الأعراف: ١٥٢]، ومن صاغ عجلًا، أو نجره، أو عمله بضرب من الأعمال، لم يستحق الغضب من الله -عز وجل- والوعيد عند المسلمين.

فإذا كان كذلك علم أنه على ما وصفنا من إرادة المفعول الثانى المحذوف فى هذه الآى.

فإن قال قائل: فقد جاء فى الحديث: «يُعَذَّبُ المُصَوِّرونَ يَوْمَ القِيَامَةِ»(١).

وفى بعض الحديث: «فَيُقَالُ لَهُمْ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ».

قيل: «يُعَذَّبُ المُصَوِّرُونَ» يكون على من صور الله تصوير الأجسام.

وأما الزيادة فمن أخبار الآحاد التى لا توجب العلم، فلا يقدح لذلك فى الإجماع على ما ذكرنا.

ومن زعم أن: «تَخِذْتُ» أصله من: «أَخَذْتُ»، لم يكن هذا القول بمستقيم ولا قريب منه، ولو قلب ذلك عليه لم يجد فصلا.

ألا ترى أن الهمزة لم تبدل من التاء، ولا التاءُ أبدلت منها.

فإن قلت: فلم لا يكون «اتخذت»: افتعلت، من «أخذت» كأن الهمزة لما أبدلت منها التاء لالتقائها مع همزة الوصل، أدغمت فى التاء الزائدة كما أبدلوا فى قولهم: «اتسروا الجزور»(٢) وإنما هو من اليسر؟

فالقول: إن ما ذكرته من الإبدال لا يجوز فى قياس قول أصحابنا، والذين أجازوا من ذلك شيئًا لا ينبغى أن يجوز ذلك على قولهم؛ لاختلاف معنى الحرفين، وقد قدمنا ذكر ذلك فى ذكر قوله -عز وجل-: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ [البقرة: ٣].

فأما «أخذتم» فإن «الأخذ» قد استعمل منه «فَعَلَ»، و«فاعل»، و«فعَّل»، و«استفعل»: فأما «فعل» منه فيتصرف على ضروب:

منها: أنه يوجب الضمان على المعترف به، كما يوجبه «غصبت».

يدل على ذلك ما أنشده أبو زيد: [من الطويل]

أُخِذْنَ اغْتِصَابًا خِطْبَةً عَجْرَفِيَّةً وأُمْهِرْنَ أَرْمَاحًا مِنَ الخَطِّ ذُبَّلَا(٣)

---

(١) أخرجه البخارى (١٠/ ٣٩٢) فى كتاب اللباس (٥٩٦١)، ومسلم (٣/ ١٦٦٩) فى اللباس (٩٦/ ٢١٠٧) من حديث ابن عمر رضى الله عنهما.

(٢) اتسروا الجزور: يقال: اتسر القوم الجزور، وائتسروها، ويَسَرُوها، أى: اجتزروها واقتسموا أعضاءها. ينظر: المعجم الوسيط (يسر).

(٣) وهو للقحيف العقيلى فى التاج (خطط)، وبلا نسبة فى اللسان (مهر)، وتهذيب اللغة =

فالقول فى «أخذن» اغتصابًا» على ضربين:

أحدهما: أن «أخذن» بمنزله «غصبن»، فانتصب «اغتصابًا» بعده، كما ينتصب بـ «اغتصبن».

والآخر: أنه ينتصب بما يدل عليه «أخذن» من الاغتصاب؛ وما يدل على الغصب بمنزلته، وفى حكمه.

ومنها: أن يدل على العقاب، كقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ وَهِىَ ظَٰلِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُۥٓ أَلِيمٌ شَدِيدٌ ﴿١٠٢﴾﴾ [هود: ١٠٢] ﴿فَأَخَذْنَٰهُم بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ﴾ [الأنعام: ٤٢] ﴿وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ﴾ [هود: ٩٤]، و ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ﴾ [هود: ٦٧]، [و] ﴿وَأَخَذْنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ بِعَذَابٍۭ بَـِٔيسٍۭ﴾ [الأعراف: ١٦٥]، [و] ﴿فَأَخَذْنَٰهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٤٢].

ومنها: أن يستعمل للمقاربة.

قالوا: أخذ يقول [كذا]، كما قالوا: جعل يقول [كذا][(١)]، وكرب يقول، [وطفق يفعل][(٢)].

ومنها: أن يتلقى بما يتلقى به القسم؛ نحو قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، [و] ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٤].

ومن ذلك قوله: ﴿خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ﴾ [البقرة: ٩٣] فليس معنى هذا: تناولوه، كما تقول: «خذ هذا الثوب»، ولكن معناه: اعملوا بما أمرتم فيه، وانتهوا عما نهيتم عنه فيه بجد واجتهاد.

ومثل «أخذ» فيما ذكرنا من معنى العقاب: «آخذ».

قال: ﴿لَوْ يُؤَاخِذُهُم بِمَا كَسَبُوا۟ لَعَجَّلَ لَهُمُ ٱلْعَذَابَ﴾ [الكهف: ٥٨] [و] ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُوا۟ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [فاطر: ٤٥] [و] ﴿لَا

= (٦/ ٢٩٨)، وأساس البلاغة (مهر)، والتاج (مهر)، والمخصص (٤/ ٢٥)، ونوادر أبى زيد ص(٢٠٨).

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط فى ب.

تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] و ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ﴾ [البقرة: ٢٢٥].

وقال أبو زيد: إن الحُمَّى لتخاوذ فلانًا؛ إذا كانت تأخذه فى الأيام، وفلانٌ يخاوذنا[١] بالزيارة: إذا كان يتعهدنا[٢] بالزيارة فى الأيام.

والقول فى ذلك: إنه ليس من الأخذ على القلب، ولو كان منه لكان «يخائذ» إذا حققت؛ فإذا خففت قلت: «يخايذ»، فتجعلها بين بين، فإذا كانت من الواو، لم يكن منه.

إلا أن «آخذ» قد جاء فيه لغتان فى الفاء: الواو والهمزة[٣]، كما جاء آكدت، ووكَّدت، [وآصَدْتُ وأَوْصَدْت][٤].

وحكى أبو زيد فى هذا الكتاب -أيضًا-: وهو نابه ونبيه، أوسد فلان كلبه على الصيد يوسده إيسادا، وقد آسده إذا أغراه.

فكذلك [يكون][٥] «يخاوذ»، كأنه قلبه عن «وخذ»، فثبتت الواو التى هى فاء فى القلب، فصار «يخاوذ»: يعافل فى القلب.

وقال أبو زيد: فى المصادر ائْتَخَذْنَا فى القتال، نَأْتَخِذُ ائْتِخَاذًا.

قال أبو على: فهذا «افتعل» من الأخذ، ولا يجوز الإدغام فى هذا، كما جاز فى قولنا: اتخذنا مالًا.

وأما «فعَّل» فقالوا: رجلٌ مؤخَّذ عن امرأته[٦].

وقال أبو حنيفة فى الرجل المؤخَّذ عن امرأته: يؤجَّل كما يؤجَّل العِنِّين.

وللنساء كلام فيما زعموا يسمينه: الأخذ.

وأما «استفعل»، فقال الأصمعى فيما روى عنه الزيادى الاستئخاذ: أشد الرمد.

---

(١) فى ب: يخاوذ فلانًا.
(٢) فى ب: يتعهده.
(٣) قال فى اللسان: وآخذه كأخذه، وفى التنزيل العزيز: و﴿لو يؤاخذ الله الناس بما كسبوا﴾. والعامة تقول: واخذه. ينظر: اللسان (أخذ).
(٤) فى ب: وأوصدت وآصدت.
(٥) سقط فى أ.
(٦) رجل مؤخذ عن امرأته، أى: محبوس عنها بالسحر. ينظر: المعجم الوسيط (أخذ).

وقال الهذلى: [من البسيط]

يَرْمِى الغُيُوبَ بِعَيْنَيْهِ وَمَطْرِفُهُ مُغْضٍ كَمَا كَسَفَ المُسْتَأْخِذَ الرَّمَدُ[١]

«كما كسف المستأخذ»، أى: عين المستأخذ[٢]، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.

و«الرمد»: الفاعل.

ويجوز: «كما كسف المستأخذ الرمد»، أى: كسف عينه، فحذف المفعول كما يحذف[٣] فى غير هذا.

وأما حجة من لم يدغم «أخذتم»، و«اتخذتم»؛ فلأن الذال ليس من مخرج التاء والطاء، والذال إنما هى من مخرج الظاء والثاء، فتفاوت ما بينهما؛ إذ كان لكل واحد من هذين القبيلين حيزٌ ومخرجٌ غير مخرج الآخر.

وأيضًا فإن الذال مجهورة، والتاء مهموسة، والمجهور يقرب منه المهموس بأن يبدل مجهورًا.

ألا ترى أنهم قالوا: فى «افتعل» من الزين والذكر: ازدان وادكر، ومزدان ومدكر.

فلما قربوا المهموس من المجهور بأن قلبوه إليه؛ لم يدغم المجهور فى المهموس؛ لأنه تقريب منه.

وهذا عكس ما فعل فى «مزدان»؛ لأنهم فى «مزدان»، إنما قربوا المهموس من المجهور، وأنت إذا أدغمت الذال فى التاء، قربت المجهور من المهموس.

قال سيبويه: حدثنا من لا نتهم أنه سمع من يقول: «أخذت»، فيبين.

وحجة[٤] من أدغم: أن هذه الحروف لما تقاربت، فاجتمعت فى أنها من طرف اللسان وأصول الثنايا، قرب كل حيز منها من الحيز الآخر.

---

(١) وهو فى شرح أشعار الهذليين ص(٥٨)، واللسان (غيب، أخذ، كسف)، وجمهرة اللغة ص(١٠٥٣)، ومقاييس اللغة (١/ ٦٩)، وتهذيب اللغة (٧/ ٥٢٧، ٨/ ٢١٤، ١٠/ ٧٧)، والتاج (غيب، أخذ)، وبلا نسبة فى المخصص (١/ ١١٠).

(٢) المُسْتَأخِذُ: الذى به أُخُذٌ من الرمد. والمُسْتَأْخِذُ: المطأطئ الرأس من رمد أو وجع أو غيره... يقال: أصبح فلان مُؤتَخِذًا لمرضه ومُسْتَأْخَذًا؛ إذا أصبح مستكينًا.
ينظر: اللسان (أخذ).

(٣) فى أ: حذف.

(٤) فى أ: ووجه.

ألا ترى أنهم أدغموا الظاء والثاء والذال فى الطاء والتاء والدال، وكذلك أدغموهن فى الظاء، و[في][١] أختيها فى الانفصال، نحو: ابعث داود، وأنفذ ثابتًا، فإذا أدغمت فى الانفصال، كان إدغامها فيما يجرى مجرى المتصل أولى.

[و][٢] اختلفوا فى ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [٥٤] فى كسر الهمز واختلاس حركتها:

فكان عبد الله بن كثير ونافعٌ وعاصمٌ وابن عامر وحمزة والكسائى يكسرون العين من غير اختلاس ولا تخفيف.

واختلف عن أبى عمرو:

فقال العباس بن الفضل الأنصارى: سألت أبا عمرو كيف تقرأ: ﴿إلى بارِئِكُمْ﴾ مهموزة مثقلة، أو ﴿إلى بارئْكمْ﴾ مخففة؟.

فقال: قراءتى مهموزة غير مثقلة ﴿بَارِئْكُمْ﴾[٣].

وروى اليزيدى، وعبد الوارث عنه: ﴿إلى بَارِئِكُمْ﴾ ولا يجزم الهمزة.

قال أحمد: وقال سيبويه: كان أبو عمرو يختلس الحركة من[٤]: ﴿بَارِئِكُمْ﴾ و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة:٦٧] وما أشبه ذلك[٥] مما تتوالى فيه الحركات، فَيُرى من يسمعه أنه قد أسكن ولم يكن يسكن.

وهذا مثل رواية العباس[٦] بن الفضل عنه التى ذكرتها أنه لا يثقلها.

وهذا القول أشبه بمذهب أبى عمرو؛ لأنه كان يستعمل التخفيف فى قراءته كثيرًا.

من ذلك ما حدثنى [به][٧] عبيد الله بن على الهاشمى[٨] عن نصر بن على[٩] عن

(١) سقط فى ب.
(٢) سقط فى أ.
(٣) ينظر: العنوان فى القراءات السبع (٦٩)، وشرح الطيبة (٤/ ٢٥)، وحجة القراءات (٩٧)، وينظر إتحاف فضلاء البشر (١/ ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣)، وشرح شعلة (٢٦٢).
(٤) فى أ: فى.
(٥) ينظر: البحر المحيط (١/ ٤١٤)، الدر المصون (١/ ٢٥٣)، القرطبى (١/ ٣٠١)، اللباب (٢/ ١٥٣)، السبعة (١٥٥، ١٥٦).
(٦) فى ب: عباس.
(٧) سقط فى ب.
(٨) عبيد الله بن على بن الحسن، أبو القاسم الهاشمى البغدادى، شيخ، روى الحروف عن: نصر بن على بن نصر عن أبيه عن أبى عمرو، روى عنه الحروف ابن مجاهد ونسبه وكناه، وقال: قال لى عبيد الله الهاشمى عن نصر بن على عن أبى عمرو قال: سمعت ابن كثير يقول: بالسئوق والأعناق بواو بعد الهمزة. قال ابن مجاهد: ورواية أبى عمرو هذه عن ابن =

أبيه[١] عنه أنه كان يقرأ ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [البقرة:١٢٩] ﴿وَيَلْعَنُهُمُ﴾ [البقرة:١٥٩] يشم الميم والنون التى قبل الهاء الضم من غير إشباع.

وكذلك: ﴿عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ﴾ [النساء:١٠٢] يشم التاء فيها شيئًا من الخفض[٢].

أخبرنى بذلك أبو طالب عبد الله بن أحمد بن سوادة[٣] قال: حدثنا إبراهيم بن سعد الزهرانى[٤]، قال: حدثنا عبيد بن عقيل عن أبى عمرو بذلك.

قال: وكذلك: ﴿وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ﴾ [البقرة:١٥١] يشمها شيئًا من الضم.

وكذلك: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ﴾ [التغابن:٩] يشم العين شيئًا من الضم.

وكذلك قوله: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ [البقرة:١٢٨] لا يسكن الراء ولا يكسرها.

= كثير هى الصواب؛ لأن الواو انضمت فهمزت لانضمامها.
ينظر: غاية النهاية فى طبقات القراء (١/ ٤٨٩).

(٩) نصر بن على بن نصر بن على بن صهبان بن أُبَى أبو: عمرو الجهضمى البصرى الحافظ الإمام الولى العالم الصالح، روى القراءة عرضًا عن أبيه على، وسماعًا من غير عرض عن شبل بن عباد، وعن إسماعيل بن خالد عن ابن كثير، كذا ذكر الهذلى ولعله مسلم بن خالد، وعرض على عبيد بن عقيل، والحسين بن على الجعفى، روى القراءة عنه: أبو موسى محمد بن عيسى الهاشمى ومحمد بن فرج التكرى والحسين بن على بن حماد الأزرق والحسن بن العباس الرازى، وروى عنه البخارى ومسلم والأربعة، طلبه المستعين للقضاء فقال أستخير الله فصلى ركعتين وقام فقبض، وذلك فى ربيع الآخر سنة خمسين ومائتين.
ينظر: غاية النهاية (٢/ ٣٣٧، ٣٣٨).

(١) على بن نصر بن على بن صهبان، أبو الحسن الجهضمى البصرى، روى القراءة عن: أبى عمرو بن العلاء والمعلى بن عيسى وأبان بن يزيد العطار وشبل بن عباد وهارون بن موسى الأعور ومسلم بن خالد، روى عنه القراءة: ابنه نصر بن على ومحمد بن يحيى القطعى وعطارد بن عكرمة، مات سنة تسع وثمانين ومائة ويقال: سنة ثمان، واتفق الشيخان على توثيقه.
ينظر: الغاية فى طبقات القراء (١/ ٥٨٢، ٥٨٣).

(٢) زاد فى أ: قال.

(٣) عبد الله بن أحمد بن سوادة، أبو طالب البغدادى، روى القراءة عن: إبراهيم بن سعيد الزهرانى عن عبيد بن عقيل، روى عنه القراءة أبو بكر بن مجاهد.
ينظر: الغاية (١/ ٤٠٦).

(٤) إبراهيم بن سعد الزهرانى، روى حروف أبان عن عبيد بن عقيل سماعًا، روى عنه عبد الله ابن أحمد بن سوادة الحروف سماعًا.
ينظر: الغاية (١/ ١٥).

روى ذلك عنه على بن نصر وعبد الوارث واليزيدى والعباس بن الفضل وغيرهم، أعنى: ﴿وَأَرِنَا﴾. وكذلك قراءته فى: ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة:٦٧] و﴿يَأْمُرُهُم﴾ [الأعراف:١٥٧] و ﴿يَنصُرُكُم﴾ [آل عمران: ١٦٠] وما أشبه ذلك من الحركات المتواليات.

وروى عبد الوهاب بن عطاء[١] وهارون الأعور عن أبى عمرو: ﴿وَأَرْنَا﴾ ساكنة الراء. وقال اليزيدى فى ذلك كله: إنه كان يسكن اللام من الفعل فى جميعه.

والقول: ما خبرتك من إيثاره التخفيف فى قراءته كلها.

والدليل على إيثاره التخفيف: أنه كان يدغم من الحروف ما لا يكاد يدغمه غيره، ويلين الساكن من الهمز، ولا يهمز همزتين وغير ذلك.

وقال على بن نصر: عن أبى عمرو: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ [آل عمران: ٨٠] برفع الراء مشبعة.

قال أبو على: حروف المعجم على ضربين:

ساكن ومتحرك.

والساكن على ضربين:

أحدهما: ما أصله فى الاستعمال السكون مثل راء «بردٍ»، وكاف «بكر».

والآخر: ما أصله الحركة فى الاستعمال فيسكن عنها.

وما كان أصله الحركة يسكن على ضربين:

أحدهما: أن تكون [حركته][٢] حركة بناء.

والآخر: أن تكون حركة الإعراب.

وحركة البناء التى تسكن على ضربين:

(١) عبد الوهاب بن عطاء بن مسلم أبو نصر، الخفاف العجلى البصرى ثم البغدادى، ثقة مشهور، روى القراءة عن: أبى عمرو وعن إسماعيل بن مسلم عن ابن كثير، وعن أبان بن يزيد عن عاصم، روى الحروف عنه: أحمد بن جبير وخلف بن هشام وعيسى بن سليمان وأحمد بن أبى سريج النهشلى وأحمد بن الحسين بن عبد الله المقرى وأحمد بن يحيى بن مالك، وحدث عنه بالحروف محمد بن عمر الواقدى، مات ببغداد سنة أربع ومائتين، وقيل: سنة ست أو سبع.
ينظر: الغاية (١/ ٤٧٩).

(٢) سقط فى أ.

أحدهما: أن يكون الحرف المسكن من كلمة مفردة؛ نحو: فخِذٍ وسبُعٍ وإبِلٍ، وضُرِبَ وعَلِمَ. يقول من يخفف: سبْعٌ، وفخْذ، [وَإبْل] وعلْمَ، وضُرْبَ.

والآخر: أن يكون هذا المثال من كلمتين فيسكن على تشبيه المنفصل بالمتصل، كما جاء ذلك فى مواضع من كلامهم نحو الإمالة والإدغام، وذلك قولهم: «أَرَاكَ مُنْتَفْخًا» ﴿وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ﴾ [النور: ٥٢].

ومن ذلك قولُ العجاج: [من الرجز]

فَبَاتَ مُنْتَصْبًا وَمَا تَكَرْدَسَا[١]

ألا ترى أن «نفْخًا» من «منتفخ»، مثل «كتفٍ».

وكذلك «تقِه» من «يتقه».

وكذلك ما أنشده أبو زيد من قوله: [من الرجز]

قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرْ لَنَا سَوِيقًا[٢]

فنزل مثل «كتف».

فأما حركة البناء فلا خلاف فى تجويز إسكانها فى نحو ما ذكرنا من قول العرب والنحويين.

وأما حركة الإعراب فمختلفٌ فى تجويز إسكانها، فمن الناس من ينكره فيقول إن إسكانها لا يجوز من حيث كان علمًا للإعراب.

وسيبويه يجوز ذلك، ولا يفصل بين القبيلين فى الشعر.

وقد روى ذلك عن العرب، وإذا جاءت الرواية لم ترد بالقياس.

فمما أنشده فى ذلك [قوله][٣]: [من السريع]

... ... وَقَدْ بَدَا هَنْكِ[٤] مِنَ الـمِئْزَرِ[٥]

---

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) سقط فى أ.

(٤) هَنُ المرأةِ: فَرْجُها، والتثنية هَنانِ على القياس، وحكى سيبويه: هَنانانِ، ذكره مستشهدًا على أن«كِلا» ليس من لفظ«كُلٍّ»: وشرح ذلك: أن«هَنانان» ليس تثنية هَنٍ، وهو فى معناه، كـ:سِبَطْرٍ ليس من لفظ«سبط»، وهو فى معناه. أبو الهيثم: كل اسم على حرفين فقد حُذف منه حرفٌ. والهَنُ: اسمٌ على حرفين مثل«الحِرِ» على حرفين، فمن النحويين من يقول: المحذوف من «الهَنِ»«وَالهَنةِ» الواوُ، كان أصله: هَنَوٌ، وتصغيره هُنَيٌّ، لما صغرته حركت ثانيه ففتحته وجعلت ثالث حروفه ياء التصغير، ثم رددت الواو المحذوفة فقلت: هُنَيْوٌ، ثم =

وقوله: [من السريع]

فَالْيَومَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ .... (١) ... ...

وقال: [من الرجز]

إذَا اعْوَجَجْنَ قُلْتُ صَاحِبْ قَوِّمِ (٢)

ومما جاء فى هذا النحو قولُ جرير: [من البسيط]

سِيرُوا بَنِى العَمّ فَالأَهْوَازُ مَنْزِلُكُمْ وَنَهْرُ تِيرَى وَلَا تَعْرِفْكُمُ العَرَبُ (٣)

ومن ذلك قولُ وضّاحِ اليمن (٤): [من مجزوء الرمل]

= أدغمت ياء التصغير فى الواو فجعلتها ياء مشددة، كما قلنا فى «أبٍ» و«أخٍ» إنه حُذف منهما الواو وأصلهما: «أَخَوٌ» و«أَبَوٌ»؛ قال العجاج يصف ركابًا قطعت بلدًا:

جافِينَ عُوجًا مِنْ جِحافِ النُّكَت وَكَمْ طَوَيْنَ مِنْ هَنٍ وَهَنَت

أى مِن أرض ذَكَرٍ وأرضٍ أنثى.

ومن النحويين من يقولُ أصل هَنٍ: هَنٌّ، وإذا صَغَّرْتَ قُلت هُنَيْنٌ؛ وأنشد:

يا قاتلَ الله صِبْيانًا تَجِيءُ بِهِمْ أُمُّ الهُنَيْنِينَ مِنْ زَنْدٍ لَها وارِى!

واحدُ الهُنَيْنِينَ: هُنَيْنٌ، وتكبير تصغيره هَنٌّ، ثُم يخفف فيقال هَنٌ. قال أبو الهيثم: وهى كناية عن الشىء يُستفحش ذِكره، تقول: لها هَنٌ، تُريد: لها حِرٌ، كما قال العُمانى:

لَهَا هَنٌ مُسْتَهْدَفُ الأرْكانِ

أَقْمَرُ تَطْلِيهِ بِزَعْفَرانِ

كَأَنَّ فِيهِ فِلَقَ الرُّمَّانِ

فكَنى عن الحِر بالهَنِ، فافهَمْهُ.

ينظر: اللسان (هنا).

(٥) عجز بيت، وصدره:

رُحْتِ وفى رِجْلَيْكِ ما فيهما .....

البيت من السريع، وهو للأقيشر الأسدى فى ديوانه ص(٤٣)، وخزانة الأدب (٤/ ٤٨٤ - ٤٨٥ ، ٨/ ٣٥١)، والدرر (١/ ١٧٤)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٩١)، والمقاصد النحوية (٤/ ٥١٦)، وللفرزدق فى الشعر والشعراء (١/ ١٠٦)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١/ ٦٥ ، ٢/ ٣١)، وتخليص الشواهد ص(٦٣)، والخصائص (١/ ٧٤ ، ٣/ ٩٥ ، ٣١٧)، ورصف المبانى ص(٣٢٧)، والكتاب (٤/ ٢٠٣)، واللسان (وأل ، هنا) وهمع الهوامع (١/ ٥٤).

(١) تقدم.

(٢) الرجز لأبى نخيلة فى شرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٩٨)، وشرح شواهد الشافية ص(٢٢٥)، وبلا نسبة فى الكتاب (٤/ ٢٠٣)، واللسان (عوم).

(٣) تقدم.

(٤) عبد الرحمن بن إسماعيل بن عبد كلال، من آل خولان، من حمير، شاعر، رقيق الغزل، =

إِنَّمَا شِعْرِى شَهْدٌ قَدْ خُلِطْ بِالجُلْجُلَانِ(١)

فأسكن الفتحة فى مثال الماضى، وهذه الفتحة تشبه النصبة.

كما أن الضمة فى: «صاحب قوم»، تشبه الرفعة؛ وجاز إسكان حركة الإعراب، كما جاز تحريك إسكان البناء، فشبه ما يدخل على المعرب من المتحركات من الحركة بما يدخل على المبنى.

كما شبهوا حركات البناء بحركات الإعراب، فمن ثمّ أدغم نحو: رُدَّ، وفِرَّ، وعَضَّ ونحو ذلك، كما أدغموا نحو: يَرُدُّ، ويَشُدُّ.

وذلك أن حركة غير الإعراب لما كانت تعاقب على المبنى، كما تعاقب حركة الإعراب على المعرب أدغموه.

كما أدغموا المعرب، والحركات المتعاقبة على ذلك، نحو: حركة الهمزة إذا سكن ما قبلها، نحو: اضرب أخاك، ونحو: حركة التقاء الساكنين، وحركة النونين الخفيفة والشديدة.

فكما شبهوا تعاقب هذه الحركات التى للبناء على أواخر الكلم بتعاقب حركات الإعراب، حتى أدغم من أدغم نحو: رُدَّ، واستَعِدَّ؛ كما يدغم نحو: يَرُدُّ، ويَسْتَعِدُّ، كذلك شبهوا حركة الإعراب بالبناء فى نحو ما ذكرنا فأسكنوا.

فأما من زعم أن حذف هذه الحركة لا يجوز من حيث كانت علمًا للإعراب، فليس قوله بمستقيم، وذلك أن حركات الإعراب قد تحذف لأشياء.

ألا ترى أنها تحذف فى الوقف، وتحذف من الأسماء والأفعال المعتلة. فلو كانت حركة الإعراب لا يجوز حذفها من حيث كانت دلالة الإعراب؛ لم يجز حذفها فى هذه المواضع، فإذا جاز حذفها فى هذه المواضع لعوارض تعرض، جاز حذفها

= عجيب النسيب. كان جميل الطلعة يتقنع فى المواسم. له أخبار مع عشيقة له اسمها «روضة» من أهل اليمن. قدم مكة حاجًا فى خلافة الوليد بن عبد الملك، فرأى «أم البنين» بنت عبد العزيز بن مروان، زوجة الوليد، فتغزل بها؛ فقتله الوليد، وهو صاحب الأبيات التى منها:

قالت: ألا لا تلجن دارنا إن أبانا رجل غائر

وفى المؤرخين من يسميه عبد الله بن إسماعيل.

ينظر: الأعلام (٣/ ٢٩٩).

(١) وهو فى اللسان (جلل)، وتهذيب اللغة (١٠/ ٤٩١).

ويروى: «ملح» بدل «شهد».

أيضًا فيما ذهب إليه سيبويه وهو التشبيه بحركة البناء، والجامع بينهما: أنهما جميعًا زائدان.

وأنها قد تسقط فى الوقف والاعتلال، كما تسقط التى للبناء للتخفيف.

فإن قلت: إن سقوطها فى الوقف إنما جاز؛ لأنه إذا وصلت الكلمة ظهرت الحركة ويستدل عليه بالموضع.

قيل: وكذلك إذا أسكن نحو: «هنك»، استدل عليه بالموضع، وإذا فارقت هذه الصيغة(١) التى شبهت(٢) لها بـ «سبع»، ظهرت كما تظهر التى للإعراب فى الوصل.

ومما يدل على أن هذه الحركة إذا أسكنت كانت مرادة، كما أن حركة الإعراب مرادة -قولهم: رَضْىَ، ولقَضْوَ الرجل؛ فأسكنوا، ولم يرجعوا الياء والواو إلى الأصل، حيث كانت مرادة، كذلك تكون حركة الإعراب لما كانت مرادة، وإن حذفت لم يمتنع حذفها، وكان حذفها بمنزلة إثباتها فى الجواز كما كانت الحركة فيما ذكرنا كذلك.

فإن قلت: إن حركات الإعراب تدل على المعنى، فإذا حذفت اختلت الدلالة عليه.

قيل: وحركات البناء -أيضًا- قد تدل على المعنى وقد حذفت.

ألا ترى [أن](٣) تحريك العين بالكسر فى نحو: ضرب يدل على معنى، وقد جاز إسكانها؛ فكذلك يجوز إسكان حركة الإعراب، وكذلك الكسر فى نحو(٤) حذِر، والضم(٥) فى نحو: حذُر.

واعلم أن الحركات التى تكون للبناء والإعراب يستعملون فى الضمة والكسرة منهما ضربين:

أحدهما: الإشباع والتمطيط:

والآخر: الاختلاس والتخفيف.

---

(١) فى أ: «الصنعة». وهو تحريف ظاهر.
(٢) فى أ: أشبهت.
(٣) سقط فى أ.
(٤) فى ب: مثل.
(٥) فى ب: الضمة.

وهذا الاختلاس والتخفيف إنما يكون فى الضمة والكسرة.

فأما الفتحة فليس فيها إلا الإشباع ولم تخفف الفتحة بالاختلاس، كما لم تخفف بالحذف، فى نحو: جَمَل، وجَبَل، كما خفف[1] نحو: سبع وكتف.

وكما لم يحذفوا الألف فى الفواصل والقوافى من حيث حذفت الياء والواو فيهما، نحو: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾ [الفجر: ٤].

وقوله: [من الكامل]

... ... ثُـــمَّ لَا يَـــفْـــرِ[2]

وكما لم يبدل الأكثر من التنوين الياء ولا الواو فى الجر والرفع؛ كما أبدلوا الألف فى النصب، وهذا الاختلاس، وإن كان الصوت فيه أضعف من التمطيط وأخفى، فإن الحرف المختلس حركته بزنة المتحرك.

وعلى هذا المذهب حمل سيبويه قول أبى عمرو: ﴿إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ﴾[3] [البقرة: ٥٤] فذهب إلى أنه اختلس الحركة ولم يشبعها فهو بزنة حرف متحرك.

فمن روى عن أبى عمرو الإسكان فى هذا النحو، فلعله سمعه يختلس فحسبه لضعف الصوت به والخفاء إسكانًا. وعلى هذا يكون قوله: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ [البقرة: ١٢٩] و ﴿يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٥٩].

وكذلك ﴿عَنۡ أَسۡلِحَتِكُمۡ﴾ [النساء: ١٠٢].

وكذلك ﴿وَيُزَكِّيهِمۡ وَيُعَلِّمُهُمۡ﴾ [البقرة: ١٥١].

و ﴿يَوۡمَ يَجۡمَعُكُمۡ﴾ [التغابن: ٩].

﴿ولا يَأۡمُرُكُمۡ﴾ [آل عمران: ٨٠].

---

(١) فى أ: حذف.

(٢) تقدم.

(٣) ونص كلام سيبويه: هذا باب الإشباع فى الجر والرفع، وغير الإشباع، والحركة كما هى: فأما الذين يُشبعون فيُمَطِّطون، وعلامتها واوٌ وياءٌ، وهذا تُحكمه لك المشافهة. وذلك قولك: يَضربُها، ومِنْ مأمنكَ.

وأمّاالذين لايُشبِعون فيَختلسون اختلاسًا، وذلك قولك: يَضْربُها، ومن مأمنك، يُسرعون اللفظ. ومن ثم قال أبو عمرو: «إلى بارئكم». ويدلك على أنها متحركة قولهم: من مأمنك، فيبيِّنون النون، فلو كانت ساكنة لم تحقَّق النون.

ينظر: الكتاب (٤/ ٢٠٢).

هذا كله على الاختلاس مستقيمٌ [حسن][(١)]، ومن روى عنه الإسكان فيها -وقد جاء ذلك في الشعر- فلعله ظن الاختلاس إسكانًا.

فأما قوله -تعالى-: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ [البقرة:١٢٨] فالإسكان فيه حسنٌ على تشبيه المنفصل بالمتصل، والاختلاس حسنٌ، وليس إسكان هذا مثل إسكان: ﴿يَأْمُرُكُمْ، وأَسْلِحَتِكُمْ﴾؛ لأن الكسرة في: ﴿وَأَرِنَا﴾ ليست بدلالة إعراب.

ومثلُ ذلك قولُ من قال: ﴿وَيَتَّقْهِ﴾.

ومن روى الإسكان في حروف الإعراب فقال: تسكن لام الفعل؛ فعلى تجويز ما جاء في الشعر في[(٢)] الكلام، وقد تقدم ذكر ذلك.

فإن قال قائل: فهلا لم تسكن «وَأَرِنَا»؛ لأن الراء[(٣)] متحركة بحركة الهمزة؛ فإذا حذفها لم تدل على الهمزة كما تدل إذا أثبتها عليها. قيل: ليس هذا بشيء؛ ألا ترى أن الناس أدغموا: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾ [الكهف:٣٨] فذهاب الحركة في «أَرِنَا» في التخفيف ليس بدون ذهابها في الإدغام.

اختلفوا في ﴿نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطَٰيَٰكُمۡۚ﴾ [٥٨] في النون والتاء والياء:

فقرأ ابن كثير وأبو عمر وعاصم وحمزة والكسائي: ﴿نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ﴾ بالنون.

وقرأ نافع: ﴿يُغْفَرْ لَكُمْ﴾ بالياء مضمومة على [ما][(٤)] لم يسم فاعله.

وقرأ ابن عامر ﴿تُغْفَرْ لكم﴾ مضمومة التاء[(٥)].

ولم يختلفوا في: ﴿خَطَٰيَٰكُمۡۚ﴾ في هذه السورة.

غير أن الكسائي كان يميلها وحده.

والباقون لا يميلون[(٦)].

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿نَغْفِرْ لَكُمْ﴾ بالنون أنه أشكل بما قبله.

ألا ترى أن قبله: ﴿وَإِذۡ قُلۡنَا ٱدۡخُلُواْ هَٰذِهِ﴾ [البقرة:٥٨] فكأنه قال: قُلْنَا ادخلوا،

---

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: وفي.

(٣) في أ: النون.

(٤) سقط في ب.

(٥) ينظر السبعة (١٥٦)، وحجة القراءات (٩٧)، وشرح الطيبة (٤/ ٣١)، وشرح شعلة (٢٦٣)، وينظر إتحاف الفضلاء (١/ ٣٩٤)، والعنوان ص(٦٩)، والكشف (١/ ٢٤٣).

(٦) ينظر: السبعة ص(١٥٦).

نغفر.

وحجة من قال: ﴿يُغْفَرْ﴾ أنه يئول إلى هذا المعنى، فيعلم من الفحوى أن ذنوب المكلفين وخطاياهم لا يغفرها إلا الله.

وكذلك القول فيمن قرأ: ﴿تُغْفَرْ﴾.

إلا أن من قال: ﴿يُغْفَرْ﴾ لم يثبت علامة التأنيث فى الفعل لتقدمه؛ كما لم تُثْبَت لذلك فى نحو قوله: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠].

ومن قال: ﴿تُغْفَرْ﴾ فلأن علامة التأنيث قد ثبتت فى هذا النحو؛ نحو قوله: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤] وكلا الأمرين قد جاء به التنزيل.

قال: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ﴾ [هود: ٦٧] وفى موضعٍ [آخر][١] ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ﴾ [الحجر: ٨٣] والأمران جميعًا كثيران.

فأما إمالة الكسائى الألف فى: ﴿خَطَايَاكُمْ﴾ فجوازها [حسن][٢]، وَحُسْنُها: أن الألف إذا كانت رابعةً فصاعدًا اطَّرَدَتْ فيها الإمالةُ، والألف فى «خطايا» خامسة.

ومما يبين جواز الإمالة فى ذلك؛ أنك لو سميت بـ «خطايا» ثم ثنيته؛ لأبدلت الياء من الألف، كما تبدل من ألف «قرقري»[٣] و«جحجبي»[٤]، وألف «مرامى»؛ ونحو ذلك ويقوى ذلك أن غزا ونحوها قد جازت إمالة ألفها، وإن كانت الواو تثبت فيها وهى على هذه العدة، فإذا جاز فى باب «غزا» مع ما ذكرنا[٥]، فجوازها فى «خطايا» أولى، لأنها بمنزلة ما أصله الياء.

ألا ترى أن الهمزة لا تستعمل ههنا فى قول الجمهور والأمر [الكثير][٦] الشائع.

ومما يبين ذلك أن الألف قد أبدلت من الهمزة فى العدة التى يجوز معها تحقيق

---

(١) سقط فى ب.
(٢) سقط فى ب.
(٣) قرقرى: اسم موضع؛ قال فى اللسان: «وقُرَاقر وقَرْقَرَى وقَرَوْرَى وقُرَّان وقُرَاقِرِيٌّ - مواضع كلها بأعيانها معروفة».
ينظر: اللسان (قرر).
(٤) جَحْجَبَى: حيٌّ من الأنصار.
ينظر: اللسان (جحجب).
(٥) فى ب: ذكرناه.
(٦) سقط فى أ.

الهمزة، وذلك إذا كانت ردفًا فى نحو: [من الرجز]

.... [و](١)لَمْ أُورَا بِـهَـا(٢)

ونحو: [من الطويل]

.... عـلـى رَالِ(٣)

فلو لم تُنَزَّل منزلة الألف التى لا تناسب الهمزة، لم يجز وقوعها فى هذا الموضع.

فإذا جاز ذلك فيها، مع أن الهمزة قد يجوز أن تخفف فى نحو: أَورا، إذا لم يكن ردفًا، فأن تجوز الإمالة فى «خطايا» أولى.

واختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [٦١] و: ﴿ٱلنَّبِيُّونَ﴾ [١٣٦] و: ﴿وَٱلنُّبُوَّةَ﴾ [آل عمران:٧٩] و: ﴿ٱلْأَنۢبِيَآءَ﴾ [آل عمران:١٢] و: ﴿ٱلنَّبِىُّ﴾ [آل عمران:٦٨] فى الهمز، وتركه.

فكان نافعٌ يهمز ذلك كله فى كل القرآن(٤) إلا فى موضعين فى سورة الأحزاب: قوله -عز وجل-: ﴿وَٱمْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾ [الآية: ٥٠] بلا مدّ ولا همز.

وقوله -تعالى-: ﴿لَا تَدْخُلُوا۟ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ﴾ [الآية:٥٣].

وإنما ترك همز هذين؛ لاجتماع همزتين مكسورتين من جنس واحد، هذا قول المسيبى وقالون.

وقال ورشٌ عن نافع: إنه كان يهمزُها جميعًا، إلا أنه كان يروى عن نافع: أنه كان يترك الهمزة الثانية فى المتفقتين والمختلفتين، وتخلف الأولى الثانية، فيقول فيه

---

(١) سقط فى أ.

(٢) الرجز بلا نسبة فى الدرر (١/ ١٦٣)، والكتاب (٣/ ٥٤٤)، واللسان (ورأ)، وهمع الهوامع (١/ ٥٢).

(٣) تقدم.

(٤) قرأ بالهمزة نافع؛ لأنه من النبأ، ومن ذلك قوله تعالى: من ﴿أنبأك هذا﴾، فالنبى ﷺ ينبئ، أى يخبر عن الله تعالى، وعلى غرار ذلك قول عباس بن مرداس:

يـا خـاتـم الـنُّـبـآءِ إنـك مـرسـل ... بالحق خير هدى السبيل هداكا

ينظر: السبعة (١٥٦)، والكشف عن وجوه القراءات (١/ ٢٤٣)، والعنوان (٦٩)، وحجة القراءات (٩٨)، وشرح شعلة (٢٦٤)، وإتحاف الفضلاء (١/ ٣٩٥).

﴿للنَّبىء انَ اراد[(١)]﴾، مثلُ: [النَّبيعِنَ رَاد][(٢)] و: ﴿بيوت النبىء يلا﴾[(٣)].

وكان الباقون لا يهمزون من ذلك شيئًا.

قال أبو زيد: نبأت من أرض إلى أخرى، فأنا أَنْبَأُ نَبأً ونبوءًا: إذا خرجت منها إلى أخرى، وليس اشتقاق «النبىء» من هذا وإن كان من لفظه، ولكن من «النبأ» الذى هو الخبر؛ كأنه المخبر عن الله سبحانه.

فإن قلت: لم لا يكون من «النباوة».

ومما أنشده أبو عثمان قال: أنشدنى كيسان: [من البسيط]

مَحْضَ الضَّرِيبَةِ فِى البَيْتِ الَّذى وُضِعَتْ فِيهِ النَّبَاوَةُ حُلْوًا غَيْرَ مَمْذُوقِ[(٤)]

أو يجوِّز فيه الأمرين، فتقول: إنه يجوز أن يكون من «النباوة»، ومن «النبأ»، كما أجزت فى «عضة» أن تكون من الواو؛ لقوله: [من الرجز]

وَعِضَوَاتٌ تَقْطَعُ اللَّهَازِمَا[(٥)]

ومن الهاء لقوله: [من البسيط]

... ... لَهَا بِعِضَاهِ الأَرْضِ تَهْزِيزُ[(٦)]

فالقول: إن ذلك ليس كـ «العضة»؛ لأن سيبويه زعم: أنهم يقولون فى تحقير

---

(١) فى ب: أراد.

(٢) فى ب: النبيعين أراد.

(٣) فى أ: إلا.

(٤) وهو لابن همام فى المخصص (١٥/ ١٠٥).
ويروى: «صدفا» بدل «حلوا»، و «مسبوق» بدل «ممذوق».

(٥) الرجز بلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٢٨٩)، وجواهر الأدب ص(٩٦)، وخزانة الأدب (٦/ ٤٤٢)، والخصائص (١/ ١٧٢)، وشرح المفصل (٥/ ٣٨)، والكتاب (٣/ ٣٦٠)، ولسان العرب (أزم ،عضه)، ومجالس ثعلب (١/ ٤٤)، والممتع فى التصريف (٢/ ٦٢٥)، والمنصف (١/ ٥٩ ، ٣/ ٣٨ ، ١٢٧)، والمخصص (١٤/ ٧)، وتاج العروس (أزم، عضه).

(٦) جزء من عجز بيت، وقبله:
قَدْ حَالَ بَيْنَ دريسيه مُؤَوِّبَةٌ نِسْعٌ ....
والبيت للمتنخّل الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص(١٢٦٤)، ولسان العرب (أوب، هزز، درس، مسع، نسع، أوا)، وتاج العروس (أوب، هزز، درس، نسع)، وللهذلى فى المخصص (٩/ ٨٥ ، ١٧/ ٣)، والمذكر والمؤنث للأنبارى ص(٤٠٤)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (٢/ ١٠٥، ٧/ ٣٢٧)، وجمهرة اللغة ص(٨٤٣)، وتاج العروس (خنذ).

النبوة: كان مسيلمة نبوَّتُهُ[١] نُبَيِّئَةُ سوء[٢]، وكلهم يقول: تنبأ مسيلمة، فلو كان يحتمل الأمرين جميعًا ما أجمعوا على «تنبأ»، ولا على «النُّبَيِّئَةِ»، بل جاء فيه الأمران: الهمز، وحرف اللين؛ فإن اتفقوا على «تنبأ» و«النبيئة» دلالة على أن اللام همزةٌ.

ومما يقوى أنه من «النبأ» الذى هو الخبر أن «النباوة» الرفعة؛ فكأنه قال: فى البيت الذى وضعت فيه الرفعة.

وليس كل رفعة نبوءة؛ وقد تكون فى البيت رفعة ليست بنبوءة.

والمخبر عن الله -عز وجل- بوحى إليه المبلغ عنه نبىء ورسول، فهذا الاسم أخص به[٣] وأشد مطابقة للمعنى المقصود إذا أخذ من «النبأ».

فإن قلت: فلم لا تستدل بقولهم: «أنبياء»، على جواز الأمرين فى اللام من «النبى»؛ لأنهم قالوا: أنبياء ونُبَآء، قال: [من الكامل]

يَا خَاتِمَ النُّبَآءِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ بِالْحَقِّ ... .[٤]

قيل: ما ذكرته لا يدل على تجويز الأمرين فيه؛ لأن «أنبياء» إنما جاء، لأن البدل لما لزم فى «نبى» صار فى لزوم البدل له؛ كقولهم: عيدٌ، وأعيادٌ؛ فكما أن «أعيادًا» لا تدل على أن «عيدًا» من الياء؛ لكونه من عود الشىء، كذلك لا يدل «أنبياء» على

---

(١) فى ب: نبوءته.

(٢) نص كلام سيبويه: فأما النبى فإن العرب قد اختلفت فيه، فمن قال: النَّبآءُ قال: كان مُسيلمة نُبيِّءَ سَوْءٍ، وتقديرها: نُبَيِّعٌ، وقال العباس بن مرداس:

يـا خـاتِـمَ الـنُّـبـآءِ إنـك مُـرْسَـلٌ بالْحقّ، كلُّ هُدَى السَّبيلِ هُدَاكا

ذا القيَاس؛ لأنه مما لا يلزم. ومن قال: أنبياء، قال: نُبَيٌّ سَوْء كما قال فى عيد حين قالوا أعياد: عُيَيْدٌ؛ وذلك لأنهم ألزموا الياء. وأما النبوة فلو حقرتها لهمزت؛ وذلك قولك: كان مسيلمة نبوته نُبَيِّئَة سوء؛ لأنّ تكسير النبوة على القياس عندنا؛ لأن هذا الباب لا يلزمه البدل، وليس من العرب أحد إلا وهو يقول: تَنَبَّأَ مُسيلمة؛ وإنما هو من أَنْبَأْتُ.

ينظر: الكتاب (٣/ ٤٦٠).

(٣) فى ب: منه.

(٤) تمام البيت:

.... كل هدى السبيل هداكا

وهو لعباس بن مرداس فى ديوانه ص(٩٥)، والكتاب (٣/ ٤٦٠)، واللسان (نبأ)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(١٠٢٨)، والمقتضب (١/ ١٦٢، ٢/ ٢١٠).

أنه من «النباوة»، ولكن لما لزم البدل جعل بمنزلة تقى، وأتقياء، وصفى، وأصفياء ونحو ذلك، فلما لزم صار كالبريَّة والخابية، ونحو ذلك مما لزم الهمز(١) فيه حرف اللين بدلا من الهمز. فما دل على أنه من الهمز قائم لم يعترض فيه شيء، فصار قول من حقق الهمزة فى النبى(٢)، كرد الشيء إلى الأصل المرفوض استعماله نحو: وذر، وودع، فمن ثم كان الأكثر فيه التخفيف.

فإن قلت: فقد قال سيبويه: بلغنا أن قومًا من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون: نبيئًا وبريئة.

قال: وذلك ردىء(٣)، وإنما استردأه؛ لأن الغالب فى استعماله التخفيف على وجه البدل من الهمز، وذلك الأصل كالمرفوض، [فردؤ عنده ذلك](٤)؛ لاستعمالهم فيه الأصل الذى قد تركه سائرهم، لا لأن النبىء الهمز فيه غير الأصل، ولا لأنه يحتمل وجهين كما احتمل عِضَةٌ وسَنَة.

ومن زعم أن «البرية» من «البرا» الذى هو التراب كان غالطًا.

ألا ترى أنه لو كان كذلك لم يحقق همزه من حقق من أهل الحجاز، فتحقيقهم لها يدل على أنها(٥) من برأ الله الخلق، كما أن تحقيق «النبىء» يدل على أنه من «النبأ»، وكما كان اتفاقهم على «تنبأ» يدل على أن اللام فى الأصل همزة.

فالحجة لمن همز «النبىء»(٦) أن يقول: هو أصل الكلمة، وليس مثل «عيد»، الذى قد ألزم البدل.

ألا ترى أن ناسًا من أهل الحجاز قد حققوا الهمزة فى كلامهم(٧)، ولم يبدلوها(٨)، كما فعل أكثرهم، فإذا كان الهمز أصل الكلمة وأتى به قوم فى كلامهم

---

(١) فى أ: الهمزة.
(٢) فى أ: النبىء.
(٣) نص عبارة سيبويه: «وقد بلغنا أن قومًا من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبىء وبريئة، وذلك قليل ردىء».
ينظر: الكتاب (٣/ ٥٥٥).
(٤) فى أ: وردؤ ذلك عنده.
(٥) فى أ: أنه.
(٦) زاد فى ب: حيث همز.
(٧) فى ب: الكلام.
(٨) فى أ: يبدلوه.

على أصله لم يكن كماضى يدع، ونحوه مما رفض استعماله واطُّرِح.

فأما ما روى فى الحديث: «من أن بعضهم قال: يا نبىء الله! فقال عليه السلام: «لست بنبىء الله، ولكنى نبى الله»[(١)] فأظن أن من أهل النقل من ضعف إسناد الحديث.

ومما يقوى تضعيفه أن من مدح النبى ﷺ فقال: [من الكامل]

يَـا خَـاتَـمَ الـنُّـبَـآءِ ....[(٢)]

لم يؤثر فيه إنكارٌ عليه فيما علمنا، ولو كان فى واحده نكيرٌ لكان الجمع كالواحد.

وأيضًا فلم نعلم أنه -عليه السلام- أنكر على الناس أن يتكلموا بلغاتهم.

ولمن أبدل ولم يحقق أن يقول: مجىء الجمع فى التنزيل على «أنبياء» يدل على أن الواحد قد ألزم فيه البدل، وإذا ألزم فيه البدل ضعف التحقيق.

وقال الفراء فى قراءة عبد الله ﴿النبيَّة﴾ [إلى][(٣)] ﴿الـ ن ب ى ى﴾.

قال الفراء: لا يخلو من أن يكون «النبيَّةُ» مصدرًا لـ «النبأ»، أو يكون «النبية» مصدرًا نسبه إلى النبى عليه السلام.

[قال أبو على][(٤)]: والقول فى ذلك أنه لا يخلو من أن يكون من «النباوة» التى فى قول ابن همام، أو يكون من «النبأ» وقلبت[(٥)] الهمزة، أو يكون نسبًا، فلا يكون من «النباوة»، فيكون مثل «مطية»؛ لأن فيما حكاه سيبويه من أنهم كلهم يقولون: «تنبأ مسيلمة»، دلالة على أنه من الهمزة[(٦)]، وجاز أن يكون ياء ألزمت البدل من الهمزة، وعلى ذلك قالوا: «أنبياء»، وجاز أن يكون من قول من حقق، إلا أنه خفف فوافق

(١) هو من حديث أبى ذر الغفارى: أخرجه الحاكم فى المستدرك (٢/ ٢٣١)، وصححه على شرط الشيخين، وقال الذهبى: بل منكر ولم يصح، وذكره الهندى فى الكنز (٤٨/ ٣٢)، وعزاه للحاكم عن أبى ذر، وله شاهد من حديث ابن عباس: أخرجه العقيلى فى الضعفاء الكبير (٣/ ٨١) فى ترجمة عبد الرحمن بن حماد الثقفى. قال عنه الذهبى فى الميزان (٤/ ٣٣٤): هذا شيخ واهٍ لم أر لهم فيه كلامًا.

(٢) تقدم.

(٣) سقط فى ب.

(٤) سقط فى أ.

(٥) فى أ: قلب

(٦) فى أ: الهمز، وزاد بعدها فى ب: فإذا لم يجز ذلك ثبت أنه من الهمز.

لفظ التخفيف عن التحقيق لفظ من يرى القلب.

وقد حكى سيبويه كما رأيت أن بعضهم يحقق «النبيء»، فإذا كان نسبًا أمكن أن يكون إلى قول من حقق، وإلى قول من خفف، وأمكن أن يكون إلى قول من أبدل.

ولا يجوز أن يكون على [قول](١) من حقق ثم خفف؛ لأنه لو كان كذلك لكان: «النبئيَّة»؛ لأنه نسبٌ إلى فعيلةٍ، فرددت الهمزة لما حذفت الياء التى كنت قلبت الهمزة فى التخفيف من أجلها، فلما لم يرد، وقال: «النَبِيَّةُ» علمت أن النسب إليه على قول من قلب الهمزة ياء، وهم الذين قالوا: «أنبياء»، فحذفت الياءين لياءى النسب فبقيت الكلمة على «فَعِيَّةٍ».

هذا على قياس قولهم: «عبدٌ بيِّن العبدية»، وقد حكاه الفراء.

وأما تخفيف نافع: ﴿النَّبِيَّ﴾ فى الموضعين اللذين خفف فيهما فى رواية المسيبى وقالون - فالقول فى ذلك أنه لا يخلوا من أن يكون ممن يحقق الهمزتين أو يخفف إحداهما.

فإن حقق الهمزتين جاز أن يجعل الثانية بين بين؛ لأن الهمزة إذا كانت بين بين كانت فى حكم التحقيق، فتقول: ﴿للنَّبِىء إن﴾(٢)؛ وإن لم يحقق الهمزتين قلب الثانية منهما ياء قلبًا، فقال: ﴿للنبىء يِنْ﴾(٣) كما قلبوا فى: أَيِمَّةٍ، وكما قلبوا فى: جاءٍ وشاءٍ ويجعل المنفصل بمنزلة المتصل فى أَيِمَّةٍ وجاءٍ.

ووجه رواية قالون، والمُسَيِّبى: أنه إذا خفف الهمزة من ﴿النبىء﴾(٤) لم يجتمع همزتان.

فإن شاء حقق الهمزة المكسورة من ﴿إلا﴾ ومن ﴿إنْ﴾ وإن آثر التخفيف جعلهما بين الياء والهمزة.

اختلفوا فى ﴿وَٱلصَّٰبِـِٔينَ﴾ [٦٢]، و: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ [المائدة: ٦٩] فى الهمز وتركه: فقرأ نافعٌ: ﴿الصابِينَ﴾ و: ﴿الصابُونَ﴾ فى كل القرآن بغير همزٍ(٥)، ولا خَلَفِ

---

(١) سقط فى ب.
(٢) فى أ: النبىءان.
(٣) فى ب: النبئ ين.
(٤) فى ب: النبى.
(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٣٨)، الإملاء للعكبرى (١/ ٢٤)، البحر المحيط (١/ ٢٤١)، التيسير للدانى (٧٤)، الحجة لابن خالويه(٨١)، الحجة لأبى زرعة (١٠١)، السبعة لابن =

للهمز.

وهَمَزَ ذلك كله الباقون.

[قال أبو على][1]: قال أبو زيد: صبأ الرجل فى دينه، يصبأ صُبُوءًا: إذا كان صابئًا. وصَبَأَ ناب الصبى يصبأ صبأ: إذا طلع.

وقال أبو زيد: صَبَأْتَ عليهم، تَصْبَأ، صَبْأً، وصُبُوءًا؛ إذا طلعت عليهم. وطرأت على القوم أَطْرَأُ طَرْءًا وطُرُوءًا مِثْلُهُ.

فكأنّ معنى الصابئ: التاركُ دينه الذى شرع له إلى دين غيره، كما أن الصابئ على القوم تارك لأرضه، ومنتقل إلى سواها.

والدين الذى فارقوه، هو تركهم التوحيد إلى عبادة النجوم أو تعظيمها، ومن ثم خوطب المسلمون بقوله -تعالى-: ﴿ولا تكونوا من المشركين من الذين فَارَقُوا دينهم وكانوا شيعًا﴾ [الروم: ٣١، ٣٢] فالدين الذى فارقه المشركون هو: التوحيد الذى نصب لهم عليه أدلته؛ لأن المشركين لم يكونوا أهل كتاب، ولا متمسكين بشريعة، فهم فى تركهم ما نصب لهم الدليل عليه، كالصابئين فى صبوئهم إلى ما صبئوا إليه.

ومثل قوله -عز وجل-: ﴿فَارَقُوا دينهم﴾ قوله -تعالى-: ﴿كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٨] أى: عملهم الذى فُرض عليهم ودعوا إليه.

وكذلك قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا۟ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] أى: دينهم الذى دعوا إليه، وشرع لهم.

ألا ترى أنهم لا يلبسون عليهم التدين بالإشراك، وإنما سمى شريعة الإسلام دينهم، وإن لم يجيبوا إليه ولم يأخذوا به؛ لأنهم قد شرع لهم ذلك ودعوا إليه، فلهذا الالتباس الذى لهم به جاز أن يضاف إليهم، كما أضاف الشاعر الإناء إلى الشارب لشربه منه وإن لم يكن ملكًا له فى قوله: [من الطويل]

= مجاهد (١٥٧)، الغيث للصفاقسى (١١٨)، الكشف للقيسى (١/ ٢٤٥، ٢٤٦)، المجمع للطبرسى (١/ ١٢٥)، تفسير الرازى (١/ ٣٦٨).

(١) سقط فى ب.

إذا قَالَ قَدْنِى قُلْتُ بِاللهِ حَلْفَةً لِتُغْنِيَ عَنِّى ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا(١)

وهذا النحو من الإضافة كثيرٌ، فالمعنى: على أن لام الكلمة همزة، فالقراءة بالهمز هو الوجه الذى عليه المعنى.

فأما من قال: ﴿الصَّابُون﴾ فلم يهمز، فلا يخلوا من أحد أمرين:

إما أن يجعله من صبا، يصبو، وقول الشاعر: [من الطويل]

... ... صَبَوْتَ أبا ذِيبٍ وَأَنْتَ كَبِيرُ(٢)

أو يجعله على قلب الهمزة فلا يسهل أن تأخذه من «صبا إلى كذا»؛ لأنه قد يصبو الإنسان إلى الدين فلا يكون منه تدين به مع صبوه إليه، فإذا بعد هذا، وكان الصابئون منتقلين من دينهم الذى أخذ عليهم إلى سواه، ومتدينين به - لم يستقم أن يكون إلا من «صبأ»(٣) الذى معناه: انتقال من دينهم الذى شرع لهم إلى آخر لم يشرع لهم، فيكون «الصابون» -إذن- على قلب الهمزة، وقلب الهمز على هذا الحد لا يجيزه سيبويه إلا فى الشعر، ويجيزه غيره، فهو على قول من أجاز ذلك، وممن أجازه أبو زيد.

وحكى عن أبى زيد قال: قلت لسيبويه: سمعت: قَرَيتُ، وأَخْطَيْتُ، قال: فكيف تقول فى المضارع؟ فقلت(٤): أقرأ، قال: فقال: حسبك، أو نحو هذا.

يريد سيبويه: أن «قريْتُ» مع «أَقْرَأُ»، لا ينبغى؛ لأن «أقرأ» على الهمز و«قريت» على القلب، فلا يجوز(٥) أن يغير بعض الأمثلة دون بعض؛ فدل(٦) ذلك على أن القائل لذلك غير فصيح، وأنه مخلط فى لغته.

---

(١) تقدم.

(٢) عجز بيت، وصدره:

ديار التى قالت غداة لقيتها ......

وهو لأبى ذؤيب فى ديوان الهذليين (١/ ١٣٧).

(٣) فى أ: صبأت.

(٤) فى ب: قلت.

(٥) فى ب: «يكون»، وهو تحريف ظاهر.

(٦) فى أ: يدل.

الإعراب

من حقق الهمزة فقال: ﴿الصابئون﴾، مثل: الصابعون، ومن خففها جعلها فى قول سيبويه والخليل: بين بين، وزعم سيبويه أنه قول العرب والخليل.

وفى قول أبى الحسن: يقلبها. ياء قلبًا: وقد تقدم ذكر ذلك فى هذا الكتاب.

ومن قلب الهمزة التى هى لامٌ ياء، فقال: ﴿الصابون﴾، نقل الضمة التى كانت تلزم أن تكون على اللام إلى العين فسكنت الياء فحذفها لالتقاء الساكنين هى وواو الجمع، وحذف كسرة عين فاعل، فحركها بالضمة المنقولة إليها، كما أن من قال: خفت، وحبَّ بها، وحسن ذا أدبًا، فنقل الحركة من العين إلى الفاء حذف الحركة التى كانت للفاء فى الأصل، وحركها بالحركة المنقولة إليها[(١)] كما حرك العين من فاعل بالحركة المنقولة، وقياس نقل الحركة التى هى الضمة[(٢)] إلى العين أن تحذف كسرة عين فاعل، وتنقل إليها الكسرة التى كانت تكون للام.

ألا ترى أن الضمة منقولة إليها بلا إشكال، وإن شئت قلت لا أنقل حركة اللام التى هى الكسرةُ كما نقلت حركتها التى هى الضمة؛ لأنى لو لم أنقل الحركة التى هى الضمة، وقررت الكسرة، لم يصح واو الجميع، فليس الكسرة مع الياء كالكسرة مع الواو، فإذا كان كذلك أبقيت الحركة التى كانت تستحقها اللام فلم أنقلها، كما أبقيت حركة المدغم، ولم[(٣)] أنقلها فى قول من قال: ﴿يَهِدِّى﴾ [يونس: ٣٥] فحرك الهاء بالكسر لالتقاء الساكنين، ولم ينقلها كما نقل من قال: ﴿يَهَدِّى﴾.

ومثل ذلك فى أنك تنقل الحركة مرة ولا تنقل أخرى قوله: [من الطويل]

وَحَبَّ بِهَا مَقْتُولَةً ... ...[(٤)]

وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً ... ...

---

(١) سقط فى ب.

(٢) فى ب: ضمة.

(٣) فى ط: فلم.

(٤) جزء من عجز بيت للأخطل، وتمام البيت:

فَقُلْتُ: اقْتُلوها عَنْكُمْ بِمزاجِها .... حبن تُقْتَلُ

والبيت فى ديوانه ص(٢٦٣)، وإصلاح المنطق ص(٣٥)، وخزانة الأدب (٩/ ٤٢٧، ٤٣٠، ٤٣١)، والدرر (٥/ ٢٢٩)، وشرح شواهد الشافية ص(١٤)، ولسان العرب (قتل، كفى)، والمقاصد النحوية (٤/ ٢٦)، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص(١٠٨)، وسر صناعة =

وحَسْنَ ذا أدبًا، وحُسن ذا أدبا، ونحو ذلك.

فإن قلت: فلم(١) لا تنقل الحركة التى تستحقها اللام إذا انقلبت ألفًا نحو: المصطفى والمعلى إلى ما قبلها، كما نقلت حركة الياء فى نحو قولك: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ﴾ [المعارج: ٣١] فجاء: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩] وهم المصطفون مفتوحًا ما قبل الواو منه، وهلا نقلت الحركة كما نقلت فى نحو: ﴿هُمُ ٱلْعَادُونَ﴾ [المعارج: ٣١].

فالقول فى ذلك: إن المحذوف لالتقاء الساكنين فى حكم الثابت فى اللفظ؛ كما كان [المحرك لالتقائهما](٢) فى حكم السكون.

يدلك على ذلك نحو: رمت المرأة، واردد ابنك، فإذا كان كذلك، كان الألف فى «الأعلون»، فى حكم الثبات، وإذا كان فى حكمه لم يصح تقدير نقل الحركة منها؛ لأن ثبات الألف ألفًا فى تقدير الحركة فيها.

وإذا(٣) كان فى تقديرها، لم يجز نقلها؛ لأنه يلزم منه تقدير ثبات حركة واحدة فى موضعين، وليس كذلك الياء؛ لأنها قد تنفصل عن الحركة، وتحرك بالضمة والكسرة فى نحو: [من الوافر]

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأَنْبَاءُ ....(٤)

و: [من الطويل]

.... غَيْرَ مَاضِيِ ....(٥)

فإن قال: فهلا - إذ كان الأمرُ على ما وصفت - لم يجز أن يجمع ما كان آخره ألف التأنيث، نحو: «حبلَى»، إذا سميت به رجلا أن تقول فى جمعه: «حبلون»؛ لأنه يلزم من(٦) ذلك اجتماع علامة التذكير والتأنيث فى اسم؛ فيلزم أن يمتنع كما

= الإعراب ص(١٤٣)، وشرح الأشمونى (٢/ ٣٨٢)، وشرح شافية ابن الحاجب (١/ ٤٣، ٧٧)، وشرح ابن عقيل ص(٤٦١)، وشرح عمدة الحافظ ص(٨٠٦)، وشرح المفصل (٧/ ١٢٩، ١٤١)، وهمع الهوامع (٢/ ٨٩).

(١) فى أ: لم.
(٢) فى أ: التحرك لالتقاء الساكنين.
(٣) فى أ: فإذا.
(٤) تقدم.
(٥) تقدم.
(٦) فى أ: فى.

امتنع أن يجمع «طلحة» بالواو والنون -اسم رجل- فى قول العرب والنحويين، إذا أثبت التاء فيه لاجتماع علامة تأنيث وتذكير فى اسم واحد.

فالقول فى ذلك أن الألف فى «حُبْلَى» اسم رجل، إذا قلت: «حُبْلَوْنَ»؛ إنما جاز لأنك إذا سميت به(١) لا تريد به معنى التأنيث، كما أردت به ذلك قبل التسمية، فجاز لأنك تخلع منها علامة التأنيث، فتجعل الألف لغيره.

ألا ترى أن فى كلامهم ألفًا ليست للتأنيث، ولا للإلحاق، ولا هى منقلبة نحو: «قَبَعْثَرَى»، ونحو ما حكاه سيبويه: من أن بعضهم يقول: «بُهْمَاهُ»، فإذا قَدَّرْتَ خلع علامة التأنيث منها جاء جمع الكلمة بالواو والنون، كما أنك لما قلبتها ياء جاز جمعها بالألف والتاء نحو: حُبْلَيَاتٍ وحُبَارَياتٍ، فخلع علامة التأنيث [منها](٢) فى التسمية بما هى فيه كقلبها إلى ما قلبت إليه فى حُبلياتٍ، وصحراواتٍ، وخضراوات.

اختلفوا فى قوله: ﴿أتتخذنا هُزُوًا﴾ [٦٧] فى الهمز وتركه؛ والتخفيف والتثقيل، وكذلك ﴿جُزْءًا﴾ [البقرة: ٢٦٠، الزخرف: ١٥] و: م﴿كُفُوًا﴾ [الإخلاص: ٤].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر والكسائى: ﴿هُزُوًا﴾، و: ﴿كُفُوًا﴾ بضم الفاء والزاى والهمز، و: ﴿جزْءًا﴾ بإسكان الزاى والهمز(٣).

وروى القصبى عن عبد الوارث عن أبى عمرو، واليزيدى -أيضًا- عن أبى عمرو: أنه خفف «جُزْءًا»، وثقل: «هُزُؤًا»، و«كُفُؤًا».

وروى على بن نصر والعباس بن الفضل عنه أنه خفف: «جُزْءًا» و«كُفْئًا»(٤).

وروى محبوبٌ [عنه](٥) «كُفْئًا» خفيفًا.

---

(١) فى أ: بها.

(٢) سقط فى أ.

(٣) ينظر: الإعراب للنحاس (١/ ١٨٤)، الإملاء للعكبرى (١/ ٢٥)، البحر المحيط (١/ ٢٥٠)، التبيان للطوسى (١/ ٢٩٣)، التيسير للدانى (٧٤)، الحجة لابن خالويه(٨١ ، ٨٢)، الحجة لأبى زرعة (١٠١)، السبعة لابن مجاهد (١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩)، الغيث للصفاقسى (١١٨)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٧٤)، الكشف للقيسى (١/ ٢٤٧ ، ٢٤٨)، المجمع للطبرسى (١/ ١٣١)، تفسير الرازى (١/ ٣٧٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢١٥).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٥)، الإعراب للنحاس (٣/ ٧٩١)، التبيان للطوسى (١٠/ ٤٢٩)، التيسير للدانى (٢٢٦)، الحجة لابن خالويه(٣٧٨)، الحجة لأبى زرعة (٧٧٧)، السبعة لابن مجاهد (٧٠٢).

(٥) سقط فى أ.

وروى أبو زيد وعبد الوارث فى رواية أبى معمر أنه خير بين التثقيل والتخفيف.

وروى الأصمعى أنه خفف: «هُزْءًا» و«جُزءًا».

وقرأَهُنَّ حمزة ثلاثَهُنَّ بالهمز -أيضًا- غير أنه كان يسكن الزاى من قوله «هُزْءًا»(١)، والفاء من قوله: «كُفْئًا» والزاى من «جُزْءٍ»، وإذا وقف قال: «هُزْوًا» بلا همز(٢)، ويسكن الزاى والفاء، ويثبت الواو بعد الزاى وبعد الفاء، ولا(٣) يهمز.

ووقف على قوله: «جُزًّا» بفتح الزاى من غير همز، حكى ذلك أبو هشام عن سليم عن حمزة يرجع فى الوقف إلى الكتاب(٤).

واختلف عن عاصم، فروى يحيى عن أبى بكر عنه: «جُزُؤًا وهُزُؤًا وكُفُؤًا» مثقلات مهموزات.

وروى [عنه](٥) حفص: أنه لم يهمز «هُزُوًا ولا كُفُوًا» ويثقلهما، وأثبت الواو

---

(١) ينظر: الإعراب للنحاس (١/ ١٨٤)، الإملاء للعكبرى (١/ ٢٥)، البحر المحيط (١/ ٢٥٠)، التبيان للطوسى (١/ ٢٩٣)، التيسير للدانى (٧٤)، الحجة لابن خالويه(٨١ ، ٨٢) الحجة لأبى زرعة (١٠١)، السبعة لابن مجاهد (١٥٨)، الغيث للصفاقسى (١١٨)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٧٤)، تفسير الرازى (١/ ٣٧٦).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٣٨)، الإملاء للعكبرى (١/ ٢٥)، التبيان للطوسى (١/ ٢٩٣)، التيسير للدانى (٧٤)، الحجة لابن خالويه(٨١ ، ٨٢)، السبعة لابن مجاهد (١٥٨)، الغيث للصفاقسى (١١٨)، كشف للقيسى (١/ ٢٤٧ ، ٢٤٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢١٥).

(٣) فى أ: ولم.

(٤) قال فى الدر المصون: وفى «هُزُوًا» قراءات ست، المشهور منها ثلاث: هُزُؤًا بضمتين مع الهمز. وهُزْءًا بسكون العين مع الهمز وَصْلًا وهى قراءة حمزة -رحمه الله- فإذا وقف أبدلها واوًا، وليس قياس تخفيفها؛ وإنما قياسه إلقاء حركتها على الساكن قبلها. وإنما اتَّبع رسم المصحف فإنها رُسمت فيه واوًا؛ ولذلك لم يُبدلها فى «جزءًا» واوًا وقفًا؛ لأنها لم تُرسَمْ فيه واوًا، وقراءته أصلها الضمُّ كقراءة الجماعة إلا أنه خُفف، كقولهم فى عُنُق: عُنْق. وقيل: بل هى أصلٌ بنفسها، ليست مخففة من ضم، حكى مكى عن الأخفش عن عيسى بن عمر: «كل اسم ثلاثى أوله مضموم يجوز فيه لغتان: التثقيل والتخفيف». و «هُزُوًا» بضمتين مع الواو وصْلًا ووقفًا وهى قراءة حفص عن عاصم؛ كأنه أبدل الهمزة واوًا تخفيفًا، وهو قياس مطرد فى كل همزة مفتوحة مضموم ما قبلها نحو «جُوَن» فى «جُؤَن»، و «السفهاء وَلا إنهم» وحكم «كُفْئًا» فى قوله تعالى: ﴿ولم يكن له كفئًا أحدٌ﴾ حكمُ «هُزُوًا» فى جميع ما تقدم قراءةً وتوجيهًا. و «هُزًا» بإلقاء حركة الهمزة على الزاى وحذفها وهو -أيضًا- قياس مطرد، وهُزْوًا بسكون العين مع الواو، وهُزًّا بتشديد الزاى من غير همزةٍ، ويُروى عن أبى جعفر.

ينظر: الدر المصون (١/ ٢٥٣ - ٢٥٤).

(٥) سقط فى ب.

وهمز «جُزْءًا» وخففها.

[حدثنا أبو بكر بن مجاهد قال:][(١)] حدثنى وهيب بن عبد الله[(٢)]، عن الحسن بن المبارك[(٣)]، عن عمرو بن الصباح[(٤)]، عن حفص، عن عاصم: «هُزُوًا[(٥)] وكُفُوًا» يثقل ولا يهمز. ويقرأ «جُزْءًا» مقطوعًا بلا واو، يهمز ويخفف. وكذلك قال هبيرة[(٦)] عن حفص عن عاصم «جُزْءًا» خفيف مهموزٌ.

(١) سقط فى أ.

(٢) وهيب بن عبد الله، أبو بكر المروذى ثم البغدادى، روى القراءة عن الحسن بن المبارك بن اليتيم عن عمرو بن الصباح عن حفص. روى القراءة عنه أبو بكر بن مجاهد.
ينظر: الغاية (٢/ ٣٦١).

(٣) الحسن بن المبارك أبو القاسم الأنماطى المعروف بابن اليتيم البغدادى، أخذ القراءة عرضًا وسماعًا عن عمرو بن الصباح صاحب حفص، وقرأ على عبيد أيضًا. روى القراءة عنه: أحمد بن سهل الأشنانى وابن شنبوذ وعبد الله بن محمد بن هاشم والحسن بن الجهم وأبو سعد الدين على ووهب بن عبد الله المروذى.
ينظر: الغاية (١/ ٢٢٩).

(٤) عمرو بن الصباح بن صبيح، أبو حفص البغدادى الضرير مقرئ حاذق ضابط، روى القراءة عرضًا وسماعًا عن حفص بن سليمان، وهو من جلة أصحابه، وقد روى -أيضًا- عن أبى عمرو سهل عنه حروفًا، وروى -أيضًا- عن أبى يوسف الأعشى عن أبى بكر. روى القراءة عنه عرضًا إبراهيم بن عبد الله السمسار والحسن بن المبارك وزرعان بن أحمد وعبد الصمد بن محمد العينونى وعلى بن سعيد البزار وعلى بن محصن وأحمد بن موسى الصفار وعبد الرحمن بن زروان وأحمد بن جبير ومحمد بن يزيد بن هارون ومحمد بن عبيد القاضى ومحمد بن عبد الرحمن الخياط وأبو جعفر أحمد بن محمد بن حميد الملقب بالفيل. ويقال: إنه لم يعرض على حفص بل أخذ القراءة سماعًا، ويقال: بل إلى سورة التوبة عرضًا وإلى آخر القرآن قراءة للحروف، وصح عندنا عرضه عليه، مات سنة إحدى وعشرين ومائتين، وقد أبعد من قال: إنه وعبيد واحد، وقال الدانى: إنهما أخوان، والله أعلم.
ينظر: الغاية (١/ ٦٠١).

(٥) فى ب: هزؤا.

(٦) هبيرة بن محمد التمار، أبو عمر الأبرش البغدادى، أخذ القراءة عرضًا عن حفص بن سليمان عن عاصم، قرأ عليه حسنون بن الهيثم وأحمد بن على بن الفضل الخزاز والخضر بن الهيثم الطوسى عرضًا وسماعًا إلا أن حسنون أضبط أصحاب هبيرة وأحذقهم، قال أبو إسحاق الطبرى: قال حسنون: ولم يخالف هبيرة عمرو بن الصباح إلا فى خمسة أحرف: ﴿يوم الزينة﴾ فى «طه» بالنصب، ﴿وقِرن فى بيوتكن﴾، فى «الأحزاب» بكسر القاف، و﴿بنصب وعذاب﴾، فى «ص» بفتح النون وسكون الصاد وفيها. ﴿فالحق والحق أقول﴾، بالنصب فيهما، وكسر السين فى يحسب، وما جاء منه مستقبلًا.
ينظر: الغاية (٢/ ٣٥٣).

وحدثني وهيب بن عبد الله المروزى قال: حدثنا الحسن بن المبارك قال: قال أبو حفص: وحدثني سهل أبو عمرو عن أبي عمر عن عاصم أنه كان يقرأ: «هُزُؤًا» و«كُفُؤًا» يثقل، فربما همز، وربما لم يهمز.

قال: وكان أكثر قراءته ترك الهمز.

حدثني محمد بن سعد العوفى[١] عن أبيه، عن حفص عن عاصم أنه لا ينقص، نحو «هُزُوًا» و«كُفوًا» ويقول: أكره أن تذهب عنى عشر حسنات بحرف أدعه إذا همزته.

وذكر عاصم أن أبا عبد الرحمن السلمى كان يقول ذلك.

وروى حسين الجعفى عن أبي بكر عن عاصم «هُزُوًا وكُفُوًا» بواو ولم يذكر الهمز.

وروى المفضل عن عاصم «هُزْءًا» مهموزًا ساكن الزاى فى كل القرآن.

واختلف[٢] عن نافع فى ذلك، فروى ابن جماز وورش وخلف بن هشام عن المسيبى وأحمد بن صالح المصرى[٣] عن قالون: أنه ثقل «هُزُؤًا وَكُفُؤًا» وهمزهما

---

(١) محمد بن سعد بن محمد بن الحسن بن عطية بن سعيد بن جنادة، أبو جعفر العوفى البغدادى، شيخ معروف، روى الحروف عن أبيه سعد عن حفص عن عاصم، روى عنه الحروف ابن مجاهد وسمع منه محمد بن مخلد العطار، قال الدانى: حدثنا سلمة بن سعيد، ثنا محمد بن الحسين، ثنا محمد بن مخلد، ثنا أبو جعفر بن سعد بن الحسن العوفى، حدثنى أبو سعد عن حفص عن عاصم أنه كان لا ينقص نحو «هزؤًا» و«كفؤًا» وقال: أكره أن يذهب منى عشر حسنات بحرف أدغمه إذا همزت. وذكر عاصم إن أبا عبد الرحمن كان يقول ذلك، وروى ابن مجاهد عنه عن أبيه مثله.
ينظر: الغاية (٢/ ١٤٢).

(٢) فى ب: واختلفوا.

(٣) أحمد بن صالح، الإمام الحافظ أبو جعفر المصرى أحد الأعلام، ولد سنة سبعين ومائة، قرأ على ورش وقالون وله عن كل منهما رواية وعلى إسماعيل بن أبى أويس وأخيه أبى بكر عن نافع، وروى حرف عاصم عن حرمى بن عمارة بن أبى حفصة عن أبان العطار، روى عنه القراءة أحمد بن محمد بن حجاج الرشدينى والحسن بن أبى مهران والحسن بن على بن مالك الأشنانى والحسن بن القاسم بن عبد الله، قال يعقوب الفسوى: كتبت على ألف شيخ حجتى فيما بينى وبين الله رجلان: أحمد بن حنبل وأحمد بن صالح. وقال أبو داود: سألت أحمد بن صالح عمن قال القرآن كلام الله، ولا يقول: مخلوق، ولا: غير مخلوق، فقال: هذا شاك والشاك كافر. توفى فى ذى القعدة سنة ثمان وأربعين ومائتين.
ينظر: الغاية (١/ ٦٢).

[وخفف جُزءًا وهمزها][1] وكذلك قال يعقوب بن حفص عنه.

وقال إسماعيل بن جعفر عن نافع وأبو بكر بن أبى أويس[2] عن نافع «هُزْءًا وجُزْءًا وكُفْئًا» مخففات مهموزات.

وأخبرنى محمد بن الفرج[3]، عن محمد بن إسحاق[4]، عن أبيه[5]، عن نافع،

---

(١) سقط فى ب.

(٢) عبد الحميد بن أبى أويس عبد الله بن عبد الله أبو بكر الأصبحى، ابن أخت الإمام مالك بن أنس، حليف بنى تميم يعرف بالأعشى، ثقة، أخذ القراءة عرضًا وسماعًا عن نافع بن أبى نعيم، روى القراءة عنه أحمد بن صالح المصرى وإبراهيم بن محمد المدنى وأخوه إسماعيل ابن أبى أويس وعبد الرحيم اليمانى وإبراهيم بن سعيد الجوهرى والحلوانى، وروى الدانى عنه أنه قال: صحبت نافع بن أبى نعيم أربعًا وعشرين سنة لا أفارقه إلا فى منزله، قلت: وروايته فى كتاب ابن مجاهد و«الكامل»، مات سنة ثلاثين ومائتين.
ينظر: الغاية (١/ ٣٦٠).

(٣) محمد بن الفرج أبو بكر الخرابى- بالخاء المعجمة والراء ثم الموحدة- شيخ مقرئ، روى القراءة عن محمد بن إسحاق المسيبى عن أبيه عن نافع ونصر بن على الجهضمى، روى القراءة عنه أبو بكر بن مجاهد.
ينظر: الغاية (٢/ ٢٢٨ ، ٢٢٩).

(٤) محمد بن إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن، أبو عبد الله المسيبى المدنى، مقرئ، عالم، مشهور، ضابط، ثقة، أخذ القراءة عرضًا عن أبيه عن نافع وله عنه نسخة وعن أحمد وثابت ابنى ميمونة بنت أبى جعفر، وسمع محمد بن فليح وسفيان بن عيينة، روى القراءة عنه: محمد بن الفرج وعبد الله بن الصقر ومحمد بن أحمد بن واصل وإسماعيل بن إسحاق القاضى وعبد الواحد بن أحمد بن غزال وإسماعيل بن يحيى بن عبد ربه وأحمد بن إبراهيم الوراق وأبو العباس الفضل بن أحمد البغدادى وأحمد بن قعنب والعمرى والنبقى الهاشميان، روى عنه مسلم وأبو داود فى كتابيهما وكان من العلماء العاملين. قال مصعب الزبيرى: لا أعلم فى قريش كلها أفضل منه. وقال صالح جزرة: ثقة. مات فى ربيع الأول سنة ست وثلاثين ومائتين.
ينظر: الغاية (٢/ ٩٨).

(٥) إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن المسيب بن أبى السائب بن عابد بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم بن يقظة بن مر بن كعب المخزومى، أبو محمد المسيبى المدنى إمام جليل عالم بالحديث، قيم فى قراءة نافع ضابط لها، محقق فقيه، قرأ على نافع وغيره، أخذ القراءة عنه ولده محمد وأبو حمدون الطيب بن إسماعيل وخلف بن هشام ومحمد بن سعدان وأحمد بن جبير وحمزة بن القاسم الأحول وإسحاق بن موسى ومحمد بن عمرو الباهلى وحماد بن بحر وعبد الله بن ذكوان ومحمد بن عبد الواسع، قال أبو حاتم السجستانى: إذا حدثت عن المسيبى عن نافع ففرغ سمعك وقلبك فإنه أتقن الناس وأعرفهم بقراءة أهل المدينة وأقرؤهم للسنة وأفهمهم للعربية. قال أبو الفخر حامد بن على فى كتابه حلية القراء: قال ابن معاوية: من أراد أن يستجاب له دعاؤه فليقرأ باختيار المسيبى ويدعو =

وحدثنا القاضى[(١)] عن قالون، عن نافع: أنه ثقل «هُزُؤًا» وهمزها، وخفف «جُزْءًا» و«كُفْئًا» وهمزهما.

وقال الحلوانى عن قالون: أنه ثقل ﴿كُفُؤًا﴾ أيضًا.

حدثنى أبو سعيد البصرى الحارثى[(٢)] عن الأصمعى عن نافع أنه قرأ: «هُزُؤًا» مثقلة مهموزة.

وروى أبو قرة عن نافع: ﴿هُزْءًا﴾ خفيفة مهموزة. ولم يذكر غير هذا الحرف.

قال أبو زيد: هَزِئتُ [به][(٣)] هُزْءًا ومَهْزَأَةً.

وقال: [أبو على: قوله تعالى:][(٤)] ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا﴾. فلا[(٥)] يخلو من أحد

= عند آخر الختمة فيستجاب. قال محمد: رأيت رسول الله ﷺ فى النوم فقلت: لمن أقرأ يا رسول الله؟ قال: عليك بأبيك. توفى سنة ست ومائتين.
ينظر: الغاية فى طبقات القراء (١/ ١٥٧، ١٥٨).

(١) إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد، القاضى أبو إسحاق الأزدى البغدادى ثقة مشهور كبير، ولد سنة تسع وتسعين ومائة، روى القراءة عن قالون وله عنه نسخة وعن أحمد ابن سهل عن أبى عبيد وعن نصر بن على الجهضمى عن أبيه عن أبى عمرو وعن أبيه عن شبل عن ابن كثير، وصنف كتابًا فى القراءات جمع فيه قراءة عشرين إمامًا، روى القراءة عنه ابن مجاهد وابن الأنبارى ومحمد بن أحمد الإسكافى ومحمد بن جعفر الفريابى ومحمد بن حامد البغدادى وإبراهيم بن عبد الرزاق وأحمد بن محمد بن سعيد ومحمد بن الحسن بن يونس وموسى بن محمد بن هارون الزرقى ومحمد بن على الخطيب، سئل -رحمه الله- لم جاز التبديل على أهل التوراة ولم يجز على أهل القرآن فأجاب: قال الله - عز وجل - فى أهل التوراة﴿ بما استحفظوا من كتاب الله﴾ فوكل الحفظ إليهم فجاز التبديل عليهم، وقال فى القرآن ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾، فلم يجز التبديل عليه. توفى فجأة وقت صلاة العشاء الآخرة من ليلة الأربعاء لثمان بقين من ذى الحجة سنة اثنتين وثمانين ومائتين ببغداد رحمه الله. ينظر: الغاية (١/ ١٦٢).

(٢) عبد الرحمن بن محمد بن منصور، أبو سعيد الحارثى البصرى المعروف بـ «كُرَبْزان» - بضم الكاف وفتح الراء وسكون الموحدة بعدها زاى-روى الحروف عن الأصمعى، كذا قال الهذلى، وصوابه: عن الحسن بن يزيد عن الأصمعى عن نافع. روى عنه الحروف ابن مجاهد وأبو بكر النقاش إلا أن ابن مجاهد قال: فات أبا سعيد سورٌ من القرآن. وقال النقاش: حدثنا أبو سعيد الحارثى قال: حدثنا الحسن بن يزيد قال: ثنا الأصمعى قال: قدم أبو حنيفة المدينة ليقرأ على نافع فلم يأخذ عليه.
ينظر: الغاية (١/ ٣٧٩).

(٣) سقط فى ب.

(٤) سقط فى ب.

(٥) فى ب: لا.

أمرين:

أحدهما: أن يكون المضاف محذوفًا؛ لأن ﴿الْهُزْءَ﴾ حدث، والمفعول الثانى فى هذا [الفعل][(١)] يكون هو[(٢)] الأول، قال -تعالى- : ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ [الممتحنة: ١].

أو يكون جعل الهزء: المهزوء به مثل: الخلق، والصيد فى قوله: ﴿أحل لكم صيد البحر﴾ [المائدة: ٩٦] ونحوه.

فأما قوله: ﴿لا تتخذوا الذين اتخذوا دينكم هُزُوًا ولعبًا﴾ [المائدة: ٥٧] فلا تحتاج فيه إلى تقدير محذوف مضاف كما احتجت فى الآية الأخرى؛ لأن الدين ليس بعين.

وقول موسى -عليه السلام- : ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [البقرة: ٦٧] فى جواب: ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا﴾ - يدل على أن الهازئ جاهل.

قال أبو الحسن: زعم عيسى أن كل اسم على ثلاثة أحرف أوله مضموم؛ فمن العرب من يثقله ومنهم من يخففه، نحو: العُسْر واليُسْر [والحُكْم][(٣)] [والحلم][(٤)] والرُّحْم.

فمما يقوى هذه الحكاية أن ما كان على «فُعُل» من المجموع، مثل: كتاب، وكُتُب، ورسول ورُسُل، قد استمر فيه الوجهان؛ فقالوا: رُسُلٌ، ورُسْلٌ، حتى جاء ذلك فى العين إذا كانت واوًا نحو: [من المتقارب]

... ... سُوُك الإسْحِلِ[(٥)]

ونحو قوله: [من الكامل]

... ... وَفِى الأَكُفِّ اللَّامِعَاتِ سُوُرْ[(٦)]

---

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط فى ب.

(٣) سقط فى أ.

(٤) سقط فى ب.

(٥) جزء من عجز بيت لعبد الرحمن بن حسان، وقبله:

أغـرُّ الـثـنـايـا أصـم الـلثـات يـحـسـنـهـا .....

وهو فى ديوانه ص(٤٨)، واللسان (سوك)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٣/ ٦٧٩)، وشرح المفصل (١٠/ ٨٤)، واللسان (قول)، والمقاصد النحوية (٤/ ٥٣٠)، والمقتضب (١/ ١١٣)، والممتع فى التصريف (٢/ ٤٦٧)، والمنصف (١/ ٣٣٨).

(٦) جزء من عجز بيت لعدى بن زيد، وقبله:

وحكى أبو زيد: قومٌ قُوُل.

فأما «فُعْل» فى جمع «أفعل» نحو: أحمر وحُمْر: فكأنهم ألزموه الإسكان للفصل بين الجمعين.

وقد جاء فيه التحريك فى الشعر، وإذا كان الأمر على هذا وجب[1] أن يكون ذلك مستمرًّا فى نحو: الجُزْءِ، والكُفْءِ، والهُزْءِ، إلا أنَّ من ثقل فقال: رأيت جُزُؤًا، وكُفُؤًا؛ فجاء به مثقل العين محقق الهمزة - فله أن يخفف الهمزة، فإذا خففها وقد ضم العين لزم أن يقلبها واوًا فيقول: رأيت جُزُوًا، و ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤].

فإن خفف كما يخفف «الرُّحم» فأسكن العين، قال: «هُزْوًا» و«جُزْوًا» فأبقى الواو التى انقلبت عن الهمزة؛ لانضمام ما قبلها، وإن لم تكن ضمة العين فى اللفظ؛ لأنها مرادة فى المعنى، كما قالوا: لَقَضُوَ الرجل؛ فأبقوا الواو ولم يردوا اللام التى هى ياءٌ فى[2] «قضيت»؛ لأن الضمة وإن كانت محذوفة من اللفظ مرادة فى المعنى.

وكذلك قالوا: رَضْى زيد، فيمن قال: علم ذاك، فلم يردوا الواو التى هى لامٌ لزوال الكسرة؛ لأنها مقدرة مرادة، وإن كانت محذوفة من اللفظ.

ومما يقوى أن هذه الحركة، وإن كانت محذوفة فى اللفظ، مرادة فى التقدير - رفضهم جمع كساء، وغطاء، ونحوه من المعتل اللام على «فُعُل».

ألا ترى أنهم رفضوا جمعه على «فُعْل» لما كان فى تقدير «فُعُل»، واقتصروا على أدنى العدد، نحو: أغطيةٍ وأكسية، وخباءوأخبية؛ فكذلك تقول: رأيت كفوًا؛ فتثبت الواو وإن كنت قد حذفت الضمة الموجبة لاجتلابها.

= عـنْ مُـبْـرِقـاتٍ بـالـبُـريـنَ وَتَـبْـ ..... ـدُو .....

والبيت فى ديوانه ص(١٢٧)، والدرر (٦/ ٢٧٦)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٤٢٥)، وشرح شواهد الشافية ص(١٢١)، وشرح المفصل (٥/ ٤٤ ، ١٠/ ٨٤)، والكتاب (٤/ ٣٥٩)، ولسان العرب (سوك) وللعجّاج فى المقتضب (١/ ١١٣) (وليس فى ديوانه)، وبلا نسبة فى شرح شافية ابن الحاجب (٢/ ١٢٧ ، ٣/ ١٤٦)، ورصف المبانى (ص٤٢٩)، والمقرب (٢/ ١١٩)، والممتع فى التصريف (٢/ ٤٦٧)، والمنصف (١/ ٣٣٨)، وهمع الهوامع (٢/ ١٧٦).

(١) فى ب: يجب.

(٢) فى ب: من.

فأما من أسكن فقال: «الجزْءُ» و«الكُفْءُ»، كما تقول: اليُسْرُ؛ فتكلم به مسكن العين، وخفف الهمزة على هذا؛ فإن تخفيف الهمزة فى قوله: أن يحذفها ويلقى حركتها على الساكن الذى قبلها فيقول: رأيت جُزًا، كما يقول: ﴿يخرج الخَبَ فى السموات﴾ [النمل: ٢٥] فإذا وقف على هذا فى القول الشائع، أبدل من التنوين الألف كما تقول: رأيت زيدًا.

فإذا وقف فى الرفع والجرِّ، حذف الألف كما يحذف من يد، وغد، فيهما. وعلى ما وصفنا تقول: لبُؤةٌ؛ فإذا خففت الهمزة قلت: لَبُوَةٌ؛ فإن أسكنْتَ العين فى من قال: عَضْدٌ، وسَبْعٌ، قلت: لبْوَةٌ فلم تَرُدَّ الهمزة لتقدير الحركة، وزعموا أن بعضهم قال: لباةٌ؛ فهذا [كأنه][1] كان: لَبْأَةٌ، ساكن العين ولم يقدر فيها الحركة التى فى لَبُؤَةٍ فخففها على قول من قال: «الْمَراةُ» و«الكَمَاةُ» وليس هذا مما يقدح فيما حكاه عيسى.

ألا ترى أنهم قد قالوا: رَضْيُوا، فجعلوا السكون الذى فى تقدير الحركة بمنزلة السكون الذى لا تقدر فيه الحركة، ولولا ذلك للزم حذف الياء التى هى لام كما لزم حذفها فى قول من حرك العين ولم يسكن.

فإذا كان الأمر فى هذه الحروف على ما ذكرنا؛ فقراءة من قرأ بالضم وتحقيق الهمزة[2] فى الجواز والحسن، كقراءة من قرأ بالإسكان وقلب الهمزة واوًا؛ لأنه تخفيفٌ قياسى.

ويجوز أن يأخذ الآخذ باللغتين جميعًا كما روى أبو زيد عن أبى عمرو، أنه خيَّرَ بين التخفيف والتثقيل.

فأما قراءة حمزة للحروف الثلاثة بالإسكان والهمز فعلى قول من قال: اليُسْرُ والرُّحْمُ.

فأما اختيارُهُ فى الوقف: ﴿هُزْوًا﴾ بإسكان الزاى، وإثبات الواو بعدها، وبعد الفاء من ﴿كُفوٍ﴾ ورفضه الهمز فى الوقف؛ فإنه ترك الهمز فى الوقف ههنا كما تركه فى غير هذا الموضع ووجه تركه الهمز فى الوقف أن الهمزة حرفٌ قد غير فى الوقف كثيرًا.

---

(١) سقط فى أ.
(٢) فى ب: الهمز.

ألا ترى أنها لا تخلو من أن تكون ساكنة أو متحركة، فإذا كانت ساكنة، لزمها بدل الألف إذا انفتح ما قبلها، وبدل الياء إذا انكسر ما قبلها، وبدل الواو إذا انضم ما قبلها فى لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: لم أقرا، تبدلُها ألفًا، ولم أهنى، تبدلها ياء، وهذه أكمو، تبدلها واوًا.

فإذا كانت متحركة لزمها القلب فى نحو: هذا الكَلَو، وبالكَلَى، ورأيت الكَلا. فلما رأى هذه التغييرات تعتقب عليها فى الوقف، غيرها فيه.

ألا ترى أن الهمزة الموقوف عليها لا تخلو من أن تكون فى الوصل ساكنة أو متحركة، وقد تعاورها ما ذكرنا من التغيير فى حال حركتها وسكونها، فألزمها التغيير فى الوقف ولم يحققها فيه؛ لأن الوقف موضعٌ يغير فيه الحروف التى لم تتغير تغير الهمزة فألزمها فى الوقف التغيير، ولم يستعمل فيه التحقيق؛ لما رأى من حال الهمز فى الوقف.

فإن قلت: فإنه قد غير ذلك فى الوقف وإن لم يكن الهمز آخر الحرف الموقوف عليه نحو ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [النحل: ٣٤]:

قيل: إن الوقف قد يغير فيه الحرف الذى قبل الحرف الموقوف عليه نحو: النقر والرحل، فصار لذلك بمنزلة الموقوف عليه فى التغيير.

فإن قلت: إن الهمزة فى : ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ ليس على حد النقر:

قيل: يجوز أن تكون النون لمَّا كانت تسقط للجزم والنصب عنده لم يعتد بها كما لا يعتد بأشياء كثيرة لا تلزم.

ويؤكد ذلك أن النون إعراب وأنها بمنزلة الحركة من حيث كانت[(١)] إعرابًا مثلها، فلم يعتد بها كما لم[(٢)] يعتد بالحركة، فاختياره فى الدرج التحقيق، وفى الوقف التخفيف، مذهب حسن متجه فى القياس.

فأما وقفه على قوله: ﴿جُزَّا﴾ بفتح الزاى من غير همز؛ فعلى قياس قوله: [كُفْوًا وهُزْوًا][(٣)].

ألا ترى أن «الجُزْءَ»، من أسكن العين منه فقياسه فى الوقف فى النصب ﴿جُزَّا﴾

(١) فى ب: كان.
(٢) فى ب: لا.
(٣) فى ب: كفؤًا وهزءًا.

إذا وقف على قوله: ﴿وجعلوا له من عباده جُزًا﴾ [الزخرف: ١٥] فإن وقف فى الجر والرفع، أسكن الزاى فى اللغة الشائعة فقال: هذا جُزْ، ومررتُ بجُزْ، وإن كان ممّن يقول: هذا فَرَجّ، فثقَّل؛ لزمه أن يثقل الحرف الذى ألقى عليه حركة الهمزة.

فإذا عضد هذا القياس أن يكون الكتاب عليه، جمع إليه موافقة الكتاب، وإنما جاء الكتاب فيما نرى على هذا القياس.

وكذلك قراءة عاصم، وما روى عنه فى ذلك، ليس يخرج من حكم التحقيق والتخفيف، والتخيير فيهما.

وكذلك قول نافع ليس يخرج عما ذكرنا من حكم التحقيق والتخفيف.

اختلفوا فى التاء والياء فى قوله -تعالى-: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [٧٤]:

فقرأ ابن كثير كل ما[1] فى القرآن من قوله -عز وجل-: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ بالتاء، إلا ثلاثة أحرفٍ:

قوله -تعالى-: ﴿لَمَا يَهبِطُ مِن خَشيَةِ الله وَمَا الله بِغَافِلٍ عَمَّا يَعمَلُون﴾ [٧٤] بالياء[2].

وقوله -تعالى-: ﴿يُرَدُّونَ إِلى أَشَدِّ العَذَابِ وَمَا الله بِغَافِلٍ عَمَّا يَعمَلُون﴾ [٨٥] بالياء.

وقوله -تعالى-: ﴿لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [١٤٤] بالياء.

وقرأ ما كان من قوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٢، والنمل: ٩٣] بالياء.

وقرأ نافع من هذه الثلاثة الأحرف حرفين بالياء:

قوله: ﴿إِلَى أَشَدِّ العَذَابِ وَمَا الله بِغَافِلٍ عَمَّا يَعمَلُونَ﴾ بالياء.

---

(١) زاد فى أ: كان.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٣٩)، البحر المحيط (١/٢٦٧)، الحجة لأبى زرعة (١٠١)، السبعة لابن مجاهد (١٦٠)، الغيث للصفاقسى (١٢٠)، الكشاف للزمخشرى (١/٧٧)، الكشف للقيسى (١/٢٤٨)، المجمع للطبرسى (١/١٣٨)، النشر لابن الجزرى (٢/٢١٧).

و «بالياء» سقط فى ب.

وكذلك: ﴿لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ بالياء، وسائر القرآن بالتاء.

وكذلك قرأ ما كان من قوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ بالتاء، وهما حرفان: فى آخر سورة هود [الآية: ١٢٣].

وآخر سورة النمل [الآية: ٩٣] فهما عنده بالتاء.

وقرأ فى سورة الأنعام: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ بالياء [الآية: ١٣٢].

وقرأ ابنُ عامرٍ كلَّ ما جاء فى القرآن من قوله: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ بالتاء.

وقرأ فى سورة الأنعام وآخر سورة هود ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ بالتاء.

وقرأ فى آخر سورة النمل ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ بالياء.

فهذه حروفٌ كذلك فى كتابى عن أحمد بن يوسف عن ابن ذكوان.

ورأيت فى [كتاب][1] موسى بن موسى الخُتَّلى عن ابن ذكوان: بالتاء. وفى آخر النمل: بالتاء أيضًا.

وقال فى الحلوانى عن هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر: ذلك كله بالتاء ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ﴾، [و] ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَٰفِلٍ...﴾.

وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ بالياء فى موضعين.

قوله: ﴿يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ العَذَابِ، وَمَا الله بِغَافِلٍ عَمَّا يَعملُونَ﴾ بالياء.

وقوله: ﴿لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ بالياء، وسائر القرآن بالتاء.

وكل ما[2] فى القرآن من قوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾فهو بالياء.

وهذا قولُ أبى بكر بن عياش عن عاصم.

وقال حفصٌ عن عاصم، فى رأس الأربع والأربعين والمائة: ﴿لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٤٤] بالياء، هذه وحْدَها.

وسائر القرآن بالتاء.

---

(١) سقط فى ب.

(٢) زاد فى أ: كان.

وقال حفصٌ: قرأ عاصم فى سورة الأنعام: ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مما عَمِلُوا وما ربُّك بِغَافِلٍ عمَّا يعملون﴾ [الآية: ١٣٢] بالياء.

وقرأ فى آخر هود وآخر النمل: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ بالتاء مثل قراءة نافع.

وقرأ أبو عمرو رأس الأربع والأربعين والمائة، والتسع والأربعين والمائة: ﴿وَمَا الله بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ بالياء.

وسائر القرآن من قوله: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ بالتاء.

وما كان من قوله: ﴿وَمَا رَبكَّ بِغَافِلٍ عَمَّا يعمَلُونَ﴾ فهو بالياء.

وقرأ حمزة والكسائى كل ما كان من قوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ بالياء، ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ بالتاء.

وكل ما فى القرآن من قوله -عز وجل-: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ﴾ فهو ستة مواضع: خمسة منها فى سورة البقرة، وحرفٌ فى آل عمران عند المائة.

﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ﴾، ثلاثة [مواضع][1]: فى الأنعام، وآخر هود، وآخر النمل.

قال أبو على: القول فى جملة ذلك أن ما كان قبله خطابٌ جعل بالتاء ليكون الخطاب معطوفًا على خطاب مثله -كقوله -عز وجل-: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ﴾ [البقرة: ٧٤] [و] ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ فالتاء ههنا حسنٌ؛ لأن المتقدم خطاب. ولو كان: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ على لفظ الغيبة، أى: وما الله بغافل عما يفعل هؤلاء الذين اقتصصنا عليكم قصصهم أيها المسلمون - لكان حسنًا.

وإن كان الذى [قبله غيبة][2]، حسن أن يجعل على لفظ الغيبة؛ ليعطف ما للغيبة على مثله، كما عطفت ما للخطاب على مثله.

ويجوز فيما كان قبله لفظ غيبةِ الخطابُ.

ووجه ذلك أن تجمع بين الغيبة والخطاب؛ فتغلب الخطاب على الغيبة؛ لأن الغيبة يغلب عليها الخطاب فيصير كتغليب المذكر على المؤنث.

(١) سقط فى أ.

(٢) فى ب: قبل غيب.

ألا ترى أنهم قد [قدموا الخطاب][(١)] على الغيبة فى باب الضمير، وهو موضعٌ يُرَدُّ فيه كثيرٌ من الأشياء إلى أصولها؟ نحو: لك.

ونحو قوله: [من الوافر]

.... فَلا بِكَ مَا أَسَالَ وَلَا أَغَامَا[(٢)]

فلما قدموا المخاطب على الغائب فقالوا: «أعطاكه» ولم يقولوا: «أعطاهُوكَ» - علمت أنه أقدم فى الرتبة، كما أن المذكر مع المؤنث كذلك.

فإذا كان الأمر على هذا، أمكن فى الخطاب فى هذا النحو أن يعنى به الغُيَّب والمخاطبون، فيغلب الخطاب على الغيبة ويكون المعنى: ما الله بغافل عما تعملون أى فيجازى المحسن على إحسانه والمسىء على إساءته.

ويجوز فى الخطاب بعد الغيبة وجهٌ آخرُ، وهو أن يراد به: قل لهم أيها النبى: ما الله بغافل عما تعملون، فعلى هذا النحو تحمل هذه الفصول.

اختلفوا فى قوله -تعالى-: ﴿وَأَحَٰطَتۡ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾ [٨١]:

فقرأ نافع وحده: ﴿خطيئاتُهُ﴾[(٣)].

وقرأ الباقون: ﴿خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾ واحدةً.

قال أبو على: قوله: ﴿وَأَحَٰطَتۡ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾ لا يخلو من أحد أمرين:

إما أن يكون المعنى أحاطت بحسنته خطيئته أى: أحيطتها من حيث كان المحيط أكبر[(٤)] من المحاط به فيكون بمنزلة قوله: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةُۢ بِٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [العنكبوت: ٥٤]، وقوله: ﴿أَحَاطَ بِهِمۡ سُرَادِقُهَاۚ﴾ [الكهف: ٢٩].

أو يكون المعنى فى: ﴿وَأَحَٰطَتۡ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾: أهلكته، [من قوله][(٥)]: ﴿لَتَأۡتُنَّنِي

---

(١) فى ب: بدءوا بالخطاب.

(٢) تقدم.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٠)، البحر المحيط (١/ ٢٧٩)، التبيان للطوسى (١/ ٣٢٤)، التيسير للدانى (٧٤)، تفسير القرطبى (٢/ ١٢)، الحجة لابن خالويه(٨٣)، الحجة لأبى زرعة (١٠٢)، السبعة لابن مجاهد (١٦٢)، الغيث للصفاقسى (١٢١)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٧٨)، الكشف للقيسى (١/ ٢٤٩)، المجمع للطبرسى (١/ ١٤٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢١٨).

(٤) فى أ: أكثر.

(٥) هكذا فى ب. وهو سقط فى أ. والأنسب للسياق أن يقول: «كما فى قوله».

بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمْ﴾ [يوسف: ٦٦] وقوله: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ﴾ [يونس: ٢٢] ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِۦ﴾ [الكهف: ٤٢] فهذا كله فى معنى البوار والهلكة.

ويكون للإحاطة معنًى ثالثٌ وهو: العلم كقوله -تعالى-: ﴿كَذَٰلِكَ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْرًا﴾ [الكهف: ٩١] و: ﴿لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُواْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ﴾ [الجن: ٢٨]. وقال: [﴿وَٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾](١) [الأنفال: ٤٧] و﴿وَٱللَّهُ مِن وَرَآئِهِم مُّحِيطٌۢ﴾(٢) [البروج: ٢٠] أى: عالمٌ.

وأما(٣) الخطيئة: فقال أبو زيد: خطئت - من الخطيئة - أخطأ خِطْئًا والاسم الخِطْءُ، وأخطأتُ إخطاءً(٤)، والاسمُ الخَطَاءُ.

وقال أبو الحسن: الخِطْءُ: الإثمُ، وهو ما أصابه متعمدا، والخطأ: غير التعمد.

ويقال من هذا: أخطأَ يُخْطِىء، وقال: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥] واسم الفاعل من هذا مخطئ.

فأما خطئت: فاسم الفاعل فيه: خاطئ، وهو المأخوذ به فاعله.

وفى التنزيل: ﴿لَّا يَأْكُلُهُۥٓ إِلَّا ٱلْخَٰطِـُٔونَ﴾ [الحاقة: ٣٧].

وقد قالوا: «خَطِئ» فى معنى «أخطأ».

قال: [من الرجز]

يَا لَهْفَ نَفْسِى إِذْ خَطِئْنَ كَاهِلا(٥)

المعنى: أَخْطَأْنَهم.

ويدلك على هذا قول الأعشى: [من الكامل]

فَأَصَبْنَ ذا كَرَمٍ وَمَن أَخْطَأْنَهُ ... جَزَأَ المَقِيظَةَ(٦) خَشيَةَ أَمْثَالَها(٧)

---

(١) سقط فى أ .
(٢) سقط من ب.
(٣) فى أ: فأما.
(٤) فى أ: خطأ.
(٥) الرجز لامرئ القيس فى ديوانه ص(١٣٤ - ١٣٥)، واللسان (قفل)، والتاج (قفل، كهل)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٩٦٦).
(٦) المقيظة: نبات يبقى أخضر إلى القيظ، يكون علقًا للإبل إذا يبس ما سواه. والمقيظة من النابت: الذى تدوم خضرته إلى آخر القيظ وإن هاجت الأرض، وجف البقل.
ينظر: اللسان (قيظ).
(٧) ينظر: ديوانه ص(٣٣).

يصف -أيضًا- خيلا.

ومما جاء فيه: خطئ فى معنى أخطأ قول الشاعر: [من الكامل]

وَالنَّاسُ يَلْحَوْنَ[(١)] الأَمِيرَ إِذَا هُمُ خَطِئُوا الصَّوَابَ وَلا يُلَامُ المُرْشِدُ[(٢)]

فأما الخطيئة فتقع على الصغير وعلى الكبير: فمن وقوعها[(٣)] على الصغير قوله: ﴿وَالَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢].

ومن وقوعها[(٤)] على الكبير قوله: ﴿وَأَحَـٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾ [البقرة: ٨١].

فأما قولُهم: خطيئة يوم لا أصيد فيه، فالمعنى فيه: قلَّ يومٌ لا أصيد فيه.

وأما قوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] فالمعنى: أن يكون ﴿أَخْطَأْنَا﴾ فى معنى: خَطِئنا، و﴿نَّسِينَآ﴾ فى معنى: تركنا؛ لأن الخطأ والنسيان موضوعان عن الإنسان وغير مؤاخذ بهما؛ فيكون ﴿أَخْطَأْنَا﴾ بمنزلة: «خَطِئنَا»، كما جاء «خطِئنا» فى معنى «أَخْطَأْنَا». ويجوز أن تكون ﴿أَخْطَأْنَا﴾ فى قوله: ﴿أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ على غير التعمد؛ والنسيان: خلاف الذكر، وليس الترك، ولكن تعبدنا بأن ندعو بذلك، كما جاء فى الدعاء: ﴿قَـٰلَ رَبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ﴾ [الأنبياء: ١١٢] والله سبحانه لا يحكم إلا بالحق.

وكما قال: ﴿رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤] وما وعدوا به على ألسنة الرسل يؤتونه.

وكذلك قول الملائكة فى دعائهم للمسلمين: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَىْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَٱغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا۟ وَٱتَّبَعُوا۟ سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ﴾ [غافر: ٧].

وكذلك قوله: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٦] يكون على ما يكرثهم[(٥)] ويثقل على طباعهم، وتكون الطاقة: الاستطاعة.

وقد يكون: «أخطأنا»: أتينا بخطء كقولك: أبدعت: أتيت ببدعة.

---

(١) يلحون: يلومون.
ينظر: اللسان (لحى).

(٢) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (أمر)، وتاج العروس (أمر).

(٣) فى أ: وقوعه.

(٤) فى أ: وقوعه.

(٥) يكرثهم: يقال: كرثهم الأمر وأكرثهم، أى: اشتد عليهم وبلغ منهم المشقة.
ينظر: المعجم الوسيط (كرث).

ونحو هذا مما يراد به هذا النحو.

وتقول: خطَّأتُهُ فأخطأَ؛ فيكون هذا كقولهم: فطَّرتُهُ فأفطَرَ.

فأمّا ما رُوى عن ابن عباس من قوله: خطَّ الله نَوْءَها[١]:

فقال أبو عبد الله اليزيدى وغيره: ليس ذلك من الخطأ، وإنما هو «خط»[٢] مثل «ردّ»، من «الخطيطة» قال: وهى أرض لم تمطر بين أرضين ممطورتين.

السيئة فى قوله -تعالى-: ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ [البقرة:٨١]: يجوز أن يكون: الكفر.

ويجوز أن يكون: كبيرًا يوتِغ[٣] ويُهلِكُ.

ويجوز أن يكون: «من» للجزاءِ الجازم.

ويجوز أن يكون[٤] للجزاء غير الجازم، فتكون: السيئة - وإن كانت مفردة - تراد بها الكثرة فكذلك تكون «خطيئته»[٥] مفردة، وإنما حسن أن تفرد؛ لأنه مضاف إلى ضمير مفرد، وإن كان يراد به الكثرة كما قال -تعالى-: ﴿مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١١٢] فأفرد الوجه والأجر، وإن كان فى المعنى جمعًا فى الموضعين، فكذلك المضاف إليه: «الخطيئة»، لما لم تكن جمعًا لم تجمع كما جمعت فى قوله: ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [البقرة:٥٨]؛ لأنه مضاف إلى جماعة لكل واحد منهم خطيئةٌ.

وكذلك قوله: ﴿إِنَّا نَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَٰيَٰنَآ﴾ [الشعراء: ٥١].

---

(١) أخرجه عبد الرزاق فى المصنف (٦/ ٥٢١ ، ٥٢٢)، والبيهقى (٧/ ٣٤٩ ، ٣٥٠) من طرق عن ابن عباس: أن رجلًا جاءه فقال: لما ملَّكتُ امرأتى أمرها طلقتنى ثلاثًا، فقال [أى ابن عباس]: خطأ الله نوءها؛ إنما الطلاق لك عليها، وليس لها عليك.

وجاء فى هامش المصنف ما يلى: معناه: لو طلقت نفسها لوقع الطلاق، فحيث طلقت زوجها لم يقع؛ فكانت كمن يخطئه النوء فلا يمطر، قاله الحربى.

(٢) فى أ: من خط.

(٣) يوتغ: يُهْلك؛ جاء فى المعجم الوسيط: «أوتغ الله فلانًا: أهلكه. وأوتغ فلان فلانًا: جعله يأثم، وأفسده، وألقاه فى بلية، وأوجعه. وأوتغ فلان القول: كان قليل العقل فيه. وأوتغ فلانًا عند السلطان: لقَّنه ما يكون عليه لا له.

ينظر: المعجم الوسيط (وتغ).

(٤) فى أ: تكون من.

(٥) فى ب: خطيئة.

وقوله -تعالى-: ﴿إِنَّآ ءَامَنَّا بِرَبِّنَا لِيَغْفِرَ لَنَا خَطَٰيَٰنَا وَمَآ أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ ٱلسِّحْرِ﴾ [طه: ٧٣].

وكذلك قوله: ﴿وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨]؛ لأن كل لفظة من ذلك مضافة إلى جمع؛ فجمعت كجمع ما أضيف إليه.

فأما قوله: ﴿وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾: فمضاف إلى مفرد، فكما أفردت «السيئة» ولم تجمع، وإن كانت فى المعنى جمعًا، فكذلك ينبغى أن تفرد «الخطيئة»، وأنت إذا أفردته لم يمتنع وقوعه على الكثرة وإن كان مضافًا.

ألا ترى أن فى التنزيل: ﴿وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [إبراهيم: ٣٤]: فالإحصاء إنما يقع على الجموع والكثرة.

وكذلك ما أثر فى الحديث من قوله: «مَنَعَتِ العراقُ دِرْهَمَها وقفيزَها، ومصر إِرْدَبَّها»[1] فهذه أسماءٌ مفردة مضافة، والمراد بها الكثرة فكذلك الخطيئة.

ومما يرجح به قول من أفرد ولم يجمع؛ لأنه مضافٌ إلى مفرد، فأفرد لذلك وكان الوجه؛ قولُهُ: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١١٢] فأفرد الأجر لما كان مضافًا إلى مفرد، ولم يجمع كما جمع قوله: ﴿وَءَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ٢٥] فكما لم يجمع الأجرُ فى الإضافة إلى الضمير المفرد، كما جمع لما أضيف إلى الضمير المجموع.

كذلك ينبغى أن تكون الخطيئة مفردة إذا أضيفت إلى الضمير المفرد، وإن كان المراد به الجمع[2].

ومن قال «خَطِيئاتُهُ» فجمع، حمله على المعنى، والمعنى: الجمع والكثرة، فكما

---

(١) أخرجه مسلم (٣٣ - ٢٨٩٦) من حديث أبى هريرة مرفوعًا: «منعت العراق درهمها وقفيزها، ومنعت الشام مديها ودينارها، ومنعت مصرُ إردبَّها ودينارها، وعدتم من حيثُ بدأتم، وعدتمُ من حيث بدأتم، وعدتم من حيث بدأتم».

قال النووى فى شرح مسلم (٩/ ٢٤٧): أمَّا القفيز فمكيال معروف لأهل العراق.. وأما المدى فيضم الميم على وزن«قفل»، وهو مكيال معروف لأهل الشام ... وأما الإردب فمكيال معروف لأهل مصر... وفى معنى «منعت العراق وغيرها» قولان مشهوران.

أحدهما: لإسلامهم فتسقط عنهم الجزية، وهذا قد وجد.

والثانى، وهو الأشهر: أن معناه: أن العجم والروم يستولون على البلاد فى آخر الزمان؛ فيمنعون حصول ذلك للمسلمين. أهـ.

(٢) فى ب: الجميع.

جمع ما كان مضافًا إلى جمع كذلك جمع ما كان مضافًا إلى مفرد يراد به الجمع من حيث اجتمعا فى أنهما كثرة.

ويدلك على أن المراد به الكثرة؛ فيجوز من أجل ذلك أن تجمع «خطيئةٌ» على المعنى لأن الضمير المضاف إليه جمع فى المعنى - قوله: ﴿فَأُولَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ﴾ [البقرة: ٨١]:

ف «أولئك» خبر المبتدأ الذى هو: «من» فى قول من جعله جزاء غير مجزوم كقوله: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ﴾ [النحل: ٥٣] أو مبتدأ فى قول من جعله جزاء مجزومًا.

وفى كلا الوجهين يراد به: «من» فى قوله: ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةٗ﴾ [البقرة: ٨١].

ومما يدل على أن «من» يراد به الكثرة فيجوز لذلك أن تجمع «خطيئةٌ»؛ لأنها مضافة إلى جمع فى المعنى - قوله بعد هذه: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٨٢].

ألا ترى أن «الذين» جمعٌ، وهو معادل به «من» فكذلك المعادل به يكون جمعًا مثل ما عودل به.

اختلفوا فى التاء والياء من قوله -تعالى-: ﴿لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [٨٣]:

فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائى: ﴿لا يَعْبُدونَ﴾ بالياء[١].

وقرأ أبو عمرو ونافعٌ وعاصمٌ وابن عامرٍ ﴿لَا تَعۡبُدُونَ﴾ بالتاء.

قال أبو على: الألفاظ التى جرت فى كلامهم مجرى القسم، حتى أجيبت بجوابه- تستعمل على ضربين:

أحدهما: أن تكون كسائر الأخبار التى ليست بقسم، فلا تجاب[٢] كما لا تجاب[٣].

والآخر: أن يجرى مجرى القسم فتجاب كما يجاب القسم.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٠)، الإملاء للعكبرى (١/ ٢٧)، البحر المحيط (١/ ٢٨٢)، التبيان للطوسى (١/ ٣٢٦)، التيسير للدانى (٧٤)، تفسير الطبرى (٢/ ٢٨٨)، تفسير القرطبى (٢/ ١٣)، الحجة لابن خالويه(٨٣)، الحجة لأبى زرعة (١٠٢)، السبعة لابن مجاهد (١٦٢)، الغيث للصفاقسى (١٢١)، الكشف للقيسى (١/ ٢٤٩ ، ٢٥٠)، المجمع للطبرسى (١/ ١٤٩)، تفسير الرازى (١/ ٤٠٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢١٨).

(٢) فى ب: يجاب.

(٣) فى ب: يجاب.

فمما لم يجب بأجوبة القسم قوله: ﴿وَقَدْ أَخَذَ مِيثَٰقَكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [الحديد: ٨].

ومنه قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ﴾ [البقرة: ٦٣].

وقال -تعالى-: ﴿فَيَحْلِفُونَ لَهُۥ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ ۖ وَيَحْسَبُونَ﴾ [المجادلة: ١٨].

فما جاء بعد من ذلك فيه ذكر للأول[1] مما يجوز أن يكون حالا احتمل ضربين: أحدهما: أن يكون حالا، والآخر: أن يكون قسمًا.

وإنما جاز أن تحمله على الحال دون جواب القسم؛ لأنه قد جاز أن يكون معرى من الجواب، وإذا جعلت ما يجوز أن يكون حالا، فقد عريتها من الجواب.

فمما يجوز أن يكون حالا قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ . . .﴾ [البقرة: ٦٣] فقوله: ﴿وَرَفَعْنَا﴾ يجوز أن يكون حالا وتريد فيه قد. وإن شئت لم تقدر فيه الحال.

ومما يجوز أن يكون ما بعده فيه حالا غير جواب قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣] فهذا يكون حالا كأنه أخذ ميثاقهم موحدين.

وكذلك [قوله][2]: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٤] أي: غير سافكين؛ فيكون حالا من المخاطبين المضاف إليهم.

وإنما جاز كونهما لما ذكرنا من أجل أن هذا النحو قد تعرى من أن يجاب بجواب القسم.

ألا ترى أن قوله ﴿خُذُوا۟﴾ في الآية ليس بجواب قسم، ولا يجوز أن يكون جوابًا له.

وكذلك من قرأ: ﴿لا تعبُدُوا﴾ فجعل «لا» للنهي كما كان: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ﴾ [آل عمران: ١٨٧] قسمًا.

وكذلك: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ ۙ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ﴾ [النحل: ٣٨].

---

(١) في ب: الأول.
(٢) سقط في ب.

فكما أن ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ﴾ لا يكون إلا جوابًا، كذلك يكون قوله: ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ و﴿لَا تَسْفِكُونَ﴾ يجوز أن يكون جوابًا للقسم.

ويجوز أن يكون ﴿لَا تَسْفِكُونَ﴾ ونحوه فى تقدير: أن لا تسفكوا، كأن تقديره: أخذنا ميثاقهم بأن لا يسفكوا.

ولا يكون ذلك جواب قسم كما كان فيمن قدره حالا غير جواب قسم، إلا أنه لما حذف «أن» ارتفع الفعل.

واعلم أن ما يتصل بهذه الأشياء الجارية مجرى القسم -فى أنها أجيبت بما يجاب به القسم- لا يخلو من أن يكون لمخاطب أو لمتكلم، أو لغائب جاز أن يكون على لفظ الغيبة من حيث كان اللفظ لها.

وجاز أن يكون على لفظ المخاطب، وإنما جاز كونه على لفظه(١)؛ لأنك تحكى حال الخطاب، وقت ما يخاطب به.

ألا ترى أنهم قد قرءوا: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا سَيُغلَبُونَ وَيُحشَرونَ إِلَى جَهَنَّمَ﴾ [آل عمران: ١٢] على لفظ الغيبة، وبالتاء على لفظ الخطاب على حكاية حال الخطاب فى وقت الخطاب.

فإذا كان هذا النحو جائزًا؛ جاز أن تجىء القراءة بالوجهين جميعًا، وجاز أن تجىء بأحدهما، كما جاء قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ﴾ بالوجهين كما جاء ﴿سيغلبون، ويحشرون﴾ بالوجهين [جميعا](٢)، ويجوز فى قياس العربية فى قوله: ﴿إِن يَنتَهُوا۟ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] على الوجهين اللذين قرئ بهما فى ﴿سيُغْلَبون﴾، و﴿سَتُغْلَبُون﴾.

وإن كان الكلام على الخطاب لم يجز فيما يكون فى تقدير ما يتلقى به القسم إلا الخطاب، كقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٤] فهذا لا يجوز أن يكون إلا على الخطاب؛ لأن المأخوذ ميثاقهم مخاطبون، ولأنك إن حكيت الحال التى يكون الخطاب فيها فيما يأتى، لم يجز أن تجعل المخاطبين كالغُيّب، كما جاز فى الغيب الخطاب من حيث قدرت الحال التى يكون فيها

---

(١) فى أ: لفظ الخطاب.
(٢) سقط فى ب.

الخطاب فيما تستقبل.

ألا ترى أنه لا يجوز أن تجعل المخاطبين غُيّبًا، فتقول: «أَخَذْنَا ميثاقَكُمْ لا يَسْفِكون» لأنك إذا قدرت الحكاية، كان التقدير: أخذنا ميثاقكم فقلنا لكم: لا تسفكون، كان بالتاء ولم يجز الياء، كما لا يجوز أن تقول للمخاطبين: هم يفعلون، وأنت تخاطبهم.

وإن لم تقدر الحكاية فهو بالتاء؛ فلا مذهب إذن فى ذلك غير الخطاب.

فقوله -تعالى-: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ﴾ لا يخلو قوله: ﴿تَعْبُدُونَ﴾ من أن يكون حالا، أو يكون تلقى قسم، أو يكون على لفظ الخبر.

والمعنى معنى الأمر، أو تقدر الجار فى «أن» فتحذفه ثم تحذف «أن».

فإن جعلته حالا جعلته على قول من قرأ بالياء فقال: ﴿لا يَعبدُونَ﴾؛ ليكون فى الحال ذكرٌ من ذى الحال.

فإن قلت: وإذا قرئ بالياء فالمراد به هو بنو إسرائيل، والحالُ مثل الصفة، وقد حملت الصفة فى هذا النحو على المعنى: فإن هذا قول، والأول البين.

وإن جعلته تلقى قسم، فإن هذا اللفظ الذى هو: ﴿أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ﴾ مجاز، ما يقع بعده على ثلاثة أضرب:

أحدها: ألا يتبع شيئًا مما يجرى مجرى الجواب كقوله: ﴿وَقَدْ أَخَذَ مِيثَٰقَكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [الحديد: ٨].

والآخر: أن يتلقى بما يتلقى به القسم. نحو: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

والثالث: أن يكون أمرًا نحو: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُواْ﴾ [البقرة: ٦٣]. ولم يجئ شىء من هذا النحو فيما علمناه[1] تلقى بجواب قسم، ووقع بعده أمرٌ فإن جعلت: ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ جواب قسم وعطفت عليه الأمر جمعت بين أمرين لم يجمع بينهما.

فإن قلت: لا أحمل الأمر على القسم، ولكن أضمر القول، كأنه: وإذ أخذنا ميثاق بنى إسرائيل لا يعبدون إلا الله... وقلنا لهم: وأحسنوا بالوالدين إحسانًا.

---

(١) فى ب: علمنا.

فالقول: إن إضمار القول فى هذا النحو لا يضيق، و«قلنا» على هذا - معطوف على: «أخذنا»، وأخذ الميثاق قولٌ، وكأنه: قلنا لهم كذا، وقلنا لهم كذا.

فإن جعلته على أن اللفظ فى: ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ لفظ خبر والمعنى معنى الأمر، فإن ذلك يقويه ما زعموا من أن فى إحدى القراءتين: ﴿لا تعبدوا﴾.

ومثل ذلك قوله: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الصف: ١١].

يدلك على ذلك قوله ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الصف: ١٢] وزعموا أن فى بعض المصاحف ﴿آمِنُوا﴾، ويؤكد ذلك أنه قد عطف عليه بالأمر، وهو قوله: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا . . . . . وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٨٣].

وإن حملته على أن المعنى: أخذنا ميثاقهم بأن لا تعبدوا؛ فإن هذا قولٌ، إن حملته عليه كان فيه حذفٌ بعد حذف. وزعم سيبويه أن حذف ﴿أن﴾ من هذا النحو قليل.

وحجة من قرأ: ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ بالخطاب قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ﴾ [آل عمران: ٨١].

فجاء على الخطاب قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

ومما يقويه قوله: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ﴾ [البقرة: ٨٣] فإذا كان خطابًا لا يحتمل غيره، وهو عطفٌ على ما تقدم، وجب أن يكون المعطوف عليه فى حكمه.

ومن قرأ: ﴿لا يَعْبُدُونَ﴾ بالياء، فإنه يدل عليه قوله: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، فحمله على لفظ الغيبة فكل واحد من المذهبين قد جاء التنزيل به.

اختلفوا فى ضم الحاء والتخفيف وفتحها[1] والتثقيل من قوله -عز وجل-: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [٨٣]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافعٌ وعاصمٌ وابن عامر: ﴿حُسْنًا﴾ بضم الحاء والتخفيف.

---

(١) أى: وفتح الحاء.

وقرأ حمزة [والكسائي](١) ﴿حَسَنًا﴾ بفتح الحاء والتثقيل(٢).

وقرأ الكوفيون: عاصمٌ وحمزةُ والكسائى فى سورة الأحقاف: ﴿إِحْسَٰنًا﴾ [الآية: ١٥] بألف.

وقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمرو وابن عامر: ﴿حُسْنًا﴾ خفيفة بغير ألف.

قال أبو على: من قرأ ﴿حُسْنًا﴾ احتمل قوله وجهين:

يجوز أن يكون «الحُسن» لغة فى «الحَسَن»، كالبُخْلِ والبخَلَ والرُّشْدِ والرَّشَدِ، والثُّكْلِ والثَّكَلِ، وجاء (٣)ذلك فى الصفة، كما جاء فى الاسم.

ألا تراهم قالوا: العُرْبُ والعَرَبُ، وهو صفةٌ يدلُّكَ على ذلك: مَرَرْتُ بقومٍ عَرَبٍ أجمعون؛ فيكون «الحُسْنُ» على هذا صفةً، كـ «الحسن» ويكون: كالحلوَ والمر.

ويجوز أن يكون «الحسن» مصدرًا كالكفر والشكر والشغل، وحذف المضاف معه كأنه: قولًا ذا حُسْن.

ويجوز أن تجعل القول نفسه الحسن فى الاتساع، وعلى هذا [قالوا:](٤) زَوْرَةٌ وعَدْلَةٌ؛ فأنّثوا كما يؤنّثون الصفة التى تكون إياها، نحو: ظريفة وشريفة وحسنة، والدليل على أن «زورًا» مصدرٌ، وليس كراكبٍ وركب ما أنشده أحمد بن يحيى: [من الرجز]

وَمَشْيُهُنَّ بِالخُبَيْبِ(٥) مَوْرُ كَأَنَّهُنَّ الفَتَيَاتُ الزَّوْرُ(٦)
يَسْأَلْنَ عَنْ غَوْرٍ وَأَيْنَ الغَوْرُ وَالغَوْرُ مِنهُنَّ بَعِيدٌ جَوْرُ

---

(١) سقط فى ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٠)، الإعراب للنحاس (١/ ١٩٢)، الإملاء للعكبرى (١/ ٢٨)، البحر المحيط (١/ ٢٨٤)، التبيان للطوسى (١/ ٣٢٧)، التيسير للدانى (٧٤)، تفسير الطبرى (٢/ ٢٩٤)، الحجة لأبى زرعة (١٠٣)، السبعة لابن مجاهد (١٦٢)، الغيث للصفاقسى (١٢١)، الكشف للقيسى (١/ ٢٥٠)، المجمع للطبرسى (١/ ١٤٩)، المعانى للأخفش (١/ ١٢٧)، تفسير الرازى (١/ ٤٠٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢١٨).

(٣) فى ب: وجاز.

(٤) سقط فى ب.

(٥) الخُبَيْب: مُصَغَّر الخُبّ، وهو الغامض من الأرض.
ينظر: هامش اللسان (٦/ ٤٢٩٧) (مور).

(٦) الرجز بلا نسبة فى اللسان (زور ، مور)، وتهذيب اللغة (١٥/ ٢٩٨)، وأساس البلاغة =

ومن قال: ﴿حسنًا﴾ جعله صفة، وكان التقدير عنده: وقولوا للناس قولا حسنًا، فحذف الموصوف، وحَسُن ذلك فى «حَسَن»؛ لأنها ضارعت الصفات التى تقوم مقام الأسماء، نحو الأبرق، والأبطح، وعبدٍ.

ألا تراهم يقولون: هذا حَسَنٌ، ومررت بحَسَنٍ، ولا يكادون يذكرون معه الموصوف.

ومثل ذلك فى حذف الموصوف قوله: ﴿قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾ [البقرة: ١٢٦] أى متاعًا قليلا.

يدلك على ذلك قوله: ﴿قُلْ مَتَٰعُ ٱلدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٧٧].

وقوله: ﴿لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى ٱلْبِلَٰدِ. مَتَٰعٌ قَلِيلٌ﴾ [آل عمران: ١٩٧].

فحَسن هذا وإن كان[1] قد جرى على الموصوف فى قوله: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ﴾ [الشعراء: ٥٤] فكذلك يحسن فى قوله: ﴿وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ١٨].

فأما قوله: ﴿ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًۢا بَعْدَ سُوٓءٍ﴾ [النمل: ١١] فينبغى أن يكون اسمًا؛ لأنه قد عودل به ما لا يكون إلا اسمًا وهو «السُّوْءُ».

وأما قوله: ﴿وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف: ٨٦] فيمكن أن يكون أمرًا ذا حسن، ويمكن أن يكون الحسن مثل الحلو.

وأما قراءة الكوفيين فى الأحقاف ﴿إِحْسَٰنًا﴾ وهو قوله -عز وجل-: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ إِحْسَٰنًا﴾ [الآية: ١٥] فيدل عليه قوله: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [البقرة: ٨٣]، والتقدير: وأحسنوا بالوالدين إحسانًا؛ كأنه لما قال: أخذنا ميثاقهم. قال: وقلنا لهم: أحسنوا بالوالدين إحسانًا، كما قال: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ﴾ [البقرة: ٦٣] فالجار متعلق[2] بالفعل المضمر،

= (زور)، والتاج (زور)، وجمهرة اللغة ص(٤٦٨)، ومجمل اللغة (٣/ ٣٢)، ومقاييس اللغة (٣/ ٣٧).

ويروى: «كما تهادى» بدل «كأنهن».

(١) زاد فى أ: هذا.

(٢) فى أ: يتعلق.

ولا يجوز أن يتعلق بالمصدر؛ لأن ما يتعلق بالمصدر لا يتقدم عليه، «وأَحْسَنَ»: يصل بالباء كما يصل بإلى، [و][١] يدلك على ذلك قوله: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ ٱلسِّجْنِ﴾ [يوسف: ١٠٠] كما تعدى بإلى فى قوله: ﴿وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٧٧] والتقدير: أنه لما قال: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ﴾، فكان هذا الكلام قولا صار كأنه قال: وقلنا: أحسن أيها الإنسان بالوالدين إحسانًا.

ومما يؤكد ذلك ويحسنه قوله فى الأخرى: ﴿وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ [النساء: ٣٦]

ووجه من قرأ فى الأحقاف: ﴿بِوَٰلِدَيْهِ إِحْسَٰنًا﴾ [الآية: ١٥] أن يكون أراد بـ «الحسن»: الإحسان، فحذف المصدر ورده إلى الأصل.

كما قال الشاعر: [من الوافر]

فَإِنْ يَبْرَأْ فلمْ أنفِثْ[٢] عليهِ وَإِنْ يَهْلِكْ فَذَلِكَ كَانَ قَدْرِي[٣]

أى: تقديرى.

ويجوز أن يكون وضع الاسم موضع المصدر كما قال: [من الوافر]

... ... وَبَعْدَ عَطَائِكَ المِائَةَ الرِّتَاعَا[٤]

والباء فى هذين الوجهين تتعلق[٥] بالفعل المضمر كما تعلقت به فى قول الكوفيين فى قراءتهم: ﴿إِحْسَٰنًا﴾.

ويدلك على ذلك قولهم: «عمرك الله»، فنصب المصدر محذوفًا كما ينصبه غير محذوف.

ويجوز أن تكون الباءُ متعلقة بـ﴿وصيّنا﴾ ويكون ﴿حُسْنًا﴾ محمولًا على فعل كأنه: وصيناه، فقلنا: اتَّخِذْ فيهم حُسْنًا، واصطنع حُسْنًا.

---

(١) سقط فى ب.

(٢) نفث يَنْفُثُ-ويَنْفِثُ- نَفْثًا ونَفَثَانًا: نفخ، يقال: نفث الراقى فى العقدة، وفلان ينفث غضبًا. ينظر: المعجم الوسيط (نفث).

(٣) البيت بلا نسبة فى المخصص (٩/ ٩٢)، وأساس البلاغة (نفث)، ويروى «فإن» بدلا من «وإن».

(٤) تقدم.

(٥) فى ب: متعلق.

كما قال: ﴿وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف: ٨٦].

وحكى أبو الحسن: «حسنى» ولا أدرى أهى قراءة أم لغة غير قراءة، إلا أنه يحتمل ضربين:

أحدهما: أن تكون فُعْلَى الأَفْعَل، إلا أنه استُعمل استعمال الأسماء، فأخرج منها لام المعرفة حيث صارت بمنزلة الأسماء نحو قوله: [من الرجز]

فِى سَعْى دُنْيَا طَالَ مَا قَدْ مَدَّتِ[(١)]

والآخر: أن يكون بمنزلة: الرجعى والشورى والبشرى.

اختلفوا فى تشديد الظاء وتخفيفها من قوله -تعالى-: ﴿تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم﴾ [٨٥]: فقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمروٍ وابن عامر ﴿تَظَّاهَرُون عَلَيْهِم﴾ مشددة الظاء بألفٍ[(٢)].

وكذلك فى سورة الأحزاب والتحريم.

وروى على بن نصر عن أبى عمرو ﴿تَظَٰهَرُونَ﴾ بفتح التاء والظاء خفيفة.

وقرأ عاصمٌ وحمزة والكسائى [﴿تَظَٰهَرُونَ﴾ خفيفًا][(٣)]. وفى التحريم ﴿تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ﴾ [الآية: ٤] خفيفة أيضًا.

وفارقهما عاصمٌ فى التى فى سورة الأحزاب فقرأ: ﴿تُظَٰهِرُونَ مِنْهُنَّ﴾ [الآية: ٤] بضم التاء مع التخفيف.

وقرأ حمزةُ والكسائى ﴿تَظَاهَرُونَ﴾ بفتح التاء مع التخفيف مثل سورة البقرة.

---

(١) الرجز للعجاج فى ديوانه ص(٤١٠)، وخزانة الأدب (٨/ ٢٩٦، ٢٩٨، ٢٩٩)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٣٥٠)، وشرح المفصل (٦/ ١٠٠)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (٨/ ٣١٦).

والشاهد فيه استعمال «دنيا» نكرة من غير «أل» إجراءً لها مجرى الأسماء؛ لكثرة استعمالها من غير تقدم موصوف.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٠)، الإعراب للنحاس (١/ ١٩٤)، الإملاء للعكبرى (١/ ٢٩)، البحر المحيط (١/ ٢٩١)، التبيان للطوسى (١/ ٣٣٤)، تفسير الطبرى (٢/ ٣١٨)، تفسير القرطبى (٢/ ٢٠)، الحجة لابن خالويه(٨٤)، الحجة لأبى زرعة (١٠٤)، السبعة لابن مجاهد (١٦٢ ، ١٦٣)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٧٩)، الكشف للقيسى (١/ ٢٥٠ ، ٢٥١)، المجمع للطبرسى (١/ ١٥٢)، المعانى للأخفش (١/ ١٢٨)، تفسير الرازى (١/ ٤١٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢١٨).

(٣) سقط فى أ.

قال أبو على: ﴿تَظَّاهرون﴾: تعاونون. و﴿إن تَظَّاهرا عليه﴾ [أي][١]: [إن][٢] تتعاونا عليه.

وقال الأصمعى: اتخذ معك بعيرًا، أو بعيرين ظِهريين[٣]. يقول: عُدَّة.

وقال: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤] أى: معينٌ، فالتقدير فيه الجمع، واللفظ على الإفراد من التنزيل: ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩].

وقال رؤبة: [من الرجز]

دَعْهَا فَمَا النَّحْوِىُّ مِنْ صَدِيقِهَا[٤]

أى: من أصدقائها.

وقال: ﴿قالوا ساحران تظاهرا﴾ [القصص: ٤٨] أى: تعاونا على سحرهما، و: ﴿سِحْرَانِ تَظَٰهَرَا﴾ أى: تعاون أصحابهما؛ لأنه إنما يتعاون الساحران لا السحران.

وأما قوله: ﴿وَكَانَ ٱلْكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِۦ ظَهِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٥] فإنه يحتمل تأويلين:

أحدهما: وكان الكافر على أولياء ربه معينًا، أى: يعادونهم ولا يوالونهم، كما قال -تعالى-: ﴿تَعْرِفُ فِى وُجُوهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلْمُنكَرَ ۖ يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِٱلَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا ۗ﴾ [الحج: ٧٢].

وقال: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ لَمَّا سَمِعُواْ ٱلذِّكْرَ﴾ [القلم: ٥١].

والآخر: أن يكون [المعنى: كان][٥] هيِّنًا عليه لا وزن له ولا منزلة، وكأنه من قولهم: ظهرت بحاجتى: إذا لم تُعْنَ بها.

قال الشاعر: [من الطويل]

تَمِيمَ بْنَ مُرٍّ لَا تَكُونَنَّ حَاجَتِى بِظَهْرٍ وَلَا يَعْيَا عَلَىَّ جَوَابُهَا[٦]

---

(١) سقط فى ب.
(٢) سقط فى أ.
(٣) البعير الظُّهرى - بالكسر -: المعد للحاجة.
ينظر: القاموس المحيط (ظهر).
(٤) تقدم.
(٥) سقط فى ب.
(٦) البيت للفرزدق فى ديوانه (١/ ٨٦)، ولسان العرب (حوب)، (ظهر)، ومقاييس اللغة (٣/ ٤٧٢)، وتاج العروس (ظهر)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (٦/ ٢٥٦)، وتروى كلمة «زيد» بدلًا من كلمة «مر» و «عليك» بدلًا من «علىَّ».

المعنى: لا يعيا على جواب ردها، فحذف المضاف.

ويمكن أن يكون من هذا قوله: [من الطويل]

... ... وَتِلْكَ شَكَاةٌ ظَاهِرٌ عَنْك عَارُهَا(١)

أى: تلك شكاةٌ هى عَنْك بظَهْرٍ فلا يُعبأُ بها.

والكافر فى قوله: ﴿وَكَانَ ٱلْكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِۦ ظَهِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٥] كقولهم: كثر الشاة والبعير، فى أنه يراد به الكثرة، وقد جاء ذلك فى اسم الفاعل، كما جاء فى سائر أسماء الأجناس.

أنشد أبو زيد: [من الرجز]

إِنْ تَبْخَلِى يَا جُمْلُ أَوْ تَعْتَلِّى أَوْ تُصْبِحِى فِى الظَّاعِنِ المُوَلِّى(٢)

وقال -تعالى-: ﴿فَأَيَّدْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ عَلَىٰ عَدُوِّهِمْ فَأَصْبَحُوا۟ ظَٰهِرِينَ﴾ [الصف: ١٤] أى غالبين لهم، قاهرين، ومنه ظهر المسلمون على دور الحرب.

فأما قول الشاعر: [من الطويل]

مُظَاهِرَةً نَيًّا عَتِيقًا وَعُوطَطًا فَقَدْ أَحْكَمَا خَلْقًا لَهَا مُتَبَايِنَا(٣)

فمن قولهم: ظاهر بين درعين؛ إذا لبس إحداهما فوق الأخرى. وكذلك «مظاهرة نيًّا»، أى: كأنها قد لبست الجديد على العتيق.

وقال: [من السريع]

هَلْ هَاجَكَ اللَّيْلَ كَلِيلٌ عَلَى أَسْمَاءَ مِنْ ذِى صُبُرٍ مُخْيِلِ(٤)

ظَاهَرَ نَجْدًا فَتَرَامَى بِهِ مِنْهُ تَوَالِى لَيْلَةٍ مُطْفِلِ

---

(١) عجز بيت لأبى ذؤيب الهذلى، وصدره:

وعيرها الواشون أنى أحبها ....

والبيت له فى شرح أشعار الهذليين ص(٧٠)، واللسان (ظهر، شكا)، والتنبيه والإيضاح (٢/ ١٥٩)، والتاج (ظهر)، ومقاييس اللغة (٣/ ٤٧٢)، وتهذيب اللغة (٦/ ٢٥٤)، وبلا نسبة فى مجمل اللغة (٣/ ٣٦٧).

(٢) تقدم.

(٣) البيت بلا نسبة فى الكتاب (٤/ ٣٧٦)، ولسان العرب (عيط)، والمنصف (٢/ ١٢، ٤٢)، والشاهد فيه قلب الياء واوًا فى «العوطط» (وهو اسم مصدر من «الاعتياط»)؛لسكونها وانضمام ما قبلها.

(٤) للمتنخل الهذلى فى ديوان الهذليين (٢/ ٦).

ظاهر نجدًا، أى: علا نجدًا، وتوالى السحاب: أواخرُهُ، ومُطْفِل أى: مطر لِنتاج ليلته، أى: نشأ الغيم فيها ومطر.

فقراءة الفريقين من ابن كثير ونافع وأبى عمرو وابن عامر، ومن عاصم وحمزة والكسائى، فى البقرة وفى التحريم - فى المعنى سواء.

ألا ترى أن الكلمة: تتفاعلون فى المعنى، فأما فى اللفظ: فمن قال: ﴿تظاهرون﴾ أدغم التاء فى الظاء لمقاربتها لها، ومن قال: ﴿تظاهَرون﴾ حذف التاء التى أدغمها الآخرون من اللفظ فكل واحدٍ من الفريقين كره اجتماع الأمثال والمقاربة فمن قال: ﴿تَظَّاهَرُون﴾ خفف بالإدغام.

ومن قال: ﴿تَظَاهَرونَ﴾ خفف بالحذف. فالتاء التى أدغمها ابن كثير، ومن قرأ كقراءته، حذفها عاصمٌ وصاحباه، والدليل على أنها هى المحذوفة: أنها كما اعتلت بالإدغام اعتلت بالحذف.

قال سيبويه: الثانية أولى بالحذف لأنها هى التى تسكن وتدغم فى نحو: ﴿فَٱدَّٰرَءۡتُمۡ﴾ [البقرة: ٧٢]، ﴿وَٱزَّيَّنَتۡ﴾(١) [يونس: ٢٤] ومما يقوى ذلك أن الأولى لمعنى، فإذا حذفت لم يبق شىء يدل على المعنى. والثانية من جملة كلمة إذا حذفت دل ما بقى من الكلمة عليها.

و«تفاعل» مطاوع «فاعل»، كما أن «تَفَعَّل» مطاوع «فَعَّلَ». فـ «تفاعل» نحو تَضَارَبَ، وتَمَادَى. و«فَعَّلَ» نحو: قَطَّعْتُه فتَقَطَّع، ومَلأْتُهُ فتَمَلأ.

وقد جاء ﴿ظاهَرَ﴾ متعديًا:

قال: ﴿وَأَنزَلَ ٱلَّذِينَ ظَٰهَرُوهُم﴾ [الأحزاب: ٢٦] والتى فى البقرة والتحريم فى المعنى واحدٌ، وإنما هما من المعاونة.

---

(١) فإن التقتِ التاءان فى «تتكلمون» و«تَتَتَرَّسون»، فأنت بالخيار: إن شئت أثبتهما، وإن شئت حذفت إحداهما، وتصديق ذلك: قوله - عز وجل -: ﴿تتنزل عليهم الملائكة﴾، و ﴿تتجافى جنوبهم عن المضاجع﴾.

وإن شئت حذفت التاء الثانية، وتصديق ذلك: قوله تبارك وتعالى: ﴿تنزل الملائكة والروح فيها﴾، وقوله: ﴿ولقد كنتم تمنون الموت﴾. وكانت الثانية أولى بالحذف؛ لأنها هى التى تسكن وتدغم فى قوله -تعالى-: ﴿فادارأتم﴾ و ﴿ازينت﴾ وهى التى يُفْعَل بها ذلك فى ﴿يذكرون﴾.

ينظر: الكتاب (٤/ ٤٧٦).

فأما التى فى الأحزاب فليست من المعاونة لكنها[١] من الظهار.

قال أبو الحسن: قالوا: ظاهر من امرأته. ومعنى الظهار: أن يقول لامرأته: أنت على كظهر أمى. أو[٢] يشبهها بعضو منها غير الظهر مما يحرم على الرجل من أمه.

وخالف عاصمٌ الفريقين فى ما معناه الظهار: فقرأ الذى معناه: الظهار على «فاعل». وزعموا أنه قراءة الحسن، وكذلك قرأ هذا المعنى فى المجادلة على «فاعل» فقال: ﴿الذين يُظَاهِرُون﴾ بضم الياء وبالألف.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو فى المجادلة: ﴿الذين يَظَّهرون﴾ [الآية: ٢] بغير ألف.

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿يَظَّاهَرُونَ﴾ بفتح الياء وبالألف[٣] مشددة الظاء.

فمن قرأ ﴿يَظَّهَّرون﴾ جعله مطاوع «ظهَّرَ».

ومن قال ﴿يَظَّاهرونَ﴾ جعله مطاوع «ظاهر».

فإن قلت: فإن «ظَهَّرَ» لم يتعدَّ، فكيف يكون له مطاوع؟ فإنه قد يجىء على لفظ المطاوع ما لا يكون منه فعل متعدٍ نحو: انطلق، و«فعَّل» و«فَاعَل» قد يستعملان بمعنى: كقولهم: ضاعف وضعف؛ فكذلك ظاهر وظهر.

فأما من ذهب من المتأخرين إلى أن الظهار لا يقع فى أول مرة حتى يعيد لفظ الظهار مرة أخرى، فيقول: «أنت على كظهر أمى»؛ لأن ذلك عنده هو الظاهر لقوله: ﴿وَالَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المجادلة: ٣] - فليس فى ذلك ظاهرٌ كما ادعاه، وذلك أن [قوله: ﴿يعودون﴾][٤] العود على ضربين:

أحدهما: أن يصير إلى شىء قد كان عليه قبل فتركه ثم صار إليه.

والآخر: أن يصير إلى شىء وإن لم يكن على ذلك قبل، وكأن هذا الوجه غَمُضَ على هذا القائل. وهذا عند من خوطب بالقرآن مثل الوجه الأول فى الظهور، وفى أنهم يعرفونه كما يعرفون ذاك[٥].

(١) فى أ: لكنه.
(٢) فى أ: و.
(٣) فى ب: بألف.
(٤) فى ب: قولهم: يعود.
(٥) فى أ: ذلك.

فمن ذلك ما أنشده أبو عثمان - أو(١) الرياشي(٢) -: [من الوافر]

إِذَا التِّسْعُونَ أَقْصَدَنِي سُرَاهَا وَسَارَتْ فِي الْمَفَاصِلِ وَالْعِظَام
وَصِرْتُ كَأَنَّنِي أَقْتَادُ عِيرًا وَعَادَ الرَّأْسُ مِنِّي كَالثَّغَامِ(٣)

ومنه قول الهذلي: [من الطويل]

وَعَادَ الفَتَى كَالكَهْلِ لَيْسَ بِقَائِلٍ سِوى الحَقِّ شَيْئًا وَاسْتَرَاحَ العَوَاذِلُ(٤)

المعنى: وصار لون الرأس كلون الثغام(٥)، ولم يكن ثم لون ثغام عاد إليه؛ وإنما المعنى صار لون الرأس كلون الثغام؛ فكذلك قوله: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾ [المجادلة: ٣] أي: يصيرون إليه.

ومن ذلك قولُ العجاج: [من الرجز]

وَقَصَبٍ حُنِّيَ حَتَّى كَادَا
يَعُودُ بَعْدَ أَعْظُمٍ أَعْوَادَا(٦)

وسمِّيَتِ الآخرة المعاد، ولم يكن فيها ثم صار إليها؛ فالمعاد كقوله: ﴿وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥] في المعنى.

---

(١) في أ: و.

(٢) عباس بن الفرج، العلامة الحافظ، شيخ الأدب، أبو الفضل، الرياشي البصري النحوي، مولى محمد بن سليمان بن علي العباسي الأمير، وقيل: كان أبوه عبدًا لرجل من جُذام اسمُه رياش. ولد بعد الثمانين ومائة. وسمع من طائفة كثيرة وحمل عن: أبي عبيدة معمر بن المثنى، وأبي داود الطيالسي، والأصمعي، وأبي عاصم النبيل، وأبي أحمد محمد بن عبد الله الزبيري، وأشهل بن حاتم. وروى عنه: أبو داود كلامه في تفسير أسنان الإبل، وإبراهيم الحربي، وابن أبي الدنيا وابنه محمد بن العباس، وأبو العباس المبرد. وكان من بحور العلم. قال ابن حبان: كان راويًا للأصمعي. قال ابن دريد: قتلته الزنج بالبصرة سنة سبع وخمسين ومائتين.
ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٧٢ - ٣٧٤)، بغية الوعاة (٢/ ٢٧)، تاريخ بغداد (١٢/ ١٣٨ - ١٤٠)، العبر (٢/ ١٤).

(٣) ينظر: أساس البلاغة (ثغم).

(٤) ينظر: ديوان الهذليين، الأغاني(٢١/ ٢٣٧).

(٥) الثغام: نبات أبيض اللون، يقال: أثغم الوادي: أنبت الثغام، وأثغم الرأس: صار شعره كالثغام بياضًا. وثغم اللونُ، يَثْغَمُ ثَغَمًا: ابيضَّ كالثغام، فهو ثاغم.
ينظر: المعجم الوسيط (ثغم).

(٦) ينظر: ملحق ديوانه (٢/ ٢٨٢)، ولسان العرب (عود)، وتاج العروس (عود).

وقال ساعدة - أو غيره - : [من البسيط]

فَقَامَ تُرْعَدُ كَفَّاهُ بِمِحْجَنِهِ قَدْ عَادَ رهبًا رَذِيًّا طَائِشَ العَدَمِ[١]

وقال امرؤ القيس: [من الطويل]

وَمَاءٍ كَلَوْنِ البَوْلِ قَدْ عَادَ آجِنًا قَلِيل بِهَا الأَصْوَاتُ ذِى كَلأٍ مُخلِى[٢]

وقال آخر: [من الطويل]

فَإِنْ تَكُنِ الأَيَّامُ أَحْسَنَّ مَرَّةً إِلَيَّ فَقَد عَادَتْ لَهُنَّ ذُنُوبُ[٣]

وهذا إذا تُتُبِّعَ وجد كثيرًا، وفى بعض ما ذكر منه كفاية تدل على غلط من ذهب إلى: أن «العود» لا يكون إلا أن يفارق شيئًا كان عليه ثم يصير إليه بعد.

وقد قيل فى الآية قولان: يجوز أن تكون فى كل واحد منهما على غير ما قاله هذا القائل.

قال أبو الحسن: تقديرها: والذين يظاهرون من نسائهم فتحرير رقبة لما قالوا ثم يعودون إلى نسائهم.

وقال عبيد الله بن الحسين، تأويلها: ﴿وَالَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا۟﴾ [المجادلة:٣] المعنى: ثم يعودون إلى المقول فيه. والمقول فيه هو النساء. ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ أى: فتحرير رقبة لكفارة التحريم الواقع من الزوج.

فتقدير قول أبى الحسن الأخفش: والذين يَظَّاهرون من نسائهم فعليهم تحرير رقبة لما قالوا أى: لما نطقوا به من لفظ التحريم الموجب الامتناع من الوطء إلا بعد التكفير؛ فيكون قوله: ﴿لِمَا قَالُوا۟﴾ الجارُّ فيه متعلقٌ بالمحذوف الذى هو خبرُ المبتدأ- والجارُّ قد يتعلق بالمعنى وإن تقدم عليه لكونه بذلك مثل الظرف[٤] فى نحو: أَكُلَّ يوم لك ثوبٌ. ومعنى: يعودون إلى نسائهم، أى: إلى وطئهن الذى كانوا حرموه على أنفسهم بالظهار منهن.

---

(١) ينظر: شرح أشعار الهذليين ص(١١٢٤)، ولسان العرب (عود، وبل)، وتاج العروس (عود، وبل).
وتروى كلمة: «بميله» بدلا من «بمحجنه».

(٢) ينظر: ديوانه ص(٣٦٣).

(٣) البيت لغريقة بن مسافع العبسى فى الأصمعيات (٩٩)، وللطفيل الغنوى فى البحر المحيط (٢/ ٢٨٣).

(٤) فى أ: الظروف.

فأما التقديم والتأخير الذى قدره فى الآية فهو كثير جدًّا.

فمثل الآية قوله: ﴿اذْهَب بِّكِتَابِى هَـٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾ [النمل:٢٨]. فالمعنى: اذهب بكتابى هذا فألقه إليهم، فانظر ماذا يرجعون، ثم تولَّ عنهم فكما قدم قوله: ﴿ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ﴾ والتقدير به التأخير، كذلك فى آية الظهار، التقدير بـ «ثُمَّ» وما تعلق به التأخير.

وقال أبو الحسن عبيد الله بن الحسين: التأويل: والذين يظاهرون ثم يعودون [لما قالوا][١] أى: يعودون إلى المقول فيه، والمقول فيه: هو القول؛ ف «ما قالوا» و«المقالة» و«القول» بمعنى، والمراد بقوله: ﴿لِمَا قَالُوا﴾ هو المقول فيه، كما أن قولهم: هذا الدرهم ضرب الأمير، يراد به مضروبه، وهذا الثوب نسج اليمن، يراد به منسوج[٢] اليمن، وهذا النحو كثيرٌ فى كلامهم، كأنهم وصفوا المفعول فى هذا النحو بالمصدر كما وصفوا الفاعل به فى قولهم: «رجل عدلٌ» يرادُ به عادلٌ، وماءٌ غورٌ أى غائرٌ، فسووا بين الفاعل والمفعول فى هذا كما سووا بينهما فى إضافة المصدر إليهما، وفى بناء الفعل لكل واحد منهما.

ومما جاء فيه «المقالة» يراد به «القول» [قول][٣] كثير: [من الطويل]

وَإِنَّ ابْـنَ لَيْـلَى فَـاهَ لِى بِـمَـقَـالَةٍ وَلَوْ سِرْتُ فِيهَا كُنْتُ مِمَّنْ يُنِيلُهَا

ف «المقالة» هنا يُرادُ بها: المقولُ فيه.

ألا ترى أن المعنى ولو سرت فى طلبها، كنت ممن ينيله إياها. فإنما يسأل ويطلب ما تعد به الملوك من صلاتها وجوائزها لا ما تلفظ به.

وكان أبو الحسن يقول: إن ذلك بمنزلة قوله: «العائد فى هِبَتِهِ كالعائد فى قيئِه»[٤] أى: العائد فىء موهوبه.

---

(١) سقط فى أ.
(٢) فى أ: منسوجة.
(٣) سقط فى أ.
(٤) أخرجه البخارى (٥/ ٢٧٧)كتاب الهبة: باب لا يحلّ لأحد أن يرجع فى هبته، (٢٦٢١)، ومسلم (٣/ ١٢٤١) كتاب الهبات: باب تحريم الرجوع فى الصدقة، (٥ - ١٦٢٢)، وأبو داود (٣/ ٨٠٨) كتاب البيوع: باب الرجوع فى الهبة (٣٥٣٨)، والنسائى (٦/ ٢٦٦): كتاب الهبة: باب رجوع الوالد فيما يعطى ولده، وابن ماجه (٢/ ٧٩٦) كتاب الهبات: باب الرجوع فى الهبة (٢٣٨٥)، وأحمد (١/ ٢٨٠) من حديث ابن عباس مرفوعًا.

قال: ألا ترى أن العود لا يكون إلى الهبة التى هى نُطْقٌ بلفظٍ يوجب التمليك مع القبض، فإذا لم يجز ذلك، كان المراد الموهوب.

قال: ومن ثم لم يوجب أبو حنيفة(١) الكفارة على من حلف بعلم الله ثم حنث؛ لأن العلم صار فى تعارف الناس: المعلوم.

ألا تراهم يقولون: غفر الله لك علمه فيك، وإنما يراد معلومه؛ فكذلك قوله: لما قالوا يراد به المقول فيه.

ومن ذلك قوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ [الروم: ٢٧] والخلق هنا المخلوق؛ فهذا فى المعنى كقوله: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩] ألا ترى أن الذى يعاد هو الأجسام المنشرة.

فاللام فى قوله: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا۟﴾ [المجادلة: ٣] على قول أبى الحسن عبيد الله بن الحسين بمعنى «إلى»، و«إلى» و«اللام» يتعاقبان فى هذا النحو، ويقع كلُّ واحد منهما موقع الآخر، قال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَـٰذَا﴾ [الأعراف: ٤٣].

وقال: ﴿فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٢٣].

وقال: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ ۗ أَفَمَن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ﴾ [يونس: ٣٥] فوصل الفعل مرة باللام ومرة بإلى كما قال: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥].

وقال: م﴿وأوحى إلى نوح﴾ [هود: ٢٦].

فأما قوله: ﴿يعودون﴾ فى الآية: فهو فى القولين يجوز على كل واحدٍ من

(١) النعمان بن ثابت، التيمى بالولاء، الكوفى، أبو حنيفة وإمام الحنفية، الفقيه المجتهد المحقق، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة. قيل: أصله من أبناء فارس. ولد ونشأ بالكوفة سنة ٨٠هـ. وكان يبيع الخز ويطلب العلم فى صباه، ثم انقطع للتدريس والإفتاء. وأراده عمر ابن هبيرة (أمير العراقين) على القضاء، فامتنع ورعًا. وأراده المنصور العباسى بعد ذلك على القضاء ببغداد، فأبى، فحلف عليه ليفعلن، فحلف أبو حنيفة إنه لا يفعل، فحبسه إلى أن مات. وكان قوىّ الحجة، من أحسن الناس منطقًا، قال الإمام مالك، يصفه: رأيت رجلًا لو كلمته فى هذه السارية أن يجعلها ذهبًا لقام بحجته! وكان كريمًا فى أخلاقه، جوادًا، حسن المنطق والصورة، جهورى الصوت، إذا حدّث انطلق فى القول وكان لكلامه دوىّ. وعن الإمام الشافعى: الناس عيال فى الفقه على أبى حنيفة. له «مسند» فى الحديث، جمعه تلاميذه، و «المخارج» فى الفقه، صغير، توفى ببغداد سنة ١٥٠هـ.
ينظر: الأعلام (٨/ ٣٦).

المذهبين اللذين ذكرناهما فى العود، من[١] أنه يكون للحال التى يكون عليها الشىء، ثم ينتقل عنها[٢]، ثم يصير إليها[٣].

ويكون للمصير إلى الشىء، وإن لم يكن فيه قبل.

فقول أبى الحسن [الأخفش][٤] تقديره: فعليهم تحرير رقبة من أجل ما قالوه من لفظ الظهار الموجب للتحريم، ثم يعودون إلى نسائهم على ما كانوا عليه من قبل من وطئهن، ويجوز أن يكون: فتحرير رقبة لما قالوا، ثم يصيرون إلى استباحة وطئهن الذى كان قد حرم عليهم.

وكذلك قول أبى الحسن: أى يصيرون إلى الحالة التى كانوا عليها من فعل الوطء، كما كانوا من قبل أن يحدثوا التحريم بالظهار.

ويجوز أن يكون المعنى: ثم يعودون[٥] إلى استباحة الوطء برفع الكفارة التحريم الحادث ويخرجون عنه.

فإذا أمكن فى الآية كل واحدٍ من التأويلين اللذين تحتملهما الكلمة، لم يجز أن يدعى: أن أحدهما هو الظاهر دون الآخر.

اختلفوا فى: ﴿أُسَـٰرَىٰ تُفَـٰدُوهُمۡ﴾ [٨٥] فى إثبات الألف فى الحرفين وإسقاطها وفى فتح الراء وإمالتها:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: ﴿أُسَارَى تَفْدُوهُم﴾[٦].

وقرأ نافعٌ وعاصمٌ والكسائى: ﴿أُسَـٰرَىٰ تُفَـٰدُوهُمۡ﴾ بألف فيهما.

وقرأ حمزة: ﴿أَسْرَى تَفْدُوهُمْ﴾ بغير ألف فيهما.

وكان أبو عمرو وحمزة والكسائى يكسرون الراء، وكان ابن كثير وعاصم يفتحان

---

(١) فى أ: فى.
(٢) فى أ: عنه.
(٣) فى أ: إليه.
(٤) سقط فى أ.
(٥) فى ب: يصيرون.
(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤١)، الإملاء للعكبرى (١/ ٢٩)، البحر المحيط (١/ ٢٩١)، التيسير للدانى (٧٤)، تفسير الطبرى (٢/ ٣١١)، تفسير القرطبى (٢/ ٢١)، الحجة لابن خالوية(٨٤)، الحجة لأبى زرعة (١٠٤)، السبعة لابن مجاهد (١٦٣)، الغيث للصفاقسى (١٢١)، الكشف للقيسى (١/ ٢٥١ ، ٢٥٢)، المجمع للطبرسى (١/ ١٥٢)، المعانى للأخفش (١/ ١٢٩)، تفسير الرازى (١/ ٤١٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢١٨).

الراء، وكان نافعٌ يقرأ بين الفتح والكسر.

[قال أبو على][(١)]: أسيرٌ: فعيلٌ، بمعنى مفعول؛ ألا ترى أنك تقول: أسرته، كما تقول: قتلته، وفعيل إذا كان بمعنى مفعول، لم يجمع بالواو والنون كما لم يجمع فعول بهما، ولكن يكسر على فَعْلَى، نحو لديغ ولَدْغَى، وقتيل وقَتْلَى، وجريح وجَرْحَى، وعقير وعَقْرَى.

فإذا كان كذلك، فالأقيس: الأسرى وهو أقيس من أسارى، كما كان أقيس من قولهم: أُسَرَاءُ.

ألا ترى أنهم قد قالوا: أسراء، فشبهوه بظرفاء، كما قالوا فى جمع قتيلٍ: قتلاء، فكما أن أسراء وقتلاء فى جمع قتيل، وأسير، ليس بالقياس، كذلك أسارى ليس بالقياس.

ووجه قول من قال: ﴿أُسَـٰرَىٰ﴾: أنه شبهه بـ «كسالى»، وذلك أن الأسير لما كان محبوسًا عن كثير من تصرفه للأسر، كما أن الكسلان محتبسٌ عن ذلك لعادته السيئة شبه به، فقيل فى جمعه: أسارى كما قيل: كسالى، وأجرى عليه هذا الجمع [للحمل][(٢)] على المعنى، كما قيل: مرضى وموتى وهَلْكَى ووَجْيًا؛ لما كانوا مبتلين بهذه الأشياء ومدخلين فيها مكرهين عليها مصابين بها؛ فأشبه فى المعنى فعيلا الذى بمعنى مفعول، فلما أشبهه فى المعنى أجرى عليه فى الجمع اللفظ الذى لفعيل بمعنى[(٣)] مفعول، كما قالوا: امرأةٌ حميدةٌ فألحقوها الهاء.

وإن كان بمعنى مفعول لمَّا كانت[(٤)] بمعنى رشيدةٍ ورشيد، فهذه الأشياء مما تحمل على المعنى، وإن لم يكن حملها على المعنى الأصل عند سيبويه.

قال: ولو كان أصلا قبح: هالكون وزمنون، وكذلك أسارى ليس بالأصل[(٥)] فى هذا الباب، ولكنه قد استعمل كثيرًا فى هذا النحو، وإن لم يكن مستمرًا كاستمرار فعلى فى جمع فعيلٍ الذى بمعنى مفعول.

قال سيبويه: وقالوا كسلى، فشبهوه بأسرى، كما قالوا: أسارى، فشبهوه بكسالى.

---

(١) سقط فى أ.
(٢) سقط فى أ.
(٣) أى: فعيل.
(٤) فى ب: كان.
(٥) فى أ: بأصل.

فهذا يعلم منه أن الأصل فى فعيل الذى يراد به مفعول أن يجمع على فعلى، وأن فعلان نحو: سكران، وكسلان، يجمع على فَعالى أو فُعالى، وقالوا: كسالى وكُسالى، فكأنهم جمعوه على فعالى، وإن كانت من أبنية الآحاد نحو: حُبَارَى[١] ورُخَامى[٢]، لما كان فُعَالٌ قد جاء فى بعض أبنية الجموع نحو: رخالٍ[٣] وظؤارٍ[٤] وثناء[٥]، وقد لحقته تاء التأنيث فقالوا فى جمع نقوة: نقاوة، كما قالوا: الحجارة والذكارة[٦]، فكما لحق التاء فى هذا النحو الذى يراد به الجمع كذلك لحق علامة التأنيث فى سكارى وكسالى؛ فجعلت الألف بمنزلة التاء؛ كما جعلت بمنزلتها فى نحو قولهم: قاصعاء وقواصع[٧]، ودامَّاءُ ودوامُّ[٨] فصار بمنزلة: حاويةٍ وحوايا[٩]، وجابية وجوابى[١٠]، كما صارت، الدُّنَى والقُصَا بمنزلة الظُّلَم والثُّقَب، وقلَّ فعالى

(١) الحُبَارَى: طائر طويل العنق، رمادى اللون، على شكل الإوزة، فى منقاره طول، الذكر والأنثى والجمع فيه سواء ينظر: المعجم الوسيط(حبر)

(٢) الرُّخامى - بالضم - نوع من النبات.
ينظر: ترتيب القاموس (رخم).

(٣) رُخَال: مفردها: رِخْل، وهى الأنثى من أولاد الضأن.
ينظر: المعجم الوسيط (رخل).

(٤) ظُؤَارٌ: مفردها: ظِئْر، وهى العاطفة على ولد غيرها، المرضعة له، فى الناس وغيرهم، للذكر والأنثى.
ينظر: ترتيب القاموس (ظأر).

(٥) يقال: جاءوا ثُنَاء - كغراب -: أى: جاءوا اثنين اثنين، وثنتين ثنتين.
ينظر: ترتيب القاموس (ثنى).

(٦) الذكارة: جمع ذكر، كذكور، وذكورة، وذِكار، وذُكران، وذِكَرَةٌ. وهو خلاف الأنثى.
ينظر: ترتيب القاموس (ذكر).

(٧) قاصعاء: مفرد، وقواصع: جمعه، وهى جحر يحفره اليربوع فإذا دخل فيه سد فمه؛ لئلا يدخل عليه حية أو دابة.
ينظر: المعجم الوسيط (قصع).

(٨) دامَّاء: مفرد، ودوامُّ: جمعه، وهى -أيضًا- جحر اليربوع.
ينظر: المعجم الوسيط (دمم).

(٩) حاوية مفرد، وحوايا: جمعه، وهى مؤنث الحاوى، والحاوى: هو الذى يرقى الحيات ويجمعها وهو - أيضًا -: الرجل يقوم بأعمال غريبة.
والحاوية - أيضًا - بمعنى: أمعاء البطن.
ينظر: المعجم الوسيط (حوى).

(١٠) جابية: مفرد، وجوابٍ: جمعه، وهى الحوض يجبى فيه الماء، أى: يجمع. =

فى الجمع كما قل فُعالة فيه.

الربيع[(١)] عن أبى العالية فى قوله: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ...﴾ الآية [البقرة: ٨٥] قال: كان بنو إسرائيل إذا استضعف قومٌ قومًا أخرجوهم من ديارهم وقد أخذ عليهم الميثاق ألا يسفكوا دماءهم ولا يخرجوا أنفسهم من ديارهم، وأخذ عليهم الميثاق إن أسر بعضهم بعضًا أن يفادوهم، فأخرجوهم من ديارهم ثم فادوهم.

فآمنوا ببعض الكتاب وكفروا ببعض: آمنوا بالفداء ففدوا، وكفروا بالإخراج من الديار فأخرجوهم.

ومر عبد الله بن سلام[(٢)] على رأس الجالوت بالكوفة، وهو يفادى من النساء من لم تقع عليه العرب، ولا يفادى من وقع عليه[(٣)] العرب، فقال ابن سلامٍ: أما إنه مكتوبٌ عندك فى كتابك أن تفاديهن كلهن.

[قال] قتادة [فى]: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٨٥]: كان إخراجهم كفرًا وفداؤهم إيمانا.

[وقال] غيره: كانت قريظة والنضير أخوين، وكانوا [من اليهود][(٤)]، وكان الكتاب بأيديهم، وكان الأوس والخزرج أخوين، فافترقا وافترقت قريظة والنضير، فكانت النضير مع الخزرج، وكانت قريظة مع الأوس فاقتتلوا، وكان بعضهم يقتل بعضًا، قال الله -عز وجل-: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ﴾ [البقرة: ٨٥].

= ينظر: المعجم الوسيط (جبى).

(١) الربيع بن أنس الكندى أو الحنفى البصرى. عن أنس والحسن، وأرسل عن أم سلمة. وعنه سليمان التيمى وسليمان الأعمش وابن المبارك. قال أبو حاتم: صدوق. قيل: توفى سنة تسع وثلاثين ومائة. وقيل: سنة أربعين.
ينظر: الخلاصة (١/ ٣١٨).

(٢) عبد الله بن سلام، مخفف بن الخارث الإسرائيلى اليوسُفى، أبو يوسف حليف القواقل الخزرجى. أسلم مقدم النبى ﷺ المدينة، وشهد فتح بيت المقدس مع عمر، وروى خمسة وعشرين حديثًا، اتفقا على حديث، وانفرد البخارى بآخر. شهد له النبى ﷺ بالجنة. ونزل فيه: ﴿وشهد شاهد من بنى إسرائيل﴾، وقوله تعالى: ﴿ومن عنده علم الكتاب﴾. وعنه ابنه يوسف وأبو هريرة وأنس. اتفقوا على أنه مات سنة ثلاث وأربعين بالمدينة، رضى الله عنه.
ينظر: الخلاصة (٢/ ٦٤).

(٣) فى ب: عليها.

(٤) فى أ: يهودا.

قال أبو على: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾: أى: يقتل بعضكم بعضًا. كقوله: ﴿فَإِذَا دَخَلْتُم بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [النور: ٦١] أى: ليسلم [بعضكم على بعض](١).

[و] فَدَيْتُ: فعلٌ يتعدى إلى مفعولين، ويتعدى إلى الثانى بالجارِّ كقوله: ﴿وَفَدَيْنَٰهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ﴾ [الصافات: ١٠٧].

وكقوله: [من الطويل]

يَوَدُّونَ لَو يَفدُونَنِى بِنُفُوسِهِمْ ... وَمَثْنَى الأَوَاقِى وَالقِيَانِ النَّوَاهِدِ(٢)

فإذا ثقلت العين زدت على المفعولين ثالثًا.

كقوله: [من البسيط]

لَوْ يَسْتَطِعْنَ إِذَا نَابَتْكَ مُجْحِفَةٌ ... فَدَّيْنَكَ المَوْتَ بِالأَبْنَاءِ والْوَلَدِ

وقالوا: فادى الأسير: إذا أطلقه وأخذ عنه شيئًا.

قال الأعشى: [من الرمل]

عِنْدَ ذِى تَاجٍ إِذَا قِيلَ لَهُ ... فَادِ بِالمَالِ تَرَاخَى وَمَزَحْ(٣)

المفعول الأول محذوف، التقدير: فادِ الأسرى بالمال.

ومما يؤكد «فاعل» فى هذا الباب ويثبته أنه، قد جاء تفادى، و«تَفَاعَل»(٤) إنما هو مطاوع «فَاعَلَ»، كما أن «تفعَّل» مطاوع «فعَّل».

قال: [من الطويل]

تَفَادَى إِذَا اسْتَذْكَى عَلَيْهَا وَتَتَّقِى ... كَمَا يَتَّقِى الفَحْلَ المَخَاضُ الجَوَامِزُ(٥)

فأما الفداء: فيجوز أن يكون مثل الكتاب، ويجوز أن يكون مصدر «فاعل»، وقد قالوا: فديته، وافتديته، وأنشد أبو زيد: [من الطويل]

---

(١) سقط فى أ.
(٢) البيت لأبى ذؤيب فى شرح أشعار الهذليين (١٩٢).
(٣) ينظر ديوانه ص(٢٣٧).
(٤) فى ب: تتفاعل.
(٥) البيت للشماخ فى ديوانه ص(١٨٠)، وأساس البلاغة (ذكى)، وجمهرة أشعار العرب ص(٨٢٧).
والجوامز: جمع جامزة، اسم فاعل من جمز، والجَمْز: ضرب من السير.
ينظر: اللسان (جمز)، القاموس (جمز).

وَلَوْ أَنَّ مَيـتًـا يُـفْـتَـدَى لَفَـدَيْـتُـهُ بِمَا اقْتَالَ مِنْ حُكْم عَلَىَّ طَبِيبُ(١)

فافتدى يجوز أن يكون بمعنى «تفاعَلَ»، مثل: ازدَوَجُوا وتَزَاوَجُوا، واعتَونوا وتعاوَنُوا، ودلَّ على ذلك تصحيحُ العين فى «افتعَلُوا».

ويجوز أن يكونَ: فَدَى وافْتَدَى، مثلُ: حَفَرَ واحتفَرَ، وقَلَعَ واقتلَعَ.

والأخْلَقُ فى البيت أن يكونَ بمنزلةِ «فَعَلْتُ»، على تقدير: ولو أنَّ ميْتًا يُفدى لفديْتُهُ.

فمن قرأ: ﴿تُفَـٰدُوهُمْ﴾؛ فلأن من كل واحدٍ من الفريقين فعلا، فمن الآسر دفع الأسير، ومن المأسور منهم دفع فدائه(٢)، فإذا كان كذلك فوجه ﴿تُفَـٰدُوهُمْ﴾ ظاهرٌ.

والمفعول الثانى الذى يصل إليه الفعل بالحرف محذوف، كما كان المفعول الأول الذى يصل إليه الفِعلُ بلا حرف محذوفًا فى قوله: فاد بالمال.

ومن قرأ ﴿تَفْدُوهُمْ﴾ فالمعنى فيه: مثل معنى من قرأ: ﴿تفادُوهُمْ﴾ إلا أنه جاء بالفعل على «يفعل»؛ ألا ترى أن فى هذا الوجه -أيضًا- دفعًا من كل واحدٍ من الآسرين والمأسور منهم على وجه الفدية للأسير، والاستنقاذ له من الأسر.

فأما الإمالة فى الراء من ﴿أُسَارَى﴾، والتفخيم، فكلاهما حسنٌ؛ فالإمالة: لأن هذه الألف إذا كانت الكلمة على هذه العدة، لم تكن الألف إلا مثل الألف المنقلبة عن الياء.

اختلفوا فى تحريك الدال وتسكينها من قوله -عز وجل-: ﴿بِرُوحِ ٱلْقُدُسِۗ﴾ [٨٧، ٢٥٣].

فقرأ ابنُ كثير وحده: ﴿وأَيَّدْنَاهُ بِروحِ القُدْسِ﴾ مسكنة الدال(٣) وكذلك فى جميع القرآن.

وقرأ الباقون: ﴿ٱلْقُدُسِۗ﴾ مضمومةَ القافِ والدال.

---

(١) تقدم.

(٢) فى ب: لفدائه.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤١)، الإعراب للنحاس (١/ ١٩٨)، الإملاء للعكبرى (١/ ٢٩)، البحر المحيط (١/ ٢٩٩)، التبيان للطوسى (١/ ٣٣٩)، التيسير للدانى (٧٤)، الحجة لابن خالويه(٨٤)، الحجة لأبى زرعة (١٠٥)، السبعة لابن مجاهد (١٦٣)، الغيث للصفاقسى (١٢٣)، الكشف للقيسى (١/ ٢٥٣)، المجمع للطبرسى (١/ ١٥٤)، تفسير الرازى (١/ ٤١٢).

[قال أبو على][(١)]: قوله -تعالى-: ﴿وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ﴾ أَيّدناهُ: فَعَّلنَاهُ، من الأيْد والآد، وهو القوة، ومثلُ الأيدِ والآد فى بنائهما على فَعْل وفَعَلٍ: العَيْب والعَاب، والذَّيْم والذَّام، وجاء فى أكثر الاستعمال على فعّلناه لتصح العين الثانية لسكون الأولى، وعلى هذا قوله: ﴿إِذْ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ﴾ [المائدة: ١١٠].

ومن قال ﴿آيَدْنَاه﴾ صحح العين؛ لأنه إذا صحت فى مثل: أجود، وأطيب، لزم تصحيحها فى ﴿آيَدْنَاه﴾[(٢)] لما كان يلزم من توالى الإعلالين.

فمن التصحيح قوله: [من السريع]

... ... نَاوِ كَرَأْسِ الفَدَنِ المُؤْيَدِ[(٣)]

ونظير هذا فى كراهتهم توالى الإعلالين، ورفضهم ما يؤدى إليه قولهم: ﴿يَوَدُّ...﴾ [المعارج: ١١]، و ﴿وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ...﴾ [الأنفال: ٧]: فبنوا الماضى على «فَعِل»؛ ليلزمه فى المضارعة «يَفْعَل»، ولو كان الماضى «فَعَل» لكان المضارع مثل: يَعِد؛ فيلزم اجتماع إعلالين.

فأما «روح القدس»: فقال قتادة والسدى، والربيع والضحاك فى «روح القدس»: إنه جبريل.

وقال بعض المفسرين: «روح القدس»: الإنجيل، أيد الله عيسى به روحًا، كما جعل القرآن روحًا فى قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: ٥٢] و«القُدْسُ» و«القُدُسُ» التخفيف والتثقيل فيه حسنان، وكذلك ما كان مثله نحو: العُنْقِ والعُنُقِ والطُّنْبِ والطُّنُب. والحُلْم والحُلُمِ، وحكى أبو الحسن عن عيسى اطّراد الأمرين فيهما.

---

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: أيدناه.

(٣) عجز بيت للمثقب العبدى وصدره:

يبنى تجاليدى وأقتادها ... ...

ينظر: ديوانه ص(٢٣)، واللسان (أيد، فدن)، والتنبيه والإيضاح (٢/ ٧)، وجمهرة اللغة ص(٤٤٩)، والتاج (أيد، فدن)، وبلا نسبة فى اللسان (جلد، بنى)، وتهذيب اللغة (١/ ٦٥٨).

والفدن: القصر المشيد، والجمع أفدان قال الشاعر:

كما تراطن فى أفدانها الروم

ينظر: اللسان (فدن).

ومما يدل على حسن التثقيل جمعهم ما كان على «فُعلَة» على «فُعُلات». نحو غرفة وغرفات، وركبة وركبات، وهذا الأكثر فى الاستعمال.

ومنهم من كره الضمتين؛ فأسكن العين أو أبدل منها الفتحة نحو: رُكَبَات، وكذلك من أسكن العين منه، والضم أكثر كما كان ظُلُماتٌ أكثر.

وأسكن أبو عمرو «خُطْواتٍ» وحرك «القُدُس» لأن الحركات فى الجمع أكثر منها فى الـ «فُعُل»، فأسكن لتوالى الحركات واجتماع الأمثال، ولا يلزمُهُ على هذا الإسكان فى «ظلمات»(١).

وأما «القدس» فى اللغة فإن أبا عبيدة وغيره قالوا فى قوله: ﴿وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة: ٣٠] التقديس: التطهير.

وقال غيره: إن ابن عباس كان يقول: المقدس: الطاهر.

وقال الراجز: [من الرجز]

الـحَـمْـدُ لِلهِ الـعَـلِيِّ الـقَـادِسِ

قال: وقالوا: قدَّس عليه الأنبياء، أى: بركوا.

وقال رؤبة: [من الرجز]

دَعَـوْتُ رَبَّ الـقُـوَّةِ الـقُـدُّوسَـا(٢)

قال: والمقدس: المعظم. وقال: قدس عليه، أى: برك.

قال أبو على: فكأن «معنى نقدس لك»: ننزهك عن السوء، فلا ننسبه إليك، ولا ما لا يليق بالعدل.

وهذا الوصف فى المعنى كقول أمية(٣): [من الوافر]

---

(١) فى ب: الظلمات.

(٢) ينظر: ديوانه ص(٦٨)، واللسان (رغس)، والتاج (رغس)، وجمهرة اللغة ص(٧١٦)، والتنبيه والإيضاح (٢/ ٢٧٧)، وللعجاج فى ملحق ديوانه (٢/ ٣٤٧)، ومقاييس اللغة (٢/ ٤١٧)، ومجمل اللغة (٢/ ٤٠٠)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (٨/ ٣٤)، والمخصص (١٢/ ٢٧٨).

(٣) أمية بن عبد الله أبى الصلت بن أبى ربيعة بن عوف الثقفى: شاعر جاهلى حكيم، من أهل الطائف. قدم دمشق قبل الإسلام. وكان مطلعًا على الكتب القديمة، يلبس المسوح تعبدًا. وهو ممن حرموا على أنفسهم الخمر ونبذوا عبادة الأوثان فى الجاهلية. ورحل إلى البحرين فأقام ثمانى سنين ظهر فى أثنائها الإسلام، وعاد إلى الطائف، فسأل عن خبر محمد بن عبد الله ﷺ، فقيل له: يزعم أنه نبى. فخرج حتى قدم عليه بمكة وسمع منه آيات من القرآن، وانصرف عنه، فتبعته قريش تسأله عن رأيه فيه، فقال: أشهد أنه على الحق، قالوا: فهل =

سَلامَكَ رَبَّنَا فِى كُلِّ فَجْرٍ بَرِيئًا مَا تَغَنَّثُكَ الذُّمُومُ[(١)]

قال أبو عمر: سألت أبا مالك عن قوله: ما تغنثك؟

فقال[(٢)]: لا تعلق بك. فاللام فيها على حدها فى قوله -سبحانه-: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل: ٧٢].

ألا ترى أن المعنى تعظيمه وتنزيهه، وليس المعنى أنه ينزه شيء من أجله.

ومثل ذلك فى المعنى قولهم: سبحان الله، إنما هو براءة الله من السوء وتطهيره منه، ثم صار علمًا لهذا المعنى؛ فلم يصرف فى قوله: [من السريع]

... ... سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفَاخِرِ[(٣)]

و«روح القدس»: جبريل -عليه السلام- كأنه منسوب[(٤)] إلى الطهارة؛ وذلك أنه ممن لا يقترف ذنبًا، ولا يأتى مأثمًا، كما قد يكون ذلك من غيره.

وقولنا فى صفة الله -تعالى-: القدوس: أى: الطاهر المنزه عن أن يكون له ولد، أو يكون فى حكمه وفعله ما ليس بعدلٍ.

= تتبعه؟ فقال: حتى أنظر فى أمره. وخرج إلى الشام. وهاجر رسول الله إلى المدينة، وحدثت وقعة بدر، وعاد أمية من الشام، يريد الإسلام، فعلم بمقتل أهل بدر وفيهم ابنا خال له، فامتنع. وأقام فى الطائف إلى أن مات.

ينظر: الأعلام (٢/ ٢٣).

(١) البيت من الوافر، وهو فى ديوانه ص(٥٤)، وإنباه الرواة (٢/ ٤٠)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٣٠٥)، والكتاب (١/ ٣٢٥)، ولسان العرب (غنث، ذمم، سلم)، ومراتب النحويين ص(١١٢)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٨٣)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٤٢٨)، وخزانة الأدب (٧/ ٢٣٥).

(٢) فى ب: قال.

(٣) عجز بيت للأعشى، وصدره:

أقولُ لمَّا جَاءَنى فَخْرُهُ ......

والبيت فى ديوانه ص(١٩٣)، وأساس البلاغة (سبح)، والأشباه والنظائر (٢/ ١٠٩)، وجمهرة اللغة ص(٢٧٨)، وخزانة الأدب (١/ ١٨٥، ٧/ ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٨)، والخصائص (٢/ ٤٣٥)، والدرر (٣/ ٧٠)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٥٧)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٩٠٥)، وشرح المفصل (١/ ٣٧، ١٢٠)، والكتاب (١/ ٣٢٤)، ولسان العرب (سبح)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (٣/ ٣٨٨، ٦/ ٢٨٦)، والخصائص (٢/ ١٩٧، ٣/ ٢٣)، والدرر (٥/ ٤٢)، ومجالس ثعلب (١/ ٢٦١)، والمقتضب (٣/ ٢١٨)، والمقرب (١/ ١٤٩)، وهمع الهوامع (١/ ١٩٠، ٢/ ٥٢).

(٤) فى ب: نسب.

فأما قولهم: بيت المقدس وقول[١] الراجز: [من الرجز]

الحَمْدُ لِلَّهِ العَلِيِّ القَادِسِ[٢]

فيدل[٣] على أن الفعل قد استعمل من التقديس بحذف الزيادة، أو قُدِّر ذلك التقدير.

فإذا كان كذلك لم يخل «المقدس» من أن يكون مصدرًا أو مكانًا:

فإن كان مصدرًا كان كقوله: ﴿إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ﴾ [لقمان: ١٥]، ونحوه من المصادر التى جاءت على هذا المثال.

وإن كان مكانًا فالمعنى [فيه][٤]: بيت المكان الذى فعل فيه الطهارة، وأضيف إلى الطهارة؛ لأنه منسك كما جاء: ﴿أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ﴾ [البقرة: ١٢٥]: وتطهيره على إخلائه من الأصنام وإبعاده منها.

وكما جاء: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج: ٣٠]:

كذلك وصف بخلاف الرجس إذا أخلى منها، ومما لا يليق بمواضع النسك، وإن قدرت «المَقْدِسَ» المكان لا المصدر كان المعنى: بيت مكان الطهارة.

فأما ما حكاه قُطْرُبٌ[٥]: من أنهم يقولون قدس عليه الأنبياء، أى: بركوا [عليه][٦] -فليس يخلو هذا المُقَدَّسُ عليه من أن يكون موضع منسك، أو يكون إنسانًا.

فإن كان موضع نسك، فهو كدعاء إبراهيم عليه السلام للحرم ﴿رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا

(١) فى ب: فقول.
(٢) تقدم.
(٣) فى ب: يدل.
(٤) سقط فى أ.
(٥) محمد بن المستنير: أبو على النحوى المعروف بقطرب، لازم سيبويه وكان يُدلج إليه، فإذا خرج رآه على بابه، فقال له: ما أنتَ إلا قُطْرب ليل! فلقب به. وأخذ عن عيسى بن عمر، وكان يرى رأى المعتزلة النظامية، فأخذ من النظام مذهبه، واتصل بأبى دُلف العجلى، وأدب ولده، ولم يكن ثقة. قال ابن السكيت: كتبت عنه قمطرًا، ثم تبينت أنه يكذب فى اللغة، فلم أذكر عنه شيئًا. وله من التصانيف: المثلث، النوادر، الصفات، الأصوات، العِلَل فى النحو، الأضداد، الهمز، خلق الإنسان، خلق الفرس، إعراب القرآن، المصنف الغريب فى اللغة، مجاز القرآن، وغير ذلك. مات سنة ست ومائتين.
ينظر: بغية الوعاة (١/ ٢٤٢، ٢٤٣).
(٦) سقط فى ب.

﴿ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا﴾ [إبراهيم: ٣٥]؛ فكذلك يجوز أن يكون تبريك الأنبياء دعاء منهم له بالتطهير.

وإن كان إنسيًا فهو كقوله: ﴿وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾ [مريم: ٦].

وكما روى عن النبى ﷺ من دعائه للحسن والحسين(١)، وهذا يئول إلى ذلك المعنى.

وكذلك من قال: المقدس: المعظم، إنما هو تفسيرٌ على المعنى، وكثيرًا ما يفعل المفسرون من غير أهل اللغة ذلك لما رأوا ذلك لا يفعلونه إلا بشىء يراد تعظيمه وتبرئته من غير الطهارة، فسروه بالمعظم على هذا المعنى. والأصل: كأنه التطهير الذى فسره أبو عبيدة.

قال أحمد [بن موسى](٢): وكلهم قرأ ﴿غُلْفٌ﴾ مخففةً [البقرة: ٨٨].

وروى أحمد بن موسى اللؤلؤى(٣)، عن أبى عمرو أنه قرأ: ﴿غُلُفٌ﴾ بضم اللام(٤) والمعروف عنه التخفيف.

قال أبو على: ما يدرك به المعلومات من الحواس(٥) وغيرها من الأعضاء إذا ذكر بأنه لا يعلم به؛ وصف بأن عليه مانعًا من ذلك، ودونه حائلا.

---

(١) أخرجه أحمد (٦/ ٢٩٨، ٣٠٤، ٣٢٣)، والترمذى (٦/ ١٧٤) فى أبواب المناقب، باب ما جاء فى فضل فاطمة -رضى الله عنها- (٣٨٧١)، وقال: حسن صحيح، وأبو يعلى (٦٩١٢، ٧٠٢١، ٧٠٢٦)، والطحاوى فى شرح الآثار (٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٩)، والطبرانى فى الكبير (٢٣/ ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٩).

(٢) سقط فى ب.

(٣) أحمد بن موسى بن أبى مريم، أبو عبد الله، وقيل: أبو بكر، ويقال أبو جعفراللؤلئى الخزاعى البصرى، صدوق، روى القراءة عن أبى عمرو بن العلاء وعاصم الجحدرى وعيسى بن عمر الثقفى وإسماعيل القسط، روى القراءة عنه: روح بن عبد المؤمن ومحمد ابن عمر بن الرومى ونصر بن على وعبد الكريم بن هاشم وخليفة بن خياط.
ينظر: الغاية فى طبقات القراء (١/ ١٤٣).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤١)، الإملاء للعكبرى (١/ ٢٩)، البحر المحيط (١/ ٣٠١)، التبيان للطوسى (١/ ٣٤١)، تفسير الطبرى (٢/ ٣٢٤)، تفسير القرطبى (٢/ ٢٥)، السبعة لابن مجاهد (١٦٤)، المجمع للطبرسى (١/ ١٥٦).

(٥) الحواس: جمع حاسة، وهى القوة الحساسة: خمس، وكانت خمسًا لا أكثر؛ لأن العقل حاكم بوجود الخمس بالضرورة، أما الحواس الباطنية التى هى خمس أخرى فلم يحكم العقل بوجودها بالضرورة بدليل الاختلاف فى وجودها، فالفلاسفة أثبتوها بأدلة تتنافى والقواعد الإسلامية، وغيرهم نفوها: أما أدلة الفلاسفة فمبينة على أن النفس لا تدرك =

....

= الجزئيات المادية بالذات وعلى أن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد، أي: لا يكون الواحد مبدأ لأثرين.

وحاصل المبنى الأول أنهم قالوا: إن النفس -لكونها مجردة- لا ترتسم فيها صور الجزئيات وإلا لم تكن مجردة بل ترتسم فى آلاتها التى هى الحواس فإدراك الجزئيات عندهم هو ارتسام صورها فى الحواس وعلى ذلك لابد من حس باطنى لترتسم فيه تلك الصور، والحق: أن النفس ترتسم فيها صور الجزئيات وإن كان الإدارك بواسطة الحس، وحيث إن الجزئيات ترتسم فى النفس؛ فلا تحتاج إلى حس باطنى.

أما المبنى الثانى فقد قالوا فيه: إن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد وعلى هذا لابد من الحس الباطنى، فيكون إدراك المعانى الجزئية ناشئًا عن مصادر مختلفة غير النفس، وتلك المصادر هى الحواس الباطنية، والحق: أن الواحد يصدر عنه أشياء كثيرة فالنفس الناطقة يصدر عنها إدراك المادة وإدراك المعانى.

الأول من الحواس السمع وهو عند الحكماء قوة مودعة فى العصب المفروش فى مقعر صماخ الأذنين، وأما عند أهل السنة فهو قوة خلقها الله فى الأذن، ووظيفة السمع إدراك الأصوات فقط بطريق وصول الهواء المتكيف بالصوت إلى صماخ الأذن، والسمع سبب عادى للعلم، بمعنى: أن الله سبحانه يخلق العلم عند السمع لا به؛ فليس مؤثرًا فى العلم كما عرفت سابقًا من استناد جميع الممكنات إلى الله تعالى.

الثانى: البصر، وهو عند الحكماء قوة مركزة فى العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان فى مقدم الدماغ على هيئة دالين ظهر كل منهما ظهر لأخرى، ثم يفترقان بعد هذا التلاقى يمينًا وشمالاً،فيسير العصب الأيمن إلى العين اليمنى والأيسر إلى العين اليسرى والتجويف الحاصل عند الملتقى هو المودع فيه تلك القوة الباصرة، ويسمى: مجمع النورين، وأهل السنة يقولون: إن البصر هو قوة خلقها الله فى العينين ووظيفته إدراك المبصرات من الأضواء والألوان والأشكال والمقادير والحركات والحسن والقبح، كما قال الشارح، وقد بحثوا فى قوله: إن الحركة تدرك بالبصر وحاصل هذا البحث: أن الحركة من الأعراض النسبية، والأعراض النسبية أمور اعتبارية ليس لها تحقق فى الخارج فلا تدرك بالبصر، لأن الإدراك بالحس فرع الوجود الخارجى، أما كونها عرضًا نسبيًا فإن الحركة هيئة تعرض للجسم باعتبار نسبته إلى مكان وحاصل الجواب عن هذا البحث: أن المتكلمين وإن أنكروا وجود الأعراض النسبية إلا أنهم قالوا: الحركة من الأمور الموجودة بدليل أنها قسم من الكون، وقد قالوا: وجود الكون ضرورى بشهادة الحس وهو ينقسم إلى أربعة أقسام: حركة وسكون واجتماع وافتراق، فالحركة موجودة ولزوم النسبة لها لا يمنع من وجودها فقد يكون الشىء موجودًا ويتصف بالعدمى كاتصاف الشخص الموجود بالعمى، ومبنى الخلاف فى كون الحركة مبصرة أو المبصر هو المتحرك على خلاف آخر وهو هل الأكوان الأربعة موجودة أو غير موجودة؟ فمن قال: إن الأكوان الأربعة موجودة، قال إن الحركة مبصرة، لأنها قسم من الأكوان، ومن قال إن الأكوان غير موجودة، قال: إن الحركة ليست مبصرة؛ وإنما المبصر هو المتحرك: فجعل الحركات من المبصرات إنما يصح على أحد المذهبين. =

فمن ذلك قوله: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤] كأن القفل لما كان حاجزًا من المقفل عليه، وحائلا من أن يدخله ما يدخل إذا لم يكن مقفلا - جعل مثلا للقلوب فى أنها لا تعى ولا تفقه، وكذلك قوله: ﴿لَقَالُوٓاْ إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَٰرُنَا﴾ [الحجر: ١٥]:

أى: قد حارت وحسرت؛ فلا تدرك ما تدركه على حقيقته؛ فكأن شدة عنادهم تحملهم على الشك فى المشاهدات. وكذلك قوله: ﴿ٱلَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِى غِطَآءٍ عَن ذِكْرِى﴾ [الكهف: ١٠١]:

= الثالث: الشم، وهو عند الحكماء قوة مودعة فى الزائدتين البارزتين فى مقدم الدماغ وقد شبهوهما بحلمتى الثدى، ووظيفته إدراك الروائح عن طريق وصول الهواء المتكيف بكيفية ذى الرائحة إلى الخيشوم الذى هو أقصى الأنف.

الرابع: الذوق، وهو عند الحكماء قوة منبثة فى العصب المفروش على جرم اللسان، ووظيفته إدراك الطعوم بمخالطة الرطوبة اللعابية التى فى الفم بالمطعوم، ووصولها إلى العصب المودع فيه تلك القوة.

الخامس: اللمس، وهو عند الحكماء قوة منبثة فى جميع البدن ووظيفتها إدراك الحرارة والرطوبة واليبوسة عند تماس الحرارة والبرودة به.

وهذه الحواس الخمس -كما عرفت- لا يدرك بها إلا ما خصصت له؛ فلا يدرك بالبصر إلا المرئى ولا يدرك بالسمع إلا ما خصص له من الصوت، وهكذا يقال فى باقى الحواس بدليل أن الحاسة لو أصابها عطل امتنع إدراك ما كان لها بحاسة أخرى: فالأصم -مثلاً- لا يدرك الصوت بحاسة البصر ولا بالذوق؛ ولهذا قال المصنف: «وبكل حاسة يوقف على ما وضعت هى له» معناه: أن كل حاسة من تلك الحواس يطلع ويدرك بها ما خصصت له فالله- سبحانه وتعالى- خصص لكل حاسة شيئًا مخصوصًا لا يدرك بغيرها، وهل يجوز عقلاً أن تتعدى كل حاسة مدركها أو يمتنع ذلك؟ خلاف: وقد رجح الشارح السعد القول بالجواز وقال إن ذلك هو الحق؛ لأن هذا التخصيص بمحض إرادة الله-تعالى- كما أن إدراك كل حاسة لمدركاتها بخلق الله بدون تأثير بالحواس فلا يمتنع عقلاً أن يخلق الله عقيب صرف الباصرة إدراك الأصوات أو إدراك الحلاوة والرطوبة بها ما دام المؤثر فى الحقيقة هو الله- تعالى-، قال الشارح: «فإن قيل: أليست الذائقة تدرك بها حلاوة الشىء وحرارته معًا؟» هذا اعتراض على قول من قال: إن كل حاسة لا تدرك بها إلا ما خصصت هى له - كيف ذلك مع أن حاسة الذوق يدرك بها الحلاوة التى هى للذوق ويدرك بها الحرارة التى هى للمس؟! فمن ذاق شيئًا حلوًا فقد أدرك بالذواق حلاوته وحرارته معًا إن كان حارًا، وقد أجاب الإيجي عن ذلك بأن الحلاوة أدركت بالذوق وأما الحرارة فقد أدركت بحاسة اللمس الموجودة فى الفم واللسان وذلك لأن حاسة الذوق- كما عرفت- قوة منبثة فى جميع البدن فلم يدرك بالذوق إلا ما خص به.

ينظر: مذكرات التوحيد للشيخ صالح موسى شرف (٤٨، ٥٢).

فهذا كقوله: ﴿بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ﴾ [النمل:٦٦]، وكقوله: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾ [البقرة:١٨]؛ لأن العين إذا كانت[1] فى غطاء لم ينفذ شعاعها، فلم يقع بها إدراك، كما أن الثقل إذا كان فى الأذن لم يسمع بها، فقوله[2] -تعالى-: ﴿وَفِيٓ ءَاذَانِنَا وَقْرٌ﴾ [فصلت:٥] المعنى فيه: أنها لا تسمع للوقر فيها، كما لا تبصر العين فى الغطاء.

فقوله: ﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ﴾ [البقرة:٨٨] فيمن أسكن اللام التى هى عين جمع أغلف، كما أن حمرًا جمع أحمر. فإذا كان جمع «أفعل» لم يجز تثقيله إلا فى الشعر.

قال أبو عبيدة: كل شىء فى غلافٍ فهو أغلف، قالوا: سيفٌ أغلف وقوسٌ غلفاء ورجلٌ أغلف: لم يختن.

فقوله: «أَغْلَفُ»: إذا كان فى غلاف فى المعنى كقوله: ﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا فِيٓ أَكِنَّةٍ﴾ [فصلت:٥]؛ كأنها إذا كانت فى أكنة لم ينتفع بها فيما [ينتفع فيه][3] بالقلب، كما أن العين إذا كانت عليها غشاوة أو كانت فى غطاء، لم تُبْصِرْ.

فإذا كان كذلك؛ كان الوجه الإسكان فى اللام التى هى عينٌ، كما اتفقوا عليه، إلا ما رواه اللؤلؤى عن أبى عمرو من تحريك العين.

ومجازه على وجهين:

أحدهما: أن يكون قوله: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ﴾ أى ذوات غلفٍ، فيكون[4] المعنى كقوله: ﴿غُلْفٌۢ﴾، وأنت تريد به جمع أغْلَف؛ لأنها إذا كانت ذوات غُلْفٍ فهى فى المعنى ﴿غلفٌ﴾ فتكون كلتا القراءتين تئول إلى معنى واحد، إلا أن الإسكان أولى؛ لأن الكلام يحمل[5] على ظاهره من غير حذف مضافٍ إليه فيه.

والوجه الآخر ما روى عن ابن عباس: من أنهم قالوا للنبى ﷺ: «قُلُوبُنا أوعيَةٌ للعِلمِ فما بالُها لا تَفْهمُ ما أتيْت به مِمَّا تدعونا إليه»[6] أو نحو ذلك - فغُلُفٌ فى المعنى مثلُ الأوعية؛ ألا ترى أن وعاء الشىء غلافٌ له.

---

(١) فى ب: كان.
(٢) فى أ: وقوله.
(٣) سقط فى أ.
(٤) زاد فى ب: فيه.
(٥) زاد فى أ: فيه.
(٦) ذكره السيوطى فى الدر المنثور (١/١٦٨)، وعزاه للطبرانى فى الأوسط عن ابن عباس.

فهرس المحتويات

فاتحة الكتاب

سورة البقرة

* * *